

المحاسبة الدولية

الشركات المتعددة الجنسية

International Accounting
and Multinationals



الاستاذ الدكتور

أمين السيد أحمد لطفى

دكتورة الفلسفة فى المحاسبة

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة

المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية

**International Accounting
and Multinationals**

الأستاذ الدكتور

أمين السيد أحمد لطفى

دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

لمركز ورئيس قسم المحاسبة

2004

لدار الجامعة

٨٤ شارع زكريا فنيح - الإبراهيمية -

ص.ب ٢٥ الإبراهيمية - رمل إسكندرية -

٥٩٠٧٤٦٦ - ٥٩١٧٨٨٢

رقم الابداع

2003/14855

التقييم الدولي

I.S.B.N

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" إنما التوبة على الله للذين يعملون سوءاً بجهالة
ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان
الله عليماً حكيماً ، ولست التوبة للذين يعملون
السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال أنا تبت "

(صدق الله العظيم)

مقدمة :-

هذا الكتاب يركز على دراسة مشاكل المحاسبة الدولية **International Accounting Issues** من منظور المستخدمين والمعدّين **Users and Preparers** Perspective والمرتبطة بالإقتصاد العالمى **Global Enonomy** ومعاملات الشركات المتعددة الجنسية **Multinationals** وفروعها الأجنبية وشركاتها التابعة .

فلاشك أن التطور المستمر فى قطاع الأعمال يمتد عادة عن موضوعات وقضايا جديدة تستلزم متابعة من الفكر المحاسبى ، وتؤدى فى ذات الوقت الى حتمية تطوير القواعد والإجراءات المحاسبية لتستوعب تلك المتغيرات الجديدة فى ظل العولمة **Globalization** والتطورات الإقتصادية العالمية الحديثة وفى ضوء عصر جديد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وطبقاً لتوجه المؤسسات الى الإنتماجات **Combinations** والإتجاه نحو الخصخصة **Privatization** ، وزيادة اتساع أسواق المال **Capital Markets** وتخطى لمعاملات المجالين المحلى والإقليمى الى مجال أرحب عبر الحدود لتتعاظم أهمية المحاسبة ومعلومات التقارير المالية فى مجال إتخاذ القرارات على المستوى الدولى **International Perspective** .

تشير المحاسبة الدولية الى المحاسبة عن المعاملات لدولية والشركات المتعددة الجنسية **Multinational Enterprises** (والتي تباشر أنشطتها الإقتصادية فى أكثر من دولة عن طريق شبكة من الفروع أو القطاعات أو الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة وهى عادة تنتشر فى أكثر من دولة بحيث تستفيد من المزايا النسبية لوفرة الموارد فى مكان دون آخر) ، والمقارنات بين المبادئ

المحاسبية في البلاد المختلفة ، والتوفيق بين المعايير المحاسبية المتباينة ، والمعلومات المحاسبية الخاصة بإدارة العمليات العالمية والرقابة عليها .

إن مصطلح المحاسبة الدولية يتعين أن يضم بجانب مجالات المحاسبة المالية عديد من المجالات الأخرى التى تغطى موضوعات محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية ، والمحاسبة الضريبية والمراجعة بالإضافة الى كافة المجالات الأخرى للمحاسبة ، فذلك المصطلح يأخذ فى إعتباره كافة القضايا الفكرية المتعلقة بالإختلافات بين معايير المحاسبة المختلفة ، والتوفيق Harmonization بين المبادئ المحاسبية المتباينة خلال كافة دول العالم .

وتحقيقاً للهدف من ذلك الكتاب فقد تم تقسيمه الى أربعة عشر فصلاً ، حيث تتناول **الفصل الأول الإطار العام للمحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية** ، حيث تم دراسة طبيعة وأهمية المحاسبة الدولية ، وأبعاد العولمة والعوامل المؤثرة فيها ، وأسباب سعى الشركات نحو الدولية ، وأنواع الأعمال والارتباطات الدولية ، وفلسفة ووظائف منظمة التجارة العالمية والمشكلات الرئيسية التى تواجهها ، والإطار الفكرى لتنظيم التطبيقات المحاسبية المقارنة، والتحديات والقضايا النظرية والعملية للمحاسبة الدولية ، كما إهتم **الفصل الثانى بموضوع المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية** ، حيث تم دراسة مفهوم أسعار الصرف والعوامل التى تؤثر فيها ، والتمييز بين مكاسب أو خسائر أسعار الصرف المحققة وغير المحققة ، وإستخدام مدخل المعاملة الواحدة ومدخل المعاملتين فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية ، وأسواق الصرف الأجنبى ومحاسبة التغطية ، وعقود الصرف الأجلة والمستقبلية ، والمشكلات المحاسبية للعقود الأجلة لتغطية المعاملات بالعملة الأجنبية ، والمحاسبة عن عقود تغطية صافى الإستثمارات الأجنبية ، كما ركز **الفصل**

الثالث على موضوع ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية ، حيث تم دراسة أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية ، والتميز بين عمليتي تحويل وترجمة العملة الأجنبية ، واختيار العملة الوظيفية (العملة الرسمية) ، والطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية ، والموازنة بين طرق ترجمة القوائم المالية ، و ملخص المعيار المحاسبى الدولى رقم (٢١) بعنوان آثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية ، كما تعامل الفصل الرابع مع موضوع المحاسبة الدولية عن تغيرات الأسعار ، حيث تم دراسة طبيعة تغيرات الاسعار والتميز بين الارقام القياسية العامة والخاصة ، وأسباب حدة مشكلة التغير فى القوة الشرائية لوحدة النقد فى الشركات المتعددة الجنسية ، والانعكاسات المالية للتضخم على القياس والتقييم والتقرير المحاسبى ، والمحاسبة عن القوة الشرائية العامة أو الوحدة النقدية الثابتة ، ومحاسبة التكلفة أو القيمة الجارية ، وموازنة بين مدخلى المحاسبة عن تغيرات الأسعار وموقف المهنة ، وموقف لجنة معايير المحاسبة الدولية ومشكلة محاسبة التضخم ، كما عنى الفصل الخامس بدراسة موضوع الآثار الثقافية والبيئية على المحاسبة الدولية . حيث تم دراسة أنواع التأثيرات الثقافية والبيئية ، وتأثيرات النظم الإقتصادية والسياسية على المحاسبة الدولية ، وتأثيرات النظم القانونية والتعليمية والديانة على المحاسبة الدولية . وأثر الثقافة على إعداد التقارير المالية ، وأثر الإعتبارات الثقافية فى التخطيط الإستراتيجى ، وأثر الإعتبارات الثقافية فى نظم الرقابة والتحفيز ، ووضع السياسة فى ظل الثقافات المختلفة ، كما تمثل الفصل السادس فى دراسة موضوع الشفافية والإفصاح والقياس فى المحاسبة الدولية ، حيث تم دراسة لشفافية فى التقارير المالية ، وتطور وأسباب الحاجة للإفصاح فى التقارير المالية ، والتميز بين القياس والإفصاح

والتباين عالمي النطاق في القياس والتقارير ، ومداخل التقرير ومشاكل الإفصاح في الشركات المتعددة الجنسية ، والآثار الاجتماعية لتطبيقات الإفصاح ، وقضايا فنية خاصة للإفصاح عن القوائم المالية الموحدة وشهرة المحل وعقود الاستئجار ، أما الفصل السابع فقد إهتم بدراسة التباين والتوافق في الإفصاحات عالمية النطاق ، حيث تم دراسة آثار درجة الارتباط الحكومي بالإقتصاد على عملية وضع المعايير المحاسبية ، وعملية وضع المعيار المحاسبي والتقارير المالي في بعض البلدان المختارة ، وطبيعة وأهمية ومعوقات التوافق والتنسيق بين المعايير المحاسبية الدولية ، وإلقاء الضوء على مجهودات التنسيق على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي ، أما الفصل الثامن فقد استعرض دور لجنة معايير المحاسبة الدولية ، حيث تم دراسة التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية ، ودستور لجنة معايير المحاسبة الدولية ، وإطار معايير إعداد وعرض القوائم المالية ، وعرض القوائم المالية (معياري المحاسبة الدولي رقم ١) ، واللجنة الدائمة لتفسيرات معايير المحاسبة الدولية ، ونشأة معايير المحاسبة الدولية في مصر ، في حين ركز الفصل التاسع على دراسة التحليل المالي الدولي ، حيث تم تناول أسباب تحليل القوائم المالية على المستوى الدولي ، والمشاكل المرتبطة بتوافر المعلومات المالية ، والاتجاهات الحالية في التقرير المالي ، وأهداف ومداخل تحليل القوائم المالية ، وتحليل المؤشرات المالية على المستوى الدولي ، وتحليل الاتجاه على المستوى الدولي ، أما الفصل العاشر فقد ركز على موضوع التخطيط الإستراتيجي والرقابة على المستوى الدولي ، حيث تم دراسة التخطيط الاستراتيجي على المستوى الدولي ، ونظم الرقابة على المستوى الدولي ، وتقييم الأداء للشركة التابعة الدولية ، ونظم المعلومات العالمية ، أما

الفصل الحداى عشر فقد غطى عملية إعداد الموازنات وإدارة المخاطر وإدارة التكلفة على المستوى الدولى ، حيث تم دراسة أنواع ومشاكل أعداد الموازنة التشغيلية الشاملة للشركات المتعددة الجنسية ، ومشاكل وطرق إعداد الموازنة الرأسمالية للشركات المتعددة الجنسية ، وطبيعة ومداخل إدارة المخاطر فى الشركات المتعددة الجنسية ، وطبيعة ومداخل إدارة التكلفة فى الشركات المتعددة الجنسية ، واعتبارات اخرى لإدارة التكلفة على المستوى الدولى، أما الفصل الثانى عشر فقد ناقش موضوع تسعير التحويلات الدولية، حيث تم دراسة مفهوم وطبيعة أسعار التحويل الدولية ، وأهداف أسعار التحويل الدولية ، وأهمية ومشاكل تحديد أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية ، ومداخل أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية ، وإرشاد عام عن الإستراتيجية المفضلة ، والمتطلبات الحديثة والأنشطة الملزمة واتفاقيات التسعير ، والاستراتيجية المفضلة لتحديد أسعار التحويل ، وشرح توضيحي - أسعار التحويل الدولية والضرائب والرسوم الجمركية ، أما الفصل الثالث عشر فقد تناول نظم المحاسبة الضريبية الدولية ، حيث تم دراسة فلسفة وأنواع نظم الضرائب المباشرة الدولية ، ونظم الضرائب غير المباشرة الدولية (ضريبة القيمة المضافة) ، والأعباء الضريبية والتخطيط الضريبي فى البيئة الدولية ، والحوافز الضريبية للاستثمارات الأجنبية ، والمشاكل الضريبية لتمويل الاستثمار الدولى ، والمحاسبة عن ضرائب الدخل المؤجلة ، ومعيار المحاسبة الدولى رقم ١٢ - ضرائب الدخل ، وأخيراً فقد ناقش الفصل الرابع عشر المحاسبة فى الدول النامية ، حيث تم دراسة لتحويلات الإقتصادية فى البلاد النامية، والمشاكل والتحديات التى تواجه البلاد النامية ، ودور المحاسبة، والمحاسبة فى الدول الإشتراكية ، والخصخصة .

يعتبر ذلك الكتاب إضافة هامة لمدد النقص الواضح فى المكتبة المحاسبية سواء فى مصر أو فى جميع الدول العربية والتي تقتصر بشكل عظيم الى مراجع عن المحاسبة الدولية وقضايا المحاسبة وإعداد التقارير فى الشركات المتعددة الجنسية ، ويتميز ذلك الكتاب بعرضه الشامل لكافة الموضوعات ذات العلاقة سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية أو من وجهة نظر المستخدم والمعد أو من وجهة نظر البلاد المضيفة للاستثمار وبلد الشركة الأم أو من منظور الدول المتقدمة أو النامية أو الأخذة فى النمو على حد سواء .

وقد تم مراعاة أن يكون أسلوب ومدخل الكتاب متميزاً وفريداً من ناحية الوضوح والدقة والعمق والشمول والبعد عن الشكلية والتعقيد مع الإقتراب من الحداثة والتطوير ، ويعتمد على تزويد القارئ أيا كان دارساً أو مزولاً بمرجع وموسوعة فى مجال المحاسبة الدولية ، فذلك الكتاب موجه الى جميع الأطراف المرتبطة ببيئة المحاسبة الدولية ، كما أنه يفيد كافة الدارسين سواء الطلاب أو الباحثين فى مرحلة البكالوريوس أو فى مرحلة الدراسات العليا أو الأساتذة الأكاديميين ، كما أن الكتاب موجه أيضاً الى كافة المهنيين من المحاسبين سواء المزاولين والعاملين فى مكاتب المحاسبة القانونية أو فى الجهاز المركزى للمحاسبات أو المحاسبين العاملين فى منشآت أعمال القطاع الخاص أو العام وسواء تلك التى تمارس نشاطاً تجارياً أم صناعياً أم خفياً أم مالياً، كذلك فإن هذا الكتاب فى غاية الأهمية عند استخدامه فى إعداد برامج تعليم مستمر لأغراض التدريب والاستشارات والتأهيل للمحاسبين .

ويأمل المؤلف أن يكون ذلك الكتاب قد حقق الأهداف التى سعى من أجلها بطريقة مستحدثة يجد فيها القارئ أيا كان دارساً أو مزولاً إضافة حقيقية الى المكتبة العربية نظرياً أو تطبيقياً ، كما يرجو أن يكون قد وفق فى إخراج

كتاب متكامل شامل لقضايا المحاسبة الدولية ومشاكل التقرير المالى للشركات
المستعدة الجنسية وطبقاً لأحدث المعايير الدولية ، ويكون بذلك قد أسهم في
خدمة مهنة المحاسبة أكاديمياً ومهنياً .

والحمد لله سبحانه وتعالى على نعمه والشكر لله على توفيقه فى إتمام ذلك
المرجع والموسوعة التى تعد من أهم الكتب الأساسية فى مجال المحاسبة
الدولية ، وختاماً بعد الشكر الدائم لله يتقدم المؤلف الى كل من ساعد وأسهم فى
خروج ذلك العمل الى دائرة النور ويتوجه لهم بالدعاء ليجزيهم الله خير الجزاء .
واسأل الله العلى القدير أن يجعل ذلك العمل خالصاً لوجهه الكريم وهو من
وراء القصد وهو الموفق . والله على قصد السبيل .

القاهرة .

المؤلف

الأستاذ الدكتور

أمين السيد أحمد لطفي

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة

الفصل الأول

**الإطار العام للمحاسبة الدولية
والشركات المتعددة الجنسية**

الفصل الأول

الإطار العام للمحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية

The Framework of International Accounting And Multination Enterprises

- 1/1 طبيعة وأهمية المحاسبة الدولية والعوامل المؤثرة فيها .
- 1/2 أبعاد العولمة والعوامل المؤثرة فيها .
- 1/3 أسباب سعى الشركات نحو الدولية .
- 1/4 أنواع الأعمال والارتباطات الدولية .
- 1/5 فلسفة ووظائف منظمة التجارة العالمية والمشكلات الرئيسية التي تواجهها.
- 1/6 الإطار الفكرى لتنظيم التطبيقات المحاسبية المقارنة .
- 1/7 التحديات والقضايا النظرية والعملية للمحاسبة الدولية .

1/1 طبيعة وأهمية المحاسبة الدولية والعوامل المؤثرة فيها

The Nature and Need of International Accounting and Affecting Factors

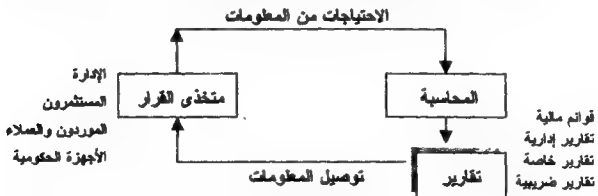
1/1/1 أهمية المحاسبة الدولية

بصفة عامة توفر المحاسبة المعلومات التي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، فهي تعبر عن النشاط الخدمي الذي يقدم المعلومات المالية الكمية لخدمة متخذى القرار ، ومن أجل وفاء المحاسب باحتياجات متخذى القرار من المعلومات يتعين أن تساعد المعلومات المحاسبية في عمل الاختيارات المنطقية من بين الاستخدامات البديلة للموارد النادرة عند القيام بالأنشطة التشغيلية والاقتصادية .

يوضح الشكل رقم (1/1) الرابطة بين متخذى القرار والمحاسبة ، كما يتبين أيضا كيفية إبلاغ المعلومات المحاسبية الى متخذى القرار ، حيث عادة مايتم توفير تلك المعلومات من خلال تقارير تمثل المخرجات النهائية للنظام المحاسبي والتي تتأسس على البيانات المتولدة من الأنشطة والاحداث الاقتصادية المرتبطة بأحد منشآت الاعمال .

شكل رقم (1/1)

العلاقة بين المحاسبة وعملية اتخاذ القرارات



أن السبب الرئيسي وراء الحاجة إلى دراسة المحاسبة تتمثل في أهمية الاستفادة من مهارات الكفاءة المتعلقة بعملية جمع ومعالجة البيانات المتولدة من الأنشطة والأحداث الاقتصادية وإعداد التقارير المالية الأمر الذى يمكن معه توصيل معلومات مفيدة إلى متخذى القرار ، وقد أشارت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) للصادرة من مجلس معايير المحاسبة المالية بعنوان الخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية **Qualitative Characteristics of Accounting Information** إلى أن هناك خاصيتين تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمتخذى القرار هما الملائمة والمصداقية **Relevancy and Reliability** ، وحيث أن منشآت الأعمال تعمل بوجه عام فى بيئات أعمال تتسم بالديناميكية من ثم يجب أن تظل مهنة المحاسبة **Accounting Profession** مفيدة بشكل مستمر وإن يتأتى ذلك إلا عن طريق استمرار وفاءها باحتياجات متخذى القرار من المعلومات التى تتلاءم مع بيئات الأعمال الدائمة التغير **Ever Changing Business Environments**، وفى ظل اقتصاد عالمى شامل **Global Economy** فإن الموارد الطبيعية والبشرية والمالية غالبا ما تنتقل من جزء معين من العالم إلى جزء آخر على نحو يسير وبكفاءة وبسرعة كبيرة ، ولاشك أن المحاسبة الدولية **International Accounting** توفر معلومات ملائمة إلى متخذى القرار فى ظل ذلك الاقتصاد العالمى ، وحيث تساعد متخذى القرار فى اتخاذ قرارات تخصيص الموارد بشكل يعظم المصلحة للبشرية . ولذلك السبب كان من الأهمية بمكان دراسة المحاسبة الدولية ، وهناك أسباب تقف وراء زيادة الاهتمام بها لعل من أبرزها ما يلى :-

(1) الاهتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية المهمة بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق فى

- الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول محاولة الوصول الى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال والبضائع والخدمات عبر الحدود الاقليمية والقومية .
- (2) التباين في الظروف أو العوامل البيئية بين الدول متضمنة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
- (3) تضخم حجم التجارة الدولية والاستثمار الدولية ونشوء الشركات الدولية ومتعددة الجنسية وما يصاحبها من مشكلات محاسبية .
- (4) وتركيز جهود أدبيات مهنة المحاسبة نحو التوصل الى مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية تحكم الممارسة المهنية تتعدى نطاق الحدود الاقليمية نتيجة لزيادة الاهتمام من جانب المستثمرين والشركات الدولية والتكتلات الاقتصادية والدول النامية التي ترغب في تطوير النظم المحاسبية حتى تواكب المتغيرات والمتطلبات ذات الصلة بعصر العولمة .

1/1/2 تعريف المحاسبة الدولية Definition of International Accounting

بوجه عام لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه عالميا للمحاسبة الدولية حيث قد يرى البعض أن المحاسبة الدولية هي الإطار الدولي لمختلف الأساليب والإجراءات التي تهدف الى قياس وعرض نتائج الأحداث والمعاملات التجارية الدولية ، وقد يرى البعض الآخر أن المحاسبة الدولية هي أحد الفروع المحاسبية التي تهتم بالأساليب والمشكلات المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية بمختلف أشكالها للشركات الدولية أو متعددة الجنسية ، كما قد يشار إليها بأنها تمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة عموما على

المستوى الدولي بهدف أحكام الممارسة العملية للمهنة رغما عن وجود بعض الاختلافات غير الجوهرية بين بعض الدول .

وقد تعرف المحاسبة الدولية بأنها المحاسبة على العمليات الدولية وعمليات المنشآت الدولية والمقارنات للمبادئ والممارسات المحاسبية التي تقوم بها المنشآت في أراضى أجنبية مع تحديد إجراءات ووضع تلك المبادئ والممارسات .

وقد يشار إلى المحاسبة الدولية عندما تستخدم أحد المنشآت في أحد الدول القواعد المحاسبية في منشأة دول أخرى ، وإرتباطاً بذلك فإن مصطلح دولية ينصرف إلى وجود تعامل مالى ومحاسبى مشترك بين أكثر من منشأة في أكثر من دولة . والمحاسبة المقصودة هي المحاسبة الأم فهي لا تشمل على المحاسبة الدولية فقط أو المحاسبة المالية والإدارية فحسب ، وإنما المحاسبة هي تلك التى تؤثر على بيانات التقارير المالية ومن ثم فهي محاسبة مالية ومحاسبة تكاليف ومحاسبة إدارية وأيضاً مراجعة سواء داخلية أم خارجية ، فكلها تؤثر على المعلومات المحاسبية التى يتم إدراجها وعرضها بالسجلات والقوائم المالية . ولاشك أن ممارسة المحاسبة الدولية تواجهها عديد من المشكلات التى تتميز بها لعل أبرزها :-

- 1- مشاكل تحويل العملة ولاسيما مع تقلب وتذبذب بعض العملات فى مواجهة عملات أخرى لدولة أخرى .
- 2- القوائم المالية الموحدة ولاسيما إذا كانت لأحد المنشآت معاملات دولية وتجارة عالمية فى بلاد أخرى تطبق معايير مختلفة .
- 3- مشاكل التضخم والتغيرات فى القوة الشرائية لوحدات النقد .
- 4- إختلاف قوانين الضرائب بين دولة وأخرى خاصة عند معاملة المنشآت الأجنبية الأمر الذى قد يوحد حتماً مشكلات محاسبية ذات علاقة .

5- إختلاف وتباين طرق ووسائل المراجعة من دول وأخرى وتباين المعايير المتعارف عليها .

6- مستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتضمنها التقارير والقوائم المالية وأسس ومعايير إعدادها .

7- إختلاف نظم التكاليف والمحاسبة الإدارية ودرجة تقدمها ومدى البيانات ونوعية التقارير التى ترتبط بالمنشأة ومنتجاتها وجودة إتباعها والمعايير المرتبطة التى يتم تطبيقها .

8- إختلاف مفاهيم وأسس إعداد الإحتياطات والمخصصات المرتبطة بالمنشآت الدولية والشركات المتعددة الجنسية .

9- تباين أسس تقييم المنشأة والتى تعد محل جدل كثير ، ولاشك أنه كلما إستقرت أسس تقييم أصول وإلتزامات المنشأة فى الدول المختلفة كلما سهل ذلك من وجود معايير محاسبية دولية متعارف عليها .

10- نظم المحاسبة المقارنة والتى تعتبر من أبرز المشكلات التى تواجه إعداد معايير محاسبية دولية متفق عليها لتطبيقها على منشآت فى دول متعددة ، حيث يتطلب الأمر حصر الإختلافات فى المعايير المحاسبية بين الدول المختلفة وموائمتها وتوحيدها .

مما سبق يتضح أن المحاسبة الدولية تعكس تطوير الفكر المحاسبى للخروج من نطاق الممارسات الإقليمية الى مواجهة المشاكل المحاسبية فى النطاق الأولى . وتأسيسا على ما تقدم يمكن تعريف المحاسبة الدولية بأنها عبارة عن :-

- المحاسبة عن المعاملات والصفقات الدولية International Transactions .

- إجراء المقارنات Comparisons للمبادئ المحاسبية في البلدان المختلفة.
- عمل التوافق Harmonization فيما بين المعايير المحاسبية المختلفة عبر دول العالم .
- توفير المعلومات المحاسبية لأغراض دائرة الرقابة على الأعمال والتجارة العالمية .

يتميز التعريف بأنه :-

- 1- يتضمن كل من المحاسبة المالية والإدارية والضريبية والمراجعة بالإضافة الى المجالات الأخرى للمحاسبة الدولية .
- 2- يأخذ في اعتباره بالإضافة لذلك القضايا الفكرية النظرية الواسعة التي تتضمن الاختلافات الموجودة بين لمعايير المحاسبية المختلفة Accounting Standards .

- 3- التوفيق Harmonization فيما بين المبادئ المحاسبية Accounting Principles المتباينة بين دول العالم .

ترمى المحاسبة الدولية كما وردت في الأدبيات المحاسبية الى تحقيق عديد من الأهداف لعل أبرزها دراسة الأنظمة المحاسبية في الدول المختلفة للتوصل الى السنظم الأكثر ملائمة لاحتياجات تلك الدول ، والتوصل الى أسس وقواعد محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير الأنظمة المحاسبية المحلية ، بجانب توفير المعلومات المحاسبية الملائمة وذات المصدقية ، فضلاً عن إظهار أسباب اختلاف المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات الدولية ، ومساعدة معرفة مدى تأثير السنظم المحاسبية المختلفة على تطوير اقتصاديات الشركات الدولية المختلفة بالإضافة الى تعريف المحاسبين والمهتمين بأسباب تطبيق السنظم المحاسبية المختلفة في الدول المختلفة .

1/1/3 العوامل المؤثرة في المحاسبة الدولية

هناك عديد من العوامل غير القليلة المؤثرة على المحاسبة لعل أبرزها ظهور الإقتصاد الدولى الحديث ، دور المنشآت المتعددة الجنسية ، الإستثمار الأجنبى المباشر ، النظام النقدى الدولى ، وقد كونت تلك العوامل بيئة أعمال لها صفاتها وإحتياجاتها الخاصة من حيث طرق القياس والتقويم المحاسبى والإفصاح .

الإقتصاد الدولى الحديث :

يتميز الإقتصاد الدولى أو العالمى حالياً بعدد من الخصائص :-

1- وجود الشركات العالمية التضامنية التى تجمع شركاء مختلفين فى الجنسية من أجل الحصول على الأرباح من السوق الدولية والإستفادة من سوق العمل وتجنب مخاطر تقلبات أسعار العملات والعقبات التى تضعها بعض الدول فى وجه بعض الشركات أو السلع كفضض الرسوم الجمركية ، ومن أشهر الأمثلة على التضامن ما هو موجود بين الشركاء الأمريكيين والأوروبيين واليابانيين .

2- التقدم القائم باتجاه النكامل الدولى للأسواق المالية العالمية ، على الرغم من العقبات التى تواجهه مثل إختلاف طرق الانتخاب ، والسياسات المحاسبية ، والقوانين التجارية المحلية وغيرها .

3- كثرة ظهور الاتحادات الإقتصادية على هيئة تكتلات منها :

أ - للتكتل التجارى فى أمريكا الشمالية والذى بدأ فى عام 1992 بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا .

ب- التكتلات الاقتصادية بين دول أمريكا الوسطى والجنوبية مثل البرازيل والأرجنتين والأوروغواي .

ج- التكتلات الاقتصادية في أوروبا ومن أهمها السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست عام 1957 .

د - التكتلات الاقتصادية في جنوب شرق آسيا والتي أنشئت عام 1992 .

هـ- ظهور قوى اقتصادية جديدة خاصة اليابان وألمانيا (بعد الاتحاد) ولاشك أن ظهور تلك القوى الجديدة له أثر كبير في القدرة على المنافسة والبقاء .

دور المنشآت المتعددة الجنسية :

تتميز المنشآت المتعددة الجنسية بأنها تلك المنشأة المملوكة والمؤداة على المستوى الدولي العالمي النطاق ، وليس المنشآت المحلية التي تقدم بعض الأعمال الأجنبية . فهي منشآت أعمال دولية في كل وظائفها الإدارية والإنتاجية والتسويقية والتمويلية . وقد إنتشر ذلك النوع من المنشآت إما عن طريق الإستثمار في شركات تابعة أو فروع خارجية مستقلة .

ولاشك أن إنتشار تلك المنشآت عالميا لم يتطلب فقط وجود نظم محاسبية ورقابية لتقييم أداء تلك الشركات بالطرق المناسبة بل يتطلب أيضا وجود معايير محاسبية خاصة لتحقيق متطلبات المستثمرين المحليين والأجانب على حد السواء .

الإستثمار الأجنبي المباشر :

يشمل الإستثمار الأجنبي المباشر تحويل رأس المال والأصول التكنولوجية لإحدى الشركات من دولة (الدولة الأم) الى دولة أخرى (الدولة المضيفة) عن

طريق الشركة ذاتها ، وتقوم الشركات بهذا الإستثمار لتوسيع أسواقها عن طريق الإنتاج والبيع فى الخارج ومن أسباب ذلك الإستثمار تخفيض تكاليف النقل ، وتجنب العقبات الجمركية بالإضافة الى وجود عوامل الإنتاج والبحث عن موقع تنافسى أقوى .

وقد حددت هيئة الأمم المتحدة عدة أسباب للتوسع الكبير فى الإستثمارات الأجنبية فى الثمانينات هى التعافى القوي للإقتصاد فى منتصف الثمانينات ، معدلات النمو المحققة فى الدول المتقدمة والنامية ، تحسن الأداء الإقتصادى فى بعض الدول النامية ، زيادة عدد الدول المتقدمة المستثمرة فى الخارج بجانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، زيادة عدد الاندماجات الإقتصادية. ولاشك أن لهذا النوع من الإستثمار دور كبير فى التأثير على المحاسبة ولاسيما المحاسبة الدولية من حيث ترجمة العملات الأجنبية وعمليات الصرف الأجنبى .

النظام النقدي الدولي :

يعرف النظام النقدي الدولي بأنه ذلك النظام الذى يتحدد عن طريق اسعار الصرف وتدفق رأس المال ويتم تعديل موازين المدفوعات بناء عليه . ولاشك أن ابرز الأمثلة على تأثير النظام النقدي العالمى على المحاسبة الدولية هى مشكلة أسعار الصرف .

1/2 أبعاد العولمة والعوامل المؤثرة فيها

The Dimensions of Globalization, and Factors Affecting it

يعتبر العالم وحدة رئيسية واحدة والدول وحدات صغيرة تدخل فى كنفه ، فينظر الى للعالم وكأنه دولة أو مدينة واحدة أو قرية واحدة ، وتتم كل معاملة مالية أو غير مالية بين الدول على اعتبار أنها جزء من كل واحد ، فتم

المعاملات التجارية بمفهوم قواعد محددة ، وهكذا بالنسبة لجميع المعاملات ومنها المحاسبة التى تثبت تلك المعاملات بطريقة موحدة ، وعادة ما يتم وضع تلك القواعد عن طريق الدولة الأكبر (مثل كبير العائلة) وقد تناقشها فى هذا دول أصغر مما قد يترتب عليه أحيانا تعديل وضبط بعض تلك القواعد الا أن المصلحة عادة تظل لصالح الأكبر ، وهكذا يتم عولمة **Globalization** المحاسبة أيضا حيث تطبق كل دولة عادة قواعد أو معايير المحاسبة المتفق عليها والمتبعة والمطبقة فى الدول الأكثر تقدما وأحيانا ما يتم إجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها .

إن النظام العالمى الجديد والتعولم أو العولمة هما وجهان لئذ ذات العملة ويكاد أن يكون المفهومين واحداً ، فبالنسبة للمحاسبة تضع بعض الدول الكبرى المتقدمة معايير محاسبة دولية فيما بينها أى تضع ما قد يطلق عليه نظام عالمى للمحاسبة وتجد الدول النامية التى تحتاج الى التعامل مع تلك الدول المتقدمة أنه من مصلحتها أن تعمل بهذه المعايير أو بهذا النظام الجديد حتى تسير أمورهما على أحسن وجه وبذلك يتحتم عليها تطبيقه .

1/2/1 عصر الاقتصاد العالمى **The Age of Global Economy**

نعيش الدول الآن فى عصر الاقتصاد العالمى **Global Economy Age** وكأحد أدلة الإثبات على ذلك اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **North American Free Trade Agreement (NAFTA)** وهى تمثل اتفاقية تجارة حرة بين عدد من الدول هى كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك الاتحاد الأوروبى **European Union (EU)** ذو الخمس عشر عضواً ، بالإضافة الى تكوين منظمة التجارة العالمية **World Trade Organization**

(WTO) في بداية عام 1995 . كما أن ظهور اقتصاديات منطقة آسيا والمحيط الهادى كمشاركين نشيطين ومؤثرين فى الاقتصاد العالمى يمثل أحد الظواهر الأخرى الجوهرية والجديرة بالاعتبار .

أن العصر الحالى للاقتصاد العالمى يتميز بوجوده زيادة فى التجارة الدولية ، وسهولة حركة البضائع والخدمات والموارد المالية عبر دول العالم ، بجانب تحسين كفاءة عملية تخصيص الموارد واستغلالها . لذلك فإن كل بلد يتخصص فى انتاج تلك البضائع والخدمات التى يمكن أن ينتجها بكفاءة حيث يقوم بمبادلتها مع ما تنتجه مع البضائع والخدمات التى تنتج بأكثر كفاءة فى البلدان الأخرى ، ولاشك أن التنافس المتزايد فى الاسواق العالمية ترغم الشركات على أن تكون أكثر كفاءة ، وهذا سوف يسهم فى تحقيق مستوى معيشة أعلى فى البلدان المرتبطة بالتجارة الدولية .

1/2/2 الأعمال والتجارة الدولية International Business

أن الأعمال الدولية International Business or Trade تتعدى نطاق الحدود الوطنية والقومية ، وتتضمن تلك الأعمال كافة المعاملات التجارية التى تؤدى الى تدفقات فى البضائع أو الخدمات أو الموارد المالية من بلد الى آخر . وقد يشار الى الأعمال الدولية بأنها تلك الأعمال التى تقوم بها منشأة ما داخل دولتين مستقلتين أو فيما بينهما ، ويتضمن ذلك التعريف المفهوم العام كالتسويق الدولى والتمويل الدولى أو المقارنة بين نظم التجارة والتصدير والاستيراد ، وقد تعرف الأعمال الدولية بأنها أنشطة الأعمال التى تعبر الحدود القومية أيا كانت تحركات سلع أو خدمات أو رؤوس أموال أو تحركات أفراد أو انتقال تكنولوجيا ، ويتميز ذلك التعريف بأنه يعبر عن مفهوم عام

يوضح الأنشطة المختلفة التي تتضمنها الأعمال الدولية ، وتتمثل طبيعة الأعمال الدولية في شكلين رئيسيين هما :-

- أ- أنشطة أعمال دولية لا تتضمن إدارة أجنبية على سبيل المثال التصدير والاستيراد المباشر ، الاستثمار ، استخدام العلامات التجارية وبراءة الاختراع بالإضافة الى عقود المقاولات .
- ب- أنشطة أعمال دولية تتضمن إدارة أجنبية على سبيل المثال الاستثمار الخارجى المباشر ، والمشروعات الدولية المشتركة ، بالإضافة الى الخدمات الدولية .

ولاشك أن الفِصل بين هذين النوعين يركز على أن المجموعة الأولى أنشطة الأعمال الدولية لا تتضمن الإدارة حيث لا حاجة لها لأن المستورد أو المصدر يمكنه القيام بالنشاط الدولى ، وعلى العكس من ذلك فى المجموعة الثانية حيث تكون هناك حاجة الى إنشاء إدارة للقيام بتلك الانشطة التى تتطلب الوجود فى العمل فى تلك الدول أو بين تلك الدول .

وقد تزايدت التجارة الدولية بشكل مضطرد سواء من ناحية الأهمية أو الحجم ، ففي خلال الفترة من 1970 حتى 1998 ازدادت قيمة تلك التجارة الدولية من 314 بليون دولار الى 6 تريليون دولار ، وما يزال اتجاه النمو فى الارتفاع ، فطبقا لتقدير المستشارين الخبراء فى شركة ماكينزى العالمية فإن قيمة المخرجات المتاحة للمستهلكين من خلال الأسواق العالمية تبلغ 73 تريليون دولار فى عام 2027 بزيادة تفوق اكثر من اثنى عشر مرة مستوى عام 1998 ، من ثم فإن الأسواق العالمية ستتضمن 80% من مخرجات العام أى أربعة مرات النسبة المئوية الآن . وقد كشفت إحدى الدراسات المسحية

التي تمت على عدد 409 من المديرين التنفيذيين في الشركات الأمريكية التي يـزيد حجم إيرادات أعمالها عن بليون دولار على الأقل ، أنه في عام 2005 ستتأخـص تقريبا كافة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية في ساحة السوق العالمي ، وقد أشارت تلك الدراسة المسحية الى أن المنافسة الدولية والتكيف تجاه التغيرات المريعة في الأسواق تمثل قضايا التحدي الأساسية في عام 2005 في رأي حوالي 74% من المستجيبين للإستقصاء ، وطبقا للمستشارين الخبراء في Deloitte & Touche لأن أكثر من نصف شركات العام في عام 2010 سوف تعمل في ظل إطار عالمي .

1/2/3 العوامل المساهمة في الإسراع بالعولمة Factors Accelerating Globalization

يشير مصطلح العولمة Globalization الى تجاوز الحدود القائمة للدول الى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره ، وتعرف ظاهرة العولمة بأنها العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ثقافيا وسياسيا وتكنولوجيا وبيئيا ، فهي تعبر عن تحالفات واتحادات وطنية ودولية بهدف إجراء تحولات هيكلية تهدف الى معالجة الاسباب الجذرية للآزمات العالمية من خلال التكاملات الاقتصادية والاعتمادات المتبادلة وبناء رؤى مشتركة تعيش فيها المجتمعات حياة متوازنة مع العالم الطبيعي ، فالعولمة عموما تتميز بعدد من الخصائص التي لعل أبرزها وجود حرية في حركة السلع والخدمات وتبادلها دون حواجز أو عوائق بين الدول ، مع تحول العالم الى قرية كونية بفعل تدفقات التيارات المعلوماتية ، وظهور نفوذ الشركات متعددة الجنسيات وعابرة الأقطار ومتعددة القوميات كقوة

عالمية فائقة النفوذ ، بالإضافة الى بروز فكرة حقوق الانسان **Human Rights** باعتبارها المحرك الاساسى للنشاط البشرى والاقتصادى .

ويمكن بلورة اهداف العولمة على النحو التالى :-

- الوصول الى سوق عالمى واحد مفتوح بدون قيود وبدون حواجز لو

عوائق جمركية او إدارية او مادية او جنسية او نزعات معنوية عرقية.

- اندماج المصالح والمنافع المشتركة بما يجعل من العالم وحدة منمنجة
ومتكاملة تهدف الى تحقيق الامن الجماعى .

- تقليل الفوارق بين مستويات المعيشة لو فى الحدود الدنيا لمطالبات
الحياة لو فى حقوق الانسان لتحقيق تجانس عالمى انسانى .

- الاتجاه نحو ايجاد لغة اصطلاحية موحدة تتحول بالتدريج الى لغة
وحيدة للعالم بحيث يتم استخدامها وتبادلها بين البشر او بين أجهزة
الحاسبات الآلية .

- تحقيق وحدة الهوية الإنسانية لسياق الكرة الأرضية من خلال إزالة
كافة أشكال التعصب والتمييز العنصرى والنوعى .

- تعدد مواقع صنع القرار الواحد والمشاركة فى اتخاذه بحيث تصبح
الاستفادة شاملة .

- تنمية الإحساس بوحدة البشر فيما يتعلق بحق الحياة والوجود والاستمرار .

وهناك عديد من العوامل التى قد ساعدت فى الإسراع بظاهرة عولمة
الاقتصاد **Globalization of Economics** ولعل أبرز تلك العوامل المساهمة
الرئيسية تتمثل فى الآتى :-

1- معيارية ونمطية **Standardization** المنتجات والعمليات .

- 2- التطورات المتقدمة فى التكنولوجيا Technology .
- 3- التحسينات فى البنية الأساسية Infrastructure .
- 4- الإصلاحات الاقتصادية .
- 5- خصخصة Privatization شركات القطاع العام .

ان عملية الخصخصة قد مكنت عديد من الشركات التى كانت سابقا مملوكة بالكامل للدولة على إعادة هيكلتها وتصبح منافسين دوليين هائلين . على سبيل المثال كان شركة رينو لديها خسارة تبلغ 502 بليون فرانك فى عام 1996 عندما كانت مملوكة بالكامل بنسبة 100% للحكومة ، وبعد أن تم خصخصة نسبة 55.8% من الشركة وإعادة هيكلتها حققت الشركة صافى ارباح عام 1998 بمبلغ 8.8 بليون فرانك ، أما فى مارس عام 1999 فقد استحوذت شركة رينو عام 36.8% من حقوق ملكية شركة نيسان التى تحتل المرتبة الثانية فى انتاج السيارات فى اليابان . ولأنك أن فريق عمل المديرين التنفيذيين السابقين لشركة رينو وراء مجهودات إعادة هيكلة شركة نيسان الآن. وفى عصر الأسواق الدولية والأعمال العالمية الحالى ، أحيانا ما يصبح من المستحيل أن يتم تحديد البلد الاصل للمنتج ، فشركة مثل كونيكانت الامريكية تباع الرقائق المسطحة الى شركة أريكسون بالسويد وشركة نوكيا بفنلندا ، وتم صنع تلك الرقائق فى تايوان وتم فحصها فى المكسيك .

1/2/4 مظاهر الاعتماد على التجارة الدولية

Dependencies on International Trade

ان اعتماد كثير من الشركات المعروفة على التجارة الدولية يمكن تحديدها عن طريق تتبع عديد من الحقائق . حيث أن 80% من مبيعات شركة

كوكاكولا و 70% من مبيعات شركة جيليت تأتي من التجارة الدولية ، وفى عام 1998 بلغت الإيرادات المحققة من الأعمال الدولية لشركات رينو وباير وأى سى أى كانت 61% ، 69% ، 82% على التوالى . إن ذلك الاعتماد على التجارة الدولية لم يقتصر فقط على الشركات الضخمة ، وإنما هناك عشرات الآلاف من المشروعات الصغيرة ترتبط بانشطة دولية للاستيراد والتصدير ، وفى عام 1999 تمثلت 97% من المصدرين فى شركات اعمال صغيرة .

1/2/5 أبعاد ظاهرة العولمة The Dimensions of Globalization

هناك عديد من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للعولمة هي :-

الأبعاد السياسية :

وتتمثل الأبعاد السياسية فى الجوانب المرتبطة بالحرية والديمقراطية ، حيث أثارَت العولمة من التساؤلات حول السيادة الوطنية فى مقابل السيادة العالمية ، والدولة الوطنية أمام المجتمع العالمى ، والهوية المحلية الوطنية أمام الهوية العالمية . ويمكن القول بأن العولمة قد أثبتت أن التغيرات فى العلاقات والنظم السياسية ماهى إلا دالة للمتغيرات فى الأنماط الاقتصادية للنتاج .

الأبعاد الاقتصادية :

اتخذت العولمة فى بعدها الاقتصادى شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض ، مستندة فى ذلك الى :-

- حركة اندماجات وتكتلات اقتصادية غير مسبقة .
- تقديم منتجات جديدة وسعة الاستخدام يتم إنتاجها بأحجام اقتصادية كبيرة.

- استخدام نظم تسويق فورية الاتاحة على جميع المستويات لاسيما مع انتشار نظم التجارة الالكترونية .
 - استخدام وسائل دفع ونظم تمويلية قائمة على إيجاد انواع ابتكاريه من النقود تنسم بالاتاحة الفورية حيث السرعة الفائقة فى التحويل والقبول العالمى واسع الانتشار .
 - استخدام نظم استثمار فى البشر تعتمد على استحواذ أصحاب المواهب والملكات القادرة على اكتشاف الفرص والاستفادة منها واستثمارها .
- الابعاد الاجتماعية :

وتهدف الى تجريد المجتمعات من ذاتيتها حتى تصبح مؤهلة لاكتشاف هوية جديدة تكون أكثر اتساعا ، وبذلك نتجه القوى الاجتماعية من تجمعات قبلية وأسرية الى تجمعات دولية وعالمية ، مما ترتب عليه وجود خلخلة اجتماعية واضحة وواسعة .

الابعاد الثقافية :

- نمى العولمة تحديا ثقافيا يقوم على ثلاث آليات هي :-
- فقدان تدريجى للدول الصغيرة لثقافتها تحت ضغط الأجتياح الثقافى العالمى الذى يسلب الثقافات المتعددة لصالح الثقافة العالمية الواحدة .
 - استغلال الانقسامات والتفكك الداخلى ، وعجز بعض الثقافات الوطنية عن الظهور بشكل واضح فى الوقت الذى يتم فيه الترويج لثقافة العولمة .
 - ظهور روابط وجسور ودولت مهمتها الأساسية إيجاد معايير وقيم جديدة يتم العبور من خلالها الى الثقافة العالمية .

الأبعاد الفنية التكنولوجية :

تتبع النتيجة الأساسية للعولمة المتمثلة في إلغاء الحدود بين الدول من التطور الهائل في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، حيث ساعدت تكنولوجيا الاتصال المتقدمة على توحيد المكان والزمان في وحدة واحدة بفضل سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية التي حررت الأسواق وخففت من سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي .

1/3 أسباب سعى الشركات نحو العولمة

The Reason For Going International

اهتمت أحد الدراسات المسحية والتي قدمتها أحد المنشآت الدولية Deloitte Touch Tohmatsu International ببحث أسباب سعى الشركات نحو أن تصبح دولية ، حيث قدمت الدراسة ملخص عن المعلومات المرتبطة بالاستراتيجية الدولية لعدد 400 من الشركات متوسطة الحجم في 20 من البلدان الأخذة في النمو ، حيث أوضحت الدراسة أسباب الارتباط المستمر بالأعمال الدولية على النحو التالي :-

- 1- فرص النمو (بنسبة 84%) .
- 2- الاعتماد الأقل على الاقتصاد المحلي (بنسبة مئوية 39%) .
- 3- طلب العميل (بنسبة 34%) .
- 4- تكثيف التكاليف (بنسبة 24%) .

وقد حددت الدراسة المسحية أيضا معظم المشاكل التي تواجهها غالبا الشركات التي قررت أن تصبح مشاركة في الاقتصاد العالمي ، وفيما يلي المشاكل الرئيسية المذكورة عن طريق الشركات الأمريكية والكندية :-

المشكلة	أوروبا الغربية	باقي دول العالم
1- التآلف الإداري .	25%	34%
2- بيئة التشريع والأعمال غير المؤكدة	56%	26%
3- الحصول على المعلومات .	33%	24%
4- الضرائب .	11%	24%
5- التمويل .	31%	185
6- قيود الصلة .	28%	16%
7- حقوق الملكية الضعيفة .	19%	11%

إن نتائج تلك الدراسة المسحية تتفق مع الأسباب المعترف بها بوجه عام لارتباط الشركات بالأعمال الدولية . وفيما يلي مناقشة لتلك الأسباب :-

1- نظرية الميزة أو الأفضلية المقارنة Theory of Comparative Advantage

طبقاً للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية فإن كل بلد يجب أن ينتج فقط تلك المنتجات والخدمات التي يمكن أن تنتجها بكفاءة نسبية ، مثل تلك المنتجات والخدمات يجب أن يتم تصديرها إلى البلاد الأخرى ، وفي المقابل فإن أي بلد يجب أن يستورد البضائع والمنتجات التي يمكن أن تنتج بكفاءة نسبية في البلاد الأخرى . إن أخذ ميزة الفرص الخاصة بالبيع على نطاق واسع يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للتوسع في التجارة الدولية حيث يتم تحقيق تلك الأفضلية نتيجة التخصص الذي ينتج من الميزة المقارنة .

إن المشروعات متعددة الجنسية Multinational Business قد تزايدت بصفة عامة بمرور الوقت ، جزء من ذلك النمو يرجع إلى الإدراك المتزايد بأن تخصص البلاد يمكن أن يزيد من كفاءة الإنتاج . فبعض البلدان على سبيل المثال اليابان والولايات المتحدة لديها أفضلية أو ميزة في التكنولوجيا بينما

بلدان أخرى مثل جامايكا والمكسيك وكوريا الجنوبية لديها ميزة أو أفضلية في تكلفة العمالة الأساسية ، وحيث أن تلك المزايا لا يمكن أن يتم نقلها بسهولة فإن البلدان تميل إلى استخدام مزاياها في التخصص في إنتاج البضائع التي يمكن أن تنتج بكفاءة نسبية . وذلك يفسر لماذا بلاد مثل اليابان والولايات المتحدة تعتبر منتجين أكفاء في إنتاج مكونات الكمبيوتر في حين أن بلدان مثل جامايكا والمكسيك تعتبر منتجين كبار للمنتجات الزراعية أو تلك المنتجات المصنوعة يدويا .

وقد يترتب على التخصص في بعض المنتجات عدم إنتاج منتجات أخرى لذلك فإن التجارة بين البلدان تعتبر أساسية وجوهرية ، وتتأسس فكرة نظرية الميزة المقارنة Theory of Comparative Advantage على تلك الفلسفة ، حيث بسبب المزايا المقارنة يكون مفهوما لماذا تعتبر المنشآت قادرة على اختراق الأسواق الأجنبية ، أن كثير من الجزر البكر تعتمد بشكل كامل على التجارة الدولية في إستيراد الكثير من المنتجات بينما تخصص في صناعة السياحة ، فبينما يمكن إنتاج بعض المنتجات عن طريق تلك الجزر إلا أنها أكثر كفاءة في التخصص في السياحة ، وذلك يعنى أن تلك الجزر تستخدم بشكل أفضل بعض إيراداتها المكتسبة عن طريق السياحة في استيراد المنتجات بدلا من محاولة إنتاج كافة المنتجات التي تحتاجها .

إن مفهوم الميزة المقارنة وإن كان يقوم على فلسفة منطقية إلا أنه يعانى من وجود انتقادات في السنوات الحديثة بسبب أنه يركز فقط أبعاد التصدير والاستيراد للأعمال الدولية . حيث أن الشركات متعددة الجنسية والشركات عالمية الأعمال لا ترتبط فقط بالأحجام الضخمة لعمليات التصدير والاستيراد، حيث تتضمن أعمالها الدولية عبر العالم أنشطة صناعية وتمويلية واستثمارية

بالإضافة الى كثير من الأنواع الأخرى للأنشطة ، كما تفترض نظرية الميزة المقارنة ان عوامل الإنتاج (على سبيل المثال العمل ورأس المال) تعتبر متنقلة مع أحد البلدان ، وذلك الافتراض يواجه تحدى على أساس انه بسبب التطورات فى التكنولوجيا فان عوامل الإنتاج تعتبر غالبا ما تكون متحركة تماما . حيث يمكن للشركة المرتبطة بالتجارة الدولية أن تعيد تخصيص أو توزيع أعمالها بسهولة نسبية عن طريق نقل عوامل الإنتاج الى الموقع المرغوب فيه .

أن نظرية الميزة المقارنة لها حدودها الواضحة كما أنها لايمكن أن تشرح كافة أبعاد التجارة والأعمال الدولية ، وهذا لا يؤدي بالضرورة الى التوصل الى استنتاج مؤداه أن النظرية غير صحيحة ، أن تلك النظرية يمكن أن تشرح من جانب عملية التوسع فى التجارة الدولية عندما تقترن بنظرية دورة المنتج **Product Cycle Theory** ومن جانب آخر فإن تلك النظرية تشرح أيضا لماذا تدخل الشركات فى الأسواق العالمية فى المقام الأول .

2- نظرية دورة المنتج **Product Cycle Theory**

طبقا لنظرية دورة المنتج تبدأ المنشأة فى البيع أولا فى السوق المحلي بسبب أن لها ميزة هامة حيث يتم الحصول على المعلومات الخاصة بعملائها وبيئة المنافسة . وبعد ذلك فإن أى طلب على منتج الشركة فى الأسواق الأجنبية يتم إشباعه أولا عن طريق التصدير . لذلك فإن نشاط التصدير يعتبر نقطة الدخول النمطية فى التجارة الدولية لكافة المنشآت . وبعد ذلك قد تقرر الشركة تحديد موقع أجزاء أعمالها بالخارج .

وبمرور الوقت قد تترك الشركة أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق ميزتها في إنتاج منتجها بالأسواق الأجنبية من خلال المنافسة في البلاد الأجنبية ، ومن ثم يمكن تخفيض تكاليف نظها . ومن خلال الوقت قد تتزايد المنافسة في الأسواق الأجنبية وفي نفس الوقت يصبح المنتجون الآخرون أكثر لفة واعتياد بمنتج الشركة ، وهكذا فإن الشركة قد تطور استراتيجيتها في الوفاء بالطلب الأجنبي على منتجاتها . ويتمثل المدخل الشائع في محاولة تمييز المنتج بحيث لا يمكن للمنافسين الآخرين أن يقدموا نفس المنتج تماما . وطبقا لنظرية دورة المنتج هناك تقدم تدريجي يبدأ من الأسواق المحلية إلى الأسواق الدولية بأنشطة التصدير كنقطة الدخول الأولى إلى الأسواق الدولية .

3- نظرية السوق غير الكاملة Imperfect Market Theory

السبب الثالث وراء التوسع في الأعمال الدولية يتمثل في الحصول على ميزة التوصل إلى عوامل الإنتاج . وقد تتضمن عوامل الإنتاج العمالة الرخيصة ، والعمالة ذات مهارات متخصصة ، بالإضافة إلى توافر المواد الخام الخ .

إن العالم الحقيقي يعاني من ظروف السوق غير الكامل Imperfect Market حيث تعتبر عوامل الإنتاج ثابتة وغير قابلة للنقل Immobile نوعا ما. كما أن هناك تكاليف وغالبا قيود مرتبطة بنقل العمالة والموارد الأخرى المستخدمة للإنتاج ، أيضا قد يكون هناك قيود على الأموال والموارد الأخرى المحولة بين البلاد . وحيث أن الأسواق الخاصة بالموارد المختلفة المستخدمة في الإنتاج تعتبر غير كاملة ، غالبا ما تقوم الشركة بالحصول على رأس المال من موارد البلد الأجنبي ، وحيث تقدم الأسواق غير الكاملة حافزا

للشركات في البحث عن فرص أجنبية . إن كثير من الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية قد نقلت أعمالها التصنيعية إلى المكسيك التي تتميز بانخفاض التكاليف عن طريق أخذ ميزة العمالة الرخيصة . وتتضمن تلك الشركات شركة نيمسون ، وكاتر بيلار وشركة أى بى لم ، وقد قامت الشركات الصناعية الأمريكية بتعيين 600000 من العاملين بالمكسيك أثناء الفترة من 1994 - 1998 . أن التأكيد الخاص على أن بعض من عوامل الإنتاج لم تعد ثابتة للبلد يعتبر أمرا مغالاً فيه نسبياً ، فهناك حقا قدرة أكثر على الحركة ولكن ذلك لا يعنى إمكانية التحرك الكامل لعوامل الإنتاج .

4- نقل وتحويل التكنولوجيا Technology Transfers

قدر ترتبط الشركة بنشاط دولي بسبب أنها ترغب في الحصول على ميزة الحصول على تكنولوجيا متقدمة تم تطويرها في أجزاء مختلفة من العالم ، أو على النقيض فقد تكون الشركة راغبة في مشاركة تكنولوجيتها المتقدمة مع شركة أو حكومات في أجزاء أخرى من العالم لاكتساب ميزة التوصل إلى أسواقها ، وعلى الرغم أن ذلك ليس جديدا إلا أن تلك الظاهرة قد أصبحت هامة بشكل متزايد في السنوات الحديثة ، فكثيرا من التحالفات التكنولوجية Technological Alliances قد تم تكوينها لاكتساب المعرفة والخبرة بالميزة المتبادلة ، وفي الأسواق العالمية غالبا ما يكون الوقت أكثر أهمية من التكلفة ولأغراض المنافسة في ظل الأسواق العالمية الديناميكية فإن المنظمة يتعين أن تكون قادرة على إنتاج وتوزيع المنتجات بشكل سريع ومرن للوفاء بالطلب . وذلك يعنى أن المنظمة يجب أن يكون لديها المرونة الضرورية للاستجابة بسرعة للتحديات المتنافسة .

5- الاحتفاظ بموقف إستراتيجي Preserving Strategic Position

عندما تصل الشركة الضخمة إلى حد النمو المستهدف فمن الضروري لها أن تصبح أكثر كفاحا نحو الاحتفاظ بموقف إستراتيجي ، إن الاستحواذ على الشركات بشكل متزايد في البلدان الأخرى قد أصبح التكتيك المفضل إستخدامه للاحتفاظ بالمركز الإستراتيجي . حيث أن ذلك قد يوفر مجموعة من العوائد التي تعتبر هامة ومؤثرة في تحسين القدرة التنافسية بما فيها الحصول على أسواق جديدة وتكنولوجيا حديثة وخبرة ملائمة لتقوية مركز القيادة .

يوضح الشكل رقم (1/2) أكبر عمليات استحواذ Acquisitions للشركات الأمريكية عن طريق شركات من خارج الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنة الأخيرة . فكثيرا من الشركات الضخمة تقوم بالاستحواذ على شركات في بلدان أخرى لتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ، ولقد تزايد معدل ذلك الاستحواذ بشكل كبير ، فأتثناء التسعة شهور الأولى من عام 1999 بلغت قيمة الاستحواذ على الشركات الأمريكية عن طريق شركات في بلدان أخرى بنحو 256 بليون دولار وهو يمثل أربعة مرات حجم ما تم في عام 1997 ، أثناء نفس فترة التسعة شهور بلغت قيمة عمليات الاستحواذ للشركات الأمريكية في البلدان الأخرى نحو 121.9 بليون دولار .

وفي بعض الحالات يمكن أن توفر عملية الاستحواذ للشركة التي قامت بالاستحواذ مركز السيطرة على أحد الصناعات ، ومثال ذلك قيام شركة بيرتيلزمان الألمانية بالاستحواذ على شركة رانوم هاوس الأمريكية في عام 1998 ، عملية الشراء هذه جعلت شركة بيرتيلزمان الناشر الأكبر للكتب باللغة الإنجليزية ، ومن ثم فقد حصلت تلك الشركة على مركز السيطرة في دول العالم .

شكل رقم (1/2)

أضخم عمليات اقتناء للشركات الأمريكية

خلال الفترة من مايو 1998 حتى أبريل 2000

الطرف المشتري (البلد)	الشركة التي تم شراؤها	التاريخ	القيمة بالمليون دولار
1- جلاكسو ويلكوم (المملكة المتحدة)	سيميكلاين	يناير 2000	184 دولار
2- فايزر (المملكة المتحدة)	وارنر-لامبرت	يناير 2000	74
3- فودافون (المملكة المتحدة)	ايرتوتيش كوم	يونيو 1999	69
4- بريطانيا للبترول (المملكة المتحدة)	اموكو	أغسطس 1998	55
5- دايمر نيز (ألمانيا)	كريسلر	مارس 1998	40.5
6- أموكو (المملكة المتحدة)	إيه آر سي لو	أبريل 1999	33.7
7- سكوتش للطاقة (المملكة المتحدة)	باسيفيكورب	ديسمبر 1998	12.6
8- أيجون (هولندا)	ترايس أميركا	فبراير 1999	10.8
9- بنك دويتشن (ألمانيا)	ماتكوز تراست	نوفمبر 1998	9
10- نوريل للشبكات (كندا)	باي للشبكات	يونيو 1998	9

1/4 أنواع الأعمال والارتباطات الدولية Types of International involvement

عادة ما يتم تنفيذ الأعمال الدولية من قبل شركات دولية **International Companies** ، تقوم تلك الشركات بأى نشاط أو مجموعة من الأنشطة الدولية التى تبدأ من التصدير والاستيراد واستخدام العلاقات التجارية والاسم التجارى وبراءات الاختراع إلى التصنيع على نطاق واسع فى عدد من الأقطار ، وتختلف درجة دولية النشاط لتلك الشركات باختلاف زيادة أهمية مبيعاتها الدولية والأرباح الناتجة من تلك العملية وبدء توجيه اهتمام خاص إليها من قبل الإدارة العليا إلى المرحلة التى نتج عنها عمليات الشركة

التسويقية والإنتاجية والاستثمارات وقراراتها الإستراتيجية الأخرى الى العالم بأجمعه آخذة في الاعتبار الفرص البديلة حول العالم .

ويمكن القول بأن الشركة الدولية هي أى شركة من الشركات التى لديها أنشطة أعمال بشكل مباشر فى دولتين أو أكثر ، وبهذا فإن خاصية الشركة الدولية تعتمد على وجهة نظر تلك الشركة وهدفها تجاه الأسواق الخارجية المختلفة بغرض حصولها على واحد أو أكثر من المزايا التكنولوجية والفنية والصناعية والتسويقية والتمويلية وغيرها .

ويمكن لأحد تلك الشركات أداء نشاط دولى من بين عدة أنواع مختلفة من الأنشطة أو مستويات متباينة من الارتباط ، وفيما يلى مناقشة لتلك الأنشطة والارتباطات الدولية .

1/4/1 الشركات الدولية - المصدرين Exporter

يتم تبويب الشركة التى تقوم بتصدير منتجاتها أو خدماتها عبر البحار كشركة دولية . واحد افضل الشركات الدولية المعروفة هي شركة بوينج ، حيث يكون لها خطوطها الجوية فى الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر بلدها المحلى وهي تبيع خدماتها من خلال كافة دول العالم . وقد تكون الشركة مصدر مباشر وقد تكون مصدر غير مباشر أو كلاهما . ويتطلب حتى تكون الشركة مصدر مباشر أن يكون لديها عملياتها التسويقية الخاصة عند مواقع متعددة عبر دول العالم . ويتضمن ذلك أن يكون لديها فريق عمل خاص بالمبيعات ، وقنوات للتوزيع والمتحصلات ... الخ ، يتحمل المصدر المباشر مخاطر وتكاليف أكبر من نظيره للمصدر غير المباشر إلا أن تلك الشركة لديها رقابة أكثر على تسويق منتجاتها خلال دول العالم . فمع استراتيجيات

التسويق الناجحة قد يتمتع المصدر المباشر ببيع منتجاته الى مشترين محليين الذين يبيعونها بشكل لاحق في الأسواق الدولية ، وبشكل بديل فإن المصدر غير المباشر قد يحتفظ بوسيط لتحديد المشترين المرتقبين في البلاد الأخرى ، ويتسم التصدير غير المباشر بأنه أقل تكلفة من البديلين على الأقل في البداية . وقد تكون الشركة مصدر مباشر في بعض البلدان في حين تكون مصدر غير مباشر في بلدان أخرى .

1/4/2 الاتحادات أو التحالفات الاستراتيجية Strategic Alliances

قد تستعاون الشركة مع أحد الشركات في البلدان الأخرى للمشاركة في الحقوق والمسئوليات بالإضافة الى الإيرادات والمصروفات . ويطلق على تلك المشاركات Collaborations بالاتحادات أو التحالفات الاستراتيجية Strategic Alliances ، أن التحالف الاستراتيجي الذي يركز على شبكة من الشركات من السهل أن يتم تكوينه ويتسم بان له مخاطر مشتركة ضئيلة . فعادة ما تقوم خطوط الطيران بتكوين مثل تلك الاتحادات في السنوات الأخيرة القليلة ، وكأمثلة على ذلك نموذج اتحاد الخطوط الجوية الأمريكية مع الخطوط الجوية البريطانية ، والخطوط الجوية المتحدة مع شركة لوفتهانزا الألمانية ، وفي بعض البلدان قد توفر الاتحادات والتحالفات الإيجابية على سيادة أو انتشار التحيزات السياسية والثقافية ضد الشركات الأجنبية . يوضح الشكل رقم (1/3) بعض من الأنواع الشائعة للتحالفات الاستراتيجية .

شكل رقم (1/3)

الأنواع الشائعة للتحالفات الاستراتيجية

يتم تحديد شروط التحالف الاستراتيجي في اتفاق مكتوب بين الأطراف ، ويمكن تكوين التحالفات الاستراتيجية لمجموعة من الاسباب ، وفيمايلي بعض من أكثر تلك الاسباب شيوعا وانتشارا .

1- التعاون في الأبحاث Research Collaboration

تقوم شركتين أو أكثر بالاشتراك في برنامج بحثي محدد أو في عقد يتولد من نتائج المشاركة . يمكن أن يتم تمويل تكاليف البحوث كلية عن طريق أحد الاطراف أو قد يقوموا بالتشارك سويا بشكل متكافئ أو قد تتم المشاركة بينهم وفقا لبعض الانصبة المتفق عليها .

2- برنامج الترخيص أو الإجازة Licensing Program

تمثل معلومات الملكية Proprietary على سبيل المثال حقوق الاختراع أو الخبرة التي يتم الترخيص بها أو إجازتها عن طريق المالك (المرخص) الى طرف آخر (المرخص له) ، وعادة ما يتم سدك تعويض الى المرخص يتضمن رسوم إصدار للترخيص أو مدفوعات هامة أو أتلوات .

3- اتفاقية التسويق المشتركة Comarketing Agreement

بمعنى أن تتشارك شركتين أو أكثر في المخاطر أو مكلفات برامج تسويقية طويلة الأجل .

4- اتفاقية التنشيط المشتركة Copromotion Agreement

حيث يتم عمل حملة تنشيطية للمنتج بشكل مشترك عن طريق شركتين في ظل أسم مميز أو خطة تسويقية . وبصفة عامة فإن الشركة الصناعية تتعامل مع حسابات مدينين ومخزون وما الى ذلك بالاضافة الى أنها تقوم برفع عمولة الى المنشط المشترك ، وتأسس المكلفات أو التعويض دائما على مستوى مبيعات المنتج . وهناك أنواع أخرى من الاتحادات الاستراتيجية تتضمن لمشروعات المشتركة والاتحادات الانتاجية واستثمارات الملكية بالاضافة الى الاتفاقيات المشتركة .

1/4/3 الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations

بوجه عام تعتبر الشركة متعددة الجنسية تنظيم أعمال يباشر نشاط إقتصادي في أكثر من دولة عن طريق شبكة من الفروع أو الشركات المستثمر فيها ، أو الشركات التابعة ، وتنتشر الشركة المتعددة الجنسية في أكثر من دولة بحيث تستفيد من المزايا النسبية لوفرة الموارد في مكان دون آخر ، فتلك الشركات تحصل على المولد الأولية ورأس المال من الدول التي تتوفر فيها مثل تلك الموارد بكثرة ، وتصنع منتجاتها في الدول التي يكون فيها مستوى الأجور وتكاليف العمليات الأخرى منخفضة ، ثم تبيع منتجاتها في الأسواق الأكثر ربحية .

عادة ما تصبح الشركة متعددة القومية أو الجنسية نتيجة الرؤية العالمية للإدارة ، فالشركة التي تعتبر العالم كله مكان سوقى واحد تعتبر شركة متعددة الجنسية . ولأغراض استثمار الفرص في مجال الأعمال والأنشطة الدولية فإن الشركة متعددة الجنسية تقوم بتطوير وشراء وصناعة وتسويق منتج عالمى بالإضافة الى القيام بالأعمال الدولية ، مثل تلك الشركات تلعب دورا نشيطا في التجارة الدولية والاستثمارات بصفة عامة يتم استخدام مصطلحين آخرين بشكل أكثر شيوعا لوصف الشركة متعددة الجنسية **Multinational Corporation** هى الشركة متعددة القوميات **(MNE) Multinational Enterprise** والشركة عابرة الأقطار والقوميات **(TNC) Transnational Corporation** .

حيث يشير المصطلح الأول الى أن يكون للمنشأة شركة لم واحدة من جنسية معينة (أو اثنان أو أكثر من الشركات الأم المسيطرة من جنسيات متعددة) ، فى حين يشير المصطلح الثانى الى مجموعة من الشركات أنشأت

كل منها في الدولة التي بها عملياتها وتقع جميعها تحت سيطرة ورفاهية مركز رئيسي واحد ، وتسمى مجموعة متعددة الجنسية ، حيث تعرف بأنها الشركة التي تتحكم في المجموعة السابقة من الشركات المتعددة الجنسية ، وتعتبر المجموعة كلها متعددة الجنسية ، أما اصطلاح شركة متعددة الجنسية فهو يطلق على المركز الرئيسي فقط لتلك المجموعة ، وعدد تلك المجموعة يجب ان يكون على الأقل خمس شركات في خمسين دولة مستقلة ، لو بمعنى آخر يجب أن يكون العدد كبير للدرجة التي تصبح بها الشركة الأم متعددة الجنسية ذات عمليات دولية ضخمة وتفضل الأمم المتحدة استخدام مصطلح شركات عابرة الأقطار . وربما افضل مثال مقبول معروف للشركات متعددة الجنسية في شركة كوكاكولا Coca-Cola ، وغالبا كثير من الشركات الأمريكية تعتبر متعددة الجنسيات في الواقع ، حيث تتولد أكثر من نصف إيراداتها من مبيعات خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، وتتضمن الأمثلة على ذلك شركات كولجيت وبالموليف وشركة أي بي أم وجيليت وبالطبع شركة كوكاكولا .

عموما توجد عديد من الخصائص التي تنتم بها الشركات متعددة الجنسية بالإضافة لما تضمنته التعاريف السابقة هي :-

- تصدير منتجاتها للدول غير الأم .
- إقامة شركات فرعية للبيع خارج شركة الأصل .
- عقد اتفاقات لاستخدام علاماتها التجارية ومعرفتها الفنية مع الشركات الأجنبية لانتاجها السلعة وبيعها الى الأسواق الخارجية .
- إقامة تسهيلات صناعية خارجية .
- تعدد جنسية المنشأة لإدارتها ومستوياتها الإدارية .

- تعدد جنسية ملكية الشركة الأم .

وهناك عديد من القوى الدافعة الى انشاء الشركات متعددة الجنسية هي :-

- 1- العوامل الذاتية للشركة متعددة الجنسية داخل شركة الأم وهى الرغبة فى استخدام الموارد البشرية الى أقصى حد ممكن ، وعدم تركيز المخاطر عن طريق وجود نظام عالمى للإنتاج والتوزيع ، الحاجة الى تعيين أفراد مختارين على أساس عالمى ، والحاجة الى نظام عالمى للمعلومات ، وجود جذب عالمى للمنتجات .
- 2- العوامل النسبية خارج شركة الأم متعددة الجنسية وتتمثل فى ازدياد المعرفة الفنية والإدارية فى الدول المختلفة، ظهور المستهلك العالمى، طلب المستهلك المحلى الحصول على افضل المنتجات بأسعار معقولة، ورغبة الدول المضيفة فى تحسين ميزان مدفوعاتها نحو الأسواق العالمية ، والمنافسة بين المنشآت الدولية على الموارد البشرية والمادية النادرة، اتفاقات التكامل الاقتصادى والسياسى والإقليمى بالإضافة الى التقدم الجوهري فى تكامل نظم الاتصالات ووسائل الانتقال العالمية .

ويمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسيات ذات قوة دافعة مؤثرة فى مجال تطوير المحاسبة الدولية **International Accounting** ، حيث تمتد اهتماماتها فى المحاسبة الدولية الى ابعاد من القضايا النظرية أو المقصورة على فئة أو مجال محدد . إن تعقيد عملياتها وانتشار عملياتها تتطلب حلول لكثير من مشاكل التسجيل والتقرير غير المتعلقة بالشركات المحلية البحتة .

وتتضمن استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات بشكل متزايد نماذج أكثر تعقيداً من التكامل الاقتصادى العالمى ، وقد سهل من أتاحه استخدام ذلك

المدخل الجديد للتطورات المتقدمة فى مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات .
والسبب نتيج لتلك الشركات متعددة القوميات التنسيق فيما بين عدد متنامى من
الأنشطة والتي تتميز بتعدد المواقع خلال الكرة الجغرافية .

1/5 فلسفة ووظائف منظمة التجارة العالمية والمشكلات الرئيسية التي تواجهها The Philosophy and Function of the World Trade Organization (WTO) and the Major Issues Facing the (WTO)

هناك عديد من المنظمات والمؤسسات الدولية الكبرى التي تقوم بإرساء
قواعد وهيكल العملة لعل أبرزها (1) صندوق النقد الدولي International
Monetary Fund (IMF) (والذى أنشئ وفقا لاتفاقية بريتون وودز عام 1944
ثم بدأ عمله فى مارس 1947 والهدف الأساسى هو تحقيق التعاون الدولي فى
الحقل الخاص بالنقود حتى يمكن التخلص من القيود على الصرف الاجنبى
وحتى يمكن أن تستقر أسعار الصرف) ، (2) البنك الدولي World Bank (WB)
(وقد بدأ نشاطه فى يونيو 1946 بهدف تقديم المعونات الفنية للدولة النامية
اقتصاديا كجزء من الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراض وتشجيع الاستثمار
وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة وفض المنازعات بين الدول الأعضاء)، (3)
منظمة التجارة الدولية International Trade Organization (ITO) (وقد اتفق
على تكوينها فى اجتماع هيئة الأمم المنعقد فى عام 1947 بعد أن وقع على
الاتفاق 50 دولة فى العام التالى فى هافانا ، إلا أنه لم يحظى بتوقيع العدد
الكافى من الدول حتى تبدأ المنظمة فى عملها ، وتتمثل أهدافها فى تنظيم
وتطوير التجارة الدولية والاتفاقات الدولية الخاصة بتبادل السلع ، وتشكل
منظمة جات (GATT) الوظائف المقترحة فى الاتفاق الخاص بتلك المنظمة) .

وقد تم تأسيس منظمة التجارة العالمية فى 1 يناير عام 1995 فى جنيف بسويسرا ، وتمثل تلك المنظمة الهيئة الحاكمة للتجارة الدولية . وحتى نوفمبر عام 2000 أصبح عدد أعضائها 140 دولة ، حيث يقوم البلاد والأعضاء بالمحاسبة عن حوالى 90% من التجارة الدولية ، إن أكثر من 30 من البلدان بما فيها روسيا والصين قدما طلب للانضمام الى المنظمة ، حيث كانا من بين البلاد الكبيرة روسيا والصين التى تعتبر من البلدان الوحيدة من غير الأعضاء .

الفلسفة Philosophy

إن منظمة التجارة العالمية تأسست على الفلسفة المؤداة بحتمية التجارة الحرة بين البلدان وبدون رسوم جمركية على الاستيراد أو أى مقاييس أخرى لحماية الإنتاج الوطنى Protectionist Measures (لحماية الشركات المحلية أو الصناعات المحلية من المنافسة) الأمر الذى من شأنه المساهمة فى نمو الاقتصاد العالمى ولمصالح كل فرد . إن معايير الحياة الفعالة تبرز بسبب انخفاض تكاليف البضائع المستوردة والتى تساعد على التحكم فى التضخم ، وإن كل بلد يودى ما يتعين أداءه بشكل كفء وفعال . لذلك فعلى الرغم من الحدود الجغرافية والسياسية فإن التجارة الدولية الحرة تجعل كل فرد يعيش بشكل أكثر ازدهارا اقتصاديا .

الوظائف Functions

إن منظمة التجارة العالمية لها عديد من الوظائف ، ولأداء تلك الوظائف فانها تتمتع بقوة على الإلزام بما تقرره من قواعد ، وفيما يلى بعض من تلك الوظائف الرئيسية :-

1- إدارة الاتفاقيات التجارية لمنظمة التجارة العالمية .

- 2- الخدمة كسوق لإبرام المفاوضات التجارية .
- 3- التعامل مع المنازعات التجارية .
- 4- متابعة السياسات التجارية الوطنية .
- 5- توفير المساعدة الفنية والتدريب للبلاد الأخذة فى النمو .
- 6- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى .

ان منظمة التجارة العالمية بمجرد أن أصبحت هيئة تنظيمية أضحت لها قانون تجارى واجب التطبيق ، حيث وضعت وسنت القواعد الخاصة بالتجارة الدولية فى المنتجات والخدمات وحقوق الملكية بشكل إلزامى . وإية منازعات بين أو فيما بين البلدان الأعضاء يتم تسويتها عن طريق منظمة التجارة العالمية وقد بلغ عدد المنازعات التى وصلت للمنظمة 183 منازعة حتى نوفمبر عام 1999 .

المشكلات الرئيسية التى تواجه منظمة التجارة العالمية

تعرض منظمة التجارة العالمية الآن الى عديد من الانتقادات الشديدة والصريحة ، وقد ألقى الضوء على تلك الجوانب فى المظاهرات التى تم القيام بها فى سياتل عام 1999 بواشنطن فى الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى استهدفت منع منظمة التجارة العالمية من عقد مؤتمر قمته ، وتتمثل أبرز القضايا الحرجة والرئيسية التى تواجه منظمة التجارة العالمية بين عديد من القضايا فى قضايا البيئة وحقوق العمالة والحقوق الانسانية .

تم النظر الى القوة الدافعة لمنظمة التجارة العالمية و وراء التجارة الحرة من وجهة نظر المنتقدين على أنها تشجع استغلال العامل فى البلاد النامية

الناشئة وحيث يعتقدون أن أغلب العاملين في تلك البلدان يقبلون ظروف العمل في مؤسسات صغيرة تستخدمهم بأجور منخفضة وأحوال غير صحية وذلك بسبب حرمانهم الاقتصادي وعدم قدرتهم على ممارسة أى تأثير غير جوهري على بيئتهم الاقتصادية والاجتماعية . إن المدافعين عن حقوق الإنسان يرفضون القول بأن الحقوق الأساسية بما فيها حقوق العمال تختلف باختلاف الثقافات ، حيث يؤكدون على أن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية واحدة .

أن بلاد جنوب شرق آسيا تحدث القانون الأمريكي الذى استثنى أجهزة صيد السلاحف على قوارب صيد الاربيان ببيع تلك الاربيان الى الولايات المتحدة الأمريكية . إن قسم المنازعات بمنظمة التجارة العالمية قد حكم لصالح تلك الأقطار الآسيوية ، إن حكم منظمة التجارة العالمية قد أبطأ القانون الأمريكى من أجل حماية البيئة ، ولذلك رغما عن ذلك فإن البعض قد ذكر بأن منظمة التجارة العالمية تمثل تهديدا للديمقراطية حيث أنها يمكن أن تنتهك القوانين الأمريكية التى تحمى المستهلك ، ويمكن القول بأن تلك المنظمة قد أصبحت حكومة عالمية يمكن أن تحدد القوانين الفيدرالية ، ومن العدل القول بأنه يوجد القليل الذى علم بالحقيقة الخاصة بأن منظمة التجارة العالمية لها السلطة على إحباط قوانين البلد العضو . ففى البلدان التى تتميز بوجود نظم ديمقراطية مقرر بها فإن الكثير لديه صعوبة فى قبول قوة منظمة التجارة العالمية لصالح التجارة الحرة . وقد تم التعبير عن ذلك الشعور بالقول أن القواعد لن تعكس قيم تلك البلدان . حيث تقصر الحقوق فى البلاد على التشريع فى مواجهة مفاصد العمالة أو التعسف البيئى ، ولذلك فإنها تعترض بصفة أساسية على الحق فى استخدام مؤسسات تستخدم العمالة بأجور منخفضة أو العمالة التى بالسجون وتشغيل الأطفال فى العمل أو قتل الدولفين

كثيرا من المعلقين ذوى المعرفة قد عبروا مع ذلك عن وجهة نظرهم الخاصة بأن السبب الحقيقى للانتقادات الموجهة ضد منظمة التجارة العالمية يتمثل فى القلق العالمى من الفجوة المتزايدة بين الغنى والفقر .

إن المظاهرات التى تمت فى سيانيل قد سلطت الأضواء على مشكلة التباين الاقتصادى المتزايد فى العالم . فمذ عام 1995 عندما تم تأسيس منظمة التجارة العالمية تزايدت التجارة الدولية بنسبة 37% وقد تم إضافة 1.5 مليون وظيفة عمل جديدة خلال دول العالم ، ومع ذلك فإن التجارة الحرة قد وضعت عديد من العمال والصناعات والشعوب وراء سباق نحو النمو والتقدم . وهناك إدراك متزايد بأن التجارة الحرة والأسواق العالمية خلقت عديد من المشاكل الجديدة . ولعل أبرز تلك المشكلات تتمثل فى أن العوائد المرتبطة بالتجارة لم يتم اقتسامها بين البلاد على نحو متكافئ وأيضاً داخل البلدان ذاتها . وفى البلدان النامية هناك تخوف متزايد من أن العولمة سوف توسع من نطاق الفجوة الاقتصادية بين شعوبهم كما أن الحكومات فى تلك الدول النامية قلقة أيضاً من منظمة التجارة العالمية لأن الكثير من قراراتها يتم اتخاذها فى اجتماعات داخل أبواب مغلقة . حيث أن تلك الاجتماعات يتم إعلانها فقط الى بضعة بلدان أعضاء ذوى قوة ونفوذ اقتصادى ، حيث ترى هذه الحكومات أن منظمة التجارة العالمية هى مجرد نادى خاص للبلاد الأغنياء . وقد قنمت بلد مثل المكسيك دراسة ميدانية جيدة ، حيث قدرت صادرات المكسيك فى عام 1999 بمبلغ 135 بليون دولار وهى تماثل ضعف صادراتها خلال الخمس سنوات السابقة ، وحالياً فإن للمكسيك 3000 مصنع انتاجى مخصص لإنتاج المنتجات التصديرية ، توظف تلك المصانع حوالى مليون عامل مكسيكى .

وتقوم تلك المصانع المتخصصة في إنتاج البضائع التصديرية بدفع أجور أعلى بنسبة 20% تلك التي تقوم بدفعها المصانع غير المتخصصة للتصدير . إن المكسيكيين الذين تعتمد حياتهم المعيشية على الاقتصاد المحلى لا يعيشون بشكل أفضل حيث أن الأجور وأسواق العمل في الصناعات كثيفة العمالة مثل المطاعم والفنادق والبنوك ومحلات التجزئة وشركات المقاولات قد هبطت . إن أكثر من 3 مليون مكسيكى فقدوا أعمالهم فى كساد عام 1995 . وقد أصبح معظمهم جزء من الاقتصاد السرى **Underground Economy** .

وطبقا للبنك الدولى فإن حوالى مليون من الأفراد فى تايلاند قد اندفعوا نحو خط الفقر من عام 1996 حتى عام 1998 . وقد تمثلت أكثر المناطق زيادة فى الفقر فى منطقة الجنوب الشرقى من تايلاند .

باختصار فإن هناك تباين اقتصادى نسبى ومتزايد عند مستويين هما :-

1- بين البلاد الأخذة فى النمو **Developing** والبلدان النامية **Developed** .

2- داخل مجتمعات كل من البلاد الأخذة فى النمو والبلدان النامية .

وقد لخص الموقف والقضايا المرتبطة رئيس تحرير مجلة الأعمال الأسبوعية **Business Week** بشكل بليغ بقوله أنه ربما الدرس الأكثر أهمية الذى يمكن اشتقاقه من المفاجأة أو كسر الجليد فى سيانيل يتمثل فى أنه بدون عولمة الرخاء والازدهار الاقتصادى الشامل الذى يتم توليده من خلال العالم ، فإن هناك قلق وخوف وغضب ، إن العولمة ذاتها هى عملية تغير سريعة قد تؤدى الى احداث عدم تأكد بالإضافة الى أنها توفر فرص وتحرك تنازلى بالإضافة الى تقدم تصاعدى ، وخاسرين أو رابحين اقتصاديا .

بافتراض أخذ الاقتصاد الأمريكى ذو الوجهين مثالا يتضح أنه بكل المقاييس فقد صنع الاقتصاد الجديد ثروة ضخمة ، إلا أن تلك الثروة لم يتم توزيعها لكل شخص ، حيث لم يتم إتاحة معدل النمو فى الأجور ومتوسط الدخل لكل ساعة ومعدل تكلفة التوظيف والتعويض أو التحفيز لكل ساعة عمل بين الأفراد بشكل متكافئ ، إن الاقتصاد الثنائى هذا موجود أيضا فى الصين وفى اغلب البلاد الأخرى والأخذة فى النمو ، ولذلك ففى كل مكان فى تلك البلدان تمثل العولمة مشكلة وليس مجرد وعد ، فهى تمثل تهديد وليس فرصة معينة . وبالتالي يتعين وجود ضوابط أو ارتجاعية وحرص بالغ حتى يتمتع العمال أجمعه بالعوائد التى تمكن أن تمسبها التجارة الدولية والنمو الاقتصادى .

إن الحلول المقترحة عن طريق المراقبين ذوى المعرفة ليس بإرجاع الساعة والابتعاد عن العولمة واستئناف السياسات المؤيدة لمذهب حماية الإنتاج الوطنى . فبدلا من ذلك تقع الحلول فى تعليم وإعادة تدريب العمال المعزولين من مناصبهم . حيث ذكر البعض بأن مذهب حماية الصناعة الوطنية دائما ما يفشل فى إيقاف التقدم التكنولوجى مما يعنى أن الوظائف فى الصناعات غير المتنافسة سوف تنقد فى الواقع على أية حالة . وجهة النظر هذه يمكن أن تصبح نقطة جديرة بالملاحظة حيث أنه إذا كانت العولمة تتأثر بسياسات التجارة الدولية للمجتمعات فإنها تتأثر أيضا بالتقدم التكنولوجى ، ولاشك أنه سيكون مأساة كبيرة أن يتم إيقاف عربات التقدم بسبب عدم وجود قدرة على مقاومة ضحايا ذلك التقدم . فبدلا من وضع عوائق لحماية الإنتاج الوطنى لمصلحة صناعات معينة ، يعتقد بأن أفضل تصرف يمكن للحكومات اتخاذه يتمثل فى عرض برامج إعادة تدريب وتأهيل لكثير من العاملين .

ولاشك أن المحاسبة توفر المعلومات الملائمة لمتخذي القرار عن الأنشطة والأحداث الاقتصادية ، إن المعلومات والتحليلات المحاسبية يمكن استخدامها في وضع السياسات واتخاذ قرارات تخصيص الموارد . ومن الأهمية بمكان للعاملين في مهنة المحاسبة أن يكون على دراية بالقضايا والتحديات القائمة والمشكلات الاقتصادية . وذلك يمثل تحديا يتعين مواجهة باهتمام بالغ من جانب المحاسبين. حيث أن الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي له تأثير مباشر على تلك التحديات التي يواجهها هؤلاء المحاسبين مهنيا وشخصيا أيضا.

1/6 الإطار الفكري لتنظيم التطبيقات المحاسبية المقارنة

The Conceptual Framework of Comparative Accounting Practices

لاشك أنه توجد إختلافات فكرية في التطبيقات المحاسبية بين الدول المختلفة ، والأمر الذي إنعكس على الخصائص النوعية المميزة لكل منها في مجالات القياس المحاسبى والإفصاح وإنعكاساتها العملية على التقارير المالية . ولإبراز أوجه تلك الخلافات يتعين الإشارة الموجزة للتطبيقات المقارنة من خلال التركيز على المحاسبة الأنجلوساكسونية والمحاسبة في المملكة المتحدة، والمحاسبة في الدول الإسكندنافية والمحاسبة في ألمانيا والمحاسبة اللاتينية والمحاسبة في فرنسا ، والمحاسبة الآسيوية .

1/6/1 إطار تنظيم المحاسبة الأنجلوساكسونية (الولايات المتحدة الأمريكية)

تعتبر الأسواق المالية المؤثر الأكبر في عملية تنظيم المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تأسست هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية Securities and Exchange Commission (SEC) ولها السلطة القانونية لتنفيذ قوانين الأوراق المالية وكذلك الإعداد والإلزام بتطبيق المعايير المحاسبية ،

لكن بعد ذلك إعرّفت لجنة تنظيم تداول الأوراق المالية بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP . شاملة للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB التي تأسست عام 1973 بعد النقد الذي وجه للإجراءات المتبعة لإصدار المعايير عن طريق مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA ، وبذلك إنتقلت سلطة إصدار المعايير الى مجلس معايير المحاسبة المالية مع بقاء هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية كجهة مشرفة فقط .
ويستخدم مجلس معايير المحاسبة المالية مدخلا مفتوحا عند إصداره المعايير المحاسبية ، وقد أعد المجلس إطارا فكريا واضحا لأهداف وخصائص التقارير المالية فى سلسلة من البيانات عن مبادئ المحاسبة المالية هى :-

(1) الإطار الفكرى :

يتكون ذلك الإطار من ستة إيضاحات لمبادئ المحاسبة المالية ، ركز الإيضاح الأول الذى صدر عام 1978 على ثلاثة أهداف للتقارير المالية :-
- الهدف الأول :-

ينبغى أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة لإتخاذ قرارات الإستثمار الرشيدة وغيرها من قبل المستثمرين الحاليين والمرتبطين والدائنين وغيرهم ، وينبغى أن تكون المعلومات شاملة بحيث يستفيد منها الذين لديهم فهم مناسب للأنشطة الاقتصادية والتجارية .

- الهدف الثانى :-

ينبغى أن تقدم التقارير المالية معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتبطين والدائنين وغيرهم لإستخدامها لتقييم كمية ووقت ودرجة التأكّد للنقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو العوائد من بيع الأوراق المالية .

- الهدف الثالث :-

ينبغي أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشآت والالتزامات وتأثير العمليات والأحداث على هذه الموارد والالتزامات .

وقد إعتد الإيضاح الثاني الصادر عام 80 على الإيضاح الأول ويقوم بتفصيل الخصائص الوصفية للمعلومات المالية والتي تجعلها مفيدة ، وقد أشار بشكل رئيسي الى أن الخصائص الأساسية هي الملائمة وإمكانية الإعتماد ، أما الخصائص الثانوية هي القابلية للمقارنة والثبات .

أما الإيضاح الثالث الصادر عام 1980 والمستبدل بالإيضاح السادس الصادر عام 1985 فقد غطى عناصر القوائم المالية ، حيث تضمن تعريفات للأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات .

أما الإيضاح الرابع الصادر عام 1980 فقد غطى أهداف التقارير للمنشآت غير الاقتصادية .

في حين غطى الإيضاح الخامس الصادر عام 1984 أسس القياس والإعتراف في القوائم المالية للمنشآت الاقتصادية .

بشكل عام تصدر الأنظمة والمعايير المحاسبية من خلال نظام ينقسم من حيث القوة الى نصفين متوازنين تقريباً ، القسم الأول يملكه القطاع العام مثل هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SEC) ومصلحة الإيراد الداخلى IRS أما القسم الثانى بيد القطاع الخاص ممثلاً بمجلس معايير المحاسبة المالية وبعض الهيئات المهنية كمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى AICPA والجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA وغيرها .

(2) إطار تنظيم المحاسبة في المملكة المتحدة :

تأثرت التطبيقات المحاسبية في المملكة المتحدة بأسواق الأوراق المالية أيضاً كما في الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن الفرق بينهما يكمن في أن الأسواق المالية لم تكن المسيطرة على عملية تنظيم وتقنين المحاسبة في المملكة المتحدة ، حيث كان لقوانين الشركات دور وتأثير أكبر من تأثير قوانين الأوراق المالية كما في الولايات المتحدة . حيث أن قانون الشركات الصادر عام 1985 المعدل بالقانون الصادر عام 1989 يحتوى على كافة المتطلبات المحاسبية ، وقد تعرضت قوانين الشركات لتغيرات كبيرة وخاصة تلك التى حدثت لتتوافق مع التوجيهات الصادرة عن الجماعة الأوروبية (كالتوجيه الرابع حول حسابات الشركات والتوجيه السابع الخاص بالقوائم المالية الموحدة) .

وقد أنشئت في المملكة المتحدة مجلس المعايير المحاسبية **Accounting Standards Board** وهو شبيه بمجلس معايير المحاسبة الأمريكى حيث يكون لديه سلطات إصدار معايير للتقارير المالية ، وقد أصدر المجلس الإطار الفكرى لإصدار المعايير يتضمن سبعة فصول تغطى أهداف القوائم المالية ، والخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية ، عناصر القوائم المالية ، الاعتراف بالبنود فى القوائم المالية ، القياس فى القوائم المالية ، عرض القوائم المالية ، المبادئ التى تحكم إجراءات الاندماج والتوحيد .

(3) إطار تنظيم المحاسبة في الدول الاسكندنافية :

أ - هولندا :-

تشبه المحاسبة في هولندا المحاسبة في المملكة المتحدة والمدخل الانجلو ساكونى ، حيث أن قانون الشركات ومهنة المحاسبة هما المؤثران الرئيسيان

فى تطوّر المحاسبة فى هولندا . وعلى الرغم من أن قانون الشركات فى هولندا يقع ضمن القانون المدنى ، إلا أن الحكومة تطبق مبدأ عدم التداخل فى الشئون الإقتصادية ، ومع هذا فتأثير قانون الشركات ينمو بشكل مضطرب منذ عام 1870 عندما صدر المرسوم الخاص بالتقارير المالية للشركات ، وكذلك تبنى توجيهات الاتحاد الأوروبي فى عامى 83 ، 88 .

ويمكن القول بأنه لا يوجد فى هولندا معايير للمحاسبة كما هو موجود فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، وإنما الشئ الوحيد الملزم هو القواعد المحاسبية المحددة فى فقرات القانون المدنى المتعلقة بالمحاسبة والتقارير المالية .

ب- السويد :

يمكن إرجاع تطوّر المحاسبة فى السويد الى تأثير النظام القانونى والضريبى ، بالإضافة الى التدخل المهنى وخاصة من خلال عملية إصدار المعايير كما أن تأثير سوق الأوراق المالية واضح وخاصة بالنسبة للمحاسبة والإفصاح من قبل الشركات الكبيرة . لكن العامل المؤثر فى السويد هو الحكومة بخلاف هولندا التى كانت اشتراكية الى وقت قريب ، وبالتالي كانت معتمدة على استخدام المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط ووضع السياسات الإقتصادية على المستوى القومى .

فقوانين الشركات الصادرة فى عام 1975 ، 1976 . وكذلك قانون 1981 المتعلق بالتقارير السنوية الخاصة ببعض الشركات هى التى نظمت مهنة المحاسبة . وبالرغم من أن تلك القوانين تنص على اتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلا أنها لم تقم بتعريفها ، لكنها وفرت ما يمكن

تسميته بالإطار العام وليس تفصيلاً للمتطلبات التي يلزم اتباعها . وهذه المرونة ساعدت مهنة المحاسبة التي يمكن إرجاعها إلى 1923 لتلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في إصدار التوصيات المتعلقة ببعض القضايا المحاسبية ، إلا أن الحكومة قامت بإنشاء مجمع للمعايير المحاسبية عام 1976 ليقوم بإصدار التوصيات المتعلقة بالأمور المحاسبية ضمن إطار قانون الشركات . كما قامت أيضاً بإنشاء مجلس المحاسبة في عام 1991 ليتولى إصدار المعايير المحاسبية .

إلا أنه ينبغي التنكير بأن التوصيات الصادرة عن مجمع المعايير المحاسبية ومجلس المحاسبة ليست إلزامية وإنما إرشادية ضمن نطاق قانون الشركات . ولهذا يمكن القول أن مدخل إصدار المعايير المحاسبية في السويد يميل باتجاه الاتفاق الجماعي ويتميز بالمرونة بالرغم من التأثيرات القانونية والضريبية .

(4) إطار تنظيم المحاسبة في ألمانيا :

تختلف دول المجموعة الألمانية عن المجموعات الإنجلوساكسونية والإسكندنافية من عدة وجوه فقانون الشركات والضرائب هما المسيطران على التنظيم المحاسبي . والمجموعة الألمانية تضم عدة دول منها ألمانيا والنمسا وسويسرا ، بالإضافة إلى أن للمحاسبة الألمانية تأثيراً واضحاً على المحاسبة في كل من اليابان وفرنسا وبعض المستعمرات الإفريقية .

يمكن القول بأن المحاسبة المالية في ألمانيا تتميز بثلاث خصائص تميزها عن غيرها من الأنظمة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة .

1- بيئة المحاسبة تغيرت بشكل مستمر وملحوظ منذ الحرب العالمية الثانية ، فالتركيز في ذلك الوقت كان على جداول الحسابات القومية والجزئية . وفي عام 1965 دعى قانون الشركات الى الإتجاه فى التقارير المالية الى وجهة النظر الأمريكية البريطانية ومن ثم زادت متطلبات الإفصاح على الشركات . وبعد حوالي عشرين سنة حان الوقت للإتجاه نحو أوروبا حيث أن ألمانيا من الأعضاء فى الجماعة الأوروبية . فالتوجيهات الصادرة عن الجماعة الأوروبية ومنها الرابع والسابع والثامن كلها أدخلت ضمن القانون الألمانى من خلال قانون المحاسبة الشامل الصادر عام 1985 . وهذا يعد تحولاً واضحاً فى مسار تطور المحاسبة فى ألمانيا .

2- خضوع المحاسبة التام لقانون الضرائب ، فمبدأ إحتساب الدخل الضريبي ينص على أن الدخل الضريبي يتحدد بناء على ما يسجل فى الدفاتر المحاسبية . وهذا يعنى أنه لا يوجد إختلاف بين التقارير المالية المقدمة لأغراض الضريبة وبين التقارير المالية المنشورة . ولهذا فما يسمى بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو المعايير المحاسبية الموجودة فى الأنظمة الإنجليزية - الأمريكية لا توجد فى ألمانيا . فالتقارير المالية تعكس القانون الضريبي وإحتياجاته وليس إحتياجات المستثمرين أو الأسواق المالية .

3- الخاصية الثالثة الأساسية للمحاسبة الألمانية هى الإعتماد التام والمتصلب على القانون وقرارات المحكمة فقط وليس لغيرها أى سلطة أو تأثير . فكما ذكر سابقاً لا يوجد فى ألمانيا معايير محاسبية

أو مبادئ محاسبية متعارف عليها . فبالرغم من أن للتوجيهات الصادرة عن الجماعة الأوروبية تلزم بمبادئ الصحة والعدالة الأنجلوساكسونية إلا أن تطبيقها في ألمانيا إذا طبقت فهي بشكل روتيني في أحسن الأحوال . فلو كان هذا قانونا لطبق وألزم في تطبيقه لما إذا كان صادرا من جهة خاصة أو مهنية قلن يصبح إلزاميا أبدا وإنما سوف يستخدم بشكل غير مباشر .

وباختصار يمكن القول بأنه لا يوجد في ألمانيا إصدار للمعايير المحاسبية كما هو متعارف عليه في الدول الناطقة بالإنجليزية ، وإنما الموجود هو إهتمام بإصدار معايير المراجعة وبعض التوصيات المتعلقة ببعض القضايا المحاسبية . وبالرغم من أن هذه التوصيات ليست ملزمة ، إلا أنه يتم إستشارة الجهات المهنية حيث يتم إستشارتها عند إصدار القوانين التي لها تأثير على المحاسبة القومية في ألمانيا ، إلا أن النظام الألماني ما زال مختلفا بشكل كبير عن مثيلاته في المجموعة الإنجليزية الأمريكية .

(5) إطار تنظيم المحاسبة اللاتينية :

تشبه المحاسبة في دول هذه المجموعة المحاسبة في المجموعة الألمانية من عدة أوجه مثل تأثير قانون الشركات والضرائب ، ومع هذا فلهيها بعض الخصائص التي تميزها . ويمكن تقسيم دول هذه المجموعة الى مجموعتين فرعيتين : مجموعة الدول الأكثر نموا وتشمل بلجيكا وفرنسا والأرجنتين وأسبانيا والبرازيل وإيطاليا ، ومجموعة الدول الأقل نموا وتشمل دولاً مثل تشيلي وكولومبيا وبيرو والمكسيك والأرجواي . وتميل المحاسبة اللاتينية الى التحفظ والسرية الى حد ما مقارنة بالمحاسبة في الدول الأنجلوساكسونية .

أ - فرنسا :

تعتبر الجمهورية الفرنسية ذات دور قيادي في مجال تطوير المحاسبة القومية المتماثلة ، ولهذا فقد صدرت عدة خطط رسمية في هذا المجال عام 1947 ، 1957 . ولكنها عدلت في عامي 1982 ، 1986 لتعكس للتوجيهات الصادرة عن الجماعة الأوروبية وخاصة الرابع والسابع المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة . هذا فيما يتعلق بقانون الشركات أما فيما يتعلق بتأثير قانون الضرائب فإن قانون الضريبة هو المسيطر على القواعد المحاسبية الى حد أن المصروفات التي تخص الأغراض الضريبية يجب تسجيلها في الحسابات عند الرغبة في الحصول على الإعفاء من هذه الضريبة .

أما مهنة المحاسبة في فرنسا فهي صغيرة الى حد ما وتفتقد الى التقنية مقارنة بما هو موجود في الدول الأنجلوساكسونية . وكذلك سوق الأوراق المالية تعد صغيرة كما هو الحال في ألمانيا وأغلب التمويل يأتي من البنوك أو الدولة . ولهذا ليس مستغرباً أن لا توجد جهة تصدر المعايير المحاسبية في فرنسا مقارنة بالدول التي تتحدث الإنجليزية . فالقانون التجاري يمتد ليشمل القوانين والمراسيم المحاسبية ، وكل هذه القواعد والتشريعات مضافاً إليها القانون الضريبي يمكن وصفها بما يكافئ المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . أما التوصيات الصادرة عن القطاع المهني الخاص فليس لها صيغة رسمية ، إلا أن الجهات المصدرة للقوانين تأخذ هذه التوصيات في الاعتبار .

ولهذا فالتقليد المحاسبى في فرنسا يعطى الأولوية في إصدار المعلومات المحاسبية التي تخدم الدائنين والسلطات الضريبية كما هو الحال في ألمانيا . لكن هذا التقليد بدأ مؤخراً في التغير الى حد ما خاصة بالنسبة للشركات

الكبيرة وبالذات المتعددة الجنسية . وكذلك ضغوط السوق العالمية التي تدفع مدخل الإتجاه نحو المساهمين وخاصة بالنسبة للحسابات الموحدة .

(6) إطار تنظيم المحاسبة الآسيوية :

لاشك في أن ثقافات دول المجموع الآسيوية مختلفة بشكل كبير عن ثقافات دول المجموعة الأنجلوساكسونية والإسكندنافية ، الألمانية واللاتينية . وبالرغم من هذا الاختلاف إلا أنه يوجد تأثير واضح للإستعمار على الأنظمة المحاسبية، فانونيسيا كانت مستعمرة من قبل هولندا ، والهند وباكستان وهونج كونج وسنغافورة وماليزيا كانت مستعمرة من قبل المملكة المتحدة ، كما أن اليابان وبالرغم من ثقافتها المتميزة إلا أنها قد تأثرت بالنظم الألمانية والأمريكية . وبشكل عام يمكن القول بأن المحاسبة الآسيوية تميل إلى التحفظ والسرية بشكل واضح مقارنة بالدول الإنجلوساكسونية ، وفيما يلي إطار تنظيم المحاسبة في اليابان .

أ - اليابان :-

تعتبر الحكومة المؤثر الرئيسي على جميع مجالات المحاسبة في اليابان . فالقانون التجارى صدر عام 1899 بهدف حماية الدائنين ، وبعد ذلك وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية عدل هذا القانون بغرض حماية المستثمرين أيضا . وفى عام 1948 صدر قانون تداول الأوراق المالية على غرار تلك القوانين الستى صدرت فى الولايات المتحدة الأمريكية عامى 1933، 1934 والمتعلقة بتداول الأوراق المالية فى سوق الأوراق المالية .

أما المؤثر الآخر فهو قانون ضرائب الشركات والذى يتركز تأثيره على التطبيقات المتعلقة بقياس الدخل . كما أن المؤسسات الحكومية تتدخل بشكل

مباشر في عملية إصدار المعايير المحاسبية . فالمجلس الذي يعد معايير المحاسبة المالية للمنشآت التجارية يعتبر هيئة إستشارية خاضعة لوزارة المالية . ووزارة المالية مسئولة عن قانون الأوراق المالية وتداولها والقوانين المحاسبية ذات العلاقة . ومن جهة أخرى فوزارة العدل مسئولة عن تطبيق القانون التجارى . ولهذا فإن خضوع الأنظمة المحاسبية لجهتين حكوميتين أدى الى إنعدام المدخل الموحد عند إصدار القوانين . ولهذا توجد بعض الشركات اليابانية التى تقوم بإصدار مجموعتين من القوائم المالية . أحدهما معدة بناء على متطلبات القانون التجارى والأخرى معدة على أساس قانون الأوراق المالية .

أما فيما يتعلق بمهنة المحاسبة فى اليابان فهى صغيرة ينقصها التأثير على عملية إصدار المعايير المحاسبية ، لكنها تقدم التوصيات والإيضاحات حول التطبيقات العملية للقوانين المحاسبية الصادرة .

1/7 التحديات والقضايا النظرية والعملية للمحاسبة الدولية

International Accounting Challenges and Conceptual and Operational Issues

فى بداية ذلك الفصل تم مناقشة الاسباب الخاصة بأهمية دراسة موضوع المحاسبة الدولية ، كما تم تعريف مفهوم المحاسبة الدولية بطريقة معينة من شأنها أن تأخذ فى الاعتبار القضايا الناشئة من الاقتصاد العالمى . وفيما يلى مناقشة موجزة للتحديات التى تواجه المحاسبة الدولية والتى ينتج عنها عديد من القضايا الفكرية النظرية والعملية .

تنامت وتزايدت التجارة و الأعمال الدولية بسبب أنشطة التصدير والاستيراد وبسبب طبيعة الاقتصاد العالمى ، حيث ان كثير من مظاهر

الاعتماد الاقتصادى المتبادل أصبح الآن موجودا بين البلدان أكثر مما مضى ،
وهناك تطوران موجودان يتعين الإشارة إليهما هما :-

1- ان الأنشطة العالمية للشركات عابرة القوميات (أو متعددة الجنسيات)
تغطى مدى واسع من العالم وتتضمن تلك الأنشطة تطوير وتصنيع
وتسويق المنتجات وتوزيعها . وتعتبر تبادل التكنولوجيا عامل هاما
للاغاية فى تلك الأعمال الدولية .

2- ان أسواق رأس المال العالمية توفر فرص للمستثمرين والمقترضين
للارتباط فى أنشطة تمويلية عبر العالم . وقد مكنت التطورات
التكنولوجية المستثمرين والمقترضين من الارتباط بمعاملات مالية فى
الوقت الملائم فى أسواق رأس المال العالمية ، ومايزال الاتجاه يتزايد
فى الاستمرار فى هذا الاتجاه .

ففى يونيو عام 1999 كون المعهد الوطنى للمتعاملين فى الأوراق المالية
مشروع مشترك مع شركة سوفت بنك يهدف الى تطوير نسخة من نفس سوق
الأسهم الالكترونية ناسداك بالولايات المتحدة فى اليابان . ويتوقع أن تكون
السوق المعروفة بناسداك اليابان مفتوحة فى الجزء الاخير من عام 2000 ،
وفى الواقع فإن بورصة ناسداك الامريكية والسوق المخططة معا سوف تقدم
للمستثمرين المقطرة على التداول لمدة 21 ساعة فى اليوم ، وتتضمن الأسهم
المحددة فى سوق الأوراق المالية بناسداك فى الولايات المتحدة أسهم شركة
أنريل وميكروسوفت .

ولاشك أن التطويرين التى سبق الإشارة إليها قد ساعدا على توسيع نطاق
المحاسبة الدولية لتتعدى الموضوعات التقليدية بحيث تتضمن مايلى :-

- 1- المعاملات بالعملة الأجنبية Foreign Currency Transactions .
- 2- إدارة مخاطر سعر الصرف الأجنبي Foreign Exchange Risk Management .
- 3- الضرائب والأعمال الدولية Taxation and International Operations .
- 4- توحيد القوائم المالية للشركات التابعة والشعبة الأجنبية Consolidation of Financial Statements of Foreign Subsidiaries and Affiliates .
- 5- تعديلات القوائم المالية بالقوى الشرائية العامة General Purchasing Power Adjustments .

- 6- تسعير تحويلات الشركات متعددة القوميات International Transfer Pricing .
 - 7- متطلبات الإفصاح المقارنة Comparative Disclosure Requirements .
- وهذا لا يوحى بأن الموضوعات التقليدية للمحاسبة لم تعد هامة ، وإنما فى الواقع فإنه بسبب أهمية حجم التجارة والاستثمارات الدولية ، فإنها قد اكتسبت أهمية جوهرية متزايدة ، ومع ذلك فإن كثير من القضايا الجديدة والواسعة تعتبر جزءاً جوهرياً من المحاسبة الدولية ، بمعنى أنها ذات متطلب هام للمعلومات الملائمة وذات المصدقية لمتخذي القرارات عبر العالم . وفيما يلي مناقشة لبعض من التحديات التى تواجه المحاسبة الدولية .

البعد الثقافى Cultural Dimension

ألفت العمولة أو التعولم Globalization الضوء على أهمية واتساع نطاق مهارات الأفراد المتعلقة بالمحاسبين المهنيين الحديثين . حيث أن فهمهم للثقافات المختلفة والحساسية الثقافية كما أن تقديرهم للتباين الثقافى أصبح مطلوباً الآن حتى يكونوا مهنيين ناجحين . فيجب أن يمتلك المهنيين الجدد انطباعات عالمية ومثالية الأمر الذى يتعين معه أن يكون لديهم خبرات متعددة الثقافات .

فهم الروابط الوظيفية المتداخلة

Understanding the Cross-Functional Linkages

لم يعد الأمر كافياً أن يكون المحاسبين مجرد مؤهلين وكفاء في الأساليب والإجراءات المحاسبية وتطبيق المعايير المرتبطة بها ، حيث يتطلب الأمر اليوم أن يطور المحاسبين صلاحياتهم التي تمكنهم من رؤية الأعمال العالمية في صورة وظائف متكاملة . إن القيمة الحقيقية للمحاسبة تتمثل في توفيرها المعلومات التي تتعامل مع كيفية تأثير مسارات التصرفات البديلة على أجزاء المشروع التي تعتمد على بعضها بشكل متبادل وبشكل متزايد في أجزاء مختلفة من العالم . وتتمثل الاعتبارات التي يجب أن يأخذها المحاسبين في اعتبارهم في الوقت الراهن في جودة المنتج والمرونة التصنيعية والمقدرة على الانتاج والتسويق والتوزيع بشكل سريع في مواجهة حصول المنافسين على نصيب الأسد من السوق . وأخذ تلك الأمور في الحسبان تمتد الى أبعد من الدور التقليدي الذي يلعبه المحاسبون حيث أضحت للحكم الشخصي دورا كبيرا في هذا المجال مثل الدور الذي تقوم به الأرقام .

إن عدد وتنوع تلك العوامل الذاتية قد زادت بشكل كبير الآن أكثر من الماضي وما زالت تستمر في الزيادة .

التحليل المالي والقبلي للمقارنة Financial Analysis and Comparability

إن هناك تحدى آخر رئيسي يواجه المحاسبة الدولية يتمثل في أن القوائم المالية في البلدان المختلفة يتم إعدادها وفقا لمعايير محاسبية مختلفة . وهذا يؤدي الى مشاكل كثيرة عند أداء التحليل المالي ، على الأقل توجد ثلاثة عوامل تساهم في تلك المشكلة هي :-

1- يتم قياس المعاملات المحاسبية والتقارير عنها على نحو مختلف في البلدان المختلفة ، وبالتالي فإن المؤشرات المالية التي تعتمد على استخدام الأرقام المرتبطة بتلك التقارير تصبح غير قابلة للمقارنة بشكل حتمى .

2- تتباين ثقافة الأعمال وتطبيقات الأعمال من بلد الى بلد آخر ، ففي بعض البلدان مثل اليابان يتم التمويل بشكل كبير من خلال القروض ، فى حين فى بلدان أخرى مثل المملكة المتحدة فإن المصدر الرئيسى للتمويل يتم عن طريق حملة أسهم الملكية . والسؤال الذى يثار هنا هو كيف يمكن إجراء مقارنة نسبة القروض الى حقوق الملكية على الأعمال ببلد مثل اليابان مقارنة بنظيره فى بريطانيا للحصول على استنتاجات مفيدة .

3- تمثل المصطلحات مشكلة واضحة للمحاسبة الدولية ، حيث فى بعض اللغات لا توجد مصطلحات لوصف بنود معينة ، فقد لا يوجد حتى مصطلح موحد للمحاسبة حتى بين البلدان التى تتحدث بنفس اللغة ، فإن نفس المصطلح قد يحمل معانى مختلفة ، على سبيل المثال فإن مصطلح Turnover قد يكون له معنى مختلف كلية فى الولايات المتحدة الأمريكية عن نظيره فى المملكة المتحدة رغما عن كونهما من البلدان الناطقة باللغة الانجليزية .

تطوير نظام المعلومات العالمى Global Information System Development

تتطلب الأعمال عالمية النطاق وجود نظام معلومات عالمى شامل بحيث يجب أن يكون قادرا على الوفاء باحتياجات الإدارة المرتبطة بالتخطيط الاستراتيجى والتخطيط قصير الأجل والتنظيم والرقابة واتخاذ القرارات

والتقرير المالى . ويعتبر ذلك النظام أحد التحديات الرئيسية التى تواجه المحاسبة الدولية . ان الاصطلاح بتطوير مثل ذلك النظام لىخدم احتياجات الإدارة المتعددة والمتنوعة المتعلقة بإدارة الأعمال الدولية والمرتبطة بالتقرير المالى يعتبر أمرا معقدا ، بالإضافة الى التعقيدات العادية التى يتم مواجهتها عند تطوير نظام المعلومات هذا فإن هناك عديد من العوامل ينبغى أخذها فى الحسبان على سبيل المثال الاختلافات الوطنية فى المعايير المحاسبية ، والوحدات النقدية ، والقوانين الضريبية والقيود على تحركات العملة بالإضافة الى التغيرات فى المستوى العام للأسعار ، وربما يعتبر المستوى المتباين لعدم التأكد عبر العالم هو العامل الأكثر صعوبة من بين كافة تلك العوامل .

الفصل الثانى

**المحاسبة عن المعاملات
بالعملة الأجنبية**

الفصل الثانى

المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية

Accounting for Foreign Currency Transactions

- 2/1 مفهوم أسعار الصرف والعوامل التى تؤثر فيها .
- 2/2 التمييز بين مكاسب أو خسائر أسعار الصرف المحققة وغير المحققة .
- 2/3 إستخدام مدخل المعاملة الواحدة فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية .
- 2/4 إستخدام مدخل المعاملة المزدوجة فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية.
- 2/5 أسواق الصرف الأجنبى ومحاسبة التغطية .
- 2/6 عقود الصرف الأجلة والمستقبلية .
- 2/7 المشكلات المحاسبية للعقود الأجلة لتغطية المعاملات بالعملة الأجنبية .
- 2/8 المحاسبة عن عقود تغطية صافى الإستثمارات الأجنبية .

2/1 مفهوم أسعار الصرف والعوامل التي تؤثر فيها

The Concept of Exchange Rates and Factors Affect it

إن الشركات التي تقوم بالتعامل في الأنشطة الدولية ترتبط بأعمال واستثمارات دولية ، ولاشك أن ذلك يزيد من تعقد أعمالها ، ونتيجة لذلك فإن نظام إعداد التقارير المالية لتلك الشركات والمربط بتلك الأنشطة الدولية يعتبر أكثر تعقيداً حتماً . حيث يجب أن يتميز بالقدرة على الوفاء بإحتياجات المستخدمين المتعددين من المعلومات في الأجزاء المختلفة من العالم .

ولاشك فإن أحد أكثر العوامل المساهمة في تعقد عملية إعداد التقارير المالية هو الارتباط بالتعامل بعملة مختلفة لتنفيذ الأنشطة الدولية . حيث أن لكل بلد عملتها الخاصة ، وقوانينها ولوائحها التنفيذية الخاصة بالنقد الأجنبي . وكافة عمليات تلك الشركات الدولية يتم تسجيلها عن طريق الشركات التابعة بعملة البلد الذي تقع وتعمل فيه . وهنا تثار مشكلة هامة هي كيفية تحديد إجمالي القيم الخاصة بالشركة متعددة الجنسية سواء في فترة زمنية معينة أو عند تاريخ معين عنده يتم الارتباط بعدد من العملات ، ويتطلب ذلك أن يتم تحويل العملات المختلفة الى عملة واحدة ، وللتوضيح يفترض أن المركز الرئيسي لإحدى الشركات متعددة الجنسية في هولندا وأن لها عديد من الشركات التابعة في الولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا وتايلاند وجنوب أفريقيا ، ويتطلب ذلك قبل أن يتم إعداد القوائم المالية الموحدة أن يتم تحويل كافة أرصدة الحسابات الظاهرة بالعملة المحلية (الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية ، البيسيتا في أسبانيا ، الباهت في تايلاند ، والراند في جنوب أفريقيا) الى عملة دولة هولندا بالجيلدريز حيث مكان تأسيس الشركة الأم (المركز الرئيسي للشركة متعددة الجنسية) .

وقد يبدو أن حل تلك المشكلة من السهولة بمكان حيث يتم تحويل القيم بأرصدة الحسابات من العملة المحلية لكل بلد الى عملة الجيلبرز باستخدام سعر صرف خاص بالعملة . يعبر سعر الصرف أو معدل التبادل **Exchange Rate** عن ذلك المقدار من أحد العملات المطلوب للحصول على وحدة واحدة من العملة الأخرى . بعبارة أخرى يمكن تعريف سعر الصرف للعملة بأنه سعر مبادلة إحدى العملات مقابل عملة أخرى ، وغالباً ما يوجد سعر للصرف فى حالة البيع وسعر آخر للصرف فى حالة الشراء للعملة (ويلاحظ أن الفرق فى سعر الصرف للدولار مثلاً فى حالتى البيع والشراء من أحد البنوك المصرية يرجع الى العمولة التى يتقاضاها ذلك البنك نظير قيامه بخدمة تحويل العملة) . إلا أن المشكلة تعتبر أكثر تعقيداً مع ذلك ، حيث أن أسعار الصرف نادراً ما تكون ثابتة أو مستقرة .

أن قيمة تحويل **Conversion Value** عملة معينة هو المقدار المكافئ للعملة الأخرى عند سعر صرف معين . فبينما يتغير سعر الصرف فإن قيمة تحويل أحد القيم بالعملة الأجنبية تتغير هى الأخرى ، لذلك فإن تغيرات معدل التبادل أو سعر الصرف لها تأثير مباشر على قيمة التحويل فى التقارير المالية الموحدة أو المدمجة **Consolidated Financial Reports** ، بوجه عام كلما زادت تقلبات وتغيرات سعر الصرف كلما زاد الأثر على القوائم المالية الموحدة .

إن التغيرات فى قيم العملات المختلفة التى يتم عكسها عن طريق التغيرات فى أسعار أو معدلات التبادل تنتج من عوامل عديدة ولعل أحد أكثر تلك العوامل أهمية فى معدل التضخم **Rate of Inflation** فى أحد البلدان ، حيث أن عملة أحد البلاد ذات معدل التضخم المرتفع سوف تنخفض فى القيمة عند مقارنتها بعملة أحد البلدان الذى له معدل تضخم منخفض . فمع استخدام معدل

تضخم مرتفع فإن عملة ذلك البلد يكون لها قوة شرائية منخفضة لشراء أى شئ بما فيها عملة البلد الآخر .

كما أن معدلات الفائدة **Interest Rates** فى أحد البلدان تلعب دوراً هاماً فى معدل تبادل عملتها . حيث يقوم المستثمرون من بلدان أخرى بشراء عملة أحد البلدان ذات معدلات الفائدة المرتفعة . حيث يستخدمون العملة المشتراة لإستثمارها فى الأوراق المالية الخاصة بالقروض ذات معدلات فائدة مرتفعة . ولاشك أن ذلك يزيد من الطلب على العملة ما يترتب عليه زيادة قيمتها ، وبصفة عامة يمكن القول بأن البلدان ذات معدلات الفائدة المرتفعة تكون قادرة على جذب مزيد من رأس المال أكثر من غيرها من البلدان ذات معدلات الفائدة المنخفضة .

ويعتبر ميزان المدفوعات **Balance of Payments** الخاص بأحد البلاد أحد الأسباب الهامة الأخرى وراء التغيرات والتقلبات فى معدل التبادل أو سعر الصرف ، فالبلد التى لها صادرات مجمعة تزيد عن وارداتها المجمعة سوف تحقق فائض **Surplus** فى ميزان مدفوعاتها ، وهذا الفائض سوف يزيد من قيمة عملتها ، وبالطبع فإن البلد التى تعاني من عجز **Deficit** فى ميزان مدفوعاتها سوف تعاني من هبوط قيمة عملتها .

ولاشك أن هناك الكثير من التأثيرات البيئية التى سيكون لها أثر مباشر على تغيرات سعر الصرف أو معدل التبادل فى أحد البلدان ، ولعل أكثر تلك المؤثرات أهمية فى النظام الإقتصادى **Economic System** والنظام السياسى **Political System** والإستقرار السياسى **Political Stability** .

2/2 التمييز بين مكاسب أو خسائر تغيرات أسعار الصرف المحققة أو غير المحققة

Realized and Unrealized Exchange Gains or Losses

لقد شهد العقد الآخر من القرن الحالى الكثير من التقلبات فى أسواق العملات التى أدت الى سريان حالة من عدم الاستقرار ظلت سائدة حتى الوقت الراهن فى أسعار صرف العملات الأجنبية مما انعكس بدوره على طبيعة المشكلات المحاسبية التى تواجه المحاسبة الدولية فى الشركات المتعددة الجنسية خاصة إذا ما تعددت أنشطة تلك الشركات فى المعاملات الدولية الأجلة الخاصة بعمليات التصدير والإستيراد للملح أو الخدمات ، حيث يتم إبرام الصفقات والتعاقدات فى تاريخ معين على أن يتم السداد أو التحصيل النقدى لقيمتها فى تاريخ لاحق ، وهنا تبرز مشكلة فروق العملة الناتجة عن اختلاف أسعار الصرف للعملات الأجنبية بين تاريخ نشأة الصفقة وتاريخ سداد الإلتزامات أو تحصيل الحقوق المترتبة عليها .

وقد إنتشر مفهوم المعاملات بالعملة الأجنبية Foreign Transactions فى مجال المحاسبة الدولية للعديد من المشكلات المحاسبية المرتبطة بإبرام تلك المعاملات لعل أبرزها ما يلى :-

- 1- التسجيل المحاسبى الأول للعملية وقت حدوثها .
- 2- تسجيل أرصدة العملات الأجنبية فى التواريخ اللاحقة لتاريخ إعداد قائمة المركز المالى .
- 3- معالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة من التغيرات فى أسعار الصرف سواء عند إعداد القوائم المالية أو عند إنتهاء عملية التحصيل أو السداد النقدى للعملية .
- 4- تسجيل التسويات الخاصة بحسابات المدينين أو الدائنين بالعملة الأجنبية فى تواريخ إستحقاقها .

تمارس الشركات المتعددة الجنسية أنشطتها الاقتصادية من خلال العديد من المعاملات التي تستخدم العملات الأجنبية في قياسها محاسبيا وتتأثر قيمتها بالتغيرات التي قد تحدث في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة في التسجيل والقياس ، ولذلك فإن المحاسبة الدولية تهتم بمعالجة المشكلات الناجمة عن تلك التغيرات التي تطرأ على كل من قيمة المعاملات بالعملة الأجنبية ومقدار الحقوق أو الإلتزامات المالية المترتبة عليها نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف بين تاريخ نشأة المعاملة وتاريخ إنتهاء الفترة المحاسبية وتاريخ السداد والتحصيل للقيم المالية للمعاملة .

وتتضمن المعاملات بالعملة الأجنبية عمليات الشراء والبيع للسلع والخدمات أو الإقراض والإقتراض أو تحصيل وسداد توزيعات الأرباح . على سبيل المثال قيام أحد الشركات المصرية بإبرام معاملة مع أحد الشركات الأمريكية لإستيراد منتجات السلع على أن يتم سداد قيمتها بالدولار الأمريكي أو قيام تلك الشركة بالحصول على قرض من أحد المؤسسات المالية اليابانية والحصول على القرض والإلتزام بسداده بالدين الياباني ، إن مثل تلك العمليات تدخل في إطار مفهوم المعاملات بالعملة الأجنبية .

وهكذا فإن الشركات المتعددة الجنسية والشركات الدولية تواجه العديد من المشكلات المحاسبية المتعلقة بأنشطتها ومعاملاتها الدولية من خلال فروعها الخارجية أو شركاتها التابعة وبصفة خاصة فيما يتعلق بكل من :-

- 1- المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية مع الموردين والعملاء الأجانب مع تقلبات أسعار صرف العملة خلال الفترة الزمنية التي تمت خلالها تلك المعاملات الأجنبية - وهو ما يعرف بمشكلات المعاملات التي تتطوى على العملات الأجنبية Transactions Involving Foreign Currencies .

2- القوائم المالية لتلك الفروع والشركات التابعة الخارجية والتي بدورها تفرز خليط من القيم المالية غير المتجانسة التى يتم التعبير عنها بعملات أجنبية مختلفة ، مما يتطلب ضرورة ترجمة Translation تلك القوائم الى عملة للدولة الأم التى يقع داخل حدودها الإقليمية المركز الرئيسى للشركة متعددة الجنسية حتى يمكن دمجها مع بعضها البعض فى قوائم مالية موحدة Consolidation للمجموعة ككل ، وهو ما يعرف بمشكلات ترجمة Translation القوائم المالية .

ويترتب على التغيرات فى أسعار الصرف بالعملة الأجنبية مكاسب أو خسائر فى التبادل Exchange Gains or Losses ، وتكون تلك المكاسب أو الخسائر محقة أو غير محقة ، حيث تتمثل مكاسب أو خسائر العملة الأجنبية المحقة Realized فى المكاسب أو الخسائر التى حدثت بالفعل والتى تنتج من تبادل العملات مقابل عملة أخرى ، فلكل المكاسب أو الخسائر تنتج من وجود معاملات بالعملة الأجنبية Foreign Currency Transactions تتمثل فى معاملات مخصصة بعملة بخلاف العملة المستخدمة فى إعداد التقارير المالية للوحدة الاقتصادية .

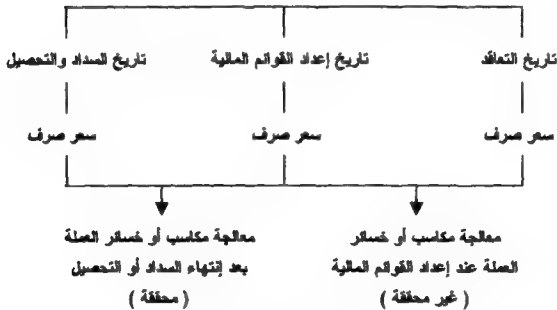
أما فى حالة المكاسب أو الخسائر غير المحقة Unrealized Gains or Losses فليس هناك وجود أو حدوث لأى تبادل فى العملة ، حيث تنتج تلك المكاسب أو الخسائر غير المحقة من مجرد ترجمة للعملة الأجنبية Foreign Currency Translation والتى تتمثل فى تحويل Conversion القيم فى أرصدة حسابات الشركات التابعة والمسجلة بالعملات الأجنبية الى العملة المستخدمة فى إعداد القوائم المالية المدمجة أو الموحدة .

وحتى وقت قريب لم تكن المعالجة المحاسبية للنوع الأول من تلك المشكلات موحدة حتى صدور إيضاح معايير المحاسبة المالية رقم (52) فى

ديسمبر 1982 بعنوان ترجمة العملات الأجنبية الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي وطبقته الشركات المتعددة الجنسية ، تم صدور معيار المحاسبة الدولي رقم (21) والذي أصبح ساري المفعول من يناير 1985 بعنوان آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ، وذلك فقد أصبحت الشركات الدولية ملتزمة بتطبيقه على معاملاتها الدولية الخاصة بالاستيراد والتصدير المؤجل المداد وعلى تحويل البضاعة بين الفروع الخارجية والشركات التابعة ، بحيث يتم التعاقد حتى تاريخ شحن وإستلام البضاعة في تاريخ آخر تم المداد في تاريخ ثالث في الفترة القلادة ، وبلا شك سيكون سعر الصرف مختلفا في كل تاريخ عن الآخر ، ومن ثم تحدث فروق العملة أو مكاسب أو خسائر تلك المعاملات الأمر الذي يتطلب ضرورة معالجتها محاسبيا، يوضح الشكل رقم (2/1) مكاسب وخسائر العملة للمعاملات بالعملة الأجنبية .

شكل رقم (2/1)

مكاسب أو خسائر العملة للمعاملات بالعملة الأجنبية



2/3 استخدام مدخل العملية الواحدة فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية

One – Transaction Approach

تنتج مكاسب أو خسائر سعر العملة المحققة من معاملات تتم بالعملة الأجنبية ، وتتطلب تلك المعاملات إجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير وتذبذب أسعار الصرف ، حيث يترتب على ذلك وجود مكاسب أو خسائر لتلك العمليات نتيجة تغير تلك الأسعار من تاريخ التعاقد وتاريخ تسوية النتائج ، حيث يمثل تاريخ التسوية Settlement Date التاريخ الذى عنده يتم سداد الأموال بالعملة الأجنبية ، وهناك مدخلان لمعالجة فروق العملة المرتبطة بالمعاملات بالعملة الأجنبية هما: مدخل العملية الواحدة One-Transaction Approach ، ومدخل العمليتين أو الطريقة المزدوجة Tow-Transaction Approach .

ويعتبر مدخل العملية الواحدة المدخل التقليدى الذى سارت عليه الشركات الدولية فى معالجة مكاسب أو خسائر العملة حتى صدور المعيار الدولى رقم (21) بعنوان آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية والذى أصبح سارى المفعول من يناير 1985 . حيث فى ظل ذلك المدخل يتم إعتبار المعاملة غير منتهية حتى تاريخ التسوية النهائية ، وأى مكاسب أو خسائر فرق عملة للعملية سوف يتم عكسها فى تاريخ التسوية كأحد التعديلات على القيمة المسجلة للمورد الذى تم حيازته وإقتناءه .

ويتأسس ذلك المدخل على النظر الى المعاملات بالعملة الأجنبية بإعتبارها وحدة واحدة فيما يتعلق بكل من إيرام المعاملة وواقعة سداد الدين بالنظر الى كل من العملية ونشأة الدين والسداد النقدي لذلك للدين بإعتبارها حدثا واحدا لا يتجزأ . مع الأخذ فى الإعتبار أنه بمجرد إتمام العملية تظهر الاحتمالات التالية للسداد وطبقا للإتفاق المبرم بين المستورد والمصدر :-

- 1- أن يتم السداد بالعملة المحلية لبلد المستورد ، وفي تلك الحالة لا يتأثر المستورد ويتأثر المصدر .
- 2- أن يتم السداد بالعملة المحلية لبلد المصدر ، وفي تلك الحالة لا يتأثر المصدر ويتأثر المستورد .
- 3- أن يتم السداد بالعملة الأجنبية (دولة ثالثة) لكل من المستورد والمصدر ، وفي تلك الحالة يتأثر كل من المستورد والمصدر .
ويتميز ذلك المدخل بمهولة تطبيقية ، كما أنه لا يتطلب إدخال إجراءات أو تسويات محاسبية عند نهاية السنة المالية ، فضلاً عن إقرار مصلحة الضرائب بذلك المدخل .

إلا أن ذلك المدخل يعانى من بعض الإنتقادات لعل أهمها :-

- 1- مخالفة ذلك المدخل للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (مبادئ إستقلال الفترات المحاسبية وتحقق الإيراد أو مقابلة الإيرادات بالمصروفات) ، حيث يتم تسوية فروق العملة عن طريق تعديل قيم حسابات المشتريات والمبيعات الخارجية سواء بالنسبة للعمليات المنتهية أو الممتدة ، وقد تكون تلك الحسابات قد أفلتت فى قائمة الدخل للسنة أو السنوات التالية .
- 2- لا يتم الإقرار بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن العملة حيث نهمل التسوية الجردية الخاصة بتلك الفروق فى نهاية السنة المالية للشركة ، على إعتبار إدخال التعديلات المترتبة على التغيرات فى أسعار الصرف على حسابات المشتريات والمبيعات ذاتها .

3- عدم ملائمة المدخل لواقع وطبيعة الحسابات ، حيث يتم جعل حساب المبيعات مديناً (وهو بطبيعته دائناً) أو جعل حساب المشتريات دائناً (وهو بطبيعته مديناً) .

أمثلة :-

مثال (1) :

1- قامت إحدى الشركات المصرية في 2003/1/15 بشراء بضائع من أحد الموردين بالولايات المتحدة الأمريكية مقابل 100000 دولار (ع صرف الدولار 5.5 جنيه مصري) على أن يتم المداد بعد شهرين من تاريخه 2003/3/15 (سعر الصرف في ذلك التاريخ 5.7 جنيه مصري) .
والمؤال الذي يثار هنا هو ما هي المكاسب أو الخسائر المترتبة عن تلك الصلية .

الحل :

يتطلب الأمر إستخدام المعادلة التالية :-

مكاسب أو خسائر المعاملة = المبلغ المستحق بوحداث الصلة الأجنبية × (الفرق في معدلات الصرف في تاريخ الصلية وتاريخ التسوية) .

1- قيمة الصلية في 2003/1/15 بالجنيه المصري = 100000 دولار × 5.5 جنيه .
= 550000 جنيه .

2- قيمة الصلية في 2003/3/15 بالجنيه المصري = 100000 دولار × 5.7 جنيه .
= 570000 جنيه .

3- المكاسب أو الخسائر المترتبة على التعاقد = 550000 - 570000 =
= 20000 جنيه .

ويمكن الحصول على خسائر فرق الصلة بإستخدام المعادلة السابقة على النحو

التالى:-

الخسائر المترتبة على التعاقد = 100000 دولار × (5.7 ج - 5.5 ج)
= 20000 جنيه .

مثال (2) :-

فى 2002/6/30 قامت أحد الشركات المصرية تصل فى مجال الإستيراد والتصدير بالإقتراض من أحد البنوك الأمريكية لتمويل صفقة تجارية لمدة 6 شهور قيمتها 100000 دولار وكان سعر الصرف فى ذلك التاريخ 5.6 جنيه ، والمطلوب تحديد المكاسب أو الخسائر المحققة فى الصلة فى 2002/12/31 بفرض أن سعر الصرف كان 5.75 جنيه مصرى مرة ، ومرة أخرى بفرض أن سعر الصرف كان 5.5 جنيه مصرى .

الحل :

المكاسب أو الخسائر المحققة فى الصلة

$$\begin{array}{lcl}
 & \text{مكاسب} & \text{خسائر} \\
 100000 \text{ دولار} \times (5.6 - 5.5) \text{ ج} & = & 100000 \text{ دولار} \times (5.75 - 5.6) \text{ ج} \\
 = 10000 \text{ جنيه} & & = 15000 \text{ ج}
 \end{array}$$

مثال (3) السداد بعملة المستورد :

فى 2002/10/30 تعاقدت أحد الشركات المصرية مع إحدى الشركات الأمريكية على إستيراد بضائع قيمتها مليون جنيه مصرى ، وقد قلمت الشركة الأمريكية فى 2002/11/30 من نفس العام بشحن البضائع المتعاقد عليها وتم الإتفاق على أن تقوم الشركة المصرية بالسداد يوم 2002/12/20 بالجنيه المصرى عن طريق البنك المصرى الأمريكى بالقاهرة .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة فى دفتر كل من المستورد والمصدر علما بأن سعر صرف الدولار الأمريكى كان على النحو التالى :-

2002/10/30	5.4 جنيه مصرى
11/30	5.5 جنيه مصرى
12/20	5.6 جنيه مصرى

(وبافتراض أن سعر الصرف قد بلغ 5.45 جنيه للدولار الأمريكى)

الحل :

فى حالة السداد بعملة المستورد فإن تسجيل قيد إتمام المعاملة وإثبات قيد السداد النقدى لها بنفس العملة المحلية لبلد المستورد ، ومن ثم لا تظهر مكاسب أو خسائر فروق سعر العملة بالنسبة له فى حين يتأثر المصدر بتلك الفروق .

دخاير الشركة المصرية (المستورد)			دخاير الشركة الأمريكية (المصدر)		
من حـ/ الموردين فى حـ/ الموردين شراء بضائع من شركة أمريكية والسداد بالجنيه المصرى بتاريخ 2002/12/20	1000000	1000000	من حـ/ العملاء فى حـ/ المبيعات الخارجية ببيع بضائع بمبلغ مليون جنيه بسر 5.5 ج للدولار بتاريخ 2002/11/30	181818	181818
من حـ/ الموردين فى حـ/ البنك سداد المستحق للشركة الأمريكية بمبلغ مليون جنيه مصرى بتاريخ 2002/12/20	1000000	1000000	من مذكورين حـ/ البنك حـ/ المبيعات الخارجية فى حـ/ العملاء تحصيل مبلغ مليون جنيه مصرى بسر صرف 5.6 دولار بتاريخ 2002/12/20	181818	178571 3247
أو ليس هناك تأثير وإن تتغير القيد					
من حـ/ الموردين فى حـ/ البنك سداد المستحق للشركة الأمريكية بمبلغ مليون جنيه مصرى بتاريخ 2002/12/20	1000000	1000000	من حـ/ البنك فى مذكورين حـ/ المبيعات الخارجية حـ/ العملاء تحصيل مبلغ مليون جنيه مصرى بسر صرف 5.45 للدولار بتاريخ 2002/12/20	1668 181818	183486

مثال (4) السداد بعملة المصدر :

قامت أحد الشركات المصرية فى 10 يناير 2003 بالتعاقد مع أحد الشركات الأمريكية على توريد آلات ومعدات قيمتها 5 مليون دولار ، وفى 20 يناير تم شحن تلك الآلات إلى الموانئ المصرية على أن يتم السداد بعد شهرين من تاريخ الشحن ، وقد كان سعر صرف الدولار الأمريكى على النحو التالى :-

10 يناير 2003 5.5

20 يناير 5.45

20 مارس 5.6

(وبافتراض أن سعر الصرف في ذلك اليوم كان 5.4 جنيه للدولار الأمريكي)

المطلوب :-

إثبات قيود اليومية في دفاتر كل من البائع والمشتري .

الحل :

دفاتر الشركة المصرية المشتري بالجنيه المصري (المستورد)			دفاتر الشركة الأمريكية البائعة بالدولار (المصدر)		
من حـ/ المبيعات والآلات إلى حـ/ المورد شراء معدات من الشركة الأمريكية بمبلغ 5 مليون دولار بتاريخ 20 يناير 2003 بسعر صرف 5.45	27250000	27250000	من حـ/ قلاء إلى حـ/ المبيعات الخارجية بيع بضاعة إلى الشركة المصرية مقابل 5 مليون دولار بتاريخ 20 يناير تسدد بعد شهرين	5000000	5000000
من مكشورين حـ/ المورد حـ/ المبيعات إلى حـ/ البنك مدد المستحق للشركة الأمريكية بمبلغ 5 مليون دولار بتاريخ 20 مارس 2003 بسعر صرف 5.6 للدولار (يلاحظ أن الخصارة مدينة وتزيد من قيمة المشتريات والأرباح دقة وتخلص من قيمة مشتريات)	27250000 750000	27250000	من حـ/ البنك إلى حـ/ قلاء تحصيل مبلغ 5 مليون دولار بتاريخ 20 مارس 2003	5000000	5000000
			(أو) أن تكثير القيود وليس هناك تأثير		
من حـ/ المورد إلى مكشورين حـ/ البنك حـ/ المبيعات والآلات مدد المستحق للشركة الأمريكية بمبلغ 5 مليون دولار بتاريخ 20 مارس 2003 بسعر صرف 5.4 ج للدولار .	2700000 250000		من حـ/ البنك إلى حـ/ قلاء تحصيل مبلغ 5 مليون دولار بتاريخ 20 مارس 2003	5000000	5000000

مثال (5) السداد بعملة بولصة ثالثة :

قامت إحدى الشركات الأمريكية 2003/1/5 بالتملص مع أحد الشركات المصرية على توريد (تصدير) أحد المنتجات بمبلغ مليون يورو ، على أن يتم السداد باليورو بعد شهرين من تاريخ شحن البضاعة الذي تم في يوم 2003/1/31 . علماً بأن أسعار صرف اليورو مقابل كل جنيه مصري ودولار أمريكي على النحو التالي :-

جنيه مصري	دولار أمريكي	
6.5	1.2	2003/1/5
6.3	1.5	2003/1/31
6.6	1.7	2003/2/28
6.7	1.9	2003/3/31

والمطلوب :-

إجراء قيود اليومية لدى كل من المصدر والمستورد .

دفاتر الشركة المصرية (المستورد)			دفاتر الشركة الأمريكية (المصدر)		
من حـ/ المشتريات الخارجية إلى حـ/ الموردين إستيراد منتجات من الشركة الأمريكية قيمتها مليون يورو بتاريخ 2003/1/31 تسدد بعد شهرين .	1500000	1500000	من حـ/ الصلاء إلى حـ/ المبيعات الخارجية تصدير منتجات للشركة المصرية بمبلغ مليون يورو بتاريخ 2003/1/31	6300000	£3000000
من مذكورين حـ/ الموردين حـ/ المشتريات الخارجية إلى حـ/ البنك مسدد المستحق للشركة الأمريكية بمبلغ مليون يورو بتاريخ 2003/3/31	1900000	1500000 400000	من حـ/ البنك إلى مذكورين حـ/ المبيعات الخارجية حـ/ الصلاء تحويل المستحق على الشركة المصرية وقدره مليون يورو بتاريخ 2003/3/31	400000 6300000	£7000000

مثال (6) السداد على أقساط :

يستخدم نفس بيانات المثال السابق فيما عدا إفتراض أن السداد سوف يتم على أربعة أقساط متساوية كل شهرين من تاريخ سداد القسط الأول الذي يبدأ في 2003/3/31 ، وكانت أسعار الصرف على النحو التالي :-

جنيه مصري	دولار أمريكي	
6.8	2.00	2003/5/31
6.9	2.1	2003/7/31
6.2	1.95	2003/9/30

والمطلوب :-

إجراء قيود اليومية لدى كل من المصدر والمستورد .

دفاتر الشركة المصرية (المستورد)			دفاتر الشركة الأمريكية (المصدر)		
من حـ/ المشتريات الخارجية إلى حـ/ الموردين إستيراد منتجات من الشركة الأمريكية بمبلغ مليون يورو بتاريخ 2003/1/31 تسدد بعد شهرين .	1500000	1500000	من حـ/ الصلاء إلى حـ/ المبيعات الخارجية تصدير منتجات للشركة المصرية بمبلغ مليون يورو بتاريخ 2003/1/31 والسدد بعد شهرين	6300000	6300000
من مخزون حـ/ الموردين حـ/ المشتريات الخارجية إلى حـ/ البنك سداد القسط الأول وقدره ربع مليون يورو بتاريخ 2003/3/31	475000	375000 400000	من حـ/ البنك إلى مخزون حـ/ الصلاء حـ/ المبيعات الخارجية تحصيل القسط الأول وقدره ربع مليون يورو بتاريخ 2003/3/31	1575000 100000	1675000
من مخزون حـ/ الموردين حـ/ المشتريات الخارجية إلى حـ/ البنك سداد القسط الثاني بتاريخ 5/31	500000	375000 125000	من حـ/ البنك إلى مخزون حـ/ الصلاء حـ/ المبيعات الخارجية تحصيل القسط الثاني بتاريخ 5/31	1575000 150000	1700000
من مخزون حـ/ الموردين حـ/ المشتريات الخارجية إلى حـ/ البنك سداد القسط الثالث بتاريخ 7/31	525000	375000 150000	من حـ/ البنك إلى مخزون حـ/ الصلاء حـ/ المبيعات الخارجية تحصيل القسط الثالث بتاريخ 7/31	1575000 150000	1725000
من مخزون حـ/ الموردين حـ/ المشتريات الخارجية إلى حـ/ البنك سداد القسط الرابع بتاريخ 2003/9/30	487500	375000 112500	من مخزون حـ/ البنك حـ/ المبيعات الخارجية إلى حـ/ الصلاء تحصيل القسط الرابع بتاريخ 2003/9/30	1575000 25000	1550000

2/4 استخدام مدخل العمليتين أو المعاملة المزدوجة فى تسجيل المعاملات

بالعملة الأجنبية Tow – Transaction Approach

فى عام 1981 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية معيار المحاسبة رقم (52) والذى أصبح سارى المفعول عام 1982 ، حيث بحث ذلك المعيار على إتباع الشركات متعددة الجنسية مدخل المعاملة المزدوجة فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية ، وقد إعتد المعيار المحاسبى الدولى رقم (21) على نفس الأسس المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للمعاملات الدولية الأجل فى الشركات الدولية ، حيث يتم فى ضوءه تحديد سعر الصرف الجارى أثناء إجراء المعاملة أساساً للقيد والترجمة عند التعاقد أو عند المداد أو عند سداد الأقساط، وتسمى عملة الدولة التى يتم التعاقد بها والمداد بموجبها بالعملة الوظيفية **Functional Currency** أو ما يعرف بالعملة الرسمية والتى تعبر عن عملة المجتمع الذى تتولد فيه التدفقات النقدية سواء متحصلات أو مدفوعات .

يتأسس مدخل المعاملة المزدوجة على أن مكاسب أو خسائر العملة (فروق العملة) تعتبر بمثابة مكاسب أو خسائر فعلية محققة **Actually Realized** يجب إظهارها بشكل منفصل ولا تنقل فى حسابات المشتريات أو المبيعات الخارجية، ثم تنقل فى قيد آخر مستقل الى صافى الربح أو الى حساب الإحتياطى الخاص، ومن هنا يرجع سبب التسمية بالمدخل الثنائى أو المزدوج للمعاملة .

فتلك الطريقة تعتمد على أن هناك دائماً قرارين أو واقعيتين منفصلتين هما واقعة قرار الشراء أو البيع (الإستيراد أو التصدير) والثانى واقعة قرار السداد أو التحصيل ونتائج كل واقعة من مكاسب أو خسائر يجب ألا تتأثر بأى قرارات أخرى ، لذلك فإن نتائج عمليات المشتريات والمبيعات الخارجية تنقل فى الجزء الخاص من حـ/ المتاجرة بقائمة الدخل ، وبشكل مستقل من عملية

السداد أو التحصيل النقدي المترتبة عليها والتي بدورها تتولد عنها مكاسب أو خسائر فروق عملة حقيقية ، ومن ثم يتعين قفلها بالجزء المخصص بحساب الأرباح والخسائر فور عملية السداد أو التحصيل .

أمثلة :-

1- أرباح وخسائر فروق العملة الناتجة من عمليات المشتريات الخارجية (الإستيراد):

مثال (1)

قامت إحدى الشركات المصرية بالتعاقد على إستيراد بضائع ومنتجات في 2003/3/1 من أحد الشركات الأمريكية مقابل مليون دولار تسدد بعد شهرين من تاريخه ، حيث كان سعر الصرف للدولار في ذلك اليوم 5.7 جنيه . علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في 31 ديسمبر من كل عام .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفتر المستورد بفرض أن :-

- أ - سعر الصرف في تاريخ السداد كان 5.6 جنيه مصرى .
- ب - سعر الصرف في تاريخ السداد 5.8 جنيه مصرى .

القاعدة :-

تتحقق الأرباح في حالة إنخفاض سعر الصرف في تاريخ السداد عما كان عند إتمام التعاقد ، حيث يقوم المستورد بدفع مبلغ أقل من الرصيد الدفترى للمورد ، ويرحل الفرق إلى حساب الأرباح والخسائر باعتبارها أرباحاً حقيقية بالفعل (والعكس صحيح في حالة الخسائر) ويلاحظ أنه بالنسبة للمصدر فلن تحدث لديه أرباح أو خسائر فروق عملة حيث تم التعاقد والسداد بالدولار ومن ثم تكون قيمة الرصيد الدفترى المستحق له مساوية تماماً لقيمة التحويل الوارد من البنك .

(1) قيد عملية الشراء :		
من حـ/ المشتريات الخارجية		5700000
إلى حـ/ الموردين	5700000	
- إثبات شراء بضائع بمبلغ مليون دولار بسعر صرف 5.7 في 2003/3/1 -		

(2) قيد عملية السداد بافتراض أن سعر الصرف 5.6 جنيه :		
من حـ/ الموردين	5700000	
في مذكورين		
حـ/ البنك	5600000	
حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (مكسب)	100000	
إثبات سداد قيمة البضاعة للموردين بتاريخ 2003/5/1		
من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة	100000	
في حـ/ الأرباح والخسائر	100000	
إثبات فروق العملة في 2003/5/1		
(3) قيد عملية السداد بافتراض أن سعر الصرف 5.8 :		
من مذكورين		
حـ/ الموردين	5700000	
حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (خسارة)	100000	
في حـ/ البنك	5800000	
إثبات قيد سداد البضاعة بتاريخ 2003/5/1		
من حـ/ الأرباح والخسائر	100000	
في حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة	100000	
إثبات فروق العملة بتاريخ 2003/5/1		

2- أرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن المبيعات الخارجية (التصدير) :

مثال (2)

تعاقبت إحدى الشركات الأمريكية على تصدير أحد المنتجات لأحد الشركات المصرية بتاريخ 2003/3/23 بمبلغ مليون جنيه ، وبتاريخ 2003/3/31 تم شحن البضائع المطلوبة للشركة وكان سعر الصرف في ذلك اليوم للجنيه المصري هو 5.7 للدولار وقد تم الاتفاق على أن يكون السداد بعد شهرين من تاريخ الشحن .

والمطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات الصلوات السابقة بدفاتر المصدر بافتراض ما إذا كان سعر الصرف للجنيه المصري على النحو التالي :-
(أ) 5.8 للدولار . (ب) 5.65 للدولار .

الحل :القاعدة :

تتحقق أرباح الصلة للمصدر إذا ارتفع سعر الصرف وقت السداد عما كان عليه وقت التعاقد حيث يتسلم مبلغاً يتم تحويله إلى عملته الوطنية أكبر مما هو مسجل في حساب العملاء عند التعاقد (وذلك في حالة الإفقار بين الطرفين على السداد بصله المستورد) ، ويتم تحديد حجم التغير في أسعار الصرف ويعالج محاسبياً في حساب الأرباح والخسائر بإعتباره أرباح فروق عملة محفظة (والعكس صحيح حيث تتحقق خسائر فروق العملة إذا إنخفضت أسعار الصرف عند التحصيل عنها عند التعاقد) .

من حـ/ الصلاء في حـ/ المبيعات الخارجية إثبات عمليات المبيعات التصديرية بتاريخ 2003/3/31				5700000	5700000
سعر الصرف 5.65 : من منكووين حـ/ البنك حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة (خسائر) في حـ/ الصلاء	5650000 50000	5700000	سعر الصرف 5.8 : من حـ/ البنك في منكووين حـ/ الصلاء حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة (مكاسب)	5700000 100000	5800000
من حـ/ الأرباح والخسائر في حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة (خسائر)	50000	50000	من حـ/ فروق الصلة (مكاسب) في حـ/ الأرباح والخسائر	100000	100000

3- عمليات التصدير والإستيراد في سنة مالية والسداد في السنة المالية التالية :

مثال (3)

قامت أحد الشركات المصرية بشحن بضائع قيمتها مليون ريال سعودي لإحدى الشركات السعودية بتاريخ 2003/10/10 على أن يتم السداد بعد شهرين من ذلك التاريخ، ويفرض أن أسعار الصرف للجنة المصرية مقابل الريال السعودي كانت على النحو التالي :-

2004/1/11	2003/12/11	2003/10/10
0.85 جنيه مصرى	0.95 جنيه مصرى	0.90 جنيه مصرى

المطلوب :- إثبات الصلح السابقة بدفاتر المصدر .

الطاهة :-

عندما يتم التعاقد فى سنة مالية ويتم السداد فى السنة التالية ، يتم أخذ الأرباح والخسائر المتوقعة عند إقفال الصلح فى 12/31 من كل عام طبقاً للمعيار الدولى رقم (21) ، وذلك يفترض أن صلبة السداد أو الحصول قد تمت فى ذلك التاريخ وبأسعار الصرف الجارية فى ذلك اليوم ، ويقع الفرق باعتباره ربحاً أو خسارة فى حساب الأرباح والخسائر الخاص بنفس العام ، وذلك كأعادة تقويم للصلح بالصلة الأجنبية ووفقاً لأسعار الصرف السائدة فى تاريخ نهاية السنة المالية للشركة .

القيد عند التعاقد 2003/10/10		
من حـ/ الصلاء		900000
إلى حـ/ صبيحت الفارسية	900000	
القيد عند الإقفال 2003/12/31		
من حـ/ الصلاء		50000
إلى حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة (مكسب)	50000	
من حـ/ أرباح وخسائر فروق صلة (مكسب)		50000
إلى حـ/ الأرباح والخسائر	50000	
القيد عند السداد 2004/10/10		
من مفكولين		
حـ/ البنك		850000
حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة (خسائر)		100000
إلى حـ/ الصلاء	950000	
القيد فى نهاية السنة المالية 2004/12/31		
من حـ/ الأرباح والخسائر		100000
إلى حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة (خسائر)	100000	

4- عمليات الإستيراد والتصدير بعملة دولة ثالثة :

مثال (4)

تم التعاقد بين أحد الشركات المصرية وأحد الشركات السعودية على أن تقوم الشركة السعودية بأحد المنتجات مقابل 100000 جنيه استرليني ، وتم شحن الكميات المتعاقد عليها في يوم 2003/8/10 وتحصيل القيمة بعد شهر من تاريخه .

والمطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات الصلوات السابقة بنقتر كل من المصدر والمستورد بفرض أن سعر صرف الجنيه الإسترليني كان على النحو التالي :-

2003/10/10

2003/8/10

الجنيه	الريال	الجنيه	الريال
6.5 .	6	7	6.5

دفاتر الشركة المصرية (المستوردة)			دفاتر الشركة السعودية (المصدر)		
من حـ/ المشتريات الخارجية إلى حـ/ الموردين 2003/8/10	700000	700000	من حـ/ الصلاء إلى حـ/ المبيعات الخارجية 2003/8/10	650000	650000
من حـ/ الموردين إلى منقورين حـ/ البنك حـ/ أرباح وخسائر فروق صلة (مكتسب) 2003/10/10	650000 50000	700000	من حـ/ البنك من حـ/ أرباح وخسائر فروق صلة (خسائر) إلى حـ/ الصلاء 12/10	650000	600000 50000
من حـ/ أرباح وخسائر فروق صلة (مكتسب) إلى حـ/ الأرباح والخسائر	50000	50000	من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ أرباح وخسائر فروق صلة (خسائر) 2003/12/31	50000	50000

5- عمليات الإستيراد والتصدير والسداد على أقساط خلال سنة مالية واحدة :

مثال (5)

تم التعاقد بين أحد الشركات السعودية وأحد الشركات الفرنسية على أن تقوم الشركة السعودية بتصدير منتجات تبلغ قيمتها مليون دولار على أن تسدد على دفعتين متساويتين تبدأ الأولى بعد شحن البضاعة بشهرين والثانية بعدها بشهرين . وقد تم شحن البضائع بالفعل في يوم 2003/8/20 وقد تم سداد الدفعت في موعدها حيث يتم تحويل العملة الأجنبية للمصدر إلى عملته الوطنية في نفس اليوم ، وكان سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الريال السعودي والفرنك الفرنسي على النحو التالي :-

التاريخ	الريال السعودي	الفرنك الفرنسي
2003/8/20	3.7	1.85
2003/10/20	3.75	1.9
2003/12/20	3.65	1.95

المطلوب : إثبات العمليات السابقة في دفاتر كل من المصدر والمستورد :

القاعدة :

تعتمد عملية سداد الأقساط في مواعيد إستحقاقها بمثابة عمليات مستقلة عن بعضها البعض ، حيث يتم حساب القسط بسعر الصرف الجاري في ميعاد إستحقاقه ومن ثم حساب فروق العملة الناتجة عن سداد وتحصيل كل قسط على حدة .

دفاتر الشركة الفرنسية (المستورد)			دفاتر الشركة السعودية (المصدر)		
من حـ/ المشتريات الخارجية إلى حـ/ الموردين 2003/8/20	1850000	1850000	من حـ/ العملاء إلى حـ/ المبيعات الخارجية 2003/8/20	3700000	3700000
من مذكورين حـ/ الموردين حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (خسائر) إلى حـ/ البنك 10/20	1850000 50000 1900000		من حـ/ البنك إلى مذكورين حـ/ العملاء حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (مكاسب) 10/20	3700000 5000	3750000

من مذكورين حـ/ قبته حـ/ أرباح وخسائر فروق لصلة الى حـ/ الصلاء 12/20	3650000 50000	3700000	50000	من حـ/ الأرباح والخسائر الى حـ/ أرباح وخسائر فروق لصلة
من مذكورين حـ/ الموردين حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (خسائر) الى حـ/ قبته	1850000 100000	1950000	100000	من حـ/ الأرباح والخسائر الى حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (خسائر)

6- عمليات الإستيراد والتصدير والسداد على أقساط أكثر من فترة :

مثال (6)

قامت شركة سعودية بالتعاقد مع شركة روسية على إستيراد مواد غذائية بمبلغ مليون جنيه إسترليني ، وتم شحن البضائع بالفعل في أول أكتوبر ، وكان الإتفاق ينص على سداد المبلغ المستحق على دفعتين متساويتين الأولى بعد شهرين من تاريخ الشحن والأخرى بعد شهرين من تاريخ النقعة الأولى ، وقد تم تنفيذ بنود الإتفاق وكنات أسعار الجنيه الإسترليني مقابل كل من الريال السعودي والروبل الروسي كما يلي :-

التاريخ	الريال	الروبل
2003/10/1	6.70	4.5
2003/12/1	6.65	4.7
2003/12/31	6.85	4.8
2004/2/1	6.60	4.9

والمطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة بفقر كل من المصدر

والمستورد :

دفاتر الشركة السعودية (المستوردة)			دفاتر الشركة الروسية (المصدر)		
من حـ/ المشتريات الخارجية إلى حـ/ الموردين 2003/10/1	6700000	6700000	من حـ/ الصلاء إلى حـ/ المبيعات الخارجية 2003/10/1	4500000	4500000
من حـ/ الموردين إلى منقورين حـ/ البنك حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة (مكاسب) 12/1	3325000 25000	3350000	من حـ/ البنك إلى منقورين حـ/ الصلاء حـ/ أرباح وخسائر فروق صلة (مكاسب) 12/1	2250000 100000	2350000
من حـ/ أرباح وخسائر فروق صلة إلى حـ/ الأرباح والخسائر	25000	25000	من حـ/ أرباح وخسائر فروق صلة (مكاسب) إلى حـ/ الأرباح والخسائر 12/1	100000	100000
من حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة (خسائر) إلى حـ/ الموردين 12/31	75000	75000	من حـ/ الصلاء إلى حـ/ أرباح وخسائر فروق صلة (مكاسب) 12/31	150000	150000
من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة	75000	75000	من حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة (مكاسب) إلى حـ/ الأرباح والخسائر 12/31	150000	150000
من حـ/ الموردين إلى منقورين حـ/ البنك حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة 2/1	3300000 125000	3425000	من حـ/ البنك إلى منقورين حـ/ الصلاء حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة (مكاسب) 2/1	2400000 50000	2450000
من حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة (مكاسب) إلى حـ/ الأرباح والخسائر	125000	125000	من حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة إلى حـ/ الأرباح والخسائر	50000	50000

2/5 أسواق الصرف الأجنبي ومحاسبة تغطية مخاطر سعر الصرف

Foreign Exchange Markets and Hedging Accounting

2/5/1 طبيعة محاسبة التغطية

إنعكست حالة عدم الاستقرار في أسواق الصرف الأجنبي نتيجة للتقلبات والتذبذبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على نتائج الشركات الدولية ، الأمر الذي ترتب عليه ضرورة قيامها بإجراء عديد من التسويات المحاسبية لتحديد حجم مكاسبها وخسائرها سواء المحققة أو غير المحققة من عملياتها الدولية سواء الخاصة بمعاملات الإستيراد والتصدير أو الإقراض والإقتراض أو الإستثمارات الأجنبية أو المضاربة .

تقوم تلك الشركات الدولية بمحاولة حماية نفسها من الخسائر المتوقعة في المستقبل نتيجة للتقلبات والتغيرات في أسعار صرف العملات الدولية عن طريق الدخول والإرتباط بعقود صرف مؤجلة في توقيت يتزامن مع إبرام عقود المعاملات بالعملة الأجنبية حتى تتجنب تلك التقلبات في أسعار الصرف خلال الفترة الزمنية التي تقع في الفترة ما بين تاريخ نشأة المعاملة وتاريخ التسوية النقدية لها ، وتعرف تلك العملية بتعبير محاسبة التغطية أو التحوط **Hedging Accounting** . وتهدف تلك العملية بتغطية العديد من العمليات التي تقوم بها تلك الشركات الدولية ، والتي تتطلب بصفة أساسية معالجة محاسبية واحدة لتغطية الخسائر المتوقعة في المستقبل في مقابل مصروفات وعمولات وفوائد تدفع الى سماسرة العملات الأجنبية والمنشآت المالية التي ترتبط بتلك المعاملات والتي قد تتضمن ما يلي :-

- عمليات التغطية ضد مدفوعات أو مقبوضات مستقبلية بعملة أجنبية.

- عمليات التغطية عن عقود ومقاولات بعملات أجنبية .
- عمليات التغطية عن مشتريات مستقبلية و بعملات أجنبية .
- عمليات التغطية عن صافي الإستثمارات الأجنبية سواء فروع أو شركات تابعة أجنبية .
- عمليات التغطية ضد المضاربات على الأوراق المالية (بورصة الأوراق المالية) أو على العملات الأجنبية (سوق العملات) .
- يترتب على تلك العمليات عادة أرباح أو خسائر فروق العملة سواء المحققة (عند التسوية المالية لل عملية) أو غير المحققة (عند إنتهاء السنة المالية قبل التسوية المالية لل عملية) مما قد يعكس حجم المخاطر والتعقيدات المرتبطة بالوظائف المالية والرقابية في الشركات الدولية أو متعددة الجنسية .

2/5/2 أسواق الصرف الأجنبي Foreign Exchange Markets

يعبر مفهوم سعر الصرف عن معدل التبادل بين العملة النقدية لدولتين مختلفتين حيث يشير الى كمية النقد التي يجب التضحية بها من عملة دولة معينة في مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة دولة أخرى .

وإذا ما استخدم سعر الصرف في المعاملات الجارية التي يتم تسليمها خلال يومين من أيام العمل فإن ذلك السعر يعرف بالسعر الجارى أو الفورى للصرف Spot Exchange Rate لحظة إبرام المعاملة ، أما إذا استخدم في المعاملات الأجلة التي سوف تتم في تاريخ لاحق في المستقبل والتي عادة ما تكون بين 30 يوم - 180 يوم فإن ذلك السعر يعرف بالسعر الأجل Forward Rate .

ويمكن تقسيم أسواق الصرف الأجنبي تأسيساً على ذلك عموماً إلى سوقين هما الأسواق الجارية والأسواق الآجلة .

الأسواق الجارية Spot Markets

عادة ما تقوم البنوك التجارية بتقديم الضمانات اللازمة للمصدرين الأجانب الذين يرتبطون بعقود جارية مع المستوردين المحليين لتنفيذ معاملات فورية بالعملة الأجنبية ، وتقوم تلك البنوك بتحديد أسعار الصرف عن طريق عرض سعرين للصرف أولهما سعر الشراء ، وثانيهما سعر البيع ، ويعكس الفرق بين السعرين مقدار هامش الربح الذى يحققه البنك .

الأسواق الآجلة Forward Markets

ترتبط بصفة رئيسية باتفاق بين طرفين لتنفيذ عمليات معبر عنها بعملة أجنبية، يتم تنفيذها فى تاريخ محدد مستقبلاً .

وإذا كانت تسود أسواق الصرف الأجنبية حالة من الاستقرار النسبى فإن حجم الفرق بين سعر الصرف الفورى فى تاريخ التعاقد وبين سعر الصرف الآجل فى تاريخ التنفيذ المستقبلى يكون صغيراً يعرف فى تلك الحالة بمعدل الإنتشار Spread Rate ، وإذا كان سعر الصرف المؤجل أكبر من السعر الفورى فيكون بمثابة علاوة صرف Exchange Premium ، فى حين إذا كان السعر الفورى أكبر من السعر الآجل فإن الفرق يمثل خصم الصرف Exchange Discount ، وعادة ما يشار إلى تلك العلاوة أو الخصم بالنقاط أسفل أو أعلى من سعر الصرف الجارى ، كما يمكن التعبير عنهما فى شكل نسبة مئوية من خلال المعادلة التالية :-

$$\text{نسبة العائد أو الخصم} = \frac{\text{سعر الصرف الآجل} - \text{سعر الصرف الجارى}}{\text{سعر الصرف الجارى}} \times \frac{12}{\text{عدد الشهور}} \times 100$$

وقد أصبحت عملية مقايضة العملة الأجنبية **Foreign Currency Swap** تشكل أحد المظاهر الأساسية المتعلقة بأسعار الصرف الأجنبية ، وتشير تلك العملية الى قيام الشركة المتعددة الجنسية بإبرام معاملتين متزامنتين فى نفس الوقت الأولى فورية والثانية آجلة ، فإذا ما قامت أحد تلك الشركات بالحصول على توزيعات لأرباح من إحدى شركاتها التابعة فى الولايات المتحدة الأمريكية مقدارها مليون دولار وهى فى نفس الوقت ليست فى حاجة الى تلك الدولارات خلال الثلاثة شهور القادمة فإن الشركة تكون أمام إتخاذ أحد قرارين أولهما تحصيل تلك الدولارات وإيداعها بأحد البنوك التجارية للحصول على عائد خلال تلك الشهور الثلاثة ، وثانيهما الدخل فى صفقة مقايضة **Swap Transaction** عن طريق أحد المؤسسات المالية ، حيث تقوم بموجبها بتحويل تلك الدولارات الى عملة أخرى وليكن اليورو لتشغيلها فى أعمالها التجارية فى أوروبا خلال ثلاثة شهور وفى نفس الوقت تقوم بإبرام عقد أجل ينفذ بعد ثلاثة شهور مع أحد البنوك التجارية التى تتعامل معها يتم بموجبه إستبدال اليورو بدولارات بسعر صرف أجل متفق عليه بين الطرفين .

2/6 عقود الصرف الآجلة والمستقبلية

Forward and Futures Exchange Contracts

تستخدم عقود الصرف الآجلة **Forward Exchange Contract** فى تغطية التقلبات المستمرة فى أسعار الصرف الأجنبية خلال الفترة من تاريخ إبرام المعاملات وتاريخ التسوية المالية لها ، كما تستخدم أيضاً فى تغطية

الإلتزامات المتوقعة بالإضافة الى تغطية عمليات المضاربة في أسواق الأوراق المالية والعملات الأجنبية .

وتعرف عقود الصرف الأجلة بأنها عبارة عن إتفاقات لشراء أو بيع كمية معينة من عملة أجنبية في تاريخ محدد مستقبلاً بسعر صرف متفق عليه - يشار إليه بالسعر الأجل **Forward Rate** - وبموجب تلك الإتفاقيات يتم تحديد نوع ومقدار العملة الأجنبية وسعر الصرف الأجل المتفق عليه وتاريخ تنفيذ المعاملة .

ويمثل الفرق بين السعر الجارى وقت إبرام العقد والسعر الأجل بمثابة علاوة صرف **Exchange Premium** إذا ما كان سعر الصرف الأجل أكبر من سعر الصرف الجارى ، وقد يكون الفرق خصم صرف إذا ما كان السعر الأجل أقل من السعر الجارى ، وينتج عنهما بعد ضربهما في كمية العملة الأجنبية المستلمة أو المدفوعة ما يشار إليه بالمكاسب أو الخسائر المحققة **Realized Gains and Losses** من عقود الصرف الأجلة .

بعبارة أخرى يعتبر عقد الصرف الأجل بمثابة عقد قانونى بين طرفين لشراء وبيع كمية معينة من عملة أجنبية وفقاً لمجموعة من الترتيبات الخاصة بالتسليم والوفاء بالإلتزامات في تاريخ محدد مستقبلاً وبسعر تعاقدى مؤجل .

ويمكن عقد الصرف الأجل الشركات الدولية أو متعددة الجنسية من تغطية مخاطر تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية عند وقت المداد أو التحصيل النقدي - تخفيض درجة عدم التأكد لأسعار الصرف الجارية وقت المداد أو التحصيل النقدي بالنظر فقط الى سعر الصرف الأجل المتعاقد عليه . فإذا ما كان أقل أو أكثر من المتوقع بالنسبة لسعر الصرف الجارى وقت التسوية

المالية وإنهاء مدة العقود فإن عملية التغطية سوف تسفر إما عن زيادة حجم التكاليف في بعض الفترات وإنخفاضها في فترات زمنية أخرى .

وعادة ما تكون عملية أو عقد التغطية **Hedging Contract** مطلوبة من الشركات الدولية أو متعددة الجنسية عند :

(أ) حالة وجود التزامات مستقبلية ومؤشرات تدل على إرتفاع قيمة العملة التي سوف تتم بها عملية السداد .

أو (ب) حالة وجود حقوق مستقبلية ودلائل على إنخفاض قيمة العملة الأجنبية التي سوف تتم بها المقبوضات .

بصفة عامة هناك أربعة أنواع مختلفة من أسعار الصرف عند تحديد تكاليف عقد الصرف الأجل هي :-

1- سعر الصرف الجارى فى تاريخ إبرام عقد الصرف الأجل **Spot Rate** .

2- سعر الصرف التعاقدى الأجل **Forward Rate** .

3- سعر الصرف الجارى فى التاريخ المتوقع لتنفيذ العقد **Expected Spot Rate** .

4- سعر الصرف الجارى فى تاريخ تنفيذ العقد **Actual Spot Rate** .

تشكل معرفة تلك الأنواع من الأسعار أهمية خاصة فى تحديد مدى جدوى إبرام عقد صرف أجل (أو ما يعرف بإتخاذ قرار إبرام العقد) بالإضافة الى مجال تقييم القرار الذى إتخذ بشأن إبرام العقد (أو تقييم العقد بعد تنفيذه) . وعند دراسة جدوى الدخول فى عقد صرف أجل عادة ما يتم النظر الى ثلاثة أنواع من التكاليف هي :-

1- الأعباء المالية المرتبطة بعملية الحصول على عقد صرف أجل سواء كانت في شكل مصروفات أو عمولات .

2- علاوة أو خصم الصرف الناتجة من الفرق بين سعر الصرف الجاري في تاريخ إبرام العقد وسعر الصرف الأجل .

3- تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة في الفرق بين سعر الصرف الأجل وسعر الصرف المستقبلي وقت التنفيذ الفعلي . وعندها يمكن تقييم ما قد يحدث إذا لم يكن هناك عقد صرف أجل .

ننشابه عقود الصرف المستقبلية **Futures** مع عقود الصرف الأجلة **Forward** في كثير من الخصائص إلا أنها يتم التعامل بها في مقابل المعاملات المباشرة بالعملة الأجنبية التي يتم الإتجار فيها وفقاً لأحد السقوف التجارية **Trading Floors** في السوق لدولي للأموال **International Monetary Market (IMM)** عن طريق بعض السماسرة المتخصصين ، وتتمثل أكثر العملات التجارية تداولاً في ذلك السوق هي الدولار الأمريكي (مائة ألف وحدة لكل عقد) ، الجنيه الإسترليني (62500 وحدة لكل عقد) ، الدولار الكندي (مائة وحدة لكل عقد) ، الفرنك الفرنسي (250000 وحدة لكل عقد) ، المارك الألماني (125000 وحدة لكل عقد) ، الين الياباني (12500000 وحدة لكل عقد) .

وهناك عديد من الاختلافات الجوهرية فيما بين كل عقود الصرف الأجلة والمستقبلية على النحو التالي :-

عقود الصرف الآجلة	عقود الصرف المستقبلية
1- حجم العقد .	- يتحدد وفقاً للإحتياجات الخاصة . - معيارى .
2- تاريخ التسليم .	- يتفق عليه حسب المتطلبات - معيارى . الخاصة بكل عقد .
3- أطراف العقد .	- الشركات المتعددة الجنسية - الشركات المتعددة الجنسية، والبنوك التجارية والمصارف . والجمهور المؤهل ، البنوك التجارية والمصارف .
4- الضمانات البنكية .	- لا تتطلب ودائع بنكية كضمانات - تتطلب أحياناً متوسطة من إلا أنها تحتاج بعض المصروفات الدوائع الضامنة للعقود البنكية . المستقبلية .
5- موقع السوق .	كافة وسائل الإتصال المنتشرة دولياً . - البورصات المركزية مع إستخدام تسهيلات تكنولوجيا الإستصالات العالمية .
6- الإجراءات المنظمةة .	- القواعد المتفق عليها بين أطراف - تتحدد عن طريق كل من الاتحاد الدولى ولجنة السلع الإتحاد الدولى ولجنة السلع التجارية للعقود المستقبلية .
7- السيولة .	- يتم الوفاء بمعظم الإلتزامات عن - يتم الوفاء بمعظم طريق السداد الفعلى للصلة الإلتزامات عن طريق وبعضها يتم عن طريق المقاصة . المقاصة والقليل جداً منها عن طريق السداد الفعلى .
8- تكاليف العقد .	- تتحدد بالإتفاق بين البائع - يتم إجراء مفاوضات بين والمشتري . أطراف العقد لست تحديد مصرفات وعسولة المصارف .

2/7 المشكلات المحاسبية للعقود الأجلة لتغطية المعاملات بالعملة الأجنبية

Accounting Problems of Forward Contracts for Hedging Foreign Currency Transactions

سبق القول بان عقود الصرف الأجل تمثل تغطية أو حماية ضد الخسائر السى قد تنشأ مستقبلاً نتيجة للتغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية ، كما أنها تعد بمثابة عقود قانونية تنفيذية بين طرفين إحداها شركة متعددة الجنسية والأخرى بنك تجارى للقيام بإجراء فى تاريخ محدد مستقبلاً وليس فى تاريخ إبرام ذلك العقد ، ونتيجة لطبيعة ذلك العقد فقد إتجه المحاسبون فى الماضى الى عدم إجراء قيود محاسبية فى تاريخ إبرام العقد والإكتفاء بمجرد تسجيل قيد تذكيرى بالدفاتر فى ذلك التاريخ بحيث لا يكون له آثار تتعكس على القوائم المالية .

إلا أنه فى الوقت الحالى أصبحت الشركات متعددة الجنسية فى نطاق محاسبة التغطية تقوم بتسجيل عقود الصرف الأجلة محاسبياً فى الدفاتر فى تاريخ إبرام العقد على أساس أنها تمثل إلتزامات مستقبلية على الشركة ، حيث يتم إستخدام العقد بغرض تغطية مخاطر تغيرات أسعار صرف كل من المقبوضات والمدفوعات المستقبلية بالعملة الأجنبية وليس مجرد الوقاية من إبرام المعاملات بالعملة الأجنبية .

وعادة ما يلجأ المستورد والمصدر الى إبرام عقود الصرف الأجلة عند توقيع عقود معاملات شراء أو بيع السلع والخدمات مع أطراف أجنبية وفى توقيت متزامن مع واقعة للشراء أو البيع بالعملة الأجنبية بهدف الحماية من مخاطر التقلبات فى أسعار الصرف خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين نشأة المعاملة بالعملة الأجنبية وتاريخ التسوية النقدية لها .

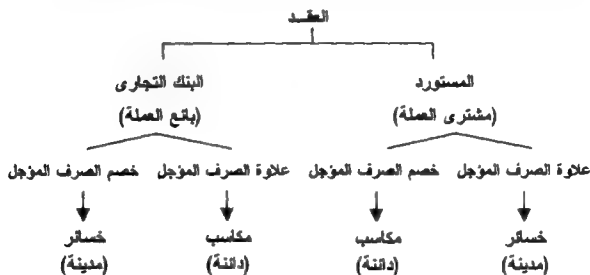
مثال (1)

في 2002/12/1 قامت إحدى الشركات السعودية بالتعاقد مع أحد الموردين الإنجليز على توفير منتجات قيمتها 100000 جنيه استرليني على أن يتم السداد النقدي في 2003/3/31 ، ولتجنب مخاطر التقلبات في أسعار صرف الجنيه الإسترليني مقابل الريال السعودي قامت الشركة بإبرام عقد صرف مؤجل مع أحد البنوك التجارية لشراء 1000000 جنيه استرليني في يوم 2003/3/31 بسعر صرف مؤجل مقداره 5.8 ريال سعودي . وقد كانت أسعار الصرف للجنيه الإسترليني مقابل الريال السعودي على النحو التالي :-

التاريخ	سعر الصرف للجنيه الإسترليني
2002/12/1	5.6 ريال
2002/12/31	5.7 ريال
2003/3/31	5.9 ريال

في ضوء عقد الصرف الآجل تكون الشركة السعودية قد تأكدت من إمكانية سداد قيمة المعاملة للمورد الإنجليزي بمبلغ 5800000 ريال (5.8×1000000) مهما تغير سعر الصرف في المستقبل ، وفي المقابل تتحمل الشركة تكلفة عقد الصرف الآجل وقدره 200000 ريال { $(5.8 - 5.6) \times 1000000$ } مقابل فرق السعر بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف الفوري في تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل .

وتطبيقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (21) يترتب على هذه العقود الآجلة اما علاوة صرف مؤجل في حالة زيادة سعر الصرف المؤجل عن السعر الفوري أو خصم صرف مؤجل في حالة انخفاض سعر الصرف المؤجل عن السعر الفوري وقت التعاقد ، ويجب إستنفاد علاوة أو خصم الصرف المؤجل على مدار فترة العقد على النحو التالي :-



وفي ضوء بيّنات المثال السابق يتم تسجيل قيمة الصلابة وعقد الصرف الآجل في دفتر الشركة السعودية على النحو التالي :-

5600000	من حـ/ المشتريات الخارجية إلى حـ/ الدائنين 5600000	شراء بضاعة بمبلغ 1000000 جنيه إسترليني بتاريخ 2002/12/1 بمعر صرف 5.6 ريال والمدة في 2003/3/31 توضيح رقم (1)
5600000 200000	من مذكورين حـ/ عقود صرف آجلة حـ/ علاوة سعر الصرف المؤجل إلى حـ/ دائنين عقود صرف مؤجلة 5800000	بناء على إبرام عقد الصرف المؤجل أصبح البنك التجاري مديناً للشركة بمبلغ 1000000 جنيه إسترليني وفي نفس الوقت أصبحت الشركة السعودية مدينة للبنك بمبلغ 5800000 ريال باستخدام سعر الصرف المؤجل (5.8 ريال) في تحويل قيمة العقد من الجنيهات الإسترلينية إلى الريالات السعودية .
100000	من حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة إلى حـ/ الدائنين 100000	إبرام عقد صرف آجل لشراء مبلغ 1000000 جنيه إسترليني بتاريخ 2002/12/1 بمعر صرف مؤجل 5.8 ريال توضيح رقم (2) تصلت الشركة تكلفة حفيضة لتغطية مدفوعاتها بالجنيهات الإسترلينية قدرها 200000 ريال تم تحديدها في العقد التالي في حـ/ علاوة الصرف المؤجل نتيجة إرتفاع سعر الصرف المؤجل عن سعر الصرف الفوري وقت التعاقد (5.6-5.8) × 100000 .
	من حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة إلى حـ/ الدائنين 100000	تسوية الدائنين بالجنيهات الإسترلينية في 2002/12/31 بقيمة الخسائر الناتجة عن تغير سعر الصرف بالزيادة ((5.6-5.7) × 100000) توضيح رقم (3) يظهر من العقد الأول والقيد التالي أن الشركة السعودية قد أصبحت بعد توقيع عقد صلغة الشراء بالعملة الأجنبية وإبرام عقد الصرف المؤجل مدينة ودائنة في نفس الوقت بمبلغ 1000000 جنيه إسترليني في حين تعكس أرصدة الصلابة الأخرى قيمة نظدية معبراً عنها بالريال السعودي .

<p>من حـ/ عقود صرف مؤجلة</p> <p>الى حـ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة</p> <p>تسوية حساب عقود الصرف المؤجلة بتاريخ 2002/12/31 بقيمة المكاسب</p> <p>النتيجة عن التغير بالزيادة في أسعار الصرف (5.7 - 5.6) $\times 1000000$</p> <p>توضيح رقم (4)</p> <p>أظهر القيد الثاني أن الشركة السعودية أصبحت تمتلك أصلاً (عقد الصرف المؤجل) قيمته 5600000 ريال (سعر الصرف 5.6) وطالما أن سعر الصرف قد ارتفع في نهاية العام (5.7) عما كان عليه وقت نشأة الأصل فإن الشركة قد حفلت بمكاسب بإحتفاظها بأصول معبر عنها بصفة أجنبية .</p>	<p>100000</p>	<p>100000</p>
<p>من حـ/ مصروفات إستئلاف علاوة سعر الصرف المؤجل</p> <p>الى حـ/ علاوة سعر الصرف المؤجل</p> <p>تخصيص الجزء المستلف من علاوة سعر الصرف المؤجل المرتبط</p> <p>بعام 2002 ($200000 \times 4/1$)</p> <p>توضيح رقم (5)</p> <p>أنشأ القيد الأول التزامات على الشركة بالعملة الأجنبية مقدارها 1000000 جنيه استرليني (سعر الصرف 5.6) وفي نهاية العام ما زال هذا الالتزام قائماً مع تغير سعر الصرف بالزيادة (5.7) مما يترتب عليه تحميل الشركة خسائر مقدارها 100000 ريال ($5.7 - 5.6 \times 1000000$) .</p>	<p>50000</p>	<p>50000</p>
<p>من منكورين</p> <p>حـ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة</p> <p>حـ/ الأرباح والخسائر</p> <p>الى منكورين</p> <p>حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة</p> <p>حـ/ مصروفات إستئلاف علاوة سعر الصرف المؤجل</p> <p>إفقال الحسابات الإسمية في قائمة الدخل في 2002/12/31</p> <p>توضيح رقم (6)</p> <p>تم إستئلاف علاوة سعر الصرف المؤجل على مدار أربعة أشهر منها شهر في عام 2002 وثلاثة في عام 2003 ولذلك تم توزيعها على النحو التالي :-</p> <p>(أ) الجزء المستلف من العلاوة خلال عام 2002 = $200000 \times 4/1 = 50000$ ريال.</p> <p>(ب) الجزء المستلف من العلاوة خلال عام 2003 = $200000 \times 4/3 = 150000$ ريال.</p>	<p>100000</p> <p>50000</p>	<p>100000</p> <p>50000</p>

<p>من حـ/ دفتين عقود صرف مؤجلة إلى حـ/ النقدية</p> <p>محدد المستحق للبنك التجاري بالريال السعودي في 2003/3/31</p> <p>ولمّا لمعر الصرف المؤجل (5.8)</p> <p>توضيح رقم (7)</p> <p>تمسّ العقود رقم (3) ، رقم (4) ، رقم (6) بوضوح أن الشركة السعودية قد تحمّلت خسائر مقدّرها 100000 ريال نتيجة ارتباطها بالتزامات بالعملة الأجنبية وفي نفس الوقت تمكّنت الشركة من تحقيق مكاسب مساوية تماماً لتلك الخسائر نتيجة إبرامها لعقد الصرف المؤجل بحيث تكون المحصلة النهائية هي تحصيل الشركة خلال عام 2002 مبلغ 50000 ريال فقط كمصروفات إستئثار للتكلفة لتغطية مخاطر التقلبات في أسعار الصرف .</p>	<p>5800000</p> <p>5800000</p>	<p>5800000</p>
<p>من حـ/ النقدية - عملة أجنبية إلى مذكورين</p> <p>حـ/ عقود صرف مؤجلة</p> <p>حـ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة</p> <p>إستلام مبلغ 1000000 جنيه إسترليني من البنك التجاري مقابل عقد الصرف المؤجل وتقييمها وفقاً لمعر الصرف الجاري في تاريخ الإستلام 2003/3/31 (5.9)</p> <p>توضيح رقم (8)</p> <p>تم إعادة تقييم عقد الصرف المؤجل وفقاً لمعر الصرف الجاري في تاريخ إستلام العملة الأجنبية (5.9) ومقارنته بقيمته النظرية في القوائم المالية في 2002/12/31 (5.7×1000000) لتحديد مكاسب عقود الصرف الآجلة ($5.9 - 5.7$) $\times 1000000$.</p>	<p>5700000</p> <p>200000</p>	<p>5900000</p>
<p>من مذكورين حـ/ الدفتين</p> <p>حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة</p> <p>إلى حـ/ النقدية - عملة أجنبية</p> <p>محدد مبلغ 1000000 جنيه إسترليني للدفتين بتاريخ 2003/3/31 وتقييمها بمعر الصرف الجاري (5.9)</p> <p>توضيح رقم (9)</p> <p>يعكس ذلك القيد عملية إعادة تقييم التزامات بالعملة الأجنبية وتحديد حجم خسائر فروق العملة الناتجة عن تغيير أسعار الصرف بالزيادة بين تاريخ إعداد القوائم المالية في 2002/12/31 وتاريخ المسدّد النقدي لتلك الإلتزامات في 2003/3/31 ($5.9 - 5.7$) $\times 1000000$.</p>		

<p>من حـ/ مصروفات إستنفذ علاوة سعر الصرف المؤجل الى حـ/ علاوة سعر الصرف المؤجل تخصيص الجزء المستنفذ من علاوة سعر الصرف المؤجل المرتبط لعام 2003 ($1000000 \times 4/3$) توضيح رقم (10)</p> <p>أظهر قيد الإقتال في 2002/12/31 أن الشركة السعودية قد تحملت عام 2003 مبلغ 150000 ريال فقط كمصروفات إستنفذ لعلاوة عقد الصرف المؤجل على الرغم من أن هناك خصائر أخرى مقدارها 200000 ريال نتيجة إرتباطها بالالتزامات بالعملة الأجنبية نظراً لأنها تمكنت في نفس الوقت من تحقيق مكاسب مقدارها 200000 ريال نتيجة إبراسها لعقد الصرف المؤجل .</p>	<p>150000</p>	<p>150000</p>
<p>من مذكورين حـ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة حـ/ الأرباح والخسائر الى مذكورين حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة حـ/ مصروفات إستنفذ علاوة سعر الصرف المؤجل إفلال الصلوات الإسمية في قائمة الدخل في 2003/12/31 توضيح رقم (11)</p> <p>لا تستعمل قائمة الدخل كافة أنواع أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة عن التكاسبات في أسعار الصرف طالما كان هناك عقد صرف مؤجل حيث يمكن للشركة من تغطية الخسائر أو تحقيق أرباح تعادل تماماً خسائر أو أرباح فروق العملة للمعاملات بالعملة الأجنبية .</p>	<p>200000 15000 200000 150000</p>	<p>200000 15000</p>

مثال (2)

في 2002/9/30 قامت إحدى الشركات السعودية بالتعاقد مع أحد الشركات الأمريكية
على شراء أحد الآلات بمبلغ 1000000 دولار أمريكي تسدد بعد ستة شهور وفي نفس
التاريخ أبرمت الشركة عقد صرف أجل مع إحدى المؤسسات المالية لشراء مليون دولار
أمريكي على أن يستحق التنفيذ في 2003/4/1 مقابل سعر صرف مؤجل مقداره 3.85
ريال سعودي ، ولقد بلغت أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال على النحو
التالي:-

التاريخ	2002/9/30	2002/12/31	2003/4/1
سعر الصرف	3.80	3.75	3.7

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفاتر الشركة السعودية .

3800000	من حـ/ الآلات والمعدات إلى حـ/ الموردين شراء معدات بمبلغ مليون دولار أمريكي في 2002/5/30 بسعر صرف 3.7 ريال والمدة بعد 6 شهور توضيح رقم (1) أصبح لدى الشركة التزامات وأصول بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي) وتم تقسيمها وفقاً لأسعار الصرف السارية في 2002/9/30 (3.8 ريال) .	3800000
3850000	من مذكورين حـ/ عقود صرف مؤجلة حـ/ علاوة سعر الصرف المؤجل إلى حـ/ داتلين عقود صرف مؤجلة إبرام عقد صرف أجل لشراء مبلغ مليون دولار بتاريخ 2002/9/30 بسعر صرف مؤجل بمبلغ 3.85 ريال توضيح رقم (2) بلغت التكاليف الحقيقية لعقد الصرف الآجل 50000 ريال ، ظهرت في القيد الثاني نصحت بند علاوة سعر الصرف المؤجل وهي عبارة عن الفرق بين سعر الصرف المؤجل (3.85) وسعر الصرف الفوري في تاريخ إبرام العقد (3.8) مضروباً في عدد الوحدات التقية من العملة الأجنبية (3.8-3.85) × مليون دولار .	3800000 50000
50000	من حـ/ الموردين إلى حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة تسوية حساب الموردين بالدولار بقيمة المكاسب الناتجة عن تغير سعر الصرف بالنقص في 2002/12/31 (3.80 - 3.75) × مليون دولار .	50000
50000	من حـ/ خسائر عقود صرف مؤجلة إلى حـ/ عقود صرف مؤجلة - تسوية حساب عقود صرف مؤجلة بقيمة الخسائر الناتجة عن التغير في النقص في أسعار الصرف (3.8 - 3.65) × مليون دولار بتاريخ 2002/12/31	50000

<p>من حـ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل إلى حـ/ علاوة سعر الصرف المؤجل تحميل عام 2002 بنصيبه من مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل ($50000 \times 6/3$) توضيح رقم (3)</p> <p>تم إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل على مدار ستة شهور منها ثلاثة في عام 2002 وثلاثة لأخرى في عام 2002 ولذلك تم تخصيصها على النحو التالي: أ- الجزء المستنفذ من العلاوة خلال عام 2002 - $50000 \times 6/3 = 25000$ ريال . ب- الجزء المستنفذ من العلاوة خلال عام 2003 - $50000 \times 6/3 = 25000$ ريال.</p>	<p>25000</p>	<p>25000</p>	<p>25000</p>
<p>من مذكورين حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة حـ/ الأرباح والخسائر إلى مذكورين حـ/ خسائر عقود صرف مؤجلة حـ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل إقتال الصابات الإسمية في قائمة الدخل في نهاية السنة المالية للشركة في 2002/12/31 توضيح رقم (4)</p> <p>أظهر قيد الإقتال في 2002/12/31 أنه قد تم تحميل قائمة الدخل بمبلغ 25000 ريال فقط كمصروفات إستنفاذ علاوة عقد الصرف المؤجل دون أن تتأثر القيمة بكل من خسائر عقود الصرف المؤجلة وأرباح فروق العملة الناتجة عن تسوية الموردين وعقد الصرف المؤجل وفقاً لأسعار الصرف الجارية في نهاية السنة المالية حيث بلغت قيمة كل منها 50000 ريال كمبالغ معوضة بعضها البعض .</p>	<p>50000 25000</p>	<p>50000 25000</p>	<p>50000 25000</p>
<p>من حـ/ دلتين عقود صرف مؤجلة إلى حـ/ التدفئة محدد المبلغ المستحق للمؤسسة المالية بالريال السعودي بتاريخ 2003/4/1 وفقاً لشروط عقد الصرف المؤجل (3.8) ريال</p>	<p>3850000</p>	<p>3850000</p>	<p>3850000</p>
<p>من مذكورين حـ/ التدفئة - عملة أجنبية حـ/ خسائر عقود صرف آجلة إلى حـ/ عقود صرف مؤجلة إستلام مبلغ مليون دولار من المؤسسة المالية وتقويمها بسعر الصرف الجارى في تاريخ الإستلام (3.7) بتاريخ 2003/4/1</p>	<p>3700000 50000</p>	<p>3750000</p>	<p>3700000 50000</p>

3750000	من حـ/ الموردین إلى منكورین حـ/ التغطية - عملة أجنبية حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة	3700000 50000
	سداد مبلغ مليون دولار للشركة الأمريكية وتقييمها وفقاً لسعر الصرف الجاری (3.7) في 2003/4/1	
25000	من حـ/ مصروفات إستئلاف علاوة سعر صرف مؤجل إلى حـ/ علاوة سعر الصرف المؤجل	25000
	تحصيل عام 2003 بنصيبه من مصروفات إستئلاف علاوة سعر الصرف المؤجل ($50000 \times 6/3$)	
50000 25000	من منكورین حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة حـ/ الأرباح والخسائر إلى منكورین حـ/ خسائر عقود صرف مؤجلة حـ/ مصروفات إستئلاف علاوة سعر صرف مؤجل	50000 25000
	إفصال الحسابات الإسمية في فقرة الدخل في نهاية السنة المالية للشركة في 2003/12/31 توضيح رقم (5) (يتم تطبيق نفس ما جاء في التوضيح رقم (4) قيد الإفصال في 2002/12/31)	

مثال (3)

في 2002/11/30 قامت إحدى الشركات المصرية بتصدير منتجات قيمتها 1000000 ريال سعودي لإحدى الشركات السعودية على أن يتم السداد بعد خمس شهور، وفي ذلك التاريخ أبرمت الشركة المصرية عقد صرف آجل لبيع قيمة الصفقة من الريالات مقابل سعر صرف مؤجل قدره 0.93 جنيه مصرى للريال السعودى ، ولقد كانت حركة أسعار الصرف بين الريال السعودى والجنيه المصرى خلال الفترة الزمنية التى إستغرقتها الصفقة على التالى :-

التاريخ 2002/11/30 2002/12/31 2003/5/1
 سعر الصرف 0.95 جنيه مصرى 0.91 جنيه مصرى 0.92 جنيه مصرى

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة فى دفاتر الشركة المصرية .

950000	من حـ/ الصلا	950000	الى حـ/ المبيعات الخارجية بيع الشركة المصرية منتجات بمبلغ مليون ريال سعودى الى شركة سعودية بسعر صرف 0.95 جنيه بتاريخ 2002/11/30 والمدة بعد 5 شهور ————— توضيح رقم (1) ————— بموجب عقد بيع المنتجات للمستورد السعودى أصبحت الشركة المصرية تمتلك أصلاً عملاء بالعملة الأجنبية مقدارها مليون ريال سعودى .
930000 20000	من مذكورين حـ/ مدونين عقود صرف مؤجلة حـ/ خصم سعر الصرف المؤجل الى حـ/ عقود صرف مؤجلة	950000	إبرام عقد صرف أجل لبيع مليون ريال سعودى بتاريخ 2002/11/30 بسعر صرف مؤجل مقداره 0.93 جنيه مصرى ————— توضيح رقم (2) ————— ترتب على إبرام عقد الصرف المؤجل أن نشأ إلزام بالعملة الأجنبية مقداره مليون ريال سعودى ، وفى نفس الوقت أصبح الطرف الآخر من العقد مدينا بمبلغ 930000 جنيه مصرى مهما تغير سعر الصرف فى المستقبل .
40000	من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة الى حـ/ الصلا	40000	تسوية المدنين بالريال السعودى بقيمة الخسائر الناتجة من التغير فى النقص فى أسعار الصرف (0.95 - 0.91) × مليون بتاريخ 2002/12/31
40000	من حـ/ عقود صرف مؤجلة الى حـ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة	40000	تسوية عقد الصرف المؤجل بقيمة المكاسب الناتجة عن التغير بالنقص فى أسعار الصرف (0.95 - 0.91) × مليون بتاريخ 2002/12/31

<p>من حـ/ مصروفات إستنفذ خصم سعر الصرف المؤجل الى حـ/ خصم سعر الصرف المؤجل _____ تخصيص الجزء المستنفذ من خصم سعر الصرف المؤجل لعام 2002 _____ $(5/1 \times 40000)$ بتاريخ 2002/12/31 _____ توضيح رقم (3) يتم إستنفذ خصم سعر الصرف المؤجل على مدار مدة العقد وقدرها خمسة أشهر منها شهر واحد في عام 2002 وأربعة شهور في عام 2003 ويتم توزيعها على النحو التالي :- أ- الجزء المستنفذ من الخصم خلال عام 2002 $= 5/1 \times 40000 = 8000$ ريال . ب- الجزء المستنفذ من الخصم خلال عام 2003 $= 5/4 \times 40000 = 32000$ ريال .</p>	<p>8000</p> <p>8000</p>	<p>8000</p>
<p>من مذكورين حـ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة حـ/ الأرباح والخسائر الى مذكورين حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة حـ/ مصروفات إستنفذ خصم سعر الصرف المؤجل _____ إقفال الحسابات الإسمية في قلمة الدخل في نهاية السنة المالية _____ في 2002/12/31 _____ توضيح رقم (4) حيث أن سعر الصرف قد إنخفض في نهاية عام 2002 (0.91) عما كان عليه وقت نشأة الأصل بالعملة الأجنبية (العلاء) فقد تحققت خسائر فروق عملة مقدارها $\{ (0.91 - 0.95) \times \text{مليون} \}$ 40000 جنيه ، ومن جهة أخرى فقد أدى ذلك التغير بالنقص في أسعار الصرف الى تحقيق مكاسب قدرها 40000 ج في عقود الصرف المؤجلة التي تمثل إلتزامات قائمة بالعملة الأجنبية في نهاية السنة المالية .</p>	<p>40000</p> <p>8000</p> <p>40000</p> <p>8000</p>	<p>40000</p> <p>8000</p>
<p>من حـ/ النقدية بالعملة الأجنبية الى مذكورين حـ/ الصلاء حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة _____ تحصيل مبلغ مليون ريال سعودي من الصلاء وتقييمها بسعر الصرف _____ الجارى في تاريخ الإستلام (0.92) بتاريخ 2003/5/1 _____ توضيح رقم (5) حدث تغير بالزيادة في أسعار الصرف في تاريخ التسوية النقدية للصفقة في 2003 / 5 / 1 بالمقارنة عما كانت عليه في تاريخ إعداد أخر قوائم مالية 2002/12/31 ، مما أدى الى تحقيق أرباح فروق عملة مقدارها في الأصول بالعملة الأجنبية ، وفي نفس الوقت تحققت خسائر بنفس القيمة في عقود الصرف المؤجلة التي تمثل إلتزامات بالعملة الأجنبية .</p>	<p>910000</p> <p>10000</p>	<p>920000</p>

930000	930000	من حـ/ النقدية الى حـ/ مدينى عقود صرف مؤجلة تحويل المستحق على مدينى عقود الصرف المؤجلة بالجنبة المصري ويسر صرف مؤجل (0.93) في 2003/5/1
910000 10000	920000	من مذكورين حـ/ عقد صرف مؤجل حـ/ خسائر عقود صرف مؤجلة الى حـ/ النقدية - عملة أجنبية تسليم مبلغ مليون ريال سعودي مقابل عقد الصرف المؤجل وتقييمها ولغا لسعر الصرف الجارى في ذلك التاريخ (0.92) بتاريخ 2003/5/1
32000	32000	من حـ/ مصروفات إستئفاذ خصم سعر الصرف المؤجل الى حـ/ خصم سعر الصرف المؤجل تخصيص الجزء المستلف من خصم سعر الصرف المؤجل لعام 2003 (40000 × 5/4) بتاريخ 2003/5/1 توضيح رقم (6) أظهر قيد الإقفال في نهاية عام 2002 تحويل قلمة الدخل بمبلغ 8000 ريال مقابل مصروفات إستئفاذ خصم سعر الصرف المؤجل مع عدم تأثير كل من خسائر فروق الصلة ومكاسب عقود الصرف المؤجلة على قلمة الدخل باعتبارها بنود مدنية ودائنة متكافئة القيمة (40000 ريال) ، وفي نفس الوقت أظهر قيد الإقفال في نهاية عام 2003 تحويل قلمة الدخل بأعباء مقدارها 32000 ريال مقابل نصيب العام من مصروفات إستئفاذ خصم سعر الصرف المؤجل .
		من مذكورين حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة حـ/ الأرباح والخسائر الى مذكورين حـ/ خسائر عقود صرف مؤجلة حـ/ مصروفات إستئفاذ خصم سعر الصرف المؤجل إقفال الحسابات الإسمية في قلمة الدخل في 2003/12/31 توضيح رقم (7) أظهر قيد الإقفال في نهاية عام 2003 تحويل قلمة الدخل بأعباء قدرها 32000 ريال مقابل نصيب العام من مصروفات إستئفاذ خصم سعر الصرف المؤجل مع عدم تأثيرها بكل من أرباح فروق الصلة وخسائر عقود الصرف المؤجلة باعتبارها بنود دائنة ومدنية متكافئة القيمة (10000 ريال) .

2/8 المحاسبة عن عقود تغطية صافي الإستثمارات الأجنبية

Forward Contracts for Hedging Foreign Net Investments

قد تتعرض الشركات الدولية والمتعددة الجنسية الى مواجهة خسائر نتيجة تغير سعر صرف العملات الأجنبية لبعض الدول في حالة إستثمارها لأموالها في فروع خارجية أو شركات تابعة في تلك الدول مما يدفعها الى حمايه إستثماراتها الخارجية عن طريق إبرام عقود صرف أجله لتغطية صافي الإستثمارات ، حيث تشير التغطية الى محاولة مقابلة الخسائر المتوقعة نتيجة تغير سعر صرف العملة الأجنبية المستثمرة في تلك الفروع أو الشركات التابعة في الدول المضيفة لها .

ومن أجل الحماية من تلك المخاطر توجد عديد من الطرق والأساليب التي تلجأ اليها تلك الشركات ولعل أكثرها إنتشاراً عملياً هو إبرام عقد صرف أجل يترتب عليه نشأة الإلتزامات بالعملة الأجنبية نتيجة الحصول على قروض من إحدى المؤسسات المالية وموافقتها على إستلام دولارات في مقابل تسليم جنيهات مصرية على سبيل المثال ، ويمكن ذلك الأسلوب من مقابلة الخسائر الساجمة عن إنخفاض سعر العملة الأجنبية في تقييم صافي إستثماراتها الخارجية بالمكاسب المحققة من الإلتزامات المالية التي نشأت بنفس العملة الأجنبية .

ويجب التمييز بين نوعين من البنود التي ترتبط بعقود الصرف الأجله من أجل حماية صافي الإستثمارات الأجنبية هما :-

- 1- مكاسب أو خسائر فروق العملة الناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لعمليات حماية صافي الإستثمارات الأجنبية.

2- الأعباء المالية التي تتحملها الشركات الدولية مقابل الحصول على

قروض بالعملة الأجنبية سواء أكانت في شكل مصروفات أو

عمولات بنكية أو في صورة فوائد مدينة للإقتراض .

وتتحدد طبيعة المعالجة المحاسبية لهذه المكاسب أو الخسائر وإنعكاساتها

العملية على القوائم المالية للشركة متعددة الجنسية في ضوء المعيار الدولي

رقم (21) والذي نص في هذا الصدد على ما يلي :-

" تظهر فروق أسعار الصرف الناشئة عن الالتزامات بالعملة الأجنبية

بغرض حماية صافي إستثمارات المنشأة في وحدة أجنبية ضمن بنود حقوق

الملكية في القوائم المالية للمنشأة حتى يتم التخلص من صافي الإستثمارات

الأجنبية ، وعند ذلك يتم معالجتها كدخل أو مصروفات في قائمة الدخل " .

وفيما يلي مثالاً إفتراضياً يوضح المعالجة المحاسبية لعقود تغطية صافي

الإستثمارات الأجنبية .

مثال :

تمتلك شركة سعودية متعددة الجنسية فرعاً خارجياً يعمل باندونيسيا وقد بلغت قيمة

صافي الإستثمارات في هذا الفرع 3 مليون دولار ، وقد توقعت الشركة السعودية حدوث

إنخفاض وشيك في قيمة العملة الأندونيسية مقابل العملات الأخرى ، ولذلك فقد قامت

الشركة في 2002/7/1 بعملية تغطية لحماية صافي تلك الإستثمارات عن طريق الإقتراض

لمدة 6 شهور لمبلغ 10 مليون من البنك الوطني بسعر صرف 1.10 عملة اندونيسية

لـلريال الواحد ثم قامت بتحويل المبلغ المقرض إلى ريات سعودية وإيداعه لدى بنك

السعودية في حساب إيداع لمدة 6 شهور ، وفي نهاية مدة القرض بلغت العملة

الأندونيسية 0.95 للريال الواحد ما أفقدت الشركة بسحب قيمة الوديعة من بنك السعودية

وتحويلها إلى العملة الأندونيسية وسداد مبلغ القرض للبنك الوطني .

المطلوب : إثبات المعالجة المحاسبية لتلك التغطية في دفتر الشركة السعودية الأم

بافتراض أن مصروفات وفوائد القرض بالعملة الأندونيسية مع العائد المحقق من حساب الإيداع بالريال السعودي .

9090909	9090909	من حـ/ النقدية - بالعملة الأندونيسية إلى حـ/ القروض الخارجية - البنك الوطني افتراض مبلغ 10 مليون عملة اندونيسية بسعر صرف (1.10) الريال الواحد بتاريخ 2002/7/1 توضيح رقم (1) عند الحصول على القرض ومقداره 10 مليون وحدة بالعملة الأندونيسية لتغطية مخاطر الاستثمار في الفروع الخارجية تم تحويله الى دولارات أمريكية بمصر صرف 1.10 وفي معيار الاستحقاق تم تحويل الدولارات الى ما يعادلها من وحدات عملة اندونيسية وفقاً لسعر الصرف في 2002/12/31 وقرره 0.9 جنيه للريال الواحد .
9090909	9090909	من حـ/ النقدية إلى حـ/ النقدية - بالجنيه المصري تحويل مبلغ القرض من العملة الأندونيسية الى ريات سعودية بمصر صرف (1.1) بتاريخ 2002/7/1
9090909	9090909	من حـ/ الودائع لأجل - بنك السعودية إلى حـ/ النقدية فتح حساب إيداع لمدة 6 شهور لدى بنك السعودية بتاريخ 2002/7/1
9090909	9090909	من حـ/ النقدية إلى حـ/ الودائع لأجل - بنك السعودية تصفية حساب الودائع لأجل لدى بنك السعودية عند إنتهاء مدة السنة شهور بتاريخ 2002/12/31 توضيح رقم (2) عند سحب قيمة الوديعة في 2002/12/31 تم إستلام وحدات نقدية من الريالات السعودية قدرها 9090909 وهي نفس رقم الوحدات المودعة في 2002/7/1 نظراً لأن عمليات الإيداع والسحب تمت بالريالات السعودية ولذلك لا تظهر مشاكل فروق أسعار الصرف وفي 2002/7/1 كان من الممكن إستخدام مبلغ الوديعة بالريالات في شراء عملات أجنبية قدرها 10 مليون وحدة من العملة الأندونيسية وفقاً لسعر الصرف في تلك التاريخ (1.10) ، وفي 2002/12/31 كان يمكن إستخدام نفس مبلغ الوديعة في شراء عملات أجنبية قدرها 10526315 جنيه مصري وفقاً لسعر الصرف في ذلك التاريخ (1.95).

<p>من حـ/ التكلفة - صلة لتونسية الى مفكوتين حـ/ التكلفة حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة</p> <p>تحويل مبلغ الوديعة بالريالات السعودية ما يعادلها من صلات لتونسية بمصر صرف 0.95 بتاريخ 2002/12/31</p> <p>توضيح رقم (3)</p> <p>يمكن استخدام مبلغ 5128205 ريال سعودي فقط في سداد قيمة القرض وقدره 10 مليون وحدة من الصلة الأتونيسية وفقاً لأسعار الصرف في 2002/12/31 (1.95) .</p>	<p>10526315</p> <p>9090909</p> <p>1435406</p>	
<p>من مفكوتين حـ/ القروض الخارجية - البنك الوطني حـ/ الفروع الخارجية - لتونسيا الى حـ/ التكلفة - بوحدات الصلة الأتونيسية</p> <p>سداد قيمة القرض المستحق للبنك الوطني وتحويل الفائض بوحدات الصلة الأتونيسية الى الفرع بالتونسيا بتاريخ 2002/12/31</p>	<p>9090909</p> <p>1435406</p> <p>10526315</p>	
<p>من حـ/ أرباح وخسائر فروق الصلة الى حـ/ احتياطي فروق الصلة</p> <p>- إقتال حساب أرباح وخسائر فروق الصلة في حساب الاحتياطي ليظهر في قلعة المركز المالي كإحدى بنود حقوق الملكية في 2002/12/31</p> <p>توضيح رقم (4)</p> <p>يتضح من خلال الإجراء المحاسبى في القيد الأخير أن أرباح فروق الصلة التقسنة عن عملية التنظية (الإستثمارات بالعملة الأجنبية والودائع بالعملة الوظيفية) تعادل الخسائر في صافي الإستثمارات الأجنبية الناتجة عن التخفيض الرسمى لصلة الدولة المضيفة وبذلك لا يحدث تأثير يذكر على حجم الإستثمارات الأجنبية في الفروع الخارجية للشركة السعودية المتعددة الجنسية وبذلك تكون عملية التنظية قد حطفت القرض منها في حماية تلك الإستثمارات الأجنبية .</p>	<p>1435406</p> <p>1435406</p>	

الفصل الثالث

**ترجمة القوائم المالية
بالعملة الأجنبية**

الفصل الثالث

ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية

Foreign Currency Financial Statements Translation

- 3/1 أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية .
- 3/2 التمييز بين عمليتي تحويل وترجمة العملة الأجنبية .
- 3/3 إختيار العملة الوظيفية (العملة الرسمية) .
- 3/4 الطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية .
- 3/5 الموازنة بين طرق ترجمة القوائم المالية - حالة إيضاحية .
- 3/6 ملخص المعيار المحاسبى الدولى رقم (21) بعنوان آثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية .

3/1 أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية

The Importance of Translation the Foreign Currency Financial Statements

اهتمت الأدبيات المحاسبية بالأنشطة الدولية للشركات المتعددة الجنسية

وإنعكاساتها على القوائم المالية التي تعكس كل من :-

(1) نتائج الأعمال سواء أكانت التي حدثت داخل حدود الدولة الأم حيث

المقر الرئيسي للشركة الأم أو في الدول المضيفة التي تقوم بالاستثمار

فيها في شكل فروع خارجية أو في شركات تابعة .

(2) المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية في صورة أصول والتزامات

وحقوق ملكية في أراضي الدول الأم أو في أراضي الدول المضيفة

لإستثماراتها الخارجية .

وفي واقع الأمر فإن إعداد تلك الفروع والشركات التابعة للقوائم المالية

الخاصة بها لأغراض الوفاء بالتزاماتها في الدول التي تعمل بها أو لتمكين

إدارتها من تقييم نتائج عملياتها لا تفي بمتطلبات مستخدمي القوائم المالية

الخارجية الممثلة في السلطات الحكومية أو المقرضين أو المستثمرين الحاليين

والمرتقبين أو الموردين وكذلك العاملين في الشركة الأم أو فروعها ، ولذلك

فقد نشأت الحاجة الى توحيد تلك القوائم المالية والتي سبق وأن تم إعدادها وفقاً

لسياسات محاسبية محلية مختلفة وبعملات مختلفة حتى يمكن عكس المركز

المالي ونتائج الأعمال للشركة المتعددة الجنسية ككل ، ويتم ذلك بإدخال عديد

من التعديلات على تلك القوائم وترجمتها الى عملة ولغة الدولة التي يقع بها

المركز الرئيسي للشركة الأم في سبيل إعداد القوائم المالية الموحدة Consolidated Financial Statements للمجموعة ككل تطبيقاً للمعايير المحاسبية الدولية⁽¹⁾. ولاشك أن العصر الحالي يشهد عديد من المظاهر المألوفة لعل أهمها إنتشار ظاهرة إندماج Combinations وسيطرة Control الشركات على بعضها البعض بهدف تكوين المجموعات الاقتصادية الضخمة ، ويترتب على ذلك عديد من المشاكل المحاسبية عند إعداد القوائم المالية الموحدة⁽²⁾ .

وتستخدم القوائم المالية الموحدة في الإفصاح المحاسبى عن الموارد والالتزامات ونتائج العمليات لوحدة محاسبية واحدة تمارس في نطاق مجموعة من الشركات المرتبطة ببعضها البعض أنشطتها الاقتصادية بغرض تحقيق عدة أهداف هي : (1) إدماج أرصدة حسابات الأصول والالتزامات

⁽¹⁾ يطلق مصطلح الشركة الأم Parent Company على الشركة التي تدير أو تسيطر على شركة تابعة أو أكثر ، في حين يشار الى الشركة التابعة Subsidiary بأنها تلك التي تقوم شركة أخرى (الشركة الأم) بإدارتها أو السيطرة عليها ، في حين يشار الى المجموعة Group بأنها الشركة الأم وجميع الشركات التابعة لها .

⁽²⁾ يترتب على الإدماجات إخفاء الشخصية الاعتبارية المستقلة أو الصفة القانونية للشركة المندمجة سواء أكان ذلك عن طريق الإدماج في شركة قائمة بالفعل Statutory Merger أو الإدماج مع شركة قائمة ليكونا معاً شركة جديدة Statutory Consolidation بحيث يتم المزج الكامل بينهما . بينما يقصد بالسيطرة العملية التي من خلالها يتم قيام أحد الشركات بالسيطرة على الأنشطة الاقتصادية لشركة أخرى قائمة بالفعل ، بحيث تصبح الأولى الشركة المستثمرة أو القابضة Holding والثانية الشركة المستثمر فيها أو التابعة Subsidiary . ودون زوال الصفة القانونية لأياً من الشريكتين ، حيث تحتفظ كل منهما بالاستقلال الإقتصادي والإدارى والمالى والمحاسبى باعتبارها وحدة قانونية مستقلة ، ورغمما عن ذلك فإنهما يكونا معاً وحدة إقتصادية تتطلب إعداد قوائم مالية موحدة باعتبار أن الشركة التابعة والشركة القابضة تشكلان شكل فى مجموعها وحدة محاسبية مستقلة .

والإيرادات والمصروفات الخاصة بكل من الشركة القابضة والشركات التابعة، (2) إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن العمليات المتبادلة بينها ، (3) تسوية أرصدة الحسابات المقابلة بينها ، (4) بالإضافة الى الإفصاح المحاسبى عن الأرصدة المجمعة فى قوائم مالية موحدة .

تضفى الصفة القانونية المستقلة لكل من الشركة القابضة والشركات التابعة على عملية الإستبعادات والتسويات التى يتم إجراؤها فى أوراق العمل بعيدا عن السجلات المحاسبية بتلك الشركات لتسهيل عملية إعداد القوائم المالية عديد من الصعوبات والتعقيدات المحاسبية ، فضلا عن صعوبة إستخدام تلك القوائم فى مجالات الدراسات المقارنة بين الشركات العاملة داخل نفس القطاعات أو الأنشطة .

وإذا كانت الأعراف المحاسبية قد جرت على أن تقوم الشركات المختلفة بإعداد سجلاتها وحساباتها وقوائمها باللغة الرسمية المحلية للدولة التى تمارس أنشطتها الاقتصادية داخل حدودها الإقليمية للوفاء بمتطلبات كافة مستخدمى المعلومات المحاسبية فى تلك الدولة ، فإن التقارير والقوائم المالية التى ترد الى المركز الرئيسى للشركة المتعددة الجنسية من فروعها وشركاتها التابعة الأجنبية ستكون معدة بالعديد من اللغات والعملات الأجنبية المختلفة مما يتطلب معه ضرورة إعادة صياغتها لغويا وترجمتها نقديا لتصبح جاهزة لعملية التجميع تمهيدا لإعداد القوائم المالية الموحدة للشركة الدولية ككل .

وتعرف عملية توحيد وحدة القياس النقدى دفتريا عن طريق تحويل أرصدة حسابات الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات فى القوائم المالية المعبر عنها بعملة دولة ما الى ما يعادلها من عملة دولة أخرى بعملية ترجمة Translation القوائم المالية المعدة بالعملة الأجنبية ، مع ضرورة

الأخذ في الاعتبار أن عملية الترجمة لا تعنى محاولة إيجاد القيم الجارية للأصول والالتزامات المعبر عنها بالعملة الأجنبية وتوحيدها ، وكذلك لا يفترض فيها إجراء عملية تحويل Conversion فعلية بين العملات الأجنبية ، فهي عملية تهدف إلى التعبير الدفترى لوحد القياس النقدي من العملة الأجنبية المحلية أو المستخدمة في إعداد القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية إلى عملة التقرير المستخدمة في إعداد القوائم المالية للمركز الرئيسي في الدولة الأم .

ولاشك أن عالم اليوم يشهد عدم استقرار وثبات أسعار صرف العملات الأجنبية سواء بشكل متوقع أو غير متوقع الأمر الذي يؤدي إلى عدم إمكانية القيام بعملية ترجمة القوائم المالية بسهولة ويسر ، الأمر الذي ينعكس على حجم المشاكل المحاسبية التي تواجه عملية ترجمة تلك القوائم المالية .

3/2 التمييز بين عمليتي تحويل وترجمة العملة الأجنبية

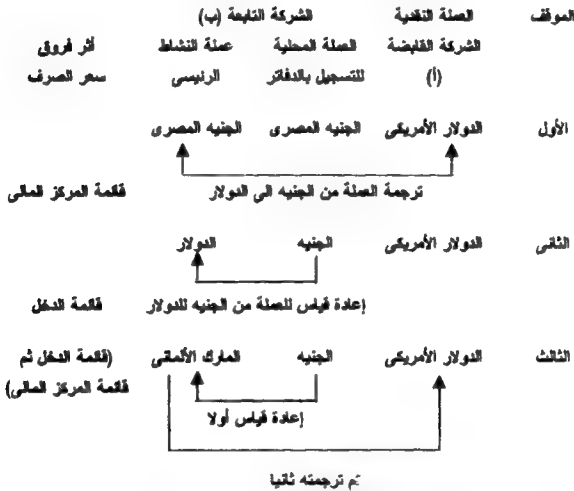
Differentiates Between the Processes of Foreign Currency Conversion and Translation

تعتبر مشكلتي إختيار سعر الصرف الواجب التطبيق لإعادة إعداد القوائم المالية ومعالجة فروق أسعار الصرف من أبرز المشاكل التي تثار عند إعادة إعداد القوائم المالية للشركات الأجنبية ، حيث محاسبياً قد يتم استخدام سعر الصرف الجارى أو التاريخي لإعادة إعداد القوائم المالية Restatement ، كما يكون فيصل التفرقة في المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف الناتجة من استخدام سعر الصرف الجارى تتوقف على ما إذا كانت تلك الفروق ناتجة من عملية إعادة القياس للعملة Remeasurement أو كانت تلك الفروق في سعر الصرف ناتجة من عملية ترجمة للعملة Translation ، ولتوضيح التفرقة بين

عمليتى إعادة القياس وبين الترجمة للعملة يمكن إعداد الشكل رقم (3/1) لإبراز تلك التفرقة .

شكل رقم (3/1)

الفرق بين عملية إعادة القياس والترجمة للعملة



وفى الفصل الثانى تم مناقشة كيف يتم المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية **Account for Foreign Currency Transactions** ، وما إذا كان يتم تخصيص عملية مبيعات أو مشتريات بالعملة الأجنبية أو إقتراض الأموال بالعملة الأجنبية . فى هذا الفصل يتم الإنتقال الى أبعد من مجرد المعاملات

بالعملة الأجنبية حيث يتم دراسة التعقيدات المحاسبية التي تواجه الشركات المتعددة الجنسيات والتي تقوم باستثمار أموالها عبر العالم ، حيث يتعين أن يتم التقرير عن نتائج تلك الاستثمارات في قوائمها المالية الموحدة . ويمثل ذلك التعقيد في أن القوائم المالية للشركة التابعة الأجنبية والتي يتم التعبير عنها بعملة البلد الذي تعمل فيه يتعين أن يتم ترجمتها إلى عملة البلد الأم **Parent Company** محل التقرير أو بالدولار الأمريكي . إن عملية الترجمة **Process of Translation** هذه توحى بأن العملة يتم التعبير عنها وإعادة قياسها وإعادة عرضها في صورة عملة أخرى . والسؤال الهام هو لماذا يجب أن تحدث عملية الترجمة في المقام الأول ؟ أحياناً ما يتم إعادة تصوير وعرض القوائم المالية أو ترجمتها من أحد العملات إلى عملة أخرى لمساعدة قارئ القوائم المالية . على سبيل المثال فإن المستثمر الفرنسي الراغب في الاستثمار في أحد الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية قد يرغب في رؤية القوائم المالية باليورو وليس بالدولارات . وقد ترغب الشركة المتعددة الجنسية في رؤية عرض نتائج أعمالها الأجنبية بعملة البلد الأم من أجل تسهيل إجراءات المقارنات مع الشركات الوطنية **Cross - National Comparison** ، فإذا ما قامت أحد الشركات المتعددة الجنسية بإعداد القوائم المالية الموحدة ، فإنه يجب أن تقوم بالتعبير عن القوائم الخاصة بأعمالها المختلفة بعملة شائعة متعارف عليها قبل أن تحدث عملية الدمج أو التوحيد **Combinations or Consolidation** .

بخلاف المعاملات بالعملة الأجنبية فإن عملية ترجمة العملة الأجنبية **Foreign Currency Translation** لن تتضمن تبادل فعلي بالعملة ، وتنتج من الترجمة بالعملة الأجنبية مكاسب وخسائر ناشئة عن ترجمة كافة حسابات الشركة التابعة الأجنبية بعملة دولة الشركة الأم ، ولاشك أن عملية الترجمة

هذه مطلوبة لإعداد القوائم المالية الموحدة والتي تعتبر أن الشركة الأم وشركاتها التابعة هي وحدة تقرير واحدة **One Reporting Entity** وعادة ما تقوم الشركات ذات الأعمال الدولية بإعداد قوائم مالية موحدة لمجموعة متنوعة من الإستخدامات والمستخدمين ، حيث ستعبر إجمالى القيم غير المترجمة بالعملات المختلفة غير ذات جدوى لأغراض إعداد القوائم المالية الموحدة .

فإذا كانت معدلات وأسعار صرف العملات الأجنبية ثابتة وساكنة فإن عملية ترجمة العملة لن تكون أكثر من مجرد عملية تطبيقية رياضية بسيطة ، إلا أنه بسبب أنه نادراً ما ستكون أسعار الصرف ثابتة وذلك بسبب أن عوامل العرض والطلب فى الأسواق المالية تتسم بالتغيرات والتذبذبات فى أسعار الصرف الأمر الذى إنعكس معه ذلك التغير المستمر فى أسعار الصرف الأجنبية على الأدبيات المحاسبية والتي أسفرت عن أن هناك عديد من المداخل المحاسبية التى يتعين إتباعها عند ترجمة وتسجيل التقارير والقوائم المالية لفروع والشركات التابعة الأجنبية - لعل أبرزها :- طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة **The Current - Non Current Method** ، وطريقة البنود النقدية وغير النقدية **The Monetary - Non Monetary Method** ، وطريقة سعر الصرف المؤقت (أو الطريقة للزمنية) **The Temporal Method** بالإضافة الى طريقة سعر الصرف الجارى **The Current Exchange Rate Method** .

وقبل التعرض الى تلك الطرق بالمناقشة يتعين الإشارة الى عديد من المصطلحات الهامة بعملية ترجمة العملة الأجنبية هي :-

1- عملة التقرير Reporting Currency

وهي تعرف بأنها العملة التي تستخدم في عملية القياس النقدي للبند التي تتضمنها القوائم المالية للوحدة المحاسبية ، بعبارة أخرى العملة التي تقوم على أساسها الشركة الأم بإعداد قوائمها المالية .

2- العملة الأجنبية Foreign Currency

وهي تعني جميع العملات الأخرى بخلاف العملة التي استخدمت في إعداد القوائم المالية للشركة .

3- العملة الوطنية أو المحلية Local Currency

وهي تعرف بأنها العملة المستخدمة في الدولة التي تتخذها الوحدة المحاسبية موطناً لها .

4- العملة الوظيفية (أو العملة الرسمية) Functional Currency

وهي تشير إلى العملة التي تستخدمها الوحدة المحاسبية في التعبير عن أنشطتها الاقتصادية . بعبارة أخرى تمثل عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل الشركة خلالها فالعملة الرسمية هي العملة الخاصة بأحد الوحدات الاقتصادية التي تعبر عن عملة المجتمع الاقتصادي الذي تتولد فيه التدفقات النقدية سواء متحصلات أو مدفوعات . وقد تكون العملة الوظيفية اما عملة التقرير أو العملة الأجنبية .

ولتوضيح تلك المصطلحات يفترض أن هناك أحد الشركات المتعددة الجنسية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي لديها شركة تابعة في فرنسا والتي تقوم ببعض عمليات الاستيراد من ألمانيا . في تلك الحالة فإن العملة الوظيفية Functional Currency للشركة التابعة ستكون الفرنك الفرنسي .

وبافتراض أن تلك الشركة ذات إستقلال ذاتي نمسبى عن الشركة الأم وأن معظم تدفقاتها النقدية تتم بالفرنك الفرنسى ، فإن العملة الوطنية Local Currency لتلك الشركة التابعة ستكون أيضاً بالفرنك الفرنسى ، بينما يعتبر المارك الألماني هو العملة الأجنبية Foreign Currency للشركة التابعة الفرنسية فى حين يعتبر الدولار الأمريكى هو عملة التقرير Reporting Currency للقوائم الموحدة للشركة ، وكل من الفرنك الفرنسى والمارك الألماني بمثابة عملات أجنبية للشركة الأم فى الولايات المتحدة الأمريكية . فإذا ما كانت الأعمال الفرنسية مجرد إمتداد للشركة الأم وتعتمد نسبياً على الشركة الأم بالنسبة للمخزون والتدفقات النقدية وما الى ذلك فإن العملة الوظيفية أو الرسمية قد تعتبر هى عملة التقرير ذاتها (بالدولار الأمريكى) .

وحيث أن الشركة التابعة الفرنسية تقوم بالإستيراد من ألمانيا ، من ثم قد يكون لها إلتزامات وحسابات دائنين يتم تخصيصها وتقييمها بالمارك الألماني، وهذا يوحي بأن قيمة ذلك الإلتزام محدد بالفعل بالمارك حيث أنها تمثل العملة التى يجب أن يتم تسوية الإلتزام بها ، ومع ذلك ولأغراض إعداد القوائم المالية فإن الإلتزام بالمارك الألماني يجب أن يتم قياسه بالفرنك الفرنسى أو لا يمكن أن يتم تضمين الإلتزامات بالفرنك فى الميزانية العمومية . إن الإلتزام بالفرنك الفرنسى سيتم قياسه وتقييمه معاً بالفرنك الفرنسى ، تتضمن عملية الترجمة إذن إعادة عرض أو إعادة تصوير الحساب من عملة معينة الى عملة أخرى . فإذا ما كان سعر الصرف المستخدم لترجمة الحساب من أحد العملات الى عملة أخرى كان السعر الفعال عندما حدثت الصفقة الأصلية (على سبيل المثال عملية شراء آلات أو معدات) فإنه يطلق على ذلك المعدل مصطلح سعر الصرف التاريخى Historical Exchange Rate وهو يعرف

بأن السعر الجارى لحظة نشأة الصفقة أو العملية التجارية . أما إذا كان سعر الصرف المستخدم كان هو ذلك المعدل الفعال فى تاريخ الميزانية العمومية فإنه ينظر إليه بأن سعر الجارى أو سعر صرف الإقفال **The Current or Closing Rate**، حيث يشير سعر الصرف الجارى **Current Exchange Rate** الى السعر الذى تحدده قوى العرض والطلب فى سوق العملات ، فى حين يقصد بسعر الصرف فى تاريخ الإقفال **Closing Exchange Rate** بأنه ذلك السعر الجارى فى تاريخ إعداد القوائم المالية الختامية فى نهاية السنة المالية للشركة .

بصفة عامة تتعدد أسعار صرف العملات بسبب عديد من التغيرات التى تنشأ من التدخل الحكومى فى فرض الرقابة على العملات الأجنبية ، وتدخل البنك المركزى لحماية العملة الوطنية ، ودرجة الاستقرار السياسى داخل الدول وحجم التطورات الاقتصادية بها بالإضافة الى درجة الارتباط من عملات الدول المختلفة مع بعضها البعض ، وهناك عديد من أسعار الصرف الأخرى بخلاف المصطلحات السالف الإشارة إليها لعل أبرزها سعر الصرف الرسمى أو المقيّد (**Official Exchange Rate (fixed Rate**) وهو السعر الذى يحدده البنك المركزى للشراء أو البيع ، سعر الصرف بالموق الموداء **Black Market Exchange Rate** وهو ذلك السعر الذى يحدد عن طريق الوسطاء غير الرسميين فى الدول التى لا تتوافر بها الأسواق الحرة للعملات ، سعر الصرف للشراء **Buying Exchange Rate** ويعرف بأنه السعر الذى توقعه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مقابل شراء العملة الأجنبية من الغير ، سعر الصرف للبيع **Selling Exchange Rate** وهو السعر الذى يتبع به البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بعملة أجنبية للغير ، سعر الصرف الحر **Free Exchange Rate (Floating Rate)** وهو سعر مبادلة وحدة نقدية لعملة ما

مقابل عملة أخرى في ضوء سوق العملات والعرض والطلب على تلك العملة، سعر الصرف في المستقبل **Forward Exchange Rate** وهو سعر مبادلة وحدة نقدية لعملة ما مقابل عملة أخرى في المستقبل ، سعر الصرف الفوري **Spot Rate** وهو سعر شراء أو بيع العملة فوراً أو في الحال **Immediate Delivery** ، وهو السعر الذي يتم الإعلان عنه في البنوك أو في الجرائد الرسمية ، حيث يمثل سعر التحويلات وسعر البنكنوت كما في حالتى الشراء أو البيع ، ويمكن تقسيم السعر الفوري الى سعر مباشر . يوضح الشكل التالى رقم (3/2) ذلك .

شكل رقم (3/2)

السعر الفوري المباشر وغير المباشر



وتجدر الإشارة إلى أن عملية الترجمة للقوائم المالية بالعملة الأجنبية

تتضمن التعامل مع قضيتين أساسيتين هما :-

1- أسعار الصرف التي يتم ترجمة حسابات القوائم المالية العديدة بها من

أحد العملات إلى عملة أخرى (وهو ما يشار إليه بطرق الترجمة

. (Translation Methods

2- المعالجة اللاحقة للمكاسب والخسائر Subsequent Treatment of

. Gains and Losses

3/3 اختيار العملة الوظيفية أو الرسمية Selection of the Functional Currency

لقد تم استخدام مصطلح العملة الوظيفية Functional Currency لأول مرة

في أدبيات ترجمة العملة الأجنبية بالإرتباط بمعيار المحاسبة المالية الصادر

من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي رقم (52) بعنوان ترجمة العملة

الأجنبية Foreign Currency Translation . ولأنك أن ذلك المعيار قد تبنى

أهداف جديدة للترجمة على النحو التالي :-

1- توفير معلومات تعتبر متوافقة بصفة علمية مع الآثار الاقتصادية المتوقعة

للتغير في سعر الصرف على التدفقات النقدية وحقوق الملكية للمنشأة.

2- عكس النتائج المالية وعلاقات الوحدات الموحدة الفردية في القوائم

الموحدة . كما يتم قياسها بعملائها الوظيفية طبقاً لمبادئ المحاسبة

المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية .

يوضح الشكل التالي رقم (3/3) بعض المعلومات التي تقدمها معيار المحاسبة

المالية الأمريكي رقم (52) عن كيف يمكن للشركة أن تختار العملة الوظيفية-

وهي العملة التي تستخدمها الوحدة في التعبير عن أنشطتها الاقتصادية .

شكل رقم (3/3)

العوامل المؤثرة على تحديد العملة الوظيفية

(أ) مؤشرات التدفقات النقدية Cash Flow Indicators

1- العملة الأجنبية Foreign Currency

حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والإلتزامات الخاصة بالوحدة الأجنبية تتم بصفة أساسية بعملة أجنبية بحيث لا يكون لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية للشركة الأم .

2- عملة الشركة الأم Parent's Currency

تستخدم عملة التقرير للشركة الأم إذا ما كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والإلتزامات الخاصة بالوحدة النقدية ذات تأثير مباشر في الأجل القصير على التدفقات النقدية للشركة الأم بالإضافة إلى إمكانية تحويلها إليها .

(ب) مؤشرات أسعار المبيعات Sales Price Indicators

1- العملة الأجنبية Foreign Currency

حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية لا تتأثر بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في الأجل القصير وأن يتم تحديدها في ضوء متطلبات المنافسة المحلية أو اللوائح الحكومية المحلية .

2- عملة التقرير للشركة الأم Parent's Currency

حيث تستخدم عملة التقرير إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية تتأثر بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في الأجل القصير ، وذلك عندما تتحدد أسعارها عن طريق المنافسة العالمية أو عن طريق الأسعار الدولية .

(د) مؤشرات أسواق المبيعات Sales Market Indicators

1- العملة الأجنبية

تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت هناك أسواق محلية تسمح ببيع منتجات الوحدة الأجنبية ، على الرغم من إمكانية نجاح الوحدة في تصدير كمية ضخمة من منتجاتها للأسواق العالمية .

2- عملة الشركة الأم

تستخدم عملة التقرير للشركة الأم إذا كانت معظم المبيعات تقع داخل الأسواق المحلية للدولة التي بها مقر الشركة الأم ، وكذلك إذا تم إبرام عقود البيع بعملة دولة الشركة الأم .

(هـ) مؤشرات المصروف Expense Indicators

1- العملة الأجنبية

تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت تكلفة المنتج أو الخدمة التي تقدمها الوحدة الأجنبية هي من التكاليف المحلية سواء أكانت تتمثل عناصرها الرئيسية في المواد الأولية أو تكلفة العمالة أو تكاليف جميع التسهيلات الأخرى . ويسرى ذلك المفهوم حتى لو تم استيراد بعض هذه العناصر من الخارج .

2- عملة التقرير

تستخدم عملة التقرير إذا كانت الوحدة الأجنبية تحصل على معظم عناصر التكاليف من الدولة التي يقع بها مقر الشركة الأم وسواء أكانت مواد أولية أو عمالة أو تسهيلات أخرى .

(و) مؤشرات التمويل Financing Indicators

1- العملة الأجنبية

تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت عملية التمويل بالعملة الأجنبية تتم محلياً بصفة أساسية وبحيث تكفى الأموال الناتجة عن عمليات الوحدة الأجنبية لسداد جميع الإلتزامات سواء القائمة أو المتوقعة بشكل عاوى .

2- عملة الشركة الأم

تستخدم عملة التقرير إذا كانت عملة التمويل تتم بصورة أساسية من الشركة الأم أو من أحد المصادر التي تتعامل بعملة التقرير ، أو عندما لا تكفى الأموال المتولدة من عمليات الوحدة الأجنبية لسداد جميع الإلتزامات القائمة أو المتوقعة بشكل عاوى دون الحاجة الى أموال إضافية من الشركة الأم ، وإذا تم تقديم أموال إضافية من الشركة الأم للوحدة الأجنبية بغرض التوسع ، فإن ذلك لا يعد أحد العوامل طالما أن الأموال المتولدة من عمليات الوحدة الأجنبية تكون كافية لسداد ذلك التمويل الإضافى .

(و) مؤشرات المعاملات والإتفاقيات المتبادلة داخل الشركة

Intercompany Transactions and Arrangements Indicators

1- العملة الأجنبية

تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت حجم المعاملات داخل الشركة ضعيفاً وعندما لا تتوفر علاقات داخلية متبادلة قوية بين معاملات الوحدة الأجنبية والشركة الأم ، وذلك بالرغم من إمكانية إعتدك معاملات الوحدة الأجنبية على بعض المزايا التنافسية للشركة الأم مثل حقوق براءات الإختراع والعلامات التجارية .

2- عملة التقرير

حيث تستخدم عملة التقرير إذا كان حجم المعاملات الداخلية والمتبادلة كبيراً ، وعندما تتوفر علاقات متداخلة ومتبادلة قوية بين معاملات الوحدة الأجنبية والشركة الأم. بالإضافة لذلك فإن عملة الشركة الأم قد تكون عملة وظيفية بوجه عام إذا ما كانت الوحدة الأجنبية شركة تمثل خلية أو وسيلة للاحتفاظ بالإستثمارات والإلتزامات والأصول غير الملموسة وكل ما شابه ذلك ، والتي يمكن أن يتم تحميلها بسهولة على دفاتر وسجلات الشركة الأم أو الشركة الشقيقة .

إن تحديد العملة الوظيفية للوحدة الأجنبية تحتل أهمية خاصة في مجال أدبيات المحاسبة الدولية بإعتبارها تمثل نقطة الإنطلاق لعملية الترجمة للبندون التي تتضمنها القوائم المالية للتعبير عنها بعملية التقرير ، وهناك عديد من المؤشرات التي يسترشد بها في تحديد العملة الوظيفية للوحدة الأجنبية ولاسيما إذا تعددت العملات التي تتعامل معها .

3/4 الطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية

Accounting Methods for Foreign Currency Translation

تثار عادة عند إعادة إعداد القوائم المالية للشركات الأجنبية عدد من المشاكل المحاسبية أهمها مشكلة إختلاف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من دول أخرى ، حيث تتأثر تلك المبادئ بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الذي تعدله تلك المبادئ المحاسبية ، مشكلة إختيار سعر الصرف الواجب التطبيق لإعادة إعداد القوائم المالية للشركات الأجنبية ، مشكلة معالجة فروق سعر الصرف سواء في قائمة الدخل ضمن الإيرادات أو المصروفات الأخرى أم في قائمة المركز المالي بالإضافة الى الخصم من حقوق المساهمين ، حيث أشار إيضاح معيار المحاسبة الأمريكي رقم (52) الى أن معالجة فروق أسعار الصرف سيتم في قائمة الدخل إذا كانت ناتجة من عملية إعادة قياس العملة المحلية للشركة التابعة الى عملة النشاط الرئيسي للشركة التابعة وهو ما يسمى بإعادة قياس العملة Remeasurement ، كما تتم معالجة فروق أسعار الصرف في قائمة المركز المالي ضمن حقوق المساهمين إذا كانت ناتجة من عملية ترجمة عملة النشاط الرئيسي للشركة التابعة الى عملة الشركة القابضة وهو ما يطلق عليه بالترجمة Translation .

ولأغراض ترجمة حسابات القوائم المالية يتم إعادة تصوير وعرض Restating كافة حسابات قائمة المركز المالي والدخل بالعملة الأجنبية الى عملة التقرير Reporting Currency عن طريق ضرب القيم بالعملة الأجنبية في سعر الصرف الملائم . وفيما يلي الطرق الأربعة المحاسبية الرئيسية المستخدمة بشكل متعارف عليه وتاريخياً في عملية للترجمة :- (1) طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة ، (2) طريقة البنود النقدية وغير النقدية ، (3) طريقة سعر الصرف المؤقت ، (4) طريقة سعر الصرف الجارى .

3/4/1 طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة Current/Non Current Method

في ظل طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة الموضحة في الشكل البياني رقم (3/4) يتم ترجمة الأصول والالتزامات المتداولة عند أسعار صرف جارية ، كما يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير المتداولة وحقوق المساهمين عند أسعار الصرف التاريخية . وتعتبر تلك الطريقة من أقدم الطرق المستخدمة في ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية في الولايات المتحدة الأمريكية وأكثرها قبولاً بوجه عام عن الفترة من بداية عام 1930 حتى صدور إيضاح معايير المحاسبة المالية من مجلس معايير المحاسبة المالية رقم (8) في أكتوبر 1975 .

شكل رقم (3/4)

أسماء الصرف المستخدمة في ترجمة بعض حسابات مخفارة للأصول والالتزامات

معدل مؤقت	معدل جاري	نقدى وغير نقدى	متداولة وغير متداولة	
C	C	C	C	- النقدية وحسابات المدينين والدائنين المتداولة .
C or H	C	H	C	- المخزون .
H	C	H	H	- الأصول الثابتة .
C	C	C	H	- حسابات المدينين والدائنين طويلة الأجل .

H = سعر صرف تاريخي

C = سعر صرف جاري

تستند طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة The Current/Non Current Method على إفتراض مؤداه أن العرف المحاسبى يصنف الحسابات الى مجموعات حسب إستحقاقها Maturity ، حيث يتم التمييز عادة بين البنود المتداولة والبنود طويلة الأجل أو غير المتداولة عند إعداد قائمة المركز المالى. فإى حساب يستحق خلال سنة مالية واحدة أو أقل أو خلال دورة التشغيل العادية يتعين أن يتم ترجمته عند سعر الصرف الجارى . فى حين أن أى حساب آخر يستحق فى فترة أكثر من سنة مالية يتعين أن يتم تحديده دفترىا عند سعر صرف تاريخي يتحدد بتاريخ تسجيل العملية أصليا . وتطبيقا لذلك يتم إتخاذ الإجراءات المحاسبية التالية لترجمة بنود الحسابات فى القوائم المالية:-

- 1- يتم ترجمة حسابات الأصول والالتزامات المتداولة (أو القصيرة الأجل) باستخدام سعر الصرف الجارى أو سعر الإقفال **Closing Rate** فى تاريخ إعداد قائمة المركز المالى أو تاريخ الإقفال .
- 2- يتم ترجمة حسابات الأصول والالتزامات غير المتداولة (أو الطويلة الأجل) وبنود حقوق الملكية باستخدام أسعار الصرف التاريخية التى كانت سائدة وقت الحصول على الأصل أو زمن نشأة الإلتزام أو الحقوق .
- 3- يتم إستخراج فروق ترجمة قائمة المركز المالى **Resulting Exchange Differences for Balance Sheet** أو الفروق الناتجة من عملية الترجمة لبنود القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية بين مجموع قيم الأصول والالتزامات وحقوق الملكية الناشئة كنتيجة طبيعية لإختلاف أسعار الصرف المستخدمة فى عملية الترجمة .
- 4- يتم ترجمة جميع بنود قائمة الدخل سواء الإيرادات أو المصروفات باستخدام متوسط سعر الصرف الجارى خلال السنة المالية **Average Current Exchange Rate** (وهو عبارة عن متوسط سعر الصرف أو معدل التبادل بين عملتين مختلفتين خلال فترة زمنية محدودة مرجحا بالمبالغ النقدية) ويتم حسابه باستخدام المتوسط المرجح خلال كل شهر خلال السنة المالية ككل فيما عدا البنود ذات العلاقة المباشرة ببنود قائمة المركز المالى على سبيل المثال مصروفات إستهلاك الأصول الثابتة ، حيث نترجم باستخدام أسعار الصرف التاريخية المستخدمة فى ترجمة الأصول المرتبطة بها .

5- يتم ترجمة رقم صافى الدخل الذى يظهر بقائمة الدخل عن طريق استخدام سعر الصرف الجارى فى تاريخ إقفال أو إعداد القوائم المالية.

6- يتم إستنتاج مقدار الفرق بين جانبى قائمة الدخل نتيجة استخدام أسعار صرف مختلفة أثناء عملية الترجمة ، ويطلق عليه فروق ترجمة قائمة

الدخل Exchange Differences for Income Statement .

7- يتم ترحيل كل من فروق ترجمة قائمة المركز المالى وقائمة الدخل الى حساب موحد يعرف بحساب فروق ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة بحيث يتضمن جميع فروق الترجمة للقوائم المالية لجميع الفروق والشركات التابعة الأجنبية ، والذى يقفل فى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة المتعددة الجنسية .

وتتميز تلك الطريقة بالآتى :-

1- تستند الى العرف المحاسبى فى التمييز بين البنود المتداولة (قصيرة الأجل) والبنود غير المتداولة (طويلة الأجل) .

2- سهولة وبساطة تطبيقها .

3- منطقية الأساس النظرى الذى تقوم عليه - وهو سيولة الأصول والالتزامات المتداولة بإستخدام سعر الصرف الجارى فى تاريخ إعداد القوائم المالية .

4- أن سعر الصرف الجارى المستخدم فى الترجمة يعكس القيمة الفعلية لرأس المال العامل للوحدة الأجنبية فى تاريخ الإقفال .

وعلى الرغم من أن تلك الطريقة إستخدمت بشكل طويل وكانت متعارف عليها عموماً لفترة زمنية طويلة إلا أنها واجهت العديد من الإنتقادات أبرزها ما يلى:

1- يخرج منطق تلك الطريقة عن مبدأ التكلفة التاريخية **Historical Cost**

Principle حيث يتم تقييم المخزون وفقاً لسعر الصرف الجارى فى تاريخ إعداد القوائم المالية بدلاً من سعر الصرف التاريخى السائد عند تاريخ حيازته .

2- لا يعبر إستخدام أسعار الصرف التاريخية عند ترجمة الإلتزامات طويلة الأجل بشكل دقيق عن الموارد الحالية التى يجب تخصيصها لسداد تلك الإلتزامات ، كما أنه يؤدى الى تأجيل الإعراف المحاسبى بمكاسب أو خسائر التغير فى أسعار صرف العملات الأجنبية .

3- أن التركيز على التمييز بين الأصول والإلتزامات المتداولة وغير المتداولة يؤدى الى إهمال الغرض الأساسى من عملية ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية .

4- أن إستخدام متوسط سعر الصرف الجارى خلال السنة المالية فى ترجمة بنود قائمة الدخل يؤدى الى الإخلال بفرض ثبات وحدة القياس، رغماً عن إستخدام سعر الصرف التاريخى فى نفس الوقت عند ترجمة بنود إستهلاكات الأصول الثابتة .

5- أن إستخدام أسعار الصرف الجارية فى تاريخ إقفال القوائم المالية فى ترجمة المخزون فى حالة إنخفاض أسعار الصرف قد يؤدى الى تحصيل السنة المالية التى تمت خلالها عملية الشراء بخسارة كبيرة ، بينما قد تؤدى الى زيادة غير عادية فى أرباح العمليات للسنة المالية التى يتم فيها التصرف من هذا المخزون بالبيع بدون تدخل من جانب إدارة الفرع أو الشركة التابعة الأجنبية فى تلك الخسائر أو المكاسب .

3/4/2 طريقة البنود النقدية وغير النقدية

Monetary/Nonmonetary Method

بدأ إتجاه مهنة المحاسبة فى الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص عملية الترجمة فى التغير فى الخصمينيات نتيجة للإنتقادات التى وجهت لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة ، حيث إقتراح أن يتم ترجمة الحسابات فى القوائم المالية للفروع والشركات التابعة للشركات متعددة الجنسية تبعاً لطبيعتها وليس حسب تواريخ إستحقاقها ، حيث يتم النظر الى ما إذا كانت الحسابات يتم تصنيفها الى حسابات نقدية أو غير نقدية بدلاً من أنها متداولة أو غير متداولة ⁽¹⁾ .

تستند طريقة البنود النقدية وغير النقدية على فلسفة مؤداها أن الأصول النقدية أو المالية Monetary or Financial Assets والالتزامات لديها خصائص وصفات متشابهة ومتماثلة فى أن قيمتها تمثل مقدار ثابت من وحدات النقد وأن عملة التقرير لا تتغير بشكل مكافئ فى كل مرة يتغير فيها سعر الصرف ومن ثم فإن تلك الحسابات النقدية يجب أن يتم ترجمتها عند سعر الصرف الجارى. تأسيساً على ذلك تقوم تلك الطريقة على التركيز على خصائص وطبيعة الأصول والالتزامات كأساس لتحديد أسعار الصرف التى يجب إستخدامها فى عملية الترجمة بدلاً من مما يقضى به العرف المحاسبى فى تبويبها الى متداول وغير متداول فى قائمة المركز المالى ، وفى ضوء ذلك يتم إستخدام أسعار الصرف الجارية فى ترجمة البنود النقدية والالتزامات ، فى حين تستخدم أسعار الصرف التاريخية فى ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية وحقوق

⁽¹⁾ إقتراح Samuel Hepworth طريقة البنود النقدية وغير النقدية ، وهو أحد أساتذة المحاسبة بجامعة ميتشيجان فى عام 1956 ، حيث قامت بنشر تلك الطيقة فى عام 1960 المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين .

الملكية . ويوضح الشكل البيانى رقم (3/5) بنود القوائم المالية واسعار الصرف الواجبة الإلتباع فى تلك الطريقة .

يتم تطبيق تلك الطريقة عن طريق إتباع الإجراءات المحاسبية التالية :-

1- يتم استخدام أسعار الصرف الجارية **Current Rates** فى تاريخ إقفال

أو إعداد القوائم المالية فى ترجمة البنود النقدية والتى تتمثل فى البنود

النقدية السائلة بطبيعتها أو القابلة للتحويل الى نقدية سائلة والمقومة

بعدد ثابت من وحدات النقد على سبيل المثال :-

- النقدية بالخرينة والحساب الجارى بالبنك .

- الإستثمارات المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل .

- أوراق القبض وحسابات المدينين .

- حسابات الدائنين والموردين .

- البنك سحب على المكشوف .

- الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى التى تنشأ فى نهاية السنة

المالية كنتيجة للتمويات الجردية بإعتبارها بنود نقدية سيتم

تحصيلها أو سدادها فى الأجل القصير بعدد ثابت من وحدات

النقدية .

2- يتم استخدام أسعار الصرف التاريخية **Historical Rates** التى كانت

سائدة وقت الحصول على الأصول أو نشأة الإلتزامات فى ترجمة

البنود غير النقدية **Non Monetary Items** غير السائلة بطبيعتها أو

تحتاج الى المزيد من الوقت والجهد لتحويلها الى نقدية سائلة حيث قد

تفقد جزءا من قيمتها الحقيقية من جراء عملية التحويل وهى تتمثل فى:

شكل رقم (3/5)

أسعار الصرف المستخدمة لبنود القوائم المالية
في ظل طريقة البنود النقدية وغير النقدية

المتوسط المرجح خلال العام (A)	سعر الصرف التاريخي (H)	سعر الصرف الجاري (C)	
		(C)	نقدية بالخزينة والبنك .
			الاستثمارات المالية :
	(H)	(C)	بالتكلفة .
		(C)	بالمسوق .
		(C)	في الشركات التابعة .
	(H)		حسابات المدينين .
		(C)	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها .
(A)	(H)		المخزون الملمعي .
		(C)	المخزون بالتكلفة .
		(C)	المخزون بسعر السوق .
		(C)	أوراق القبض .
	(H)		الأصول الثابتة .
	(H)		استهلاك الأصول الثابتة .
	(H)		الأصول غير الملموسة .
	(H)		المصروفات المدفوعة مقدماً .
		(C)	الإيرادات المستحقة .
		(C)	حسابات الدائنين والموردين .
		(C)	أوراق الدفع والسندات .
		(C)	بنك سحب على المكشوف .
	(H)		رأس المال المصدر والمدفوع .
	(H)		الإحتياطيات والأرباح المرحلة .
		(C)	المصروفات المستحقة .
	(H)		الإيرادات المحصلة مقدماً .
	(H)		مصروفات استهلاك الأصول الثابتة .
(A)			مصروفات تسويقية .
(A)			مصروفات إدارية وعمومية .
(A)			مشتريات .
(A)			مبيعات وإيرادات متنوعة .

- الأصول والإلتزامات الأخرى بخلاف البنود النقدية مثل الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والمخزون السلعي .
- حقوق الملكية مثل رأس المال الإسمى والمصدر والأرباح المجمعة والإحتياطيات .
- المصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المقبوضة مقدماً بخلاف البنود التى تتضمنها الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى، على إعتبار أنهما يعبران عن واقعة سداد أو تحصيل نقدي تمت بالفعل ومن ثم فلا مجال لهما للتأثر بالتغيرات المستقبلية فى أسعار الصرف .

3- يتم إستخدام المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال السنة المالية فى ترجمة المخزون السلعي والذي يعد من البنود غير النقدية والذي قد يتطلب ترجمته إستخدام أسعار الصرف التاريخية وقت الحصول عليه، إلا أنه بسبب وجود صعوبات عملية تكثف عملية حصر تلك التواريخ للعديد من صفقات الشركة وكثرة عمليات إستلام وصرف البضائع من المخازن يتم إستخدام ذلك المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال السنة المالية .

4- إستخدام متوسط سعر الصرف **Average Exchange Rate** فى ترجمة بنود قائمة الدخل أو بنود الإيرادات والمصروفات وغيرها من البنود التى تتضمنها للسنة المالية بإستثناء البنود ذات العلاقة المباشرة ببنود قائمة المركز المالى ، حيث تستخدم نفس أسعار الصرف المستخدمة

فى ترجمة تلك البنود فى قائمة المركز المالى على سبيل المثال مصروفات إستهلاك الأصول الثابتة وتكلفة البضاعة المباعة .

5- يتم ترحيل رصيد فروق ترجمة بنود جانبى قائمة المركز المالى النقدية أو غير النقدية والتى تعرف بفروق ترجمة قائمة المركز المالى الى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل (الشركة المتعددة الجنسية وفروعها وشركاتها التابعة) .

6- لا يتم ترجمة قيمة صافى الدخل بل يتم إستخراج المتمم الحسابى بين جانبى قائمة الدخل بعد ترجمة جميع بنودها ، ويعرف ذلك بصافى ربح العمليات المترجمة ، والذي يرحل بدوره الى قائمة الدخل الموحدة على مستوى المجموعة المتعددة الجنسية ككل .

وقد أيد إستخدام طريقة البنود النقدية وغير النقدية مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى ومجلس معايير المحاسبة المالية (قبل صدور المعيار رقم (52) فى عام 1982) بغرض ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة عند إعداد القوائم المالية للمجموعة المتعددة الجنسية ككل لعدة أسباب هى :-

- 1) تتاسق وإتفاق الطريقة مع مبدأ التكلفة للتاريخية .
- 2) يؤدى إستخدام أسعار الصرف الجارية فى ترجمة الإلتزامات النقدية طويلة الأجل فى تاريخ إقفال القوائم المالية الى التوصل الى القيم الحقيقية لها .

رغماً عن أن تلك الطريقة وفرت البيانات المحاسبية الملائمة فى مجال التخطيط المالى وإتخاذ القرارات إلا أنها قد تعرضت لعدد من الإنتقادات أبرزها ما يلى :-

- (1) أن إجراءاتها لا تعكس المركز المالي الحقيقي أو طبيعة العمليات في الفروع والشركات التابعة الأجنبية ، حيث أن التغيرات في أصولها والبراميات وكذا نتائج أعمالها تظهر كما لو كانت نفذت بعملة التقرير للمركز الرئيسي للمجموعة المتعددة الجنسية .
- (2) أن تلك الطريقة لا تعكس آثار التغير في أسعار الصرف للعمات الأجنبية على البنود غير النقدية رغمًا من ضخامة قيمتها أحيانًا .
- (3) أن تلك الطريقة يترتب عليها ترجمة بعض البنود ذات الطبيعة غير النقدية وفقًا لأسعار الصرف التاريخية رغمًا عن تقويمها بالأسعار الجارية السوقية في القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية (قبل عملية الترجمة) .
- (4) قد يترتب على ترجمة المخزون في ظل تلك الطريقة وفقًا لسعر الصرف التاريخي إظهار نتائج ترجمة غير مقبولة عمليًا في حالة تقويمه وفقًا لأساس التكلفة أو السوق أيهما أقل في دفاتر الفروع أو الشركات التابعة الأجنبية وفي ظل إنخفاض أسعار السوق عن التكلفة (حيث يتم تقويمه بسعر السوق في تلك الحالة) .

3/4/3 طريقة سعر الصرف المؤقت Temporal Method

اقترحت الطريقة المؤقتة للترجمة **The Temporal Method of Translation** بصفة أصلية في أحد الدراسات البحثية المحاسبية التي قام بعملها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين ، وقد أصبحت مطلوبة بشكل رسمي في إيضاح معايير المحاسبة رقم (8) عند ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية .

وطبقاً للطريقة المؤقتة يتم النظر الى عملية الترجمة على اعتبار أنها مجرد تحويل دفترى لوحدة القياس النقدي ، لو إعادة عرض وتصوير Restatement بنود القوائم المالية . فلا مجال لتغيير الأسس المحاسبية المستخدمة في عملية تقويم البنود عند إعداد القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية ، حيث تتحدد الطرق المحاسبية المستخدمة في تقديم بنود القوائم المالية وفي ضوئها تتم عملية إختيار أسعار الصرف المناصفة لترجمة البنود من العملة الأجنبية الى عملة التقرير ، بعبارة أخرى يتم المحافظة على طبيعة بنود تلك القوائم قبل وبعد القيام بعملية الترجمة من خلال الإلتزام بالأسس المحاسبية المستخدمة في القياس المحاسبى لتلك البنود محل الترجمة . وبمقتضى تلك الطريقة يتم المحافظة على الطبيعة الخاصة بكل بند من بنود القوائم المالية وتحديد ما إذا كان يعبر عن قيمة نقدية ثابتة أو حق قابل للتحويل أو إلتزام يتطلب سداؤه مستقبلاً . ويترتب على ذلك ما يلى :-

- 1- يتم إستخدام أسعار الصرف التاريخية Historical Rate فى ترجمة البنود التى تعكس قيم نقدية ثابتة مثل الأصول الثابتة أو الطويلة الأجل والاستثمارات المالية والمخزون السلعى والإلتزامات طويلة الأجل والمصروفات المدفوعة مقدماً والمصروفات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدماً والإيرادات المستحقة .
- 2- يتم إستخدام أسعار الصرف الجارية Current Rate فى تاريخ إعداد أو إقفال القوائم المالية فى ترجمة البنود التى تعبر عن حقوق أو إلتزامات قابلة للتحويل أو السداد النقدي فى المستقبل مثل النقدية وحسابات المدينين والدائنين وأوراق القبض والدفع والاستثمارات المالية قصيرة الأجل والودائع والأسهم والسندات وجميع الإلتزامات الجارية .

3- يتم ترجمة الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى باستخدام أسعار الصرف التاريخية وقت نشأتها وهو نهاية السنة المالية وإجراء التسويات الجريدية وفقاً لأساس الاستحقاق ، ولذلك تتساوى بالنسبة لها أسعار الصرف الجارية في نهاية السنة المالية وأسعار الصرف التاريخية .

4- يتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام المتوسط المرجح **Weighted Average Rate** لأسعار الصرف خلال السنة المالية باستثناء تلك البنود ذات العلاقة المباشرة ببنود قائمة المركز المالي حيث تستخدم في ترجمتها نفس أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود في قائمة المركز المالي - وهي أسعار الصرف التاريخية .

5- يترتب على إجراء عملية الترجمة لكافة بنود قائمة المركز المالي ظهور فروق بين الجانبين يعرف بفروق ترجمة قائمة المركز المالي والتي ترحل الى حساب فروق ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة بدفاتر المركز الرئيسي حيث يقفل في حقوق الملكية للمجموعة ككل ضمن بنود الإحتياطيات .

6- لا يتم إجراء عملية ترجمة لرقم صافي الدخل ، حيث يستبدل برصيد قائمة الدخل بعد ترجمة جميع بنودها ويعرف بصافي ربح العمليات الذي يتضمن كل من ترجمة قيمة صافي الدخل بالإضافة الى فروق ترجمة قائمة الدخل ، ويتم ترحيل صافي ربح العمليات الى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل .

وتتميز طريقة الترجمة المؤقتة بعدد من المزايا الهامة التي لعل أبرزها

ما يلي :-

(1) تتفق الطريقة المؤقتة مع المبادئ والأمس المحاسبية المستخدمة في تقويم الأصول والالتزامات التى تتضمنها القوائم المالية للفروع أو الشركات التابعة الأجنبية خلال عملية الترجمة لبنودها . فإذا كانت البنود مقومة وفقاً للتكلفة التاريخية كما فى حالة الأصول الثابتة فإن سعر الصرف التاريخى وقت شراء الأصل هو الذى يستخدم فى الترجمة ، أما إذا كان القياس قد تم بالقيمة الجارية Current Value كما فى حالة الالتزامات فإن سعر الصرف الجارى فى نهاية السنة المالية هو الذى يستخدم فى الترجمة .

(2) تتلائم الطريقة المؤقتة مع البنود التى سيتم تسويتها نقداً خلال المستقبل القريب ، حيث يتم ترجمتها باستخدام أسعار الصرف الجارية فى تاريخ نهاية السنة المالية والتى تقترب من الأسعار السائدة فى تاريخ المداد أو التحصيل النقدى لتلك البنود .

(3) توفر الطريقة المؤقتة فى الترجمة نتائج جيدة فى فترات التغيرات الحارة فى أسعار الصرف الأجنبية ، فهى تتجنب استخدام أسعار صرف غير مناسبة فى عملية الترجمة باعتبارها تحويل دفترى لوحدة القياس النقدى .

(4) أن الطريقة المؤقتة فى الترجمة لا تتطلب إجراء عمليات إعادة تبويب بنود قائمة المركز المالى سواء بنود متداولة أو غير متداولة أو بنود نقدية أو غير نقدية .

ولذلك فهى تتفادى درجة النقد الموجهة الى الطريقتين السابقتين (طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة وطريقة البنود النقدية وغير النقدية) .

ورغمًا عن ذلك فتلك الطريقة تتعرض لبعض الانتقادات لعل أبرزها ما يلي :-

- 1- أن عملية الترجمة تقتصر على القوائم المالية فقط ولا تتضمن جميع المعاملات والأنشطة الاقتصادية للفرع أو الشركة التابعة الأجنبية التي ينبغي التعبير عنها بعملة التقرير للمركز الرئيسي للشركة المتعددة الجنسية .
- 2- أن استخدام أسعار الصرف التاريخية في ترجمة بعض البنود كالأصول الثابتة والمخزون السلعي يؤدي إلى العديد من الصعوبات في مجالات المقارنة واستخدام المؤشرات المالية .
- 3- أن إجراء عمليات الترجمة دون إعادة تبويب بنود قائمة المركز المالي لا توفر الضمانات اللازمة للحصول على نتائج دقيقة لعملية الترجمة ذاتها .
- 4- أن تلك الطريقة تتطلب ضرورة الاحتفاظ بسجل كامل لأسعار صرف جميع العملات التي تستلزمها عملية الترجمة ولعديد من السنوات المالية السابقة وبصفة مستمرة مما يؤدي إلى الكثير من التعقيدات العملية والتكاليف الإضافية .

3/4/4 طريقة سعر الصرف الجارى Current Rate Method

تعتبر طريقة سعر الصرف الجارى هي الطريقة الوحيدة من طرق الترجمة الأربعة التي إقتُرحت أصلاً من خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أوصى باستخدامها مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز في عام 1968 كأساس لترجمة بنود القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية

من خلال تقرير بعنوان المعالجة المحاسبية للتغيرات الرئيسية في الجنيه الإسترليني مقابل عملات ما وراء البحار . وقد أعلن مجمع المحاسبين القانونيين بامسكتلندا في عام 1970 أن الطريقة الجارية هي الطريقة الوحيدة المقبولة للترجمة على اعتبار أنها من أسهل الطرق جميعا وأبسطها من حيث التطبيق .

وبموجب تلك الطريقة يتم ترجمة كافة عناصر الأصول والالتزامات عند سعر الصرف الجارى وهو يعبر عن سعر الصرف فى تاريخ إعداد الميزانية العمومية ، فطريقة سعر الصرف الجارى تعتمد فقط على مجرد إعادة تحديد وعرض القوائم المالية بالعملة الأجنبية بعملة التقرير **Reporting Currency**، وحيث لا يتم تغيير المبادئ المحاسبية المستخدمة عن طريق الشركة التابعة الأجنبية لأغراض الترجمة ، وهذا يعطى إقراراً بالحقيقة الكاملة بأن الشركة التابعة الدولية تعمل فى بيئة معينة مختلفة عن بيئة تشغيل الشركة الأم .

بعبارة أخرى تسمح تلك الطريقة بالاحتفاظ بالأسس المحاسبية التى استخدمت فى تقويم بنود القوائم المالية مع الأخذ فى الحسبان أن التغيرات فى أسعار الصرف والتقلب السريع فى العوامل المحيطة ببيئة الدولة الأجنبية للفرع أو للشركة التابعة لا تعرض الأصول والالتزامات للمخاطر وإنما تعرض لتلك المخاطر قد يمتد ليشمل الأنشطة الاقتصادية الجارية فى محيط البيئة الأجنبية ككل ، ومن هنا يمكن القول بأن استخدام أسعار الصرف الجارية فى ترجمة كل من بنود قائمة المركز المالى وقائمة الدخل يعد بمثابة الطريقة المنطقية والبسيطة للتطبيق على الشركات المتعددة الجنسية والتى تتميز بأن لها فروع وشركات تابعة عديدة فى دول العالم .

ويتطلب استخدام تلك الطريقة إتباع الإجراءات المحاسبية التالية :-

(1) إستخدام سعر الصرف الجارى فى تاريخ نهاية السنة المالية فى ترجمة جميع بنود قائمة الدخل بما فيها مصروفات إستهلاك الأصول الثابتة ورقم صافى الدخل بما فيها ترجمة قيمة المخزون السلعى أول المدة كما يظهر فى قائمة الدخل .

(2) إستخدام سعر الصرف الجارى ذاته فى ترجمة جميع بنود قائمة المركز المالى بإستثناء حقوق الملكية (راس المال المصدر والمدفوع والإحتياطيات والأرباح المحتجزة) ، حيث يستخدم فى ترجمتها أسعار الصرف التاريخية التى كانت سائدة وقت نشأة أو تكوين لو إضافة كل بند لو دفعة منها .

(3) يتم إقتال فروق ترجمة كل من قائمة الدخل (نتيجة لإستخدام سعر الصرف الجارى فى نهاية السنة السابقة فى ترجمة المخزون السلعى أول المدة) وقائمة المركز المالى (نتيجة لإستخدام أسعار الصرف التاريخية فى ترجمة حقوق الملكية) ، فى بند حقوق الملكية - الإحتياطى العام سواء بالإضافة أو الخصم طبقاً لنتيجة فروق الترجمة سواء الدائنة أو المدينة .

ولاشك أن طريقة سعر الصرف الجارى فى ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية تتميز بكثير من المزايا التى لعل أبرزها ما يلى :-

(1) سهولة تطبيق الطريقة فى الشركات المتعددة الجنسية ذات الشركات التابعة والفروع ، لأنها لا تتطلب تبويباً أو تمييزاً معيناً بين بنود القوائم المالية (سواء بنود متداولة أو غير متداولة أو بنود نقدية أو غير نقدية) .

(2) أن تلك الطريقة تحتفظ بطبيعة البنود التي تخضع للترجمة والأسس المحاسبية المستخدمة في تصوير وعرض بنود القوائم المالية دون محاولة إعادة تصويرها مرة أخرى .

(3) أن تلك الطريقة توفر للكثير من الجهود المبذولة في تسجيل وتتبع التغيرات في أسعار الصرف والإحتفاظ بها للعديد من السنوات والكثير من البلدان .

(4) أن تلك الطريقة تحافظ على العلاقات بين المتغيرات المحاسبية سواء قبل عملية الترجمة أو بعدها (ولاسيما نسب السيولة أو الربحية) مما يخدم متطلبات متخذى قرارات الإستثمار مقارنة بالطرق الأخرى في الترجمة والتي يترتب على إستخدامها إختلاف تلك النسب بعد الترجمة عما كانت عليه قبلها .

ورغماً عن الخصائص المميزة لتلك الطريقة ، إلا أنها تتعرض الى عديد من أوجه النقد لعل أبرزها ما يلي :-

(1) إستخدام تلك الطريقة أسعار الصرف الجارية في ترجمة بنود المصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المحصلة مقدماً ضمن الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى ، على الرغم من أنها تمثل أحداث مالية تمت بالفعل ويتطلب ترجمتها مستقبلاً إستخدام أسعار الصرف التاريخية لها .

(2) عدم تصدى تلك الطريقة للمشكلات العملية لترجمة القوائم المالية بتحديد سعر الصرف الملائم لطبيعة وخصائص بنود القوائم المالية ، حيث لا يجب أن تطفى ميزة سهولة التطبيق على ضرورة الإلتزام بالأسس العلمية المنطقية مهما كان درجة صعوبتها .

3) أن اعتماد تلك الطريقة في ترجمة البنود غير النقدية على أساس أسعار الصرف الجارية قد يترتب عليه وجود تخفيضات أو زيادات غير حقيقية في قيمتها في حالة إنخفاض أو ارتفاع أسعار الصرف .

3/5 الموازنة بين طرق ترجمة القوائم المالية – حالة إيضاحية

Comparison Foreign Currency Translation - Illustrative Example

بصفة عامة توجد أربعة طرق محاسبية يمكن إستخدامها في ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة من العملة الأجنبية الى عملة دولة المركز الرئيسى (الشركة الأم) للشركة المتعددة الجنسية ككل ، ويتطلب الأمر ضرورة الاختيار فيما بين تلك الطرق ، حيث قد تستخدم أسعار صرف معينة في ترجمة بنود القوائم المالية في ظل كل طريقة على النحو التالى :-

1- أن هناك بعض بنود القوائم المالية يتم ترجمتها بإستخدام سعر صرف واحد هو سعر الصرف الجارى في تاريخ إعداد القوائم المالية في ظل طرق الترجمة الأربعة مثل حسابات النقدية والمدينين والدائنين والإستثمارات المالية والإلتزامات قصيرة الأجل .

2- أن هناك بنود يختلف سعر الصرف المستخدم في ترجمتها حسب طريقة الترجمة المستخدمة ، على سبيل المثال المخزون السلعى .

يوضح الجدول رقم (3/6) أسعار الصرف المستخدمة في ظل طرق الترجمة الأربعة .

جدول رقم (3/6)

أسعار الصرف المستخدمة في ظل طرق الترجمة الأربعة

طريقة أسعار الصرف الجارية	طريقة أسعار الصرف المؤقتة	طريقة البنود النقدية وغير النقدية	طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة	
(C)	(C)	(C)	(C)	النقدية .
(C)	(C)	(C)	(C)	حسابات المدونين .
(C)	(C)	(C)	(C)	الاستثمارات المالية قصيرة الأجل .
(C)	(H)	(C)	(H)	الاستثمارات المالية طويلة الأجل .
(C)	(H)	(A)	(C)	المخزون الملمس .
(C)	(H)	(H)	(H)	الأصول الثابتة .
(C)	(C)	(C)	(C)	الالتزامات قصيرة الأجل .
(C)	(H)	(C)	(H)	الالتزامات طويلة الأجل .
(H)	(H)	(H)	(H)	حقوق الملكية .
(C)	(C)	(H)	(C)	مصرفات مدفوعة مقدماً .
(C)	(C)	(C)	(C)	إيرادات مستحقة .
(C)	(C)	(C)	(C)	مصرفات مستحقة .
(C)	(C)	(H)	(C)	إيرادات محصلة مقدماً .

C = سعر الصرف الجارى . H = سعر الصرف التاريخى .

A = متوسط مرجح لأسعار الصرف خلال العام .

وفيما يلى حالة تطبيقية تساعد على تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين طرق الترجمة الأربعة وإنعكاساتها على قائمة المركز المالى وقائمة الدخل للفروع والشركات التابعة الأجنبية .

مثال :

تسلمات شركة النصر المصرية متعددة الجنسية ومقرها الرئيسى القاهرة القوائم المالية بفرعها الخارجى بالولايات المتحدة الأمريكية فى 2002/12/31 ، وفيما يلى المعلومات التى تضمنتها تلك القوائم بالدولار الأمريكى :-

قائمة المركز المالى

فى 2002/12/31

الأرقام بالآلاف دولار

<u>أصول ثابتة (1)</u>		
أراضى	18000	
مباني	6000	
أثاث ومعدات مكتبية	3000	
سيارات ووسائل نقل	4000	
أصول طويلة الأجل		31000
<u>أصول متداولة</u>		
نقدية	75000	
حسابات مدينين	25000	
إستثمارات مالية (2)	7000	
مخزون سلعى	5000	
مصرفات مقدمة	2000	
إيرادات مستحقة	1000	
<u>إلتزامات متداولة</u>		115000
حسابات دائنين	10000	
أوراق دفع	5000	
بنك سحب على المكشوف	2000	
مصرفات مستحقة	1000	
إيرادات محصلة مقدماً	2000	
		20000

رأس المال العامل		95000
إجمالي الإستثمار		126000
مصادر تمويل الإستثمار		
حقوق الملكية		
رأس المال المصدر والمنفوع (3)	60000	
احتياطيات (4)	10000	
أرباح محتجزة (5)	10000	
إلتزامات طويلة الأجل		80000
قروض طويلة الأجل (6)		46000
		126000

قائمة الدخل

عن الفترة من 2002/1/1 الى 2002/12/31

الأرقام بالآلف دولار

إيراد المبيعات		50000
(-) تكلفة المبيعات		
مخزون أول المدة	2000	
(+) صافي المشتريات	25000	
(-) مخزون آخر المدة	(5000)	
		(22000)
مجموع الربح		28000
(-) مصروفات التشغيل		
مصروفات تسويقية (7)	6000	
مصروفات إدارية (8)	10000	
مصروفات تمويلية	7000	
		(23000)
صافي ربح التشغيل		5000
إيرادات إستثمارات مالية		3000
صافي الدخل		8000

- وفيما يلي الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة :-
- 1- تظهر الأصول الثابتة بصفافى قيمتها الدفترية (التكلفة التاريخية مطروحاً منها مجمع مخصص الإهلاك ، وقد تم شراء الأراضى فى 1 يناير عام 1997 ، كما تم إقامة المبكى فى 1998/12/31، وتم شراء الأثاث فى 20 أبريل عام 1999، وقد تم شراء السيارات فى 1 يناير عام 1999 .
 - 2- تتضمن الإستثمارات المالية 50% إستثمارات فى شركات تابعة تم الحصول عليها فى يناير عام 2001 .
 - 3- تم إصدار الأسهم العادية والممتازة فى أول يناير 1995 .
 - 4- تم تكوين الإحتياطيات على مدار الأعوام الخمسة الأخيرة بالتساوى .
 - 5- تتضمن الأرباح المحتجزة 50% من أرباح عام 2000 والباقى من أرباح عام 2001 .
 - 6- تم إبرام عقد قرض بمبلغ 46 مليون دولار لمدة 10 سنوات مع أحد البنوك بتاريخ 2001/6/30 بمعدل فائدة 10% سنوياً .
 - 7- يتضمن بند المصروفات التسويقية 600000 دولار إستهلاك مبالغى معروض البيع.
 - 8- يتضمن بند المصروفات الإدارية 300000 دولار إستهلاك أثاث ، 400000 دولار إستهلاك سيارات .
 - 9- وقد كانت حركة أسعار صرف الدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى على النحو التالى :-

القاريخ	سعر الصرف
1995/1/1	3.99 جنيه
1997/1/10	3.96 جنيه
1998/12/31	3.91 جنيه
1999/1/1	3.93 جنيه
1999/4/20	3.89 جنيه
1999/12/31	3.86 جنيه
2000/1/1	3.85 جنيه
2000/12/31	3.83 جنيه

3.84 جنيه	2001/1/1
3.83 جنيه	2001/6/30
3.80 جنيه	2001/12/31
3.76 جنيه	2002/12/31
3.81 جنيه	متوسط مرجح عام 2001
3.78 جنيه	متوسط مرجح عام 2002

المطلوب :

ترجمة القوائم المالية للفروع بطرق الترجمة الأربعة مع إبراز تحليل النتائج المختلفة في ضوء المعلومات السابقة .

1) طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة Current / Non Current Method
تطبيقاً لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة يتم ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية تمهيداً لإعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة المتعددة الجنسية وفقاً للإجراءات التالية :-

1- يستخدم المتوسط المرجح لسعر الصرف لعام 2002 (3.78) في ترجمة كل من السبعيات والمشتريات والمصروفات التمويلية والعسومية وإيرادات الإستثمارات المالية .

2- تستخدم أسعار الصرف التاريخية في ترجمة مصروفات إستهلاك الأصول الثابتة التي تتضمنها كل من المصروفات التسويقية والإدارية ، بينما يستخدم المتوسط المرجح لعام 2002 (3.78) في ترجمة البنود الأخرى من تلك المصروفات التشغيلية .

3- يستخدم سعر الصرف الجارى في نهاية السنة المالية الحالية 2002 (3.76) في ترجمة كل من المخزون السلعى في نهاية السنة المالية وصافى الدخل ، بينما يستخدم السعر الجارى في نهاية السنة السابقة 2001 (3.8) في ترجمة المخزون السلعى في أول العدة .

4- تتطلب ترجمة قائمة المركز المالى وفقاً لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة إعادة تسويب القائمة ليتضمن جانب الأصول كل من الأصول المتداولة وغير المتداولة فقط وجانب الإلتزامات كل من الإلتزامات المتداولة وغير المتداولة فقط .

5- يتم ترجمة كافة البنود المتداولة في قائمة المركز المالي سواء أكانت أصول أو التزامات باستخدام سعر الصرف الجارى في نهاية السنة المالية 2002 - سعر الإقبال (3.76) .

6- تم استخدام أسعار الصرف التاريخية وقت الحصول على الأصول غير المتداولة أو نشأة الالتزامات غير المتداولة في ترجمتها مع الأخذ في الاعتبار أن نفس المعالجة تمت لكل من الاستثمارات المالية طويلة الأجل والقروض طويلة الأجل.

7- يتم تحويل فروق الترجمة للقوائم المالية لجميع الفروع والشركات التابعة الأجنبية في حساب موحد ضمن القوائم المالية الموحدة للمجموعة المتعددة الجنسية ويرصد ويرحل بعد ذلك الى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل .

وفيما يلى ترجمة قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وحساب فروق ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبى .

1- قائمة الدخل للفرع بعد ترجمته من الدولار الى الجنيه المصرى .

(القيمة بالآلف جنيه)

إيراد المبيعات (50000×3.78)	189000	
(-) تكلفة المبيعات		
مخزون أول المدة (2000×3.8)	7600	
(+) مشتريات (25000×3.78)	94500	
تكلفة السلع المتاحة للبيع	102100	
(-) مخزون آخر المدة (5000×3.76)	18800	83300
مجموع الربح		105700
مصروفات التشغيل		
مصروفات تسويقية $(3.91 \times 600) + (3.78 \times (600 - 6000) 5400)$	22758	
$\{ 22758 = 2346 + 20412 \}$		
مصروفات إدارية $10000 - (500 + 300) = 34776 - 3.78 \times 9200$	37908	
$1167 = 3.89 \times 300 +$		
$1965 = 3.93 \times 500 +$		
<u>37908</u>		
مصروفات تمويلية (7000×3.78)	26460	87126
صافى دخل التشغيل		18574
إيرادات الاستثمارات المالية (3000×3.78)		11340
صافى دخل الترجمة		29914
صافى الدخل (8000×3.76)		30080
فروق ترجمة قائمة الدخل (خسارة)		(166)

2- قائمة المركز المالي للفرع بعد ترجمتها طبقاً لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة .

التزامات متداولة			أصول متداولة		
حسابات دافنين (3.76×10000)	37600		نقدية (3.76×75000)	282000	
أوراق مدفع (3.76×5000)	18800		حسابات مدفنين (3.76×25000)	94000	
بنك سحب على المكشوف	7520		إستثمارات مالية قصيرة الأجل	13160	
(3.76×2000)			(3.76 × %50×7000)		
مصروفات مستحقة (3.76×1000)	3760		مخزون سلع (3.76×\$5000)	18800	
إيرادات مقدمة (3.76×2000)	7520		إيرادات مستحقة (3.76×1000)	3760	
		75200	مصروفات مقدمة (3.76×2000)	7520	
					419240
التزامات غير متداولة			أصول غير متداولة		
رأس المال المصدر والمدفوع	239400		أراضى (3.96 × 18000)	71280	
(3.99 × 60000)			مباني (3.91 × 6000)	23460	
لحسابات (3.76×2000) +	38320		ثلاث (3.89 × 3000)	11670	
+ 3.83×2000 + 3.8×2000			سيارات (3.93 × 4000)	15720	
(3.91×2000 + 3.86×2000)			إستثمارات مالية طويلة الأجل	13440	
الأرباح المحتجزة	38150		(3.84 × %50 × 7000)		
(3.83×5000 + 3.8×5000)					135570
قروض طويلة الأجل	176180				
(3.83 × 46000)		492050			
			فروق ترجمة قائمة المركز المالي		12440
		567250			

هـ/ فروق ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبي

هـ/ فروق ترجمة قائمة المركز المالي	12440
هـ/ فروق ترجمة قائمة الدخل	166
	12606

(2) طريقة البنود النقدية وغير النقدية Monetary / Non Monetary Method

تطبيقاً لطريقة البنود النقدية وغير النقدية يتم ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبي تمهيداً لإعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً للإجراءات المحاسبية التالية :-

1- يستخدم المتوسط المرجح لسعر الصرف للعام الحالي 2002 (3.78) في ترجمة جميع بنود الإيرادات والمصروفات الجارية فيما عدا مصروفات الإستهلاك والمخزون السلي في نهاية العام .

2- يستخدم المتوسط المرجح لسعر الصرف للسنة السابقة 2001 (3.81) في ترجمة المخزون السلي في أول المدة باعتباره يمثل مخزون آخر المدة في العام السابق للسنة الجارية ومن ثم يستخدم هذا السعر في ترجمته للعام السابق .

3- تستخدم أسعار الصرف التاريخية للأصول الثابتة في ترجمة بعض بنود المصروفات التسويقية والإدارية التي تمثل مصروفات الإستهلاك الخاصة بتلك الأصول .

4- لم يتم ترجمة رقم صافي الدخل (كما في الطريقة السابقة) بل تم إستخراج المستم الصافي بين جانبى قائمة الدخل (ويطلق عليه صافى ربح العمليات) والذي يتضمن كل من صافى الدخل المترجم مضافاً أو مطروحاً فروق ترجمة قائمة الدخل ، حيث يرحد ذلك الرصيد الى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل .

5- يتم إعادة تبويب الأصول والالتزامات فى قائمة المركز المالى لأغراض الترجمة عن طريق تضمين كل جانب مجموعتين فقط من البنود النقدية والبنود غير النقدية .

6- يستخدم سعر الصرف الجارى فى تاريخ نهاية السنة المالية 2002 أو سعر الإنقصال (3.76) فى ترجمة كلفة الأصول والالتزامات النقدية بما فيها الإستثمارات المالية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل على حد سواء باعتبارها بنود نقدية .

7- يمثل المخزون السلي فى نهاية العام أحد البنود غير النقدية التى يتطلب ترجمتها إستخدام أسعار الصرف التاريخية لحظة الحصول عليها ، إلا أنه نظراً لتعدد عمليات الإضافة والخصم على رصيد المخزون فى أول العام وصعوبة

حصرها كمياً وتحديد أسعارها التاريخية ، يتم استخدام المتوسط المرجح لأسعار الصرف لعام 2002 (3.78) في ترجمة ذلك البند لمراعاة متطلبات الناحية المالية .

8- تستخدم أسعار الصرف التاريخية في ترجمة البنود غير النقدية لحظة الحصول عليها أو وقت نشأة الالتزامات .

9- تعتبر بنود المصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المحصلة مقدماً من البنود غير النقدية ، من ثم تتطلب عملية ترجمتها استخدام أسعار الصرف التاريخية وقت نشأتها عند إجراء التسويات الجردية في تاريخ نهاية السنة المالية تطبيقاً لأساس الاستحقاق ولذلك يتساوى بالنسبة لهذه البنود سعر الصرف التاريخي والجارى في نهاية السنة المالية لأنهما في تلك الحالة لفظ وجهان للحظة زمنية واحدة .

10- يتم استخراج المتمم الحسابي بين جابني قائمة المركز المالي بعد عملية الترجمة واستخدام سعر الصرف الجارى والعديد من أسعار الصرف التاريخية ، ويشير الى ذلك المتمم بفروق ترجمة قائمة المركز المالي ، والذي يرحل بدوره الى حساب فروق فوائده المركز المالي للمجموعة ، حيث يتم ترصيده وترحيله الى قائمة الدخل الموحدة على النحو التالي :-

هـ/ فروق ترجمة قوائم المركز المالي للفرع الأجنبي	
9400	حـ/ فروق ترجمة المركز المالي للفرع الأجنبي

تأسيساً على ما تقدم يمكن إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي بعد ترجمتها بالجنه المصري طبقاً لطريقة البنود النقدية وغير النقدية على النحو التالي :-

1- قائمة الدخل للفرع الأجنبي بعد ترجمته طبقاً لطريقة البنود النقدية وغير النقدية.

إيراد المبيعات (50000 × 3.78)		189000	
<u>تكلفة السلع المباعة</u>			
مخزون أول المدة (2000 × 3.81)	7620		
(+) مشتريات (25000 × 3.78)	94500		
(-) مخزون آخر المدة (5000 × 3.78)	18900		
مجموع الربح		83220	
<u>مصروفات التشغيل</u>		105780	
مصروفات تسويقية { (6000-600) × 3.78 } + (600 × 3.91)	22770		
مصروفات إدارية { 10000 - (300 + 500) × 3.78 } + (300 × 3.89 + 500 × 3.93)	37908		
مصروفات تمويلية (7000 × 3.78)	26460		
صافي ربح التشغيل		87138	18642
إيرادات الاستثمارات المالية (3000 \$ × 3.78)			11340
صافي ربح العمليات			29982

2- قلعة المركز المالي للفرع الأجنبي بعد ترجمتها طبقاً لطريقة البنود النقدية وغير النقدية .

الالتزامات النقدية			الأصول النقدية		
حسابات دائنين (3.76×10000)	37600		نقدية (3.76×75000)	282000	
أوراق دفع (3.76×5000)	18800		حسابات مدنيين (3.76×25000)	94000	
بنك سحب على المكشوف	7520		إستثمارات مالية		
(3.76×2000)			قصيرة الأجل (3.76 × 3500)	13160	
أفروض طويلة الأجل	172960		طويلة الأجل (3.76 × 3500)	13160	
(3.76×46000)					
مصرفات مستحقة	3760		إيرادات مستحقة (3.76×1000)	3760	
(3.76×2000)					
		240640			406080
الالتزامات غير نقدية			أصول غير نقدية		
رأس المال المصدر والمدفوع	239400		أراضي (3.96 × 18000)	71280	
(3.99 × 60000)			مباني (3.91 × 6000)	23460	
إستثمارات (3.76×2000) +	38320		أثاث (3.89 × 3000)	11670	
+ 3.83×2000 + 3.8×2000			مخزون سلع (3.78×5000)	18900	
(3.91×2000 + 3.86×2000			مصارف (3.93 × 4000)	15720	
الأرباح المحتجزة			مصرفات مستحقة		
(3.83×5000 + 3.8×5000)	38150		(3.76×2000)	7520	
إيرادات مستحقة (3.83 × 46000)	7520				148550
		323390			
			فرق ترجمة قلعة المركز المالي		9400
		564030			564030

(3) طريقة سعر الصرف المؤقت Temporal Method

تطبيقاً لطريقة سعر الصرف المؤقت (أو الطريقة الزمنية) يتم ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبي تمهيداً لإعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للإجراءات التالية :-

- 1- تستخدم نفس أسعار الصرف التي سبق إستخدامها عند ترجمة قلعة الدخل وفقاً لطريقة البنود النقدية وغير النقدية ، ومن ثم فإن قلعة الدخل بعد ترجمتها وفقاً للطريقة المؤقتة تعطى نفس رقم صافي ربح الصلبيات وهو 29982000 جنيه.
- 2- لا تتطلب طريقة سعر الصرف المؤقت إعادة تبويب قلعة المركز المالي كما هو الأمر بالنسبة للطريقتين السابقتين ، حيث يتم المحافظة على نفس الأسس المحاسبية المستخدمة للتبويب والعرض للأصول والالتزامات خلال عملية الترجمة .
- 3- تستخدم أسعار الصرف التاريخية في ترجمة بنود الأصول الثابتة وقت الحصول عليها وترجمة الالتزامات طويلة الأجل وقت نشأتها .
- 4- يستخدم سعر الصرف الجارى في نهاية السنة المالية 2002 (3.76) في ترجمة جميع بنود الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل والأرصدة المدينة والدائنة الأخرى باستثناء بند المخزون السلعي الذي يستخدم في ترجمته المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال عام 2002 (3.78) .
- 5- يتم ترجمة الإستثمارات المالية قصيرة الأجل وفقاً لسعر الصرف الجارى في نهاية عام 2002 (3.76) ، بينما نترجم الإستثمارات المالية طويلة الأجل وفقاً لسعر الصرف التاريخي في وقت الحصول عليها 1 يناير 2001 (3.84) .
- 6- يتم ترحيل الفرق بين جاقبي قلعة المركز المالي بعد ترجمتها 12340 ألف جنيه والذي يشار اليه بحساب فروق ترجمة قلعة المركز المالي الى حساب فروق ترجمة قوائم المركز المالي للفروع الأجنبية والذي يقلل بدوره ويتم ترصيده في حقوق الملكية للمجموعة المتعددة الجنسية ككل من من خلال حساب احتياطي فروق الترجمة (أو قد يتم إضافته أو خصمه من حساب الاحتياطي العلم) .

تأسيساً على ما تقدم يمكن فيما يلي تصوير قائمة الدخل وقائمة المركز المالي بعد ترجمتها طبقاً لطريقة سعر الصرف المؤقت .

1- قائمة الدخل للفرع المترجمة طبقاً لطريقة سعر الصرف المؤقت .

إيراد المبيعات (3.78×50000)		189000	
<u>تكلفة السلع المباعة</u>			
مخزون أول المدة (3.81×2000)	7620		
(+) مشتريات (3.78×25000)	94500		
(-) مخزون آخر المدة (3.78×5000)	18900		
		83220	
مجموع الربح		105780	
<u>مصرفات التشغيل</u>			
مصرفات تسويقية ($3.78 \times (600 - 6000) + (3.91 \times 600)$)	22770		
مصرفات إدارية ($10000 - (3.78 \times (500 + 300)) + (3.93 \times 500 + 3.89 \times 300)$)	37908		
مصرفات تمويلية (3.78×7000)	26460		
		87138	
صافي ربح التشغيل			18642
إيرادات الإستثمارات المالية ($3.78 \times \$ 3000$)			11340
صافي ربح العمليات			29982

2- قائمة المركز المالي للفرع الأجنبي بعد ترجمتها طبقاً لطريقة سعر الص
المؤقت .

أصول طويلة الأجل			
أراضي (18000 × 3.96)	71280		
مباني (6000 × 3.91)	23460		
أثاث (3000 × 3.89)	11670		
سيارات (4000 × 3.93)	15720		
إجمالي الأصول الثابتة		122130	
إستثمارات مالية طويلة الأجل (3500 × 3.84)		13440	
			135570
أصول متداولة			
نقدية (75000 × 3.76)	282000		
حسابات مدينة (25000 × 3.76)	94000		
إستثمارات مالية قصيرة الأجل (3500 × 3.76)	13160		
مخزون سلع (5000 × 3.78)	18900		
مصروفات مقدمة (2000 × 3.76)	7520		
إيرادات مستحقة (1000 × 3.76)	3760		
		419340	
إلتزامات متداولة			
بنوك سحب على المكشوف (2000 × 3.76)	7520		
حسابات دائنين (10000 × 3.76)	37600		
أوراق دفع (5000 × 3.76)	18800		
مصروفات مستحقة (1000 × 3.76)	3760		
إيرادات مقدمة (2000 × 3.76)	7520	75200	
رأس المال العامل			344140
إجمالي الإستثمار			479710
فروق ترجمة قائمة المركز المالي			12340
إجمالي الإستثمار			492050

<u>مصادر تمويل الإستثمار</u>			
<u>حقوق الملكية</u>			
رأس المال المصدر والمنفوع (3.99×60000)	239400		
احتياطيات ($3.83 \times 2000 + 3.8 \times 2000 + 3.76 \times 2000$)	38320		
($3.91 \times 2000 + 3.86 \times 2000 +$			
أرباح محتجزة ($3.83 \times 5000 + 3.80 \times 5000$)	38150		
		315870	
<u>الالتزامات طويلة الأجل</u>			
قروض طويلة الأجل (3.83×46000)		176180	
			488830
			492050

3/6 ملخص المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) بعنوان آثار التغيرات في أسعار

الصرف الأجنبية

The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates IAS (21)

3/6/1 المشاكل محل إهتمام المعيار Problems Addressed

يهتم ذلك المعيار رقم (21) بدراسة المعالجة المحاسبية للمعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية والعمليات الأجنبية . إن الجوانب الأساسية التي يتم دراستها في هذا المعيار هي :-

(أ) ما هو سعر الصرف (أو الأسعار) الذي يجب أن يتم إستخدامه لأغراض التسجيل والترجمة .

(ب) كيفية الإعراف في القوائم المالية بأثر التغيرات في أسعار الصرف.

3/6/2 نطاق المعيار Scope of the Standard

يجب أن يطبق المعيار المحاسبي الدولي للمحاسبة عن :-

1- المعاملات بالعملة الأجنبية .

2- ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية .

3/6/3 المعالجة المحاسبية Accounting Treatment

3/6/3/1 المعاملات بالعملة الأجنبية Foreign Currency Transactions

إن المعاملات بالعملة الأجنبية هي المعاملات التي يتم تحديدها بأحد

العملات الأجنبية بما في ذلك :-

- شراء أو بيع البضائع أو الخدمات .
- الإقتراض أو إقراض الأموال .
- أن تصبح طرفاً في عقود تبادل عملة أجنبية غير مؤداة .
- شراء أو بيع الأصول .
- تكبد أو تسوية إلتزامات .

3/6/3/2 يجب أن يتم تطبيق القواعد التالية لأغراض الإعتراف وقياس

المعاملات بالعملة الأجنبية :-

- 1- استخدام سعر الصرف الفوري Spot Rate في تاريخ المعاملة .
- 2- إذا لم يتم تسوية المعاملة في نفس الفترة المحاسبية التي تمت فيها ، فإن البنود النقدية الناتجة Resulting Monetary Items (بمعنى القيم التي يتم إستلامها أو المدفوعة نقداً) يتم ترجمتها عند سعر الإقفال Closing Rate (سعر الصرف الفوري في تاريخ قائمة المركز المالي) .
- 3- يتم الإعتراف بفروقات الصرف Exchange Differences عند تسوية البنود النقدية كدخل .
- 4- يتم التقرير عن البنود غير النقدية Non-Monetary Items (على سبيل المثال المخزون السلعي ، والآلات والمعدات وباقي بنود الأصول الثابتة) والمسجلة عند تكلفتها التاريخية Historical Cost بإستخدام سعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة .
- 5- يتم التقرير عن البنود غير النقدية المسجلة عند القيم العادلة Fair Values بإستخدام سعر الصرف الفوري في تاريخ التقويم .

6- يتم الإعتراف بفروقات الصرف الناتجة من ترجمة Translation البنود النقدية في تاريخ الميزانية العمومية كدخل .

7- تطبيقاً للمعالجة البديلة المسموح بها Allowed Alternative Treatment قد يتم تضمين فروقات الصرف الناتجة من تخفيض أو هبوط حاد في أحد العملات في القيمة الدفترية المرحلة للأصل Carrying Amount of Asset المرتبط بها .

8- يتم تضمين فروقات الصرف الناشئة من أحد البنود النقدية داخل المجموعة Intra group Monetary Item الذي يكون جزء من أحد صافي إستثمارات المنشأة في المنشأة الأجنبية في حقوق الملكية حتى يتم التصرف فيه .

9- يتم تضمين فروقات الصرف الناشئة عن أحد الإلتزامات الأجنبية والتي تخدم كأحد بنود تغطية أحد صافي إستثمارات المنشأة في منشأة أجنبية في حقوق الملكية حتى يتم التصرف فيه .

3/6/3/ العمليات الأجنبية Foreign Operations

تتمثل العملية الأجنبية في أحد الشركات التابعة أو الشقيقة أو مشروع مشترك أو أحد الفروع أو الأنشطة التي يتم مزاولتها في أحد البلدان بخلاف البلد الذي تعمل فيه المنشأة . ويتم التمييز بين نوعين من تلك العمليات هما :-

1- منشأة أجنبية Foreign Entity

هي العملية الأجنبية والأنشطة التي لا تعد جزء مكمل لعمليات المشروع بعد التقرير .

2- العملية الأجنبية المتكاملة Integrated Foreign Operation

وهي عبارة عن العملية الأجنبية التي تعد جزء مكمّل لأعمال المنشأة بعد التقرير .

ولأغراض التبويب فإن هناك عديد من المؤشرات تؤخذ في الاعتبار تأسيساً على كيف يتم تمويل وتشغيل العملية الأجنبية بالارتباط بالمنشأة بعد التقرير . وتتأسس الطريقة المستخدمة لترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية على ذلك التبويب .

3/6/3/4 تستخدم طريقة سعر الإقفال The Closing Rate Method لترجمة

القوائم المالية للمنشآت الأجنبية . وفيما يلي قواعد وأسس الترجمة :

أ - يجب أن يتم ترجمة كافة عناصر الأصول والالتزامات بسعر الإقفال أو عند تاريخ إعداد الميزانية العمومية .

ب- يجب أن يتم ترجمة الدخل والمصروفات عند التواريخ الفعلية للمعاملة ، وقد يتم السماح باستخدام متوسط أسعار الصرف أو سعر صرف فعلي تقريبي لأسباب عملية .

ج- يتم تطبيق قواعد خاصة على المنشآت الأجنبية في البلاد عالية التضخم .

د- يتم أخذ كافة فروق الصرف الناتجة مباشرة إلى حقوق الملكية (بمعنى

إحتياطي ترجمة العملة الأجنبية Foreign Currency Translation

(Reserve (FCTR) .

هـ- عند التصرف في صافي أحد الإستثمارات يتم الإعتراف بإحتياطي

ترجمة العملة الأجنبية كدخل .

3/6/3/5 نستخدم الطريقة المؤقتة The Temporal Method لأغراض ترجمة

القوائم المالية للعمليات الأجنبية المتكاملة Integrate Foreign

Operations ، حيث يتم ترجمة البنود في القوائم المالية كما لو

كانت كافة معاملات العملية الأجنبية قد أدخلت عن طريق المنشأة بعد

التقرير بنفسها . وتتمثل قواعد الترجمة في الآتي :-

أ - يجب أن يتم ترجمة كافة البنود النقدية عند سعر الإقبال .

ب- يتم ترجمة البنود غير النقدية المسجلة بالتكلفة عند أسعار الصرف التاريخية .

ج- يتم ترجمة البنود غير النقدية المحتفظ بها عن طريق العملية

الأجنبية عند الاستحواذ على الاستثمار في تلك العملية بسعر صرف

في تاريخ الاستحواذ .

د - يتم ترجمة مكونات حصة المالك عند معدلات الصرف التاريخية .

ل - يتم ترجمة بنود قائمة الدخل عند أسعار في تواريخ العملية أو عند

أى متوسط مرجح ملائم لسعر الصرف الخاص بالفترة .

و - يتم أخذ فروق الصرف في الدخل .

ي- قد يكون إجراء التعديلات أو التسويات في قوائم المجموعة مطلوباً

في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (21) من أجل تخفيض القيمة

الدفترية المرحلة لأحد الأصول الى قيمة يمكن إستردادها أو الى

صافي القيمة القابلة للتحقق أو الإسترداد .

3/6/3/6 قد تحدث أحد التغيرات في تبويب العمليات الأجنبية اعتماداً على

الظروف المحيطة . ويجب أن يتم تطبيق إجراء الترجمة التالية

المرتبطة بالتبويب المعدل من تاريخ التغير :

أ - العملية المتكاملة المنشأة الأجنبية Integrated Operation to a Foreign

Entity يتم تحويل فروق الصرف من الترجمة في تاريخ إعادة

التبويب إلى حساب إحتياطي ترجمة العملة الأجنبية .

ب- المنشأة الأجنبية إلى العملية المتكاملة Foreign Entity to Integrated

Operation يظل إحتياطي ترجمة العملة الأجنبية بدون تغيير حتى

يتم بيع العملية . يتم تسجيل البنود غير النقدية عند سعر صرف في

تاريخ إعادة التبويب والتي يصبح بعد ذلك تاريخ الشراء .

3/6/4 الإفصاح Disclosure

السياسات المحاسبية Accounting Policies

أ - الطريقة الخاصة بترجمة الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة عن

تملك المنشأة الأجنبية .

ب- الطريقة الخاصة بترجمة القوائم المالية .

ج- عندما تختلف عملة التقرير عن عملة البلد الذي يقام فيه المشروع

يتم تحديد السبب وراء ذلك .

د - التقرير عن أى تغير في عملة التقرير .

قائمة الدخل Income Statement

قيمة فروق الصرف الأجنبية المتضمنة في صافي أرباح أو خسارة الفترة.

قائمة المركز المالي Balance Sheet

رصيد حساب إحتياطي ترجمة العملة الأجنبية .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية Notes

أ - يتم عمل مطابقة لرصيد بداية ونهاية الفترة لإحتياطي ترجمة العملة الأجنبية .

ب- يتم تحديد طبيعة وسبب وأثر أى تغير فى التثبيت على حقوق الملكية بالإضافة الى التأثير على صافى أرباح أو خسائر كل فترة تم عرضها .

ج- الأثر على البنود النقدية الأجنبية وعلى القوائم المالية للعملية الأجنبية للتغيرات الجوهرية فى أسعار الصرف التى تحدث بعد الميزانية العمومية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولى رقم (10) .

Case Study 3/6/5 دراسة حالة

أثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية

قامت احد الشركات المساهمة الأمريكية بشراء معدات صناعية من المملكة المتحدة وقد تم تمويل العملية عن طريق الحصول على أحد القروض من أحد البنوك بانجلترا ، وقد تم شراء تلك المعدات بمبلغ 400000 جنيه استرلينى بتاريخ 2002/1/2 ، حيث تم الحصول على أحد القروض من أحد البنوك بنفس القيمة لمعاد قيمة تلك المعدات للمورد فى نفس التاريخ .

وهيما يلى أسعار الصرف السائدة (الدولار فى مقابل الجنيه الإسترلينى):

التاريخ	2002/1/2	2002/6/30	2002/12/31	2003/6/30	2003/12/31
م	1.67	1.71	1.75	1.73	1.7
الصرف					

وسوف يتم تسجيل مدفوعات الفائدة عند أسعار الصرف الفورية الواجبة التطبيق فى تواريخ السداد بالطريقة التالية :-

بالدولار	
34200	2002/6/30 (20000 جنيه استرليني \times 1.71)
35000	2002/12/31 (20000 جنيه استرليني \times 1.75)
69200	اجمالي الفائدة عن عام 2002
34600	2002/6/30 (20000 جنيه استرليني \times 1.73)
34000	2003/12/31 (20000 جنيه استرليني \times 1.7)
68600	اجمالي الفائدة عن عام 2002

وقد تم تسجيل القرض بصفة أصلية في 2 يناير 2002 وتم إعادة تحديده وتقييمه عند سعر صرف فوري في 2003/12/31 بالإضافة في 2003/12/31 والذي بعده تم إعادة تقييمه باستخدام سعر فوري . ويتم عكس تلك التحركات في رصيد القرض على النحو التالي :-

بالدولار	
668000	تسجيل / القرض في 2002/1/2 (400000 جنيه استرليني \times 1.67)
32000	خسارة الصلة الأجنبية عند إعادة تحديد قيمة القرض
700000	إعادة تحديد قيمة القرض في 2002/12/31 (400000 جنيه استرليني \times 1.75)
(20000)	ربح الصلة الأجنبية نتيجة إعادة تحديد قيمة القرض
680000	إعادة تقييم قيمة القرض والمدة في 2003/12/31
	(400000 جنيه استرليني \times 1.7)

وسوف يتم إعادة تقييم القرض عند قيمة 700000 دولار في قائمة المركز المالي في 2002/12/31 .

وسوف يتم الإعراف بالتالي في قوائم الدخل :-

2003	2002	الفائدة
68600 دولار	69200 دولار	خسارة (أو ربح) الصلة الأجنبية

الفصل الرابع

**المحاسبة الدولية
عن تغيرات الأسعار**

الفصل الرابع

المحاسبة الدولية عن تغيرات الأسعار

International Accounting for Changing Prices

- 4/1 طبيعة تغيرات الاسعار والتمييز بين الارقام القياسية العامة والخاصة .
- 4/2 أسباب حدة مشكلة التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد في الشركات المتعددة الجنسية .
- 4/3 الانعكاسات المالية للتضخم على القياس والتقييم والتقرير المحاسبى .
- 4/4 المحاسبة عن القوة الشرائية العامة أو الوحدة النقدية الثابتة .
- 4/5 محاسبة التكلفة أو القيمة الجارية .
- 4/6 موازنة بين مدخلى المحاسبة عن تغيرات الأسعار وموقف المهنة .
- 4/7 موقف لجنة معايير المحاسبة الدولية ومشكلة محاسبة التضخم .

4/1 طبيعة تغيرات الأسعار والتمييز بين الأرقام القياسية للأسعار العامة والخاصة

The Nature of Changing Prices and General VS. Specified Price Indexes

تعتمد المحاسبة بوجه عام على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد ، أو ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة في عملية القياس المحاسبى ، تتأسس عملية القياس المحاسبى بصفة أساسية على مبدأ التكلفة التاريخية ، ومن الطبيعى ان يعمل النظام المحاسبى المعتمد على مبدأ التكلفة بشكل جيد ومقبول الى حد بعيد أثناء فترات استقرار الاسعار ، كما يعمل بطريقة معقولة إذا ما كان التضخم معقولا ، ولكن إذا ما كان التضخم حادا فإن مثل ذلك للنظام المحاسبى يفقد معناه . ويمكن القول بأن التحدى الكبير الذى يواجهه المحاسبة هو البحث عن اساليب محاسبية جديدة من شأنها جعل القوائم المالية متفقة مع الواقع الاقتصادى المعاصر وما ينطوى عليه من بيئة تضخمية .

وإذا كان العالم قد شهد فى بداية هذا القرن فترة انكماش أدت الى انخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة القوة الشرائية لوحدة النقد ، إلا أنه منذ بداية الحرب العالمية الثانية بدأت جميع دول العالم تعاني من انخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد حيث اتجهت مستويات الأسعار نحو الارتفاع ، وأصبحت تلك الدول تشهد فترات كثيرة من التضخم *Inflation*، من هنا يمكن القول بأن التقلبات فى المستوى العام للأسعار تعكس حجم الآثار الانكماشية أو التضخمية على اقتصاديات دول العالم وأن تفاوتت أثارها من دولة الى أخرى وفقا لمعدلات ووسائل السيطرة عليها .

ويشير مفهوم المستوى العام للأسعار الى المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات فى الدولة خلال سنة مالية معينة ، حيث تستخدم عادة الأرقام القياسية للأسعار *Price Indexes* لقياس المستوى العام للأسعار والقوة الشرائية

لوحة النقد ، عموماً فإن التضخم يؤدي إلى إحداث تغيرات في كل من المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى الأسعار الخاصة للسلع والخدمات ، وقد أصبحت ظاهرة التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة في عملية القياس المحاسبي محل اهتمام من جانب الممارسين بالإضافة إلى الأكاديمية في أدبيات الفكر المحاسبي ، حيث أصبحت قيم البنود المختلفة بالقوائم المالية والتي يتم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية المقبولة تعكس وحدات قياس ذات قوى شرائية مختلفة ومن ثم أصبحت القوائم المالية غير صالحة في مجال المقارنات الزمنية عند استخراج مؤشرات الاتجاه العام لأداء الشركة ، وبالتالي أصبحت تفتقد الكثير من دقتها وموضوعيتها نتيجة إلى أن نظرية المحاسبة **Accounting Theory** تفترض أن وحدة النقد تعتبر ثابتة خلال الزمن وأن التضخم غير موجودا بمعنى أن قيمة الدولار الأمريكي أو الجنيه المصري في الوقت الحالي هي نفس قيمته في فترات سابقة ، وذلك الفرض يركز عليه بصفة أساسية نموذج التكلفة التاريخية **Historical Cost Model** ، ولاشك أن ذلك الفرض في الواقع يعتبر غير حقيقياً ولا سيما في كثير من البلدان الآخذة في النمو ، ففي عام 1996 بلغ معدل التضخم في بلغاريا 40% في حين انخفض اجمالي انتاجها المحلي بنسبة 11% .

وقد انتقد نموذج التكلفة التاريخية الذي يعتمد عليه القياس المحاسبي لفشله في أخذ تلك الحقائق الاقتصادية في اعتباره ، حيث أكد المنتقدون أن الفشل في مراعاة التغيرات العامة والخاصة للأسعار **general or Specific Price** قد جعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة بين القوائم المالية . وهكذا أصبحت التغيرات في المستويات العامة للأسعار والنقلبات في القوة الشرائية لوحدة النقد تمثل أحد أبرز المشاكل البارزة التي تواجهها الأدبيات المحاسبية

لأنعكاساتها الواضحة على نتائج القياس والتقييم المحاسبي في منشآت الأعمال بصفة عامة ، والشركات الدولية والمتعددة الجنسية بوجه خاص ، نظرا لوجود استثمارات أجنبية ضخمة لها في دول تتباين فيها مستويات التضخم بدرجة متفاوتة ، وهنا قد تنتقد القوائم المالية الموحدة التاريخية للمجموعة ككل (شركة أم وشركات تابعة وفروع أجنبية) لافتقادها الكثير من دقتها ومغزاها .

ويمكن التفرقة بين الرقم القياسي للأسعار العام لو للأسعار الخاصة على

النحو التالي :-

1- الرقم القياسي العام للأسعار (GPI) General Price Index

يمثل المستوى العام للأسعار المتوسط المرجح لأسعار كل السلع والخدمات في مجتمع معين ، ويتم قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار عن طريق مقياس عام للأسعار ، ويتم تطوير ذلك الرقم القياسي للأسعار عن طريق أخذ مجموعة من السلع وعمل متوسط مرجح لها في نقطة معينة من الزمن ، وبعد ذلك يتم مقارنة ذلك المتوسط بمتوسط أسعار نفس تلك السلع عن فترة أساس معينة ، وبناء على ذلك يمكن تقرير مقدار التضخم أو الانكماش . بعبارة أخرى يتم قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار عن طريق مقياس عام للأسعار ينسب لسنة أساس يخصص لها قيمة مقدارها 100 ويتم مقارنة الرقم القياسي لمستوى الأسعار الجارية مع تلك التي كانت سائدة في سنة الأساس . وللتوضيح يفترض أن عام 2000 هي سنة الأساس وأن الأسعار ارتفعت خلال عام 2001 بمعدل 10% فعندئذ يكون الرقم القياسي للأسعار في نهاية عام 2001 هو 110 ، وربما يرتفع مستوى الأسعار في عام 2010 ليصبح 200 وفي تلك الحالة يمكن القول عندئذ بأن المستوى العام للأسعار قد تضاعف من عام 2001 .

ويتمثل المقياس الأكثر استخداما وشيوعا في الولايات المتحدة الأمريكية في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) Consumer Price Index والذي يعلن عادة شهريا كمقياس للتغيرات في المستوى العام للأسعار ، ويعتبر عام 1967 هو سنة الأساس لذلك الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وقد تضاعف ذلك الرقم في عام 1978 ليصل إلى 200 ، الأمر الذي يشير إلى أن مستوى الأسعار قد تضاعف في الولايات المتحدة الأمريكية من عام 1967 .

يوضح الجدول رقم (4/1) مثال يوضح كيفية بناء الرقم القياسي العام للأسعار ، ويتكون الجدول من خمسة سلع فقط مصحوبة بأسعارها المرتبطة في السنوات من عام 1995 حتى عام 2000 ، وقد ارتفعت أسعار المستهلك لتلك المجموعة من السلع بنحو 13% في المتوسط ، ومع ذلك فبينما ارتفعت أسعار أربعة من تلك السلع ، إلا أن سعر أحد السلع قد انخفض بنسبة 8% ، وقد تم تضمين الرقم القياسي العام للأسعار التغير المتجمع Collective في الأسعار لمجموعة السلع بدلا من التغير في أسعار أحد البنود المحددة .

شكل رقم (4/1)

تطوير الرقم القياسي العام للأسعار

البيان	عام 2000	عام 1995	التغير بالجنيه	التغير %
الأولى	1.13	0.95	0.18+	19+
الثانية	1.7	1.85	0.15-	8-
الثالثة	1.8	1.50	0.30+	20+
الرابعة	0.9	0.7	0.20+	29+
الخامسة	1.25	1.0	0.25+	25+
	<u>ج 6.78</u>	<u>ج 6</u>	<u>ج 0.78</u>	
	113	100		

* الرقم القياسي للأسعار سنة 1995 كأساس 113 * 100

$$[113 = (6.00 + 6.78 \times 100)]$$

2- الرقم القياسي الخاص للأسعار Specific Price Index

قد يتأثر أو لا يتأثر سعر أحد السلع الخاصة عن طريق التغيرات في المستويات العامة للأسعار ، وقد يعتمد ذلك في معظم الاحوال على عرضها أو الطلب عليها ، ففي حين قد ترتفع أسعار معظم السلع في السنوات الأخيرة ، فإن أسعار كثير من المنتجات الأخرى قد تنخفض بفعل التطورات التكنولوجية وتعسير أسعار أجهزة الحاسبات الالكترونية الشخصية والطابعات والحاسبات الالكترونية امثلة جيدة على ذلك. عموما يوضح الرقم القياسي المحدد للأسعار تغيرات الأسعار الخاصة بأحد السلع أو الخدمات المحددة خلال الزمن. وتتمثل أحد الطرق المرتبطة بتحديد السعر المحدد لأحد المنتجات في التحقق من التكلفة الجارية أو الحالية لذلك المنتج . ويقصد بذلك ما هي التكلفة الخاصة باستبدال ذلك البند ، على سبيل المثال قد يتطلب تحديد تكلفة المباني استخدام رقم قياسي للبناء ، وعادة ما يتم نشر كثير من الأرقام القياسية المحددة عن طريق الاتحادات أو لمجموعات الصناعية ، وبشكل آخر يمكن القول بأن الرقم القياسي المحدد قد يتمثل في صافي القيمة الاستردادية أو القابلة للتحقق Net Realizable Value لأحد المنتجات والتي يقصد بها صافي القيمة التي سيتم استلامها إذا ما تم بيع ذلك البند .

4/2 أسباب حدة مشكلة التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد في الشركات

المقعدة الجنسية

The Reasons of Monetary Purchasing Power Changes for Multinationals
أصبحت ظاهرة التضخم الحاد وما يصاحبها من ارتفاع في المستوى العام للأسعار بالإضافة الى الإنخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد من أبرز

المشاكل المحاسبية في العقد الحالي لأنعكاساتها السلبية على مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية لمختلف الطوائف المستخدمة ، ولقد زادت حدة تلك المشكلة وانعكاساتها في الشركات الدولية والشركات المتعددة الجنسية وما تملكه من فروع خارجية وشركات تابعة أجنبية والتي تعمل في عديد من البلدان التي تعاني من التضخم بمعدلات متفاوتة وتبعاً للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المؤثرة .

ان مشكلة التغيرات في القوة الشرائية لوحدة العملة المستخدمة في التعبير عن الأنشطة الاقتصادية للفروع الخارجية والشركات التابعة الاجنبية وبما تملكه من أصول وما تتعهد به من التزامات يتم التعبير عنها جميعاً في قوائمها المالية معبرا عنها بوحدات العملة الوطنية للدولة المضيفة لها ومن أجل إعداد القوائم المالية للمجموعة المتعددة الجنسية ككل وما يتطلبه الأمر من ترجمة وأرباح البنود المتماثلة في القوائم الخاصة بمختلف تلك الفروع والشركات التابعة المملوكة للمجموعة تطرح وتنعكس أهمية إجراءات القياس المحاسبى الدولي لمعالجة آثار التضخم وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد ولا سيما فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة ككل ، ولاشك أن هناك عديد من الأسباب المؤثرة على أبرز حدة مشكلة التغير في القوة الشرائية لوحدة العملة في الشركات المتعددة الجنسية لعل أهمها مايلي :-

- 1- مدى وجود فائض أو عجز تجارى في ميزان المدفوعات لكل دولة ، حيث قد يترتب على زيادة حجم الصادرات عن الواردات الى تكوين فائض وزيادة حجم الطلب على انتاج الدولة من السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة الطلب على عملتها الوطنية وتدعيم أسعار صرفها في مواجهة العملات الأخرى .

- 2- طبيعة وحجم الاستثمارات الرأسمالية الخارجية لكل دولة ، وطبيعة وحجم التجارة الخارجية وعلاقات التبادل التجارى الدولى فضلا عن طبيعة وأثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية .
 - 3- طبيعة المداخل المحاسبية المستخدمة فى علاج مشكلات القياس المحاسبى التى تعالج آثار التضخم على القوائم المالية ، ومدى اختلاف تطبيق تلك المداخل من دولة لأخرى حسب درجة وعيها المحاسبى ومستوى الأداء المهنى المحاسبى والظروف البيئية المختلفة المرتبطة بكل دولة .
 - 4- مدى اختلاف معدلات التغير فى القوة الشرائية للعملاء النقدية من دولة الأخرى ، وبصفة خاصة بين الدولة الأم التى يوجد بها المركز الرئيسى للشركة المتعددة الجنسية وبين الدولة المضيفة التى يوجد بها الفروع الخارجية والشركات التابعة الأجنبية نتيجة لوجود اختلاف فى معدلات التضخم بين تلك الدول .
 - 5- اختلاف أسعار ومعدلات الفوائد من دولة لأخرى حسب طبيعة توجهاتها الاقتصادية ولا سيما أنها أحد أهم أدوات السياسات المالية .
 - 6- طبيعة وحجم السلطات الممنوحة للبنوك المركزية العاملة داخل كل دولة فى توجيه ورقابة الجهاز المركزى بجميع توسعاته المالية .
- ولاشك أن تلك الأسباب تضيف حدة لمشكلة التضخم وما تصاحبه من تغير فى القوة الشرائية لوحدة النقد فى الشركات المتعددة الجنسية وفروعها وشركاتها التابعة الأجنبية وأنعكاساتها على القوائم المالية لها ، ويترتب على ذلك أهمية مراعاة إجراء التقييم السليم فى الفروع الخارجية والشركات التابعة الأجنبية ، وأهمية اتخاذ القرارات الملائمة لتوزيع الأرباح ودون المساس

برأس المال المستثمر فى تلك الفروع أو الشركات بجانب ضرورة إجراء المقارنات الزمنية السليمة لنتائج الأعمال فى القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية نتيجة لاختلاف معدلات التضخم من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى داخل الدولة الواحدة ، بالإضافة الى ضرورة التحديد السليم للعبء الضريبي الذى يجب أن يتحمله المركز الرئيسى او الفروع الخارجية والشركات التابعة الأجنبية .

من هنا يمكن القول بأن التغيرات فى القوة الشرائية لوحدة النقد تمثل أحد أبرز المشاكل البارزة فى أدبيات الفكر المحاسبى الدولى لانعكاساتها الملحوظة على نتائج القياس والتقييم المحاسبى والإفصاح فى القوائم المالية ولا سيما الشركات المتعددة الجنسية نظرا لحجم استثماراتها الأجنبية فى دول مختلفة تعاني من التضخم بدرجة متفاوتة ، ومن هنا فقد تفقد القوائم المالية الموحدة للمجموعة ككل الكثير من دقتها ودلائنها .

4/3 الأنعكاسات المالية للتضخم على القياس والتقييم والتقرير المحاسبى

The Financial Impact of Inflation on Accounting Measurement, Evaluation and Reporting

اكتسبت مشكلة التغير فى القوة الشرائية لوحدة النقد بعدا دوليا هاما يخرج بها على نطاق الاقتصاد المحلى لدول بعينها بسبب تباين معدلات التضخم بين دول العالم فضلا عن الانعكاسات التضخمية على القوة الشرائية لوحدة النقد للدول وتأثيرها على اقتصاديات الدول الأخرى التى تتعامل معها بشكل مباشر أو غير مباشر . ورغمما عن ذلك فمازال نموذج التكلفة التاريخية الذى يعتمد عليه القياس المحاسبى للمعاملات الدولية يفترض ثبات الأسعار وعدم تغير وحدات النقد ، فلاشك أن نقطة الضعف الرئيسية Central Flaw لذلك النموذج

تكمُن في أنه يدمج الوحدات النقدية لقوة شرائية مختلفة معا في النموذج ، ويترتب على وجود وحدات نقدية ذات قوة شرائية متباينة مدمجة معا في قوائم مالية خلال نقاط مختلفة من الزمن تشويه واضح وتحريف في المعلومات التي تتضمنها . وتجدر الإشارة الى الأجهزة الحكومية والضريبية في الكثير من الدول تتمسك بالتعامل مع نموذج التكلفة التاريخية الذي يعتمد على فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة في عملية قياس نتائج الأعمال والمراكز المالية التي تعكسها التقارير المحاسبية رغما عن الاعتراف الدولي بالتغيرات في كل من المستوى العام للأسعار على التغيرات في الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات الذي تعاني منه جميع دول العالم بشكل أو بآخر . ولا شك أن درجة القصور في القياس المحاسبى تزداد بشكل جوهري في ظل الارتفاع المستمر في المستوى نتيجة لارتفاع معدلات التضخم ، ويمكن إبراز ذلك على النحو التالي :-

(1) ان الأرباح التي تفصح عنها شركات الاعمال خلال فترات التضخم تعتبر أرباحا وهمية نتيجة التمسك بمبدأ ثبات وحدة النقد رغما عن تقلبها نتيجة التغيرات في المستوى العام للأسعار .

وتفسير ذلك انه عند قياس دخل الوحدات الاقتصادية يتعين التمييز بين الربح واسترداد التكلفة *Cost Recovery* ويحدث الربح عادة عندما تزيد الإيرادات (قيم السلع المباعة أو الخدمات المؤداة) عن قيمة التكاليف والمصروفات (قيم الموارد المستخدمة في إنتاج تلك السلع أو الخدمات) ، وعادة ما يخصص المحاسبون قيم لتلك الموارد المستخدمة عن طريق إستخدام مبالغ نقدية تاريخية ومثال ذلك مصروف الاستهلاك الذي يحسب على أساس الأسعار السابق دفعها للحصول على الأصول الثابتة من سنوات ماضية ، إلا أنه عندما

يرتفع المستوى العام للأسعار غالبا ما تصبح التكاليف التاريخية منخفضة بدرجة ملحوظة عن القيمة الاقتصادية الجارية للموارد المستخدمة ، ومن ثم تظهر التكاليف والمصروفات أقل من قيمتها ، ويتبع ذلك ظهور الأرباح بأكثر من قيمتها الحقيقية (أرباح مبالغ فيها) وعلى ذلك فإن قدرا كبيرا من صافي دخل الوحدات الاقتصادية قد يكون تكاليف مستردة ، وإذا ما كان الربح الوهمي فى واقع الأمر تكاليف مستردة عندئذ تصبح ضريبة الدخل على ذلك الربح بمثابة ضريبة على رأس المال ، كما أن توريعات الأرباح لا تخرج عن كونها مدفوعات من رأس المال

(2) عدم دقة وحقيقة المراكز المالية التى نظهرها قائمة المركز المالى فى ظل التقييم وارتفاع المستوى العام للأسعار كنتيجة حتمية للتمسك بالقياس التاريخي للأحداث الاقتصادية

وللتوضيح يفترض أن أحد الوحدات قامت بشراء أحد الآلات من خمسة أعوام سابقة كما قامت بشراء آلة ثانية الآن ، وبلغ ثمن شراء كل منهما بمبلغ 100000 مارك ألماني ، وبذلك تصبح أرصدة حسابات الآلات والمعدات بالسجلات مبلغ 200000 D.M ، رغما عن أن المارك الألماني الواحد الآن يشتري أقل مما كان يشتريه من خمسة أعوام مضت ، على ذلك فإن رصيد الآلات الظاهر بمبلغ 200000 D.M يعتبر مضللا لأنه لا يعبر عن القيمة الدقيقة أو الحقيقية له ، فإذا كان معدل استهلاك الآلات 10% سنويا ، يصبح الإهلاك السنوى مبلغ 20000 مارك حيث يخصص مبلغ 10000 مارك كإهلاك لكل من الآلة الأولى والآلة الثانية ، على الرغم من أن تلك الوحدات النقدية (DM) ذات قيمة شرائية مختلفة ، ومن ثم يصبح مقدار تكلفة الآلات

غير ذى معنى . حيث عند القيام بمقابلة إيرادات الفترة بتكاليفها تظهر المشكلة بوضوح حيث يتم تخصيص مبلغ 10000 مارك كاستهلاك لكل آلة رغما عن اختلاف القوة الشرائية المستخدمة فى الحصول على كل منها .

وقد كافحت مهنة المحاسبة فى مواجهة مشكلة تغير الأسعار لعقود كثيرة ، فقد عانى الاقتصاد الألمانى من وجود معدلات مرتفعة للغاية من التضخم فى العشرينات ، وبعد الحرب العالمية الثانية ترتب على تزايد مستوى الأسعار مشاكل ملحوظة فى إعداد التقارير المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى السنوات الأخيرة أصبحت معدلات التضخم معتدلة فى معظم الاقتصاديات الصناعية ، إلا أنها مازالت مرتفعة تماما فى كثير من البلدان الآخذة فى النمو ، يوضح الشكل رقم (4/2) التغيرات بالنسب المئوية فى الرقم القياسى للمستهلك لعدة أقطار مختارة .

شكل رقم (4/2)

التغيرات بالنسب المئوية للرقم القياسى لأسعار المستهلك

2000	1999	1998	البلد
6.5%	8.9%	1.8%(-)	البرازيل
2.4	1.8	0.9	كندا
1.6	1.1	1.1	منطقة أوروبا (ألمانيا، فرنسا، ألمانيا، اليونان،
			أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبرج، فنزويلا، لوكسمبرج، لوكسمبرج، لوكسمبرج)
0.8	0.6(-)	0.9(-)	اليابان
10.9	12.9	15	المكسيك
3.2	0.8	7.5	كوريا الجنوبية
2.9	1.5	3.4	المملكة المتحدة
1.9	2.7	1.6	الولايات المتحدة الأمريكية

(3) عدم دقة المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء .

نتيجة لعدم دقة القوائم المالية التقليدية المعدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد سواء بالنسبة لرقم صافي دخل التشغيل (الذى يظهر بأكثر من قيمته الحقيقية) أو بالنسبة لرقم رأس المال المستثمر (الذى يظهر بأقل من قيمته الحقيقية) فإن معدل العائد على الاستثمار $\text{Return on Investment}$ (صافي دخل للتشغيل / قيمة الأصول المتاحة للاستغلال) سوف يثمر عن نتيجة أو قيمة مبالغ فيها وبالتالي يفقد الدقة والموضوعية المطلوبة لتقييم أداء ومدى نجاح الأداء في استغلال الموارد المالية المتاحة بالإضافة الى عدم فعالية القابلية للمقارنة لنتائج الأعوام المختلفة.

(4) اتخاذ جميع الأطراف التي تمثل بيئة الاستثمار (المستثمرون الحاليون المرتقبون، والدائنون، والمعلماء، الإدارة، الجهات الحكومية ، والعاملون الخ) قرارات غير سليمة نتيجة استنادها الى قوائم مالية مضللة بسبب ارتكازها على فرض ثبات وحدة النقد في ظل فترات التضخم وما يصاحبها من ارتفاع في المستوى العام للأسعار .

ولتوضيح أهم تلك القرارات التي تتخذها الإدارة التي قد تكون غير سليمة حتماً تأسيساً على ما تقدم قرارات توزيعات الأرباح ، قرارات تسعير المنتجات ، تحديد وزيادة مرتبات أجور العاملين ، احتساب ضرائب الدخل ، اتخاذ مزيد من القرارات الاستثمارية التي من شأنها زيادة الأنفاق طويل الأجل بهدف تحقيق مزيد من الأرباح . الأمر الذي قد يترتب عليه في النهاية الى عدم قدرتها على المحافظة على رأس مال الوحدة مما يهدد بأحتمالات استمرار وبقاءها في ظل الاتجاهات التضخمية الحادة Hyperinflation التي تواجه عالم اليوم ، ولعل ذلك ما يفسر الى حد بعيد وجود عدد متزايد من

الوحدات الاقتصادية التي يتم تصفيتها وانسحابها من دنيا الأعمال في العديد من دول العالم .

وتشير أدبيات المحاسبة إلى اقتراح عديد من الإجراءات المحاسبية كمحاولة علاج الآثار السلبية للقياس المحاسبى التاريخى فى ظل فترات التضخم لعل أبرزها ما يلى :-

1- استخدام طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا فى تقويم المخزون باعتباره من أكثر البنود تأثيرا على كل من صافى دخل التشغيل (فى قائمة الدخل) وإجمالى قيمة الأصول المتدولة ورأس المال العامل (فى قائمة المركز المالى) . فتأسيسا على تلك الطريقة يمكن إجراء المقابلة الملائمة بين الإيرادات والتكاليف المرتبطة بالحصول عليها وفقا لأحدث أسعار المشتريات مما يؤدي إلى الحصول على رقم دخل أقرب للواقع فضلا عن إمكانية توفير الأموال اللازمة لاستبدال السلع والخدمات المستنفذة من المخزون (سواء بالبيع أو الإنتاج) .

2- قياس تكلفة الاستهلاك السنوية للأصول الثابتة على أساس التكلفة الاستبدالية الجارية بدلا من التكلفة التاريخية **Current Replacement Cost** حيث تعكس التكلفة الاستبدالية الجارية للأصل الرأسمالى فى تساريخ إعداد القوائم المالية تكلفة جارية لشراء الأصل الجديد للمماثل للأصل القديم محل الاستهلاك ، وتعرف تلك التكلفة بأنها سعر الشراء للأصل فى حالة جديدة من السوق بعد تعديل القيمة بنسبة الإهلاك عن الفترة التى تم استخدام الأصل فيها فى العملية الانتاجية ، وبضمن ذلك إظهار نتائج الأعمال الحقيقية للشركة وتحديد المراكز المالية لها بشكل عادل وصادق .

3- تكوين احتياطات مقابل التضخم عن طريق احتجاز جزء من الأرباح المحققة القابلة للتوزيع لمواجهة التكاليف المالية التضخمية المطلوبة لتمويل عملية استبدال واحلال الأصول الرأسمالية .

رغما عن تلك المحاولات إلا أنها تقدم مجرد علاج جزئى للمشاكل المترتبة على التمسك بنموذج التكلفة التاريخى الذى يركز على فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة فى القياس المحاسبى فى ظل فترات التضخم . بالإضافة لذلك فإنها قد تجاهلت وجود نوعين من التغيرات فى الأسعار هما التغيرات فى المستوى العام للأسعار بالإضافة الى التغيرات فى الأسعار الخاصة أو المحددة للسلع والخدمات .

ويطلب النوع الأول من التغيرات (لتغيرات فى المستوى العام للأسعار General Price Level Changing) أن يتم القياس المحاسبى باستخدام القوة الشرائية التى تم التضحية بها وليس عدد الوحدات النقدية المستخدمة ، ويعرف ذلك المدخل بالمحاسبة عن المستوى العام للأسعار أو المحاسبة عن القوة الشرائية الجارية ، كما يتطلب النوع الثانى (التغيرات فى الأسعار الخاصة أو المحددة Specified Price Change) أن يتم القياس المحاسبى باستخدام التكلفة الجارية Current Cost Measurement .

ومن هنا فقد اقترحت الأدبيات المحاسبية مدخلين من أكثر المداخل المحاسبية انتشارا وشيوعا فى معالجة آثار التضخم وما يصاحبه من تغيرات فى مستوى الأسعار وانخفاض فى القوة الشرائية لوحدة النقد هما المحاسبة على أساس وحدة النقد الثابتة أو المتجانسة Constant Dollar Accounting ، والمحاسبة على أساس التكلفة الجارية Current Cost Accounting .

ففى ظل المدخل الأول يتم تعديل التكاليف الموجودة فى القوائم المالية الى عدد من وحدات النقد الجارية التى تعكس قيم متجانسة فى قوتها الشرائية ، وطبقا لذلك يعبر عن كل المبالغ فى شكل وحدات نقدية (جنيهاً أو دولارات جارية) متساوية فى قوتها الشرائية . وطالما أن الرقم القياسى العام للأسعار يستخدم فى تعديل التكاليف التاريخية ، فإن المحاسبة باستخدام وحدة النقد المتجانسة سوف تفصح عن تأثير التغيرات فى المستوى العام للأسعار ، ولذلك يطلق على ذلك المدخل المحاسبة على أساس التغيرات فى المستوى العام للأسعار **General Purchasing Power Approach** .

أما المدخل الثانى فهو يختلف عن الأول فى أن الأصول والمصروفات تظهر فى القوائم المالية بالتكلفة الجارية اللازمة لإحلال هذه الموارد ، وقد ترتفع أو تنخفض تكلفة الإحلال الجارية لأصل معين بمعدل يختلف عن المستوى العام للأسعار ، وطبقا لذلك تفصح المحاسبة على أساس التكلفة الجارية عن أثر لتغيرات فى الأسعار الخاصة **Specific Price Changes** بدلا من أثر التغيرات فى المستوى العام للأسعار .

4/4 مدخل محاسبة القوة الشرائية العامة لوحدة النقدية الثابتة

General Purchasing Power or Constant Monetary Unit Accounting Approach

عادة ما يطلق على القيمة الحقيقية لوحدة النقد التى تتحدد بالملع والخدمات التى يمكن مبادلتها بها بمصطلح القوة الشرائية **Purchasing Power** ، وتتغير الشرائية لوحدة النقد من فترة الى أخرى فى ظل وجود حالات التضخم أو الكساد ، وتبعا لذلك يتغير مقدار الملع والخدمات التى يمكن مبادلتها بالوحدة النقدية .

وتعتمد طريقة محاسبة وحدة النقد الثابتة على تعديل بنود القوائم المالية الى وحدات نقدية ذات قوة شرائية متماثلة ، فذلك الطريقة تقوم على تعديل المعلومات التقليدية الى وحدة قياس عامة ، تتأسس طريقة محاسبة الوحدة النقدية الثابتة على :-

- تغيير وحدة القياس .
- عدم تغيير المبادئ المحاسبية الأساسية المستخدمة في التقرير عن القيم أو التكلفة التاريخية .

ونتيجة لطريقة التعديل بالوحدة النقدية الثابتة تصبح المعلومات المالية قابلة للمقارنة ، ويمكن اكتشاف الاتجاهات الهامة لها وبالتالي التعرف على الزيادة أو الانخفاض الحقيقي في تلك المعلومات .

تعديل المعلومات الى وحدات نقدية ثابتة باستخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار Revising Historical Cost

من الضروري قياس التغير في أسعار مجموعة من السلع من فترة لأخرى، ويعتبر تكوين تلك المجموعة أمراً معقداً حيث يتطلب ممارسة قدر كبير الحكم الشخصي لتحديد البنود الأكثر ملائمة للدخول في تلك المجموعة .

وعادة ما يتم تحديد عدد من تلك المجموعات المختلفة للسلع وحساب الأرقام القياسية لها عن طريق الجهات الحكومية ، ولعل أكثر تلك الأرقام شيوعاً ما يعرف بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين **Consumer Prices Level Index** والذي يعكس متوسط التغير في أسعار التجزئة لمجموعة واسعة من سلع المستهلكين ، ومن السهولة بمكان القيام بإجراءات تعديل أرقام التكلفة التاريخية المقرر عنها والتي تختلف في قوتها الشرائية الى وحدات نقدية ذات قوة شرائية ثابتة ، حيث يتم ذلك التعديل عن طريق ضرب المقدار الذي يتم

تعديله في كسر يتمثل بسطه في الرقم القياسي للأسعار الجارية بينما يتمثل مقامه في الرقم القياسي للأسعار التي كانت سائدة في تاريخ نشأة ذلك المقدار الذي يتم تعديله ويعرف عادة ذلك المقام بمسألة الأساس . ويمكن استخدام المعادلة التالية للقيام بذلك التعديل :

القيمة المطلوبة إلى وحدات نقدية ثابتة =

$$\frac{\text{الرقم القياسي في السنة الحالية}}{\text{الرقم القياسي في سنة الأساس}} \times \text{المقدار المطلوب تعديله}$$

وللتوضيح يفترض أن هناك أرض تم شرائها عام 1996 بتكلفة 1000000 جنيه ، وأنه تم شراء قطعة أرض أخرى عام 2000 بتكلفة 800000 جنيه ، فإذا كان الرقم القياسي لمستوى الأسعار 100 في عام 1996 ، 120 في عام 2000 ، 180 في عام 2003 . في ظل تلك المعلومات سيتم تعديل قيمة الأراضي إلى مستوى أسعار عام 2003 على النحو التالي:-

$$\text{شراء أراضي عام 1996} = \frac{180}{100} \times 1000000 = 1800000 \text{ جنيه}$$

$$\text{شراء أراضي عام 2000} = \frac{180}{120} \times 800000 = 1200000 \text{ جنيه}$$

$$\text{القيمة المعدلة للأرض} = 3000000 \text{ جنيه}$$

حيث يتم تعديل قيمة الأراضي إلى 3000000 جنيه على أساس الوحدات النقدية عام 2003 باستخدام الرقم القياسي لعام 2003 وهو 180 كبسط في الحالتين والأرقام القياسية لمسألة الأساس وهي 100 ، 120 كمقام ، وإذا لم تعدل أرقام التكلفة التاريخية ، فسوف ينتج عن ذلك إضافة وحدات نقدية ذات قوة شرائية مختلفة إلى بعضها البعض ، وبالتالي سيكون المقدار النقدي الإجمالي بلا مغزى معين .

التفرقة بين البنود النقدية وغير النقدية :

عند إعداد القوائم المالية على أساس الوحدة النقدية الثابتة من الضروري التفرقة بين البنود النقدية والبنود غير النقدية ، حيث تتضمن البنود النقدية Monetary Inters أما فى بنود أصول أو التزامات نقدية أو بنود حقوق تعاقدية ممثلة فى أصول التزامات أخرى سوف يتم تحصيلها أو سدادها فى صورة عدد ثابت من الوحدات النقدية ، وكاملة على الأصول النقدية كل من حساب السنقية وحسابات المدينين وأوراق القبض والاستثمارات التى تدر معدل فائدة ثابت وينتظر استردادها بمقدار ثابت وينتظر استردادها بمقدار ثابت فى المستقبل، بينما تتمثل الالتزامات النقدية حسابات الدائنين وأوراق الدفع والمستحقات كالأجور المستحقة والتعهدات طويلة الأجل الواجبة السداد بمقدار ثابت ، ويتم إظهار البنود النقدية عند قيمته الجارية (الأسمية) فى الميزانية العمومية التى يتم إعادة عرضها لمراعاة التغيرات فى القوة الشرائية العامة للوحدة النقدية . ويتم تصنيف الأصول والالتزامات التى يتم تبويبها كبنود نقدية على أنها تمثل بنود غير نقدية Nonmonetary Items لأغراض المحاسبة بالوحدة النقدية الثابتة ، ويشار الى البنود غير النقدية بأنها عبارة عن البنود التى تتغير أسعارها مع التغيرات فى المستوى العام للأسعار ومن أمثلة تلك البنود غير السنقية المخزون ، الأصول الثابتة ، الأصول غير الملموسة ، وتعتبر أغلب الالتزامات بنود نقدية ، فى حين أن حقوق ملكية رأس المال عادة ما تعتبر بنود غير نقدية .

عادة ما يخسر ملاك الأصول النقدية خلال فترة التضخم نتيجة للتناقص المستمر فى مقدار ما يشتريه هذا المبلغ النقدى الثابت من سلع وخدمات ، وعلى النقيض من ذلك فإن الالتزامات كحسابات الدائنين وأوراق الدفع التى

تحتفظ بها الشركة خلال فترة التضخم يقل عبثها على الشركة لأنها سوف تسدد بوححدات نقدية ذات قوة شرائية عامة أقل ، ويطلق على المكاسب أو الخسائر التي تنتج عن الاحتفاظ ببندود نقدية خلال فترات تغير الأسعار تعبير مكاسب وخسائر القوة الشرائية **Purchasing Power Gains or Losses** ، فعندما تستثمر حقوق الملكية بالشركة في أصول نقدية ، فإن القوة الشرائية لتلك الحقوق تتآكل بصورة منتظمة وبمعدل مساوى لمعدل التضخم .

ولتوضيح آثار الاحتفاظ ببندود نقدية وغير نقدية **Effects of Holding Monetary and Nonmonetary Items** في فترة التضخم ، يفترض أن أحد الشركات كان لديها الميزانية التالية في بداية العام (الرقم القياسى للأسعار = 100) .

رأس المال المصدر والمدفوع	400.000	النقدية	100.000
		المخزون	300.000
جملة حقوق المساهمين	400.000	جملة الأصول	400.000

فإذا تضاعف المستوى العام للأسعار خلال العام ولم تقم الشركة بإجراء أية معاملات ، وحتى تكون الشركة في نهاية العام في نفس الوضع الاقتصادى الذى كانت عليه في بداية العام ، فإن الميزانية العمومية يجب أن تكون بالصورة التالية :-

رأس المال المصدر والمدفوع	800.000	النقدية	200.000
		المخزون	600.000
جملة حقوق المساهمين	800.000	جملة الأصول	800.000

حيث يجب مضاعفة كافة البنود لكى تظل الشركة على نفس الحالة الاقتصادية ومع ذلك فإن المخزون ورأس مال الأسهم هي التى يمكن مضاعفتها فقط ، حيث ما زالت الشركة تحوز نقدية قدرها 100000 جنيه

فقط ، وبالتالي فإنها قد تحملت خسارة قوة شرائية نتيجة للاحتفاظ بنقدية خلال فترة التضخم ، وسوف تظهر الميزانية العمومية للشركة على أساس محاسبة الوحدة النقدية الثابتة على النحو التالي :-

رأس المال المصدر والمدفوع	800.000	النقدية	100.000
أرباح محتجزة	(100.000)	المخزون	600.000
جملة حقوق المساهمين	700.000	جملة الأصول	700.000

مما سبق يتضح أن الشركة قد حققت خسارة قوة شرائية مقدارها 100000 جنيه وتظهر كتخفيض للأرباح المحتجزة .

وحيث أن الأصول والالتزامات النقدية محددة بالفعل على أساس القوة الشرائية الجارية في الميزانية المعدة على أساس التكلفة التاريخية ، فإنها ستظل بنفس مقدارها في القوائم المالية المعدلة بتغيرات المستوى العام للأسعار ، وعلى الرغم من الاتفاق على حقيقة أن تلك البنود النقدية تظل بنفس مقدارها في القوائم المالية التاريخية وفي القوائم المعدلة بتغيرات المستوى العام للأسعار ، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن هناك مكاسب أو خسائر قوة شرائية تنتج عن الاحتفاظ بتلك البنود خلال تغير المستوى العام للأسعار ، وعلى النقيض من ذلك فإن البنود غير النقدية يقرر عنها في القوائم المالية المعدلة بقيم تختلف عن قيمتها المقرر عنها في القوائم التاريخية عندما يحدث تغير في المستوى العام للأسعار ، ونتيجة لذلك فقد تم تعديل كل من المخزون ورأس المال المصدر والمدفوع في المثال السابق للاعتراف بالتغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد .

مثال تطبيقي على استخدام مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة

يفترض أن أحد الشركات قد بدأت أعمالها في 31 ديسمبر 2001 برأس مال أسهم نقدي بمبلغ 2000000 جنيه ، وقد قامت بشراء أرض تكلفتها 800000 جنيه ، وخلال عام 2001 بلغت مبيعات الشركة 2000000 جنيه ، وتكلفة البضاعة المباعة مبلغ 1000000 جنيه ، وبلغت مصروفات التشغيل 300000 جنيه ، وقد تم إعداد قائمة دخل الشركة التقليدية على أساس التكلفة التاريخية من عام 2003 على النحو التالي :-

إيرادات المبيعات	2000000
(-) تكلفة البضاعة المباعة	1000000
مجموع الربح	1000000
(-) مصروفات التشغيل	300000
صافي الدخل	700000

كما تم إعداد قائمة المركز المالي على أساس التكلفة التاريخية في 2002/12/31 على النحو

التالي :-

<u>2001</u>	<u>الأصول</u>	<u>2002</u>
1200000	النقدية	1500000
—	المخزون	400000
800000	الأراضي	800000
2000000	جملة الأصول	2700000
2000000	رأس مال الأسهم	2000000
—	الأرباح المحتجزة	700000
2000000	جملة المساهمين	2700000

ولهما إلى الأرقام القياسية للأسعار المستخدمة في إعداد القوائم المالية على أساس وحدة النقد الثابتة .

200	160	100	الأرقام القياسية للأسعار
2002/12/31	المتوسط خلال عام 2002	2001/12/31	التاريخ

المطلوب : إعداد القوائم المالية على أساس مدخل المحاسبة عن الوحدة النقدية الثابتة.

الحل :

أولا : إعداد قائمة الدخل المعدلة :

إيرادات المبيعات $(\frac{200}{160} \times 2000000)$	2500000
(-) تكلفة البضاعة المباعة $(\frac{200}{160} \times 1000000)$	1250000
مجموع الربح	1250000
(-) مصروفات التشغيل $(\frac{200}{160} \times 3000000)$	375000
الدخل قبل خصلة القوة الشرائية	875000
(-) خسارة القوة الشرائية (يتم حسابها عن طريق مجمع القيم التاريخية حسب الأسعار القياسية)	1275000
صافي الخسارة على أساس الوحدة النقدية الثابتة	(400000)

تجدر الإشارة إلى أنه عند إعداد قائمة الدخل على أساس الوحدة النقدية الثابتة يتم تعديل الإيرادات والمصروفات على أساس الوحدة النقدية في نهاية السنة المالية ، حيث يتم تحديد الفرق بين الإيرادات والمصروفات المعدلة والتقرير عنها على أنه الدخل (الخسارة) قبل مكاسب أو (خسارة) القوة الشرائية ، وعندئذ يتم إضافة أو (طرح) مكاسب أو خسارة القوة الشرائية للوصول إلى صافي الدخل (الخسارة) بالوحدة النقدية الثابتة .

وعادة ما يفترض أن الإيرادات والمصروفات تحدث بصورة منتظمة على مدار العام ، وبالتالي يتم ضرب القيم التاريخية لها في نسبة التعديل ، والتي تضم في بنسبتها الرقم القياسي في نهاية العام وفي مقامها متوسط الرقم القياسي عن العام .

وباستقراء قائمة الدخل المعدلة على أساس وحدة النقدية الثابتة للشركة يتضح مايلي :-

1- إيرادات المبيعات

حيث أن إيرادات المبيعات موزعة بانتظام على مدار العام ، يتم استخدام الرقم القياسي المتوسط في الحساب عند تعديل المبيعات الى وحدات نقدية في نهاية العام .

2- تكلفة البضاعة المباعة

تتكون تكلفة البضاعة المباعة ومقدارها 100000 جنيه من المشتريات وتبلغ قيمتها 1400000 جنيه ناقص مخزون آخر المدة ومقداره 400000 جنيه ، ولأن تكاليف المشتريات ومخزون آخر المدة موزعة على مدار العام ، من ثم يستخدم الرقم القياسي المتوسط في الحساب عند تعديل تكلفة البضاعة المباعة الى الوحدات النقدية لنهاية العام .

مصرفوات التشغيل :

حيث أن مصرفوات التشغيل موزعة بصورة منتظمة على مدار العام يتم استخدام الرقم القياسي المتوسط في الحساب عند تعديل مصرفوات التشغيل الى الوحدات النقدية لنهاية العام .

خسارة القوة الشرائية :

يتطلب حساب مكاسب أو خسارة القوة الشرائية للبنود النقدية أن يتم إجراء مطابقة بين أرصدة كل بند نقدي في بداية ونهاية الفترة ويتم ضرب رصيد أول المدة وكل مقدار داخل في تلك المطابقة في نسبة التعديل المناسبة له ، ويوجد لدى الشركة محل المثل الافتراضي بند نقدي واحد هو النقدية ، وحيث أن الاسعار في حالة تزايد فسوف تواجه الشركة خسارة قوة شرائية عن عام 2002 ويتم حساب تلك الخسارة عن طريق ضرب الأرقام التاريخية لعام 2002 في نسبة التعديل للوصول الى القيم المعدلة حسب الوحدات النقدية في عام 2002 .

ويمكن التوصل الى خسارة للقوة لشرائية في الشركة محل المثل الافتراضي على النحو التالي :-

القيم المعدلة الى وحدات في 2000/12/31	نسبة التعديل	القيم التاريخية في عام 2002	
2400000	100/200	1200000	رصيد النقدية أول المدة
2500000	160/200	2000000	يضاف : إيرادات المبيعات
(1750000)	160/200	(1400000)	يطرح : للمشتريات
(375000)	160/200	(300000)	مصروفات التشغيل
2775000			جملة الوحدات النقدية المعدلة
1500000		1500000	رصيد النقدية آخر المدة
1275000			خسارة القوة الشرائية

وتجدر الإشارة الى ان العمود الأول في الجدول السابق يستند على مطابقة أرصدة النقدية أول المدة وآخر المدة على أساس تاريخي ، ويتم تحديد المشتريات بإضافة مخزون آخر المدة بمبلغ 400000 جنيه الى تكلفة البضاعة

المباعة ومقدارها 1000000 جنيه ، وتعتمد نسبة التعديل الخاصة برصيد النقدية أول الفترة على الرقم القياسي للأسماع في بداية تلك السنة (100) . وتعتمد النسب الأخرى على أساس الرقم القياسي المتوسط خلال العام (160)، وتشير جملة الوحدات النقدية المعدلة في نهاية العام وقدرها 2775000 جنيه إلى مقدار النقدية الذي كان يلزم وجوده بالشركة حتى مع تلك الزيادات السعرية ، ويتم مقارنة ذلك المقدار برصيد النقدية الفعلي في نهاية السنة على أساس التكلفة التاريخية لتحديد مقدار مكاسب أو خسائر القوة الشرائية ، وفي تلك الحالة يجب أن يكون لدى الشركة نقدية في نهاية العام مقدارها 2775000 جنيه ، إلا أنه بلغ بالفعل في نهاية العام 1500000 جنيه ، ومن ثم فإن الشركة قد حققت خسائر قوة شرائية مقدارها 1275000 جنيه .

(ب) قائمة المركز المالي على أساس الوحدة النقدية الثابتة

رأس المال المصدر والمنفوع	4000000	النقدية (بنفس التكلفة لتاريخية)	1500000
الأرباح المحتجزة	(400000)	المخزون	500000
(من قائمة الدخل المعدلة)		$\left(\frac{200}{160} \times 400000\right)$	
		الأراضي	1600000
		$\left(\frac{200}{100} \times 80000\right)$	
جملة الالتزامات وحقوق المساهمين	3600000	جملة الأصول	3600000

جدير بالذكر أنه عند إعداد قائمة المركز المالي على أساس الوحدة النقدية الثابتة ، فإن كل البنود النقدية تكون محددة على أساس وحدات نهاية العام ، ومن ثم فإنها لا تحتاج إلى تعديل ، ومع ذلك فإن البنود غير النقدية يجب تعديلها إلى وحدات نهاية العام . وباستقراء الميزانية المعدلة على أساس

الوحدات النقدية الثابتة تتضح التعديلات التي طرأت على البنود المكونة لها على النحو التالي :-

- 1- النقدية : وهي أحد البنود النقدية ومن ثم تظل بدون تعديل .
- 2- المخزون : وهو أحد البنود غير النقدية وبالتالي يتعين تعديلها ، وحيث أن ذلك البند قد تم اقتلاؤه بصورة منتظمة على مدار العام ، فإنه يجب ضرب قيمته (400000 جنيه) في النسبة بين الرقم القياسي للأسعار في نهاية العام (200) والرقم القياسي وقت شراؤه وهو الرقم القياسي المتوسط عن العام (160) .
- 3- الأراضي : وهو أحد البنود غير النقدية ومن ثم يتعين تعديله ، وحيث أنه قد تم شراء الأراضي في نهاية السنة السابقة ، فإنه يجب أن يتم ضرب قيمتها (800000 جنيه) في نسبة الرقم القياسي في نهاية العام إلى الرقم القياسي في تاريخ اقتناء الأرض وهو (100) .
- 4- رأس مال الأسهم : وهو أحد البنود غير النقدية ومن يلزم تعديلها وحيث أن رأس مال الأسهم قد أصدر في نهاية السنة السابقة فإنه يجب أن تضرب قيمته (2000000 جنيه) في نسبة الرقم القياسي في نهاية العام إلى الرقم القياسي في تاريخ إصدار الأسهم .
- 5- الأرباح المحتجزة : حيث لم يكن هناك أى رصيد للأرباح المحتجزة في بداية السنة ، فإن الأرباح المحتجزة بالوحدات النقدية الثابتة تتضمن فقط خسارة الفترة الجارية على أساس الوحدات النقدية الثابتة ومقدارها 400000 جنيه ، وعلى ذلك فإنه على أساس الوحدات

النقدية الثابتة تقرر الشركة محل المثال الافتراض عن أرباح محتجزة
سالبة في نهاية السنة الأولى للعمليات .

4/5 محاسبة التكلفة أو القيمة الجارية

Current Cost or Value Accounting Approach

قد لا يتأثر سعر بند معين بالتضخم العام فقط ، حيث قد يتأثر أيضا بقوى
سوقية فردية ذات صلة بها ، مثال ذلك تغير أسعار بنود معينة خلال الأعوام
الماضية بنسبة أكبر أو أقل من التغير في المستوى العام للأسعار ، بعبارة
أخرى قد تختلف التغيرات في الأسعار الخاصة **Specific Prices** ببنود معينة
تماما عن التغير في الأسعار للأسعار **General Price - Level** .

ولحد المداخل الشائعة في قياس التغير في تلك الأسعار الخاصة مدخل التكلفة
الجارية وتعرف التكلفة الجارية بأنها عبارة عن تكلفة الاستبدال لنفس الأصل
المملوك للشركة ، ويمكن الحصول على تقديرات التكلفة الجارية عن طريق
الرجوع إلى قوائم الأسعار الجارية لذلك الأصل ، أو عن طريق ضرب القيمة
الدفترية للأصل في الرقم القياسي الخاص بذلك الأصل ، ويعتمد مدخل التكلفة
الجارية على تغير أساس القياس ذاته من التكلفة التاريخية إلى أساس القيمة
الجارية ، على عكس مدخل الوحدة النقدية الثابتة **Constant Monetary Unit**
الذى يعتمد على مجرد تعديل الوحدات النقدية التاريخية إلى قوة شرائية ثابتة .

وتطبيقا لمدخل المحاسبة عن التكلفة الجارية يتعين التفرقة بين البنود
النقدية والبنود غير النقدية عند إعداد القوائم المالية ، وحيث أن البنود النقدية
تكون محددة على أساس تكلفتها الجارية في القوائم المالية المعدة على أساس
التكلفة التاريخية ، فإنه لا يلزم إجراء أى تعديلات على تلك البنود النقدية مثل
النقدية وحسابات المدينين وأوراق القبض أو حسابات الدائنين وأوراق الدفع

عند إعداد قائمة المركز المالي على أساس التكلفة الجارية ومن ثم لا يتم حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية في ظل محاسبة التكلفة الجارية لأن وحدة القياس - على سبيل المثال الجنيه أو الدولار ، وعلى النقيض من ذلك فإنه يجب تعديل البنود غير النقدية **Nonmonetary Items** في نهاية العام، حيث تمثل التكلفة الجارية للبنود غير النقدية للتغير مع مرور الزمن ، على سبيل المثال سوف نتعرض الأراضي التي تحتفظ بها الشركة لفترة زمنية عادة لأحد أشكال تغير الأسعار ، ونفس الوضع ينطبق على البنود غير النقدية الأخرى مثال ذلك المخزون ، الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة ، وعند إجراء تعديلات على البنود غير النقدية تنشأ مكاسب أو خسائر **Holding Gains or Losses** يجب التقرير عنها في القوائم المالية .

وتمثل مكاسب (أو خسائر) الحيازة في الزيادة أو الانخفاض في قيمة بند معين أثناء حيازة الشركة له ، ومثال ذلك إذا كانت التكلفة الجارية للأرض مبلغ 800000 جنيه في أول يناير 2002 ومبلغ 1000000 جنيه في 31 ديسمبر 2002 ، من ثم تكون الشركة قد حققت مكاسب حيازة لتلك الأراضي تبلغ 200000 جنيه .

وغنى عن الذكر فإن الإيرادات والمصروفات التي تظهر في قائمة الدخل على أساس التكلفة الجارية ستظل بنفس مقدارها على أساس التكلفة التاريخية ، لأنه في تاريخ اكتسابها أو تحملها فإنها تمثل التكلفة الجارية ، إلا أنه على الرغم من ذلك قد تكون تكلفة البضاعة المباعة من الاستثناءات الأساسية لتلك القاعدة ، فعلى الرغم من اختلاف ذلك المدخل مع المدخل التقليدي في القياس المحاسبي على أساس التكلفة التاريخية ، إلا أنه يتفق معه من حيث استخدام وحدة النقد كأداة لقياس ، ولذلك تظهر بنود قائمة المركز المالي بقيمتها الفعلية دون أن

تترتب على حيازتها خسائر حيازة في القوة الشرائية كما ظهرت في مدخل القوة الشرائية العامة ، في حين تظهر بنود قائمة الدخل وفقا لقيمتها الجارية وليست وفقا لتكلفتها التاريخية وطبقا لذلك المدخل يعرف مفهوم الربح بأنه المبالغ التي يمكن توزيعها على المساهمين والعاملين بعد المحافظة على الطاقة التشغيلية المتاحة ، في حين يعرف مفهوم الربح في ظل مدخل الوحدة النقدية الثابتة على أنه المبالغ التي يمكن توزيعها على المساهمين والعاملين بعد المحافظة على القوة الشرائية لحقوق المساهمين بما فيها رأس المال المستثمر .

مثال تطبيقي : على استخدام مدخل المحاسبة على أساس التكلفة الجارية في إعداد القوائم المالية :

يفترض أن أحد الشركات قد بدأت نشاطها في 31 ديسمبر عام 2002 وقد بلغت قيمة أسهم رأس مال الشركة المصدرة مبلغ 1000000 جنيه ، وقامت بشراء أراضي تكلفتها 500000 جنيه ، وخلال العام التالي حققت الشركة إيرادات مبيعات بمقدار 1500000 جنيه ، وبلغت تكلفة البضاعة المباعة 750000 جنيه ، كما بلغت مصروفات التشغيل 250000 جنيه .

تأسيما على ذلك تم إعداد قائمة المركز المالي وقائمة الدخل على أساس التكلفة التاريخية على النحو التالي :-

أ- قائمة الدخل على أساس التكلفة التاريخية :

إيرادات المبيعات	1500000
(-) تكلفة البضاعة المباعة	750000
مجمّل الربح	750000
(-) مصروفات التشغيل	250000
صافي الدخل	500000

ب- قائمة المركز المالي على أساس التكلفة التاريخية :

2001	الأصول	2002
500000	تقديّة	300000
	مخزون	700000
500000	أراضي	500000
1000000	جملة الأصول	1500000
	الائتمانات وحقوق المساهمين	
1000000	رأس مال الأسهم	1000000
-	الأرباح المحتجزة	500000
1000000	جملة المساهمين	1500000

كما أن أرقام التكلفة الجارية لبندود قائمة الدخل والمركز المالي للشركة عن عام 2002 تظهر كما يلي :-

قائمة الدخل	قائمة المركز المالي
تكلفة البضاعة المباعة	المخزون
950000 جنيه	1000000 جنيه
الأراضي	رأس مال الأسهم
600000	1000000

في البيانات السابقة يمكن إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي على أساس التكلفة الجارية على النحو التالي :-

إيرادات المبيعات (نفس مقدار التكلفة التاريخية)	1500000
(-) تكلفة البضاعة المباعة (معدلة الى التكلفة الجارية)	950000
مجمل الربح	550000
(-) مصروفات التشغيل (نفس مقدار التكلفة التاريخية)	250000
دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية	300000
(-) مكاسب الحيازة (الزيادة في التكلفة الجارية)	600000
صافي الدخل على أساس التكلفة الجارية	900000

تجدر الإشارة إلى أنه تم التقرير في قائمة الدخل على أساس التكلفة الجارية Current Cost Income Statement عن رقمين للدخل أولهما دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية (وهو يساوى إيراد المبيعات مطروحا منها التكلفة الجارية للبضاعة المباعة ومصروفات التشغيل) ، ويمثل ذلك المقدار للدخل الذى قامت الشركة باكتسابه بعد مراعاة التكاليف اللازمة لاستبدال الأصول المستخدمة فى العمليات ، وثانيهما صافى الدخل على أساس التكلفة الجارية وهو يقيم إجمالى دخل الشركة من فترة لأخرى ، حيث يتم إضافة (أو طرح) مكاسب (خسائر) الحيازة إلى دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية للوصول الى ذلك الرقم ، وفيما يلى ليوضح للبنود المكونة لقائمة الدخل المعدة على أساس التكلفة الجارية :-

1- إيراد المبيعات

يتم تحديد إيرادات المبيعات بالفعل على أساس تكلفتها الجارية كما هي موضحة فى قوائم التكلفة التاريخية ، من ثم لا يلزم إجراء أى تعديلات على ذلك البند .

2- تكلفة البضاعة المباعة

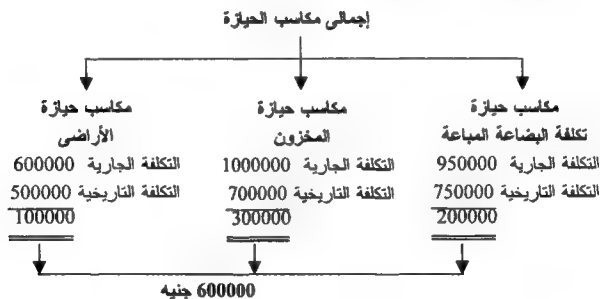
يتم بيع البضاعة فى أوقات مختلفة خلال العام ، وفى أوقات مختلفة خلال العام ، وفى تاريخ بيع تلك البضاعة يجب تحديد التكلفة الجارية للمخزون المباع ، وعادة ما تختلف التكلفة التاريخية للبضاعة عن التكلفة الجارية لها .

3- مصروفات التشغيل

تعتبر مصروفات التشغيل محددة بالفعل على أساس تكلفتها الجارية فى قوائم التكلفة التاريخية ، ومن ثم لا ضرورة لإجراء أى تعديلات على ذلك البند.

4- إجمالي مكاسب الحيازة

تتكون مكاسب الحيازة من ثلاثة بنود هي مكاسب حيازة للبضاعة المباعة، ومكاسب حيازة المخزون بالإضافة الى مكاسب حيازة الأرض، وتمثل مكاسب الحيازة عموماً قيمة الزيادة في مقدار بند معين من فترة لأخرى ، ولكن إذا ما تم بيع هذا البند خلال الفترة ، فإن مكاسب (أو خسائر) الحيازة يتم حسابها حتى نقطة البيع فقط ، حيث أن المخزون المباع كما تم التقرير عنه ضمن مقدار التكلفة الجارية للبضاعة قد زاد بمقدار 200000 جنيه ، كما تحققت مكاسب حيازة عن المخزون والأرض بالمشركة بمبلغ 300000 جنيه ، 100000 جنيه على التوالي ، وتعتبر مكاسب (أو خسائر) الحيازة مؤشراً على كفاءة الإدارة في اقتناء الأصول .



قائمة المركز المالي على أساس التكلفة الجارية

الأصول	
النقدية (نفس مقدار التكلفة التاريخية)	300000
المخزون (معدل الى التكلفة الجارية)	1000000
الأراضي (معدل الى التكلفة الجارية)	600000
جملة الأصول	1900000
الالتزامات وحقوق المساهمين	
رأس مال الأسهم (نفس مقدار التكلفة التاريخية)	1000000
الأرباح المحتجزة (قائمة الدخل على أساس التكلفة الجارية)	900000
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	1900000

وتجدر الإشارة الى أن سهولة وبساطة عملية إعداد قائمة المركز المالي على أساس التكلفة الجارية Current Cost Balance Sheet ، حيث لا يتم تعديل البنود النقدية عادة لأنها محددة على أساس تكلفتها الجارية بالفعل ، كما أن رأس مال الأسهم لا تعدل أيضا لأن رصيدها يمثل التكلفة الجارية لها في حين ينبغي تعديل كافة البنود غير النقدية الأخرى الى تكلفتها الجارية .

وقد تحددت الأرباح المحتجزة بإضافة صافي الدخل على أساس التكلفة الجارية الى رصيد الأرباح المحتجزة في بداية السنة .

4/6 موازنة بين مداخل المحاسبة عن تغيرات الأسعار وموقف المهنة

The Trade-off of Accounting Approaches for Changing Price and Profession Position

يعتبر كل من منخل إعادة عرض الوحدة النقدية الثابتة Constant

Monetary Unit Restatement وهو المصطلح العام لإعادة عرض القوائم

المالية لمواجهة التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقدية (ويعرف ذلك المدخل في المملوكة المتحدة بتغير المحاسبة عن القوة الشرائية الجارية **Current Purchasing Power Accounting** ، في حين يشار إليها بتعبير المحاسبة عن المستوى العام للأسعار أو المحاسبة عن وحدة النقد الثابتة - **General Price Level Accounting or Constant Dollar Accounting** في الولايات المتحدة الأمريكية) ، ومدخل محاسبة التكلفة أو القيمة الجارية والذي يتضمن كافة نظم التقييم المصممة للتعبير عن أسعار خاصة أو محددة **Current Cost or Value Accounting** ، هما أكثر المدخل شيوعا للتغلب على مشاكل التقرير المالي خلال فترات التغيرات في مستوى الأسعار بسبب التضخم أو الانكماش. فاستجابة من مجلس معايير المحاسبة المالية **FASB** للحاجة الى معلومات عن آثار التغيرات في مستويات الأسعار على القوائم المالية تم مطابقة الشركات الكبرى والسنى طرحت أوراقا مالية في اكتوبر عام ١٩٨١ بالإفصاح عن بعض المعلومات المالية المعدلة بالمستوى العام للأسعار ، حيث قدمت تلك المعلومات المعدلة بالمستوى العام للأسعار في القوائم المالية الأساسية لتعكس مستويات الأسعار العامة (توفير بيانات على أساس وحدة نقدية ثابتة) ، ومستويات الأسعار الخاصة (توفير بيانات على أساس التكلفة الجارية) .

وفيما يلي مناقشة نقدية موجزة لمزايا وانتقادات كل من المدخلين .

أ- مزايا وانتقادات مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة

Advantages and Disadvantages of Constant Monetary Unit Accounting
 تعرضت القوائم بوحدات نقدية ثابتة الى جدل واسع داخل مهنة المحاسبة بالإضافة الى مجتمع الأعمال والمال ، حيث أعتبر ذلك المدخل وسيلة ملائمة

للتغلب على مشاكل التقرير المالي خلال فترات التضخم أو الإنكماش ، وقد أيد الكثيرون استخدام ذلك المدخل في التقرير المالي للأسباب التالية :-

1- ان مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة يوفر تقدير كمي للإدارة محدد بصورة موضوعية لأثر التضخم على أنشطة وأعمال المنشأة ، حيث أنه يوفر معلومات مقارنة عن اثر التضخم وانعكاساته على المنشأة .

2- ان مدخل محاسبة الوحدة النقدية يستبعد آثار التضخم من المعلومات المالية عن طريق مطالبة كل منظمة أعمال باتباع نفس الإجراءات المنهجية الموضوعية مع استخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار وبالتالي فإن ذلك المدخل يحافظ على قابلية القوائم المالية للمقارنة فيما بين منظمات الأعمال وبعضها البعض .

3- ان مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة يعزز من إمكانية وقابلية المقارنة لسقوائم المالية لنفس منظمات الأعمال عن طريق استبعاد الفروق التي ترجع لتغيرات المستوى العام للأسعار ، ومن ثم فإنها تقوى من تحسين إجراءات تحليل الاتجاه .

4- ان مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تقوم على استبعاد آثار تغيرات مستوى الأسعار دون إيجاد وخلق هيكل جديد في المحاسبة ، بعبارة أخرى أن ذلك الإجراء لا يخرج عن نظام المحاسبة المستند الى التكلفة التاريخية المستخدم في الوقت الحالي .

5- ان مدخل المحاسبة على أساس الوحدة النقدية الثابتة يقوم على استبعاد ضرورة وجانبية المداخل الفرعية والجزئية المستخدمة في مواجهة آثار التضخم على القوائم المالية ، على سبيل المثال استخدام طريقة الوارد

أخيراً يصرف لولا عند تحديد وتقييم تكلفة المخزون أو استخدام طريقة الإهلاك المعجل في استهلاك وتخصيص الأصول الثابتة .

6- يتميز ذلك المدخل بمحاولة التعبير عن جميع بنود القوائم المالية بوحدة نقد ذات قوة شرائية ثابتة دون التخلي عن التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية المتعارف عليه محاسبياً ، ويعرف مفهوم الربح في ضوء ذلك بالمبالغ التي يمكن توزيعها على المساهمين بما فيها رأس المال المستثمر .
رغماً عن ذلك التأييد الرسمي الواسع لمدخل المحاسبة على أساس الوحدة النقدية الثابتة سواء داخل أم خارج مهنة المحاسبة ، فما زال هناك تجاهل تام حتى تلك اللحظة لإعداد قوائم مالية على أساس الوحدة النقدية الثابتة وإصدارها بصورة عامة ، وربما يرجع ذلك إلى عدة عيوب يعاني منها ذلك المدخل المحاسبى لعل أبرزها ما يلي :-

1- قد يسبب إعداد القوائم المالية على أساس الوحدة النقدية الثابتة خلطاً وارتباكاً لدى مستخدمي تلك القوائم ، كما قد يساء فهم المعلومات التي يتضمنها أيضاً في كثير من الأحيان ، كما قد يترتب على استخدام ذلك المدخل زيادة التكاليف الإضافية اللازمة لإعداد القوائم المالية - تأسيساً على مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة - عن منافع وعوائد الحصول على معلومات ملائمة كافية .

2- إن إجراء تعديل قيمة البنود غير النقدية على أساس التكلفة التاريخية المعدلة بتغيرات المستوى العام للأسعار لا تزيد منفعة عن التكلفة التاريخية وحدها، بعبارة أخرى فإن ذلك المدخل يعاني من كافة جوانب القصور التي تلتصق بمدخل التكلفة التاريخية .

3- أن مكاسب القوة الشرائية للبند النقدية التي تم التقرير عنها في ظل مدخل المحاسبة عن الوحدة النقدية الثابتة مضلل للمستخدمين ، لأنه لا يعنى بالضرورة وجود إدارة ناجحة ، كما أنه لا يوفر للشركة أى أموال بالفعل يمكن استخدامها كتوزيعات أرباح أو فى التوسع فى حيازة الأصول الثابتة أو غيرها من الأغراض .

4- أن مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة يفترض أن التضخم يؤثر بصورة متساوية على كل المنشآت وعلى كافة أنواع الأصول والتكاليف ، وهو يعتبر افتراض غير صحيح وغير واقعى ، حيث أن التضخم يؤثر بشكل مختلف على المنشآت المختلفة ، فآثر التضخم على المنشأة يعتبر دالة لتركيبية أصولها والتزاماتها .

5- أن مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة لا يمثل معنى محدد ، فهو مدخل محاسبى وليس إجراء محاسبى على أساس القيمة الحالية كما أنه ليس إجراء محاسبى على أساس صافى القيمة البيعية أو على أساس التكلفة التاريخية ، وهنا تكمن أغلب الحجج المعارضة لاستخدام ذلك المدخل المحاسبى والتي تقوم على أن الوحدات النقدية تقيس عمليات مالية تعكس فى بعضها مقبوضات وفى البعض الآخر مدفوعات تتم خلال فترات زمنية مختلفة ومن ثم فإنه تمثل مجموعة مختلفة من القوى الشرائية ، وكذلك فإن إعداد القوائم المالية يتم باستخدام وحدة قياس ليست موحدة أو ثابتة القوة الشرائية ، مما يجعل عملية التجميع Gearing والمقارنة واستخدام الأرصدة والنتائج غير ذات معنى من وجهة النظر الموضوعية.

6- ان إعداد القوائم المالية المعدلة على أساسه الوحدة النقدية الثابتة ليست مؤهلة لتوفير معلومات عن الأسعار الجارية للمنع والخدمات المحددة أو الخاصة ، فهذا النوع من المعلومات يتم توفيره عن طريق المحاسبة على اساس القيمة الجارية .

7- ان تحديد التاريخ الزمني الذى يتم على أساس قياس التغيرات فى المستوى العام للأسعار وتعديل القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة فى عملية القياس المحاسبى يعد من أهم الصعوبات التى تواجه التطبيق العملى لهذا المدخل المحاسبى ، فقد يتم التعديل على اساس القوة الشرائية السائدة فى أحد الأعوام السابقة - وتعرف حينئذ بسنة الأساس Base Year ، أو أن يتم استخدام متوسط القوة الشرائية خلال عام محدد بالنسبة لبند قائمة الدخل مع استخدام القوة الشرائية فى نهاية العام الجارى لتعديل بنود قائمة المركز المالى أو تعديل جميع بنود القائمتين باستخدام القوة الشرائية لوحدة النقد فى نهاية العام الجارى وهى سنة القياس . Measure Year

8- ان المحاسبة على اساس الوحدة النقدية الثابتة قد استخدمت بشكل شائع فى أمريكا الجنوبية لسنوات عديدة . ومع ذلك فإن الاتجاه الحالى يبدو موجها نحو تبني مدخل القيمة الجارية على سبيل المثال فإن الأرجنتين قد استخدمت مدخل وحدة النقد الثابتة للحصول على تعديلات المستوى العام للأسعار إلا أنها الآن قد استخدمت مدخل المحاسبة على اساس القيمة الجارية فى الفترات الزمنية التى بدأت من بعد اول يناير عام 1993 .

ب- مزايا مدخل المحاسبة على أساس التكلفة الجارية

Advantages and Disadvantages of Current Cost Accounting

يتفوق مدخل محاسبة التكلفة الجارية عن مدخل المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية ومدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة بسبب خصائصها المميزة التي تقوم على مراعاة تغيرات الأسعار الخاصة سواء بالزيادة أو بالنقصان في البنود الفردية ، تأسيساً على ذلك فقد قدمت عدد من المبررات لاستخدام ذلك المدخل لعل أبرزها ما يلي :-

1- أن مدخل محاسبة التكلفة الجارية المدخل الوحيد الذي يأخذ في اعتباره تغيرات الأسعار الخاصة في البنود الفردية ، حيث قد يكون المستوى العام للأسعار في تزايد ، في حين قد تكون الأسعار الخاصة ببعض البنود في تناقص (على سبيل المثال حدوث انخفاض في أسعار الحاسبات الآلية والأجهزة الإلكترونية في وقت تزايد المستوى العام للأسعار) ، وفي الواقع فإن مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة التي تقوم على استخدام الرقم القياسي العام للأسعار لا يسمح بمثل تلك التغيرات في الأسعار بنفس الكفاءة مقارنة بمدخل محاسبة التكلفة الجارية .

2- يوفر مدخل محاسبة التكلفة الجارية مقياساً أفضل للكفاءة ، حيث أن تخصيص حساب الإهلاك على أساس التكاليف الجارية وليس التاريخية يمكن من الحصول على مقياس أفضل لكفاءة التشغيل . وللتوضيح إذا قامت إحدى الشركات باقتناء عدد من الأصول الثابتة (على سبيل المثال الآلات والمعدات) بأسعار جارية ويتم مقارنة أدائها بشركة أخرى تستخدم أصول مماثلة إلا أنها مشتراه من عدة سنوات سابقة وبأسعار نقل عن نظيرها في الشركة الأولى، يتطلب الأمر ضرورة إعادة تقييم تلك

الألات والمعدات القديمة ، حيث عدم القيام بذلك سيترتب عليه إظهار أعباء إهلاك أقل وصافى دخل أعلى، الأمر الذى قد يفقد إمكانية المقارنة وتقييم الكفاءة النسبية بين الشركتين .

3- ان محاسبة التكلفة الجارية توفر تقريب للخدمات المحتملة للأصل ، حيث من الصعوبة - إن لم يكن من المستحيل - تحديد القيم الحالية المخصصة للتدفقات النقدية التى سوف تنتج من استخدام أصول معينة ، ولكن محاسبة التكلفة الجارية عادة ما تمثل تقدير معقول لتلك القيمة ، ومع زيادة استخدام التكلفة الجارية فإن ذلك يشير الى تحقيق الشركة لمكاسب حيازة (زيادة فى التكلفة الجارية لبند معين من فترة لأخرى) نتيجة للزيادة فى القيمة المجمعة للخدمات المحتملة من الأصل .

4- يسهم مدخل محاسبة التكلفة الجارية فى المحافظة على رأس المال المادى، وللتوضيح يفترض أن هناك أحد الأصول التى تم اقتناؤها بدولار واحد وتم بيعه بدولارين ، كما تم استبداله بمبلغ دولارين أيضا ، والسؤال الذى قد يثار هو ما هو مقدار الدخل الذى يجب التقرير عنه وما هو مقدار الضريبة التى يتعين سدادها. فى ظل إجراءات المحاسبة التقليدية سوف يتم تسجيل تحقيق دخل مقداره دولار واحد (حيث قد يتم تعرض ذلك الدخل للضريبة بالإضافة الى احتمال سداد توزيعات أرباح عليه) ، إلا أنه مع استخدام مدخل محاسبة التكلفة الجارية فلن يكون هناك دخل يمكن خضوعه للضريبة ، كما ستكون المطالبة بإجراء توزيعات الأرباح أقل فى الغالب.

5- توفر محاسبة التكلفة الجارية تقديرا للتدفقات النقدية المستقبلية حيث يوفر ذلك المدخل معلومات خاصة بالتكلفة الجارية قد تكون مفيدة فى تقدير التدفقات النقدية فى المستقبل ولاسيما عندما يكون سعر بيع منتج معين

مرتبطة بصورة واضحة بتكلفته الجارية ، فضلا عن أن التقرير عن مكاسب أو خسائر الحيازة قد يساعد على تقدير تلك التدفقات النقدية المستقبلية .
ورغما عن أهمية تلك المبررات ، إلا أن هناك عدد من الانتقادات المرتبطة بتعديلات القوائم المالية تأسيسا على مدخل المحاسبة بالتكلفة الجارية لعل أهمها ما يلي :-

1- أن استخدام مدخل التكلفة الجارية يخضع للحكم الشخصي لحد كبير ، حيث يكون من الصعب تحديد التكلفة الجارية لكافة البنود عن لحظة معينة بصورة دقيقة .

2- من الصعوبة بمكان أو من المستحيل الحصول على التكاليف الجارية لاسيما في ظل الحالات المتضمنة منتجات لاتباع بشكل شائع ، لا يوجد عادة سوق جيد لكل الأصول المستخدمة بالشركة ، كما أنه في أغلب الأحيان قد لا يستبدل بالأصل أصل آخر مماثل له تماما ، وإنما قد يستبدل به أصل أفضل أو أسرع منه أو أصل مختلف عنه تماما قد لا يتم استبداله على الإطلاق .

3- أن التكلفة الجارية الذي يقوم عليها ذلك المدخل ليست دائما ممثلة للقيمة السوقية العادلة ، حيث أن قيمة الأصل تعتبر دالة في التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه ، ومع ذلك فإن تلك التكلفة الجارية لا تقيس بالضرورة الزيادة في الخدمات المحتملة لذلك الأصل .

4- غالبا ما لا يتم الاعتراف بمكاسب أو خسائر القوى الشرائية في نماذج القيمة الجارية .

5- ان المعالجة المختارة لمكاسب أو خسائر الحيازة قد يكون لها اثر جوهرى على مكاسب الشركة التى يتم التقرير عنها . فالسؤال الذى يمكن ان يثار فى هذا الخصوص هو كيف ينبغي ان يتم معالجة مكاسب أو خسائر الحيازة ، فهل يتعين ان تظهر فى قائمة الدخل او انه يجب ان يتم إدخالها مباشرة ضمن حقوق المساهمين فى قائمة المركز المالى ، وفى واقع الأمر ليس هناك إجماع فى أدبيات المحاسبة على معالجة مكاسب أو خسائر الحيازة .

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية بعمل دراسة تجريبية مسحية على كل من مستخدمى Users ومعدى Prepares ومراجعى Auditors القوائم المالية بخصوص مدى استخدام المعلومات المعدلة من القوائم المالية التى تعكس التغيرات فى مستويات الأسعار سواء العامة أو الخاصة ، وسواء باستخدام مدخل الوحدة النقدية الثابتة أو مدخل التكلفة أو القيمة الجارية ، وقد أظهرت تلك الدراسة المسحية نتائج هامة فى هذا الشأن لعل أبرزها ان العديد من الردود التى تم تلقيها من عينة الدراسة قد اشارت الى ان عدد المستخدمين ومدى استخدام تلك المعلومات كان محدودا ، حيث أوصت العديد من الردود الى أن البيانات المعدلة بالمستوى العام للأسعار لا تستخدم عن طريق مؤسسات الاستثمار أو البنوك أو المستثمرين عموما .

ومن هنا اقتنعت مهنة المحاسبة فى الولايات المتحدة الأمريكية بتقليل المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الإضافية الخاصة بآثار التغيرات فى مستويات الأسعار العامة أو الخاصة وذلك ربما بسبب عدم شيوع استخدام تلك المعلومات من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب انخفاض معدلات التضخم نسبيا فى السنوات الأخيرة ، ويقتصر الأمر فى الوقت الحالى الى تشجيع الشركات

على الإفصاح عن المعلومات المعدلة بالمستوى العام للأسعار مع إطلاق الحرية في استخدام المداخل المحاسبية المختلفة للإفصاح .

4/7 موقف لجنة معايير المحاسبة الدولية ومشكلة محاسبة التضخم

IASC and Inflation Accounting

4/7/1 استجابة لجنة معايير المحاسبة الدولية تجاه مشكلة تغيرات الأسعار

تنب لجنة معايير المحاسبة الدولية الحقيقة القائلة بأن هناك مدارس فكرية مختلفة للمحاسبة عن التضخم وأثر انعكاساتها على القوائم المالية للشركات المتعددة الجنسية وبصفة خاصة انخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد في الدول التي تعمل بها الفروع والشركات التابعة الأجنبية ، حيث أصدرت في يونيو عام 1977 المعيار الدولي رقم (6) بعنوان التفاعل المحاسبي مع التغير في الأسعار Accounting Responses to Changing Prices ثم ألغى ذلك المعيار واستبدل في نوفمبر عام 1981 بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (15) بعنوان المعلومات التي تعكس آثار تغير الأسعار Information Reflecting the Effects of Changing Prices وأصبح ساري المفعول اعتباراً من أول يناير عام 1983 ، وأدخلت عليه بعض التعديلات في عام 1991 ، وأخيراً تم إعادة صياغته بدون تغيرات أساسية في فقراته في عام 1994 ، ومن خلال النظر في فقرات ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (15) يتضح أنه سمح للشركات المتعددة الجنسية في ظل ظروف تغير الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد في دولة معينة بوجوب الإفصاح عن المعلومات التالية :-

- قيم التعديلات أو القيمة المعدلة لإهلاك الأصول الثابتة .
- قيم التعديلات أو القيمة المعدلة لتكلفة المبيعات .

- التعديلات على البنود النقدية .
- الاثر الشامل على الدخل .
- التكلفة الجارية للممتلكات والمصنع والمعدات وبنود المخزون إذا ما تم استخدام مدخل القيمة الجارية .
- الطرق المستخدمة في حساب المعلومات السابقة بالإضافة الى نوع الأرقام القياسية المستخدمة .

وفى يوليو عام 1983 أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولى رقم (21) بعنوان المحاسبة عن آثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية **Accounting For the Effects of Changes In Foreign Exchange Rates** ، وقد تم تعديله فى عام 1993 ليصبح أثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية ، وأصبح سارى المفعول اعتباراً من يناير عام 1995 ، حيث أشار فى الفقرة رقم (36) الى أنه فى حالة تغيير القوة الشرائية للعملة الأجنبية نتيجة التضخم الحاد فإن الشركة المتعددة الجنسية أو المركز الرئيسى يجب أن تقوم بتطبيق ما ورد فى المعيار الذى أصدرته اللجنة فى يونيو عام 1989 والذى أصبح سارى المفعول من يناير عام 1990 بعنوان التقارير المالية فى الاقتصاديات ذات التضخم الحاد **Financial Reporting in Hyperinflation Economics** والذى أعيد صياغته فى عام 1994 ، وقد ألتزم ذلك المعيار أن يتم إعادة إعداد عرض القوائم المالية للشركة التى تقوم بإعداد التقرير بعملة اقتصاد ذى تضخم حاد فى تاريخ قائمة المركز المالى لمواجهة التغيرات العامة فى القوة الشرائية . ويتم تطبيق ذلك سواء إذا كانت القوائم

المالية قد تأسست على مدخل التكلفة التاريخية لو مدخل القيمة الجارية، وقد وفر ذلك للمعيار بعض الإرشادات لعل أبرزها ما يلي :-

- يفضل المجتمع الأصول غير النقدية أو العملة الأجنبية الثابتة المستقرة نسبيا عن العملة المحلية .
- تتضمن المبيعات والمشتريات بالأجل قيم مقابل الخصائر المتوقعة في القوة الشرائية حتى بالنسبة لفترات الائتمان القصيرة الاجل نسبيا .
- يتم ربط معدلات الفائدة والأسعار والأجور برقم قياسى معين للأسعار .
- ان معدل التضخم المتجمع لسنوات ثلاثة يقرب أو يزيد عن نسبة 100% .
- ويتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على القوائم المالية الرئيسية، كما يجب أن يتم تضمين مكاسب أو خسائر صافى المركز النقدى فى صافى الدخل كما يتم الإفصاح عنه بشكل مستقل .

4/7/2 المعلومات التى تعكس آثار تغيرات الأسعار - المعيار المحاسبى الدولي رقم (15) Information Reflecting the Effects of Changing Prices (IAS-15)

أولاً : المشاكل التى يقوم المعيار بدراستها Problems Addressed

عادة ما يتم إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية بدون عكس آثار تغيرات الأسعار ، تم تقييم المعلومات المطلوبة عن طريق المعيار المحاسبى الدولي رقم (15) لجعل مستخدمى القوائم المالية على علم ودراية بآثار تغيرات الأسعار على نتائج الاعمال . وقد تم تشجيع الالتزام بذلك المعيار إلا أنه لم يصبح ملزماً ، وأن عدم الالتزام بذلك المعيار لن يؤدى الى إصدار تقرير مراجعة متحفظ .

ثانيا : نطاق المعيار Scope of the Standard

يعتبر المعيار واجب التطبيق على المنشآت التي تعتبر ذات أهمية نسبية في البيئة الاقتصادية التي تعمل بها .

ثالثا : المعالجة المحاسبية Accounting Treatment

(1) يتم إعداد المعلومات المالية عن تغيرات الأسعار بطرق ووسائل عديدة هي :-

- أ- في صورة قوة شرائية عامة .
- ب- التكلفة الجارية Current Cost بدلا من التكلفة التاريخية .
- ج- طريقة مختلطة .

(2) في ظل مدخل القوة الشرائية العامة General Purchasing Power Approach يتم الاعتراف بالدخل بعد أن يتم الحفاظ على القوى الشرائية لحقوق المساهمين (مفهوم الصيانة المالية لرأس المال The Concept of Financial Capital Maintenance) .

- أ- يتم إعادة إعداد وعرض بعض أو كافة البنود في القوائم المالية مقابل التغيرات في المستوى العام للأسعار باستخدام رقم قياسي ملائم .
- ب- عادة ما يعكس الدخل آثار تغيرات المستوى العام للأسعار على الإهلاك وتكلفة المبيعات وصافي البنود النقدية .

(3) في ظل مدخل التكلفة الجارية The Current Cost Approach يتم استخدام تكلفة احلال الأصول كأساس القياس الرئيسي، ويتم الاعتراف بالدخل بعد أن يتم المحافظة على الطاقة التشغيلية (مفهوم الصيانة لرأس المال المادي The Concept of Physical Capital Maintenance) .

أ- تتطلب طرق التكلفة الجارية عادة الاعتراف بآثار التغيرات في الأسعار على الإهلاك وتكلفة المبيعات .

ب- عادة ما تتطلب تلك الطرق أيضا تطبيق بعض النوع من التعديلات التي لها عادة اعتراف عام بالتفاعل بين الأسعار المتغيرة وتمويل المنشأة .

(4) أحيانا ما يتم توفير معلومات مالية باستخدام الطرق المختلفة الموضحة بعاليه سواء في القوائم المالية الرئيسية أو المكملة ، ومع ذلك فلا يوجد حتى الآن إجماع دولي على ذلك الموضوع .

رابعاً : الإفصاح Disclosure

يجب أن يتم توفير المعلومات التالية على أساس متمم للقوائم المالية ما لم تكن بعض من تلك المعلومات تشكل جزء أساسى فى القوائم المالية الرئيسية .

أ- الطرق المختارة .

ب- طبيعة الأرقام القياسية المستخدمة .

ج- مبلغ التعديل على أو القيمة المعدلة لأهلاك للممتلكات والمنشآت والمعدات.

د- مبلغ التعديل على أو القيمة المعدلة لتكلفة المبيعات .

هـ- التعديلات المرتبطة بالبنود النقدية وتأثير الأقتراض أو حقوق الملكية عندما يتم أخذ تلك التعديلات فى الاعتبار عند تحديد الدخل تحت طريقة المحاسبة المستخدمة .

و- الأثر الشامل على نتائج التعديلات الثلاثة الاخيرة الموضحة بعاليه بالإضافة الى أى بنود أخرى تعكس آثار الاسعار المتغيرة التى يتم التقرير عنها .

ى- عندما يتم تبني طريقة التكلفة الجارية يجب أن يتم الإفصاح عن التكلفة الجارية للأصول الثابتة بالإضافة الى المخزون السلى .

خامسا : دراسة حالة عن المعلومات التى تعكس آثار الأسعار المتغيرة

Case Study - Information Reflecting the Effect of Changing Prices

تسأل أحد المديرين التنفيذيين لأحد الشركات الصناعية عن عوائد إعداد وعرض المعلومات فى القوائم المالية التى تعكس آثار الأسعار المتغيرة على نتائج الأعمال والمركز المالى للشركة وقد طرح الأسئلة التالية :-

أ- ما هى قيود المحاسبة عن التكلفة التاريخية ؟

ب- ما هى البنود الرئيسية التى يتعين تعديلها فى القوائم المالية من أجل أن

يتم عكس آثار الأسعار المتغيرة ، وما هو الغرض من تلك التعديلات ؟

أ- قيود وحدود المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية

Limitation of Historical Cost Accounting

لا تؤدي القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية بالضرورة الى عرض صادق وعادل عن أداء المنشأة الحالى أو المستقبلى إذا لم يتم المحافظة على رأس المال وصيانته. علاوة على ذلك فإن التقويم الفعلى للأداء من خلال مؤشرات مثل العائد على رأس المال يعتبر غير ذى معنى إذا تم المبالغة فى تحديد الأرباح أو تم تقييم رأس المال أو تم تقييم الأصول فى ظل خليط من الأعراف المحاسبية .

وتتضمن حدود مدخل المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية ما يلى :-

1- أن عبء الإهلاك المحتسب على أساس التكلفة التاريخية للأصول يعتبر

مجرد مقدار حكمى تأسيسا على قيم وأعمار اقتصادية متوقعة .

2- لا تأخذ أعباء الإهلاك فى الحسبان التكلفة الفعلية لاستبدال الأصول

بأسعار جارية .

3- لن تعكس الأرباح التكاليف الفعلية والتي تتضمن إحلال الأصول عند نقطة معينة من الأمن .

4- بدون المحاسبة عن التضخم ليس هناك أية تأكيد على ان المنشأة تحافظ على أساس رأس مالها .

5- أن المغالاة في تحديد الربح عن طريق تقنية تحميل عبء الإهلاك تأسيسا على التكلفة التاريخية وتحميل تكلفة المبيعات عند التكلفة التاريخية للمخزون. (وليس على أساس التكلفة الجارية) يمكن أن يؤدي الى استنفاد رأس مال الشركة من خلال وجود أعباء مرتفعة للضرائب وتوزيعات الأرباح .

6- في حين توفر المحاسبة على التكلفة التاريخية أساس متنسق للمنشآت لإعداد الحسابات فإن التضخم يؤثر على المنتجات والأسواق ومن ثم على المنشآت بدرجات متفاوتة ومتباينة .

7- أن المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية تجعل من الصعوبة على حملة الأسهم أو المخلصين الماليين من تقييم الأداء الحقيقي للشركة وكفاءة الإدارة حيث لم يتم المحاسبة عن ظروف السوق الحالية عند استخدام أساس التقييم التاريخي .

8- من الصعوبة بمكان أن يتم تقدير التقييم الحقيقي للمنشآت في ظل قواعد التكلفة التاريخية .

9- من الصعوبة بمكان تفسير الحسابات خلال فترة معينة من الزمن حيث أن كل سنة ترتبط بقوة شرائية مختلفة .

10- يتم تضخم المؤشرات الرئيسية (على سبيل المثال العائد على إجمالي الأصول) في ظل القواعد التاريخية حيث أن الربح يتم المبالغة في

تحديده وعرضه (كما تم توضيحه بعاليه) ، كما يتم تذكينة تحديد إجمالي الأصول حيث أن الأصول يتم تذكينة قيمتها مقارنة بالتكاليف الجارية لها ولذلك فإن المنشآت التي تقوم بالاستثمار فى أصول جديدة (والتي تؤدي الى عيوب وأوجه قصور وأرباح متزايدة) سوف تتعرض لعقوبات عند استخدامها تحليل المؤشر ذلك بسبب وجود إجمالي الأصول المرتفعة وتحديدًا عند التكاليف الجارية بصورة فعالة .

ب- التعديلات الرئيسية Main Adjustments

1- تكاليف المبيعات Costs of Sales

حيث يتمثل الهدف فى حساب التكلفة الجارية للبضاعة المباعة أثناء الفترة عند التاريخ الفعلى أو احتمال بأن المبيعات قد حدثت ويتم تخفيض صافى الربح عن طريق ذلك التعديل .

2- الإهلاك Depreciation

يتمثل محور ذلك التعديل فى أن قيمة اهلاك الأصول الثابتة يتم تعديله على اساس القيمة الجارية ، من ثم يتأسس عبء الإهلاك الخاص بالفترة يتأسس من ثم على تلك القيمة ، ويتم تخفيض صافى الربح بذلك التعديل .

3- تعديلات الرافعة Gearing Adjustments

يعتبر ذلك مجرد تعديل يتأسس على الطريقة التى من خلالها يتم تمويل الأصول غير النقدية داخل أحد المنشأة .

أ - يمكن أن تستخدم المصادر الخارجية لتمويل تكلفة استبدال الأصول غير النقدية جزئيا (وهذا سيحدث عندما تزيد الالتزامات النقدية عن الأصول النقدية ولن يعانى الملاك من أى خسارة فى القوة الشرائية) . ان صافى مركز الالتزام النقدى يمكن المنشأة من تمويل جزء من الأصول غير النقدية والذي

يعادل جزء من تكاليف استبدال المخزون بالإضافة الى الأصول الثابتة وسوف يتزايد صافى الربح بمبلغ ذلك التعديل .

ب- إذا ما زالت الأصول النقدية عن الالتزامات النقدية (ويحدث ذلك الموقف عندما يتم تمويل كافة تكاليف استبدال المخزون الأصول الثابتة بالإضافة الى جزء من الأصول النقدية عن طريق حقوق الملكية) ، وذلك قد يكون له أثر سالب على صافى الربح الخاص بالفترة بسبب الخسارة فى الفترة الشرائية للأصول النقدية المحملة على الملاك .

4/7/3 التقرير المحالى فى اقتصاديات ذات تضخم حاد- معيار المحاسبة الدولى رقم 29

Financial Reporting in Hyperinflationary Economics (IAS-29)

أولاً: المشاكل محل اهتمام المعيار Problems Addressed

ان التقرير عن نتائج الأعمال والمركز المالى فى ظل اقتصاد يعانى من تضخم حاد بدون إعادة عرضها وإعدادها يصبح أمراً غير مفيداً ويتطلب ذلك المعيار أن يتم إعادة إعداد عرض القوائم المالية للمنشآت التى تعمل داخل اقتصاد يعانى من آثار تضخمية حادة .

ثانياً : نطاق المعيار Scope of The Standard

يجب أن يتم تطبيق ذلك المعيار عن طريق المنشآت التى تقوم بالتقرير عن الاقتصاديات ذات التضخم الحاد ، ويتضمن الاقتصاد الذى يعانى من تضخم حاد ما يلى :-

- يفضل المجتمع العام الاحتفاظ بثروته فى أصول غير نقدية أو فى عملة أجنبية مستقرة نسبياً .
- يتم تحديد الأسعار عادة فى عملة أجنبية مستقرة .

• تحدث معاملات عند أسعار من شأنها تعويض الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية .

• ان يقترب معدل التضخم المتجمع خلال ثلاثة سنوات لو يكون أكبر من نسبة 100% (بمتوسط أكثر من 26%) .

ثالثا : المعالجة المحاسبية Accounting Treatment

(1) يجب أن يتم إعادة إعداد عرض القوائم المالية لمنشآت الاعمال التى تقوم بإعداد تقاريرها بعملة فى اقتصاد ذى تضخم حاد فى وحدة القياس الحالية الجارية فى تاريخ قائمة المركز المالى ، بعبارة أخرى يجب على المنشأة ان تقوم بتعديل القيم التى تظهر القوائم المالية كما لو كانت قد حدثت فى عملة التقرير فى تاريخ قائمة المركز المالى فقط .

(2) تحل القوائم المالية المعاد إعدادها محل القوائم المالية العادية ، ولن يتم استخدامها كقوائم مكملة أو ملخصة ، ولا يشجع المعيار العرض المنفصل للقوائم المالية العادية .

إعادة إعداد وتصوير القوائم المالية التاريخية

Restatement of Historical Cost Financial Statements

(3) تتضمن القواعد العامة لإعادة الاعداد مايلى :-

أ- يتم إعادة عرض الأرقام المقارنة بوحدة القياس فى تاريخ قائمة المركز المالية ، ويشير ذلك الى أن حتى القيم النقدية فى السنة السابقة يتم تعديلها عن طريق رقم قياس للتضخم للسنة الحالية .

ب- يجب أن يتم استخدام رقم قياس عام للأسعار يعكس التغيرات فى القوة الشرائية العامة، ويتم استخدام عملة أجنبية مستقرة نسبيا عندما لا يكون ذلك متاحا .

ج- تبدأ عملية إعادة التصوير من بداية السنة المالية التي فيها تم تحديد التضخم الحاد .

د- وعندما يتوقف التضخم الحاد يتم إيقاف عملية إعادة التصوير .
(4) تتمثل القواعد الواجبة التطبيق لإعادة تصوير قائمة المركز المالي في الآتي :-

أ- لا يتم إعادة تصوير البنود النقدية .
ب- يتم إعادة تصوير الأصول والالتزامات المرتبطة بالرقم القياسي تطبيقاً للاتفاق .

ج- يتم إعادة عرض البنود غير النقدية في ضوء وحدة القياس الجارية عن طريق تطبيق التغيرات في الرقم القياسي أو وحدة العملة على القيم الدفترية من تاريخ الحيازة (أو الفترة الأولى لإعادة التصوير) أو بالقيم العادلة في تواريخ التقييم .

د- لا يتم إعادة تصوير الأصول غير النقدية إذا ما ظهرت بالقيمة القابلة للتحقق أو القيمة الاستردادية أو القيمة العادلة أو القيمة القابلة للاسترداد في تاريخ قائمة المركز المالي .

هـ- عند بداية الفترة الأولى التي يتم خلالها تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) يتم إعادة تصوير مكونات حقوق الملكية باستثناء الأرباح المجمعة أو أي فائض ناتج من إعادة التقييم من تاريخ مساهمة المكونات.

و- في نهاية الفترة الأولى وبشكل لاحق لها يتم إعادة تصوير كافة مكونات حقوق الملكية من تاريخ المساهمة .

ى- يتم تضمين التحركات فى حقوق الملاك فى بند حقوق الملكية .

(5) يتم إعادة تصوير كافة البنود فى قائمة الدخل **Income Statement** عن طريق تطبيق التغير فى الرقم القياسى العام للأسعار الموثوق فيه من التواريخ التى تم عندها تسجيل البنود بصفة أصلية .

(6) يتم تضمين أى مكاسب أو خسائر فى صافى المركز النقدى فى صافى الدخل ، وقد يتم تقدير ذلك المقدار عن طريق تطبيق التغير فى الرقم القياسى العام للأسعار على المتوسط المرجح لصافى الأصول والالتزامات النقدية .

إعادة تصوير القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة الجارية

Restatement of Current Cost Financial Statements

(7) تتمثل القواعد الواجبة التطبيق لإعادة تصوير قائمة المركز المالى فى الآتى :-

أ- لا يتم إعادة تصوير البنود التى تظهر بالتكلفة الجارية .

ب- يتم إعادة تصوير البنود الأخرى فى ضوء القواعد الموضحة بهالیه .

(8) يتم إعادة تصوير كافة القيم المتضمنة فى قائمة الدخل فى ضوء وحدة القياس فى تاريخ قائمة المركز المالى عن طريق تطبيق رقم قياسى عام للأسعار .

(9) إذا تم حساب مكاسب أو خسائر فى صافى المركز النقدى فى ضوء معيار المحاسبة الدولى رقم (15) فإن مبلغ ذلك التعديل يشكل جزء من المكاسب أو الخسائر فى صافى المركز النقدى المحسوب طبقا لمعيار المحاسبة الدولى رقم (29) .

(10) يتم التعبير عن كافة التدفقات النقدية في ضوء وحدة القياس عند تاريخ قائمة المركز المالي .

(11) عندما تقوم أحد الشركات التابعة أو الشقيقة الأجنبية أو المشروع المشترك للشركة الأم بإعداد تقارير في ظل اقتصاد ذو تضخم حاد فإن القوائم المالية لمثل تلك المنشآت ينبغي أن يتم إعادة تصويرها أولاً طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (29) ويتم ترجمتها بعد ذلك عند سعر الإقفال كما لو كانت منشآت أجنبية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (21) .

رابعاً : الإفصاح Disclosure

يجب أن يتم الإفصاح عن الجوانب التالية :-

- حقيقة إعادة التصوير .
- حقيقة أن الأرقام المقارنة قد تم إعادة تصويرها .
- ما إذا كانت القوائم المالية قد تأسست على مدخل التكلفة التاريخية أم مدخل التكلفة الجارية .
- تحديد طبيعة ومستوى الرقم القياسي للأسعار أو العملة المستقرة في تاريخ قائمة المركز المالي .
- التحرك في الرقم القياسي للأسعار أو العملة المستقرة أثناء السنوات المالية الحالية والسابقة .

خامساً : دراسة حالة

تم تأسيس أحد الشركات في أول يناير عام 2002 برأس مال مصدر يبلغ 40 مليون دولار ، وقد كانت قائمة المركز المالي للشركة في بداية ونهاية السنة المالية الأولى على النحو التالي :-

نهاية السنة المالية	بداية السنة المالية	
بالألف دولار	بالألف دولار	
\$ 50000	\$ 60000	الأصول
40000	30000	المباني والمصنع والآلات
60000	50000	المخزون
150000	140000	حسابات المدينين
		الإتزامات وحقوق الملكية
40000	40000	رأس مال الأسهم
10000	—	الربح المتجمع
100000	100000	القروض
150000	140000	

وقد عكست قائمة الدخل للسنة الأولى القيم التالية :-

بالألف دولار	
800000	الإيرادات
(750000)	مصاريف التشغيل
(10000)	إهلاك المصنع والآلات
40000	ربح التشغيل
(20000)	الفائدة المدفوعة
20000	الربح قبل الضرائب
(10000)	مصاريف ضريبة الدخل
10000	الربح بعد الضرائب

معلومات إضافية :

- 1- بلغ معدل التضخم 120% عن السنة .
- 2- يمثل المخزون السلعي مشتريات شهرين وكافة بنود قائمة الدخل تستحق المداد فقط أثناء السنة .

الحل :

يمكن إعادة تصوير القوائم المالية عند وحدة القياس في تاريخ قائمة المركز المالي باستخدام رقم قياسي للامعيار يمكن الاعتماد عليه علي النحو التالي :-

قائمة المركز المالي :

العمليات	القيمة الماء عرضها	القيمة المسجلة	
الحسابية	بالألف دولار	بالألف دولار	
			<u>الأصول</u>
1.00/2.20	110000	50000	المباني والمصنع والآلات
2.10/2.20	41905	40000	لمخزون السلعي (العمليات لصليية أ)
	60000	60000	حسابات المدينة
	<u>211905</u>	<u>150000</u>	
			<u>الالتزامات وحقوق الملكية</u>
1.00/2.20	88000	40000	رأس مال الأسهم
رصيد محسوب	23905	10000	الأرباح المتجمعة
	<u>100000</u>	<u>100000</u>	القروض
	<u>211905</u>	<u>150000</u>	

قائمة الدخل :

1.60/2.20	1100000	800000	الإيراد (العصبات الحسابية رقم ب)
1.60/2.20	(1031250)	(750000)	مصرفات التشغيل
1.00/2.20	(22000)	(10000)	الإهلاك (العملية الحسابية رقم ج)
1.60/2.20	(27500)	(20000)	الفائدة المدفوعة
1.60/2.20	(13750)	(10000)	مصرف ضريبة الدخل
	5500	10000	صافي فربح قبل مكسب إعادة لتصوير
	18405		مكسب ناتجة من تعديل مقليل التضخم
رصيد مصبوب	23905		صافي فربح بعد مكسب إعادة لتصوير

العمليات الحسابية

(أ) الرقم القياسي للمخزون السلعي

المخزون السلعي المنسرد في المتوسط في 30 نوفمبر

$$\text{الرقم القياسي في ذلك التاريخ} = 100 + (120 \times 1.1) = 140$$

(ب) الرقم القياسي للدخل والمصرفات

$$\text{المتوسط للسنة} = 100 + (20 - 2) = 160$$

(ج) الرقم القياسي للإهلاك

$$\text{تم ربطه بالرقم القياسي للمباني والمصنع والآلات} = 100$$

الفصل الخامس

**الآثار الثقافية والبيئية
على المحاسبة الدولية**

الفصل الخامس

الآثار الثقافية والبيئية على المحاسبة الدولية

Cultural and Environmental Influences on International Accounting

- 5/1 أنواع التأثيرات الثقافية والبيئية .
- 5/2 تأثيرات النظم الاقتصادية والسياسية على المحاسبة الدولية .
- 5/3 تأثيرات النظم القانونية والتعليمية والديانة على المحاسبة الدولية .
- 5/4 أثر الثقافة على إعداد التقارير المالية .
- 5/5 أثر الإعتبارات الثقافية فى التخطيط الإستراتيجى .
- 5/6 أثر الإعتبارات الثقافية فى نظم الرقابة والتحفيز .
- 5/7 وضع السياسة فى ظل الثقافات المختلفة .

5/1 أنواع التأثيرات الثقافية والبيئية

Cultural and Environmental Influences

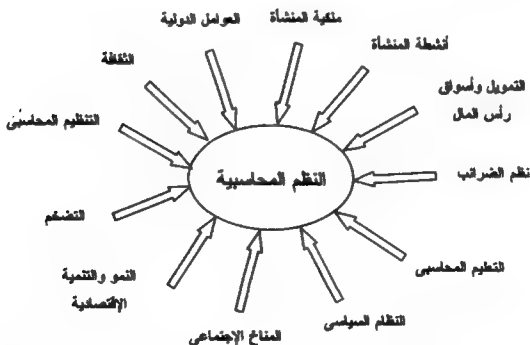
أن أكثر من نصف شركات العالم سوف تعمل فى إطار دولى عالمى قرب عام 2010 ، إن الشركات التى تصبح ذات كيانات متعددة الثقافات **Multicultural Entities** سوف تحصل على إمتيازات وحوافز ملحوظة، تتطلب عولمة الاقتصاد **Globalization of the Economy** كثير من المهارات التى يتعين أن تتوافر لدى المحاسبين المهنيين ، وهى تتضمن إدراك وتقدير التباين الثقافى والحساسية الثقافية **Cultural Diversity and Sensitivity** ، وحتى يكون المحاسبين مهنيين ناجحين يتعين أن يكون لديهم بعد نظر ورؤية عالمية شاملة.

ولاشك أن الثقافات تتباين من بلد الى آخر ، كما أنها تمارس تأثير كبير على تطبيقات الأعمال . وفى بعض البلدان مثل اليابان يعتبر مصدر التمويل الأساسى والغالب فى الحصول على القروض ، فى حين أنه فى بلدان أخرى مثل المملكة المتحدة فإن مصدر التمويل يأتى من الإستثمار عن طريق حملة الأسهم ، والمسؤل الذى قد يثار فى هذا الشأن هو كيف يمكن مقارنة نسبة القروض الى حقوق الملكية للأعمال فى اليابان مع نظيره فى بريطانيا ؟ وهل مثل تلك المقارنة يمكن أن توفر أى أبعاد نظر نافعة للمحلل ؟ ولاشك أن ذلك المثال يوفر فكرة معينة عن التحيزات التى تواجهها المحاسبة فى الحلبة الدولية، تأسيساً على ذلك يجب أن تأخذ عملية إتخاذ القرارات فى حساباتها للتأثيرات الثقافية على المحاسبة من أجل تبديد وحل عديد من القضايا العملية والفكرية . وليس بخاف فإن أحد الأهداف الرئيسية للتقرير المالى يتمثل فى توفير معلومات للمستخدمين من أجل إتخاذ القرارات الاقتصادية ، وحيث أن البيانات تختلف من بلد الى آخر ، كما أن أنواع القرارات التى يتطلب الأمر إتخاذها ،

ومتطلبات المعلومات الملائمة لها تعتبر هي أيضا مختلفة ، فان هذا يفسر لماذا توجد نظم محاسبية مختلفة في البلدان المختلفة . ولعل إختلاف الممارسات المحاسبية المهنية بين الدول المختلفة هي أحد أهم أسباب نشأة وتطور المحاسبة الدولية ، بإختلاف طرق وأساليب المعالجة المحاسبية من دولة الى أخرى نتيجة طبيعة الممارسة المحاسبية في كل بلد وتباين معايير وأنظمة المحاسبة بها قد حتم ضرورة خلق الحاجة الى المحاسبة الدولية ويرجع ذلك الإختلاف الى عدة عوامل أطلق عليها الظروف البيئية والثقافية لتلك البلاد ، وتتضمن تلك الظروف البيئية مجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على بيئة المحاسبة الدولية ، يوضح شكل رقم (5/1) تلك المتغيرات الخارجية والداخلية المؤثرة في نظم المحاسبة الدولية .

شكل رقم (5/1)

التأثيرات البيئية والمتغيرات الداخلية والخارجية على النظام المحاسبي



بصفة عامة فإن المحاسبة توفر معلومات ملائمة لأغراض القرارات الاقتصادية في ظل بيئة فريدة لكل دولة ، ولذلك فإن من الضروري وأن تتميز النظم المحاسبية بأنها نظم خاصة ومحددة ببيئة معينة ، بصفة عامة يوجد خمسة تأثيرات بيئية رئيسية تشكل إجمالى القيم الثقافية أو المجتمعية Cultural or Societal Values هي :-

1- النظام الإقتصادى .

2- النظام السياسى .

3- النظام القانونى والتشريعى .

4- النظام التعليمى .

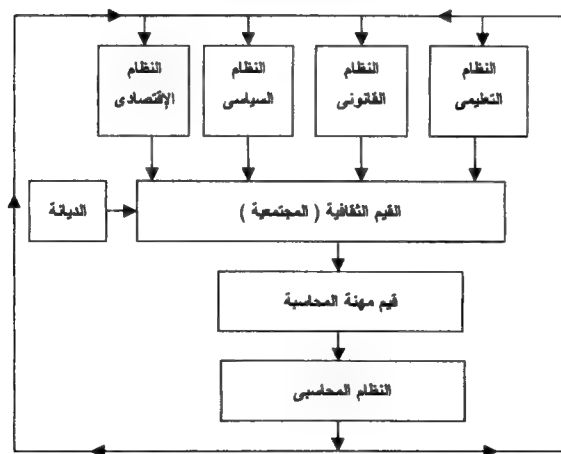
5- الديانة .

إن النظم الاقتصادية والسياسية والقانونية ذات إرتباط وثيق ببعضها البعض ، إن النظام التعليمى يمكن أن يكون مصدر قوة لمواجهة وتدعيم وتعديل تأثيرات النظم الاقتصادية والسياسية والقانونية - وحيث أن الديانة تعتبر مسألة إيمانية من ثم فإنها يتم إظهارها والتعامل معها بشكل منفصل عن التأثيرات الأخرى . إن درجة تأثير الديانة كأحد العوامل البيئية تتباين وتختلف من بلد الى آخر ، ففي عديد من أجزاء العالم لاسيما فى بعض البلاد الإسلامية ربما تكون الديانة هى أكثر التأثيرات البيئية قوة من غيرها ، وتلعب تلك التأثيرات البيئية الرئيسية بشكل متجمع دوراً رئيسياً فى تكوين القيم الثقافية ، تؤثر القيم الثقافية Cultural Values من بين عديد من العوامل على قيم مهنة المحاسبة Accounting Profession's Values ، حيث تؤثر القيم المشتركة للمهنيين المحاسبين على النظام المحاسبى للبلاد ، وتؤثر المعلومات المتولدة من

النظام المحاسبى بدورها على النظم الإقتصادية والسياسية والقانونية والتعليمية، ويمكن توضيح تلك العلاقات المتداخلة والمتراصة فى الشكل رقم (5/2) ، وفيما يلى نظرة قريبة عن تلك التأثيرات البيئية ومناقشة لبعض القضايا الرئيسية المرتبطة بكل منها .

شكل رقم (5/2)

التأثيرات البيئية على المحاسبة



5/2 تأثيرات النظم الاقتصادية والسياسية على المحاسبة الدولية

The Influences of Economical and Political Systems

The Economic System 5/2/1 النظام الإقتصادي

إن درجة التطور الإقتصادي ومستوى التكنولوجيا Degree of Economic Development and the Level of Technology في أحد البلدان يحدد الى مدى كبير مستوى تعقيد نظامها المحاسبي ، إن النظام المحاسبي لأحد البلدان المتطورة إقتصادياً والذي يتسم بأنه ذو إقتصاد مرتفع التكنولوجيا سيكون مختلفاً عن النظام المحاسبي لأحد البلدان الأخرى التي تعتمد بصفة رئيسية على الإقتصاد الزراعي . إن البنود غير الملموسة Intangibles (على سبيل المثال فإن براءات الاختراع وحقوق الطبع وحقوق الملكية الفكرية لها أهمية كبيرة بشكل جوهري في البلد الذي يتميز بأنه ذو إقتصاد تكنولوجيا مرتفع مقارنة بذلك البلد الأقل أو ذو إقتصاد في مستوى حد البقاء .

كما أن درجة تركيز ملكية Concentration of Ownership الأعمال في أحد المجتمعات يؤثر على الحاجة الى الإفصاح ودرجة نطاقه ، فإذا ما كانت درجة ملكية المشروعات منتشرة في أحد البلدان يكون من المحتمل أن تكون هناك إفصاحات متزايدة ومتنوعة للوفاء باحتياجات الكثير من المستثمرين .

أيضاً فإن مصدر تمويل المشروع Source of Business Financing يعتبر محل اهتمام هام من أجل توجيه التقارير والإفصاحات المحاسبية . فإذا ما كان الإقتراض هو المصدر الرئيسي للتمويل من ثم فإن كثير من المعلومات يتم توفيرها بشكل مباشر الى المقرضين بدلاً من أن يتم الإفصاح عنها للجمهور على نطاق واسع ، ونتيجة لذلك فإن التقارير المالية ستكون

موجهة أساساً الى الدائنين كما أن مضمونها سوف يهتم بشكل رئيسي باحتياجات المقرضين من المعلومات ، وعندما يكون رأس المال الممثل في حقوق الملكية هو المصدر الرئيسي للتمويل فإن التقارير المالية سوف يتم توجيهها بشكل رئيسي إهتمامات حاملي الأسهم .

إن قوانين الضرائب Tax Laws في أحد البلدان ذو تأثير عند قياس الدخل بدرجات متباينة ، ففي كثير من البلدان على سبيل المثال اليابان وألمانيا وفرنسا فإن الدخل الخاضع للضريبة هو نفس الدخل المتضمن بالتقرير المالي، في مثل تلك الحالات فإن النظام المحاسبى يتوافق بشكل متزامن مع القوانين الضريبية . أما في البلاد الأخرى على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة يتم حساب الدخل الخاضع للضريبة بشكل مختلف عن الدخل المرتبط بالتقرير المالي . من ثم تعتبر النظم المحاسبية في تلك البلاد مستقلة نسبياً عن متطلبات القوانين الضريبية .

وإذا ما كان أحد البلدان ذو اقتصاد متضخم بدرجة مرتفعة Inflationary Economy ، فإن النظام المحاسبى يستلزم إعادة تصوير Restatement القوائم المالية التى تتأسس على التكلفة التاريخية Historical - Cost - Based لتعكس تأثير التضخم ، في الحالات الأخرى قد يكون هناك خروج الى أساس آخر بخلاف التكلفة التاريخية - بعبارة أخرى القياس على أساس القيمة الجارية Current - Value - Based Measurement ولاسيما إذا كان التغير في مستوى الأسعار إما مزيج من العامة أو الخاصة أو إذا كان التغير خاص ومحدد بشكل رئيسى على بنود معينة .

الإستقرار الإقتصادي والتعرض للمخاطر الإقتصادية

Economic Stability and Economic Risk Exposure

إن درجة تعرض المستثمرين والدائنين للمخاطر الإقتصادية يرتبط فى أحد البلدان مباشرة بدرجة عدم الإستقرار الإقتصادى لها ، إن الإقتصاد غير المستقر بدرجة مرتفعة يجعل من الصعوبة بمكان تكوين تنبؤات قابلة للإعتماد عليها بشكل معقول ، ويتطلب أيضاً تغيير فى الخطط بشكل متكرر وكبير .

إن الإستقرار الإقتصادى لأحد البلاد من بين عدة عوامل يسهل من الناحية الفكرية من التطوير والتحسين المستمر لنظام محاسبى سليم وملائم .

5/2/2 النظام السياسى The Political System

يحدد النظام السياسى للبلد وأهدافه والفلسفة التى يقوم عليها السياسات الإقتصادية العريضة لذلك للبلد ، ومثال ذلك ما إذا كان يتم تخطيط البلد مركزياً أو بنظام إقتصاديات السوق المفتوح ، وإتجاهات البلد بخصوص ملكية الشركات عن طريق القطاع العام أو بنظام الخصخصة وملكيتها عن طريق القطاع الخاص .

Political and Economic Stability الإستقرار السياسى والإقتصادى

هناك ارتباط وثيق بين الإستقرار السياسى والإستقرار الإقتصادى ، ويعتبر الإستقرار الإقتصادى ضرورياً من أجل التطوير والتحسين المستمر للنظام المحاسبى ذو القدرة على الإقناع والاستجابة المرنة ، وبسبب تلك العلاقة بين الإستقرار السياسى والإقتصادى يمكن إستنتاج أن تطوير أى نظام محاسبى يمكن تيسيره إذا ما كان لدى البلد موضوع النظام إستقرار سياسى ، وقد قام

مكتب Ernst & Young أحد مكاتب المراجعة الدولية بعملية دراسة مسحية على 1000 شركة من الشركات العالمية التي تعاني من عدم استقرار سياسي انعكس على وضع عوائق الإستثمار في ذلك البلد ، و ذكر 53% من المستجيبين للإستقصاء أن عدم وجود إستقرار سياسي يمثل عائقاً رئيسياً للإستثمار ، في حين ذكر 36% من المستجيبين أنه يمثل عائق نوعاً ما وليس بدرجة رئيسية.

ويأتى بعد الإستقرار المخاطر المالية **Financial Risk** ، والبنية الأساسية والتشريعية **Legal Infrastructure** والبيروقراطية ونظم الرقابة على أسعار الصرف ، ولاشك أن تخوف الألف شركة العالمية المتعلقة بأن عدم الإستقرار السياسي يمثل العائق الرئيسى للإستثمار في البلد يعتبر أمراً قابلاً للفهم ، وهناك أدلة إثبات أشارت الى أن الحكومة اللاحقة قد لا تحترم العقود التي قامت الحكومة السابقة بإبرامها ، ففي عام 1997 رفضت الحكومة الباكستانية الجديدة أن توافق على شروط أحد العقود الذي بلغ مقداره 1.6 مليون دولار كان قد أبرمته الحكومة السابقة مع أحد شركات الطاقة الأجنبية ، وقد كان ذلك العقد أكبر مشروع إستثمارى مباشر في البلد قام بتنفيذه أحد المستثمرين الأجانب.

وإثناء نفس العام قامت شركة L.G للإلكترونيات بكوريا الجنوبية بإلغاء أحد الخطط الخاصة ببناء أحد مصانع إنتاج الإلكترونيات للمستهلكين في روسيا بسبب عدم وجود إستقرار سياسي بها . فلاشك فإن عدم الإستقرار السياسي في أى بلد من شأنه إفزاع المستثمرين الأجانب واصابهم بالهلع والذعر حيث أن مرد ذلك بوجه عام قد يرجع الى سوء إدارة إقتصاد البلد أو الفساد والرشاوى ونقص نظم المساءلة والمحاسبة والتباطؤ والتأخير الدائم في إتخاذ القرار بالإضافة الى التدخل السياسي في أمور الإقتصاد والأعمال .

بإيجاز إن عدم الإستقرار السياسى فى أى بلد غالباً ما يكون نتيجة لتدهور الأحوال الإقتصادية ، وتأسيساً على ذلك يكون تطوير النظام المحاسبى الذى يتميز بالشمول والتقدم الصعوبة بمكان فى ظل مثل تلك الظروف .

العوائق البيروقراطية Bureaucratic Hurdles

غالباً ما يؤدى النظام السياسى الذى يدعم بإجراءات بيروقراطية معقدة الى تأخيرات طويلة بسبب التردد فى إتخاذ القرارات وصورها فى غير أوانها . وأحياناً ما يكون التأخير طويلاً جداً للمستثمرين الأمر الذى يترتب عليه إنهاء وتصفية المشروعات ، وفى ديسمبر عام 1999 قررت شركة Cogentrix الأمريكية أن توقف أحد مصانع الطاقة الخاصة بها فى الهند والذى بلغ إستثماراتها به 1.3 بليون دولار وكانت الهند فى عام 1992 قد دعت تلك الشركة للقيام بإستثماراتها وتنفيذ مشروعاتها ، إلا أن صبر الشركة الأمريكية قد نفذ وقررت تصفية مشروعها الإستثمارى فى عام 1999 بسبب التأخيرات الطويلة عند الحصول على الموافقات الحكومية فى تسيير أعمالها ، وبعد سبع سنوات لم يصبح ذلك المشروع محل من الوجود وذلك بسبب بطأ الموافقات الحكومية والتى غالباً ما نشأت من وجود قواعد وإجراءات معقدة بالإضافة الى وجود إلتزامات ومسئوليات مبالغ فيها بفضل البيروقراطية والتى تعد جميعها حسيلة ودالة فى النظام السياسى للبلد .

الفساد السياسى Political Corruption

يساهم النظام السياسى الفاسد فى التدهور الإقتصادى Economic Deterioration للبلد حيث أن وضع السياسة وإتخاذ القرارات عن طريق

القائمين بالسلطة يؤدي إلى تخصيص غير كفاء للموارد الاقتصادية النادرة . حيث تتركز أهداف الحاكم في تلك البلاد في تكديس وجمع الثروات الشخصية وتوزيع المناصب على الأقارب والأصدقاء الحميمين بالإعتماد على العواطف وليس العقل (أهل الثقة وليس الكفاءة) ، والمحاباة السياسية وردود الفعل العنيفة بدلاً من التمسك بالقوانين والمبادئ وتخصيص الموارد على السلع العامة .

ومن الجدير بالذكر فإن الضغوط المجتمعية الحديثة في بعض البلدان قد نجحت في تقليص الفساد المنتشر ، وفي مارس عام 2000 إستقال وزير الداخلية ذو النفوذ السياسي الكبير في تايلاند بعد تكوين منظمات محاربة الفساد في عام 1997 ، حيث إتهمته بإخفاء ممتلكاته عن طريق الإدعاء الكاذب بأنه قد إقترض 1.21 مليون دولار من أحد الشركات الخاصة ، ولذلك فإن المجلس الوطني لمقاومة الفساد والذي يعد أحد الهيئات المستقلة قد أسقطت وأطاحت بأحد أكثر المتحكمين من ذوي النفوذ في تايلاند ، وهذا يعتبر مؤشراً إلى أن الصورة الطبيعية للنظام السياسي الأكثر فساداً في البلاد قد بدأت في التغير . حيث تم تحويل قضية الفساد المتورط فيها وزير الداخلية بعد ذلك للمحاكم الأمر الذي ترتب عليه بعد ذلك بناء بنية تشريعية ملائمة في البلاد .

5/3 تأثيرات النظم القانونية والتعليمية والديانة على المحاسبة الدولية

The Influences of Legal and Education Systems and Religion

The Legal System النظام القانوني

في كثير من البلاد بما فيها بلدان أوروبا الغربية للنظام القانوني تأثير مباشر على المحاسبة . يتضمن القانون عموماً تشريعات محاسبية تفصيلية

تحدد القواعد والإجراءات المحاسبية الشاملة ، في بعض البلاد تتأسس قواعد المحاسبة على متطلبات قانونية ، لذلك فإن الحكومة تحدد وتلزم بتطبيق تلك المتطلبات عن طريق القواعد المحاسبية .

أن الهيكل الشامل للتشريع والقانون في القضاء كان مجرد فكرة عامة أخذها الرومان من اليونانيين ، ويمكن القول بأن الرومان قد وضعوا تلك الأفكار محل التطبيق ، حيث قام كثير من بلاد دول العالم بتبني مفهوم القانون المكتوب لحماية الأفراد من الأفراد الآخرين ومن سلطة الحكومة .

إن قواعد القانون ترجع بصورة أساسية ومحورية للحضارة الغربية والتي قامت معظم البلدان بإستقرارها ، وبالطبع فإنه من الطبيعي أن يكون كافة الأفراد محكومين بالقانون .

على وجه العموم فإن النظم القانونية لمعظم البلاد غير الغربية مختلفة تماماً عن النظم القانونية المتعارف عليها في البلدان الغربية ، ومع ذلك ففي كثير من البلاد بما فيها الصين فإن مفهوم العقد المكتوب يعتبر أجنبياً حرفياً ، حيث أن الإقتصاد العالمي يتضمن معاملات وصفقات تتم بشكل متبادل ، لذلك فمن الضروري أن تكون التعهدات العامة خاضعة لجزاءات العقود وقواعد القانون من قبل كافة الأطراف حتى يتم فهم كافة المعاملات والموافقة عليها .

وفي عام 1999 أرسلت حكومة الصين 35 محامياً وقاضياً وموظف رسمي حكومي وأسائدة في القانون الى برنامج بجامعة Temple في الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة القانون الأمريكي ، ومن المعروف أنه في الصين من الشائع للمحكمة أن تنتظر في محاكمة أحد المتهمين والذي لا يكون له محامياً ، أحد المشاركين في البرنامج ذكر بأنه حقيقى أن نظامنا القانونى ما زال محل

تطور، ويمكن أن نتعلم من النظام القانوني الأمريكي كيف يمكن أن نكتب نظامنا القانوني الصيني .

وبالإضافة إلى أهمية تطوير النظام القانوني الذي يمكن أن يتعامل مع المعاملات والصفات في الاقتصاد العالمي ، فإن هناك قضيتين أخريتين جديرين بالبحث هما طول فترة المحاكمة أو النظر في النزاع القضائي . **Judicial Corruption** و **Lengthy Trials** والفساد القضائي

طول فترة إجراءات المحاكمة Lengthy Trials

في بعض البلاد قد يستغرق التقاضي المدني أو النظر في الدعاوى المدنية سنوات عديدة ، على سبيل المثال في الهند أو مصر فإن القضية القانونية قد تستغرق أعوام قد تقترب من الخمس سنوات أو أكثر . على الرغم من ذلك فإن هناك بعض العلاقات المشجعة على أن الموقف يمكن أن يتحسن في المستقبل ، حيث تقوم عدد من البلاد الآن بدراسة إختيارات مختلفة للتخفيف من مشكلة التأخيرات الطويلة في النظر في الدعاوى القضائية ، فمصر على سبيل المثال لديها أكثر من 30 مليون قضية في العام والإختبار المطروح هو تبني النظم القانونية في البلاد المتقدمة على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية التي قد تقوم على الإتفاق في النظر في الدعاوى ، ولذلك فإنه يتعين أن يكون الهدف هو الحد من تداول المحاكمة لفترات تقل عن السنة بحد أقصى.

الفساد القضائي Judicial Corruption

في بعض البلاد يعتبر الفساد القضائي أو التشريعي منتشر بشكل واضح ، إن الغالبية أو الأقلية الكبيرة من القضاة يقولون وأحياناً قد يتم إستقالتهم وأحياناً

كثيرة قد يتم إغواءهم بالرشاوى ، فى بعض القضايا قد يقوم أحد الأطراف بدفع رشوة للقاضى ، الأمر الذى يترتب عليه جعل القاضى غير صالح تماماً فى إصدار اتهام غير متحيز . للتومسبح أعلن المجلس التشريعى فى فنزويلا فى عام 1999 حالة الطوارئ القضائية عند توجيه اتهام بخصوص وجود حالات فساد ومخالفات صد حوالى نصف القضاة بها البالغين 4700 قاضى تقريباً .

النظام التعليمى Educational System

أن النظام التعليمى ومستوى المعرفة بالقراءة والكتابة فى أحد البلاد يؤثر على النظام المحاسبى لذلك البلد من راويتين هما :-

أ - أن مستخدمى المعلومات المحاسبية ذو المستوى التعليمى الجيد يمكنهم

فهم المعلومات المحاسبية الفنية المتقدمة

ب - أن المحاسبين الموجودين داخل البلد والذين لديهم معايير تعليمية

متقدمة عادة ما يكونوا مدربين بشكل جيد كما أنهم يمتلكون

الصلاحية الضرورية والمهارات الكافية للوفاء بواجباتهم

ومسئولياتهم المهنية بالكامل

بايجار فإن الخلفيات التعليمية لكل من مستخدمى ومعدى المعلومات

المحاسبية تؤثر بشكل كبير على درجة تطوير ومستوى تقدم النظام المحاسبى

للبلاد وأحياناً ما تجعل التغيرات فى بيئة أحد البلاد النظام المحاسبى بها

متقادم ، وللتوضيح ما زالت بعض السلطات المحلية بروسيا تتطلب استخدام

النظام المحاسبى الذى تم وضعه وتطبيقه أثناء فترة الإقتصاد المخطط بالإتحاد

السوفيتى ، بوصوح يمكن القول بأن النظام المحاسبى القديم ليس لديه القدرة

على الوفاء بمتطلبات الإقتصاد الحديث الذى لم يعد مخططاً مركزياً ، ونتيجة

لذلك فإن بعض المنشآت الغربية تحتفظ بمجموعتين من المجلات المحاسبية :
أولهما للوفاء بمتطلبات السلطة المحلية ، وثانيهما للوفاء بالإحتياجات الخاصة
من المعلومات .

الديانة Religion

إن الديانة بمفهومها الواسع تؤثر على المفاهيم المحاسبية الأساسية ،
للتوضيح ففي كثير من البلاد الإسلامية على سبيل باكستان والسعودية فإن
فكرة الفائدة على القروض تعبر عن مفهوم معاكس للمعتقدات الدينية المنتشرة
بها ، ففي ديسمبر عام 1999 أعلنت المحكمة العليا بباكستان أن كل من قام
بدفع وتحصيل الفائدة يعتبر أمراً غير مقبولاً في الإسلام باعتبارها تمثل ربا
يمنعها الدين الإسلامي ، وكذا أقرت المحكمة الحكومة أن تضع نظام إقتصادي
خالى من الفوائد باعتبارها تمثل ربا وذلك ابتداء من عام 2000 . ولاشك أن
النتيجة المحتملة لذلك تتمثل في إيجاد وسائل مختلفة لعرض وتوصيل
المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمعاملات الآجلة .

ويجب أن يكون مفهوماً أن بعض المتطلبات الدينية قد يتم تفسيرها بشكل
مختلف في البلدان المختلفة . وللتوضيح فإن القوانين في المملكة السعودية
تحظر الاختلاط بين الجنسين ، وهذا يتطلب أنه ينبغي على سيدات الأعمال أن
يكون لديهم أحد الرعاة من الذكور لتمثيلهم عند التعامل مع الإدارات الحكومية
ومنظمات الأعمال . وبموجب ذلك فإن مالك المنشأة من الأثاث لا يمكنها أن
تتعامل مباشرة حتى مع موظفي تلك المنشأة من الذكور ، وفي إحدى
الدراسات المسحية التي أجريت على سيدات الأعمال بالمملكة السعودية تبين
نتيجة غير مفاجئة مفادها أن صعوبة التعامل مباشرة مع الأطراف الأخرى

كانت هي أكثر الشكاوى شيوعاً بين الصعوبات المحيطة ، وعلى النقيض من ذلك فإن سيدات الأعمال والعاملين من الأثاث في كثير من البلدان الإسلامية على سبيل المثال إندونيسيا ومصر وعمان يمكن أن يقومون بالتعامل مباشرة مع موظفيهم من الذكور والعاملين بدرجة متساوية والموظفين الحكوميين .

5/4 أثر الثقافة على إعداد التقارير المالية

Culture's Impact on Financial Reporting

يمكن شرح الأثر العميق للثقافة على عملية إعداد التقارير المالية عن طريق مدخل القوائم الثانوية ، يستخدم مدخل القوائم المالية الثانوية Secondary Statement Approach المبادئ المحاسبية لبلد آخر عند إعداد القوائم المالية ، يتم مراجعة القوائم المالية القانونية أيضاً طبقاً لمعايير المراجعة لنفس البلد . ويتمثل الهدف في تعزيز قابلية فهم ونفعية القوائم المالية للجمهور المستهدف أو بعبارة أخرى مستخدمى القوائم المالية فى ذلك البلد .

ومع ذلك فإن المدخل أن يعرض الاختلافات الموجودة فيما بين البيئات الثقافية ، إن تفسير القوائم المالية القانونية يعتبر من الصعوبة بمكان حيث أن عادات وتقاليد الأعمال المبنية على ثقافة محلية تختلف بالطبع من بلد إلى آخر ، إن عادات وتقاليد الأعمال المحلية تترك إنبطباع على القوائم المالية القانونية والسبب لا يمكن عكسها فى القوائم المالية القانونية ، ويمكن التعبير عن ذلك ببلاغه عند الإشارة الى القوائم المالية اليابانية الموحدة والتي تستخدم مبادئ المحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية .

إن الفكرة العامة أو الإنبطباع الشخصى عن الرقابة من خلال ملكية غالبية الأسهم المباشرة وغير المباشرة ووجود الشركات القابضة أو الشركة الأم تمثل مفاهيم أجنبية لدى المديرين التنفيذيين النموذجيين ، بصفة عامة ينظر الى

ملكية الأسهم على أنها ذات أهمية بشكل رئيسي عند وضع الاحتفاظ بمجموعات الشركات ، ونتيجة لذلك فإن التطبيقات الأمريكية للتوحيد تميل إلى تصنيف الشركات اليابانية بطريقة عكسية للشكل الطبيعي لها ، تلك التطبيقات تميل إلى كسر الحقيقة الديناميكية والمعقدة للمجموعات الطبيعية إلى مجموعة شركات ذات نمط أمريكي محاولة تصوير المنظور الأمريكي على شيء ما ياباني فريد .

نتيجة لذلك فإن البيئة التنظيمية الفريدة للمشروعات اليابانية غالباً ما تجعل نفعية تقاريرها المالية الموحدة لمستخدميها قليلة وليست كثيرة ، وبلا شك فإن ذلك يؤكد على أن الإقتصاد العالمي يجعل من الأهمية بشكل متزايد أن تكون المعرفة بالثقافات الأخرى من شأنه أن يحسن أداء المهام بشكل أكثر فعالية .

5/5 الإعتبارات الثقافية في التخطيط الإستراتيجي

Cultural Consideration in Strategic planning

تعتبر معظم المعلومات المرتبطة بالتخطيط الإستراتيجي خارجية بطبيعتها، تتباين درجة إستقرار وتعقيد البيانات من بلد إلى آخر ، إن إقتصاديات دولة مثل السويد وألمانيا تتميز بأنها مستقرة نسبياً وأنها تظل ذات إقتصاديات سوق حرة قوية ، إن بيانات بعض البلدان تتميز بأنها ديناميكية تماماً ، فسياسات فرنسا عن الإشتراكية في مواجهة المنشآت ذات القطاع الخاص تتأثر بشكل ملحوظ بإختيار كل منها ، وكلما زادت درجة عدم الإستقرار البيئي في أحد البلدان كلما تزايدت الصعوبة في التنبؤ بالظروف البيئية .

التباين الثقافي Cultural Diversity

يمكن أن يعتبر التباين الثقافي مصدر من مصادر التعاون للتنظيمات المتعددة الجنسية ، فمن طريق تبني إستراتيجية متعددة الجنسية يمكن لتلك التنظيمات أن تصبح أكثر من مجرد مجموع أجزائها ، فالمديرين في اليابان والهند على سبيل المثال يتعرضون الى أعراف وقيم معينة تعد أكثر تعقيداً مقارنة بنظيرها لدى المديرين بالولايات المتحدة الأمريكية ، إن الشركة الدولية أحد البيئات الثقافية يمكن أن تستفيد من شركة دولية أخرى في بيئات ثقافية أخرى عن طريق الحصول على فهم أفضل لكيف يمكن أن يعمل العالم .

وقد أوضحت الدراسات الحديثة التي أجريت عن طريق أحد مراكز الأبحاث الاقتصادية الأمريكية أن المهاجرين الشرعيين للولايات المتحدة الأمريكية ذو مستويات تعليمية مرتفعة وأكثر مهارات من الأمريكيين مولدى المنشأ .

الحدود الوطنية والحدود الثقافية

National Boundaries and Cultural Boundaries

عند تلك المرحلة يتطلب الأمر توضيح نقطة هامة وهى أن الحدود الوطنية والحدود الثقافية غالباً ما يتطابقا أو يتزامنا ، إن النماذج الثقافية فى كاليفورنيا تعتبر مختلفة تماماً عن تلك الموجودة فى الاباما ، إن الثقافة فى الجزء الشمالى من إيطاليا تعتبر أكثر تقارباً وتماثلاً مع نظيرتها بسويسرا مقارنة بالجزء الجنوبى من إيطاليا . فى كلمات أخرى فإنه فى كل بلد توجد كثيراً من الثقافات الفرعية .

Culture and Individual Behavior الثقافة والسلوك الفردي

يتباين سلوك الأفراد حسب إختلاف الثقافات ، وقد حددت إحدى الدراسات التي أجريت على 116000 شخص يمثلون عينة من مجتمع العاملين في 40 قطر من الأقطار - أنه يمكن تصنيف الإختلافات الثقافية من خلال خمسة أبعاد ثقافية هي :-

1- مساحة السلطة الكبيرة في مواجهة السلطة الصغيرة

Large Power Distance Versus Small Power Distance

تعكس مساحة النفوذ والسلطة Power Distance القدرة على إحتمال التفاوت أو عدم التكافؤ بين الرؤساء والمؤسسين في الثقافات ذات مساحة النفوذ الكبيرة، حيث يقوم الشخص عند مركز عالى في الهرمية التنظيمية بإتخاذ القرارات في حين أن العاملين عند المستويات الأدنى يقوموا بإتباع التعليمات ، أما في ظل الثقافات ذات مساحة السلطة الصغيرة فإن العاملين يدركون ويلاحظون وجود بضعة إختلافات في السلطة ويقومون بإتباع تعليمات الرئيس فقط عندما يتفقون عليها أو يشعرون بتهديد .

ويمكن توضيح الفرق وللتناقض بين مساحة النفوذ الكبيرة ومساحة النفوذ الصغيرة من خلال مقارنة الوضع في بعض البلاد المتقدمة في أوروبا (ألمانيا على سبيل المثال) أو حتى في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا يوجد شعور بأن هناك شخص مهم أو شخص مختار أو مميز النسل حيث أن وزير الخارجية في تلك البلاد إذا قام بوضع سيادته في مكان إنتظار غير مرخص به يتم تغريمه وتعرضه للوقوع بجزاء يقوم بسداده طبقاً للقانون ، في حين أنه في البلاد غير المتقدمة لا يحدث ذلك بإعتبار أن ذلك الوزير مثلاً يعد من

كبار القوم الهامين ، تأسيساً على ذلك فإن شعب ألمانيا أو أى من الشعوب الأخرى بأوروبا فى هذا الصدد لا يعرفون كيف يقومون بتقديم إحترام صحيح لزعمائهم الحكوميين رغمًا عن ادعاءاتهم المتزايدة فى مجال الخدمة العامة والديمقراطية العملية التى يتمتعون بها . وهذا الشئ قد لا يكون متوافر فى البلاد الآخذة فى النمو مثل مصر والهند حيث يوجد تمييز واضح بين المواطن العادى وما يقال عليه بأنه شخص مهم VIP .

ومن بين الدول التى توجد بها مساحات نفوذ واسعة مصر واليابان وباكستان وأسبانيا وسنغافورة والمكسيك والبرازيل وإندونيسيا ، وكاملة على الثقافات ذات مساحة النفوذ الضيقة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والنمسا والدنمارك والنرويج .

المذهب الفردى فى مواجهة المذهب الجماعى

Individualism Versus Collectivism

بموجب مذهب مصالح الفرد Individualism فإن صاحب العمل لديه أهمية وإمتياز على العامل كما أن مصالح الأسرة يتم تمييزها عن التنظيم فى مجموعة ، فى حين أن مذهب سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج Collectivism يتسم بخصائص ثقافية مؤداها أن مصالح التنظيم يجب أن يكون لها الأولوية الأكبر .

أن العاملين المرتبطين بالثقافات التى تنتم بمذهب الفردية عادة ما يقومون بتقييم المواقف فى ضوء كيف ستؤثر القرارات عليهم شخصياً ومهنيًا . فى حين يقوم الأفراد فى الثقافات التى تنتم بالمذهب الجماعى (القائم على المبدأ الإشتراكى القائم بسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج) بوضع إحتياجات التنظيم

فوق كل شيء ، لذلك فإن المصالح التنظيمية تأخذ أولوية أعلى من مصالح الفرد أو الأسرة .

وربما أفضل مثال على تطبيق المذهب الفردي ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والمملكة المتحدة وهولندا وكندا ونيوزيلندا ، بينما أفضل نموذج لتطبيق الثقافات التي تتسم بدرجة مرتفعة من الجماعية مطبق في كولمبيا وباكستان وبيرو وتايوان واليابان والمكسيك واليونان وهونج كونج وكوريا الجنوبية .

تجنب عدم التأكد في مواجهة قبول عدم التأكد

Uncertainty Avoidance Versus Uncertainty Acceptance

أن تجنب عدم التأكد **Uncertainty Avoidance** هو المدى الذي إليه يتم تجنب عدم التأكد في أحد الثقافات ، إن المجتمع الذي يتميز بأنه ذو مستوى مرتفع من تجنب عدم التأكد يعطى أهمية للإستقرار الوظيفي ومستوى منخفض من الضغط . في حين يتميز قبول عدم التأكد **Uncertainty Acceptance** بأنه يعتبر جزء طبيعي من الحياة وشعور بالراحة مع الغموض والمخاطر غير المألوفة . إن العاملين في الدنمارك والولايات المتحدة وكندا والنرويج وسنغافورة وهونج كونج وأستراليا قد أجازوا مستوى مرتفع مع عدم التأكد ، بينما يعتبر تجنب عدم التأكد مرتفعاً فيما بين العاملين في اليابان وكوريا الجنوبية والمكسيك وإسرائيل والنمسا وإيطاليا والأرجنتين وبيرو وفرنسا والبلجيكا .

الرجولة في مواجهة المرأة Masculinity Versus Femininity

تمثل الذكورة Masculinity خواص تعتبر ذات أهمية نسبية على سبيل المثال المذهب الدفاعي عن الحق والمذهب المادي (المادة هي الحقيقة والوجود ومظاهره يمكن تفسيره) ، في حين يتميز مذهب Assertiveness بنوع الحياة والتثنية أو التربية والعلاقات وصلات القرابة ، المجتمع المشجع للرجال يحدد أنوار الرجال والأثاث بشكل أكثر صراماً مقارنة بما تنتجه المجتمعات ذات الدرجات المرتفعة من الأثاث .

بخصوص ذلك البعد الثقافي يتعين التركيز على نقطتين أساسيتين ، أولهما أن ذلك البعد يتعامل مع الأهمية النسبية ذات الارتباط بالخواص في تلك ثقافة المذكورة آنفاً ، ويجب ألا يتم تسويتها مع التوجه الجنسي ، وثانيها أن ذلك قد لا يبدو في المقام الأول أن يكون ملائماً مع المحاسبة ، وفي الواقع أن ذلك يعتبر ملائماً ويمكن توضيح ذلك بالتركيز على حوافز العاملين ، حيث أن شيء آخر قد يكون به تكافؤ ، فالعاملين في الثقافات ذات الدرجات المرتفعة من الذكورة من المحتمل أن يتم تحفيزها ودفعها أكثر عن طريق سداد أجور الوقت الإضافي والمكافآت النقدية مقارنة بوقت الأجازة ، أما العاملين في ظل المجتمعات ذات المستويات المرتفعة نسبياً من الأثاث قد تصل بشكل أكثر احتمالاً مزيد من الوقت مع الأسرة ، إن مجموعة التحفيز والمكافآت والمزايا الإضافية يمكن أن يتم عملها بشكل يتسق مع تلك الاحتياجات الثقافية .

وتعتبر ثقافة بلد مثل فنلندا تتميز بأنه نتج لمذهب الأثاث بشكل مرتفع ، حيث أن زوجة رئيس الوزراء الفنلندي وقد أنجبت ابنتها الأولى في عام 1998 وأنجبت ابنتها الثانية في مارس 2000 ، وكلا المرأتين تم أخذ إجازة أو

انن للرعاية الأسرية ، وذلك يتسق بطبيعة الحال مع الخاصة الطبيعية المرتبطة بمسافات البعد الأثنوى .

وكأمثلة على وجود الثقافة ذات البعد الذكرى فى البلد المختلفة اليابان والنمسا ، فى حين تتضمن البلاد التى لديها ثقافة ذات بعد أثنوى السويد والنرويج والدنمارك وفنلندا .

التوجه طويل الأجل فى مواجهة التوجه قصير الأجل

Long – Term Orientation Versus Short – Term Orientation

يطلق على ذلك البعد الثقافى أيضاً مذهب الدينامية نو الصلة بكونفوشيوس، وترجع تلك القيم المتضمنة ذلك البعد الى الفيلسوف الصينى المعروف كونفوشيوس الذى عاش خلال القرن السادس قبل الميلاد . يركز التوجه طويل الأجل على تعديل التقاليد للوفاء بالاحتياجات الجارية ، حيث تعتمد القيم ذات التوجه طويل الأجل على المثابرة والكفاءة والجنوى الإقتصادية عند إستخدام الموارد وإستغلالها والرغبة فى القيام بالتضحيات لإنجاز الأهداف ، أما القيم ذات التوجه قصير الأجل فتعتمد على إحترام التقاليد والإستقرار الشخصى والحصول على النتائج السريعة من المجهودات المبذولة بالإضافة الى الإهتمام بالمظهر الخارجى ، وتعتبر دول مثل اليابان وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وهونج كونج دول ذات توجه طويل الأجل ، فى حين تتمثل الدول ذات التوجه قصير الأجل على سبيل المثال فى ألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسويد .

بوجه عام فإن الإعتبارات الثقافية المتضاده والمتداخلة ذات أهمية كبيرة فى عملية التخطيط الإستراتيجى وأيضاً فى تعميم نظم الرقابة لمواجهة التحديات المفروضة عن طريق البيئات الثقافية فى الأجزاء المختلفة من العالم،

من الضروري أن تكيف الشركات المتعددة الجنسية نفسها مع تلك الثقافات المتعددة في الأماكن التي تعمل وتدير أنشطتها بها ، ولاشك أن التغيرات الثقافية لها أثر مباشر عن كيف يقوم المديرين والعاملين في الأجزاء المختلفة من العالم باتخاذ قرارات وقبولها ، وكيف ينظرون الى مستقبلهم المهني عن طريق الموازنة بين مصالحهم الشخصية والأسرية بالإضافة الى تحديد ما هي الدوافع التي تحفزهم .

وقد أصبح مديروا الأعمال في الشركات المتعددة الجنسية على دراية متزايدة بكافة الإنعكاسات الثقافية . وقد أشارت إحدى الدراسات التي تم إجرائها على عدد 150 مدير تنفيذي في الشركات المختلفة عن طريق Deloitte & Touche الى أن هؤلاء المديرين يشعرون بأن العولمة أكبر من مجرد النشاط الدولي ، فهي تمثل تقدم وتحول مفاهيمي فكري شامل ، وقد ذكر هؤلاء المديرين أن الشركات تتوسع وتمد أنشطتها عالميا على نطاق شامل ، وأن التحدي الرئيسي الذي يواجهوه هو العوائق الثقافية والذي يتبعه حتماً عوائق إقتصادية بالإضافة الى العوائق التجارية والسياسية . وقدذكروا أيضاً أنه عندما تتخذ الإدارة قراراتها الخاصة بمد أنشطتها عبر البحار فإن مفاتيح النجاح تتمثل في الآتي :-

- إقامة وجود محلي .
- تقديم المنتجات والخدمات التي تتناسب مع الثقافة المحلية .
- استخدام التكنولوجيا بفعالية .

- توظيف العاملين المحليين لإدارة الأعمال والأنشطة الأجنبية وغالباً ما يعتبر المهاجرين إلى البلد الأم للشركة المتعددة الجنسية مصادر ذات قيمة كبيرة لسد تلك الفجوات الثقافية وتعزيز التفهم الثقافي .

إن الوجود المحلي **Local Presence** غالباً ما يجعل من السهولة بمكان أن يتم الحصول على القبول من الثقافة المحلية ، ولاشك فإن الأدوات الضريبية قد قامت باستخدام إستراتيجية الوجود المحلي بفعالية .

5/6 أثر الإعتبارات الثقافية على نظم الرقابة والتحفيز

Cultural Considerations for Control Systems and Motivation

5/6/1 الإعتبارات الثقافية في نظم الرقابة

Cultural Considerations in Control Systems

في الجزء السابق تم مناقشة دور الثقافة في التخطيط الإستراتيجي ، وفي ذلك القسم يتم تقديم مفاهيم الرقابة والإعتبارات الخاصة بتقديم نظام رقابة فعال في الأعمال المتعددة الجنسية .

يقارن نظام الرقابة **Control System** الأداء الفعلي (النتائج) مع الأداء المخطط (الأهداف) ، ونتيجة لذلك يمكن للإدارة إتخاذ الإجراء التصحيحي الملائم حينما يكون ذلك ضرورياً ، يتضمن أى نظام رقابي معلومات سواء أكانت داخلية أو خارجية أو مالية أو غير مالية .

بالإضافة إلى نظم الرقابة الرسمية فإن وسائل الرقابة غير الرسمية تلعب دوراً هاماً في الشركات المتعددة الجنسية ويتمثل مدخل الرقابة غير الرسمي الرئيسي في نقل المدير التنفيذي من أحد الشركات الدولية إلى شركة دولية أخرى على أن يكون ذلك بتفهم صريح أو ضمني بخصوص الأداء المتوقع . ويتمثل أحد الطرق الأخرى للرقابة غير الرسمية في القيام بإجراء الإجتماعات

بين مديري الشركة الأم ومديري الشركات التابعة عادة في مقر الشركات التابعة . أيضا توفر الإجتماعات السنوية للمدير التنفيذي في الشركات الدولية الفرصة لتقييم الأداء بشكل غير رسمي ولتبادل المعلومات .

تتطلب الاختلافات الثقافية تعديل مقاييس الرقابة لكل بيئة ثقافية في البلد كما أن اللغات المختلفة ونماذج الإتصال المتعددة تمثل نوعين من المشاكل التي تواجه الشركات المتعددة الجنسية عند تصميم وتنفيذ مقاييس الرقابة عبر الحدود الوطنية .

إن الشركة التابعة التي يتم تنظيمها في أحد البلاد الجديدة قد تشير الى وجود لغة أخرى يستعين أن يتم على أساسها كتابة الخطط الإستراتيجية والموازنات والتقارير ، في كثير من البلدان توجد لغات مختلفة ، كما أن كل لغة لها عديد من اللهجات (المتفرعة من نفس تلك اللغات - كاللغات العامية) ، وقد تكون تكون بعض المصطلحات الفنية من الصعوبة بمكان - بل ومن المستحيل - أن يتم ترجمتها الى اللغة المحلية .

5/6/2 الإعتبارات الثقافية اللازمة للتخفيف

Cultural Considerations for Motivation

يوفر نظام المعلومات مقاييس للرقابة تحاول أن تقدم الحوافز الملائمة اللازمة للتعامل مع السلوك البشري ، وحيث أن الشركات في ظل الإقتصاد العالمي تعمل في مجتمعات متعددة ذات ثقافات محددة خاصة وتقوم بتصميم نظام من شأنه التأثير على السلوك البشري بطريقة مستهدفة فإن الأمر يتطلب الإلمام بتلك الإعتبارات الثقافية ، حيث يعد ذلك أحد المتطلبات الخاصة بالنظام الناجح ، والا ستكون هناك حتماً نتائج غير مرغوب فيها .

فإذا ما كان الضرر بالقيم الثقافية جوهرياً ، فإن أعضاء أفراد الثقافة سوف يجدون وسائل للنار مقابل ذلك الأذى بمنتهى ، حيث قد لا يقدمون أى تعاون أو يلجأون الى بذل أقصى ما عندهم للمقاومة ووضع العوائق بالإضافة الى إستخدام طرق مأكرة لإجراء تغيير لا يستحق ، أن الناحية المعنوية المستندية الناتجة تعد بمثابة الأسعار التى يدفعها المديرون والذين يختارون مواقف تجاهل العواقب الإجتماعية للتغيرات المستهدفة .

5/7 وضع السياسة فى ظل الثقافات المختلفة

Policy Formulation in Different Cultures

يجب أن يتم مواجهة الحقائق الثقافية والقضايا المرتبطة من أجل التأكد من أن سياسات الشركة قد تم التعرف عليها وإبرازها جيداً ، ويتطلب ذلك أن لا يؤخذ فى الاعتبار فقط الأهداف التنظيمية وإنما أيضاً الاختلافات الثقافية ، وتطبيقات الأعمال المختلفة بالإضافة الى قواعد أخلاقيات العمل . وبعض من القضايا من السهل أن يتم حله ، حيث فى بعض البلدان مثل اسرائيل أو البلاد الإسلامية يجب ألا تكون وظيفة الشركة الإرتباط بتجارة لحم الخنزير ، إلا أن بعض من المشكلات قد تكون من الصعوبة بمكان ، حيث يمكن أن يتم دراستها أولاً بعد أن يتم تحليلها بشكل كامل وإستعراضها كسياسة واضحة للشركة ، ومن الأهمية بمكان الذكر بأن الشركات المتعددة الجنسية يجب ألا يقتصر نشاطها فى مكان واحد من العالم ، حيث أن لتلك الشركات مواطنين الشركة الأصليين من الشركة الأم بالإضافة الى مواطنين الشركة القائمين بدول العالم التى يعملون بها .

أخلاقيات العمل Business Ethics

يؤكد البعض على أن الاختلافات الثقافية تعوق تطبيق المقاييس والمعايير الأخلاقية عبر العالم ، وقد لشارت نتائج الأبحاث مع ذلك الى أنه بالرغم من تلك الاختلافات الثقافية فإن مقاييس الحكم الأخلاقي لن تتباين بشكل جوهري من البلاد ، لذلك فإن الإعتبارات الأخلاقية تصبح متغيرات هامة بشكل كبير في عملية إتخاذ القرارات طويلة الأجل .

هناك مزايا جانبية أخرى ، حيث أن وضع السياسات الأخلاقية الرسمية في أحد الشركات قد يؤدي الى تكثيف الرقابة الداخلية للشركة ، وفي عام 1999 أوضحت أحد المؤتمرات في دراسة مسحية على 124 شركة خلال 22 بلداً أن 78% من مجلس الإدارة يقومون بوضع معايير أخلاقية تراوحت من 41% في عام 99 ونسبة 21% في عام 1987 . وينظر رؤساء العمل أن التنظيم الذاتي هو الطريق الملائم لتجنب التعليمات التشريعية أو القانونية في أنشطتهم ، أيضاً تساعد قواعد السلوك الأخلاقي على تشجيع التمسك بالتطبيقات والعادات المتعددة الأشكال عند أداء الأعمال والأنشطة بالخارج .

إن المناقشة السابقة لا توحي بأن كافة المسائل الأخلاقية يسهل حلها وأن المواقف التي تتضمن المشكلات الأخلاقية غير موجودة ، ومع ذلك فإن التركيز الصحيح يمكن أن يساعد في تحقيق ذلك ، إن وضع سياسة المنشأة يجب أن تركز على نتائج طويلة المدى وليس على وسائل قصيرة الأجل ، إن القيادة واتجاه الإدارة العليا والمصحوب بنموذج إيجابي نشط للإدارة يمكن أن يوفر وسيلة طويلة تجاه رعاية ثقافة الشركة والتي فيها يتم قبول وتعزيد كافة

الأفكار البناءة وإعطائها فرصة للإزدهار والنجاح . إلى نظام تقييم الأداء الذي يأخذ في الاعتبار الأداء في مجالات الحساسية الثقافية والنظرة طويلة الأجل يوفر حوافز من شأنها تحفيز المديرين والعاملين على التصرف بطريقة أخلاقية تتسق مع سياسات الشركة .

وبسبب التآلف مع الثقافة المحلية وعادات الأعمال فإن أعضاء العمل المحليين يمكن أن يكونوا ذو قيمة كبيرة أثناء عملية وضع سياسة الشركة للتأكد من أن تلك السياسة ستكون متسقة مع الثقافة المحلية بالإضافة إلى أنها ستكون بمثابة دوافع للتصرف والسلوك الأخلاقي

الفصل السادس

**الشفافية والإفصاح والقياس
فى المحاسبة الدولية**

الفصل السادس

الشفافية والإفصاح والقياس فى المحاسبة الدولية

Transparency, Disclosure and Measurement in International Accounting

- 6/1 الشفافية فى التقارير المالية .
- 6/2 تطور وأسباب الحاجة للإفصاح فى التقارير المالية .
- 6/3 التمييز بين القياس والإفصاح والتباين عالمى للنطاق فى القياس والتقارير .
- 6/4 مداخل التقرير ومشاكل الإفصاح فى الشركات المتعددة الجنسية .
- 6/5 الآثار الاجتماعية لتطبيقات الإفصاح .
- 6/6 قضايا فنية خاصة للإفصاح عن القوائم المالية الموحدة وشهرة المحل وعقود الاستئجار .

6/1 الشفافية في التقارير المالية Transparency in Financial Reports

يتعين أن تنتم المعلومات التي يتم توفيرها للمشاركين بالسوق والمرتبطة بمعاملاتهم المتبادلة بالشفافية والنفعية **Transparency and Usefulness** حتى يتميز السوق بالكفاءة ، ولعل ذلك أحد أهم وأكثر الظروف المسبقة لوضع نظام للسوق بصفة عامة والسوق الدولي بصفة خاصة . ان الأسواق لاتولد مستويات كافية من الإفصاح ، ان قوة السوق عادة ما ستوازن بين العوائد الحدية والتكاليف الحدية للإفصاح عن المعلومات الإضافية وقد لاتكون النتيجة النهائية هي ما يحتاجه المشاركون بالسوق بالفعل .

لقد تعاضمت اتجاهات تحرير السوق المالي والراسمالي في الثمانينات والتي تولد عنها انتهاكات متزايدة في الأسواق المالية وزادت من أهمية الحاجة الى المعلومات كوسيلة للتأكد من نوافر الاستقرار المالي . وفي التسعينات بينما تزايدت أهمية تحرير السوق المالي والراسمالي إلا أنه كانت هناك ضغوط هائلة لمتطلب أهمية المعلومات المقيدة في كل من القطاع المالي والقطاع الخاص ، وقد عززت متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح الآن من نوعية وكمية المعلومات التي يجب ان يتم توفيرها للمشاركين بالسوق وإلى الجمهور العام . وبسبب أن متطلب المعلومات يعد جوهريا لتعزيز استقرار السوق فإن السلطات القانونية ترى أيضا أن نوعية المعلومات **Quality of Information** لها أولوية أكبر ، وبعد أن يتم تحسين نوعية المعلومات المطلوبة عن طريق المشاركين بالسوق والسلطات القانونية ، سوف نبذل المنشأة جهد أفضل في تحسين نظم معلوماتها الداخلية وذلك بهدف الحصول على سمعة جيدة في توفير معلومات ذات نوعية جيدة .

ان الإفصاح العام **Public Disclosure** للمعلومات يتم التنبؤ به فى ظل وجود معايير محاسبية جيدة ومنهجية كافية للإفصاح . عادة ما يتضمن ذلك الإفصاح العام نشر معلومات نوعية وكمية ملائمة فى التقارير المالية السنوية والتي غالبا ما يتم استكمالها عن طريق القوائم المالية الدورية ، وبالإضافة للمعلومات الملائمة الأخرى يتعين أن يأخذ متطلب المعلومات فى الاعتبار التكلفة ، لذلك فعندما يتم تحديد متطلبات الإفصاح فإن نفعيتها للجمهور يجب أن يتم تقييمها فى ضوء التكلفة التى ستتحملها المنشأة عند إفصاحها عن تلك المعلومات .

لذلك يعتبر توقيت الإفصاح متغيرا هاما أيضا ، ان الإفصاح عن المعلومات السلبية للجمهور لم يعد معقدا بعد بشكل كاف لتفسير معلومات قد تسبب أضرار للمنشأة ، وعندما تكون المعلومات غير ذات جودة كافية لو أن مستخدميها لا يبتدوا أنهم قادرين على تفسير المعلومات بشكل صحيح ، فإن متطلبات الإفصاح العام يجب أن يتم وضعها بشكل حريص كما يجب أن يتم التخفيف والتقليل منها تدريجيا بشكل تصاعدي فى الأجل الطويل ، يعتبر نظام الإفصاح الكامل ذو فائدة حتى إذا كانت هناك بعض المشاكل التى يتم مواجهتها فى الأجل القصير بسبب أن التكلفة الخاصة بعدم كون النظام المالى لا يتميز بالشفافية تعتبر أعلى كلفة من تكلفة أن يكون النظام شفافا .

الشفافية والمساءلة المحاسبية Transparency and Accountability

تشير الشفافية **Transparency** الى مبدأ خلق بيئة معينة خلالها يتعين أن تكون المعلومات المرتبطة بها فى ظل الظروف القائمة والقرارات والتصرفات التى يتم اتخاذها من الممكن الوصول اليها **Accessible** وأن تتميز بالمرئية **Visible** والقابلية للفهم **Understandable** من كل الأطراف المشاركة بالسوق.

فى حين يشير الإفصاح Disclosure الى العملية والمنهجية الخاصة بتوفير المعلومات ووضع قرارات السياسة المعروفة والتي من خلالها يذّ توفيرها فى وقت مناسب وبطريقة واضحة ظاهرة للعيان .

فى حين تشير المساءلة المحاسبية Accountability الى حاجة المشاركين بالسوق بما فيها السلطات الى تبرير تصرفاتهم وسياساتهم وقبول المسؤولين عن قراراتها ونتائجها .

تعتبر الشفافية ضرورية لمفهوم المساءلة المحاسبية التى يتعين تحملها بين المجموعة الثلاثة للأطراف المشاركة بالسوق وهم المقرضين والمقرضين Borrowers and Lenders والمستثمرين Investors بالإضافة الى السلطات المحلية والمؤسسات المالية الدولية .

لقد أصبحت الشفافية والمساءلة المحاسبية من الموضوعات التى خضعت لجدل ومناقشة كبيرة عند دراسة السياسة الاقتصادية خلال العقود السابقة ، ان متخذى السياسة قد أصبحوا معتادين على السرية Secrecy ، وينظر للسرية أو الخصوصية على أنها متطلب ضرورى لممارسة السلطة مع الحصول على عائد إضافى من إخفاء عدم صلاحية متخذى السياسة ، ومع ذلك فان السرية تمنع أيضا السياسات من أن يكون لها أثارها المرغوبة ، ان اقتصاد العالم المتغير والتدفقات المالية التى تتميز بالتحويل المتزايد وظاهر الاعتماد قد وضعت قضية الانفتاح Openness فى مقدمة عملية اتخاذ السياسة الاقتصادية، هناك اعتراف متزايد من الحكومات الوطنية بما فيها البنوك المركزية على ان الشفافية (بمعنى وضوح السياسة Openness of Policy) تساعد على تحسين عملية القابلية للتنبؤ ومن ثم تسفر عن كفاءة قرارات السياسة ، أن الشفافية ترغم المؤسسات على مواجهة حقيقة الموقف وجعل المديرين أكثر مسئولية

لاسيما إذا عرفوا كيف يسبرون وجهات نظرهم وقراراتهم وتصرفاتهم وتأسيساً على ذلك يمكن تشجيع إجراء تعديلات السياسة فى الوقت المناسب .

ولاشك فإن الشفافية الكبيرة والمساءلة المحاسبية تظل مطلب خاص لممثلى القطاع الخاص من أجل تفهم وتقبل قرارات السياسة التى ستؤثر على سلوكهم ، أن الشفافية الأكبر سوف تحسن من القرارات الاقتصادية التى يتم اتخاذها عن طريق الوكلاء الآخرين فى الاقتصاد ، أيضا تعتبر الشفافية وسيلة للإسراع بالمساءلة المحاسبية والتنظيم الداخلى والحوكمة **Governance** الأفضل . أن الشفافية والمساءلة المحاسبية تحسن من جودة اتخاذ القرار فى مؤسسات اتخاذ القرارات (والتي تتطلب أن تكون أنشطتها ذات شفافية) بالإضافة الى المؤسسات التى تعتمد قراراتها الخاصة على فهم والتنبؤ بالقرارات المستقبلية لمؤسسات اتخاذ السياسة . فإذا ما كانت التصرفات والقرارات مرئية وقابلة للفهم من ثم يمكن تخفيض تكاليف المتابعة والرقابة ، وسيكون الجمهور العام على قدرة أفضل على متابعة مؤسسات القطاع العام ، وكذلك المساهمين والعاملين حيث يمكنهم متابعة ومراقبة إدارة الشركة ، وكذلك الدائنين عند متابعة المقترضين والمودعين عند متابعة البنوك ، ولذلك فإن القرارات الفقيرة لن تذهب بدون ملاحظة أو مساءلة .

أن الشفافية والمساءلة يتم تعزيزها وتقويتها بشكل متبادل حيث تعزز الشفافية من المساءلة المحاسبية عن طريق تسهيل عملية المتابعة كما أن المساءلة المحاسبية تزيد من الشفافية عن طريق توفير حافز للوكلاء على ضمان أن الاسباب الخاصة بتصرفاتهم قد تم توضيحها وفهمها بشكل صحيح. من هنا يمكن القول بأن الشفافية والمساءلة المحاسبية معا سوف تحقق

الآتى:-

- فرض نظام من شأنه تحسين جودة اتخاذ القرارات في القطاع العام .
- توفير مزيد من السياسات الكفئة عن طريق تحسين فهم القطاع الخاص للكيف يمكن أن يقوم واضعوا السياسة بالاستجابة وعمل ردود الفعل تجاه الأحداث المتعددة في المستقبل .

What Transparency Cannot Ensure ما الذي لا يمكن للشفافية أن تضمنه

إن الشفافية والمساءلة المحاسبية لا تعتبر نهاية في حد ذاتها فهما مصممان للمساعدة في زيادة تحسين الأداء الاقتصادي وقد يحسن من تشغيل الأسواق المالية والدولية عن طريق تعزيز جودة عملية اتخاذ القرار وإدارة المخاطر لكافة الأطراف المشاركة في السوق بما فيها السلطات الرسمية ، إلا أنهما ليس الدواء العام لجميع الامراض Panacea ، وعلى وجه الخصوص فإن الشفافية لن تغير من طبيعة أو المخاطر الحتمية في النظم المالية ، فهي قد لا تمنع الأزمات المالية من الحدوث إلا أنها قد تلطف وتهدأ من استجابات الأطراف المشاركة بالسوق تجاه الأخبار السيئة. لذلك فإن الشفافية تساعد الأطراف المشاركة بالسوق في التوقع والتحفظ من الأخبار السيئة ومن ثم يمكن التخفيف من احتمال الذعر والعدوى Contagion .

محددات الشفافية Constraints on Transparency

جدير بالذكر أيضا فإن هناك تفرعين ثنائيين Dichotomy بين الشفافية والسرية Confidentiality ، فإن التخفيف من خصوصية المعلومات قد تعطى للمنافسين ميزة غير عادلة ، وهي تلك الحقيقة التي تعوق المشاركين في الاسواق من الحصول على الإفصاح الكامل Full Disclosure ، وبالمثل فإن الجهات الرقابية كثيرا ما تحصل على معلومات سرية من المنشأة ، إن التخفيف من مثل تلك المعلومات قد يكون له مضامين جوهرية هامة للسوق ،

فى ظل تلك الظروف فإن المنشأة قد ترفض أن توفر معلومات حساسة بدون شروط لسرية العمل ، ومع ذلك فإن الشفافية والإفصاح الكامل من جانب واحد تساهم فى تحديد نظام للشفافية والتي سوف يفيد كافة الأطراف المشاركة فى السوق تماما ، حتى لو كان ذلك فى الاجل القصير فإن التحول لمثل ذلك النظام يخلق عدم راحة للوحدات على المستوى الفردى .

الشفافية فى القوائم المالية Transparency in Financial Statements

يتمثل الهدف من إعداد القوائم المالية فى توفير معلومات عن المركز المالى (قائمة المركز المالى) والأداء (قائمة الدخل) والتغيرات فى المركز المالى (قائمة التدفقات النقدية) للمنشأة ، يتم تأمين وضمان وجود الشفافية فى القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الى مدى واسع من المستخدمين . فى ضوء الإفصاح العام يجب أن يكون من السهل تفسير القوائم المالية ، وفى حين أن مزيد من المعلومات يكون أفضل حالا من أن تكون قليلة ، إلا أنه من جهة أخرى فإن تقديم تلك المعلومات يعتبر مكلفا ، لذلك فإن صافى عوائد تقديم مزيد من الشفافية يجب أن يتم تقييمه بحرص .

ان تبنى المعايير المحاسبية المقبولة دوليا تعتبر مقياسا ضروريا لتسهيل الشفافية والتفسير الملائم للقوائم المالية ، وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC بتطوير إطار عام لإعداد وعرض القوائم المالية تم نشره فى عام 1989 ، ويتضمن ذلك الإطار ما يلى :-

- 1- تحديد المفاهيم Concepts المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية الى المستخدمين الخارجيين .

2- إرشاد واضعي المعايير Guiding Standards - Setters عند تطوير

المعايير المحاسبية .

3- مساعدة المحدين والمراجعين والمستخدمين Prepares, Auditors and

Users في تفسير المعايير المحاسبية الدولية (IAS) والتعامل مع

القضايا التي لم يتم تغطيتها بعد عن طريق تلك المعايير .

وطبقا للمعايير الدولية يتم إعداد القوائم المالية عادة بافتراض ان المنشأة سوف تستمر في مزاولة أعمالها (فرض الاستمرارية Going Concern) وأن الأحداث يتم تسجيلها على أساس الاستحقاق Accrual Basis وأن آثار المعاملات والأحداث الأخرى يتم الاعتراف بها عندما تحدث ، ويتم بعد ذلك التقرير عنها في القوائم المالية عن الفترات التي ترتبط بها .

وتتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات المقدمة في القوائم المالية ذات فائدة ونفعية Useful لمستخدميها ، فإذا كانت المعلومات الشاملة المفيدة غائبة فإن المديرين قد لا يكون على دراية وعلم بالموقف المالي الحقيقي لمنشأتهم ، كما أن الأطراف الرئيسيين الآخرين قد يتم تضليلهم وذلك قد يمنع نظم السوق من العمل بفعالية، ان تطبيق الخصائص الوصفية الرئيسية واتساع المعايير المحاسبية الملائمة سيترتب عليه بالطبيعة توفير قوائم مالية تعطى العرض الصادق والعادل ، وتتمثل تلك الخصائص النوعية مايلي :-

الملائمة Relevancy

تعتبر المعلومات ملائمة حينما تؤثر في القرارات :لاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية أو للتصديق على أو تصحيح تقييماتهم السابقة . تتأثر ملائمة المعلومات حسب طبيعتها وأهميتها النسبية (والتي تعتبر دائما نقطة البداية للملائمة) . ان زيادة

عبء المعلومات من الجانب المقابل وتفسيرها يمكن أن تشوش المعلومات وتُجعل من الصعب فحصها وفهمها وتفسيرها .

المصداقية Reliability

يجب أن تكون المعلومات خالية من أية أخطاء جوهرية أو أى تحيز ، أن المظاهر الرئيسية للمصداقية تتمثل فى التمثيل الصادق Faithful Representation وأولوية الجوهر على الشكل Priority of Substance Over Form والحياد Neutrality والحيطة والحذر Prudence والاكتمال Completeness .

القابلية للمقارنة Comparability

يجب أن يتم عرض المعلومات بطريقة متسقة وثابتة خلال الزمن ، كما يجب أن تكون متسقة بين المنشآت لتمكين المستخدمين من إجراء المقارنات الهامة والملائمة .

القابلية للفهم Understandability

يجب أن تكون المعلومات قابلة للفهم بسهولة عن طريق المستخدمين الذين يتوقع أن يكون لديهم معرفة معقولة بالعمل واقتصادياته والمحاسبة والرغبة فى دراسة المعلومات بعناية واجبة ومعقولة .

إن عملية انتاج معلومات مفيدة تتضمن عدد من النقاط القرارية والتي يمكن ان تحدد مقدار المعلومات المقدمة على النحو التالى :-

التوقيت السليم Timeliness

إن التأخير فى إعداد التقرير قد يحسن من المصداقية عند تكلفة الملائمة .

العائد فى مواجهة التكلفة Benefit Vs. Cost

إن العوائد المشتقة من المعلومات يجب أن تزيد بطبيعة الحال عن تكلفة تقديمها .

Balancing of Quantitative Characteristics النوعية

للوفاة بأهداف القوائم المالية وجعلها كافية لبيئة محددة ، يجب على مقدمي المعلومات أن يحققوا التوازن الملائم بين الخصائص النوعية .

في ضوء أهمية العرض العادل من الأفضل يتم الإفصاح عن المعلومات التي من شأنها أن تنصّح عن معلومات مضللة لذلك فليس من المستغرب عدم قيام بعض المنشآت من الالتزام ببعض متطلبات الإفصاح لذلك الغرض .

وعادة ما تتطلب المعايير المحاسبية أن يتم الإفصاح الكامل عن حقيقة وأسباب عدم الالتزام ، يوضح الشكل رقم (6/1) كيف يتم تأمين عملية الشفافية من خلال إطار عام معايير المحاسبة الدولية .

6/2 تطور وأسباب الحاجة إلى الإفصاح في التقارير المالية

The Evolution and the Need to Disclosure for Financial Reporting

6/2/1 تطور عملية الإفصاح في التقرير المالية

The Evolving of Financial Reporting Disclosure Process

يتعين الاعتراف بشكل كبير بأن عملية المحاسبة والمساءلة لمنظمات الأعمال تمتد لأبعد من مستثمريها ودائنيها ، ويرجع ذلك إلى سببين :-

أولا : أن المجتمع قد عهد إلى الشركة بإدارة مواردها النادرة ، وذلك يجعل الشركة مسؤولة أمام المجتمع . وتحتاج الشركة إلى توفير معلومات إلى أعضاء المجتمع بشكل يمكنهم من تقييم ما إذا كانت الموارد النادرة قد استخدمت بشكل كفء وفعال .

ثانيا : تؤثر أنشطة الشركة على نوعية الحياة وأنماط معيشة الأفراد بخلاف المستثمرين أو الدائنين ، ويحتاج هؤلاء الأفراد المعلومات حتى يتمكنون من تكوين الرأي بخصوص أداء الشركة في مجالات اهتمامهم .

شكل رقم (6/1)

الشفافية في القوائم المالية

Objectives of Financial Statements الأهداف القوائم المالية

يتعين توفير عرض عادل :

- للمركز المالي .
- للأداء المالي .
- للتدفقات النقدية .

Transparency and Fair Presentation الشفافية والعرض العادل

- يتحقق العرض العادل من خلال توفير معلومات مفيدة (الإفصاح الكامل) والتي تضمن تحقيق الشفافية .
- أن العرض العادل يتكافأ مع الشفافية .

Secondary Objective of Financial Statement الهدف الثانوي للقوائم المالية

- أن يتم ضمان وجود الشفافية من خلال العرض العادل للمعلومات المفيدة والإفصاح الكامل لأغراض عملية اتخاذ القرار .

Attributes of Useful Information خواص المعلومات المفيدة

القيود

الوقتية

العائد مقابل التكلفة

الموازنة بين الخصائص النوعية

Relevance الملائمة

- الطبيعة .
- الأهمية النسبية .

Reliability المصداقية

- التمثيل الصادق .
- الجوهرية قبل الشكل .

- الحياد .

- الحذر .

- الأكمال .

Comparability القابلية للمقارنة

Understandability القابلية للفهم

الافتراضات القائمة

Underlying Assumptions

الاستمرارية

أساس الاستحقاق

Going Concern

Accrual Basis

اعتمادا على ادراكهم فليتهم قد يرغبون في اتخاذ بعض الإجراءات والتصرفات الملائمة للتأثير على أنشطة الشركة . هذا المفهوم الواسع لمسئولية الشركة عن الإفصاح قد تم الاعتراف به وقبوله لعقود عديدة .

وقد تم إثبات ذلك بالإشارة الى أن تعظيم الشركة أسهم المساهمين خلال الأجل الطويل يتم عن طريق التوفيق بين مصالح كافة الأطراف ذات المصلحة Stakeholders والعملاء والموردين والعاملين وباقي أعضاء المجتمع بالإضافة الى حملة الأسهم . ان مستخدمى التقارير المالية تتضمن مجموعات متعددة من الأفراد والذين يكونون معا ما يعرف بأصحاب المصلحة أو نوى الشأن بالشركة Stakeholders .

إن مجال الإفصاحات المحاسبية مازال يتطور ، وعلى الأقل توجد هناك قضيتين لم يتم حلها وحسمها بعد هما :-

1- القضية الأولى: ليس هناك إطار عام مقبول بشكل متعارف عليه يقوم بتوفير المعلومات للمستخدمين بخلاف المستثمرين والدائنين . مثل هؤلاء المستخدمين من الصعوبة بمكان تحديد كم أن عددهم واحتياجاتهم للإفصاح فى تزايد مستمر بشكل ملحوظ .

2- القضية الثانية : غالبا ما يكون من الصعوبة أو من المستحيل أن يتم تتبع عوائد وتكاليف الإفصاحات ، حيث أن تنوع ونشأت مجموعات المستخدمين وكيف تقوم كل مجموعة من مجموعات المستخدمين الاستفادة من تلك الإفصاحات يضع بلاشك مشاكل هامة عند تحديد العلاقة بين السبب (التكاليف) والأثر (العوائد) .

2/6/2 الأسباب المرتبطة بالانصاحات في التقارير المالية

Reasons for Financial Reporting Disclosure

فكريا يوجد هناك سببين رئيسيين مرتبطين بالناحية الاقتصادية والاجتماعية للانصاح في التقارير المالية هما :-

- 1- تخفيض عدم التأكد الى موردى رأس المال (المستثمرين والدائنين) بحيث يمكنهم استخدام المعلومات لترجيح العوائد المتوقعة لكل بديل في مواجهة مستوى المخاطر المرتبطة .
 - 2- توفير معلومات ملائمة للأفراد والمجموعات الذين يتأثرون بالأنشطة التشغيلية للمنشآت في نوعية حياتهم ومستوى معيشتهم .
- بوجه عام يتم عمل الانصاحات لتوفير معلومات لتمكين متخذى القرار من اتخاذ قرارات رشيدة وللوفاء بالمتطلبات المفروضة خارجيا بالاضافة الى تحقيق بعض الأهداف ذات المصلحة الذاتية .

دولية (تدويل) الأسواق المالية Internationalization of Financial Markets

ان الأسواق المالية تعتبر حقيقة وواقع ملموس ، حيث يمكن للشركات الآن أن تطرح رأس المال للاكتتاب من مصادر في أجزاء مختلفة من العالم ، وقد أصبحت الأسواق المالية العالمية تمثل مصادر قوية للحصول على رأس المال حيث يمكن لكثير من الشركة الآن أن تقوم ببيع أسهمها في بورصة الأوراق المالية في البلدان الأخرى .

ونقوم هيئة سوق المال لو غيرها من الهيئات الرقابية في البلدان المختلفة بوضع حد أدنى من متطلبات الانصاح عند تسجيل أسهم الشركة بأسواق الأوراق المالية . ان عولمة الأسواق المالية قد خلقت إدراك عميق بين منظمى

الاوراق المالية في كثير من البلاد الى ضرورة أن يتم تقوية وتدعيم المتطلبات الالزامية للإفصاح .

Statutory and Legal Requirements **المتطلبات التشريعية والقانونية للإفصاح**

في بعض البلاد على سبيل المثال ألمانيا واليابان تحدد المتطلبات التشريعية والقانونية المعالجة المحاسبية للمعاملات الاقتصادية ، في بعض البلاد يمثل قانون الشركات Company Law ونظم فرض الضريبة Taxation Systems أكثر المتطلبات أهمية عند التطبيق المحاسبى وإعداد التقارير المالية. وقد ترتب على التأثير الجوهري للشركات المتعددة الجنسية على البيئات الاجتماعية والاقتصادية والعلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها وضع وسن قوانين وكثير من التشريعات الجديدة التى تتطلب إفصاحات إضافية في السنوات الحديثة.

Accounting Profession **مهنة المحاسبة**

في كثير من البلاد حيث تقدمت مهنة المحاسبة الى حالة نضج واضحة على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة قامت مهنة المحاسبة بتحديد متطلبات الإفصاح في التقارير المالية ، تعتبر مهنة المحاسبة في تلك البلدان ذات تأثير قوى وملحوظ بشكل نموذجى ، تتضمن عملية إعداد المعايير السداول والتشاور المفتوح بين أعضاء المهنة حيث يتم اعطاء المجموعات المهمة المتباينة الفرصة لتقديم مدخلاتهم قبل أن يتم نشر المعيار، ان الدولية أو التحويل قد فرضت بالقوة على مهنة المحاسبة في بعض البلدان ضرورة دراسة القضايا المرتبطة بتلك الموضوعات والتي قد أصبحت أكثر أهمية بشكل واضح وملحوظ . على سبيل المثال موضوع التقارير القطاعية

Segment Reporting والتوحيد **Consolidation** والمعاملات بالعملة الأجنبية
Foreign Currency Transactions وترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية
Foreign Currency Translation وتُعتبر مجرد أمثلة على تلك الموضوعات
المرتبطة بالشركات المتعددة الجنسية والأنشطة الدولية .

أيضا هناك عديد من الإفصاحات الإضافية المطلوبة لتعزيز قابلية القوائم
المالية للمقارنة والتي يتم إعدادها باستخدام معايير محاسبية لبلدان مختلفة .

مجموعات المصلحة الخاصة ذات النفوذ Influential Special Interest Groups

ان هناك بعض المجموعات ذات نفوذ قوى للدرجة التي معها تقوم بعض
الشركات بعمل إفصاحات خاصة توجه لتحقيق احتياجات تلك المجموعات من
المعلومات . على سبيل المثال فان بعض نقابات العمال قد تتفاوض بنجاح
على أمور تتطلب إفصاحات خاصة ملائمة لها على سبيل المثال ظروف أمن
العمل ، عدد العمال المتضررين وتصنيف العاملين حسب عمرهم واحتياجاتهم
ومما الى ذلك ، ولاشك ان طبيعة ودرجة التركيز على تلك الإفصاحات ذات
المصلحة الخاصة تتباين وتتنوع حسب البلاد المختلفة .

الافصاحات الاختيارية Voluntary Disclosures

تقوم الشركة بعمل الإفصاحات الاختيارية لمجموعة من الاسباب هي :-

1- اعلام مستخدمي التقارير المالية

Educating the Users of Financial Reports

حيث قد يتم إعلام هؤلاء المستخدمين بمجموعة من الموضوعات على
سبيل المثال الظروف التشغيلية والتوقعات المستقبلية وأسباب اتخاذ اجراءات
أو تصرفات معينة للمنشأة .

2- بناء انطباع ذهني Image Building

يُنِج الإفصاح الخاص بالتصرفات ذات المسؤولية الاجتماعية شعور ورضا بالعوائد الاقتصادية المستقبلية . ويتضمن ذلك على سبيل المثال الإفصاحات عن النفقات التي يتم القيام بها لأغراض الحماية البيئية Environmental Protection وتأمين ظروف العمل أو برامج للتدريب لقطاعات من المجتمع .

3- تجنب التنظيم أو الرقابة الحكومية المحتملة

Avoidance of Potential Governmental Regulation or Control

قد تقوم الشركة بعمل إفصاحات اختيارية إذا كان هناك مخاطر بأن عدم القيام بتلك الإفصاحات قد يؤدي إلى التدخل أو الرقابة الحكومية . ويتمثل الهدف في إحباط أي تصرف محتمل سوف يكون له آثار عكسية . ويتطلب تحديد توقيت وطبيعة ونطاق مثل تلك الإفصاحات حكم أو قرار إداري .

4- تلبية تكلفة رأس المال lower Cost of Capital

تتميز الإفصاحات الاختيارية بأنها تزيد عن أو تمتد إلى أبعد ما هو مطلوب عن طريق المنظمين ، فقد تجد الشركات التي تتنافس مع غيرها من المنشآت الأخرى في ظل أسواق رأس المال العالمية أنه من الأهمية بمكان أن يتم إجراء إفصاحات إضافية اختيارياً. حيث قد يختار مورد رأس المال أحد الشركات بدلاً من أحد الشركات الأخرى إذا ما شعروا بأن الشركة الأولى ذات مخاطر أقل ، فلا شك أن الإفصاحات تزيد أو تخفض من عدم التأكد المرتبط بالمستقبل ، من ثم فهي تقوم بتخفيض وتلبية مستوى المخاطر المحيطة والمدركة .

بصفة عامة تميل المنشآت التي تساهم في أسواق رأس المال العالمية إلى الإفصاح اختيارياً عن مزيد من المعلومات بدرجة أكثر ما هو مطلوب عن طريق المنظمين . إن التنافس على تمويل الاستثمار يتطلب ويعتمد على

الافصاحات الاختيارية . ان عدد من الافصاحات التى يتم عملها فى التقارير السنوية لذلك يتم القيام بها بفعل السوق وليس بفعل المتطلبات القانونية وعندما تقوم الشركات باتخاذ سياساتها الخاصة بالافصاح ، فإنها قد تجد أنه من الأفضل لمصلحتها أن تذهب الى أبعد من الحد الأدنى لمتطلبات الافصاح .

6/2/3 الموازنة بين التكاليف والعوائد عند اتخاذ قرارات الافصاح

The Costs Versus Benefits Criterion to Disclosures Decisions

ان تحديد المستخدمين واحتياجاتهم من المعلومات من الضرورى بمكان حتى يتم اتخاذ قرار بشأن أنواع الافصاحات التى يتعين القيام بها ومدى التفاصيل الذى يتعين توفيره . وتجدر الإشارة الى أن تحديد مجموعات المستخدمين ليس دائما أمرا واضحا، وبسبب وجود مستخدمين متعددين ولديهم احتياجات متنوعة من المعلومات ترتبط بتشكيلة من القرارات ، فهناك دائما مشكلة بخصوص تحديد الموازنة الملائمة المرتبطة بتوفير المعلومات . وبسبب تعددية المتغيرات المرتبطة بالمواقف فليس هناك غرابة ألا يكون هناك إجماع عن ما يشكل وجود الرصيد الصحيح من الافصاحات المطلوبة .

ان المعلومات المحاسبية ليست مجانية ، حيث أن النظم المحاسبية عادة ما تتكلف أموال ، وبالتالي فإن الأمر يتطلب استخدام معيار للموازنة بين التكلفة والعائد عند اختيار النظام المحاسبى ، بحيث يستلزم الأمر أن تزيد العوائد المتوقعة عن التكاليف المتوقعة لذلك النظام . ان صعوبة أو استحالة تكوين علاقات السبب (تكاليف الافصاحات) والآخر (العوائد لمستخدمى المعلومات) فى ظل المواقف المتضمنة أطراف بخلاف المستثمرين والدائنين تضع تحديا كبيرا فى محاولة استخدام معيار الموازنة بين التكاليف والعوائد .

ومع ذلك فإن تكاليف القيام بالإفصاح في التقارير المالية غير محددة بالقيم النقدية لإنشاء أو الاحتفاظ بالنظام المحاسبي، فهي تتضمن أيضا تكاليف أخرى والتي تعتبر من الصعوبة وليس من المستحيل أن يتم تحديدها كميا ، حيث أن الصعوبة المرتبطة بتلك المجموعة من التكاليف تتمثل في أن تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال الإفصاحات قد تستخدم لأغراض تكوين أفضل مصلحة للشركة من توفير تلك المعلومات على سبيل المثال :-

- 1- قد يحصل المنافسون على ميزة تنافسية .
- 2- قد تقدم نقابات العمال مطالب أكثر تكلفة .
- 3- قد تزيد الجهات الرقابية القانونية من التنظيم والرقابة .
- 4- قد يجد المدعون (جانب الإدعاء في المحكمة) المعلومات المفيدة في رفع مطالباتهم القانونية ضد الشركة .

الميزة التنافسية Competitive Advantage

لاشك أن أحد تكاليف الإفصاحات المحددة سابقا تستحق المناقشة ، حيث غالبا ما يقوم المديرين التنفيذيين للشركة بإبداء الشكوى بأن الإفصاحات الموسعة قد تقلل من قدرتهم على المنافسة ، رغما عن أنه ليس هناك دليل اثبات محدد يدعم ذلك التأكيد ، ان التدفق الكفء للمعلومات يعتبر متطلب أساسى لاقتصاديات السوق الحرة ، ومن الصعوبة بمكان تصور وجود اقتصاد سوق حر كفء في ظل غياب التدفق الموسع من المعلومات .

ان الإفصاحات تحث على وتشجع على المنافسة والتي تؤدي الى انسيابية الأعمال ، وبدون تلك الانسيابية سيكون من المستحيل البقاء والنمو في ظل بيئة الأعمال المتنافسة بشكل واسع . ان دولية التجارة والاستثمارات قد زادت من المنافسة بالإضافة الى الحاجة الملحة للمعلومات . ولعل المستفيدين الأكبر هم المستهلكين .

6/3 التمييز بين القياس والافصاح المحاسبى والتباين عالمى النطاق فى القياس

والتقرير والافصاح

6/3/1 التمييز بين القياس والافصاح المحاسبى

Distinguish Between Accounting Measurement and Disclosures

يستعين التركيز على مناقشة مجموعة من القضايا المرتبطة بإفصاحات التقرير المالى وتطبيقات واتجاهات الإفصاحات الحالية . ان تسجيل المعاملات والأحداث الاقتصادية فى النظام المحاسبى (القياس Measurement) تسبق عملية إعداد القوائم المالية (الإفصاح Disclosure) ، فى زمن التسجيل يتم تخفيض القيم النقدية على المعاملات والأحداث الاقتصادية . توفر المعايير المحاسبية فى أحد البلدان القواعد والأسس الخاصة بتخصيص تلك القيم النقدية، وحيث أن المعايير المحاسبية تختلف من بلد الى آخر فان عملية تسجيل (قياس) نفس نوع تلك المعاملات والأحداث الاقتصادية ستختلف تبعاً لذلك . من ثم فان التقارير المالية (الإفصاحات) تتأثر مباشرة بالقياس المحاسبى وغنى عن الذكر فان عملية القياس والإفصاح المحاسبى مرتبطان ومتداخلان مع بعضهما البعض .

Financial Reporting Disclosures يتضمن مصطلح إفصاحات التقارير المالية

الإفصاحات من النظام المحاسبى بالإضافة تلك الخارجة عن النظام المحاسبى .

Contingent Loss على سبيل المثال فان الخسارة المحتملة أو العرضية

التي تعتبر محتملة ولكن لا يمكن تقديرها بشكل معقول يتم الإفصاح عنها على الرغم من أنه لا يمكن تسجيلها فى النظام المحاسبى . وهناك أنواع عديدة ومختلفة من إفصاحات التقارير المالية تتمثل فى الآتى :-

1- الإفصاحات داخل القوائم المالية .

- 2- الإفصاحات المتممة للقوائم المالية .
- 3- الإفصاحات المطلوبة Required Disclosures .
- 4- الإفصاحات الاختيارية Voluntary Disclosures .
- 5- الإفصاحات في صور نقدية Monetary Terms .
- 6- الإفصاحات في صورة غير نقدية .
- 7- الإفصاحات الكمية Quantitative Disclosers .
- 8- الإفصاحات الوصفية غير الكمية Nonquantitative Disclosures (Narrative) .

وقد تمّ التوسع في كل من نطاق ومدى الإفصاحات في التقارير المالية بشكل ملحوظ في السنوات الحديثة ، ويتوقع أن يستمر ذلك الاتجاه بسبب الخطوات السريعة للعولمة ، ولا شك أن البيانات الدولية المتباينة والمتنوعة التي تعمل فيها الشركات المتعددة الجنسية تشارك في حتمية وجود إفصاحات متنوعة ، على سبيل المثال فإن الاهتمامات البيئية المكثفة أو نقابات العمل القوية ذات تأثير مباشر على نطاق ومدى الإفصاحات التي تقوم الشركة بعملها بخصوص أدائها في تلك المجالات الدولية .

6/3/2 الاختلاف العالمي واسع النطاق في القياس والتقارير

Worldwide Diversity in Measurement and Reporting

ينبغي التطلع إلى عديد من الأمثلة التي تشير إلى الاختلاف العالمي واسع النطاق في القياس والتقارير وذلك بهدف تطوير تقدير كيف لنفس النوع من العملية أو الحدث الاقتصادي أن يتم تسجيله بشكل مختلف نتيجة لوجود مبادئ محاسبية مختلفة عبر دول العالم .

ان المعايير المحاسبية لأحد البلاد توفر إرشادات خنصة بتسجيل المعاملات والأحداث الاقتصادية . فلك المعايير داخل إطار عمل معين يمكن أن توفر الإجابة على السؤال التالي : ما هي الحسابات التي يتعين أن تكون مدينة أو دائنة وبأى مقدار يتم ذلك ؟ لذلك يتعين أن يتم توضيح ذلك التباين والاختلاف عن طريق التركيز على بعض الجوانب المحاسبية للمخزون السلمي .

ويمكن إبراز المعلومات الخاصة ببلاد مختارة فى الجدول رقم (6/2) ، وسوف يتم استخدام مثالين لتوضيح كيف يؤثر قياس المعلومات على الإصاحات فى التقارير المالية .

مثال :

تأسست أحد الشركات فى استراليا ، وقد استخدمت طريقة الوارد أولا بصرف أولا (Fifo) فى تسعير تكلفة المخزون السلمي ، وفيما يلى المعلومات المرتبطة بذلك المخزون .

عدد الوحدات	تكلفة	إجمالي التكلفة
(بالآلف وحدة)	الوحدة	(بالآلف جنيه)
100	10 جنيه	1000 جنيه
1000	12 جنيه	12000 جنيه
1100		13000 جنيه
رصيد المخزون أول المدة		
المشتريات		
المنتجات المتاحة للبيع		
رصيد المخزون فى نهاية العام 50 وحدة		
صافى القيمة القابلة للتحقق		
تكلفة الإحلال		
	550 جنيه	
	560 جنيه	

باستخدام مبادئ المحاسبة فى استراليا كما هو موضح فى الجدول رقم (6/2) فإن سعر السوق يتم النظر اليه بأنه صافى القيمة القابلة للتحقق عندما يتم تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل .

بينما يتم تحديد أساس تكلفة المخزون آخر المدة لا بغرض التقرير المالي على النحو التالي :-

التكلفة التاريخية باستخدام الوارد أولا يصرف أولا = 50×12 ج = 600 ج
صافي القيمة القابلة للتحقق (معطيات) = 550 ج
سوف يظهر مخزون آخر المدة في قائمة المركز المالي بمبلغ 550 ج
الأقل من التكلفة التاريخية باستخدام طريقة الوارد أولا يصرف أولا (600 ج)
وصافي القيمة القابلة للتحقق (550) ، وسوف تعكس قائمة الدخل مصروف
إضافي بمبلغ 50 ج ناتج من تخصيص وتحديد قيمة المخزون من 600 ج إلى
550 ج . ناتج من شطب المخزون من 600 ج إلى 550 ج .

مثال :

باستخدام نفس المعلومات الموضحة في المثال السابق باستثناء افتراض أن
المعيار المحاسبي يعرف السوق كتكلفة الأحلال ، على ذلك ستكون قيمة
المخزون السلمي في نهاية المدة ما يلي :-

التكلفة التاريخية على أساس استخدام طريقة الوارد أولا يصرف أولا

$$50 \times 12 \text{ ج} = 600 \text{ ج}$$

تكلفة الأحلال (معطيات) 650 ج

أن قيمة المخزون الذي سيظهر في قائمة المركز المالي تبلغ 600 ج وهي
أقل من القيمتين . في تلك الحالة فإن تطبيق مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل
لن يكون له أثر على قائمة الدخل .

كما يوضح الشكل رقم (6/3) الاختلافات فيما بين دول العالم عند رسملة
تكاليف البحوث والتطوير .

جدول رقم (6/2)

الاختلافات المحاسبية - المخزون السلمي

البلد	السوق أو التكلفة أو السوق أيهما أقل	الوارد أخيراً يصرف أولاً	
		مسموح بها	شائعة الاستخدام
1- استراليا	صافي القيمة القابلة للتحقق	لا	غير قابلة للتطبيق
2- النمسا	تكلفة الإحلال أو صافي القيمة القابلة للتحقق	نعم	لا
3- البرازيل	تكلفة الإحلال أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل	نعم	لا
4- كندا	تكلفة الإحلال أو صافي القيمة القابلة للتحقق	نعم	لا
5- التشيك	غير قابلة للتحقق	لا	غير قابلة للتطبيق
6- الدنمارك	صافي القيمة القابلة للتحقق	لا	غير قابلة للتطبيق
7- فنلندا	تكلفة الإحلال أو صافي القيمة القابلة للتحقق	نعم	لا
8- فرنسا	صافي القيمة القابلة للتحقق	لا	غير قابلة للتطبيق
9- ألمانيا	تكلفة الإحلال أو صافي القيمة القابلة للتحقق مطروحة من الربح العادي	نعم	لا
10- الهند	صافي القيمة القابلة للتحقق	نعم	لا
11- اليابان	تكلفة الإحلال	نعم	نعم
12- المكسيك	القيمة القابلة للتحقق	نعم	نعم
13- هولندا	صافي القيمة القابلة للتحقق	نعم	نعم
14- نيوزيلندا	صافي القيمة القابلة للتحقق	لا	غير قابلة للتطبيق
15- اسبانيا	صافي القيمة القابلة للتحقق	نعم	لا
16- السويد	صافي القيمة القابلة للتحقق	لا	غير قابلة للتطبيق
17- سويسرا	صافي القيمة القابلة للتحقق	نعم	لا
18- المملكة المتحدة	صافي القيمة القابلة للتحقق	نعم	لا
19- الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة المتوسطة من تكلفة الإحلال ، صافي القيمة القابلة للتحقق و صافي القيمة القابلة للتحقق مطروحة من الربح العادي .	نعم	نعم

شكل رقم (6/3)

الاختلافات المحاسبية - رسمة تكاليف البحوث والتطوير

البلد	تكاليف البحوث	تكاليف التطوير
1- استراليا	لا	لا
2- النمسا	لا	لا
3- البرازيل	نعم	نعم
4- كندا	لا	نعم
5- جمهورية التشيك	نعم	نعم
6- الدنمارك	لا	نعم
7- فنلندا	لا	نعم
8- فرنسا	لا	نعم
9- ألمانيا	لا	لا
10- الهند	لا	لا
11- إيطاليا	لا	نعم
12- اليابان	لا	لا
13- المكسيك	لا	لا
14- هولندا	نعم	نعم
15- نيوزلندا	لا	نعم
16- إسبانيا	مسموح بها *	مسموح بها *
17- كوريا الجنوبية	نعم	نعم
18- السويد	لا	نعم
19- سويسرا	لا	نعم
20- المملكة المتحدة	لا	نعم
21- الولايات المتحدة الأمريكية	لا	لا

* مسموح به تشير إلى أنها مجموعة من الظروف المحددة .

دور الاحتياطات Role of Reserves

تستخدم الاحتياطات بشكل متعارف عليه في كثير من البلدان لمجموعة من الأسباب، ففي كثير من البلاد على سبيل المثال فرنسا واليابان وإيطاليا تكون التقارير المالية موجهة للدائنين **Creditor-Oriented** ، حيث تعتبر البنوك والدائنين هم المستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية حيث تعتبر المصدر الرئيسي لتوفير الأموال لمنشآت الأعمال بدلا من حملة الأسهم . وبطبيعة الحال فإن المعايير المحاسبية في تلك البلدان يتم تحديدها لضمان أن مصالح الدائنين قد تم حمايتها. وهذا يؤدي الى تطبيق محاسبي متحفظ يطلق عليه مفهوم الحيطة والحذر **The Prudence Concept** ، وتسمح القوانين في كثير من البلدان تقنية تقييم الأصول والمغالاة في تقييم المصروفات والالتزامات ، على سبيل المثال في بلد مثل ألمانيا إذا ما كانت الخسارة محتملة الوقوع بشكل معقول يتعين أن يتم تسجيلها، ويحدث ذلك التناقض مع التطبيقات المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية عند الاعتراف بالخسارة المحتملة أو العرضية فقط إذا ما كانت محتملة أو من المحتمل أن تحدث **Probable Likely to Occur** وقابلة لتقديرها بشكل معقول .

وللتوضيح يتم مناقشة دور الاحتياطات في تحقيق أهداف عديدة ، وكافة تلك الاحتياطات تتميز بأنها احتياطات حقوق الملكية **Equity Reserves** وتظهر في جانب حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي .

أحتياطي مصروف الالتزام Expenses Liability Reserve

لعل أحد الاغراض وراء استخدام الاحتياطيات في تحقيق ما يعرف بتمهيد الدخل **Income Smoothing** بمعنى أن يتم إظهار نمو مضطرب في الدخل من سنة إلى الأخرى . أن الاحتياطيات المستخدمة لذلك الغرض يطلق عليها بوجه عام أحتياطيات مصروف الالتزام ، حيث في السنوات المرتفعة الربحية تقسم الشركة بتحويل جزء من دخلها الفعلي إلى أحتياطي مصروف الالتزام وبالتالي يتم تدنية الدخل المقرر عنه في ذلك العام ، وتقوم الشركة بنقل ذلك المقدار من الأحتياطي إلى الدخل المقرر عنه في سنة تالية عندما يكون الربح الفعلي منخفضا ومن ثم يتم المغالاة في تصوير للربح المقرر عنه في تلك السنة ، تلك الظاهرة يطلق عليها بتمهيد الدخل **Income Smoothing** أو تسوية الدخل **Income Leveling** أو أداءه الأرباح **Managed Earnings** ، ان استخدام الاحتياطيات لتحويل الدخل بين الفترات يتم عمله عن طريق غالبية الشركات في استراليا وأسبانيا وكوريا الجنوبية والنمسا وسويسرا .

بوضوح ففي البلاد التي يتم فيها تطبيق ما يطلق عليه تمهيد الدخل بدرجة جوهرية فإن قوائم الدخل لـمـنشآت الأعمال ستكون ذات مغزى منخفض لأغراض التحليل المالي ولاسيما عندما لا يتم الإفصاح عن تحويل الأموال داخل وخارج الاحتياطيات ، وفي واقع الأمر ففي عدد من البلدان لا يتم الإفصاح حتى عن الوجود الفعلي للاحتياطيات ويطلق على تلك الاحتياطيات التي لم يتم الإفصاح عنها مصطلح احتياطيات مخفأة أو سرية **Hidden or Silent Reserves** ، في عام 1993 عندما قامت شركة ديلمر - بنز ببيع أسهمها في بورصة نيويورك قامت بالإفصاح عن 4 بليون مارك ألماني (2.45 بليون دولار) في الاحتياطيات السرية.

مثال :

فى عام 2002 بلغ الدخل الفعلى لأحد الشركات 56 مليون مارك المانى وهو يظهر بمتوسط زيادة أعلى من نظيره فى السنة السابقة ، وقد بلغ الدخل المقرر عنه فى سنة 2000 مبلغ 50 مليون مارك المانى . وتفضل الشركة أن تظهر 8% نمو سنوى فقط فى الدخل المقرر عنه .

يعتبر الدخل الفعلى (6 مليون مارك المانى) أكبر من الدخل فى السنة السابقة ، فإذا قامت الشركة بالتقرير عن زيادة بمعدل 6% فى الدخل ، فإن الدخل المقرر عنه يجب أن يبلغ 50 مليون $\times 108\% = 54$ مليون مارك المانى ، ولتحقيق ذلك يتم جعل المقدار دائن فى احتياطى مصروف التزام بمقدار 2 مليون مارك (56 مليون مارك للدخل الفعلى مطروحا 54 مليون مارك للدخل المقرر عنه) ، وفيما يلى ذلك توضيح لذلك القيد :-

2000000	من حـ/ مصروفات الفترة الحالية
2000000	الى حـ/ احتياطى للالتزام المستقبلى

وعندما يكون الاحتياطى حقيقيا فى أحد السنوات ، فإن قيد تحويل ذلك المقدار من الاحتياطى سيتضمن إثبات مديونية بحساب الاحتياطى ودائنيه بحساب المصروف كما هو موضح فى المثال التالى :-

مثال :

بلغ الدخل الفعلى لأحد الشركات فى عام 2002 مبلغ 57 مليون مارك ، حيث أن الدخل المقرر عنه فى عام 2001 قد بلغ 54 مليون مارك وترغب الشركة فى التقرير عن مبلغ 58 مليون مارك (54 مليون $\times 108\%$) كدخل

في عام 2002 ، ويتطلب ذلك أن يتم تحويل مليون مارك من حساب الاحتياطي الى الدخل المقرر عنه على النحو التالي :-

1000000	من -/ احتياطي للالتزام المستقبلي
1000000	الى -/ مصروفات الفترة الجارية

يعتبر احتياطي مصروف الالتزام مجرد واحد فقط من أنواع الاحتياطيات .
وفيما يلي مناقشة لبعض من الاحتياطيات المستخدمة بشكل شائع .

الاحتياطي القانوني Legal (Statutory) Reserve

تتطلب عديد من البلاد قانونا أن تقوم الشركات بالاحتفاظ باحتياطيات قانونية ، ويمثل الغرض تلك الاحتياطيات توفير حماية إضافية للدائنين ، لن القيم المحولة الى الاحتياطي القانوني لن يتم إتاحتها لتوزيعات الأرباح ، حيث عادة ما تحدد المتطلبات القانونية أن يتم حجز نسبة مئوية معينة من الدخل (أحيانا توزيعات الأرباح) وجعلها دائنة كاحتياطي قانوني ، على سبيل المثال يتم تحويل 5% من صافي الربح السنوي الى الاحتياطي القانوني حتى يصبح رصيد الاحتياطي المتجمع نصف رأس المال المصدر ، في عسان يتم نقل 10 % من صافي الأرباح السنوية الى الاحتياطي القانوني حتى يصل رصيد الاحتياطي $\frac{1}{3}$ رأس المال المصدر . أما في فرنسا فان المتطلب القانوني يستلزم استدعاء تحويل سنوي بنسبة مئوية بمبلغ 5% من صافي الدخل الى الاحتياطي القانوني حتى يساوى رصيد الاحتياطي 10% من رأس المال القانوني .

مثال :

بلغ دخل عام 2000 لأحد الشركات مبلغ 50 مليون مارك ويتقضى المتطلب القانوني أن يتم تحويل 5% من صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي القانوني ، وفيما يلي كيفية إظهار القيد الخاص بالتحويل .

50000000	من حـ/ ملخص الدخل
	إلى مذكورين
2500000	حـ/ احتياطي للالتزام المستقبلي
47500000	حـ/ ارباح محتجزة

الاحتياطي العام General Reserve

أحد الأنواع الأخرى الأكثر استخداماً للاحتياطيات هو الاحتياطي العام ، ويخدم ذلك النوع من الاحتياطيات عادة نفس الغرض الذي يؤديه عملية تخفيض الأرباح المحتجزة، بمعنى أنه يفيد من الحد الأقصى الذي يمكن أن يتم الإعلان عنه كتوزيعات للأرباح .

مثال :

تم التصويت على تحويل مبلغ 5 مليون مارك من الأرباح المحتجزة إلى الاحتياطي العام في أحد الشركات وكان الغرض وراء ذلك في جعل ذلك المقدار غير متاح كأرباح موزعة . وفيما يلي القيد الخاص بتسجيل تلك العملية .

5000000	من حـ/ الأرباح المحتجزة
	إلى حـ/ الاحتياطي العام
5000000	

فى بعض البلاد يتم استخدام الاحتياطى العام أيضا لأغراض تمهيد الدخل Income Smoothing ، إن الإجراءات المحاسبية لتحقيق ذلك تتماثل مع تلك السابق مناقشتها عند مناقشة احتياطى مصروف الالتزام .

احتياطى إعادة التقييم Revaluation Reserves

فى بعض البلاد وعلى وجه التحديد الدينمارك والبرتغال والسويد وهولندا والمملكة المتحدة يتم القيام بتقييم الأصول الثابتة عند قيمة حالية أعلى ويعتبر ذلك أمرا مقبولا ، ويتم تحقيق ذلك عن طريق تسجيل تعديل بالزيادة على الأصل وفى المقابل يتم جعل حساب احتياطى إعادة التقييم دائنا بنفس المقدار ، وفى الفترات اللاحقة يتم اهلاك الأصل عند قيمة معدلة ، ومن ثم يترتب على ذلك مصروف اهلاك أعلى . ويتم تحميل الاهلاك الإضافى إما مباشرة الى احتياطى إعادة التقييم أو الى الدخل اعتمادا على المعايير المحاسبية وقوانين الصربية فى هذا البلد .

مثال .

قامت أحد الشركات بزيادة أصولها القابلة للاهلاك بمقدار 100000 وقد استخدمت الشركة طريقة القسط الثابت فى الاهلاك بافتراض عدم وجود قيمة متبقية (تخريدية) خلال عمر افتراضى للأصل يبلغ عشر أعوام ، وقد تم تحميل اهلاك إضافى ناشئ من استخدام الأصل مباشرة الى احتياطى إعادة التقييم . وفيما يلى قيد تسجيل إعادة التقييم :-

1000000	من حـ/ المعدات - بعد إعادة التقييم
1000000	الى حـ/ احتياطى إعادة التقييم

ويتم تسجيل الاهلاك السنوى عن جزء إعادة التقييم فقط على النحو التالى:-

10000	من -/ احتياطي إعادة التقييم	10000
	الى -/ الاهلاك المتجمع- بعد إعادة التقييم	

مثال :

يتأسس ذلك المثال على نفس الحقائق الموضحة فى المثال السابق مع استثناء افتراض أن الاهلاك الإضافى قد حمل على الدخل . وسوف يكون القيد الخاص بتسجيل إعادة التقييم مشابه للقيد الأول فى المثال السابق ، وسوف يكون القيد الخاص بتسجيل الاهلاك على جزء إعادة التقييم فقط على النحو التالى :-

10000	من -/ مصروف الاهلاك - بعد إعادة التقييم	10000
	الى -/ الاهلاك المتجمع- بعد إعادة التقييم	

ويلاحظ فى المثال السابق أن مقدار مصروف الاهلاك المحمل على إيرادات الفترة قد تأسس على التكلفة التاريخية للأصل ولم يتأثر إعادة التقييم بالزيادة . فى المثال الحالى فإن مقدار مصروف الاهلاك المحمل على الدخل يتأسس على قيمة الأصل المعلاة ، ولذلك فإن قائمة الدخل تعكس مصروف الاهلاك الإضافى من إعادة التقييم .

ويمثل القيد الإضافى المطلوب لتلك الطريقة لتعديل احتياطي إعادة التقييم على النحو التالى :-

10000	من -/ احتياطي إعادة التقييم	10000
	الى -/ الأرباح المحتجزة	

ويلاحظ أن القيد السابق يجعل الأرصدة الختامية فى حساب احتياطي إعادة التقييم والأرباح المحتجزة كما هو الحال فى المثال السابق ، ومن منظور

التقرير المالى فإن الفرق الوحيد فيما بين البديلين يتمثل فى الدخل المقرر عنه، حيث يتم تخفيضه عن طريق مقدار مصروف الاهلاك الإضافى على التعديل بالزيادة فى المثال السابق فى حين أنه لم يتأثر فى المثال الحالى . كما يلاحظ أيضا أن أثر التعديل بالزيادة فى الأصل والأرصدة الختامية لحساب احتياطي إعادة التقييم وحسابات الأرباح المحتجز سوف يكون مماثل فى ظل كل البديلين بعد أن يتم ترحيل القيدتين السابقين .

أختلاف مدارك المستخدمين تأسيسا على تباين طرق الإفصاح

Perceptions Based on the Method of Disclosure

تشير الأبحاث الى أن طرق الإفصاح المختلفة تؤدي الى أدراك مختلف للمستخدم ، وقد قارنت إحدى الدراسات آثار طريقتين للإفصاح عن أحد حسابات الالتزام أولهما الاعتراف به فى قائمة المركز المالى **Balance Sheet** **Recognition** ، وثانيهما الإفصاح فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية **Footnote Disclosure** ، وفى دراسة مسحية للمقرضين التجاريين بهدف تحديد ما إذا كانت طريقة الإفصاح قد أثرت على فهمهم للبند ، تم اكتشاف أن المقرضين التجاريين من المحتمل أن يفهموا الالتزام كنوع من القروض عندما يتم الاعتراف به كالتزام فى قائمة المركز المالى مقارنة عندما يتم الإفصاح عنه فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. وقد استنتج الباحثين ان طريقة الإفصاح تعتبر مسألة هامة يتعين مراعاتها عند تكوين المعايير المحاسبية .

من الخطأ أن يتم استنتاج أن المعايير المحاسبية الموحدة **Uniform Accounting Standards** تؤدي الى لفصاحات موحدة **Uniform Disclosures** وعادة ما توفر المعايير المحاسبية مدى من الارشادات التى يمكن قبولها والتى تصف أحد طرق الإفصاح الصحيحة . وقد اشار الدليل التجريبي الى أنه عندما يتم

استخدام المعايير المحاسبية لنفس البلد يمكن أن يكون هناك مجموعة من الطرق التي تستخدمها الشركات لعمل الإفصاحات . وقد قامت أحد الدراسات بمقارنة الإفصاح عن شهرة المحل عن طريق 621 شركة من المنشآت العام التي تطرح أسهمها للجمهور في الولايات المتحدة ، وقد أوضحت تلك الدراسة أن تلك المنشآت قد اختلفت بشكل ملحوظ في إفصاحاتها عن الأصل والمصروف المرتبط بالشهرة، وقد استنتجت الدراسة أنه بسبب ذلك السبب فإن المستثمرين لا يمكنهم بسهولة تحديد آثار القوائم المالية على قواعد المحاسبة عن الشهرة القائمة لعدد من الشركات الرئيسية ذات الشهرة الجوهرية .

6/4 مداخل التقرير ومشاكل الإفصاح في الشركات المتعددة الجنسية

Reporting Approaches and Disclosure Issues for Multinational Companies

يتعين أن تقوم الشركة المتعددة الجنسية باتخاذ قرارها عن نوعية الإفصاح الذي تستخدمه للتقرير في البلاد المختلفة حيث أنه ليس هناك معايير دولية للتقرير والتي من شأنها توفير إرشادا في ذلك الصدد ، وقد قامت الشركات المتعددة الجنسية باستخدام مجموعة من المداخل بهدف توصيل المعلومات الى الجمهور المستهدف بالخارج ، وفيما يلي مناقشة لستة من تلك المداخل :-

1- الالتزام بمتطلبات بلد الأساس

Compliance With Base Country's Requirements

تقبل معظم بلاد العالم (مع اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية استثناء ملحوظ) التقارير المالية المعدة طبقا للمبادئ المحاسبية في البلد الأصلي للمنشأة موضوع التقرير . وذلك المدخل يعتبر الوسيلة الأكثر ملائمة والأقل تكلفة للشركات المتعددة

الجنسية لوفاء بمتطلبات التقرير القانوني في ذلك البلد . وإن يتم بذل أى مجهود خاص لمساعدة المستخدمين في البلاد الأخرى في فهم وتفسير التقارير المالية .

2- الترجمة الى اللغة المحلية Translation Into the Local Language

كتحسين طفيف على المدخل الأول يتم ترجمة جزء من نص التقارير المالية الى اللغة المحلية ، فمن الشائع لكثير من الشركات المتعددة الجنسية أن يقوموا بنشر تقاريرهم بلغات عديدة بالإضافة الى لغات بلدهم الأم . وقد نشرت شركة باير كامل تقريرها السنوي باللغتين الانجليزية والالمانية، كما تم أيضاً القيام بعمل ترجمة مختصرة باللغات الانجليزية والالمانية والفرنسية والإيطالية واليابانية والاسبانية .

3- الترجمة الى كل من السلطة المحلية وبالعملة المحلية

Translation Into the Local Language and Currency

بجانب ترجمة نص من جزء التقارير المالية الى اللغة المحلية ، فإن كثير من الشركات تترجم أيضا القيم النقدية بالعملة المحلية ، وبشكل شائع يتم استخدام سعر الصرف في تاريخ قائمة المركز المالي لترجمة كافة القيم النقدية، على سبيل المثال تستخدم شركة نويوتا ذلك المدخل لجمهورها في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام سعر صرف الين الأجنبي المقابل للدولار الأمريكي طبقا لسوق طوكيو للسعر الاجنبي في تاريخ قائمة المركز المالي.

4- توفير معلومات عن المعايير المحاسبية المستخدمة في بلد الأساس

Provision of Information on the Base Country's Accounting Standards Used

توفر بعض الشركات المتعددة الجنسية معلومات عن المبادئ المحاسبية لبلدها الاساسي والمستخدمة في إعداد التقارير المالية . يعترف ذلك المدخل بواقع

المعايير المحاسبية المختلفة في العالم ويحاول مساعدة المستخدمين عن طريق مدهم بتفسير للمعايير المحاسبية التي يتم على أساسها إعداد التقارير المالية .

على سبيل المثال فقد قامت شركة فليبس إحدى الشركات المنشأة في هولندا بتحديد كافة الاختلافات الملائمة فيما بين مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها الهولندية في التقرير السنوي المستهدف إعداده للجمهور الأمريكي ، إن ذلك التقرير وفر شرح وصفي لكل بند من البنود التي تمثل موضوع اختلاف بين مجموعتي مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بالإضافة الى الاختلافات النقدية الناتجة في تقريرها السنوي .

يتضمن الشكل التالي رقم (6/4) معلومات وصفية وفنية من التقرير السنوي لنلك الشركة الهولندية .

5- إعادة تصوير قوائم مالية مختارة Selective Restatements

بعض الشركات تقوم بإعادة تصوير جزء من القوائم المالية باستخدام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها لمستخدمي تلك القوائم المستهدفين في ذلك البلد على سبيل المثال تقوم أحد الشركات المتعددة الجنسية في السويد بإعادة تصوير قيم قائمة الدخل طبقا لمبادئ المحاسبة باستراليا ، حيث يمكن للمستخدمين باستراليا بالافتراض على وجه صحيح بان قيم قائمة الدخل المعاد تصويرها قابلة للمقارنة بقيم قائمة الدخل في الشركات الأخرى باستخدام المعايير المحاسبية باستراليا .

إن إعادة تصوير بعض القوائم المالية المختارة يحل جزئيا المشاكل التي يخلقها التباين العالمي النطاق في المعايير المحاسبية .

شكل رقم (6/4)

شركة فيليبس - الاختلافات بين مبادئ المحاسبة المتعارف عليها

بهاولندا والولايات المتحدة الأمريكية في نموذج وصفي

إن السياسات المحاسبية المقبولة في إعداد القوائم المالية الموحدة تختلف في بعض النواحي عن تلك السياسات المقبولة بوجه عام في الولايات المتحدة الأمريكية .
للتحديد صافي الدخل وحقوق حملة الأسهم طبقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية (U.S. GAAP) ، قامت شركة فيليبس بتطبيق المبادئ المحاسبية التالية :-

- في ظل المبادئ المتعارف عليها الهولندية فإن شهرة المحل الناشئة من عمليات الاستحواذ السابقة لعام 1992 قد تم تحميلها مباشرة على حقوق المساهمين ، وطبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية فإن شهرة المحل الناشئة من عمليات الاستحواذ بما فيها تلك السابقة لعام 1992 يتم رسملتها وأستفادها على الصر المفيد المقدر لفترة يبلغ حد أقصاها 40 عاماً . ونتيجة لبيع شركة بالجرام ، فإن شهرة المحل قد تم استفادها بالكامل وتحميلها إلى مكاسب التصرف والتخلص في قائمة الدخل في عام 1998 في ظل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية .

- أقرت شركة فيليبس عن أحد الأعباء على الدخل من الصلبيات بواقع 726 مليون جيلدر نتيجة إعادة البناء في قوائمها المالية عن عام 1998 ، جزء من تلك الصلبيات بلغ مقداره 89 مليون جيلدر لم يتم توصيله إلى العاملين حتى أوائل عام 1999 ، وطبقاً لذلك سوف يتم تسجيله طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية كأعباء في عام 1999 .

تم تسجيل عباء مماثل لإعادة البناء الخاص بجرويندج في عام 1995 طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الهولندية بمقدار 262 مليون جيلدر والذي تم عكسه في حسابات عام 1996 طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية ، وحتى عام 1997 كان لدى الشركة التزام في ظل وجود عقود أختيار معينة للشراء تم إعطائها لحملة الأسهم في جرويندج . ولأغراض مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية فإن ذلك الالتزام قد تم تسجيله في عام 1995 ، وفي ظل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية فإنه قد استحق في عام 1996 وقامت شركة فيليبس بمداؤه وتسويته .

يوضح الشككين رقمى (6/5)، (6/6) اعادة تصوير قائمة الدخل طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها فى بلدهما الأصلى والولايات الأمريكية على التوالى.

6- القوائم الثانوية Secondary Statements

تمثل القوائم الثانوية مجموعة كاملة من القوائم المالية (متضمنة الايضاحات المتممة للقوائم المالية) والمعدة طبقا للمعايير المحاسبية لبلد آخر .

بالإضافة الى ذلك فإن المراجعين الحياديين يعبرون عن رأيهم عن القوائم المالية الثانوية باستخدام معايير مراجعة البلد الآخر . تلك القوائم المعدة على وجه التحديد لمستخدمين فى بلد آخر تحاول أن تعزز وتقوى فهمهم ونفعيتها لقرارر المستهدين . وعادة ما تقوم شركات هوندا وسوف وداليمر كريسلى قوائم مالية ثانوية للمستخدمين بالولايات المتحدة الأمريكية .

تحليل مداخل التقرير فى الشركات المتعددة الجنسية :-

لم يترتب على اتباع المدخل الاول - الالتزام بمتطلبات البلد الاساسى خلق أى عبء اضافى للاقصاص للشركة المتعددة الجنسية ، ولن يتم بذل أى مجهودات خاصة لمساعدة المستخدمين بالخارج .

أما مدخلى الترجمة سواء أكان ينصب على نص التقارير المالية الى اللغة المحلية أو ينصب على كل من النص بالاضافة الى القيم النقدية قد يوفران مساعدة محدودة الى بعض المستخدمين ، وذلك قد يطرح تساؤلا رغما من هذا يتمثل فيما اذا ما كان هذين المدخلين نوى أهمية ملحوظة اعتمادا على مقدرة المستخدم على فهم وتفسير التقارير . فالمستخدم البريطانى على سبيل المثال السذى لا يمكنه قراءة اللغة الألمانية لن يكون قادرا على قراءة التقارير المالية لأحد الشركات المتعددة الجنسية التى يقع مركزها الأصلى فى هولندا والمكتوبة باللغة الألمانية ويعملتها .

شكل رقم (6/5)

شركة فيليبس - إعادة تصوير صافي الدخل من مبادئ المحاسبة

المتعارف عليها الهولندية الى مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية

بالمليون جيلدر هولندي		
1997	1998	
2712	1192	دخل من الاعمال المستمرة من قائمة الدخل الموحدة
2538	1044	اعادة تبويب البنود غير العادية تطبيقا لمبادئ المحاسبة المتعارف الهولندية .
		التعديلات الى مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية :
(21)	-	- استغلال شهرة الدخل من عمليات الاستحواذ السابقة لعام 1992 .
-	51	- عكس المخصصات الخاصة بإعادة البناء .
139	74	- الحد الأدنى للالتزامات الإضافية .
127	-	- عكس المكاسب من عملية شركة يو بي سي .
(16)	-	- تكلفة المعاش المرتبطة بالاستحواذ على شركة PENAC .
(15)	(15)	- بنود أخرى .
5464	2346	دخل من الأعمال المستمرة طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية .
513	462	- دخل من الأعمال غير المستمر .
-	10616	- مكاسب من التصرف في الأعمال غير المستمرة
(96)	(34)	- بنود غير عادية .
5881	13090	صافي الدخل طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية

شكل رقم (6/6)

شركة أموكو - إعادة تصدير صافي الدخل من مبادئ المحاسبة

المتعارف عليها الانجليزية الى مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الامريكية

الآتي ملخص التعديلات على ربح السنة ورأس مال حملة أسهم أموكو والتي ستنتج إذا تم تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من تلك المقبولة عموماً في المملكة المتحدة .

الأرقام بالمليون دولار		
1998	1999	
3220	5008	ربح السنة
		تعديلات :
(76)	(81)	- عبء الاهلاك .
(131)	(165)	- مصروفات بنية .
-	133	- تأجير ممتلكات .
124	110	- مصروف الفائدة .
(211)	(37)	- بيع وتأجير للأصول الثابتة .
(72)	(378)	- ضرائب مؤجلة .
(28)	6	- أخرى
<u>2826</u>	<u>4596</u>	

في ظل مبادئ المحاسبة الانجليزية المتعارف عليها فان مخصص الضرائب المؤجلة يتم عمله عندما يتوقع وجود فروق توقيت للاحتياط لها في المستقبل القريب المنظور ، أما في ظل مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها فان الضرائب المؤجلة يتم الاحتياط لها على أساس التزام كامل على كافة الفروق المؤقتة كما تعريفها في إيضاح معايير المحاسبة المالية رقم (109) . وطبقاً لذلك المعيار فان الأصول والالتزامات الخاصة بالمشروعات التي تم الاستحواذ عليها يتم تعديلها .

ولكن هل يمكن تحسين نفعية تلك التقارير المالية عندما يتم ترجمة نصها الى اللغة الانجليزية ، وهل يمكن تعزيز نفعية تلك التقارير المالية اذا ماتم ترجمة قيم العملة من الجيلدير وهل يمكن تعزيز نفعية تلك التقارير المالية اذا ما تم ترجمة قيمة العملة من الجيلدير الى الجنيهات الاسترليني باستخدام سعر الصرف فى نهاية العام؟ وتلك الانواع من الترجمة تقبل فى عكس الاختلافات فى المعايير المحاسبية والمصطلحات وتقلبات أسعار صرف العملة وعادات الأعمال وأعرافها . وتكون هناك مشاكل معينة ترتبط بالترجمة الملائمة لقيم العملة باستخدام سعر الصرف فى نهاية العام حيث قد تكون تلك القيم محل الترجمة مضللة .

يتضمن المدخل التالى توفير معلومات عن المعايير المحاسبية المستخدمة لاعداد القوائم المالية ، وقد تكون تلك المعلومات مفيدة اذا ما تم الوفاء بكل من المعيارين التاليين :-

1- ان تقوم الشركة بالوصف الكامل والشرح الواضح لمبادئها ومعايير وطرق المحاسبة المستخدمة .

2- ان يكون لدى المستخدمين المعرفة الفنية الكافية لتسوية الاختلافات فى القيم الناتجة من مجموعتى المبادئ المحاسبية .

وتأسيسا على ذلك المعيار السابق من الأمانة للقول بأن ذلك المدخل له نفعيته المحدودة اذا ما ترك للمستخدمين ان يطوروا خبرتهم المطلوبة لتسوية تلك الفروق فى القيم المقرر عنها ، ان نفعية ذلك المدخل يتم تقويتها فى حالات معينة عندما توفر الشركة القيم المطابقة كما تظهر فى الشكلين السابقين رقمى (6/5) ، (6/6) .

ويعتبر مدخل إعادة تصوير بعض قوائم مالية مختارة **Selective Restatements** تحسين على أى من المدخل السابقة حيث أن إعادة تصوير بعض القيم المختارة باستخدام المبادئ المحاسبية لبلد جمهور المستخدمين قابلة للمقارنة مع البنود المناظرة فى الشركات الأخرى . الا أن القيد الرئيسى لذلك المدخل يتمثل فى أنه يمكن أن يعطى نتائج مضللة اذا ما تم حساب المؤشرات المالية عن طريق الاستخدام الخاطئ لمزيج من القيم المعاد تصويرها والقيم التى لم يتم إعادة تصويرها .

مثال :

قامت أحد الشركات المتعددة الجنسية فى هولندا بإعادة تصوير مبيعاتها (التي تبلغ 1000000 دولار) ودخلها (الذى يبلغ 120000 دولار) لمستخدميها فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع ذلك لم يتم إعادة تصوير أى بند من بنود قائمة المركز المالى ، وقد بلغت قيمة الأصول التى لم يتم إعادة تصديرها فى قائمة المركز المالى 1500000 دولار ، فاذا اهتم المستخدم فى الولايات المتحدة الأمريكية بحساب مجمل الربح ، فانه يمكنه اجراء ذلك حيث أن كل من قيمة الدخل وقيمة المبيعات قد تم إعادة تصويرهما ، ويتم ذلك على النحو التالى :-

$$\text{مجمل الربح} = 120000 \text{ دولار} \div 1000000 \text{ دولار}$$

$$= 12\%$$

ومع ذلك فاذا اهتم المستخدم بحساب العائد على الاستثمار (الدخل ÷ اجمالى الأصول) ، فقد لا يكون ذلك من الممكن حيث أن اجمالى الأصول لم يتم إعادة تصويرها ، ومن ثم فإن القيم التى يتم إعادة تصويرها والتى لم يتم

إعادة تصويرها يجب ألا يتم مزجها معاً لأداء تحليل المؤشرات المالية ،
وأخيراً يستخدم المدخل السادس مدخل القوائم المالية الثانوية المبادئ المحاسبية
لبلد آخر لإعداد القوائم المالية بهدف أن يتم تعزيز إمكانية الفهم والمنفعة
لجمهور المستخدمين المستهدفين، ذلك المدخل على الرغم من أنه يعتبر أفضل
المدخل الخمسة السابقة بجلاء إلا أنه لديه عيبين هما :-

1- العيب الأول يتمثل في تكلفة استخدامه . حيث يتضمن أساساً تكلفة
اعداد القوائم المالية باستخدام مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف
عليها للبلد الأخرى بالإضافة الى تكلفة أداء المراجعة الحيادية طبقاً
لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها لنفس البلد .

2- العيب الثاني أن ذلك المدخل لا يمكن أن يعوض الاختلافات الثقافية
في البيئات التشغيلية لبلد مختلف . فقد يكون تفسير التقارير المالية
الثانوية من الصعوبة بمكان بسبب أن عادات وتقاليد الأعمال تختلف
من بلد الى آخر ، فكما ذكر سابقاً فإن عادات الأعمال الوطنية المبنية
على الثقافة تترك انطباع معين عن القوائم المالية الثانوية التي لا
يمكن أن يتم عكسها في القوائم الثانوية . ويمكن التخفيف من تلك
المشكلة عن طريق تقديم مناقشة للسماح الثقافية الهامة والفريد
والمؤثرة على عادات أعمال ذلك البلد بجانب القوائم المالية الثانوية .
وهذا يدعم ويعزز النقطة الخاصة بأنه من الضروري أن يكون هناك
إلمام ومعرفة بالثقافات الأخرى لأداء الأعمال في الاقتصاد العالمي .

مشاكل الافصاح في الشركات المتعددة الجنسية

Disclosure Issues for Multinationals

فى ظل غياب معايير الافصاح العالمية النطاق المطلوبة تتباين وتتنوع نوعية الافصاحات المطلوبة عن طريق الشركات من بلد الى آخر ومن شركة الى أخرى . ولتقدير مدى تعقيد المشكلة التى يتم مواجهتها عن طريق الشركة المتعددة الجنسية فى تقرير طبيعة ومدى الافصاح يتعين تحديد تلك المشاكل على النحو التالى :-

- 1- هناك مستخدمين متعددين لديهم احتياجات متنوعة من المعلومات
- 2- ان المستخدمين فى البلاد المختلفة لديهم مستويات متباينة من التعليم ، ويؤثر ذلك مباشرة على قدرتهم على فهم وتفسير المعلومات المالية الفنية ، ويتعين أن يتم بذل مجهودات ملموسة حتى يمكن تفسير المعلومات بشكل صحيح عن طريق المستخدمين .
- 3- يولد الحجم المطلق للشركة المتعددة الجنسية معلومات ذات حجم هائل ويتعين اتخاذ قرار بخصوص ما هى المعلومات التى يجب أن يفصح عنها وتكلفتها من بين مجموعة البيانات الضخمة .
- 4- تنشأ المعلومات من أجزاء مختلفة من العالم ذات ثقافات متعددة والتى تؤدي الى بيئات تشغيلية مختلفة ، بعض أنواع من الافصاحات قد تعوق وتربك أو حتى تغضب الحكومة المحلية أو المجتمع العام الأمر الذى يؤدي الى آثار عكسية على الشركة المتعددة الجنسية . ان التوازن بين الحساسيات المحلية ضد الحاجة الى الافصاحات الكافية يعتبر أمرا ضروريا .

- 5- يجب أن يكون هناك توازن بين احتياجات المستخدمين من المعلومات
الالزامية لأغراض اتخاذ القرار في مقابل احتمال أن تلك الإفصاحات
قد يتم إساءة استخدامها عن طريق الآخرين لإلحاق الضرر بالشركة .
- 6- تتطلب فعالية تكلفة الإفصاح عندما لا يمكن أن يتم تحديد كثير من
المجموعات المستخدمة وعندما لا يمكن تتبع العوائد إلى المجموعات
المستخدمة - أن يتم ممارسة درجة عالية من الحكم المهني .

ويجب أن يكون واضحا من المشاكل السابقة أن يتم اتخاذ قرار بشأن ما
الذي يتم الإفصاح عنه وما هي تكلفة الإفصاح ، ولأنك فإن تحديد وسائل الإفصاح
تعتبر من المشاكل المعقدة . ويتطلب الأمر أن يتم التوازن بين كثير من العوامل
المتعارضة . وفي النهاية يمكن للمديرين أن يأملون فقط في أن يخدم المزيج
النهائي لاحتياجات المستخدمين الملائمة في ظل الموازنة بين التكلفة والفعالية .

6/5 الآثار الاجتماعية لتطبيقات الإفصاح

Social Impacts of Disclosure Practices

الإفصاحات عن الآثار الاجتماعية له عديد من الأنواع ، حيث قد تكون
الإفصاحات مطلوبة لجعل الإدارة مسؤولة عن الاستخدام الفعال والكفء
للموارد الاقتصادية النادرة ، وفي الجهة الأخرى فإن كثير من الشركات تقوم
بعمل إفصاحات اختيارية عن الممارسات التي سبق مناقشتها . أن توجيه الأثر
الاجتماعي للإفصاحات يتأثر بشدة بالاهتمامات المجتمعة المحددة في البلد .
ويستعين التركيز على آثار الإفصاحات المرتبطة على ثلاثة أنواع هي أثر
الإفصاح على الموارد البشرية، والقوائم ذات القيمة المضافة بالإضافة إلى
الأداء البيئي.

الافصاح عن الموارد البشرية human Resource Disclosure

حظيت متطلبات الافصاح من الموارد البشرية على الانتباه الأعظم في مجال التقرير عن الأثر الاجتماعي Social Impact Reporting Area ، حيث تتضمن التقارير السنوية للشركة في معظم البلاد على معلومات نمطية عن العاملين أو الموارد البشرية . ومع ذلك فإن مستوى التحديد والتفصيل يتباين بشكل ملحوظ ، كما سبق ذكره فإن ذلك يتم تفسيره عن طريق الظروف المجتمعية والضغوط البيئية المرتبطة بالبلد ، على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية قد تتضمن الإفصاحات عدة موضوعات مثل مدى وجود فرص متكافئة للتوظيف . في حين قد تؤكد الإفصاحات في ألمانيا على ظروف العمل وتدريب العمير . وعلى الرغم من أن تلك المجال قد حصل على مزيد من الانتباه أكثر من أي مجال آخر من الأثر الاجتماعي للتقرير . فإن متطلبات الإفصاح ما زالت محدودة للغاية

على المستوى الدولي رغم أنكون الأمم المتحدة في طليعه الجهات التي أوصت بأفصاحات موسعة في تلك المجال حيث أوصت الأمم المتحدة بعمل إفصاحات عن عدد العاملين بالشركة وعن القطاعات الجغرافية التي يعملون بها (الموقع الجغرافي وحظوظ الإنتاج) ، أيضا فقد أوصت بأن يتم الإفصاح عن سياسات الشركة بخصوص الاعتراف بنقابات العمال وعلاقات العمل ، وقد تطلبت التعليمات أو التوجيهات الرابعة والسابعة في الاتحاد الأوروبي الإفصاح عن معلومات عن متوسط عدد العاملين وتحديد عدد العاملين حسب مجموعاتهم وتحليل تكاليف العاملين ، إلا أن تلك التعليمات لم تحدد ما الذي يشكل كل مجموعة أو فئة أما على المستوى الوطني فربما أن الإفصاحات

الأكثر انتشاراً للآثر الاجتماعى هو ما يتم تطلبه فى فرنسا ، يتضمن التقرير الاجتماعى Social Report بصفة رئيسية معلومات مرتبطة بالعاملين تغطى موضوعات مثل هيكل الأجور ، سياسات التعيين وظروف الصحة والأمان والتدريب والعلاقات الصناعية . ويعتبر الانصاح الأكثر شيوعاً والموجود فى الواقع التطبيعى على المستوى الوطنى يتمثل فى عدد العاملين ، وإن التقرير فى هذا المجال ما زال يعتبر فى مراحل التطور المبكرة والذى تم اثباته عن طريق التنوع والتباين القائم فى الممارسة العملية .

قوائم القيمة المضافة Value - Added Statements

إن الهدف من إعداد قائمة القيمة المضافة للشركة يتمثل فى اظهار لاصافات والاسهامات فى صور مالية والتي تقوم بعملها كافة المجموعات المساهمة فى مجال خلق الثروة . إن القوائم المعدة على اساس القيمة المضافة توضح القيمة المضافة على المواد والخدمات التي تم حيازتها عن طريق الشركة والمستفيدين أو أصحاب المصلحة الذين تورع عليهم القيمة التي تم خلعه . ويتم تحديد القيمة المضافة على النحو التالي :-

القيمة المضافة = اجمالى الإيرادات - تكلفة البضاعة والمواد والخدمات التي تم شراؤها من مصادر خارجية

يوضح الشكلين رقمى (6/7) ، (6/8) قوائم القيمة المضافة لكل من شركة باير واى سى ال على التوالى .

شكل رقم (6/7)

قائمة القيمة المضافة لشركة باير

القيمة المضافة :

في عام 1998 فإن القيمة المضافة لمجموعة شركات باير قد بلغت 22.9 بليون مارك المتي بزيادة مقدارها 3% مقارنة بالسنة السابقة .

إن موظفي المجموعة يحصلون على أكبر نصيب من تلك القيمة وعلى وجه التحديد 69% أو بمبلغ 15.9 بليون مارك المتي ، وقد حصلت الحكومة على مبلغ 2.5 بليون مارك المتي أو 11% ، كما في السنة السابقة فلهذا تم المحاسبة عن مصروف الفقد بواقع 6 % من القيمة المضافة ، وسوف يحصل المساهمون على 1.5 بليون مارك المتي. لما الباقى ويبلغ 1.7 بليون مارك المتي فسوف يتم احتجازه لتغطية النمو المحتمل للشركة .

قائمة القيمة المضافة

النصيب	1998	التوزيع	التغير بالنسبة	1998	
بالنسبة المئوية		(بالبيون مارك الماني)	المئوية		(بالبيون مارك الماني)
6.4	1463	حقوق المساهمين ومصالح الأقلية	0.2 (-)	54884	صافي المبيعات
			19.7 (+)	2159	دخل أخرى
69.4	15854	العاملين	0.4 (+)	27043	إجمالي الأداء التشغيلي
11.0	2527	الحكومات	0.8 (-)	(18653)	تكلفة المواد
5.8	1330	المقرضين	2.8 (+)	(2974)	الاهلاك
7.4	1696	الأرباح المحتجزة	2.9 (-)	(12546)	المصروفات الأخرى
%100	22870	القيمة المضافة الموزعة	3.1 (+)	22870	القيمة المضافة

شكل رقم (6/8)

قائمة القيمة المضافة لشركة أى سى ال

مصادر واستخدامات القيمة المضافة (غير المراجعة)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 1998

1998
(بالمليون جنيه استرليني)

Sources of Income مصادر الدخل

9286

إجمالي الإيرادات

91

الأتوات ودخل الأعمال التجارية الأخرى

(6663)

نقصا : تكاليف المواد والخدمات

2714

القيمة المضافة عن طريق الأنشطة التصنيعية التجارية

Value Added by Manufacturing and Trading Activities

3

نصيب الأرباح ناقصا خسائر التعهدات المرتبطة

159

القيمة المضافة المرتبطة بالبنود الاستثنائية

2876

إجمالي القيمة المضافة

إستخدامات إجمالي القيمة المضافة

Employees العاملين

1867

تكاليف العاملين المحملة عند الوصول إلى الربح قبل الضرائب

Governments الحكومات

112

ضرائب على دخل الشركات

(2)

نقصا : المنح

110

Providers of Capital موردين رأس المال

332

تكلفة فائدة صافي القروض

232

توزيعات أرباح إلى المساهمين

(12)

حقوق أقلية المساهمين في الشركات التابعة

552

Re-Investment in the Business إعادة الإستثمار في المشروع

386

إهلاك وإستنفاد شهرة المحل

(39)

الأرباح المحتجزة (الخسائر)

347

2876

إجمالي استخدامات القيمة المضافة

يتأسس ذلك الجدول على حسابات تم مراجعتها ، وهو يوضح إجمالي القيمة

المضافة إلى تكلفة المواد والخدمات المقناه من مصادر خارج المجموعة ، كما يشير إلى

الطرق التي خلالها يتم التصرف تلك الزيادة في القيمة المضافة .

ويتم اعداد قوائم القيمة المضافة بشكل رئيسى فى دول أوروبا الغربية ، ولا سيما فى ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا (حيث تكون مطلوبة كجزء من التقرير الاجتماعى) وهولندا والسويد ، ايضا فتلك القوائم موجودة فى جنوب أفريقيا واستراليا ونيوزلندا .

أما على المستوى الدولى فليست هناك متطلبات رسمية بخصوص قوائم القيمة المضافة ، وفى ظل غياب أى من المتطلبات على المستوى الدولى أو المستوى الوطنى (فيما عدا فرنسا) هناك نقص فى توحيد الإفصاحات عن القيمة المضافة .

3- الأداء البيئى Environmental Performance

حظى الاهتمام البيئى باهتمام كبير وملحوظ لكثير من الاسباب لعل أبرزها السعى القوى من الجمهور العام ، والقوانين واللوائح الحكومية الصارمة بالإضافة الى الكوارث البيئية الرئيسية التى تم الاعلان عنها فى السنوات الأخيرة ، على سبيل المثال فان التسرب الكيماوى لغاز الكربون فى الهند فى عام 1984 قد سبب حالات وفيات تقترب من 4000 حالة وعدد 200000 من الجرحى . وقد اهتم المستثمرون بصفة خاصة بمجال الإفصاح والمطالبات القضائية المدفوعة مقابل الاضرار والغرامات المفروضة على الشركات حيث أن عدم الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية قد تكون لها آثار عكسية على الارباح الحالية والمستقبلية على أرباح الشركة . وعلى الرغم من الاهمية المدركة لتلك الإفصاحات فى هذا المجال ، فان هناك مجرد بضعة متطلبات موجودة عبر العالم . فعندما يتم عمل الإفصاحات فى ذلك المجال فانها تميل بوجه عام الى أن يتم بصورة وصفية ، وعلى المستوى الدولى فان الأمم المتحدة قد أوصت بالإفصاح عن المقاييس التى تعتمد عليها الشركة لتشجيع وجود بيئة

نظيفة ولتخفيض مخاطر الأضرار إلى البيئة . ولا شك أن إرشادات الأمم المتحدة قد أوصت أيضا بإجراء عمليات مراجعة بيئية Environmental Audits Risk Assessments .

أما على المستوى الإقليمي فإن الاتحاد الأوروبي قد بنى سياسة لحماية البيئة وتتضمن تلك السياسة تحديد متطلبات في المستقبل عن افصاح الشركة عن الآثار البيئية ، وقد تضمنت اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك اتفاقيات جانبية تتعلق بالحماية البيئية . وتتضمن الدول التي استلزمت عمل الإفصاحات البيئية النرويج والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، حيث تطلبت النرويج أن يقوم مجلس الإدارة بالتقرير عن معلومات عن مستويات الانبعاث والمقاييس المخططة أو المتبعة لتطهير البيئة . كما استلزمت هيئة البورصة الأمريكية The Securities And Exchange Commission (SEC) الإفصاح عن الالتزامات البيئية المحتملة أو العرضية حيث بحث أعضاء مجلس البورصة عن مدى كفاية الإفصاحات البيئية في السنوات العديدة السابقة ، وقد حصلت البورصة بشكل دوري على معلومات من وكالة الحماية البيئة الأمريكية عن الشركات التي لديها مشاكل سابقة أو حالية أو محتملة في الالتزام بالقوانين البيئية ، وقد جعل قانون العقوبات الفرنسي المعدل في أول مارس 1994 الشركات مسؤولة عن تعريض غيرها من الشركة للخطر قانونا ، حيث يتضمن القانون بنود معينة تتعامل مع الإرهاب البيئي متضمنة أيضا التلوث البيئي المتعمد .

وقد عبر الرئيس المكسيكي فوكس بشكل متكرر عن تعهده بتضمين الاعتبارات البيئية في كل مرحلة من مراحل حكومية ، وقد بنى الموقف البيئي التالي :-

- التخفيض الحاد في قطع الاستئجار للأغراض التجارية .
- تضمين التلوث كتكلفة معوضة (عامل سلبي) عندما يتم حساب النمو الاقتصادي .
- تخفيض ضريبي خاص للصناعات عند إقامة نظم رقابة بيئية
- زيادة أساسية في التمويل وإضافة سلطة بوليسية للرقابة الحكومية التي تؤكد على فرض قوانين التلوث والتحرى عن أى انتهاكات لها .
- ومن أجل تقوية الالتزام بالقوانين البيئية ومن أجل غرس الحساسية نحو حماية البيئة بين موظفى الشركة فإن الإدارة العليا يمكن أن تقوم باتتباع الخطوات التالية :-
- 1- صياغة رسالة تتضمن تعهد الشركة عن مسئوليتها البيئية عن أعمالها وأنشطتها .
- 2- توثيق السياسة التفضيلية للشركة والتي توفر للعاملين إرشادات وإجراءات عن كيفية منع وحماية وتصحيح المشاكل البيئية
- 3- عمليات مراجعة بيئية يتم أدائها دورياً لضمان الالتزام بمسياسات الشركة
- 4- أن يتم تضمين معايير الأداء فى المجال البيئى بجانب المعايير المستخدمة لتقييم المديرين ، وهذا يمكن أن يعد حافز قوى للمديرين .
- 5- تدعيم الشركة للمنظمات المرتبطة بالنظير البيئى وإعادة تجديد الموارد الطبيعية وتطوير تقنيات وتكنولوجيا وسائل التنظيف .
- وقد قامت اعدادا كبيرة ومتزايدة من الشركات على سبيل المثال شركات جنرال موتورز وامبريال للصناعات الكيماوية بعمل افصاحات بيئية لاختياريه موسعة وقد أصبحت الافصاحات المرتبطة بذلك المجال أكثر تفضيلاً بشكل متزايد الآن .

6/6 قضايا فنية خاصة بالإفصاحات عن القوائم المالية الموحدة وشهرة المحل

وعقود الاستثمار

Specific Technical Issues for Disclosures

تتضمن المحاسبة الدولية من الناحية النظرية والتطبيقية عدد من القضايا الفنية الهامة ، وقد تم التعامل فيما سبق مع موضوعات العملة الأجنبية والمحاسبة عن تغيرات الأسعار على التوالي ، وحيث أنه ليس من الجدوى ان يتم تغطية كل قضية تؤثر على المحاسبة الدولية ، فسوف يتم تركيز المناقشة في ذلك الجزء بإيجاز على ثلاثة موضوعات رئيسية تتعلق بأعداد التقارير هي :-

1- اندماجات الشركة .

2- شهرة المحل .

3- عقود الإيجار .

6/6/1 اندماج الشركات Business Combinations and Consolidations

يعتبر اندماج الشركات في بعضها البعض أو سيطرة الشركات على بعضها البعض من المظاهر المألوفة في هذا العصر، فقد تندمج شركة أو أكثر في شركة كبيرة ، أو قد تندمج شركتين أو أكثر ليكونا شركة جديدة ، وقد تسيطر ما على شركة أخرى عن طريق شراء كل أو معظم أسهمها العادية المتداولة ، أو عن طريق شراء أكبر قدر ممكن من أصولها المتاحة .

ويستعين التمييز بين مظهرين هما الاندماج والسيطرة ، فالاندماج ينطوي بالضرورة على ثلاثي الصفة القانونية للشركة المندمجة سواء اندمجت في

شركة أخرى قائمة ، لو اندمجت مع شركة أخرى ليكونا شركة جديدة ، ففي كلتا الحالتين يتم المزج الكامل بين الشركة او الشركات المندمجة والشركة الدامجة سواء أكانت شركة قائمة او مكونة حديثا لهذا الغرض ، اما السيطرة لا يترتب عليها اختفاء الصفة القانونية للشركة ، وذلك تحفظ كل شركة باستقلالها المالي والإداري والمحاسبي ، ولكن تكون هناك شركة مسيطرة واخرى مسيطر عليها ، او بمعنى اخر شركة مستثمرة واخرى مستثمر فيها ، ومن الناحية المحاسبية يطلق على الشركة المسيطرة او المستثمرة الشركة القابضة اما الشركة او الشركات المسيطر عليها او المستثمر فيها يطلق عليها الشركة او الشركات التابعة ، ومن ذلك يتضح ان عملية السيطرة وان كانت تتطوى في جوهرها على اندماج ، الا ان ذلك لا يتضمن مرجا كاملا بين الاطراف المعنية وعلى ضوء ذلك يمكن التمييز بين ثلاثة انواع اساسية هي :-

1- الاندماج مع اختفاء الصفة القانونية للشركة او الشركات المندمجة

ويتضمن ذلك الاسلوب نوعين اساسيين للاندماج بين الشركات هما:-

1- اندماج شركة او اكثر في شركة أخرى قائمة Statutory Merger

وتتضمن خطة الاندماج حصول الشركة الدامجة على الاسهم العادية التي يحملها مساهموا الشركة او الشركات المندمجة مقابل منحهم اسهم تصدرها الشركة الدامجة او مقابل سداد القيمة نقدا ، وبناء على ذلك تحصل الشركة الدامجة على ضمان اصول الشركة او الشركات المندمجة (الاصول مطروحة منها الالتزامات) ومن ثم ينتهي وجودها كشخصية اعتبارية مستقلة وتتحول الى قطاع في الشركة الدامجة

ب- الاندماج لتكوين شركة جديدة Statutory Consolidation

يسرّتب على الاندماج زوال الصفة القانونية عن الشركات المندمجة واضفاء تلك الصفة على الشركة الجديدة ، وفى تلك الحالة تصدر الشركة الجديدة اسهما عادية مقابل الاسهم التى يحملها مساهمى الشركات التى اندمجت وانتهى وجودها ، وعندئذ يؤول صافى اصول هذه الشركات الى الشركة الجديدة . وتتحول الى قطاعات تعمل فى قطاع هذه الشركة .

2- شراء كل او جزء من اصول شركة اخرى قائمة Acquisition of Assets

وقد تحصل احد الشركات على كل او جزء من اصول شركة اخرى ، معابل اصدار اسهم او سداد الثمن نقدا او التعهد بسند ائنى او اى خليط ، وقد تستمر الشركة البائعة فى نشاطها كوحدة مستقلة او قد يتم تصفيتها .

3- الاندماج من طريق السيطرة مع بقاء الصفة القانونية للشركة المندمجة

وفى تلك الحالة يأخذ الاندماج شكل سيطرة عن طريق قيام احد الشركات المستثمرة بشراء كل او جزء من الاسهم العادية لشركة او شركات اخرى المستثمر فيها مقابل اصدار اسهم او سداد الثمن نقدا او التعهد بسند ائنى او خليط من ذلك ، واذا تمكنت الشركة المستثمرة من شراء اكثر من 50 % من الاسهم العادية لشركة اخرى ، فعندئذ تصبح شركة قابضة او شركة ام Parent or Holding ، بينما تصبح الشركة المستثمر فيها شركة تابعة Subsidiary. ونظل الشركة التابعة وحدة قانونية مستقلة .

وجهات النظر الدولية في طرق المحاسبة عن عمليات الاندماج

International Perspectives of Accounting for Business Combinations

هناك طريقتان للمحاسبة عن الاندماج هما المحاسبة وفقا لاسلوب الشراء

purchase Method وطريقة المحاسبة وفقا لاسلوب اندماج الحقوق Pooling

of Interests Method وفيما يلي الخصائص المميزة الرئيسية للطريقتين هما:

أ- طريقة الشراء

وفقا لتلك الطريقة يتم دمج اصول وحقوق الملكية المستحوذ عليها عند

قيمتها السوقية العادلة ، ويتم خلق شهرة المحل للمدى الذى عنده تزيد تكلفة

الاستحواذ على القيمة السوقية العادلة لاصول الشركة التابعة القابلة للتحديد .

ب- طريقة اندماج الحقوق

وفقا لهذه الطريقة يتم دمج اصول وحقوق الملكية بالمنشاء المستحوذ عليها

عند قيمتها الدفترية ، ولا يتم خلق شهرة المحل في ظل تلك الطريقة .

وفي كلا الطريقتين يتم تضمين الاصول الخاصة بالشركة الام وحقوق

الملكية بها في القوائم المالية الموحدة عند قيمتها الدفترية وتعتبر طريقة اندماج

الحقوق نادرة الاستخدام نسبيا ، حيث تحظر استراليا استخدامها ، وتقوم فرنسا

بتحديد اصولها والتزاماتها عند : مار متفق عليها طبقا لاتفاقية الشراء . وتقدم

كل من كندا والبرازيل باستخدام طريقة اندماج الحقوق فقط عندما لا يمكن ان

يتم تحديد الشركة التى قامت بالاستحواذ ، وفى اليابان تعتبر طريقة الشراء

هى الاسلوب المتبع فى اعداد القوائم المالية الموحدة اما المانيا والمملكة

المتحدة فانها تعتبر طريقة اندماج الحقوق مقبولة فقط اذا تم الوفاء بمعايير

معينة ، اما فى هولندا فان طريقة الشراء تستخدم بشكل شائع على الرغم من

أن طريقة اندماج الحقوق مسموح بها فى اندماجات المشروعات .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن كل من طريقتي اندماج الحقوق وطريقة الشراء حاليا من المبادئ المحاسبية المقبولة المتعارف عليها عموما، ومع ذلك فإن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي قد اقترح معيار سوف يستبعد استخدام طريقة اندماج الحقوق .

1- طريقة الشراء Purchase Method

تتطوى اغلب عمليات الاندماج على شركة دامجة وشركة مدمجة أو أكثر، ولذلك من المنطقي أن يتم المحاسبة عن الاندماج كما لو كانت العملية مجرد عملية شراء أصول بعض النظر عن الطريقة التي يتم بها الاندماج ، و تأسيسا على ذلك يجب أن يتم تسجيل الأصول التي يتم الحصول عليها بما فيها الشهرة وفقا للقيمة المدفوعة إذا سدد الثمن نقدا ، أما إذا تم سداد الثمن عن طريق إصدار اسهم فيجب أن تسجل الأصول وفقا لقيمتها العادلة الجارية أو وفقا للقيمة العادية الجارية للاسهم المصدره ليهما أكثر وضوحا.

وقد حدد الرأى المحاسبى رقم (16) عن عمليات الاندماج مفهوم المحاسبة وفقا لاسلوب الشراء على النحو التالى :-

" عند المحاسبة عن عمليات الاندماج وفقا لطريقة الشراء تتبع المبادئ المحاسبية التي تستخدم فى ظل المحاسبة وفقا للتكلفة التاريخية وذلك لتسجيل حيازة الأصول وإصدار الأسهم ثم المحاسبة عن الأصول و الالتزامات بعد الاندماج " .

وتتضمن تكلفة شراء الشركة المندمجة عند استخدام تلك الطريقة اجمالى القيمة المدفوعة بواسطة الشركة الدامجة ، والتكاليف المباشرة لتنفيذ عملية الاندماج بالإضافة إلى التكاليف المشروطة التي يمكن تحديدها فى تاريخ الاندماج

ويشترط الرأي المحاسبى رقم (16) الصادر من مجلس المبادئ المحاسبية الالتزام بالقواعد التالية عند تخصيص تكلفة الشراء على أصول الشركة المندمجة إذا تمت المحاسبة وفقاً لأسلوب الشراء :-

أ- تخصيص تكلفة شراء الشركة المندمجة على صافى الأصول القابلة للتحقق ذاتياً وتكون هذه التكلفة عادة معادلة للقيمة العادلة الجارية لتلك الأصول فى تاريخ الاندماج .

ب- يجب أن تسجل زيادة تكلفة شراء الشركة المندمجة عن المبلغ المخصص للأصول القابلة للتحقق ذاتياً مطروحاً منها الالتزامات كشهرة محل .

2- طريقة الاندماج الحقوق Pooling of Interests Method

تتميز طريقة اندماج الحقوق فى ملائمتها لبعض حالات الاندماج التى تتم عن طريق إصدار اسهم عملية الاندماج بطبيعتها تمثل عملية إدماج لحقوق المساهمين أكثر منها حصول على أصول ، وتحقيق إدماج حقوق المساهمين عن صريق تبادل اسهم رأس المال بين شركات تكون متساوين فى الحجم تقريباً ، وفى مثل هذه الحالة تستمر الحقوق للنسبية لمساهمة الشركات المكونة للاندماج دون تغيير . وتستمر كذلك إدارات هذه الشركات فى أنشطتها كما لو كان الحال وهى شركات مستقلة .

وحيث أن أى من الشركات الداخلة فى الاندماج يمكن أن تكون شركة دامجة ، فإن المحاسبة طبقاً لطريقة اندماج الحقوق تستلزم إظهار الأصول والالتزامات والاندماج المحتجزة فى شركة الاندماج الجديدة وفقاً للقيمة الدفترية التى تظهر هذه العناصر فى السجلات المحاسبية للشركات المكونة

للاندماج ، وفي ظل تلك الطريقة لا يؤخذ في الاعتبار القيمة العادلة الجارية سواء لاسهم راس المال المصدر أو لاصافي أصول الشركة المندمجة .

الإفصاح عن الاندماج Disclosure of Business Combinations

نظراً للطبيعة المعقدة التي تتطوى عليها عمليات الاندماج ولتأثيرها الكبير على المركز المالي ونتائج عمليات شركة الاندماج فإن الأمر يتطلب أن يكون الإفصاح شاملاً في الفترة التي حدث فيها الاندماج ، وفيما يلي نموذجين للملاحظات التي وردت في تقارير سنوية نشرت حديثاً وترتبط بشركات مساهمة عامة على النحو التالي :-

1- طريقة الشراء

بنتاريخ 2002/3/31 حصلت الشركة على كل أصول الشركة المندمجة متضمنة المخزون السلعي وقد سدد الثمن نقداً ومقداره 850000 دولار وقد تعهدت الشركة أيضاً بمدفوعات مستقبلية حتى شهر سبتمبر 2005 مشروطة بالمبيعات التي قد تتم من إحدى العلامات التجارية التي تم الحصول عليها. وقد تمت المحاسبة عن تلك الأصول وفقاً لطريقة الشراء ، وهناك مبلغ مدفوع بالزيادة عن القيمة العادلة الجارية لاصافي الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة قدره 400000 دولار سوف تستنفذ على خمسة عشر عاماً ، وقد تم تسجيل التكاليف المشروطة كأصول غير ملموسة قابل للاستنفاد على مدى فترة الاستنفاد ، هذا وتتضمن قائمة الدخل الموحدة نتائج عمليات الشركة المندمجة منذ تاريخ إدماجها ، هذا وقد تم تعديل البيانات المقارنة لتعكس تسوية الأصول غير الملموسة .

2- طريقة اندماج الحقوق Pooling Of Interests

فى شهر ديسمبر 2002 أتمجت الشركة شركة أخرى مقابل إصدار 6500000 سهم من الأسهم العادية للشركة ، وقد تمت المحاسبة وفقاً لطريقة اندماج الحقوق ، وطبقاً لذلك تم تعديل كافة البيانات المالية الخاصة بالفترات المحاسبية السابقة قبل الاندماج حتى يمكن تجميع عمليات الشركة مع عمليات الشركة المندمجة .

6/6/2 شهر المحل Good Will

تنشأ شهر المحل نتيجة لعملية شراء من نوع معين حيث تقوم الشركة المستحوذة بنفع مبلغ أكثر من القيمة العادلة لصافى الأصول القابلة للتحديد أو أكثر من القيمة العادية للأسهم العادية للشركة التابعة مع مراعاة أنه يتعين الأخذ فى الحسبان القوة الكسبية فوق العادية للشركة محل الاستحواذ ، وهناك خلاف فى الراى بين ماهى الفترات الزمنية التى تستفيد بها الشركة المستحوذة من تكلفة شهر المحل فهل يجب أن يتم استفاذ شهر المحل بالكامل فى حقوق المساهمين فوراً أم هل يجب أن يتم استفاذها خلال فترة زمنية معينة يتم تحديدها ؟ ، ويتمثل المنطق وراء اعتبار شهر المحل كاصل فى أن الشهرة سوف تستمر فى المشروعات الناجحة حيث أن العوائد الاقتصادية سوف تنشأ عن طريق نمو المنشأة خلال عمرها والذي يفترض أن يكون غير محدود ، أن الآراء التى تنادى بأن شهر المحل يجب أن يتم استفاذها تعتمد على أن شهر المحل المشتراة ذات عمر محدد وأن تكلفتها يجب أن يتم تحميلها على فترة زمنية معينة تطبيقاً لمفهوم المقابلة Matching Concept .

وتنادى مدرسة آخر من الفكر المحاسبى بأن شهرة المحل يجب أن يتم تحميلها فوراً ضمن حقوق المساهمين فشهرة المحل غير منفصلة عن المشروع ككل ، فى كلمات أخرى فإن الشهرة لا يمكن أن تكون قابلة للتحديد بشكل منفصل ولذلك يجب أن يتم شطبها فوراً ضمن حقوق المساهمين ، وهناك جدل آخر فى هذا الشأن يتمثل فى أن المصروف الناشئ من استغناء شهرة المحل يعوق القابلية للمقارنة ولذلك يجب أن يتم حذفها من قائمة الدخل. ولا شك أن المحاسبة عن شهرة المحل تعتبر متباينة التطبيق خلال دول العالم يوضح الشكل رقم (6/9) كيف تتم المحاسبة عن شهرة المحل من خلال مجموعة مختارة من دول العالم .

وإذا ما كانت تكلفة اندماج الشركة أقل من مجموع القيم العادلة لأصول القابلة للتحديد ذاتياً ، فإنه يمكن النظر إلى الفرق بأنه شهرة سالبة Negative Goodwill ، ولاشك أن التطبيقات المحاسبية للشهرة السالبة تعتبر متباينة ، فسفى استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية يتطلب تخفيضها فى بعض الأصول السرى ثم شرائها ، بينما تم جعل الشهرة السالبة دائنة ضمن حقوق المساهمين فى هولندا والمملكة المتحدة .

6/6/3 المحاسبة عن الاستئجار Accounting For Leases

الاستئجار هو اتفاق تعاقدى بين مؤجر Lessor ومستأجر Lessee يعطى للمستأجر الحق فى استخدام أصل معين مملوك للمؤجر لفترة زمنية معينة مقابل مدفوعات نقدية دورية متفق عليها (الإيجار Rent) ، ومن العناصر المتفق عليها لاتفاق الاستئجار أن المؤجر لا ينقل الملكية الكامل للأصل .

شكل رقم (6/9)

الاختلافات المحاسبية - رسمة تكاليف البحوث والتطوير

البلد	المصروف الفوري	الشطب الفوري في مواجهة احتياطي الملكية	الحد الأقصى لسنوات الاستنفاد
1- النمسا	لا	لا	عمر متوقع
2- استراليا	لا	لا	20
3- البرازيل	لا	لا	عمر متوقع
4- كندا	لا	لا	40
5- جمهورية التشيك	نعم	لا	5
6- الدنمارك	لا	نعم	20
7- فنلندا	نعم	لا	20
8- فرنسا	لا	لا	40
9- ألمانيا	لا	نعم	40
10- الهند	لا	لا	عمر متوقع
11- إيطاليا	لا	نعم	عمر متوقع
12- اليابان	نعم	لا	5
13- المكسيك	لا	لا	20
14- هولندا	نعم	نعم	عمر متوقع
15- كوريا الجنوبية	لا	لا	5
16- إسبانيا	لا	لا	20
17- السويد	لا	نعم	عمر متوقع
18- المملكة المتحدة	لا	نعم	20
19- الولايات المتحدة الأمريكية	لا	لا	40

وبسبب المزايا المالية والتشغيلية والمزايا الأخرى المتعلقة بالمخاطر التي توفرها اتفاق الاستئجار فإن العديد من المنشآت الأعمال تستأجر عدد كبير من الأصول بدلاً من امتلاكها ، على سبيل المثال فإن عمليات الاستئجار قد استخدمت في تمويل ما يزيد عن 140 بليون دولار من المعدات في الولايات

المتحدة الأمريكية عام 1990 ، وهي توفر حالياً ما يقرب من نصف الأموال اللازمة لتمويل المعدات الرأسمالية المشتراة في الولايات المتحدة ، وخلال السنوات الأخيرة زاد شيوع عمليات الاستئجار بصورة كبيرة وهي تمثل الآن أكثر أشكال الاستثمارات الرأسمالية سرعة في النمو ، وقد أدى تزايد وانتشار وأهمية اتفاقات الاستئجار في السنوات الأخيرة إلى ظهور حاجة ملحة لتنظيم عمليات المحاسبة والتقرير المالي لتلك الصفقات ولا سيما في ظل العولمة ودولية النشاط .

وبافتراض قيام أحد شركات الطيران باقتراض مبلغ 50 مليون دولار لمدة عشر سنوات من أحد البنوك لشراء طائرة معينة ، فمن الواضح أنه يتعين التقرير عن الأصل والالتزام المقابل في ميزانية الشركة بذلك المقدار ، فإذا ما قامت الشركة بشراء الطائرة بذات المبلغ من الشركة المنتجة لها مباشرة مع تقسيط ثمن الشراء على مدار عشر أعوام فمن الواضح أيضاً أنه سيتم التقرير عن أصل الالتزام المقابل له (يعني أن عملية الشراء بالتقسيط يجب رسملتها)، ولكن إذا ما قامت الشركة باستئجار الطائرة لمدة عشر سنوات بموجب عقد استئجار مع سداد مدفوعات إيجار مساوية للأقساط في صفقة الشراء فسوف يبدأ اختلاف الآراء في الظهور حول كيفية التقرير عن تلك الصفقة .

وتتراوح عموماً وجهات النظر المختلفة من عدم الرسملة إلى رسملة كافة الاستئجارات ، حيث يتفق مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية مع مدخل الرسملة حين يكون الاستئجار مماثلاً للشراء بالتقسيط والذي يشير إلى أن الاستئجار الذي ينقل أغلب المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل يجب رسملته ، ونقود وجهة النظر هذه إلى ثلاثة نتائج هي :-

1- أنه يجب تحديد الخصائص التي تشير إلى أن اغلب منافع ومخاطر الملكية قد انتقلت للمستأجر .

2- أنه يجب تطبيق نفس هذه الخصائص بصورة على كل من المؤجر والمستأجر .

3- أن الاستشارات التي لا تنقل اغلب منافع ومخاطر الملكية للمستأجر تمثل استشارات تشغيلية Operating Leases ولا يجب رسميتها ولكن تتم المحاسبة عنها كمدفوعات ومنحصلات إيجار عادية .

وعن طريق رسمة القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية ، فإن المستأجر يسجل أصل التزام بقيمة تمثل بصفة عامة القيمة السوقية للأصل أو سعر شرائه ، كما أن المؤجر وقد نقل اغلب منافع ومخاطر الملكية للمستأجر يعترف بعملية بيع عن طريق استبعاد الأصل من الميزانية وإثبات حساب قبض محله ، وتكون قيود اليومية النمطية لدى كل من المؤجر والمستأجر بفرض استئجار ورسملة المعدات كما يلي :-

سجلات المستأجر :

من -/ معدات مستأجرة	xx
إلى -/ تعهد (التزم) استئجار	xx

سجلات المؤجر :

من -/ حصلت قبض مستأجرة	xx
إلى -/ المعدات استئجار	xx

ومع رسملة المستأجر للأصل فإنه يسجل أملاك له ، ويعالج كل من المؤجر والمستأجر مدفوعات الإيجار الدورية على أنها تضم جزء يمثل فائدة وجزء من أصل الدين .

وإذا لم يرسم الاستأجر فإن المستأجر لا يثبت أى أصل كما أن المؤجر لا يستبعد الأصل من ميزانيته ، وعند سداد مدفوعات الإيجار يسجل المستأجر مصروف إيجار كما يعترف المؤجر بإيراد إيجار .

المحاسبة لدى المستأجرين Accounting By Lessees

فى تساريخ عقد اتفاقية الاستأجر يتم تصنيف الاستأجر والمحاسبة عنه كاستأجر رأسمالى **Capital Lease** على أن يستوفى واحد أو أكثر من معايير الاستأجر الأربعة :-

- أن ينقل الاستأجر ملكية الأصل للمستأجر .
- أن يتضمن الاستأجر حق اختيار **Option** للمستأجر فى الشراء .
- أن تساوى مدى الاستأجر 75% أو أكثر من العمر الاقتصادى المقدر للأصل المستأجر .

- أن تساوى القيمة الحالية لمدفوعات الاستأجر (باستثناء التكاليف للتفنيية) 90 % أو أكثر من القيمة العادلة للأصل المستأجر .

والاستأجرات التى لا تستوفى أى من هذه المعايير الأربعة يصنفها المستأجر ويقوم بالمحاسبة عنها كاستأجرات تشغيلية **Operating Leases** .

وتمشيا مع رأى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى فإن الجزء الأكبر من قيمة الأصل تستهلك فى فترة 75% الأولى من عمر الأصل ، ولأنه لا يلزم اختيار المعيارين الثالث أو الرابع عندما يبدأ الاستأجر فى الربع الأخير من عمر

الأصل ، وعموماً فإن معايير الرسطة الأربعة المتعلقة بالاستثمارات مازالت محل خلاف وقد يكون من الصعب تطبيقها في الممارسة العملية .

المحاسبة من الأصل والالتزام بصورة مختلفة

Asset and Liability Accountd For Differently

في صفقات الاستثمار الرأسمالي يستخدم المستأجر عملية الاستثمار كمصدر للتمويل ، ويقوم المؤجر بتمويل الصفقة (تقديم رأس مال الاستثمار) بواسطة الأصل المؤجرة ، ويقدم المستأجر مدفوعات الإيجار التي تمثل في الواقع مدفوعات لأقساط ، وعلى ذلك فإنه على مدى عمر الأصل المؤجر ، فإن مدفوعات الإيجار للمؤجر تشكل سدادا لكل من الأصل والفائدة .

الأصل والالتزام المسجل

في ظل طريقة الاستثمار الرأسمالي يعالج المستأجر صفقة الاستثمار كما لو كان يشتري أصل في صفقة تمويل يقوم فيها باقتناء أصل والتحمل بالتزام ، ويقوم المستأجر بتسجيل الاستثمار الرأسمالي كأصل والتزام بالقيمة الأقل من :-

- 1- القيمة الحالية لمدفوعات الاستثمار الصافية (بعد استبعاد التكاليف التنفيذية).
- 2- القيمة السوقية العادلة للأصل المستأجر عند بدء الاستثمار ، ويبرر هذا المدخل بأن الأصل المؤجر لا يجب تسجيله بقيمة أكبر من قيمته السوقية العادلة.

فترة الإهلاك

وتعتبر من الجوانب المثيرة للجدل المحاسبة عن الإهلاك الأصول المستأجر المرسل، على سبيل المثال إذا قام عقد الاستثمار بنقل ملكية الأصل

للمستأجر أو تضمن حق اختيار شراء بسعر مغرى فإن الأصل المستأجر يتم إهلاكه بصورة تتسق مع سياسة الإهلاك المعتادة التي يستخدمها المستأجر عند إهلاك أصول المملوكة وذلك باستخدام العمر الاقتصادي للأصل .
ومن ناحية أخرى إذا لم ينقل الاستئجار الملكية أو لم يتضمن حق اختيار شراء بسعر مغرى ، فإنه يستهلك على مدى فترة الاستئجار ، ففي تلك الحالة يعود الأصل المستأجر إلى المؤجر بعد فترة زمنية معينة .

طريقة الفائدة الفعالة

تستخدم طريقة الفائدة الفعالة في توزيع مدفوعات إيجار كل فترة بين الأصل والفائدة على مدار فترة الاستئجار ، حيث تنتج تلك الطريقة معدل فائدة ثابت في كل فترة كنسبة من رصيد الالتزام خلالها . ويجب على المستأجر استخدام معدل الحصة المستخدمة في تحديد القيمة الحالية لمدفوعات الاستئجار الصافية عند تطبيق طريقة الفائدة الفعالة على الاستئجارات الرأسمالية .

مفهوم الإهلاك

رغماً عن أن المقدار المرسل في البداية كأصل والمسجل كالتزام يحسب على أساس نفس القيمة الحالية ، فإن عمليات إهلاك الأصل وتسوية الالتزام تمثل عمليات محاسبية مستقلة عن بعضها البعض على مدى فترة الاستئجار ، فالمستأجر يجب أن يستهلك الأصل المستأجر عن طريق تطبيق طرق الإهلاك المعتادة مثل القسط الثابت أو المتناقص .

ويستخدم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي مصطلح الاستفاد Amortization أكثر من استخدامه لمصطلح الإهلاك Depreciation في

الاعتراف بحقوق الملكية المستأجرة غير الملموسة ووصف التخفيض المقابل للخدمات المستفزة للأصل غير الملموس .

طريقة الاستئجار التشغيلي لدى المستأجر Operating Method (Lessee)

يستحق مصروف الإيجار فى ظل الاستئجار التشغيلي يوماً بعد يوم مع استخدام المستأجر للأصل ، ويقوم المستأجر بتخصيص الإيجار على الفترات المستفزة من استخدام الأصل و يتجاهل المحاسبة عن أية ارتباطات بسداد مدفوعات فى المستقبل ، كما يقوم المستأجر بإجراء عمليات الاستحقاق والتأجيل المناسبة إذا كانت الفترة المحاسبية تنتهى بين تواريخ السداد النقدي للإيجار .

ومثل أى التزام طويل الأجل بسداد مدفوعات إيجار فى المستقبل ، فإن الأصل المؤجر لا يقرر عنه فى قائمة المركز المالى ، وسيتم التقرير عن مصروف الإيجار فى قائمة الدخل ، كما يلزم الإفصاح ضمن الملاحظات عن أية استئجارات تشغيلية ذات مدة غير قابلة للإلغاء تزيد عن سنة .

المحاسبة لدى المؤجرين Accounting By Lessors

من وجهة نظر المؤجر يقدم الاستئجار ثلاث منافع هامة هى إيراد الفائدة والمنافع الضريبية بالإضافة إلى استعادته للقيمة المتبقية للأصل فى نهاية مدة الاستئجار ، ومن وجهة نظر المؤجر يمكن تصنيف الاستئجار للأغراض المحاسبية إلى استئجارات تمويل مباشر بالإضافة إلى استئجارات مماثلة للبيع.

طريقة التمويل المباشر لدى المؤجر Direct Financing Method Lessor

أن الاستئجارات التى تمثل فى جوهرها عملية تمويل لأصل مشترى بواسطة المستأجر تتطلب من المؤجر إحلال حساب قبض مدفوعات لاستئجار

محل الأصل المؤجر ، وتكون المعلومات اللازمة لتسجيل استئجار التمويل المباشر كما يلي :-

- الاستئجار الاجمالي (حساب القبض مدفوعات الاستئجار) وهو مدفوعات الاستئجار علاوة على القيمة المتبقية غير المضمونة التي تؤدي للمؤجر في نهاية مدة الاستئجار .
- إيراد الفائدة غير المكتسب - وهو الفرق بين الاستثمار الاجمالي (حساب القبض) والقيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر .
- الاستئجار الصافي وهو الاستثمار الاجمالي (حساب القبض مطروحاً منه إيراد الفائدة غير المكتسب الذي يتضمنه .

طريقة الاستئجار التشغيلي لدى المؤجر Operating Method – Lessor

في ظل طريقة الاستئجار التشغيلي تسجل مدفوعات الإيجار التي يحصلها المؤجر كإيراد عند استحقاقها ، كما يهلك الأصل المؤجر بصورة عادية ، مع مقابلة مصروف إهلاك الفترة بإيراد الإيجار خلالها ، ويكون مقدار الإيراد المعترف في كل فترة محاسبية ثابتاً بغض النظر عن شروط الاستئجار إلا إذا كان هناك أساس آخر منتظم بصورة الصيغة الزمنية التي تكتسب المنافع المشتقة من الأصل المؤجر على أساسها بصورة أفضل من أساس القسط الثابت .

الفصل السابع

**التباين والتوافق فى الإفصاحات
عالمية النطاق**

الفصل السابع

التباين والتوافق في الإفصاحات عالمية النطاق

Worldwide Disclosures Diversity and Harmonization

7/1 أثار درجة الارتباط الحكومي بالإقتصاد على عملية وضع المعايير المحاسبية .

7/2 عملية وضع المعيار المحاسبى والتقرير المالى فى بعض البلدان المختارة.

7/3 طبيعة وأهمية ومعوقات التوافق والتنسيق بين المعايير المحاسبية الدولية.

7/4 إلقاء الضوء على مجهودات التنسيق على المستوى الدولى والإقليمى والمحلى .

7/1 آثار الارتباط الحكومي بالإقتصاد على عملية وضع المعايير المحاسبية

The Influences of Government's Involvement in the Economy on the Accounting Standards - Setting

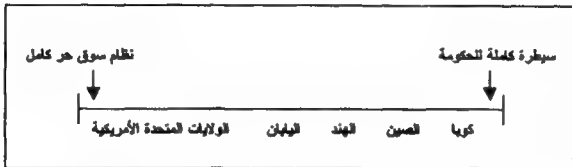
على الرغم من أن المحاسبة يطلق عليها لغة الأعمال Language of Business إلا أن مغزاها يتباين من بلد إلى آخر ، تعكس المعايير المحاسبية دور المحاسبة في ثقافة الأمة ولاسيما إقتصادها ، فإذا كانت المحاسبة القانونية Public Accountant في مدينة المكسيك تعتبر أن حملة الأسهم هم المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية ، فإن المحاسب في ألمانيا يوجه القوائم المالية تجاه السلطات الضريبية . والأسئلة التي يمكن أن تثار في هذا الصدد هي : كيف تم تطوير المعايير المحاسبية في البلاد المختلفة ؟ وما هي مضامين المعايير المحاسبية المختلفة ؟ وما هي المجهودات التي تم بذلها من أجل تحقيق التنسيق والتوافق ؟ .

تباين الإفصاح Disclosure Diversity

وكما سبق قوله فإن المعايير المحاسبية قد تأثرت بشدة بثقافة الأمة ، ولاشك أن أحد أهم العوامل الثقافية هي الارتباط والتدخل الحكومي Government Involvement في الإقتصاد . بصفة عامة تقع كافة النظم الإقتصادية بين نظامين يتراوحان ما بين الرقابة والسيطرة الكاملة من الحكومة ونظام السوق الحر تماماً ، يوضح الشكل رقم (7/1) ارتباط الحكومة بالإقتصاد في عديد من البلدان .

شكل رقم (7/1)

الارتباط الحكومي في الاقتصاد



ففي البلاد ذات الشركات المملوكة ملكية عامة **Publicly Owned** وحيث تسيطر الحكومة على معظم الأسواق وتخضعها لرقابتها فعادة ما تأخذ الحكومة دوراً هاماً في النشر والإعلان عن المعايير المحاسبية . وعلى النقيض من ذلك ففي البلاد ذات الشركات الضخمة والتي تنتشر ملكيتها بشكل واسع فإن مسئولية إصدار المعايير المحاسبية ووضعها غالباً ما يقع عبثاً على المهنة ذاتها . وقد قدم الفصل السابق بعض أمثلة على ذلك التباين .

وحيث أن المداخل المختلفة لوضع المعيار تنشأ من المدارك المختلفة لما يشكل المعلومات المفيدة ، فإن تباين تلك المداخل قد أثمرت عن معايير محاسبية مختلفة بشكل كبير بين دول العالم .

التركيز على الميزانية مقابل التركيز على قائمة الدخل

The Balance Sheet Emphasis Versus the Income Statement Emphasis

تمثل المعايير المحاسبية عادة إلى أنها موجهة نحو مستخدمى التقارير

المالية . ومن بين كافة المستخدمين يمارس موردى رأس المال **Capital**

Provider تأثير كبير على ذلك التوجيه . فإذا ما كان البنك أو المؤسسة

المالية هي المورد الرئيسي للأموال ، من ثم فإن المعايير تركز عادة على قائمة المركز المالي . حيث عادة ما تركز السلطات المصرفية على المعلومات التي تساعد على تقييم مركز السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل للمقرض، حيث يساعد المركز المالي للمنشأة البنك المقرض على تقييم قدرتها على استرداد قروضها .

وعلى النقيض من ذلك فعندما يكون حملة الأسهم هم المصدر الرئيسي للأموال فإن أرباح الشركات ينظر إليها على أنها العامل الأساسي للتنبؤ بنجاح الشركة في المستقبل . ولذلك فإن قائمة الدخل تحظى باهتمام أكبر من قبل واضعي المعايير المحاسبية . حيث يؤثر أى تغير في المبادئ المحاسبية على الدخل المقرر عنه وغالباً ما ينتج عنه فائدة ضخمة وأحياناً جدل هائل .

ومنذ بضعة سنوات مضت حاول مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى FASB أن يصدر وينشر معياراً محاسبياً يتطلب أن تقوم الشركات بإظهار أسهم حقوق إختيار للعاملين Employee Stock Options كمصروف فى قائمة الدخل ، وقد كان رد الفعل للصادر من الشركات الكبيرة النفوذ ضد المعيار المقترح قوياً لدرجة أن مجلس معايير المحاسبة المالية قد ترك وأجيز له إختيار قليل ولكن لم يتخلى عن الفكرة تماماً .

7/2 وضع المعيار المحاسبى والتقرير المالى فى بعض البلدان المختارة

Accounting Standard Setting and Financial Reporting in Selected Countries

فى هذا القسم سوف يتم التركيز على كيفية وضع المعيار المحاسبى وإيراز تطبيقات التقرير المالى لخمسة بلاد هى البرازيل والمانيا واليابان وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية . حيث يتم إستعراض الاختلافات

والتباين في المحاسبة والتقارير بين تلك البلدان الخمسة والتأثير الثقافي الذي يساهم في أحدث تلك الاختلافات . وكما سبق ذكره فإن القيم الثقافية Cultural Values للبلاد ونظمها المحاسبية تؤثر في بعضها البعض ، والنتيجة الطبيعية لذلك هو وجود تباين على النطاق في الاختلافات المحاسبية وإعداد التقارير . وفي الفصل الخامس تم الحصول - من خلال التحليل المقارن - على نظرة عامة للتباين بين كثير من البلدان في عديد من المجالات . أما في ذلك القسم فسوف يتم إلقاء نظرة قريبة على كل من البلدان الخمسة والتي من شأنها تعزيز تلك العلاقة بين المحاسبة والبيئات المحيطة بها .

7/2/1 البرازيل

البرازيل هي أحد البلدان اللاتينية ، حيث يكون للحكومة وقانون الشركات وقوانين وتشريعات الضرائب تأثير قوى على التطبيقات المحاسبية والتقارير المالية ، وعلى الرغم من أن الحكومة قد تبنت سياسات تجارة حرة وخصخصة الصناعات التي تسيطر عليها الحكومة في السنوات الحديثة إلا أن حجم أسواق الأوراق المالية البرازيلية تعتبر صغيرة نسبياً عند مقارنتها بمنظيرها في البلاد الصناعية لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ . وتعتبر إفصاحات القوائم المالية في البرازيل موجهة بشكل غالب نحو الدائنين والذين يعدون المصدر الرئيسي لتقديم الأموال بالإضافة إلى السلطات الضريبية . في حين أن الإفصاحات الموجهة نحو المستثمرين أصحاب الملكية في الشركة تعتبر ثانوية ولها أهمية نسبياً .

1- عملية وضع المعيار :

يعتبر قانون الشركات عام 1976 المعدل في عام 1997 هو المصدر الرئيسي للمبادئ والتطبيقات المحاسبية الواجبة التطبيق على الشركات البرازيلية ، وتعتبر جمعية المحاسبين البرازيلية **Instituto Brasileiro de Contadores (IBRACON)** والمجلس الفيدرالي للمحاسبة **Conselho Federal de Contabilidade** هما التنظيمات المهنية للمحاسبة بالبرازيل . وهما يوفران أيضاً الإرشادات عن المبادئ المحاسبية وإعداد القوائم المالية ومعايير المراجعة ، وتعتبر هيئة تداول الأوراق المالية (البورصة) **Comissao de Valores Mobiliarios - CVM** المسؤولة عن المعايير المحاسبية للشركات التي تعتبر أسهمها مقيدة في البورصة ، فإذا ما تم الموافقة على معايير جمعية المحاسبين البرازيلية عن طريق هيئة تداول الأوراق المالية فإنها تعتبر ملزمة لكافة الشركات العامة التي تعتبر أسهمها مقيدة ومتداولة في البورصة .

2- القوائم المالية :

يجب أن يتم إعداد قوائم مالية مقارنة سنوياً ، بحيث تتضمن :-

- قائمة المركز المالي .
- قائمة الدخل .
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين .
- قائمة التغيرات في المركز المالي .
- الإفصاحات المتممة للقوائم المالية .

ويست إرفاق تقرير معين مع القوائم المالية عن طريق مجلس المديرين ، وتعتبر التكلفة التاريخية **Historical Cost** هي أساس القياس ، ويتم إعداد القوائم

المالية على أساس الاستحقاق **Accrual Basis** ، وتعتبر مبادئ الحيطة والحذر **Conservatism** والأهمية النسبية **Materiality** والثبات **Consistency** هي المبادئ التي تعد هامة عند إعداد القوائم المالية .

3- إعادة تقييم الأصول :

يسمح قانون الشركات بإعادة تقييم الأصول بالزيادة إلا أن السلطات الضريبية تسمح بإعادة تقييم الأصول طويلة الأجل فقط . وفي التطبيقات العملية يتم إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات والآلات فقط لكل من الأغراض المحاسبية والضريبية .

4- عقود الإستئجار التمويلية :

لا يتم رسملة عقود الإستئجار التمويلية في الواقع التطبيقي ، على الرغم من أنه يسمح بالرسملة **Capitalization** .

5- رسملة الفائدة :

يجب أن يتم إستنفاد كافة تكاليف الفوائد وإعتبارها مصروفات في قائمة الدخل عادة فيما عدا حالة واحدة حيث يتم رسملتها فقط عندما تكون الشركات في مرحلة النشوء .

6- تقييم المخزون :

يتم تقييم المخزون عند التكلفة أو السوق أيهما أقل **Lower of Cost or Marke** ، وتعتبر القيمة السوقية هي تكلفة الإستبدال وصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل . كما يتم إستخدام طريقتي الولرد أولا يصرف أولا **FIFO** أو متوسط التكلفة بشكل واسع الإنتشار عند تحديد تكلفة المخزون . أما طريقة الولرد أخيرا يصرف أولا **LIFO** فهي تستخدم بشكل شائع حيث أنها غير مقبولة من الناحية الضريبية .

7- تكاليف البحوث والتطوير :

إن تكاليف البحوث والتطوير التي يتوقع أن تكون ذات عوائد في السنوات المستقبلية يتم رسميتها وإستفادها خلال عمرها المفيد ، وللأغراض الضريبية فإن الحد الأدنى لفترة الإستفاد تبلغ خمس سنوات .

8- التقرير القطاعي :

إن التقرير على أساس القطاعات Segment Reporting غير مطلوباً .

9- التوحيد والدمج :

عادة ما تعتبر طريقة الشراء Purchase Method هي الطريقة المطلوبة، ويسمح فقط بإستخدام طريقة إندماج الحقوق Pooling of Interests عند توافر ظروف نادرة .

7/2/2 هولندا

1- عملية وضع المعايير :

يحدد القانون المدني Civil Code في المادة رقم (9) - والمعدلة في عام 1997 متطلبات التقرير المحاسبي والمالي . أيضاً توفر تلك المادة المرونة للالتزام بتعليمات المادة الرابعة والسابعة من قانون الشركات للاتحاد الأوروبي والتي تتعامل مع محتويات القوائم المالية والتوحيد على التوالي .

2- القوائم المالية :

تتمثل القوائم المالية المطلوبة في الآتي :-

- قائمة المركز المالي .
- قائمة الدخل .
- الإفصاحات المتممة للقوائم المالية .

يتضمن التقرير السنوى تقريراً يتم إعداده عن طريق مجلس الإشراف . ويستلزم القانون المدنى إستخدام أساس الإستحقاق ، وتتضمن المفاهيم المطلوبة مفاهيم المقابلة **Matching** والإستمرارية **Going Concern** والحيلة **Prudence** . ويتم السماح بإستخدام أساس التكلفة التاريخية لأغراض التقييم ، ومع ذلك يتم السماح بإستخدام القيمة الحالية **Current Value** بالنسبة لبنود المخزون والأصول الثابتة الملموسة والأصول المالية والأصول الثابتة . ويعتبر التقرير المالى والتقرير الضريبي مستقلان عن بعضهما البعض .

3- إعادة تقييم الأصول :

يسمح القانون بإعادة تقييم الأصول بالزيادة بإستخدام العرف المحاسبى المعروف بالتكلفة الجارية **Current Cost** بإستثناء الأصول غير الملموسة ، ويتم تحديد مصروف الإستهلاك للأغراض الضريبية على أساس التكلفة التاريخية فقط ، ولأغراض التقرير المالى يمكن أن يتم تحديد الإهلاك على أساس القيمة الحالية .

4- عقود الإستثمارات التمويلية :

يتعين أن يقوم المستأجر الذى يستخدم الأصول على أساس عقد الإستئجار التمويلي برسملة تلك الأصول ، وحيث يتم تضمين التعهد المرتبط بعقد الإستئجار فى حسابات الإلتزامات .

5- رسملة الفقد : :

يمكن رسملة تكاليف الفائدة على الإقتراض والذى يعتبر قابل التحدد على الأصول الإنتاجية بشكل مباشر كجزء من إجمالى تكلفة الأصل أثناء فترة التصنيع أو البناء .

6- تقييم المخزون :

يتم تقييم المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل ، وتتمثل التكلفة في ظل تلك الأدبيات في التكلفة التاريخية الفعلية أو التكلفة الجارية ، وللتوصل إلى التكلفة يتم استخدام كل من طريقة المتوسط المرجح أو طريقة الورد أولاً أو طريقة الورد أخيراً بصرف أولاً بشكل شائع .

7- تكاليف البحوث والتطوير :

عادة ما يتم إستفراق التكاليف الخاصة بالبحوث والتطوير كمصروف أثناء الفترة عندما يتم إنفاقها بالفعل ، ومع ذلك قد يتم رسملتها ، فإذا تم رسملة تلك التكاليف فإنها يجب أن يتم الإفصاح عنها وبشكل منفصل كأصل غير ملموس .

8- التقرير القطاعي :

تعتبر الإفصاحات القطاعية مطلوبة إذا كانت مبيعات الشركة في أحد قطاعاتها الجغرافية تزيد عن 10% من إجمالي صافي المبيعات .

9- التوحيد :

تستلزم المادة (9) أن يتم توحيد كافة شركات المجموعة والشركة الأم ، ويتم تعريف شركات المجموعة بأنها الشركات التابعة بالإضافة إلى الشركات الأخرى والتي تتضمن شركات التضامن والشركات التي تكون مملوكة بنسبة 50% أو أقل بشرط أن يتم السيطرة عليها ، وعادة ما لا يتم تشغيل الشركات التابعة عن طريق الشركة الأم حيث أنها مستقلة إقتصادياً ويتم إستبعادها لأغراض التوحيد ، وعادة ما تعتبر طريقة الشراء هي الطريقة الوحيدة

المسموح بها لأغراض التوحيد ، ويتم السماح بتطبيق طريقة إدماج الحقوق فقط إذا كانت المنشأة غير قابلة للتحديد كمستحوذة ، ونتيجة لذلك لا يتم استخدام طريقة إدماج الحقوق في الممارسة للتطبيقية .

7/2/3 ألمانيا

1- عملية وضع المعيار :

يعتبر القانون التجارى Commercial Code المعدل فى عام 1994 هو المصدر الرئيسى للمعايير الخاصة بالتقرير المالى . يعتبر قانون الشركات المساهمة الألمانية عام 1965 المعدل فى عام 1993 وقانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة عام 1982 هى القوانين الأكثر تأثيراً على مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموماً والتي تتضمن معايير محاسبية يتم تطبيقها بصفة محددة على تلك الشركات . وبصفة عامة يمكن المطالبة بعوائد ضريبية فقط إذا تم معالجة البنود بنفس الطريقة لأغراض التقرير المالى والتقرير الضريبى . ونتيجة لذلك تميل الشركات الألمانية الى تذكىه عرض أصولها والمغالاة فى عرض إلزاماتها للمدى الممكن الذى من شأنه تذكىه إلزاماتها الضريبية .

2- القوائم المالية :

من المطلوب أن تقدم الشركات القوائم التالية :-

- قائمة المركز المالى .
- قائمة الدخل .
- قائمة التكتفقات النقدية .
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

وهناك القليل جداً نسبياً من الشركات المقيدة بمسوق تداول الأسهم ، ويعتبر التمويل عن طريق القروض هو الشكل المفضل من التمويل عن طريق أسهم الملكية وذلك بسبب القوانين واللوائح الضريبية ، ويتطلب القانون التجاري من الشركات أن تلحق بالقوائم المالية تقرير من الإدارة ، وتعتبر البنوك هي المصدر الرئيسي لتمويل المشروعات .

تتضمن المفاهيم المحاسبية كل من الإستمرارية والمقابلة وأساس التكلفة التاريخية وأساس الإستحقاق ، بالإضافة الى ذلك يجب إتباع أساس الحيطة والحذر حيث أنه يشترط الإعتراف بكافة المخاطر المتوقعة والخسائر المتوقعة حتى تاريخ إعداد الميزانية العمومية . ويحظر الإعتراف بالأرباح غير المحققة ، ولا يتم السماح بعمل المقاصة بين الأصول والإلتزامات أو الدخل والمصروفات ، ويجب أن يتم تطبيق المبادئ المحاسبية بثبات خلال الفترات الزمنية .

3- إعادة تقييم الأصول :

يتم الإلتزام بأساس التكلفة بشكل دقيق ، حيث لا يسمح القانون التجاري بإعادة تقييم الأصول الفردية فوق التكلفة التاريخية لإقتناءها .

4- عقود الإستئجار التمويلية :

يتطلب الأمر رسالة عقود الإستئجار التمويلية عن طريق المؤجر والمستأجر .

5- رسالة الفائدة :

قد يتم رسالة تكلفة فائدة القرض المستخدم لتمويل إنتاج الأصل وتضمينها في تكلفتها . ويتم قصر الفائدة التي يتم رسالتها بتلك الطريقة على المقدار المستنفذ أثناء فترة الإنتاج ، وفي حالة رسالة Capitalization الفائدة يتعين أن يتم الإفصاح عن ذلك في الإفصاحات المتممة للقوائم المالية .

6- تقييم المخزون :

يتم تقييم المخزون السلمي عند التكلفة أو السوق أيهما أقل لأغراض تحديد التكلفة ، يعتبر استخدام طرق التحديد الخاص ومتوسط التكلفة والوارد أولاً بصرف أولاً ، والوارد أخيراً بصرف أولاً أمراً مقبولاً ، ولأغراض تطبيق مفهوم التكلفة أو السوق أيهما أقل على المخزون السلمي يمكن أن تتمثل التكلفة السوقية في تكلفة الإحلال أو صافي القيمة القابلة للتحقق . وعندما تكون كل من طريقة تكلفة الإحلال وصافي القيمة القابلة للتحقق متاح الحصول عليها يتم استخدام أيهما أقل لتحديد القيمة السوقية ، وإذا لم تكن معلومات تكلفة الإحلال متاح الحصول عليها يتم اعتبار صافي القيمة القابلة للتحقق بأنها تعبر عن القيمة السوقية ، وحيث أن القوانين الضريبية تسمح بتخفيض الأرباح العادية للوصول إلى قيمة صافي القيمة القابلة للتحقق ، فإنه يتم إتباع نفس أسس التطبيق لأغراض إعداد التقارير المالية ، ونتيجة لذلك فإن صافي القيمة القابلة للتحقق غالباً ما تعني صافي القيمة القابلة للتحقق ناقصاً الربح العادي .

7- تكاليف البحوث والتطوير :

يجب أن يتم إستفاد النفقات المرتبطة بالبحوث والتطوير كمصروفات محملة على قائمة الدخل .

8- التقرير القطاعي :

يتطلب القانون التجارى القيام بعمل الإفصاح عن المبيعات حسب الصناعة وطبقاً للأسواق المحددة جغرافياً في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

9- التوحيد :

يتمين على الشركة إعداد قوائم مالية موحدة وتقرير من الإدارة على المجموعة ، تمثل المنشآت المتضمنة في القوائم المالية الموحدة في شركات

تابعة بالإضافة الى الشركات التي تكون تحت السيطرة رغمًا عن أن أغلبية أسهم التصويت غير مملوكة . بصفة عامة يتم إعداد القوائم الموحدة طبقاً لطريقة الشراء ، بينما يتم السماح باستخدام طريقة اندماج الحقوق Pooling of Interests فقط في ظل توافر ظروف معينة .

7/2/4 اليابان

1- وضع المعيار :

يتمثل المصدر الرئيسي لإصدار معايير التقرير المالي في القانون التجارى لليابان ، بالإضافة لذلك فإن قانون ضرائب الدخل وقانون الأوراق المالية وتداولها تعتبر مؤثرات هامة على تطبيقات التقرير المالي للشركات اليابانية الرئيسية . ويعتبر قانون ضرائب الدخل مؤثر جداً باعتبار أن كل من التقرير المالي والتقرير الضريبي في اليابان هما نفس الشيء .

وفي الحقيقة فإن قانون ضريبة الدخل يحدد ما هي الإيرادات والمصروفات التي يمكن أن يتم الإعتراف بها ، وجدير بالذكر فإن القانون التجارى موجه تجاه الدائنين (أو قائمة المركز المالي) في حين أن قانون الأوراق المالية وتداولها موجهة الى المستثمرين (أو قائمة الدخل) .

2- القوائم المالية :

يستلزم القانون التجارى إعداد أربعة قوائم مالية هي :-

- قائمة المركز المالي .
- قائمة الدخل .
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

- تقرير المشروع .

- مقترح مشروع توزيع الأرباح .

يتطلب أيضاً قانون الأوراق المالية وتداولها إعداد قوائم التدفق النقدي للشركة العامة المقيدة والمتداولة بالبورصة .

إن الهدف من إعداد القوائم المالية في اليابان هو حماية مصالح كل من الدائنين والمستثمرين ، لذلك فإن الإفصاحات التي تتعامل مع إتاحة توزيعات الأرباح والجدارة الائتمانية والأرباح لكل سهم ذات أهمية قصوى . وعادة ما يتم استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي .

يغطي تقرير المشروع **Business Report** كثير من الأمور الموجودة مثل مناقشات وتحليلات الإدارة التي يتضمنها التقرير السنوي للشركات في أمريكا الشمالية. وكمثال على تلك الموضوعات وصف المشروع وملخص البيانات المالية عن السنة والسنوات الثلاثة السابقة والإفصاحات المتعلقة برأس المال والعاملين وأسماء حملة الأسهم الأساسيين وأسماء الدائنين الرئيسيين وأسماء المديرين والمراجعين القانونيين **Statutory Auditors** ، كما يتضمن أيضاً الأحداث الجوهرية التي تقع بعد تاريخ إعداد قائمة المركز المالي .

ويتم إعداد مقترح توزيع الأرباح المحتجزة للموافقة عليه في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين بهدف تحديد توزيعات الأرباح والمكافآت المدفوعة لمجلس إدارة الشركة ولتعباب المراجعين .

3- إعادة تقييم الأصول :

لا يسمح بإعادة تقييم الأصول في اليابان .

4- عقود الإستئجار التمويلية :

تعرض التشريعات الضريبية الأحوال التي في ظلها يمكن رسملة عقد الإستئجار ، وتلتزم القوائم المالية بالمعالجة الضريبية لعقود الإستئجار ، ونادرا ما يتم رسملة عقود الإستئجار في التطبيقات العملية .

5- رسملة الفوائد :

للشركة الخيار في رسملة تكاليف الفائدة أثناء فترة الإنشاء المرتبطة بإقامة الأصول حتى تصبح صالحة للإستخدام .

6- تقييم المخزون :

تسمح التشريعات الضريبية للشركة بأن تقوم بتقييم المخزون عند التكلفة أو القيمة السوقية لهما أقل ، يتم تحديد القيمة السوقية بتكلفة الإحلال للمخزون ، ويستمر عمل تحديد للتكلفة عن طريق إستخدام طريقة التحديد الخاص (طريقة الوارد أولا بصرف أولا أو الوارد أخيرا بصرف أولا أو طريقة المتوسط أو طريقة الشراء الأكثر حداثة أو مخزون التجزئة ، ويمكن إحداث تغيير في طريقة المخزون فقط بعد الحصول على موافقة من الإدارة الضريبية ، ويجب أن يتم إستخدام طريقة تقييم المخزون المختارة للأغراض الضريبية لأغراض إعداد التقارير المالية .

7- تكاليف البحوث والتطوير :

يتم إستنفاد نفقات البحوث والتطوير كمصروف في الفترة التي تم إنفاقها فيها.

8- التقرير القطاعي :

يجب أن توفر الشركات المقيدة بالبورصة التي تستوفي قوائم مالية موحدة معلومات قطاعية عن قطاعاتها الصناعية وقطاعاتها الجغرافية ، ويتمثل

الإفصاحات المطلوبة في المبيعات وربح التشغيل حسب القطاع ، ويتمثل معيار أى قطاع صناعى فى مبيعات القطاع لو ربح تشغيله الذى يزيد عن 10% من إجمالى المبيعات لو 10% من إجمالى ربح التشغيل ، أما المعيار المستخدم فى القطاع الجغرافى فيتمثل فى مبيعات ذلك للقطاع التى تزيد عن 20% من إجمالى المبيعات .

9- التوحيد :

يجب على الشركات المقيدة بالبورصة فقط أن تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة ، ويجب على الشركة الأم أن تمتلك مباشرة أو غير مباشرة غالبية الملكية فى الشركات الأخرى لأغراض التوحيد . ويتم إعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً لطريقة الشراء ، ويتم السماح باستخدام طريقة اندماج الحقوق إلا أنها نادرًا ما يتم تطبيقها .

7/2/5 الولايات المتحدة الأمريكية

1- وضع المعيار :

أعطى الكونجرس الأمريكى لهيئة الأوراق المالية وتداولها (البورصة SEC) المسؤولية لتحديد المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها (GAAP) للشركات التى تتداول أسهمها بها ، وقد فوضت البورصة بدورها مسئوليتها الى مهنة Accounting Profession :

1- مجلس معايير المحاسبة المالية :

The Financial Accounting Standards Board (FASB)

وهو يمثل الكيان الرئيسى المسئول عن إصدار ونشر المعايير المحاسبية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد أنشئ المجلس عام 1973 ، وهو يتكون

من سبعة أعضاء ، وتقوم جمعية المحاسبة المالية بالإشراف على أعمال FASB وتوفر التمويل اللازم له، ويتبع مجلس معايير المحاسبة المالية الإجراءات الواجبة لعملية إصدار المبادئ المحاسبية .

ويتضمن النشرات التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية ما يلي :

- **Statements of Financial** إيضاحات مفاهيم المحاسبة المالية

. **Accounting Controls**

- **Statements of Financial** إيضاحات معايير المحاسبة المالية

. **Accounting Standards**

حيث تمثل الأول المفاهيم الأساسية التي تتأسس عليها معايير المحاسبة والتقرير ، في حين تعتبر الثانية هي النشرات الرئيسية التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية والأساس الرئيسي لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها .

2- مجلس معايير المحاسبة الحكومية :

The Governmental Accounting Standards Board (GASB)

تم إنشاء ذلك المجلس في عام 1984 ، وتمثل مسئولية ذلك المجلس GASB في تحديد المبادئ المحاسبية الخاصة بالمحليات والكيانات الحكومية والمستشفيات والجامعات وغيرها من المنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح ، وتقوم جمعية المحاسبة المالية بالإشراف على أعمال ذلك المجلس وتمويله .

3- المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين :

The American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)

وهو يعتبر تنظيم للمحاسبين القانونيين ، وهو ذو تأثير كبير في تطوير المبادئ المحاسبية وتطبيقاتها . وقد شكل المجلس للجنة التنفيذية للمعايير

المحاسبية (AcSEC) The Accounting Standards Executive Committee
والتي قامت بإصدار إيضاحات بموقف عن القضايا المحاسبية التي لم يتم
مجلس معايير المحاسبة المالية بتغطيتها .

2- القوائم المالية :

هناك مجموعة من القوائم المالية يتعين إعدادها هي :-

- قائمة المركز المالي .
- قائمة الدخل .
- قائمة التدفقات النقدية .
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية .
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

تتضمن المفاهيم المستخدمة في القوائم المالية الإستمرارية ، والمقابلة
والثبات عند تطبيق المبادئ المحاسبية خلال الفترات الزمنية بالإضافة الى
أساس الإستحقاق .

3- إعادة تقييم الأصول :

يتم إستخدام أساس التكلفة التاريخية عند تقييم معظم الأصول ، هناك
بعض الأنواع من الإستثمارات وكافة المشتقات التي يتعين إعادة تقييمها عند
قيمتها العادلة (السوقية) .

4- عقود الإستئجار التمويلي :

يتعين أن يتم رسلة عقود الإستئجار التمويلي .

5- رسمة الفائدة :

يجب أن يتم رسمة تكاليف الفائدة للممتلكات أو الآلات والمعدات التي تم تشييدها ذاتياً. وتتعلّق القيمة التي يتعين رسملتها في تكاليف الفائدة التي يمكن أن يتم تجنبها إذا لم يتم تضمين تكاليف التشييد الخاصة بالأصول .

6- تقييم المخزون :

أن تطبق مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل يعتبر إجراء مطلوباً ، وقد يتم تحديد التكلفة على أساس استخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً ، أو طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً أو طريقة متوسط التكلفة أو طريقة التحديد الخاصة، وإذا ما تم استخدام طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً للأغراض الضريبية ، يتعين أن تستخدم أيضاً لأغراض إعداد التقارير المالية . وفي تطبيق مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل ، فإن السوق يمثل متوسط القيمة من بين تكلفة الإحلال وصافي القيمة القابلة للتحقق بالإضافة إلى صافي القيمة القابلة للتحقق ناقصاً الربح العادي .

7- تكاليف البحوث والتطوير :

يتم إستفاد تكاليف البحوث والتطوير كمصروفات في الحال .

8- المعلومات القطاعية :

يعتبر التقرير القطاعي مطلوباً لكافة الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصة ، ويعتبر القطاع واجب التقرير عنه إذا ما تم الوفاء بأي من المعايير الثلاثة التالية :

1- الإيراد :

أن يبلغ إجمالي إيراد القطاع 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات الشركة .

2- الربح أو الخسارة :

أن يكون ربح التشغيل أكبر من 10% من إجمالي الأرباح التشغيلية لكافة القطاعات التي تقرر عن الأرباح التشغيلية (أو أكبر من 10% من إجمالي خسائر التشغيل لكافة القطاعات التي تقرر عن خسائر تشغيلية) .

3- الأصول :

تمثل الأصول 10% أو أكثر من الأصول المنمجة لكافة القطاعات التشغيلية . وفيما يلي المعلومات المطلوب أن يتم الإفصاح عنها للقطاع الواجب التقرير عنه :-

1- ربح أو خسارة التشغيل .

2- بنود محددة في قائمة الدخل على سبيل المثال إيرادات التشغيل والإهلاك والمصروفات غير النقدية .

3- إجمالي الأصول .

4- إجمالي النفقات الرأسمالية .

5- مطابقة مجموع إجماليات القطاع بإجماليات الشركة لكل من البنود

الثلاثة التالية :-

أ - الإيرادات .

ب- ربح التشغيل .

ج- الأصول .

ويستعين على الشركة أن تفصح عن كيف يتم تحديد القطاعات الواجب التقرير عنها ، ويجب أن تكون المعايير الخاصة بتحديد القطاعات لأغراض التقارير الخارجية هي نفس المعايير المستخدمة عن طريق الإدارة للتمييز بين قطاعات الأعمال لأغراض التقرير الداخلي .

9- التوحيد :

يستعين إعداد القوائم المالية الموحدة عندما يكون للشركة الأم مصلحة في السيطرة على أسهم التصويت في الشركات الأخرى . وتحدث إستثناءات على مطلب إعداد القوائم الموحدة عندما تكون السيطرة مؤقتة أو عندما تؤدي قيود معينة الى شك على قدرة الشركة الأم في السيطرة على الشركة التابعة ، على سبيل المثال في ظل موقف تعرض الشركة التابعة للإفلاس ، وحالياً فإن كل من طريقة الشراء أو طريقة اندماج الحقوق يتم إستخدامها تأسيساً على تطبيق المعايير المرتبطة بموقف اندماج المشروع . وقد نشر مجلس معايير المحاسبة المالية إيضاح مقترح عن معايير المحاسبة المالية ، وسوف يكون مقبولا إذا ما تم تبني طريقة للشراء فقط .

توضح الأشكال أرقام (7/2) ، (7/3) ، (7/4) ملخص عن عناصر القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح القطاعي بالإضافة الى المفاهيم والأعراف المحاسبية الأساسية على التوالي الخاصة بالبلدان الخمسة التي سبق مناقشتها .

شكل رقم (7/2)

عناصر القوائم المالية

البلد	قائمة المركز المالي	قائمة الدخل	قائمة الأموال/التدفقات النقدية
البرازيل	R	R	R
ألمانيا	R	R	O
اليابان	R	R	P
هولندا	R	R	O
الولايات المتحدة	R	R	R

R = مطلوبيا . P = مطلوب للشركات التي تتداول أسهمها بالبورصة .

O = إختياريا .

شكل رقم (7/3)

المفاهيم والأعراض المحاسبية الأساسية

الشكل القانوني	الإستمرارية	أساس الإستحقاق	أساس التكلفة	البلد
مقابل الجوهر				
الشكل القانوني	R	R	HP,HR	البرازيل
الشكل القانوني	R	R	HC	ألمانيا
الشكل القانوني	R	R	HC	اليابان
الجوهر	R	R	CC,HC,HR	هولندا
الجوهر	R	R	MA	الولايات المتحدة الأمريكية

CC = التكلفة الجارية . HR = التكلفة التاريخية مع خيار إعادة التقييم .

HC = التكلفة التاريخية . MA = خواص مختلطة (دمج لتكلفة التاريخية وتكلفة الجارية).

HP = التكلفة التاريخية مع تعديلات التغير في مستوى الأسعار .

شكل رقم (7/4)

مفاهيم القوائم المالية

الإفصاح القطاعي المطلوب		البلد
الصناعي	الجغرافي	
O	O	البرازيل
R	R	ألمانيا
R	R	اليابان
R	R	هولندا
I	I	الولايات المتحدة

R = مطلوب . O = إختياري .

I = يتم تحديد القطاعات عن طريق إستخدام معايير معينة يتم إستخدامها في الإفصاح

التقرير الداخلي .

7/3 طبيعة وأهمية ومعوقات التوافق والتنسيق بين المعايير المحاسبية الدولية

The Natures Importance and Obstacles of Harmonization

7/3/1 التمييز بين المعايير والتنسيق والتوحيد

Harmonization Vs. Standardization Vs. Uniformity

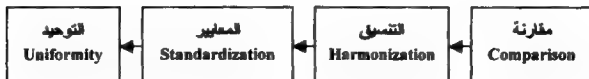
هناك علاقة متداخلة ومتصلة ومتبادلة التأثير بين مفاهيم التنسيق المحاسبى الدولى والمعايير المحاسبية الدولية والتوحيد المحاسبى . (أو النظام المحاسبى الموحد) ، وقد لكت أدبيات المحاسبة على التمييز بين تلك المفاهيم، حيث تم التركيز على ضرورة وضع معايير المحاسبة Standardization بإعتبار أنه إذا كان فى الإمكان وضع معيار محاسبى متعارف عليه على مستوى البلد فلا بد من إمكانية تطبيقه على البلد الآخر ومن هنا جاء مفهوم الرغبة فى المحاسبة الدولية . وإذا كان هناك صعوبة فى التوصل الى إختلافات نتائج المحاسبة الدولية فى الدول المختلفة والتي قد تسفر على أخطاء نتيجة إختلاف التطبيقات المحاسبية فى دول العالم الأمر الذى دعى الى أهمية مفهوم التنسيق Harmonization ، ولاشك أن تركيز أدبيات المحاسبة على النطاق الدولى على موضوع مقارنة الأنظمة المختلفة لبلاد العالم ومحاولة تقريب تلك الإختلافات وجعلها أنظمة تعمل مع الأنظمة الأخرى قد أدى الى توحيد Uniformity الأنظمة المحاسبية . يوضح الشكل رقم (7/5) علاقة مفاهيم التنسيق والمعايير والتوحيد .

التنسيق المحاسبى Accounting Harmonization

يقصد بالتنسيق المحاسبى تقليل درجة الإختلافات بين الدول فى التعبير أو الممارسة أو الأسس المحاسبية بهدف خدمة ومساعدة المستثمر أو الشركات محلية أم دولية لتوفير وتحليل تقارير الموقف المالى والأداء للشركة المحلية أو العالمية.

شكل رقم (7/5)

علاقة مفاهيم التنسيق والمعايير والتوحيد



وقد إهتمت التنظيمات المحاسبية المحلية والدولية الى التنسيق بين الأسس المحاسبية والتقليل من تباينها وتنوعها عن طريق محاولة جلب عدد من الأنظمة المختلفة والتنسيق بينها وبعضها البعض .

ولاشك أن التنسيق المحاسبى الدولى سوف يجعل من السهل قابلية مقارنة تلك الشركات مع بعضها البعض ، وليس بخاف فإن الشركات الدولية سوف تستفيد حتماً من التنسيق المحاسبى لعدة أسباب أهمها :-

- تشابه أنظمة الشركات المتعددة الجنسية سوف يكون أسهل فى حالة التنسيق بين معايير وأسس وقواعد المحاسبة عالمية النطاق .
- إن التنسيق المحاسبى سوف يمكن المحاسبين بالشركات الدولية التى تحول أموالها فى عديد من الأقطار وأسواق رأس المال العالمية الى فهم الإستثمارات الدولية فى تلك الدولة والمحاسبة عنها ، كما يمكن فهم المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية لها ، وإمكانية تعميم القوائم المالية لتلك الشركات العالمية حين الاندماج مع غيرها .

المعايير المحاسبية Accounting Standardization

تميل أدبيات المحاسبة إلى استخدام مفهوم المعيار المحاسبى ، والمعيار بوجه عام يمثل نموذج يوضح ليقاس على ضوئه وزن شئ أو طوله أو درجة جودته ، ويقصد بالمعيار فى المحاسبة بأنه بمثابة المرشد الأساسى لقياس العمليات والأحداث والظروف التى تؤثر على المركز المالى للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات للمستفيدين منها . وقد يقصد بالمعيار المقياس والقاعدة أو القانون العام الذى يسترشد به المحاسب عند أداء عمله فى تحضير التقارير المالية للمنشأة . حيث يتعين وجود قياسات محددة حتى يقوم المحاسبون بإنجاز عملهم فى ضوئها ، والمعيار المحاسبى يشير إلى القواعد المحاسبية الإرشادية التى يرجع إليها المحاسبون المهنيون لدعم إجتهدهم وإستلزام أحكامهم وإن كانت لا تكفى للحكم الشخصى أو الإجتهد أبداً ، وقد يشار للمعيار بأنه وصف مهنى رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً بهدف تقليل درجة الاختلاف والتباين فى التعبير أو الممارسة فى الظروف المتشابهة ، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفنى ، ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية . وتأتى أهمية المعايير المحاسبية عموماً من خلال :-

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة .
- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمى القوائم المالية .
- تحديد الطرق الملائمة للقياس .
- تمكين المستخدمين من إتخاذ القرار المناسب عند إعتماد المعلومات الأساسية على المعيار الملائم .

ولاشك أن غياب المعايير المحاسبية قد يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة أو قد تؤدي إلى استخدام المنشأة طرق متباينة وغير موحدة مما يؤدي إلى إعداد قوائم مالية كفية ونوعية مما قد يصعب من فهمها والاستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين أو الخارجيين ، كما يؤدي غياب المعيار إلى اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة الواحدة أو المنشآت المختلفة ومن ثم يصعب تحقيق قابلية المقارنة .

التوحيد المحاسبي Accounting Uniformity

يشير مفهوم التوحيد إلى فرض أسس وقواعد محاسبية لدولة ما على الدولة الأخرى ، فالتوحيد يعتبر بمثابة حالة مشروطة تشير إلى أنها نظام أو خطة تتضمن مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات على مستوى الوحدة الاقتصادية وإعداد قوائم حسابات في إطار محدد من الأسس والقواعد والإصطلاحات والتعاريف والحسابات والقوائم والموازنات لخدمة أهداف معينة.

وعلى المستوى المحلى يشار إلى التوحيد المحاسبي بأنه نظام محاسبي موحد وتمثل أهدافه في توفير البيانات اللازمة للتخطيط والتفويض والرقابة على كل من مستوى الوحدة الاقتصادية والمستوى القومى ، وربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية بالإضافة إلى تسهيل عمليات جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها .

أما على المستوى الدولى يلاحظ وجود مجموعة دول تستخدم نفس أنظمة الدول الأخرى تماماً ، ويتضح ذلك من خلال إدراك مدى تأثيرات أنظمة المحاسبة لأحد الدول على الدول الأخرى ، حيث تم تقسيم الأنظمة إلى مجموعات،

تتأثر كل مجموعة بنظام معين أمريكي أو بريطاني حيث أطلق عليها الأنظمة الأم، والى تصنيف فرعى وتصنيف كلى وجزئى لغرض توفير التقرير المالى.

7/3/2 مداخل إصدار المعايير المحاسبية وأهمية التوافق والتسقيق المحاسبى

The Standards-Setting Approaches and Accounting Harmonization

تعتبر المعايير المحاسبية لبلد ما هى الا القواعد التى يتم تبنيها عن طريق منشآت الأعمال عند إعداد قوائمها المالية وتشتمل تلك المعايير على قواعد وصفية وتوجيهية تتعلق بموضوعات القياس والتقييم والعرض والإفصاح .

تشمل المعايير المحاسبية أذن مجموعة من القواعد المحاسبية يتم الاتفاق عليها كمرشد أساسى لتحقيق التجانس فى قياس العمليات والأحداث التى تؤثر على قوائم المركز المالى والدخل والتدفقات النقدية وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها .

أن المعايير لا يتم تصميمها لتقييد التطبيق بحدود صارمة بل بالعكس حتى يتم استخدامها كإرشادات لأغراض القياس والعرض العادل والإفصاح الكافى .
أن الاختلاف الواضح فى القواعد والإجراءات المحاسبية المتبعة فى البلدان المختلفة ترجع بشكل عام إلى اختلاف العوامل البيئية المحيطة ، كما أن الاختلاف فى الممارسات المحاسبية الموجودة فى دول العالم المختلفة تعكس الاحتياجات المختلفة للمستخدمين بها .

مداخل إصدار المعايير المحاسبية

تختلف البلاد فى طريقة إصدار المعايير المحاسبية وفيمن يقوم بإصدارها، وتعتمد طريقة الإصدار أساساً على (1) شكل الطلب على المعلومات ، (2) وعملية تنظيم المحاسبة .

عموما توجد أربعة مداخل لإصدار معايير المحاسبة في دول العالم هي :

1- المدخل السياسي البحت :

يعتمد ذلك المدخل على التشريع في إصدار المعايير المحاسبية ، وذلك المدخل منتشر في القارة الأوروبية وعلى وجه التحديد فرنسا وفي أمريكا اللاتينية وينتقد استخدام ذلك المدخل لانه :-

- يعتبر أقل استجابة للاحتياجات المتغيرة ولذلك فلن ذلك المدخل يتسم بالبطيء.
- أن تغيير القوانين استجابة للتطورات الجديدة في بيئة الأعمال يستغرق وقتا طويلا .
- أن جعل المعايير مواكبة للعصر يتطلب تغيير القوانين بشكل مستمر ، وهذا للأسف مستحيلا لعدم المرونة العملية في إجراء ذلك .
- عادة ما يركز القانون على العموميات وليس على المفردات أو المكونات.
- يتأثر التشريع بالاعتبارات السياسية .

2- المدخل المهني الخاص

بمقتضى ذلك المدخل يتم إصدار المعايير عن طريق المحاسبين المهنيين أنفسهم ، وينتشر ذلك المدخل في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يتميز ذلك المدخل في إصدار المعايير بدرجة عالية من المرونة والسرعة المناسبة في التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة .

3- المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص

وفقا لذلك المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية منظمة من القطاع الخاص تعمل كمنظم عام وتقوم الحكومة بدعمها والالتزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات .

4- المدخل المختلط

طبقاً لذلك المدخل يقوم بإصدار معايير المحاسبة خليط من القطاع العام والخاص بجانب مجموعات حكومية وغيرها وهذا النوع منتشر في اليابان ، حيث تقسم الحكومة بتشكيل مجلس استشارى لمحاسبة الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات والصناعة والحكومة والمحاسبين القانونيين .

يعنى إصدار المعايير Standardization تطبيق معيار واحد وقاعدة واحد في كل المجالات ، فالتوحيد ينطوى على فرض مجموعة من القواعد الموحدة الصارمه الطبعية ، أما التوفيق والتنسيق فهو يعنى تطبيق معايير محاسبية مختلفة في بيانات معينة بدلا من معيار واحد للجميع .

فالتوافق هو عملية زيادة انسجام النظم المحاسبية الموجودة في الدول المختلفة في العالم عن طريق التخلص من العمليات غير الضرورية الموجودة بينها ، وهذه تعتبر خطوة جوهرية على طريق المحاسبة الدولية .

كما أن هناك فرق بين التوحيد والتوافق ، فمصطلح التوافق على عكس مصطلح التوحيد ، حيث يتضمن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة . أما التوحيد فهو يعنى أن الإجراءات المتبعة في بلد ما يجب تبنيها من قبل الآخرين .

وقد ذكر البعض أن التوافق ما هو إلا عملية الابتعاد عن التطبيقات المختلفة تماما ، أى أنه يمكن الإشارة إليه بمجموعة من الشركات مجتمعه حول طريقة واحدة أو مجموعة قليلة من الطرق المحاسبية المتبعة ، بينما ينظر إلى التوحيد على أنه عملية الاتجاه نحو التعامل الكامل .

والاتجاه الحالى يعتمد على أنه اتجاه نحو تحقيق للتوافق وليس التوحيد ، حيث يتمثل الغرض منه فى تخصيص مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية.

التمييز بين المعايير والتنسيق

أن التدفق الكفاء للسلع وراس المال والموارد عبر الحدود الوطنية وموقع الأعمال المالية والمشروعات فى أكثر من بلد واحد تتطلب أن تكون المعايير المحاسبية غير محددة أو خاصة ببلد واحد . ولاشك أن هناك عديد من العوامل التى تعزز تشجيع عملية تكويل **Internationalization** المعايير المحاسبية على سبيل المثال المعاملات بالعملات الأجنبية وأثار معدلات التضخم المختلفة بالإضافة إلى الحاجة إلى وجود وقوائم مالية موحدة . وقد نشأت أحد النداءات المبكرة لتكويل المعايير المحاسبة من أحد المديرين التنفيذيين الأوروبيين البارزين وهو مدير الشركة الهولندية الملكية للبترول فى عام 1979 بقوله :-

أن المعلومات المالية تمثل شكل من لحد اللغات فإذا ما وضعت تلك اللغة محل استخدام من ثم يمكن اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان بشكل أكثر سرعة ، ويجب إلا تكون تلك اللغة واضحة للفهم فحسب وإنما أيضا يجب أن تكون قابلة للمقارنة ، عموما يجب تضيق الاختلافات الدولية فى المعايير المحاسبية ، وعلى الرغم من أن ذلك قد يبدو أن يكون مستحيلا إلا أنه يمكن تحقيقه إذا ما كانت هناك بلاد كافية ترغب فى وضع ذلك محل التطبيق .

أن المعالجة المحاسبية المختلفة لنفس نوع العمليات والأحداث يجعل من الصعوبة بمكان أن يتم تحليل ومقارنة القوائم المالية ، وهذا ويفسر لماذا يوجد تأييد متزايد لمعايير المحاسبة الدولية .

أن وجود مجموعة دولية من المعايير المحاسبية سوق يسمح بوجود مجال لتطبيق ، ذلك حيث أن مؤشرات قوائم الدخل والمركز المالي سوف تصبح أكثر إتسافاً بين الشركات المتنافسة أن العلاقة بين الأسواق المالية عالمية النطاق تمثل أحد القوة الدافعة وراء التحرك نحو مجموعة متناسقة من القواعد المحاسبية .

وتعتبر خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية أمراً حيوياً للتجارة والاستثمار الدولي ، ويتمثل السؤال الذي يثار في هذا الصدد في كيف يمكن الوفاء بالقابلية للمقارنة . أن عملية وضع المعايير Standardization تعنى ضرورة تطبيق نفس المعايير المحاسبية عالمية النطاق ، وتضمن تلك العملية إتاحة لقابلية للمقارنة بالكامل .

ومع ذلك فهناك شك في جدوى إمكانية شمول المعايير تماثل عام للقواعد المحاسبية ، أن الاحتياجات الخاصة للمستخدمين وربطها باحتياجات الثقافة الوطنية تجعل المعايير المحاسبية الوطنية أمراً ضرورياً ، وكأحد الحلول فإن مفهوم التنسيق والتوافق Harmonization بين تلك المعايير قد حظى بشعبية عالمي النظام ، ويعنى بالتنسيق بأن الاختلاف بين المعايير المحاسبية الوطنية يجب أن يتم الحفاظ عليه عند مستوى الحد الأدنى ، أن التنسيق يحد من توسيع الخلاف بين وجود تلك القواعد وإداء التطبيقات المحاسبية البديلة في البلاد المختلفة طالما أنها تتميز بالتجانس مع بعضها البعض كما يمكن أن يتم المطابقة بينها .

عموماً ينظر إلى التوافق على المستوى الدولي بأنه مجرد الحد من عدد التطبيقات المحاسبية الموجودة على المستوى المحلى . ويمكن القول بأن هناك عديد من المزايا للتوافق المحاسبى الدولى على النحو التالى :-

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من المستثمرين الذين يتطلعون إلى العمل خارج حدود بلادهم .

- زيادة المعلومات المقارنة لنتائج عمليات الشركات فى الدول المختلفة .

- زيادة الاطلاع على عمليات الشركات متعددة الجنسية .

فالفائدة الكبيرة للتوافق المحاسبى الدولى هو إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية والذى من شأنه القضاء على سوء الفهم السائد حالياً حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية مما يمكن معه إزالة واحد من أهم المعوقات لانتشار الاستثمار الدولى .

أن تحقيق التوافق الدولى فى المعايير المحاسبية والتقارير المالية ليس مهما فقط فى توفير أساسا المقارنة بالنسبة للمستثمرين الدوليين بل فيتعداه نحو زيادة درجة الثقة فى التقارير المالية ، فالشركة تستفيد من إعداد القوائم المالية بطريقة مفهومة ، وبالتالي فإن الشركة الأم التى لها شركات تابعة فى الخارج سوف توفر الكثير من الوقت والجهد لقلّة عدد التسميات التى سيتم إجراؤها لحسابات الشركات التابعة عند إعداد القوائم المالية .

كما أن المقرضين التجاريين المستثمرين ستكون لديهم الثقة العالية فى المحاسبة والتقارير المالية المتوافقة ، حيث سيشعرون باطمئنان أكثر عن تقدم البنية الأساسية إذا ما كانوا واثقين من وجود حد أدنى للمساءلة .

وأيضا من المنافع المتوقعة للتوافق الدولى أن التحليل المالى للشركات سوف يكون أكثر سهولة ، فالتوافق الدولى سوف يزيد عدد المطلعين على

القوائم المالية والمؤهلين لفحص القوائم المالية لبلد أجنبي ، الأمر الذى يمكن معه زيادة درجة ثقة أفراد بالشركات الأجنبية ، وهذا حتماً سيزيد من حجم الاستثمار الدولى .

من هناك يمكن للمستثمرين والمحللين الماليين أن يحصلون على تقارير يمكن الاعتماد عليها Reliability وفهمها والتي سوف تكون الأساس فى اتخاذ قرارات الاستثمار ، وبالتالي تزيد كفاءة أسواق رأس المال ، فكافة هؤلاء المستثمرين لديهم مصالح شرعية وقوية جداً فالتأكيد على أن تكون المعلومات المالية المجمعة فى البلدان المختلفة يمكن الاعتماد عليها وقابلة للمقارنة أو على الأقل الإفصاح عن أية اختلافات ، وكفائدة أخرى عن تحقيق التوافق الدولى هو توفير الوقت والمال الذى يبذل حالياً فى توحيد وتجميع المعلومات المالية المختلفة عندما يوجد أكثر من مجموعة من التقارير المطلوب إعدادها وفقاً لقوانين أو ممارسات محلية ، كما أن التوافق الدولى سوف يجعل من الممكن تعزيز وجود المعايير المحاسبية عالمية النطاق إلى أقصى مستوى ممكن وأن تكون متسقة مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والقوانين المختلفة ، وهناك من لخص المنافع المحتملة من تحقيق التوافق الدولى فى المعايير المحاسبية على النحو التالى :-

- تخفيض التكاليف الخاصة بالانظمة وأدائها عن طريق إزالة الازدواج فى البيانات والمعلومات المالية المنشورة .

- تسهيل عملية الاتصال وتكنيه درجة الغموض فى تصير المعلومات المالية .

- توفير معلومات أفضل لأغراض التحفظ الاقتصادى والموازنات .

من هنا يمكن القول بأن التوافق الدولى فى المعايير المحاسبية له ميزتان

رئيسيتان هما :-

- أن أكثر من الدولى سوف ييسر التجارة الدولية والنمو الاقتصادى .
- أن كفاءة أسواق رأس المال العالية سوف ترتفع من جراء تحقيق التوافق المحاسبى الدولى .

7/3/3 معوقات التوافق المحاسبى الدولى

لفهم المحاسبة الدولية يتعين التعرف على معوقات التوافق المحاسبى الدولى لانه يعطى تصور عن مدى تعقيد ذلك التوافق المشاكل التى تواجه المحاسبين الذين يعملون فى البيئة الدولية ، ولعل أبرز تلك المعوقات ما يلى:-

1- القومية Nationalization

غالباً ما تحول القومية وتمنع بلدا من النظر بموضوعية إلى المزايا والأفكار والممارسات التى تنشأ وتتطور من بلد إلى آخر رغما عن ملائمتها الواضحة لذلك البلد . حيث قد توجد رغبة عامة موجودة ضمن ثقافات الكثيرين لتبنى المبادئ والممارسات الخاصة ببلد آخر ، فهذه قد تكون سمه ثقافية هامة لأنها تمثل خط دفاع ضد الأخذ بالطرق المحاسبية والتقارير المالية غير الملائمة للبيئة المحلية .

ومن صور القومية الرفض المحض للممارسات المختلفة السائدة فى بلد آخر بدون الأخذ فى الاعتبار المزايا النظرية والتطبيقية التى يمكن أن تقدمها تلك الممارسات ، وتظهر تلك الحالة عادة فى بعض الدول النامية عندما يتم النظر إلى المعايير المحاسبة الدولية المصدرة من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية على أنها متحيزة للممارسات المطبقة فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وفى نفس الوقت فإن تلك المعايير المحاسبية الدولية ينظر إليها أنها

لا تعطى الاهتمام الكاف لاحتياجات البيئة المحلية للدول النامية وبالتالي فإنها تعتبر غير ملائمة وغير كافية لتلبية تلك الاحتياجات .

ويمكن الرد على تلك النظرة بالحقيقة الثابتة الخاصة أن بعض الدول النامية تفتقد إلى المحاسبة المتطورة وبالتالي فإنها ليس لديها إلا القليل الذي يمكن أن تقدمه لعملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية .

كما أن تحقيق التوافق الدولي لمعايير محاسبية سوف ينتج عنه تكاليف مختلفة للمهنيين وتكاليف سياديه كان يفقد الدول بعض سيادتها الوطنية عندما تعتمد في حساب الضرائب النوعية على أرقام محاسبية مفروضة من الخارج، والكلام ذاته ينطبق على المهنيين والذين يكون لديهم طرقهم التي تعرفوا عليها ولا يرغبون في تغيير ممارساتهم .

ومن صور القومية التي غالباً ما تظهر في البلدان المتقدمة عندما تنفر تلك الدول من تغيير المعايير المحلية الخاصة بها والتي أعدت بعناية واستغرقت وقتاً طويلاً وكانت نتيجة الطلب المتزايد عليها من قبل تلك المجتمعات ، وفي هذه الحالات قد تكون للمعايير الوطنية أعلى درجة من المعايير المحاسبية الدولية من ناحية ملائمتها للبيئات المحلية وتحقيق المتطلبات الخاصة ، وبالتالي فإن تبني المعايير الدولية بدلاً من المعايير المحلية يمكن اعتباره تخفيضاً في درجة ومستوى جودة النظم المحاسبية المطبقة بالفعل محلياً - وهذا أمر غير مقبول ، ويمكن حل تلك المشكلة بتحقيق التوافق على المستوى الإقليمي مثل التوافق الأوروبي على سبيل المثال.

2- مجموعة المستخدمين المعنيين Interested Users

يعتبر المستثمر في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة هو المستخدم الرئيسي لمخرجات المحاسبة ، في حين في ألمانيا تعتبر السلطات

الضريبية هي صاحب النصيب الأكبر ، وفي بعض البلدان تكون الحكومة هي الأساس على سبيل المثال فرنسا حيث لا يوجد اتفاق على احتياجات مجموعة المستخدمين أو وجود ترتيب لها ومن ثم فقد تكون هناك صعوبات في تحقيق تقدم ملحوظ تجاه إنجاز التوافق الدولي .

إلا أنه في حالة وجود أسواق رأس المال العالمية فإن المستثمر الدولي سوف يأخذ الترتيب الأعلى على كل مجموعات المستخدمين ، أن مجموعات المستخدمين المختلفة تطلب عادة معلومات مختلفة ، فالمستثمرون يحتاجون معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ قرارات الاستثمار ، في حين تطلب السلطات الضريبية قوائم مالية معده على أساس النظم والتشريعات الضريبية ، أما الحكومات فأنها تطلب وتحتاج قوائم مالية معده على أساس المعايير المحلية ، بينما العاملين وممثلهم يحتاجون معلومات تحمل الطابع الاجتماعي والعمالي ، ولذلك فليس من المحتمل أن يوجد النموذج المحاسبي المحدد الذي يوفر ذلك الكم من المعلومات والتقارير المالية المختلفة ، فالأهداف المختلفة للمستخدمين الذين يرون أن المعلومات المحاسبية يجب أن تخدمها سوف ينتج عنها استمرار وجود تلك النماذج المختلفة التي يتم تطويرها لتوفير تلك الاحتياجات من المعلومات .

3- النظم القانونية Legal Systems

في الحالات التي يتم فيها اعتماد معايير المحاسبة على نظم قانونية رسمية يكون تحقيق التوافق الدولي في التقارير المالية المبينة عليها يستلزم تغييرات في التشريعات ، وهذا مالا نريد فعله اغلب الحكومات ، أو أن تقوم الوحدات الاقتصادية بإصدار مجموعتين منفصلتين من التقارير المالية تكون واحدة منها لتلبية الاحتياجات والمتطلبات القانونية المحلية والأخرى معده على اساس

المعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها ، ولذلك فقد تصدر الشركات في بعض الدول (على سبيل المثال الدول الاسكندنافية) تقارير ثنائية إلا أنه من المستبعد أن تقوم الشركات في اغلب الدول المتقدمة بمثل ذلك العمل المزدوج ، أما في البلاد النامية فإن المنافع الناتجة من استخدام الموارد المحدودة في مثل ذلك العمل سوف تكون بلا شك أقل من للتكاليف الباهظة .

4- اختلاف نقاط البدء

أن المستويات المختلفة لتأثير النظام القانوني لأحد البلدان على معايير المحاسبة تمثل واحد من العوامل التي تدل على أن الدول متجهة في مسار تحقيق التوافق المحاسبي الدولي من نقاط بدء مختلفة ، وأنها ليست بالضرورة تسير في الاتجاه نفسه أو المصرة نفسها .

فعملية تحقيق التوافق الدولي يجب أن تأخذ في الحسبان التطور التاريخي للمحاسبة في أى بلد إذا كانت تريد أن ينتج من الممارسات المحاسبية لذلك البلد توجه إلى تلك الممارسات في البلدان الأخرى ، فالمحصلة النهائية لكل الدول يمكن أن تكون في نفس التقاطع عن طريق التوافق الدولي لكافة الطرق والوسائل للوصول إلى تلك النقطة قد تكون مختلفة ، حيث أن البلدان التي لديها تاريخ طويل من استخدام المعايير المحاسبية الصادرة من قبل تنظيمات القطاع الخاص قد تجد مسار استخدام تلك المعايير المحاسبية الدولية ملائماً للأخذ به ، بينما الدول الأخرى التي تستخدم القوانين الصادرة من الحكومة تجد مثل هذا المسار غير ملائم لها مطلقاً ، فهم يحتاجون مساراً آخر قد يحتاج إلى إعداد تخطيط إذا كانوا يريدون تقارير مالية وتطبيقات محاسبية متوافقة مع تلك الدول التي تأخذ بمسار المعايير المحاسبية الدولية .

من ثم فمن الأهمية أن يعرف أنصار التوافق المحاسبي الدولي أن الدول مختلفة الأوضاع جداً وأنه ليس من الصحيح أن تتم معاملتهم معاملة واحدة ، فعملية التطوير يجب أن تتم بعناية فائقة وإن لا يكون المهم هو نقطة النهاية ، بل من الضروري مراعاة نقط البدء المختلفة ، فهذا أمراً هاماً عند مقارنة الدول النامية والدول المتقدمة حيث أن استخدام الأنظمة ذاتها في دول معينة لا يستلزم منه أن تكون تلك الدول في نقطة البدء نفسها بل ولا معدل التقدم نفسه في عملية التوافق الدولي .

5- الخلافات بين التنظيمات

توجد عديد من الاختلافات في الأهداف والطموحات فيما بين التنظيمات العامة والخاصة التي لها علاقة بعملية تحقيق التوافق المحاسبي الدولي ، فمن الضروري معرفة أنه ليس لتلك التنظيمات نفس الاتجاه أو القوة تجاه تحقيق التوافق الدولي ، فكل منها لها فكرتها الخاصة بها والتي بناء عليها يتم التركيز على تحقيق التوافق الدولي وتعمل لتحقيق منافعها وهذا يعني أن لديهم توقعات مختلفة للممارسات المحاسبية المناسبة وكذلك بالنسبة للإفصاح المالي .

فهيئة الأمم المتحدة على سبيل المثال تريد زيادة متطلبات الإفصاح للشركات المتعددة الجنسية مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول النامية التي تعمل بها تلك الشركات ، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فأنها تنظر للإفصاح من وجهة نظر الدول المتقدمة التي بها مقر تلك الشركات المتعددة الجنسية ، أي أنه من الوارد جداً أن تنظر كل من المنظمتين إلى الحالة نفسها بطريقة مختلفة .

ومثل تلك الخلافات ليس من الضروري أن تمنع تحقيق التوافق الدولي أو أن تعوق محاولاتهم لكنها مجرد عوائق لابد من التغلب عليها ، ولهذا فهناك

جهود واضحة من خلال الاستشارات لتقليص مثل تلك الخلافات ، ومثل هذا التنسيق مهم للغاية إذا كانت تلك المنظمات لا تريد أن تنتهي بأنظمة محاسبية ودولية مرقعة مع فواصل ضعيفة .

6- الهيئات المحاسبية المهنية

ليس هناك فائدة كبيرة من تطوير ممارسات محاسبية متوافقة إلا إذا كان هناك هيئة محاسبية مهنية فعالة ومؤثرة سواء من القطاع الخاص أو مرتبطة بالحكومة ، فبعض الدول خاصة النامية والتي تقتقد لوجود مثل تلك الهيئة يكون من الصعوبة بمكان أن يتم المضى قنماً في عملية التوافق الدولي باستثناء التقدم البطيء جداً ، وهذا لأبد من النظر إليه على أنه من العوائق ، وحجم تلك العوائق له علاقة عكسية مع حجم قوة هيئة المحاسبة المهنية ، وبالعكس فإن قوة تلك الهيئة قد تعمل بعكس عملية تحقيق التوافق الدولي لأن تلك الهيئة هي التي يمكن أن تدعم العوائق القومية سالفة الذكر ، فالمهنة القوية سوف تشعر بأنها مؤهلة بشكل كافى لمعالجة المشاكل المحاسبية فى بلادها وسوف تقوم بحلها بدون النظر إلى التطورات الموجودة فى دول أخرى لو إلى التنظيمات الدولية .

7- القصور فى تعريف أهداف القوائم المالية

هناك قصور فى وجود تعريف متفق عليه لأهداف القوائم المالية ، فلجنة معايير المحاسبة الدولية تقترح أن هدف تلك القوائم هو خدمة احتياجات المستثمرين ، كما أن اللجنة ترى أن يمتد هذا المدى ليشمل اهتمامات المقرضين والعاملين ، ولكنها لم توفر احتياجات واهتمامات الحكومات بتلك القوائم سواء لأغراض فرض الضرائب أو غيرها من الأغراض ذات العلاقة.

وفى الدول النامية تعتبر البيانات الاقتصادية المستخدمة لأغراض التخطيط أو للأغراض الاجتماعية عاملاً هاماً فى التأثير على درجة الثقة فى المعايير المحاسبية ، وهذا ناتج من الانخفاض النسبى فى درجة لتعقيد المحاسبى فى تلك الدول ، فقد توجد المحاسبة الإبداعية *Creative Accounting* بشكل واسع ، وقد توجه القوائم المالية لخدمة وتحقيق أهداف الإدارة التى ينظر إليها على أنها تخدم اقتصاد ذلك البلد .

تهدف القوائم المالية فى المملكة المتحدة وأستراليا إلى إعطاء صورة صحيحة وعادلة للمركز المالى ونتيجة أعمال المنشأة ، أما فى الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أهدافها فى العرض العادل للوضع المالى ونتائج الأعمال والتغيرات فى المركز المالى تطبيقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وفى بعض الدول الأخرى فالهدف من تلك القوائم هو تقديم المعلومات التى يتطلبها قانون الشركات .

لذلك فتلك الاختلافات فى تحديد أهداف القوائم المالية يعتبر من أسباب الاختلاف الواسع فى الممارسات المحاسبية الوطنية بل ومن العوائق فى تحقيق التوافق المحاسبى الدولى ، فإذا لم يتم الاتفاق على هدف القوائم المالية فليس من الممكن تطوير معايير محاسبية متفق عليها ومقبولة من قبل جميع المستخدمين للقوائم المالية .

8- القوانين المحلية المتعارضة

إن التعارضات بين قوانين الضرائب وقوانين الشركات المحلية تعوق تحقيق التوافق المحاسبى الدولى ، وفى دول قارة أوروبا يعتبر قانون المحاسبة أكثر تطوراً منه فى المملكة المتحدة وبالتالي يكون من الصعوبة بمكان إدخال تعديلات وتغيرات جذرية عليه .

كما أن متطلبات قوانين الشركات في بعض الدول تعوق تطوير أداء فعال لمعايير محاسبة جديدة ، فبعض القوانين مثلا تحظر استخدام ممارسات محاسبية معينة وبعضها يحظر استخدام تلك الممارسات التي لا تتماشى مع الحقائق الاقتصادية الأساسية ، على سبيل المثال المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل يمنع القانون الألماني استخدام طريقة الملكية بينما أن تلك الطريقة مستخدمة بشكل واسع في دول كثيرة مثل الولايات الأمريكية وكندا ، وكذلك فإن القوانين في سويسرا تسمح باستخدام الاحتياطات الخاصة التي قد تغير من الحقائق الاقتصادية .

أن تأثير هذا العائق قد يكون مضاعفاً عندما تكون تلك القوانين متعارضة في نفس البلد ، وتوجد هذه الحالات عندما ينعم إصدار القوانين المحلية ، حيث تنتج اتجاهات متعارضة لقضايا التقارير المالية ، فقوانين الضرائب في دول كثير تعوق تطوير المعايير المحاسبة الجيدة لأن نظم تحصيل الضرائب مختلفة دولياً ، وهذا بلا شك سوف يعود إلى وجود اختلافات في المبادئ والأنظمة المستخدمة دولياً ، فطالما أن نظم تحصيل الضرائب مختلفة جداً بين الدول وطالما أن الحكومات لم تظهر منها علامات تجاه توحيد أنظمة الضرائب ، فليس هناك سبب قوى يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا الحاجز أمام تحقيق التوافق المحاسبي الدولي سوف يتلاشى .

9- القصور في الالتزام بالتنفيذ

لاشك أنه بدون وجود قانون دولي قوى يدعم تحقيق التوافق المحاسبي الدولي فإن أى هيئة دولية مصدرة للأنظمة سوف تواجه صعوبات ضخمة ، فلجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تعتبر المساهم الأقوى في عملية التوافق الدولي تنقذ لمثل هذه القوة القانونية ، فتلجأ اللجنة سوف تفشل ما لم تضمن

الهيئات والمؤسسات المشاركة فيها التنفيذ والالتزام بتلك المعايير الصادرة في دولها التي تقوم بتمثيلها .

باختصار ليس لدى لجنة المعايير الدولية أية سلطة أو قوة تلتزم باستخدامها وتتبنى ما يصدر عنها من معايير أو تعليمات فالاعتماد الاساسي في ذلك يتركز على جهود واستعداد الأعضاء فيها عن طريق الدعوة عنها في دولهم ، ولهذا فإنه من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار وجود سلطة تلتزم بتنفيذ تلك المعايير والتعليمات ، وكذلك ضرورة تسيق وتعاون من الحكومات والهيئات المهنية .

10- الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول

تمثل الاختلافات البيئية الثقافية بين الدول عائقاً أمام تطوير معايير محاسبة دولية ، فجهود تحقيق التوافق المحاسبي الدولي لن يحالفها النجاح بدون الأخذ في الاعتبار المعايير المحاسبية الوطنية التي أصدرت استجابة لظروف واحتياجات معينة ، ولهذا ينبغي لعملية تطور المعايير المحاسبية الدولية أن تأخذ في إعتبارها تلك الاختلافات ، وأن تعطى الاهتمام الكافي لتأثير البيئة الثقافية على الإفصاحات المالية .

ويعتبر الدين من أهم العوامل المؤثرة ، فتحريم الربا مثلاً له تأثير واضح على تحقيق التوافق الدولي في الإجراءات المحاسبية ، ومع ذلك فإن عملية تحقيق التوافق الدولي مستمرة في تبنى معايير وإجراءات محاسبية غريبة تقوم على أخذ الربا في حساباتها .

فتحريم الربا يعتبر عنصراً يزيد من تعقيد تحقيق التوافق المحاسبي الدولي القسام على أسس ومصطلحات غريبة ، ولهذا فالتأثير المحتمل للإسلام على السياسات والتطبيقات المحاسبية سوف يزيد من دراسة وتحليل الاختلافات في

المحاسبة المحلية ، فالديانات عموماً والدين الإسلامى خصوصاً لديها الفرص لزيادة التأثير الثقافى فى سبيل تحقيق التوافق المحاسبى الدولى .

كذلك اللغة تعتبر عائقاً من عوائق المحاسبة الدولية ، لكنها من العوائق التى يمكن التغلب عليها وذلك عن طريق الترجمة والنشر بلغات مختلفة .

بشكل عام تتمثل المشكلة الأساسية فى أن كل الدول لها بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية مختلفة ، وأنه من الصعب الحكم على بعد أو قرب تحقيق التوافق الدولى ، وأنه ينبغى المضى فى عملية تحقيق التوافق الدولى فى كل من هذه البيئات المختلفة ، وحتى تتجح عملية التوافق الدولى لاي درجة على المستوى العالمى فإنه لابد من الاتفاق على المستوى المطلوب للإفصاح المالى للشركات والمعلومات الملائمة للمستخدمين ، وكذلك المستوى المطلوب للتقارير واسعة النطاق التى تساعد فى التخطيط على المستوى الوطنى ، ومعايير المحاسبة والمراجعة المطلوبة التى تعطى للحسابات المستوى المطلوب من إمكانية الاعتماد عليها فى البيانات التى توجد فيها .

7/4 إلقاء الضوء على جهودات التنسيق على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية Highlight the Harmonization Efforts at the international, Regional and National Levels

يتطلب التنسيق الناجح للمعايير المحاسبية بين دول العالم بذل جهودات نحو وضع أساس دولى يهدف إلى ضمان وجود قبول وتطبيق واسع لتلك المعايير ، ولاشك أن مثل تلك الجهودات تستلزم أن يؤخذ فى الاعتبار وجهات نظر الهيئات الوطنية المختصة بوضع المعايير المحاسبية ، وفي ظل وجود تباين ناتج بين المعايير الوطنية المختلفة يتضح بجلاء التحدي الذى تواجهه مهمة التنسيق Harmonization . ويمكن تقسيم الجهودات الدولية

للتسيق بين الجهات التي تمثل الحكومات وجهات أخرى تمثل مهنة المحاسبة لو مجموعات أخرى معينة . وفي هذا القسم يتم مناقشة مجهودات التنسيق الخاصة بالجهات التالية .

- 1- لجنة معايير المحاسبة الدولية - وهي تمثل مهنة المحاسبة .
- 2- منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية . وهي ممثلة لحكومات الدول الأعضاء .
- 3- مجهودات دولية أخرى .

هناك مجموعة دولية نشطة أخرى ممثلة لمهنة المحاسبة مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) **The International Federation of Accountants** التي قامت بتشجيع عملية التنسيق بنشاط لعديد من السنوات ، ومع ذلك فإن اتحاد المحاسبين الدولي ركز انتباهه على تحديد معايير المراجعة الدولية والتعامل مع قضايا مرتبطة بالتعليم والأخلاقيات والسلوك والمحاسبة الإدارية.

7/4/1/1 لجنة معايير المحاسبة الدولية

International Accounting Standards Committee (IASC)

تعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) من أكثر الجهات الدولية نشاطاً وبروزاً في تحمل المسؤولية المرتبطة بنشر معايير المحاسبة الدولية . والغرض من تلك المعايير أن يتم تطبيقها على كافة بيانات الأعمال بغض النظر عن حجم ونوع نشاط المنشأة . وتعتبر تلك اللجنة هي الواضع الوحيد لمعايير المحاسبة الدولية وقد تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في عام 1973 بموجب اتفاقية بين المنظمات المهنية للمحاسبة لعشرة بلاد

(أستراليا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، أيرلندا ، اليابان ، المكسيك ، هولندا ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية).

تتكون عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية من 138 منظمة مهنية للمحاسبة تمثل 112 بلد ، وتتضمن المنظمات الأعضاء من 2 مليون محاسب عبر دول العالم ، وهناك الكثير من المنظمات الأخرى المهمة الآن يعمل معايير المحاسبة الدولية ، والكثير من البلدان غير الأعضاء في تلك اللجنة تستخدم معايير المحاسبة الدولية .

وتتمثل الأهداف المحددة للجنة معايير المحاسبة الدولية كما جاءت في دستورها ما يلي :

1- وضع ونشر المعايير المحاسبية بغرض استخدامها عند إعداد القوائم المالية ولتشجيع درجة قبولها والعمل بموجبها عالمياً بشكل واسع النطاق .

2- العمل على تحسين والتنسيق بين المعايير المحاسبية والاجراءات المرتبطة بعرض القوائم المالية .

ويتم تمويل أنشطة لجنة معايير المحاسبة الدولية عن طريق المساهمة والدعم المالي من التنظيمات المهنية والمنظمات الأخرى العضو في مجلسها ، والشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية ومكاتب المحاسبة والتنظيمات الأخرى ، بالإضافة إلى إيرادات من نشرات إصدارات لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين .

وقد تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية حالياً . حيث أصبحت تضم 14 من الأعضاء منهم 12 عضو يعملون طوال الوقت ، وبموجب

التوصيات المقدمة من فريق العمل الاستراتيجي للجنة معايير المحاسبة الدولية في نوفمبر 1999 سوف يتم الاعتراف بتلك اللجنة كهيئة مستقلة مثل مؤسسة يتم توجيهها من قبل أمناء .

في ديسمبر 1999 عين المجلس لجنة الترشيح والتي مسئوليتها الوحيدة هو تعيين الأمناء الابتدائيين وفقاً للتركيبة الجديدة .

سوف يقوم الأمناء بتعيين أعضاء المجلس ولجنة التفسيرات الدائمة والمجلس الاستشاري . وسوف يقوم الأمناء أيضاً بمراقبة فعالية لجنة معايير المحاسبة الدولية ويوفر الأموال للجنة معايير المحاسبة الدولية ويقر الميزانية التقديرية للجنة معايير المحاسبة الدولية ولديه مسئولية إجراء التغييرات الدستورية . يتألف الأمناء من تسعة عشر فرداً من مناطق جغرافية وخلفيات وظيفية مختلفة . ويتم تعيين الأمناء بحيث يكون أولياً هناك ستة من شمال أمريكا وستة من أوروبا وأربعة من آسيا الباسيفيكية وثلاثة آخرين من أي منطقة ما دام التوازن قد تم الاحتفاظ به حسب المناطق . و يقوم الإتحاد الدولي للمحاسبين بإقتراح المرشحين لشغل خمسة من مقاعد التسعة عشر أميناً وتقوم كل من منظمات الإعداد العالمية والمستخدمين والأكاديمين بإقتراح مرشح واحد لكل منها . وبقية الأمناء الأحد عشر سوف يكونوا "مطلقين" بحيث لن يتم إنتخابهم من خلال عملية الترشيح من جمهور الناخبين . سوف يتبع الأمناء الحاليين إجراءات مشابهة عند إنتخاب الأمناء لاحقاً لشغل الأماكن الخالية .

وقد تم إستبدال المجلس الحالي بمجلس جديد من أربعة عشر فرداً (إثني عشر عضواً بدوام كامل وإثنين من الأعضاء بدوام جزئي) حيث ينفرد المجلس بمسئولية وضع معايير المحاسبة . وسوف تكون المؤهلات لعضوية

المجلس في المقام الأول الخبرة الفنية وسوف يمارس الأمناء أفضل ما لديهم من آراء للتأكد من أن المجلس لا يقع تحت سيطرة أي جماعة معينة أو مصلحة إقليمية ، وعلى الأقل سيكون هناك خمسة أعضاء في المجلس لديهم خلفية مدققين ممارسين وثلاثة على الأقل لديهم خلفية في إعداد البيانات وثلاثة على الأقل لديهم خلفية مستخدمى البيانات المالية وواحد على الأقل لديه خلفية أكاديمية . والعديد (ولكن ليس بأكثر من سبعة) من الأربعة عشر عضواً في المجلس يتوقع أن يكون لديهم المباشرة في علاقة الاتصال المتبادلة مع واحد أو أكثر من واضعي المعايير الوطنية . ويتطلب نشر معيار - مسودة معيار أو تفسير نهائي من لجنة التفسير الدائمة موافقة ثمانية من أعضاء المجلس الأربعة عشر .

سوف يوفر المركز الإستشاري للمعايير الجديدة أداة نقل رسمية إلى الجماعات والأفراد الآخرين والذين لديهم خلفيات جغرافية أو وظيفية متنوعة لتقديم النصيحة للمجلس وفي أوقات تقديم النصيحة للمجلس .

المجلس

يدار عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية من قبل مجلس يضم ممثلي الهيئات المحاسبية من ثلاثة عشر بلداً (أو مجموعات من البلدان) معينين من قبل مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ومن أربع منظمات مهتمة بالتقرير المالي . يمكن لكل عضو مجلس أن يشرح بعد أعلى ممثلان ومستشار فني لحضور اجتماعات المجلس . تشجع لجنة معايير المحاسبة الدولية كل عضو مجلس أن يضم وفده المفوض على الأقل أحد الأشخاص العاملين في الصناعة وشخص واحد من المنهمكين مباشرة في عمل هيئة وطنية لوضع

المعايير لفسترة المنتئين والنصف التي تبدأ في 1 يناير 1998 ، أن أعضاء المجلس هم أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا والهند واليابان وماليزيا والمكسيك وهولندا واتحاد نورديك للمحاسبين القانونيين وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى ممثلين عن المجلس العالمي لجمعيات الإستثمار ، واتحاد الشركات القابضة الصناعية السويدية والجمعية الدولية لمعاهد المدراء الماليين (IAFEI) يضم وفد الهند المفوض ممثلاً من سريلانكا ويضم وفد جنوب أفريقيا ممثلاً من زيمبابوي . ويحضر إجتماعات المجلس كمراقبين ممثلين من المفوضية الأوروبية ومجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (FASB) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وجمهورية الصين الشعبية .

المجموعة الاستشارية للجنة معايير المحاسبة الدولية

IASC Consultative Group

في عام 1981 أنشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية مجموعة استشارية دولية تضم ممثلين عن منظمات دولية لمعدي ومستخدمي البيانات المالية ، والأسواق المالية ومنظموا الأوراق المالية . كما تضم المجموعة ممثلين أو مراقبين من وكالات التطوير ، وهيئات وضع المعايير ومنظمات حكومية متداخلة . يتألف أعضاء المجموعة الاستشارية حالياً من :

- لجنة بازل للإشراف البنكي .
- الهيئة الأوروبية - مراقب .
- اتحاد البنوك للاتحاد الأوروبي .
- الاتحاد الدولي لأسواق الأوراق المالية (FIBV) .

- مجلس معايير المحاسبة (FASB) - مراقب .
 - جمعية الإكتواريين الدولية (IAA) .
 - الجمعية الدولية للتعليم المحاسبي والبحث (IAAER) .
 - الجمعية الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) .
 - الجمعية البنكية الدولية .
 - جمعية المحققين الدولية (IBA) .
 - غرفة التجارة الدولية (ICC) .
 - الكونفدرالية الدولية للاتحادات التجارية الحرة (ICFTU) والكونفدرالية الدولية للعمل .
 - مؤسسة التمويل الدولية (IFC) .
 - المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) .
 - لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) .
 - البنك الدولي .
 - منظمة التعاون والتنمية (OECD) - مراقب .
 - قسم الأمم المتحدة للشركات غير الدول والاستثمار (UNCTAD) .
- تلتقي المجموعة الاستشارية دورياً لمناقشة المسائل الفنية في مشاريع وبرنامج العمل واستراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية . تلعب هذه المجموعة دوراً هاماً في الإجراءات الواجبة الإلتفاع الخاصة بلجنة معايير المحاسبة الدولية لوضع معايير المحاسبة الدولية والحصول على قبول للمعايير الصادرة .

المجلس الاستشاري Consutative Board

أنشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1995 مجلس استشاري دولي على مستوى عالي من أشخاص قائمين حالياً في مراكز متقدمة في مهنة المحاسبة ، وفي الأعمال ومستخدمين آخرين للبيانات المالية . دور المجلس الاستشاري هو تشجيع قبول معايير المحاسبة الدولية وتعزيز مصداقية عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ومن بين الأشياء الأخرى القيام بـ :

أ- المراجعة والتعليق على استراتيجية المجلس وخططه لتكون على قناعة بأن حاجات جمهور لجنة معايير المحاسبة الدولية يجري تلبيتها .

ب- إعداد تقرير سنوي حول فعالية المجلس في تحقيق أهدافه والقيام بالإجراءات الواجبة الإلتباع .

ج- تشجيع المشاركة في ، وقبول ، عمل اللجنة من قبل مهنة المحاسبة ومجتمع الأعمال ، ومستخدمي البيانات المالية والأطراف المهمة الأخرى.

د- البحث عن ، والحصول على تمويل لعمل اللجنة بطريقة لا تضعف من استقلاليتها .

هـ- راجعة الميزانية التقديرية للجنة معايير المحاسبة الدولية وبياناتها المالية .

يستهدف المجلس الاستشاري ضمان عدم ضعف استقلالية وموضوعية المجلس في صنع القرارات الفنية حول معايير المحاسبة الدولية المقترحة . ولا يشارك المجلس الاستشاري في أو يسعى للتأثير على هذه القرارات .

موظفو لجنة معايير المحاسبة الدولية

يدعم عمل المجلس موظفين قلائل مركزهم لندن ويرأسهم السكرتير العام. ويضم الموظفون الفنيون ومدراء المشاريع الآخرين حالياً أناساً من برمودا وكندا والدانمارك واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . يتضمن الموظفون الفنيون وإستشاريو المشاريع المستخدمين أناساً من الصين وفرنسا وألمانيا وماليزيا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا .

تطوير معايير المحاسبة الدولية

Development of International Accounting Standards

إن ممثلي المجلس والهيئات المهنية الأعضاء وأعضاء المجموعة الإستشارية ومنظمات أخرى وأفراد وموظفي لجنة معايير المحاسبة الدولية يشجعون على تقديم اقتراحات لمواضيع جديدة والتي يمكن أن يتم بحثها في معايير محاسبة دولية .

وتضمن الإجراءات الواجبة الإتباع الخاصة بلجنة معايير المحاسبة الدولية نوعية عالية من معايير المحاسبة الدولية التي تتطلب ممارسات محاسبة ملائمة في ظروف اقتصادية محددة . إن إجراء تطوير معيار محاسبي دولي هي كما يلي:

- 1- يؤلف المجلس لجنة قيادية يرأس كل واحدة منها ممثل في المجلس وتضم عادة ممثلين من هيئات محاسبية في ثلاث بلدان على الأقل ويمكن أن تضم اللجان القيادية ممثلين عن منظمات أخرى ممثلة في المجلس أو المجموعة الإستشارية أو من لديهم معرفة في موضوع معين .

2- تقوم اللجنة القيادية بتحديد المسائل المحاسبية المتعلقة بالموضوع ، وتأخذ في الاعتبار الإطار الذي وضعته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض البيانات المالية بالنسبة لتلك المسائل المحاسبية. وتدرس اللجنة القيادية كذلك المتطلبات والممارسات المحاسبية الوطنية والإقليمية ، وبعد الأخذ في الاعتبار كافة المسائل المشمولة يمكن أن تقدم اللجنة بموجب من نقاط للمجلس .

3- بعد استلام تعليقات المجلس على موجز النقاط إن وجدت تقوم عادة اللجنة القيادية بإعداد ونشر بيان بمسودة المبادئ **Draft Statement of Principles** أو وثيقة نقاش أخرى ، أن الغرض من هذا البيان أو الوثيقة هو تحديد المبادئ المحاسبية الأساسية التي تشكل الأساس في إعداد مسودة المعيار كما تصف الحلول البديلة المأخوذة في الاعتبار وأسباب إقتراح قبولها أو رفضها .

4- يطلب التعليقات من كافة الأطراف المهمة خلال فترة عرض المسودة والتي تكون في العادة ثلاثة أشهر . أما في حالة التعديلات لمعيار محاسبي دولي موجود فيمكن للمجلس أن يعطي تعليمات للجنة القيادة بإعداد مسودة للعرض دون نشر أولي لمسودة مبادئ أو وثيقة أخرى .

5- تقوم اللجنة القيادية بمراجعة التعليقات على مسودة المبادئ أو وثيقة أخرى وتضع في العادة البيان النهائي للمبادئ الذي يقدم للمجلس الموافقة عليه ويستخدم كأساس لإعداد مسودة عرض المعيار المحاسبي الدولي المقترح، ويكون بيان المبادئ النهائي متوفراً للعامة عند الطلب إلا أنه لا ينشر رسمياً .

6- تعد اللجنة القيادية مسودة عرض معيار للموافقة عليها من قبل المجلس ، وتتشر بعد إدخال أية تعديلات ضرورية وحصولها على موافقة ثلثي المجلس على الأقل . تدعى التعليقات من جميع الأطراف المهمة خلال فترة العرض والتي حددها الأئني شهر ولكنها عادة ثلاث أشهر على الأقل.

7- تراجع اللجنة القيادية للتعليقات على مسودة العرض وتعد مسودة معيار محاسبي دولي لمراجعته من قبل المجلس ، وبعد إدخال أية تعديلات ضرورية يصدر المعيار بموافقة ثلاثة أرباع المجلس على الأقل .

خلال هذه العملية ، قد يقرر المجلس أن الموضوع تحت الدراسة يبرر استشاره إضافية لو يؤدي على نحو أفضل بإصدار ورقة قضايا أو ورقة للمناقشة للتعليق عليها ، كما قد يرى بأن من الضروري إصدار أكثر من مسودة معيار واحدة قبل تطوير معيار محاسبي دولي ، وفي ظروف استثنائية فمن الممكن أن يشرع المجلس وبدون تشكيل لجنة قيادية في المسائل الثانوية نسبياً ولكن في العادة تتشر مسودة للعرض قبل إنهاء المعيار .

يصور شكل رقم (7/6) كيفية تطوير معايير المحاسبة الدولية عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية .

إطار لجنة المعايير المحاسبة الدولية

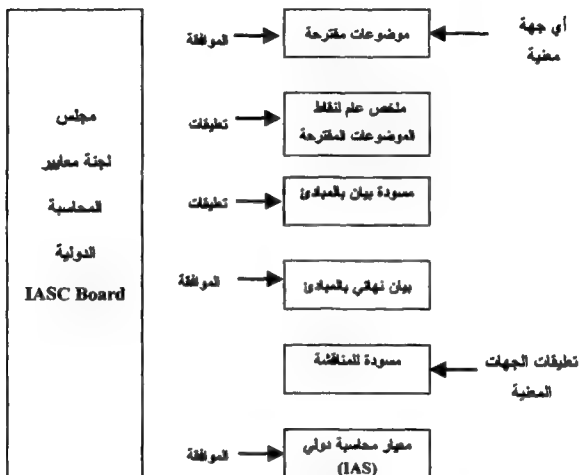
لدى المجلس إطار لإعداد وعرض القوائم المالية ، يساعد الإطار المجلس في:

أ - في تطوير معايير محاسبة دولية مستقبلية وفي مراجعة معايير المحاسبة الدولية الموجودة .

شكل رقم (7/6)

تطوير معايير المحاسبة المالية (IAC)

الصادرة عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)



ب- تشجيع التوفيق بين الأنظمة والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة
بعرض القوائم المالية بتوفير قواعد لتقليل عدد المعالجات المحاسبية
البديلة المسموح بها في معايير المحاسبة الدولية .

معالجة علاقة المرجعية والمعالجة البديلة المسموح بها

في بعض الحالات عندما تسمح المعايير المحاسبية الدولية بمعالجتين محاسبيتين لعمليات وأحداث متشابهة فإن إحدى المعالجات تسمى معالجة علاقة المرجعية أو المعالجة القياسية **Benchmark Treatment** والأخرى المعالجة البديلة المسموح بها **Alternative Treatment** . لقد قدم بيان نوايا المجلس في عام 1990 الخاصة بقابلية المقارنة للقوائم المالية التوضيح التالي: لقد توصل المجلس إلى أنه يجب استخدام مصطلح علاقة المرجعية بدلا من المصطلح المفضل (وهو مصطلح استخدم في مسودة العرض 32 قابلية مقارنة القوائم المالية) المقترح في تلك الحالات القليلة التي استمر السماح فيها بالاختيار لمعالجة محاسبية لعمليات وأحداث متشابهة .

إن مصطلح علاقة المرجعية يعكس بشكل أدق نية المجلس في تحديد المرجعية عندما يتم الاختيار من بين البدائل .

حضور اجتماعات المجلس

اجتماعات لجنة معايير المحاسبة الدولية هي مفتوحة للجمهور ، تعلن لجنة معايير المحاسبة الدولية التفاصيل الإدارية والمعلومات الأخرى المتعلقة بالاجتماعات على موقعها بشبة الأنترنت . (www.iasc.org.uk) .

التفسيرات

قام مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1997 بتشكيل لجنة تفسيرات دائمة (SIC) لتأخذ في الاعتبار ، وفي حينه ، مسائل محاسبية يمكن أن تستخدم فيها معالجات متباينة أو غير مقبولة في غياب إرشادات رسمية ،

وتكون مراجعتها ضمن نطاق معايير المحاسبة الدولية الحالية وإطار لجنة معايير المحاسبة الدولية . تقوم لجنة معايير المحاسبة الدولية أثناء تطوير التفسيرات بالتشاور مع لجان وطنية مشابهة رشحت لهذا الغرض من قبل الهيئات الأعضاء.

تتعامل لجنة معايير المحاسبة الدولية على نحو معقول مع مسائل محاسبية ذات إهتمام واسع وليس مسائل مهمة لعدد صغير من المنشآت ، وتغطي التفسيرات كل من :

- مسائل قائمة مستحقة البحث (هناك ممارسة غير مقنعة ضمن نطاق معايير المحاسبة الدولية الموجودة) .

- مسائل عارضة (مواضيع جيدة تعود إلى معيار محاسبي دولي موجود ، ولكن لم تؤخذ في الاعتبار عند تطوير المعيار) .

تضم لجنة التفسيرات الدائمة حتى اثني عشر عضواً لهم حق التصويت من بلدان مختلفة ، بما في ذلك أفراد من مهنة المحاسبة ، ومجموعات معدي القوائم المالية ومجموعات مستخدميها ، أما المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية والمفوضية الأوروبية فهم مراقبين بدون حق تصويت . لضمان التنسيق المناسب مع المجلس فإن عضوين من أعضاءه يحضران إجتماعات لجنة التفسيرات .

تصدر لجنة التفسيرات الدائمة التفسير المقترح للتعليق عليه من قبل الجمهور عندما لا يصوت ضد التفسير أكثر من ثلاث أعضاء من أصحاب حق التصويت . وتكون فترة التعليق عموماً لمدة شهرين .

إذا لم يصوت ضد التفسير أكثر من ثلاث من أعضائها أصحاب حق التصويت، فإن لجنة التفسيرات الدائمة تطلب من المجلس للموافقة على إصدار التفسير النهائي، وكما هو بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية، فإن ذلك يتطلب أصوات ثلاثة أرباع المجلس لصالح التفسير وتنتشر التفسيرات رسمياً بعد موافقة المجلس عليها.

تنتشر لجنة معايير المحاسبة الدولية تقريراً حول قرارات لجنة التفسيرات الدائمة فوراً بعد كل إجتماع للجنة التفسيرات الدائمة في رسالتها الإخبارية "أخبار من لجنة التفسيرات الدائمة"

لا تسمح إجراءات العمل في لجنة معايير المحاسبة الدولية لموظفيها بإعطاء نصيحة حول معنى معايير المحاسبة الدولية.

استخدام معايير المحاسبة الدولية

لقد أدت معايير المحاسبة الدولية جهداً عظيماً لتحسين وتوفيق التقارير المالية حول العالم وتستخدم معايير المحاسبة الدولية في:

- أ - أساس للمتطلبات المحاسبية الوطنية في العديد من البلدان.
- ب - علاقة لمرجعية دولية من قبل بلدان معينة التي تقوم بتطوير متطلباتها (متضمنة الدول الصناعية الكبرى بالإضافة إلى أعداد متزايدة من الأسواق الناشئة مثل الصين والكثير من الدول الأخرى في آسيا ووسط أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق).
- ج - من قبل أسواق تداول الأسهم والسلطات المنظمة التي تسمح للشركات الأجنبية أو المحلية بعرض قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

- د - من قبل الهيئات فوق القومية مثل المفوضية الأوروبية والتي أعلنت أنها تعتمد بشكل كبير على لجنة معايير المحاسبة الدولية في تحقيق نتائج تلبي حاجات الأسواق المالية .
- هـ - من قبل عدد متنامي من الشركات .

المشروعات الحالية والمستقبلية للجنة معايير المحاسبة الدولية

Current and Future IASC Projects

يحاول مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) أن يحظى بتدعيم أكبر من معدي ومستخدمي القوائم المالية على المستوى الوطني والدولي ، وقد حظى من قبل على تأييد من المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية ، كثير من البلاد تتبنى معايير المحاسبة الدولية (IAC) كمعايير محلية أو استخدامها كأساس لتطوير المتطلبات المحلية . ويتمثل الاتجاه في الدول الأخذ في النمو إلى الميل نحو تبني معايير المحاسبة الدولية أو تعديلها . وهذا يعتبر حقيقة لا سيما في البلاد التي تعد دول أعضاء في الكومنولث البريطاني ، بالإضافة لذلك فإن كثير من الدول الأوروبية ولندن ودول أخرى على سبيل المثال هونج كونج وبورصات الأسهم نتيج للمصدرين الأجانب بالالتزام بالمتطلب المحدد عن طريق تقديم قوائم مالية معدة باستخدام معايير المحاسبة الدولية .

7/4/1/2 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD)

تأسست منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام 1961 وتضم تلك المنظمة عدد 30 من الأعضاء الحكوميين ، وعلى الرغم من أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لديها عضوية دولية محدودة ، إلا أن الشركات

المتعددة الجنسية الضخمة بالعالم تأسست في البلدان الأعضاء بالمنظمة .
ونقوم دول تلك المنظمة بإنتاج ثلثي المخرجات الاقتصادية للعالم .
تتمثل أهداف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تعزيز النمو والتنمية
الاقتصادية في البلاد الأعضاء ، وتنشيط التجارة الدولية بين الأعضاء
بالإضافة إلى كونها بمثابة بيئة تبادل للمعلومات لأعضائها . تخدم المنظمة
كمندى للبلاد والأعضاء للمشاركة في المعلومات الاقتصادية الهامة ، ومناقشة
القضايا ذات المصالح المتبادلة بالإضافة إلى محاولة توفير الحلول للمشكلات
الشائعة . وتمثل جهودات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تجاه تنسيق
وتوفيق معايير المحاسبة الدولية مجرد جزء من تركيز المنظمة تجاه النمو
والتنمية الاقتصادية ، ويمكن القول بأن المساهمة القيمة لتلك المنظمة تتمثل في
دراساتها المحلية عن التطبيقات المحاسبية في البلاد الأعضاء وتقييماتها عن
التباين والأنساق لمثل تلك التطبيقات المحاسبية .

7/4/1/3 المجهودات الدولية الأخرى Other International Efforts

هناك الكثير من التنظيمات والكيانات الدولية الأخرى التي ترتبط بعملية
التنسيق والتوفيق بين المعايير المحاسبية والتي لعل أبرزها ما يلي:-

أ - المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية :

International Organization of Securities Commissions (IOSCO)

تهتم تلك المنظمة بالأسهم الأجنبية المقيدة ببورصات الأسهم الوطنية ، إن
أثار جهودات تلك المنظمة تجاه تنسيق معايير المحاسبة والمراجعة تحمل نقل
كبير في أسواق رأس المال العالمية .

تتطلع المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية لتقديم معايير محاسبة دولية ذات قبول متبادل لإستخدامها في طروحات الأوراق المالية متعددة الجنسية والطروحات العالمية الأخرى . والآن فإن هناك الكثير من أسواق تداول الأوراق المالية تتطلب لو تسمح للمصدرين الأجانب لعرض البيانات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية . وكنسجة لذلك فإن عدداً متنامياً من الشركات تفصح عن حقيقة أن بياناتها المالية تتطابق مع معايير المحاسبة الدولية .

في عام 1995 أنققت لجنة معايير المحاسبة الدولية مع المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية لتطوير مجموعة من "جوهر صلب معايير" كما تم تعريفها بلاتحة طورتها المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية فسوف تأخذ في الإعتبار المصادقة على معايير المحاسبة الدولية لأهداف الحصول على أموال عبر الحدود والإدراج في جميع الأسواق المالية .

وبحلول عام 1999 أكملت لجنة معايير المحاسبة الدولية العمل في المشاريع الكبيرة ضمن خطة العمل المتفق عليها مع المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية . يوفر قواعد كصلب المعايير أساساً شاملة للمحاسبة وهي بنوعية عالية ، أي أنها سوف تؤدي إلى الشفافية وقابلية المقارنة وتؤدي إلى الإفصاح التام جنباً إلى جنب مع المعلقين الآخرين فإن المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية قد قدمت تعليقاتها للجنة معايير المحاسبة الدولية على كل من هذه المشاريع حال التقدم في إنجازها .

وقد صرحت المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية أنها سوف تجند كافة المصادر الضرورية لتأكيد أن التقييم قواعد لصلب المعايير تسير إلى الأمام بطريقة آية . إنه من المتأمل أن تؤدي هذه المراجعة إلى أن تقوم المنظمة

العالمية لهيئات الأوراق المالية بالمصادقة على مجموعة جوهر صلب المعايير ككل . في أكتوبر عام 1998 دعى الإعلان الصادر عن وزراء المالية ومحافظي البنوك في الدول الصناعية السبعة الكبرى المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية "لقيام بمراجعة وقتية" لصلب المعايير .

وفي يوليو عام 1995 توصلت كل من تلك المنظمة (IOSCO) ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) إلى اتفاق للعمل معا من أجل تحقيق التنسيق بين المعايير المحاسبية. وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بتعديل معاييرها من أجل إرضاء المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية ، كما أن الشركات التي تعمل في البلاد الأعضاء بتلك المنظمة والذين يتبنون معايير المحاسبة الدولية سيكونوا قادرين على قيد أوراقهم المالية في أسواق رأس المال العالمية.

ب- منظمة مجموعة الأربعة بالإضافة إلى واحد (1 + G4)

تضمنت تلك المنظمة أساساً منظمات لوضع معايير المحاسبة من أربعة أقطار هي أستراليا ، كندا ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم دعوة لجنة معايير المحاسبة الدولية للمشاركة في مناقشات تلك المجموعة ، وهذا يوضح كيفية تم تحديد اسم تلك المنظمة على أساس أنها مجموعة تتكون من أربعة دول بالإضافة إلى واحد ، وعلى الرغم من أن نيوزلندا قد انضمت إلى المجموعة مؤخراً فمزال يطلق عليها ذلك المسمى 1 + G4 ، وربما تعتبر واحد من أكثر المجموعات تأثيراً في العمل تجاه تنسيق المعايير المحاسبية ، وقد كانت البلاد الخمسة في المجموعة من المؤيدين لمجهودات لجنة معايير المحاسبة الدولية في السابق ، إلا أنه في السنوات الأخيرة ناقشت المجموعة اللجنة بضرورة العمل بالتعاون مع واضعي المعايير الوطنية .

7/4/2 الجهودات على المستوى الإقليمي Regional Efforts

تتمثل أبرز الجهودات الإقليمية الرائدة لتنسيق معايير المحاسبة في المنظمات والاتحادات التالية :-

- الاتحاد الأوروبي .
- اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية .
- جهودات إقليمية أخرى .

ويتوقع أن تتزايد انعكاسات الجهودات على المستوى الإقليمي لتلك المنظمات على وضع معايير Standardization القوانين واللوائح الرئيسية كلما تزايدت أنشطة الأعمال بين البلاد داخل تلك الأقاليم المختلفة .

7/4/2/1 الاتحاد الأوروبي European Union

أصبح المجتمع الأوروبي الاتحاد الأوروبي EU في أول يناير 1994 والذي يمثل مجموعة تجارية يتكون من 15 دولة ، حيث اندمجت بلاد الاتحاد الأوروبي أن أنشطة الأعمال يجب ألا يتم حصرها حتى حدودها الوطنية ، إن أصحاب المصالح سوف يستفيدون من تناسق والتوافق بين القوانين واللوائح التي تحكم التدفق الحر للسلع والخدمات ورأس المال والموارد داخل البلاد الأعضاء ، ترتبط تلك العملية بالآتي :-

- إزالة الرسوم الجمركية والعوائق الأخرى الوطنية على حركة السلع والخدمات .
- توحيد ومنمطية Standardization التعريفات الجمركية وقيود التجارة داخل الأقطار غير الأعضاء .

- توحيد السياسات الاقتصادية عن طريق خلق بيئة اقتصادية موحدة في الاتحاد الأوروبي ، يتضمن ذلك التنسيق بين القوانين المالية والنقدية والضريبية وقوانين الشركات . ويتضمن أيضاً التنسيق بين المعايير المحاسبية .

تطوير معايير الاتحاد الأوروبي Development of EU Standards

يعمل الاتحاد الأوروبي من خلال أنشطة المفوضية الأوروبية والتي تحدد التوحيد القياسي Standardization والتنسيق بين قواعد الشركة والقواعد المحاسبية من خلال إصدار التوجيهات والتشريعات ، يجب أن يتم إدخال توجيهات الاتحاد الأوروبي داخل قوانين البلاد الأعضاء ، وتمثل التشريعات في القوانين الواجبة التطبيق على كافة الأعضاء بدون الحاجة إلى التشريع الوطني عن طريق البلاد الأعضاء ، يحدد الشكل رقم (7/7) التوجيهات والتشريعات للاتحاد الأوروبي ، تتعامل التوجيهات الرابعة والخامسة على وجه الحصر مع المشاكل والمعايير المحاسبية والتي سيتم مناقشتها تفصيلاً في ذلك الفصل .

إن عملية وضع توجيهات الاتحاد الأوروبي مماثلة لحد ما مع العملية المستخدمة عن طريق هيئات واضعي المعايير الأخرى - على سبيل المثال لجنة معايير المحاسبة الدولية . إن اختيار التوجيه أو اللوائح المقترحة تتطلب التصويت بالإجماع من مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي .

وكما سبق ذكره من قبل فإن البلاد الأعضاء يتعين أن يقوموا بإدخال التوجيه داخل قوانينهم ولوائحهم .

شكل رقم (7/7)

التوجيهات واللوائح الملائمة لمعاسبة الشركات

موضوع التوجيهات		
رقم التوجيه	تاريخ الاختبار	
الأول	1968	نشر الحسابات .
الثاني	1976	الفصل بين الشركات الخاصة والعامة والحد الأدنى لرأس المال والتفد على التوزيع .
الرابع	1978	نماذج الحسابات السنوية وقواعد العرض .
المصاح	1983	الحسابات الموحدة متضمنة الشركة المرتبطة .
الثامن	1984	تأهيل وعمل المراجعين .
الحادي عشر	1989	الإفصاحات عن الفروع .

اللوائح			
البند	الموضوع	تاريخ المسودة	تاريخ الاختبار
تجميع المصالح الاقتصادية الأوروبية .	نموذج المشروع الخاص بالمشروعات المشتركة المتعددة الجنسية .	1973 ، 1978	1985

إن الاتحاد الأوروبي يعمل مع الجهات الأخرى المسؤولة عن وضع المعايير ، والمفوضية الأوروبية هي أحد أعضاء المجموعة الاستشارية للجنة معايير المحاسبة الدولية . إن المنتدى الاستشاري المحاسبي الذي يتكون من معدي ومستخدمي المعلومات المالية تخدم كمجموعة استشارية لمفوضية الاتحاد الأوروبي تجاه التنسيق بين المعايير .

التوجيه الرابع لقانون الشركات The Fourth Company Law Directive

يتكون التوجيه الرابع للاتحاد الأوروبي من قواعد محاسبية شاملة ، حيث يغطي القوائم المالية ومحتواها وطرق عرضها وطرق التقييم والإفصاح عن المعلومات . وقد تم تبني ذلك التوجيه في عام 1978 ويطبق في التشريعات المحاسبية الوطنية عن طريق أعضاء الاتحاد الأوروبي في عام 1999 . إن البلاد الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لديهم بعض المرونة في تطبيق وتضمين ذلك التوجيه في لوائحهم المحاسبية الوطنية ، وعلى هذا الأساس فإن التوجيه يعتبر كنموذج لكافة البلاد الأعضاء . وقد تتطلب البلاد الأعضاء مزيد من المعلومات أكثر مما يتم تطلبه في ظل التوجيه . فقد تتطلب مزيد من إفصاحات التقرير وقواعد القياس تأسيساً على حجم الشركات وخصائصها . ولذلك فإن تطبيق التوجيه قد يختلف عبر البلاد الأعضاء .

يوفر التوجيه هيكل محدد بشكل عريض لتبويب وعرض القوائم المالية ، والذي يتطلب قائمة مركز مالي ، قائمة دخل وإيضاحات متممة للقوائم المالية ، ويتعين أن تعرض القوائم المالية بشكل حقيقي وعادل نتائج أعمال الشركة وموقفها المالي.

يسمح التوجيه بالعرض الأفقي أو الرأسي Horizontal or Vertical Presentation لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل ، وتعتبر قائمة المركز المالي مماثلة للشكل المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك يتم عرض البنود لعكس ترتيب السيولة ، حيث يتم تحديد الأصول الثابتة والمجموعة التي تتضمن الأصول غير الملموسة والأصول الملموسة والاستثمارات طويلة الأجل بجانب الأصول المتداولة . أما النموذج الأفقي فهو

يعرض إجمالي جانبيين هما (1) إجمالي الأصول الثابتة مطروحاً منه الالتزامات المتداولة ، (2) والالتزامات طويلة الأجل ورأس المال والاحتياطيات . يوضح الشكليين رقمي (7/8) ، (7/9) ملخصي قائمتي المركز المالي الرأسمية والأفقية على التوالي .

شكل رقم (7/8)

قائمة المركز المالي الألفية للتوجيه الرابع للائتداء الأوروبي

شركة _____	
قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر عام 2002	
الأصول	حقوق المساهمين والالتزامات
رأس المال الذي يتم استعداؤه وغير المنفوع .	رأس المال والاحتياطيات :
الأصول الثابتة :	رأس المال الذي تم استعداؤه
الأصول غير الملموسة	حساب أقساط الأسهم
الأصول الملموسة	احتياطيات إعادة التقييم
الاستثمارات طويلة الأجل	احتياطيات أخرى
الأصول المتداولة :	حساب الأرباح والخسائر (أرباح محتجزة)
المحزون السلمي	مخصصات مقابل الالتزامات والمصروفات
حسابات المدينين	حسابات الدائنين
الاستثمارات قصيرة الأجل	المستحقات والإيرادات المؤجلة
النقدية	
مصروفات مقدمة وإيرادات مستحقة	
إجمالي الأصول	إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات

شكل رقم (7/9)

قائمة المركز المالي الرأسية
للتوجيه الرابع للاتحاد الأوروبي

شركة _____
قائمة المركز المالي الرأسية
في 31 ديسمبر 2002
رأس مال الأسهم الذي تم استدعاؤها
الأصول الثابتة :
الأصول غير الملموسة
الأصول الملموسة
الاستثمارات طويلة الأجل
أ- الأصول المتداولة :
المخزون السلي
حسابات المدينة
الاستثمارات قصيرة الأجل
النقدية
ب- المصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المستحقة
ج- حسابات الدائنين التي تستحق خلال سنة واحدة (الالتزامات متداولة)
صافي الأصول المتداولة (الالتزامات) أ + ب - ج
إجمالي الأصول ناقصاً منها الالتزامات المتداولة
حسابات الدائنين التي تستحق خلال فترة أكثر من سنة واحدة
مخصصات عن الالتزامات والمصروفات
المستحقات والإيرادات المؤجلة
رأس المال والاحتياطيات
الالتزامات طويلة الأجل وحقوق المساهمين

يتم عرض قوائم الدخل على أساس نماذج أفقية أو رأسية كما يتم تبويب المصروفات على أساس الوظيفة أو حسب طبيعتها . يوضح الشكل الأفقي إجمالي الإيرادات (Sales Revenue) Turnover مضافاً إلى كافة مصادر الإيرادات الأخرى في الجانب الأيسر ، في حين يتم عرض المصروفات العادية وغير العادية في الجانب الأيمن من القائمة . بينما يعرض الشكل الراسي الربح أو الخسارة على الأنشطة العادية بعد طرح كافة المصروفات من الإيرادات . يتم إظهار الربح أو الخسارة غير العادية بعد المقاصة بين المصروفات غير العادية والإيرادات غير العادية . تنتهي القائمة بصافي ربح أو خسارة السنة المالية ، يظهر الشكل رقم (7/10) والشكل رقم (7/11) نماذج قائمة الدخل الأفقية والرأسية على التوالي ، وكما سبق ذكره فإن التوجيه الرابع يسمح بأربعة أشكال لقائمة الدخل الأفقي أو الراسي وحسب تبويب المصروفات حسب طبيعتها أو وظيفتها.

الصورة الحقيقية أو العادلة True and Fair view

تتمثل أحد الملامح الهامة للتوجيه الرابع في تبني مفهوم مصطلح عرض بشكل عادل وصادق ، وهو يعتبر مفهوم بريطاني لما يتعين أن تحمله القوائم المالية ، إن ذلك المفهوم لم يتم تطبيقه بشكل واسع في قارة أوروبا قبل إدخاله في التوجيه الرابع ، إن تطبيق مفهوم العرض الحقيقي والعادل يعني أن الشركة مطلوب منها أن تفصح عن معلومات إضافية أو محتملة ، كل بلد تأسيساً على ظروفها المحيطة بحيث تحدد كيف يتعين على الشركات أن تلتزم بمفهوم العرض الصادق والعادل .

شكل رقم (7/10)

حساب الأرباح والخسائر الأفقية

طبقاً للتوجيه الرابع للاتحاد الأوروبي

شركة _____	
قائمة الدخل من _____ إلى _____	
الإيرادات	المصروفات
إجمالي المبيعات	تكلفة المبيعات
إيرادات التشغيل الأخرى	تكاليف التوزيع
الدخل من الأسهم في شركات المجموعة	مصروفات إدارية
الدخل من الاستثمارات الأخرى في الأصول الثابتة	شطب الاستثمار
إيرادات فائدة أو أخرى	مصروفات المقتدة
الربح أو الخسارة على الأنشطة العادية:	الضريبة على الدخل أو الخسارة عن الأنشطة العادية
الإيرادات غير العادية	الربح أو الخسارة على الأنشطة العادية:
	مصروفات غير عادية
	الضريبة على الربح أو الخسارة غير العادية
ربح أو خسارة السنة المالية	ربح أو خسارة السنة المالية

شكل رقم (7/11)

حساب الربح أو الخسارة الافقي

طبقا للتوجيه الرابع للاتحاد الأوروبي

شركة _____
قائمة الدخل من الفترة من _____ إلى _____
إيرادات المبيعات
تكلفة المبيعات
مجمد الربح أو الخسارة
تكلفة التوزيع
مصروفات إدارية
إيرادات تشغيل أخرى
دخل من أسهم في شركات المجموعة
دخل من أسهم في شركة مرتبطة
دخل من استثمارات أخرى في أصول ثابتة
إيرادات فوائد وأخرى
شطب الاستثمار
مصروفات فوائد وأخرى
ضريبة على ربح أو خسارة الأنشطة العادية
الربح أو الخسارة على الأنشطة العادية
إيرادات غير عادية
مصروفات غير عادية
ضريبة على الربح أو الخسارة غير العادية
الربح أو الخسارة الخاصة بالسنة المالية

التوجيه السابع لقانون الشركات The Seventh Company Law Directive

نم تبني التوجيه السابع عن طريق موضعية الاتحاد الأوروبي في عام 1983 ، اهتم ذلك التوجيه بدراسة مشاكل القوائم المالية الموحدة ، وقد أعطى للبلاد الأعضاء كثير من الاختيارات عن كيفية إدخال متطلباتها داخل قانون الشركات .

يمثل العنصر الرئيسي لذلك التوجيه في تعريف المجموعة والتي يكون التوحيد مطلوباً لها ، تركز وجهة النظر الألمانية على السيطرة الإدارية الفعلية وملكية الأسهم والسيطرة القانونية ، وقد تبني التوجيه السابع وجهة النظر البريطانية إلا أنه يسمح أيضاً للمعايير الأخرى للسيطرة التي يتعين تطبيقها على أساس اختياري عن طريق البلاد الأعضاء . إن السيطرة القانونية توجد عندما يكون لدى الشركة الأم ما يلي :-

- أغلبية حقوق التصويت أو السيطرة على أغلبية حقوق التصويت تأسيساً على الاتفاق مع حملة أسهمها .
- اتفاق عقد السيطرة بأعطائها الحق التأثير المؤثر على الشركة الأخرى.
- الحق في تعيين أغلبية مجلس إدارة الشركة .

يوفر التوجيه السابع تلك الإرشادات لإعداد الحسابات أو القوائم المالية الموحدة على النحو التالي :-

- تتضمن الحسابات الموحدة قائمة المركز المالي الموحدة ، وقائمة الدخل الموحدة (حساب الأرباح أو الخسائر) والإيضاحات على تلك الحسابات (القوائم المالية) .

- يجب أن يتم العرض الواضح للحسابات الموحدة طبقاً للتوجيه .

- تكون المعلومات الإضافية مطلوبة إذا لم يكن التوجيه كافياً لتوفير صورة حقيقية وعادلة .
- إذا كان تطبيق متطلبات محددة في حالات استثنائية غير متوافق مع توفير الصورة الصادقة والعادلة يسمح بالخروج عن ذلك المتطلب من أجل إعطاء صورة صادقة وعادلة .
- قد تتطلب الدول الأعضاء لو تسمح بإفصاحات أخرى للمعلومات في الحسابات الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح المطلوب في ظل ذلك التوجيه.

إن التوجيه السابع يعتبر تطور رئيسي تجاه التنسيق بين التطبيقات المحاسبية في دول الاتحاد الأوروبي . وكما سبق القول فإن كثير من البلاد الأوروبية لم يكن لديها أي متطلبات قانونية للقوائم المالية الموحدة ، فقبل ذلك التوجيه تطلبت ألمانيا التوحيد في الشركات التابعة المحلية فقط ، بينما لم يكن لدى فرنسا أي متطلب للقوائم المالية الموحدة . وقد تطلب التوجيه السابع التوحيد عالمي النطاق بغض النظر عن أين يوجد موقع الشركة الأم . أيضاً تطلب أن يتم قياس الأصول المشتراة من خلال الاستحواذ عند قيمتها العادلة ، ويتضمن متطلب الإفصاح القطاعي أن يتم الإفصاح عن المبيعات حسب خطوط الأعمال والموقع الجغرافي .

الاتحاد النقدي الأوروبي (European Monetary Union (EMU)

في أول يناير عام 1999 طرح الاتحاد الأوروبي عملة جديدة هي عملة اليورو ، وقد تشكل الاتحاد النقدي الأوروبي (EMU) حالياً من 12 دولة من

الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي هي النمسا ، بلجيكا ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، أيرلندا ، إيطاليا ، لوكسمبورج ، هولندا ، البرتغال وإسبانيا. عادة ما يشار إلى دول الاتحاد النقدي الأوروبي بمصطلح أرض اليورو أو منطقة اليورو **Euroland or Euro Zone** .

وقد أضحت عملة اليورو من العملات الفعلية اعتباراً من 31 ديسمبر 2001 وأثناء مرحلة التحول هذه استمرت البلاد الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي في استخدام عملاتهم الوطنية ، ومع ذلك فإن قيمتها الفسبية قد تأسست على اليورو ، على سبيل المثال فإن كل يورو يعادل تقريباً 40.34 فرنك بلجيكي أو 1.96 مارك ألماني ، وأثناء عملية التحول استخدم اليورو للمعاملات غير النقدية ، وقد أصبح اليورو متاح الحصول عليها في الواقع ابتداء من أول يناير عام 2002 بعد إدخال العملات المعدنية والورقية لليورو، وحتى ذلك الوقت فإن العملات الوطنية لدول أوروبا العضو بالاتحاد النقدي الأوروبي تم سحبها من التداول حيث تم التوقف عن استخدام العملات الوطنية لها في إبرام أي معاملات ، حيث تم استخدام اليورو كملة متعارف عليها ابتداء من التاريخ الفعال لتلك العملة ابتداء من 30 يونيو 2002 .

إن استخدام عملة متعارف عليها من دول الاتحاد النقدي الأوروبي يعني تكاليف صفقات أرخص وعدم وجود أي مخاطر لسعر الصرف الأجنبي عندما يتم التعامل بين البلاد بعضها البعض ، وهذا من شأنه تيسير وتسهيل التبادل التجاري بين تلك الدول .

7/4/2/2 اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

North American free Trade Agreement (NAFTA)

ركزت المناقشة في القسم السابق على مجهودات الاتحاد الأوروبي في التنسيق بين المعايير المحاسبية بين الدول الأعضاء . في هذا الجزء يتم إبراز دور اتفاقية التجارة الحرة بأمريكا الشمالية والتي تم توقيعها في عام 1992 بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية لخلق سوق مشتركة .

والسؤال الذي يمكن أن يثار هنا هو هل اتبعت تلك الاتفاقية نفس الخطوات المناظرة في الاتحاد الأوروبي وهل حققت نفس التقدم في توحيد اقتصاديات دول أعضائها ؟ ، ولا شك أنه من المبكر جداً الإجابة ، ومع ذلك فإن تلك الاتفاقية يمكن أن يترتب عليها تحقيق ما الذي قامت بلاد الاتحاد الأوروبي بتحقيقه .

كثير من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية ساهمت في التجارة والتعاون الاقتصادية المتزايد بين تلك البلدان الثلاثة. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الاقتراح الأصلي نحو التفاوض في وجود اتفاقية تجارة حرة في عام 1989 ، في لواخر عام 1992 تم التوقيع على وثيقة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية مع اتفاقيتين مصاحبتين لها عن طريق ممثلي الحكومة وقد حصلت على الموافقات القانونية ، وفي نهاية عام 1993 حظيت الاتفاقية بموافقة تشريعية في كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تمثلت أهداف تلك الاتفاقية في الآتي :-

- إزالة الحواجز على التجارة وتسهيل نقل البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء بشكل متبادل .

- تنشيط ظروف المنافسة العادلة في مناطق لتجارة الحرة .
- زيادة فرص الاستثمار في البلدان الثلاثة .
- توفير حماية كافية وفعالة والتأكيد على حقوق الملكية الفكرية في كل بلد من البلاد الاعضاء .

- تحديد إطار عام للتوسع في التعاون الاضافي وتعزيز فوائد الاتفاقية .
إن تلك الاتفاقية ستحسن من القدرة على التوصل إلى اسواق الملص المنتجة في البلدان الثلاثة ، حيث تم إلغاء كافة التعريفات الجمركية على البضائع المنشأة في كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية من أول يناير 1994 ، ويسم إدارة تلك الاتفاقية عن طريق لجنة مماثلة للاتحاد الأوروبي ، حيث يتم تحديد لجان في كل مجال على سبيل المثال يوجد لجنة للخدمات المالية .

وقد اشترطت الاتفاقية أنه خلال سنتين من تاريخ التوقيع سوف يتم إلغاء متطلبات المواطنين أو الإقامة الدائمة الخاصة بالتراخيص أو تأهيل موردي الخدمات المهنية ، ومع ذلك فلم يحدث ذلك بعد ، وعندما يحدث ذلك بالفعل فسوف تكون بمثابة خطوة هامة نحو التمسك بين تطبيقات المحاسبة والمراجعة في البلاد الثلاثة وسوف يكون لذلك أيضاً تأثير جوهري على التعليم المحاسبي .

وفي اجتماع القمة لدول أمريكا المنعقد في ديسمبر 1994 اتفق زعماء 34 بلد من بلدان أمريكا الشمالية والجنوبية على العمل معاً تجاه اتفاقية تجارة حرة وهذا سوف يخلق أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تتسم بأنها تتضمن أكثر من 850 مليون نسمة وتبلغ جملة الإنتاج المحلي 13 تريليون دولار ويتوقع أن تتحقق فعالية تلك الاتفاقية في عام 2005 .

Other Regional Efforts 7/4/2/3 المجهودات الإقليمية الأخرى

هناك مجهودات اقتصادية إقليمية أخرى عديدة ، بعض منها يعد جديداً في حين الآخر يعتبر قائم مدة طويلة ، وإذا كانت تلك الاتفاقيات تتحرك تجاه التكامل الاقتصادي ، فإن الحاجة إلى التنسيق بين المعايير المحاسبية تعتبر من الأمور الحتمية التي لا يمكن تجنبها . يتضمن الشكل رقم (7/12) أمثلة على بعض من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الأخرى ، وبعض من تلك المجهودات قد تجاوز التركيز الإقليمي وبدأ في التركيز على التجارة الدولية المتزايدة .

شكل رقم (7/12)

مجموعات اقتصادية إقليمية متفارة

- اتحاد شعوب جنوب شرق آسيا (بروني ، أندونيسيا ، لاوس ، ماليزيا ، ماينمار ، الفلبين ، سنغافورة ، تايلاند وفيتنام) .
- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (جواتيمالا ، هندوراس ، السلفادور ، نيكاراغوا وكوستاريكا) .
- مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية ، الكويت ، دولة الإمارات العربية ، عمان ، البحرين وقطر) .

التطورات الحديثة في المجهودات على المستوى الوطني

Recent Development of National Level Effort

لاشك أن المجهودات الوطنية في التنسيق بين المعايير المحاسبية عبر الحدود الوطنية تعتبر ذات أهمية كبيرة مثل تلك المتعلقة بالمجهودات الإقليمية والدولية . ففي كثير من الحالات فإن هيئات واضعي المعايير المحاسبية

الوطنية تلعب دوراً رئيسياً في التنسيق بين معاييرها الوطنية والمعايير الدولية، على سبيل المثال معايير المحاسبة الدولية التي تم نشرها عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية IASB والتي ليست لديها أي سلطة في فرض تطبيق معاييرها، حيث تعتمد على المنظمات والأعضاء في تطبيق مجهوداتها نحو التنسيق على المستوى الوطني.

ونتضمن المجهودات الوطنية المبذولة تجاه التنسيق بين المعايير المحاسبية

ما يلي :-

- في كثير من البلاد قامت الجهات الوطنية القائمة على وضع المعايير المحاسبية بتبني معايير المحاسبة الدولية وقامت بنشرها باعتبارها معاييرها المحاسبية الخاصة، وكأمثلة على ذلك ما تم في سنغافورة، الكويت وتايلاند والمكسيك.

- في كثير من الحالات فإن المعايير الوطنية قد تم وضعها عن طريق استخدام معايير المحاسبة الدولية، وكأمثلة على ذلك ما تم في البرازيل، الهند، البرتغال، تاوان ومصر.

وعندما يكون لتنظيمات مهنة المحاسبة المسؤولية الرئيسية لوضع المعايير المحاسبية الوطنية، سوف تكون المحصلة المشاركة في الأفكار ومناقشة القضايا والعمل في مشروعات مشتركة لإيجاد الحلول التي تواجه المشاكل المشتركة، وهذا سوف يقود حتماً نحو إيجاد آلية تحقق التنسيق في المعايير المحاسبية بين البلاد المختلفة وفيما بين بعضها البعض.

الفصل الثامن

لجنة معايير المحاسبة الدولية

الفصل الثامن

لجنة معايير المحاسبة الدولية

International Accounting Standards Committee (IASC)

- 8/1 التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية .
- 8/2 دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية .
- 8/3 إطار معايير إعداد وعرض القوائم المالية .
- 8/4 عرض القوائم المالية (معايير المحاسبة الدولي رقم 1) .
- 8/5 اللجنة الدائمة لتفسيرات معايير المحاسبة الدولية .
- 8/6 نشأة معايير المحاسبة الدولية في مصر .

8/1 التطور التاريخي لمعايير المحاسبة بين المنشآت الدولية

لقد أصبحت الحاجة ماسة بعد النمو الهائل للتجارة الدولية وانتشار الشركات متعددة الجنسية العملاقة بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمي على السلع والخدمات بل لا بد من ضرورة إعداد معايير محاسبة تتعامل بها كافة الشركات الدولية عند إعداد قوائمها المالية ، ولأهمية المحاسبة الدولية وحتمية تطبيقها في المنشآت متعددة الجنسية المختلفة سواء في تعاملاتها أو عرض قوائمها المالية كان من الأهمية المناقشة الموجزة للتطور التاريخي لمعايير المحاسبة في تلك الشركات الدولية .

فقد بدأ المحاسبون ومنذ زمن بعيد التفكير في توحيد Uniformity أو التوفيق والتنسيق Harmonization بين معايير المحاسبة التي تطبقها الشركات في تعاملاتها مع منشآت أخرى في دول أخرى وبالتالي في عرض قوائمها المالية ، والفكرة بطبيعة الحال ليست جديدة حيث تنشأ عادة وكامر طبيعي وتلقائي متعارف عليه يكون لكل متعامل أو مهتم مصلحة في معرفة حقيقة لتقارير المالية عن منشآت أجنبية لها معاملات في وطنه وفي خارجه وفي التحقق من القواعد المحاسبية التي أعدت بناء عليها تلك التقارير ، وتكون لديه رغبة جادة وحقيقية إلى تلك المعرفة وهذا التحقق ، وتزداد تلك الرغبة إلحاحا كلما ازدادت الاستفادة ، وهذه الفكرة هي ذاتها فكرة وجود معايير محاسبية تطبقها المنشآت الدولية في تعاملها المالي مع بعضها البعض في ذات الدولة في وطنها.

وعموماً ترجع فكرة توافق وتنسيق معايير المحاسبة إلى المؤتمر الدولي الأول للمحاسبين الذي عقد في عام 1904 في مدينة سانت لويس بأمريكا حيث تم الموافقة على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات ، وهو المنتدى والاجتماع

العام الذى خصص لمناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبية والممارسات المحاسبية فى الدول الكبرى فى العالم ، ورغم ذلك - فإن فكرة معايير المحاسبة الدولية قد نشأت قبل ذلك بكثير ، ففكرت الفكرة كأمر طبيعى ولبدة الحاجة ، وتلك الحاجة تتولد وتتوأكب كلما وجدت زيادة ملموسة فى المعاملات المالية للمنشآت مع منشآت أخرى فى دول أخرى ، ولا يكفى معرفة التقارير المالية للمنشأة التى توضح مركزها المالى ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية ، وإنما يتعين أيضا معرفة القوائم التى أعدت بناء عليها تلك التقارير ، فالحاجة إلى معرفة القواعد الأساسية لا تقل أهمية عن معرفة التقارير ذاتها ، وكلما تضخمت العمليات المالية واتسعت بين الدول ومنشأتها كلما ازدادت تلك الحاجة ، وقد بلغت تلك الحاجة فى الوقت الحالى مقارنة بسنوات سابقة نورتها وأعلى درجة لها منذ عقود طويلة ، ولا يرجع ذلك إلى زيادة المعاملات المالية دوليا فحسب وإنما يرجع أيضا إلى ازدياد اندماج هذه المنشآت ذاتها والتى تضخمت عملياتها المالية خارج حدود أوطانها فى منشآت بدول أخرى ، أى أن معدلات بيع تلك المنشآت والاستحواذ عليها قد زاد وليس فقط زيادة معدلات بيع منتجاتها أو خدماتها ، ومنطقيا وعمليا فقد ترتب على ذلك زيادة الحاجة إلى إيجاد معايير محاسبة دولية متفق عليها تطبقها تلك المنشآت بتلك الدول .

فالقاعدة أن نعتقد على أن وجود معاملات مالية للمنشآت خاصة عندما تتضخم وتمتد لتشمل المعاملات مع منشآت أخرى فى دول أجنبية يؤدي إلى نشأة معايير المحاسبة الدولية التى يتعين أن يتم الاتفاق والتنسيق بينها حتى تطبقها جميع المنشآت ، ومن ثم فإن المعاملات المالية الدولية والمحاسبة الدولية يرتبطان ببعضهما تماما ، وعموما فإن فكرة إيجاد توافق فى معايير

المحاسبة الدولية بالمنشآت الدولية والشركات المتعددة الجنسية قد نشأت رسمياً في ذلك المؤتمر الدولي للمحاسبة الذي عقد عام 1904 ، وقد تميزت الفترة منذ أوائل القرن العشرين وحتى عام 1972 بأجتماعات ومؤتمرات وأيضاً بمجموعات مناقشة وسیمنارات بين محاسبی الدول المهمة بتنمية المحاسبة وأدائها ومناقشة المشكلات وتبادل الخبرات ووجهات النظر ، ورغماً عن ذلك فإن تلك المجهودات في حد ذاتها تعد من الجهود الهامة في تقليل الاختلافات بين معايير المحاسبة التي تطبقها منشآت صناعية وتجارية في دول ما بين معايير المحاسبة التي تطبقها منشآت أخرى في دول أخرى ، إلا إنه لم تتخذ خطوات وإجراءات أكثر فاعلية كإنشاء لجان مهمتها تضيق تلك الفوارق في معايير المحاسبة التي تستخدمها المنشآت في الدول المختلفة .

ولم يكن النشاط المهني في تلك الحقبة قاصر على أنشطة متفرقة لمكاتب المحاسبة أو تلك المؤتمرات والاجتماعات الدولية وإنما كانت هناك جمعيات مهنية منشأة في أرجاء العالم كان لها جهود التنمية المحاسبية ، ومن الحافز أن تكون لها جهود أيضاً في تقريب معايير المحاسبة التي تطبقها المنشآت في الدول المختلفة ، ولكن تلك الجهود لم تسجل آنذاك أو لم تنتشر ، ومن الجمعيات والمعاهد المهنية في تلك الحقبة المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والذي تأسس في القرن التاسع عشر (عام 1887) ومعهد المحاسبين القانونيين في أيرلندا (ICAI) الذي تأسس في عام 1888 ، والمعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين (NIVR) ، وغنى عن القول فإن هناك مؤتمرات أخرى كان لها أهمية بجانب المؤتمر الذي عقد عام 1904 ، فهناك مثلاً المؤتمر الأول لمحاسبی دول آسيا والباسيفيك والذي عقد في مانيللا عام 1957 وتلقى على عهده كل ثلاث سنوات.

وفي عام 1972 أنعقد المؤتمر الدولي للمحاسبين في سيدني بأستراليا حيث اتخذ فيه خطوات رئيسية لكي يتم إنشاء منظميتين يمكن أن تكون ليهما المقدرة علي التعامل مع مشكلات المحاسبة الدولية والأختلاف بين المحاسبة التي تستخدمها الدول المتعددة ، وبالفعل فقد تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية IFAC عام 1973 والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، وقد خلف ذلك الاتحاد لجنة كانت تسمى لجنة التتسيق الدولية لمهنة المحاسبة **International Coordination Committee for the Accountancy Profession (ICCAP)** وللاتحاد مجلس يتكون من دات الكيانات المحاسبية التي يتكون منها مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ، ومهمة الاتحاد وصع إرشادات دوليه للمراجعة من خلال لجنة ممارسات المراجعة الدولية **International Auditing Practices Committee** وللأخلاقيات وللتعليم وللمحاسبه الإداريه ويتم تنظيم المؤتمرات الدولية علي خمس سنوات ، علاوة علي إعداد إرشادات دولية فنية وأخلاقية وتعليمية لمهنة المحاسبة ، وايضا تنمية مهيه المحاسبه في العالم مع إيجاد معايير دولية متفق عليها . وللاتحاد خمس لجان دائمة مهمتها دراسة الموضوعات والمشكلات المحاسبية الدولية بما في ذلك المراجعة والتعليم والأخلاقيات والقطاع العام والإدارة والمحاسبة المالية .

وقد اتفقت في يونيو عام 1973 نسع دول على تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية هي الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وإيرلندا ، واليابان ، وأستراليا ، والمانيا ، والمكسيك ، وفرنسا ، وهولندا ، وكندا ، وتلك اللجنة مستقلة في عملها تماما ولا تتبع أي كيان مهني أو كيان من سلطته وضع معايير المحاسبة ، كما لا تتلقى من أي جهة حكومية أو مهنية أي تعليمات أو أوامر ، غير أنه اعتبارا من عام 1983 أصبح للجنة والاتحاد

الدولى للمحاسبين ارتباط وثيق الصلة كما أن العضوية في كل منهما متشابهة، وإذا كان الاتحاد الدولي للمحاسبين له عدة وظائف سبق الإشارة إليها ، فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية تختص فقط بوضع وإصدار معايير المحاسبة الدولية ، وفي عام 1978 تشكلت من اللجنة والاتحاد لجنة عمل لإيجاد علاقة علم بينهما ، وفي عام 1981 أعدت لجنة العمل هذه تقريرها ومقترحاتها على أن تستمر العلاقة الدائمة بين اللجنة والاتحاد وأن يضمن الاتحاد أن يكون للجنة سلطة تامة في أعدادها للمعايير ويتعاون الاتحاد واللجنة على زيادة معدلات قبول وتبنى الدول معايير المحاسبة التي تطبقها اللجنة ، ويرشح الاتحاد الكيانات المحاسبية لعضوية مجلس إدارة اللجنة ويساهم الاتحاد في ميزانية اللجنة ، وتلى ذلك في عام 1982 توقيع اتفاقية التزامات مشتركة مستقبلية **Future Mutual Commitments** بين الاثنين وبموجبها يعترف الاتحاد بأن اللجنة هي المصدر الوحيد في العالم لوضع معايير المحاسبة الدولية ، ويساعد الاتحاد اللجنة في جهودها لكي يتبنى تلك المعايير واضعوا التقارير المالية والمستفيدين منها ، وقد بلغت مساهمة الاتحاد في ميزانية اللجنة طبقاً لتلك الاتفاقية ما يوازي 10 % من قيمتها .

بوجه عام اتجهت كثير من الدول طواعية لتوفيق معايير المحاسبة التي تستخدمها المنشآت بها مع معايير المحاسبة الدولية التي أعدها لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ومن تلك الدول إنجلترا ، ومن جهة أخرى فقد أعدت بعض الدول معايير محاسبية تتفق إلى حد معين مع تلك المعايير الدولية ثم تفصح عن أي فروق تنتج من اتباع معاييرها بدلاً من معايير اللجنة مثل مصر .

وكما سبق القول فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية التي أنشئت عام 1973 بهدف أساسى هو إعداد معايير محاسبة دولية تطبقها المنشآت المختلفة في دول العالم ، وقد قامت بإصدار أول معيار محاسبي في يوليو 1975 (والذي الغي عام 1998 ليسرى بدلا منه معيار عرض الموائم المالية . ولا توجد فترة لإصدار اللجنة معايير محاسبية دولية أو تواريخ محددة لذلك ، ومن ثم فإن إعداد المعايير يتم وكأمر طبيعي طبقا للضرورة والحاجة ، وبعد الدراسات والمناقشات والتعليقات والاقتراحات ثم المراجعة والاعتماد يتم تحديد بدء سريان المعيار ، وقد ترتب على نمو المحاسبة وتطويرها وتزايد العوامل المختلفة المؤثرة على البيئة المحاسبية أن تجد اللجنة ضرورة في إلغاء أو تغيير واحد أو أكثر من معايير المحاسبة الدولية .

وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية إضافة إلى تلك المعايير ملخصات لها حيث لكل معيار ملخص يوضح به بعضا من أهم ما تناوله المعيار ، كما تصدر أيضا نشرات وكتيبات ومطبوعات تساعد المهتمين بأعمال اللجنة وبالمعايير المحاسبية التي تصدرها على فهم وتتبع الموضوعات.

وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (41) معيار محاسبي دولي ، كما أصدرت أكثر من 18 تفسير لتلك المعايير ، ويوضح الشكل رقم (8/1) عناوين وموضوعات تلك المعايير والتفسيرات ، كما يوضح الشكل رقم (8/2) معايير المحاسبة الدولية وتاريخ سريانها وأية تعديلات أو تغييرات عليها .

شكل رقم (8/1)

معايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 :-	عرض القوائم المالية .
معيار المحاسبة الدولي رقم 2 :-	المخزون .
معيار المحاسبة الدولي رقم 3 :-	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 27 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28
معيار المحاسبة الدولي رقم 4 :-	محاسبة الاستهلاك .
معيار المحاسبة الدولي رقم 5 :-	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 1 .
معيار المحاسبة الدولي رقم 6 :-	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 15 .
معيار المحاسبة الدولي رقم 7 :-	قوائم التدفق النقدي .
معيار المحاسبة الدولي رقم 8 :-	مسلكي ربح أو خسارة للفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية
معيار المحاسبة الدولي رقم 9 :-	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 38 .
معيار المحاسبة الدولي رقم 10 :-	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية (ساري المفعول بدءاً من 1 يناير 2000).
معيار المحاسبة الدولي رقم 11 :-	عقود الإنشاء .
معيار المحاسبة الدولي رقم 12 :-	ضرائب الدخل .
معيار المحاسبة الدولي رقم 13 :-	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 1 .
معيار المحاسبة الدولي رقم 14 :-	التقارير عن القطاعات .
معيار المحاسبة الدولي رقم 15 :-	المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار .
معيار المحاسبة الدولي رقم 16 :-	الممتلكات والمباني والمعدات .
معيار المحاسبة الدولي رقم 17 :-	عقود الاستئجار .
معيار المحاسبة الدولي رقم 18 :-	الإيراد .
معيار المحاسبة الدولي رقم 19 :-	منافع الموظفين .
معيار المحاسبة الدولي رقم 20 :-	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية .
معيار المحاسبة الدولي رقم 21 :-	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية .
معيار المحاسبة الدولي رقم 22 :-	اندماج الأعمال .
معيار المحاسبة الدولي رقم 23 :-	تكاليف الاقتراض .
معيار المحاسبة الدولي رقم 24 :-	إفصاحات الأطراف ذات العلاقة .
معيار المحاسبة الدولي رقم 25 :-	محاسبة الاستثمارات .

معيار المحاسبة الدولي رقم 26 :-	المحاسبة والتقرير عن برنامج منافع التقاعد .
معيار المحاسبة الدولي رقم 27 :-	البيانات المالية الموحدة ولا حاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة .
معيار المحاسبة الدولي رقم 28 :-	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة .
معيار المحاسبة الدولي رقم 29 :-	التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع .
معيار المحاسبة الدولي رقم 30 :-	الإصحاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة .
معيار المحاسبة الدولي رقم 31 :-	التقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة .
معيار المحاسبة الدولي رقم 32 :-	الأدوات المالية : الإصحاح والعرض .
معيار المحاسبة الدولي رقم 33 :-	حصة السهم من الأرباح .
معيار المحاسبة الدولي رقم 34 :-	التقارير المالية المرحلية .
معيار المحاسبة الدولي رقم 35 :-	المعاملات المتوقعة .
معيار المحاسبة الدولي رقم 36 :-	انخفاض قيمة الأصول .
معيار المحاسبة الدولي رقم 37 :-	المخصصات والالتزامات الطارئة .
معيار المحاسبة الدولي رقم 38 :-	الأصول غير ملموسة .
معيار المحاسبة الدولي رقم 39 :-	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس .
معيار المحاسبة الدولي رقم 40 :-	ملكية الاستثمار .
معيار المحاسبة الدولي رقم 41 :-	الزراعة .

اللجنة الدائمة لتفسيرات معايير المحاسبة الدولية :

تفسيرات معايير المحاسبة الدولية :

مقدمة

التفسير رقم 1 :-	الإساق - صيغ تكلفة مختلفة للمخزون (معيار المحاسبة الدولي رقم 2)
التفسير رقم 2 :-	الإساق - رسلة تكاليف الاقتراض (معيار المحاسبة الدولي رقم 23)
التفسير رقم 3 :-	استبعاد الأرباح أو الخسائر غير المحققة في المعاملات مع الشركات الزميلة (معيار المحاسبة الدولي رقم 28)
التفسير رقم 5 :-	تصنيف الأدوات المالية- أحكام التسييد المحتملة (معيار المحاسبة الدولي رقم 32).
التفسير رقم 6 :-	تكاليف تعديل برنامج الحاسب الآلي للقيمة - (الإطار) .
التفسير رقم 7 :-	طرح عملة اليورو (معيار المحاسبة الدولي 21) .
التفسير رقم 8 :-	تطبيق معايير المحاسبة الدولية لأول مرة كأساس رئيسي للمحاسبة (معيار المحاسبة الدولي رقم 1).

التفسير رقم 9 :-	اتساج الأعمال - لتصنيف إما كإمتلاك أو توحيد المصالح (معيار المحاسبة الدولي رقم 22).
التفسير رقم 10 :-	المساعدات الحكومية - عدم وجود علاقة محددة مع الأنشطة التشغيلية (معيار المحاسبة الدولي رقم 21).
التفسير رقم 11 :-	الصرف الأجنبي - رسملة الضائقة الناجمة عن الانخفاضات المتدا في سعر العملات (معيار المحاسبة الدولي رقم 21) .
التفسير رقم 12 :-	توحيد القوائم المالية للوحدات ذات الغرض الخاص (معيار المحاسبة الدولي رقم 27) .
التفسير رقم 13 :-	الوحدات تحت السيطرة المشتركة - المساهمات غير النقدية لمضاري المشاريع (معيار المحاسبة الدولي رقم 31) .
التفسير رقم 14 :-	الممتلكات والمصالح والمعدات - التعويض عن إنخفاض قيمة البنود أو خسارتها (معيار المحاسبة الدولي رقم 16)
التفسير رقم 15 :-	عقد الاستئجار التشغيلية - الحوافز (معيار المحاسبة الدولي 17) .
التفسير رقم 16 :-	أسهم رأس المال - أدوات حقوق الملكية لأذقية المستعانة - أسهم رأس المال في الخزينة - (معيار المحاسبة الدولي رقم 32) .
التفسير رقم 17 :-	الحقوق - تكلفة عملية الحقوق (معيار المحاسبة الدولي رقم 32) .
التفسير رقم 18 قاتل :-	الطرق البديلة (معيار المحاسبة الدولي رقم 1) .

المشكل رقم (8/2) معايير المحاسبة الدولية وتعديلاتها

المعايير التي لم تعد سارية المفعول تم تظليلها

ملاحظات	مسودة العرض	تاريخ سريان معيار المحاسبة الدولي	معيار المحاسبة الدولي النهائي
أعيد صياغته في 1994 حل محله معيار المحاسبة الدولي (1) (المعدل في 1997) .	مسودة العرض 1 الإصاح عن السياسات المحاسبية مارس 1974	1-1-1975	معيار المحاسبة الدولي 1 (1975) الإصاح عن السياسات المحاسبية يناير 1997
حل محل معيار المحاسبة الدولي 1 (1975) ومعيار المحاسبة الدولي 5 (1976) معيار المحاسبة الدولي 13 (1979). راجع تفسير لجنة التفسيرات الدائمة-8.	مسودة العرض 53 عرض القوائم المالية يوليو 1996	1-7-1998	معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل في 1997) عرض القوائم المالية أغسطس 1997
حل محله معيار المحاسبة الدولي 2 (المعدل في 1993)	مسودة العرض 2 تقييم وعرض المخزون في إطار نظام التكلفة لتاريخية سبتمبر 1994	1-1-1976	معيار المحاسبة الدولي 2 (1975) تقييم وعرض المخزون في إطار نظام لتكلفة لتاريخية أكتوبر 1975
حل محله معيار المحاسبة الدولي 2 (1975) تم تعديله بموجب بيان الهدف -قابلية المقارنة للبيانات المالية نظير أيضا تفسير لجنة التفسيرات الدائمة 1.	مسودة العرض 38 لمخزون أغسطس 1991	1-1-1995	معيار المحاسبة الدولي 2 (المعدل في 1976) القوائم المالية الموحدة يونيو 1976.
حل محله معيار المحاسبة الدولي 27 (1989) ومعيار المحاسبة الدولي 28 (1989) .	مسودة العرض 3 القوائم لمالية الموحدة وطريقة حقوق الملكية في المحاسبة ديسمبر 1974	1-1-1977	معيار المحاسبة الدولي 3 (1976) القوائم المالية الموحدة يونيو 1976.
أعيد صياغته في 1994 فيما يتعلق بإستهلاك الممتلكات والمصانع والمعدات فقد حل محله معيار المحاسبة الدولي 16 (المعدل في 1993) فيما يتعلق بالإطفاء للأصول عبر الملموسة فقد حل محله معيار المحاسبة الدولي 38 (1998) .	مسودة العرض 4 محاسبة الاستهلاك يوليو 1975	1-1-1997	معيار المحاسبة الدولي 4 (1976) محاسبة الاستهلاك أكتوبر 1976

معيار المحاسبة الدولي 5 (1976) المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية أكتوبر 1976.	1-1-1977	مسودة العرض 5 المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية يونيو 1975 .	أعيد صياغته في 1994 حل محله معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل في 1997) .
معيار المحاسبة الدولي 6 (1977) الاستجابة المحلية للأسعار المتغيرة يونيو 1977 .	1-1-1978	مسودة العرض 6 القوائم التكتلات التقنية يناير 1976	حل محله معيار المحاسبة الدولي 15 (1981) .
معيار المحاسبة الدولي 7 (1977) الوائم التغيرات في المركز المالي أكتوبر 1977 .	1-1-1979	مسودة العرض 7 بيان مصادر استخدامات الأموال يونيو 1976.	حل محله معيار المحاسبة الدولي 7 (المعدل 1992) .
معيار المحاسبة الدولي 7 (المعدل في 1992) قوائم التكتلات النقدية ديسمبر 1992 .	1-1-1994	مسودة العرض 36 بيان مصادر استخدامات الأموال يونيو 1991.	حل محله معيار المحاسبة الدولي 7 (1977) .
معيار المحاسبة الدولي 8 (1978) العناصر غير المالية وعناصر الفترة السابقة والتغيرات في السياسات المحاسبية يناير 1978 .	1-1-1979	مسودة العرض 8 المعالجة في قائمة الدخل للعناصر غير المالية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والسياسات المحاسبية أكتوبر 1976.	حل محله معيار المحاسبة الدولي 8 (المعدل في 1993) .
معيار المحاسبة الدولي 8 (المعدل في 1993) مبادئ الربح أو الخسارة للفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية ديسمبر 1993.	1-1-1995	مسودة العرض 46 البنود غير المادية والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية يوليو 1992 .	حل محله معيار المحاسبة الدولي 8 (1978) . عدل بموجب بيان الهدف - قبلية المقارنة للقوائم المالية الفترة 19-22 من معيار المحاسبة الدولي 8 (المعدل في 1993) والتي عالجت الصلاحيات التي تفرقة عدل محلها معيار المحاسبة الدولي 35 (1998).
معيار المحاسبة الدولي 9 (1987) محاسبة عن أنشطة البحث وتطوير يوليو 1978.	1-1-1980	مسودة العرض 9 المحاسبة عن تكاليف البحث وتطوير فبراير 1977 .	حل محله معيار المحاسبة الدولي 9 (المعدل في 1993) .
معيار المحاسبة الدولي 9 (المعدل في 1993) تكاليف البحث وتطوير ديسمبر 1993	1-1-1995	مسودة العرض 37 أنشطة البحث وتطوير أغسطس 1991	حل محل معيار المحاسبة الدولي 9 (1978) عدل بموجب بيان الهدف-قبلية المقارنة للقوائم المالية حل محله معيار المحاسبة الدولي 38 (1998) .

معيار المحاسبة الدولي 10 (1978) الأمر الطارئة والأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية أكتوبر 1978.	1-1-1980	مسودة العرض 10 الأمور الطارئة والأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية يوليو 1977 .	أعيد صياغته في 1994 حل معيار المحاسبة الدولي 37 محل الأجزاء التي تملح الأمور الطارئة حل محله معيار المحاسبة الدولي 10 (المعدل في 1999).
معيار المحاسبة الدولي 10 (المعدل في 1999) الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية مايو 1999 .	1-1-2000	مسودة العرض 63 الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية نوفمبر 1998 .	يحل محل معيار المحاسبة الدولي 10 (1978) .
معيار المحاسبة الدولي 11 (1979) المحاسبة عن عقود الإنشاء مارس 1979.	1-1-1980	مسودة العرض 12 المحاسبة عن عقود الإنشاء ديسمبر 1977 .	حل محله معيار المحاسبة الدولي 11 (المعدل في 1993) ..
معيار المحاسبة الدولي 11 (المعدل في 1993) عقود الإنشاء ديسمبر 1993 .	1-1-1985	مسودة العرض 42 عقود الإنشاء مايو 1992 .	يحل محله معيار المحاسبة الدولي 11 (1979) عدل بموجب بيان الهدف - قلبية قسرة لتيات المالية .
معيار المحاسبة الدولي 12 (1979) المحاسبة عند الضرائب علي الدخل يوليو 1979 .	1-1-1981	مسودة العرض 13 المحاسبة عن الضرائب علي الدخل 1987 .	أعيد صياغته في 1994 حل محله معيار المحاسبة الدولي 12 (المعدل في 1996) .
معيار المحاسبة الدولي 12 (المعدل في 1996) ضرائب الدخل أكتوبر 1996	1-1-1998	مسودة العرض 33 لمحاسبة عن الضرائب علي الدخل يناير 1989 مسودة العرض 49 ضرائب الدخل أكتوبر 1994 .	تم إعادة كتابته وإعادة عرضه بموجب مسودة العرض 49 يحل محل معيار المحاسبة الدولي 12 (1979) .
معيار المحاسبة الدولي 13 (1979) عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة نوفمبر 1979 .	1-1-1981	مسودة العرض 14 الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة يوليو 1978 .	أعيد صياغته في 1994 حل محله معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل في 1997) .
معيار المحاسبة الدولي 14 (المعدل في 1997) التقرير عن قطاع أغسطس 1997 .	1-7-1998	مسودة العرض 51 تقرير المطول المالية حسب القطاعات ديسمبر 1995 .	يحل محل معيار المحاسبة الدولي 14 (1981) .
معيار المحاسبة الدولي 15 (1981) المعلومات التي تمكن أثار التغير في الأسماء نوفمبر 1981 .	1-1-1983	مسودة العرض 17 المعلومات التي تمكن أثار التغير في أسماء أغسطس 1980 .	أعيد صياغته في 1994 في أكتوبر 1989 أضاف المجلس فقرة إلي معيار المحاسبة الدولي 15 جملة من الاصاحات ليست إجبارية .

(المعدل في 1993) تكاليف الاقتراض ديسمبر 1993 .	رسالة تكاليف الاقتراض أغسطس 1991 .	23 (1984) عدل بموجب بيان الهدف قابلية المقارنة للبيانات المالية أنظر أيضا تقرير لجنة التفسيرات الدائمة - 2.
معياري المحاسبة الدولي 24 (1984) أقصاحات أطراف ذات العلاقة يوليو 1984 .	مسودة العرض 25 الإصاح عن عمليات الأطراف ذات العلاقة .	أعيد صياغته في 1994 .
معياري المحاسبة الدولي 25 (1986) محاسبة الاستثمارات مارس 1986 .	مسودة العرض 26 محاسبة الاستثمارات أكتوبر 1984 .	أعيد صياغته 1994 - أجزاء من معيار المحاسبة الدولي 25 (1986) ذات العلاقة بالاستثمارات في الأصول المالية قد حل محلها معيار المحاسبة الدولي 39 الذي يسري مفعوله في 1-1-2000 .
	مسودة العرض 64 استثمار الممتلكات .	
معيار المحاسبة الدولي 26 (1987) لمحاسبة والتقرير لضبط مناطق الموظفين يناير 1987	مسودة العرض 27 لمحاسبة والتقرير مناطق الموظفين يوليو 1985	أعيد صياغته في 1994 .
معياري المحاسبة الدولي 27 (1989) القوائم المالية الموحدة المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة إبريل 1989 .	مسودة العرض 30 القوائم المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة سبتمبر 1987 .	أعيد صياغته في 1994 عدل بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 (1998) الذي يسري مفعوله من 1-1-2001 أنظر أيضا تفسير لجنة التفسيرات الدائمة - 12 .
معياري المحاسبة الدولي 28 (المعدل في 1998) المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة أبريل 1989 .	مسودة العرض 28 المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة يوليو 1986 .	أعيد صياغته في 1994 عدل بموجب المحاسبة الدولي 36 (1998) . عدل معيار المحاسبة الدولي 39 (1998) الذي يسري مفعوله من 1-1-2001 أنظر أيضا تفسير لجنة التفسيرات الدائمة 3.
معيار المحاسبة الدولي 29 (1989) لتقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع يوليو 1989 .	مسودة العرض 31 التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع نوفمبر 1987 .	أعيد صياغته في 1994 .

معايير المحاسبة الدولية 30 (1990) الاصلاحات في القوائم المالي للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة أغسطس 1990 .	1-1-1991	مسودة العرض 29 الاصلاحات في القوائم المالية للبنوك أبريل 1987 مسودة العرض 34 الاصلاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة يوليو 1989 .	أعيد كلفته وأعيد عرضه في مسودة العرض 34 أعيد صياغته في 1994 . عدل بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 (1998) الذي يسري مفعوله في 1-1-2001 .
معايير المحاسبة الدولية 30 (المعدل في 1998) التقارير المالية حول المصالح في المشاريع المشتركة ديسمبر .	1-1-1992	مسودة العرض 35 التقارير المالية حول المصالح في المشاريع المشتركة ديسمبر 1989 .	أعيد صياغته في 1994 عدل بموجب معيار المحاسبة الدولي 36 (1998) عدل بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 (1998) والذي يسري مفعوله في 1-1-2001 أنظر تفسير لجنة القصورات الدائمة - 13 .
معايير المحاسبة الدولية 32 (المعدل في 1998) الأدوات المالية : الاصلاح والعرض . يونيو 1995 .	1-1-1996	مسودة العرض 40 الأدوات المالية سبتمبر 1991 مسودة العرض 48 الأدوات المالية يناير 1994 .	أعيد كلفته أعيد عرضه لمسودة عرض 48 ومرة أخرى في مسودة العرض 62 (أنظر معيار المحاسبة الدولي 39) لأن الأجزاء الخلفية بمسودة العرض 48 المتعلقة بالإصلاح والعرض 48 المتعلقة بالإصلاح والعرض قد تم إتمامها في معيار المحاسبة الدولي 32 (1995) عدل بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 (1998) الذي يسري مفعوله في 1-1-2001 . أنظر أيضا تفسير لجنة القصورات الدائمة - 16 .
معيار لمحاسبة الدولي 33 (1997) (الربح للسهم فبراير 1997)	1-1-1998	مسودة العرض 52 الربح للسهم يناير 1996 .	
معيار المحاسبة الدولي 34 (1998) (التقارير المالية للمرحلية فبراير 1998 .	1-1-1999	مسودة العرض 57 التقارير المالية المرحلية أغسطس 1997 .	
معيار لمحاسبة الدولي 35 (1998) (المصليات المتوقعة يونيو 1998)	1-1-1999	مسودة العرض 58 المصليات المتوقعة أغسطس 1997 .	يحل محل الفترات من 19 - 22 في معيار المحاسبة الدولي 8 (المعدل في 1993) .
معيار المحاسبة الدولية 36 (1998) انخفاض قيمة الأصل يونيو 1998	1-1-1999	مسودة العرض 55 انخفاض قيمة الأصول مايو 1997 .	يستبدل متطلبات متردافية الأصل كما هي بمعيار المحاسبة الدولي 9 (المعدل في 1993) ومعيار المحاسبة الدولي 16 (المعدل في 1993) ومعيار المحاسبة الدولي 22 (المعدل في 1993) .

معيـار المحاسبة الدولي 37 (1998) المخصصات الائتمانات الطارئة والأصول الطارئة سبتمبر 1998 .	1-7-1999	مسودة العرض 50 الأصول غير الملموسة يونيو 1995 مسودة العرض 60 والأصول غير الملموسة أغسطس 1997 .	يحل محل تلك الأجزاء معيار المحاسبة الدولي 10 (1978) التي تملأ الطواريء .
معيـار المحاسبة الدولي 38 (1998) والأصول غير الملموسة سبتمبر 1998 .	1-7-1999	مسودة العرض 50 الأصول غير الملموسة يونيو 1995 مسودة العرض 60 الأصول غير الملموسة أغسطس 1997 .	أعيد كتابته وأعيد عرضه في مسودة العرض 60 محل معيار المحاسبة الدولي 9 (المحل في 1993) .
معيـار المحاسبة الدولي 39 (1998) الأصول المالية الاعتراف والتقييم ديسمبر 1998 .	1-1-2001	مسودة العرض 62 الأصول المالية الاعتراف والتقييم يونيو 1998 .	يحل محل تلك الأجزاء من معيار المحاسبة الدولي 25 (1998) التي تنصب على الاستثمارات في الأصول المالية التي في تخيرات استثنائية لمعيار المحاسبة الدولي 18 (المحل في 1993) ومعيار 27 (1989) ومعيار المحاسبة الدولي 28 (1989) ومعيار المحاسبة الدولي 31 (1990) ومعيار المحاسبة الدولي 32 (1995).
المعيار رقم (40) (2000) استثمارات الممتلكات	1-1-2000	مسودة العرض (64) استثمارات الممتلكات	يحل محل أجزاء من المعيار رقم (25) لعام 89 بخوان استثمارات الممتلكات وقد تم سحب المعيار رقم (25) من التداول .
المعيار رقم (41) (2001) الزراعة	1-1-2000	مسودة العرض 65 الزراعة يوليو 1999	الآراء حولها حتى 31-1-2001 نقترح طرح معايير محاسبية حول إدلة السحب البيولوجية التي يحصل منها منتج زراعي لمعالجة استثمارية أو للبيع أو الاستهلاك .

الوثيقة النهائية	مسودة العرض	الأراء
إطار أعداد وعرض القوائم المالية يوليو 1989 .	إطار إعداد وعرض القوائم المالية مايو 1988	أنظر تفسير لجنة التصورات الدائمة
بيان هدف - قابلية المقارنة للقوائم المالية يوليو 1990 .	مسودة العرض 32 قابلية المقارنة للقوائم المالية يناير 1989 .	عشرة معايير محاسبية دولية محللة تم نشرها في ديسمبر 1993 وهي معايير المحاسبة الدولية 8 و 9 و 11 و 16 و 18 و 19 و 21 و 22 و 23 .

8/2 دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC Constitution

دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية

(مصادق عليه من قبل أعضاء لجنة معايير المحاسبة 3 راية في 11 أكتوبر 1992)

نعاريف :-

تستخدم المصطلحات التالية في هذا الدستور بالمعنى المحددة لها :

أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية : هم الأعضاء المعرفين في مادة 3 .

أعضاء المجلس : هم البلدان والمنظمات المعرفين في مادة 4 ، ليس بالضرورة أن يكون

أعضاء المجلس أعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية .

ممثلي المجلس : هم الأفراد المعيّنين لتمثيل أعضاء المجلس بموجب المادة 6 .

البلد : تشمل اثنين أو أكثر من البلدان التي يمكن تعيينها بشكل مشترك كعضو مجلس .

الاسم والأهداف Name and objectives

(1) اسم المنظمة سيكون لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

(2) أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية هي :

أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية هي :

(أ) صياغة ونشر ، لأجل الصالح العام معايير محاسبة تراعي عند عرض القوائم المالية

وتشجيع القبول بها والصل بها على نطاق العالم .

(ب) العمل بشكل عام على تطوير وتوافق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات

المتعلقة بعرض القوائم المالية .

المضوية Membership

(3) يتألف أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية من جميع الهيئات المهنية المحاسبية

التي هي أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) .

المجلس The Board

(4) يتولى أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية مجلس إدارة مؤلف من :

(أ) ما لا يزيد عن ثلاثة عشر بلداً يرشحها ويعينها مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين

بحيث يمثلها أعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية .

(ب) ما لا يزيد عن أربع منظمات مهتمة في التقرير المالي يختارهم أعضاء اللجنة بموجب المادة 12 (أ) .

(5) (أ) تكون مدة التعيين لعضو المجلس المنتخب بموجب المادة 4 (أ) ليس أكثر من 5 سنوات ، ويحق للعضو المتقاعد أن يعد تعينه .

(ب) تتحدد مدة التعيين لعضو المجلس الذي يختاره أعضاء اللجنة بموجب المادة 4 (ب) من قبل المجلس في وقت التعيين .

(6) لأعضاء المجلس أن لا يرشحوا أكثر من اثنين من الممثلين من بلدهم أو منظماتهم ليخدموا في المجلس ، ويمكن للممثلين في المجلس من كل بلد أو منظمة أن يصطحب معه إلى اجتماعات المجلس مستشار فني .

(7) ممثلي المجلس والأفراد المرشحين للقيام بمهام محددة أو للانضمام إلى اللجان التوجيهية / الأطراف العاملة / المجموعات يجب أن لا يعتبروا أنفسهم ممثلين لمصالح إقليمية ولكن عليهم أن يسترشدوا بحاجة العمل للمصالح العام .

(8) يحق للرئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين أو ممثله ، مصحوباً ليس بأكثر من مستشار فني واحد ، حضور اجتماعات مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ويحق له ميزة الجلوس ولا يحق له التصويت .

(9) يعد المجلس تقريراً عن عمله كل سنة ويرسله لأعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية ، وللمجلس ، الاتحاد الدولي للمحاسبين والأفراد والمنظمات الأخرى المهتمة .

الرئيس Chairman

(10) يرأس المجلس رئيساً لمدة سنتين ونصف السنة ينتخب من قبل ممثلي المجلس من بين أعضائه ، لا يحق للرئيس إعادة الانتخاب ولكن للجهة التي يأتي منها الرئيس الاستمرار في حق التمثيل في المجلس .

التصويت واجتماعات المجلس Voting

(11) يحق لكل عضو صوت واحد يؤديه برفع اليد أو بالاقتراع الخطي . تؤخذ قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة ما لم يرد استثناء في الدستور أو في إجراءات العمل .

المسؤولية والصلاحيات Responsibilities and Powers

(12) يملك المجلس سلطة للقيام بما يلي :

(أ) دعوة واحد أربع منظمات مهتمة في التقرير المالي ليجري انتخابهم في المجلس من قبل أعضاء المجلس .

(ب) نزع عضوية المجلس من عضو مجلس يتأخر في دفع المساهمة المالية المحددة بموجب المادة 14 (د) لأكثر من سنة ، أو يغفل في حضور جلسات المجلس لإجتماعين متتاليين .

(ج) نشر وثائق تتعلق بمسائل المحاسبة الدولية للنقل والتطبيق شريطة تصويت أغلبية مجلس الإدارة لصالح النشر .

(د) نشر وثائق على صيغة مسودات عرض للتطبيق عليها ، (بما في ذلك تعديلات للمعايير الموجودة) باسم لجنة معايير المحاسبة الدولية شريطة تصويت ثلثي المجلس على الأقل لصالح النشر .

(هـ) إصدار معايير محاسبة دولية شريطة تصويت ثلاث أرباع المجلس على الأقل لصالح الإصدار .

(و) وضع إجراءات عمل طالما أنها لا تتعارض مع أحكام هذا الدستور .

(ز) الدخول في المناقشات ، والمفاوضات أو الارتباطات مع الهيئات الخارجية ، والعمل بشكل عام على تشجيع التقدم العالمي والتوافق بين معايير المحاسبة .

(ج) السعي والحصول على الأموال من أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية ومن غير الأعضاء من المهتمين بدعم أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية شريطة تنظيم هذه الأموال بطريقة لا تضغط الاستقلال الظاهري للجنة معايير المحاسبة الدولية .

إصدار وثائق مناقشة ومسودات العرض ومعايير محاسبة دولية

Issues of Discussion Exposure Drafts and Standards

(13) على المجلس أن يوزع وثائق النقل ومسودات العرض على كافة أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ويسمح بفترة مناسبة للمستجيبين لتقديم التعليق .

(ب) لن تشتمل أي من مسودات العرض أو معايير المحاسبة الدولية المعلنه من قبل المجلس على الآراء المعارضة .

(جـ) يمكن توزيع مسودات العرض والمعايير المحاسبية الدولية لتلك الحكومات وهيئات وضع المعايير القائمة ، وبورصات الأسهم والهيئات المنظمة وغيرها من الوكالات والأفراد كما يقرر ذلك المجلس .

(د) إن النص المصالحق عليه لأي مسودة عرض أو معيار محاسبة دولي هو ذلك النص المنشور ، من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية باللغة الإنجليزية ، ويمكن للمجلس أن يعطي الصلاحية للأعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية أو لآخرين أعداد ترجمات للنص المصالحق عليه ونشر النص الموافق عليه لمسودات العرض ومعايير المحاسبة الدولية .

الترتيبات المالية Financial arrangements

(14) (أ) على المجلس أن يعد كل سنة موازنة تقديرية للسنة التالية ويرسلها لأعضاء المجلس، وإلى مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين .

(ب) على المجلس أن يحدد المبلغ الإجمالي لصافي النفقات المقدرة التي يجب على أعضاء المجلس والاتحاد الدولي للمحاسبين تحملها .

(ج) يقدم الاتحاد الدولي للمحاسبين 5% من إجمالي المبلغ المحدد بموجب الفقرة (ب) في يناير و5% في يوليو من كل سنة . أما بقية إجمالي المبلغ المحدد بموجب الفقرة (ب) فيتحمله أعضاء المجلس ، إلا إذا قرر الاتحاد الدولي للمحاسبين إعادة دفع النصيب المحمل لواحد أو أكثر من أعضاء المجلس كلياً أو جزئياً .

(د) على أعضاء المجلس أن يساهموا في الأول من يناير والأول من يوليو من كل عام بمبلغ متناسب كما يقرر بالتصويت من قبل ثلاث أرباع المجلس . وما لم يتفق على خلاف ذلك ، يساهم أعضاء المجلس بشكل متساوي في الموازنة التقديرية السنوية . أما بالنسبة لأعضاء المجلس الممثلين في المجلس لجزء من السنة الشمسية فقط فطوهم أن يساهموا بحصة متناسبة محسوبة بالإستد على فترة تمثيلهم في المجلس في تلك السنة.

(هـ) على اللجنة أن تعيد دفع نفقات السفر والإقامة والنفقات الطارئة لحضور إجتماعات المجلس لممثل واحد لكل عضو مجلس . بالإضافة لذلك ، على اللجنة أن تعيد دفع

المصروفات التي يتكدها الرئيس في حضوره إجتماعات أو بطرية أخرى بالثبابة
عن لجنة معايير المحاسبة الدولية .

(و) على المجلس أن يحدد في إجراءاته التشغيلية أية مصاريف أخرى تحمل على دخل
الجنة.

(ز) على المجلس أن يعد سنوياً قوائم مالية ويقدمها للتفقيق ويرسل نسخاً منها إلى
أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين .

إجتماعات المجلس Meetings

(15) تعقد إجتماعات المجلس في تلك الأوقات وتلك الأماكن التي يتفق عليها أعضاء
المجلس جماعياً .

المكتب الإداري Administrative Office

(16) يتحدد موقع المكتب الإداري للجنة من قبل المجلس .

تعديلات الدستور Amendments to Constitution

(17) تناقش التعديلات لهذا الدستور مع مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين وتتطلب أغلبية
ثلاثة أرباع أصوات المجلس وموافقة أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية
بأغلبية بسيطة في التصويت .

تمت المصادقة على هذا الدستور المعدل من قبل أعضاء لجنة معايير المحاسبة
الدولية في إجتماعها في واشنطن مقاطعة كولمبيا ، الولايات الأمريكية في 11 أكتوبر
1992 .

8/3 إطار معايير إعداد وعرض القوائم المالية

The Framework for Preparation and Presentation of Financial Statements

8/3/1 مقدمة معايير المحاسبة الدولية :

أصدرت هذه المقدمة لعرض أهداف وإجراءات عمل لجنة معايير
المحاسبة الدولية وشرح نطاق وسلطة إيضاحات معايير المحاسبة الدولية . تم

إقرار المقدمة في نوفمبر 1982 لتنتشر في يناير 1983 وتحل محل المقدمة المنشورة في يناير 1975 (والمعلقة في مارس 1978) . إن النص الموافق عليه لهذه المقدمة هو ذلك النص المنشور من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية باللغة الإنجليزية .

1- ظهرت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى الوجود بتاريخ 29 يونيو 1973 كنتيجة لاتفاق الهيئات المحاسبية في أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وإيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية . وقد وقعت إتفاقيتها المعدلة ودمتورها في نوفمبر 1982 . يتولى إدارة أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية مجلس مؤلف من ممثلين أحد ثلاث عشرة دولة وأحد أربع منظمات مهتمة في التقارير المالية .

الأهداف :

2- إن أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية كما جاءت في دستورها هي:
(أ) صياغة ونشر ، لأجل الصالح العام ، معايير محاسبية تراعي عند عرض القوائم المالية ، وتشجيع القبول بها والعلم بموجبها على نطاق العالم .
(ب) العمل بشكل عام على تطوير وتوفيق الأنظمة ، ومعايير المحاسبة ، والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية .

3- إن العلاقة بين لجنة معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) مؤكدة بموجب الإلتزامات المتبادلة التي دخل بها الطرفان . إن عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية (والتي تمثل عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين) تعترف بموجب الإتفاقية المعدلة ، تتمتع لجنة

معايير المحاسبة الدولية باستقلالية تامة وكاملة في وضع وإصدار معايير المحاسبة الدولية .

4- إتفق الأعضاء على دعم أهداف لجا : معايير المحاسبة الدولية من خلال تعهدهم بالالتزامات التالية :

دعم عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية ، من خلال نشر كل معيار محاسبي دولي في بلدانهم يوافق مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية على إصداره وبإستخدام أفضل الجهود في :

(أ) التأكد من أن القوائم المالية المنشورة تستجيب لمعايير المحاسبة الدولية من كافة النواحي المادية مع الإفصاح عن واقعة هذه الإستجابة .

(ب) إقناع الحكومات والهيئات المختصة بوضع المعايير بضرورة إستجابة القوائم المالية المنشورة لمعايير المحاسبة الدولية في كافة النواحي المادية.

(ج) إقناع السلطات التي تضبط الأسواق المالية ومجتمع الصناعة والأعمال بضرورة استجابة القوائم المالية المنشورة لمعايير المحاسبة الدولية في كافة النواحي المادية مع الإفصاح عن واقعة هذه الإستجابة .

(د) التأكد من إقتناع مدققي الحسابات من أن القوائم المالية تستجيب لمعايير المحاسبة الدولية في كافة النواحي المادية .

(هـ) العمل على تشجيع القبول والتقييد بمعايير المحاسبة الدولية عالمياً .

القوائم المالية المنشورة

5- يشمل مصطلح القوائم المالية ، المستخدم في الفقرتين 2 و 4 على الميزانيات العمومية وبيانات الدخل أو حسابات الأرباح والخسائر وبيانات التغيرات في المركز المالي والإيضاحات والإقرارات الأخرى والمواد

التوضيحية التي حددت على أنها جزء من القوائم المالية . وتعد القوائم المالية وتنتشر عادة مرة في السنة وتكون موضع تقرير مدقق الحسابات . إن معايير المحاسبة الدولية تطبق على تلك القوائم المالية لأية منشأة تجارية أو صناعية أو منشأة أعمال .

- 6- يمكن أن تعد إدارة تلك المنشأة لنفسها قوائم مالية لإستخدامها الذاتي بعدد من الطرق المختلفة تتلاءم بشكل أفضل مع حاجاتها الداخلية إلا أنه عند إعداد القوائم المالية لحاجات الأفراد الآخرين مثل المساهمين ، والإثنين ، والموظفين والجمهور عموماً فإنها يجب أن تتقيد بمعايير المحاسبة الدولية .
- 7- إن إعداد القوائم المالية والإفصاح الملائم هما من مسؤولية إدارة المنشأة، لما مسؤولة مدقق الحسابات فهي تكوين رأي وإصدار تقرير حول القوائم المالية .

معايير المحاسبة

- 8- تحكم الأنظمة المحلية في كل بلد بدرجة كبيرة أو صغيرة ، إصدار القوائم المالية ، وتشتمل هذه الأنظمة المحلية على معايير المحاسبة التي تعلنها الهيئات والمنظمة و/ أو الهيئات المهنية المحاسبية في البلدان ذات الإهتمام.
- 9- قبل تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية كان غالباً هناك إختلافات في الشكل والمحتوى بين معايير المحاسبة المنشورة في معظم البلدان . لذلك تأخذ اللجنة علماً بمسودات العرض أو معايير المحاسبة الصادرة الآن على كل موضوع وفي ضوء هذه المعرفة يضع معيار محاسبي دولي يحوز القبول على النطاق الدولي . ذلك لأن أحد أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية هو التوفيق بقدر الإمكان بين المعايير والسياسات المحاسبية المختلفة في مختلف البلدان .

10- تركز اللجنة على الأمور الجوهرية في تنفيذ مهمة تكيف المعايير الموجودة حالياً وعند صياغة معايير محاسبة دولية لموضوعات جديدة . وعليه فإنها تحاول تجنب وضع معايير محاسبة دولية جديدة يصعب تطبيقها بشكل فعال على أسس نطاق العالم . كما أن معايير المحاسبة الدولية التي تصدرها لجنة معايير المحاسبة الدولية يجري مراجعتها باستمرار لكي تأخذ في الاعتبار الوضع الحالي والحاجة للتحديث .

11- لا تغطي معايير المحاسبة الدولية التي تعلنها لجنة معايير المحاسبة الدولية على الأنظمة المحلية ، المشار إليها في الفقرة 8 أعلاه ، والتي تحكم إصدار القوائم المالية في بلد ما ، إن الإلتزامات التي تعهد بها أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية من كافة النواحي المادية فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة . أما إذا تطلبت الأنظمة المحلية الخروج عن معايير المحاسبة الدولية فإن على أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية المحليين محاولة إقناع السلطات ذات العلاقة بفوائد التوافق مع معايير المحاسبة الدولية .

نطاق تطبيق المعايير

12- إن أي تحديد على تطبيق معايير محاسبة دولية معينة قد تم توضيحه في نصوص تلك المعايير ليس المقصود تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البنود الغير مادية ، يسرى مفعول المعيار المحاسبي الدولي اعتباراً من التاريخ المحدد فيه ، وما لم يذكر خلاف ذلك فإنه لا يطبق بأثر رجعي .

إجراءات العمل - مسودات العرض والمعايير

13- بموجب أسلوب العمل المتفق عليه يتم اختيار موضوعات محددة لدراسات بشكل تفصيلي من قبل لجان التوجيه . وبناءاً على نتيجة هذا العمل يتم إعداد مسودة عرض لموضوع معين خاضعة لدراستها من قبل المجلس . وإذا تم إقرارها من ثلثي المجلس على الأقل فإن مسودة العرض يتم إرسالها إلى الهيئات المحاسبية والحكومات وأسواق الأوراق المالية والهيئات المنظمة والوكالات الأخرى وغيرهم من الأطراف المهتمة ، ويعطى وقت كاف للدراسة والتعليق على كل مسودة عرض .

14- منذ إنشاء المجموعة الاستشارية في عام 1981 فإنه يجري الأخذ بوجهة نظرها في كل مرحلة هامة من مراحل صنع القرار .

15- يقوم المجلس بتفحص التعليقات والإقتراحات التي ترد على مسودة العرض ويتم تعديل مسودة العرض حسب الضرورة ، وإذا وافق ما لا يقل عن ثلاثة أرباع المجلس على مسودة العرض المعدلة يجري إصدارها كمعيار محاسبي دولي ويصبح نافذ المفعول من التاريخ الذي يجري تحديده في المعيار .

16- في مرحلة ما ، من العملية المشار إليها أعلاه ومن أجل تشجيع النقاش حول الموضوع وإعطاء وقت كاف لبيان وجهات النظر ، قد يرى مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية وجوب إصدار ورقة مناقشة ، ويتطلب إصدار ورقة المناقشة موافقة المجلس بأغلبية بسيطة .

التصويت

17- لأغراض التصويت المشار إليه في الفقرات 13-16 أعلاه ، لكل دولة أو منظمة ممثلة في المجلس صوت واحد .

اللغة

18- إن النص الموافق عليه لأي مسودة عرض أو معيار هو ذلك النص المنشور من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية باللغة الإنجليزية ويكون الأعضاء تحت سلطة المجلس مسؤولين عن إعداد ترجمات لمسودات العرض والمعايير بحيث ، وإن كان ذلك مناسباً ، يتم إصدار هذه الترجمات باللغات في بلدانهم ، تشير هذه الترجمات إلى اسم الهيئة المحاسبية التي أعدت الترجمة وأنها ترجمة للنص الموافق عليه .

السلطات الملزمة للمعايير

19- بصفة منفردة لا تملك لجنة معايير المحاسبة الدولية أو مهنة المحاسبة سلطة فرض إتفاقية دولية أو إلزام الإستجابة لمعايير المحاسبة الدولية. ويعتمد نجاح جهود لجنة معايير المحاسبة الدولية على مدى الاعتراف والدعم الذي تلقاه من جماعات مختلفة مهتمة بعمل ضمن حدود صلاحياتها. وفي معظم أقطار العالم ، تتمتع مهنة المحاسبة باحترام ونفوذ له كبير الأثر في هذه الجهود .

الخلاصة

20- يعتقد أعضاء اللجنة أن تبنيهم لمعايير المحاسبة في بلدانهم والإفصاح عن هذا التبني سيكون له على مدى السنين أثر هام . وسوف تحسن نوعية البيانات المالية وتصبح قابليتها للمقارنة أكبر . وسوف تزداد مصداقية القوائم المالية وبالتالي ستتعزيز فائدتها في كافة أنحاء العالم .

8/3/2 الغرض والنطاق

تعد القوائم المالية وتقدم للمستخدمين الخارجيين من قبل العديد من المنشآت حول العالم ، ومع أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر ، إلا أن هناك فروقا بينها تنسب فيها ، ربما ، ظروفًا اجتماعية واقتصادية وقانونية مختلفة ، وبسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من حاجات للمستخدمين المختلفين للقوائم المالية عندما تضع المتطلبات الوطنية .

إن هذه الظروف المختلفة قد قادت إلى استخدام تعاريف مختلفة لعناصر القوائم المالية ، على سبيل المثال : الأصول ، الالتزامات ، وحقوق الملكية ، والدخل والمصروفات . ونستج عن ذلك أيضا استخدام لمعايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية وفي تفضيل أسس مختلفة للقياس . كما يتأثر كذلك نطاق القوائم المالية والإفصاحات المدرجة فيها .

إن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ملتزمة بتضييق هذه الفروق من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات ، ومعايير المحاسبة والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية . وتعتقد أن المزيد من هذا التوافق يمكن أن يسعى إليه بشكل أفضل من خلال التركيز على القوائم المالية التي تعد بهدف توفير المعلومات المفيدة في صنع القرارات الاقتصادية .

ويعتقد مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تلبي الحاجات المشتركة لمعظم المستخدمين . وهذا بسبب أن كافة المستخدمين تقريباً يتخذون القرارات الاقتصادية على سبيل المثال ، من أجل :
(أ) تحديد متى يتم الشراء ، أو الاحتفاظ أو بيع استثمار في حقوق الملكية .
(ب) تقييم تصرفات الإدارة ومسؤولياتها .

(جـ) تقييم قدرة المشروع على سداد وتوفير منافع أخرى لموظفيه .

(د) تقييم الضمان المتوفر للأموال التي أقرضت للمشروع .

(هـ) تحديد السياسات الضريبية .

(و) تحديد الأرباح القابلة للتوزيع وتوزيعات الأرباح .

(ز) تحضير واستخدام إحصاءات الدخل القومي

(ح) تنظيم نشاطات المشروع .

تدرك اللجنة بأن الحكومات بشكل خاص قد تحدد متطلبات مختلفة أو إضافية لأغراضها الخاصة . إن هذه المتطلبات يجب أن لا تؤثر على القوائم المالية المنشورة لمنفعة المستخدمين الآخرين ما لم تحقق حاجات هؤلاء المستخدمين الآخرين .

تعتمد القوائم المالية عادة على ضوء نموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية القابلة للاسترداد وعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال الأسمى ويمكن أن يكون هناك نماذج أخرى ومفاهيم أكثر ملاءمة لأجل تحقيق هدف توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية إلا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر اتفاق عام على التغيير . لقد تم تطوير هذا الإطار ليكون ملائماً لمدى من النماذج المحاسبية ومفاهيم رأس المال والحفاظ عليه .

الفرض :

1- يضع هذا الإطار المفاهيم التي تبني عليها عملية إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين ، والفرض من هذا الإطار هو :

(أ) مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في تطوير معايير محاسبة دولية مستقبلية وفي أعاده مراجعة معايير المحاسبة الدولية الموجودة .

(ب) مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في تحقيق التوافق بين الأنظمة ، والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية من خلال وضع أسس لتقليل عدد المعالجات المحاسبية البديلة المسموح بها من قبل معايير المحاسبة الدولية .

(ج) مساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية في تطوير معايير وطنية .

(د) مساعدة معدي القوائم المالية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفي التعامل مع مواضيع ستكون موضوعاً لإصدار معيار محاسبي دولي .

(هـ) مساعدة مدققي الحسابات في تشكيل رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية متطابقة مع معايير المحاسبة الدولية .

(و) مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تفسير المعلومات المدرجة في القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية .

(ز) تزويد أولئك المهتمين بعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية بمعلومات عن طريقتها في صياغة معايير المحاسبة الدولية .

2- إن هذا الإطار ليس معيار محاسبي دولي ، وعليه فإنه لا يعرف معايير لأي قياس معين أو إفصاح عن أي أمر ، لا شيء في هذا الإطار يتقدم على أي معيار محاسبي محدد .

3- يقر مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية بأنه في عدد حالات محدودة قد يكون هناك تعارض بين هذا الإطار وبين معيار محاسبي دولي ما ، وفي مثل هذه الحالات عندما يكون هناك تعارض ، فإن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي تسود على تلك التي في الإطار . ومهما كان فإنه طالما أن مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية سوف يسترشد بهذا الإطار في تطوير معايير مستقبلية

وفي مراجعته للمعايير الموجودة فإن عدد حالات التعارض بين الإطار ومعايير المحاسبة الدولية سوف تتلاشى مع مرور الزمن .

4- سيتم مراجعة هذا الإطار من وقت لآخر على ضوء خبرة المجلس في العمل بموجبه .

النطاق :

5- يتناول هذا الإطار ما يلي :

(أ) هدف القوائم المالية .

(ب) الخصائص النوعية التي تحدد صلاحية المعلومات في القوائم المالية.

(ج) التعريف والاعتراف والقياس للعناصر التي تبني منها القوائم المالية.

(د) مفاهيم رأس المال والحفاظ عليه .

6- يعتني هذا الإطار بالقوائم القوائم المالية الموحدة . إن مثل هذه القوائم تعد وتقدم على الأقل سنوياً ، وهي موجهة لخدمة الحاجات العامة من المعلومات لمدى واسع من المستخدمين . ومع أن بعض هؤلاء المستخدمين، قد يطلبوا وتكون لديهم القدرة للحصول على معلومات بالإضافة إلى تلك القوائم المالية كمصدرهم الرئيسي للمعلومات المالية ، وعليه يجب إعداد وعرض هذه القوائم المالية في ضوء احتياجات هؤلاء المستخدمين . إن التقارير المالية ذات الأغراض الخاصة ، على سبيل المثال النشرات التعريفية للمساهمين والعمليات الحسابية للأغراض الضريبية، هي خارج نطاق هذا الإطار ، ومع هذا فإنه يمكن استخدام هذا الإطار لأعداد هذه التقارير الخاصة إن كانت متطلباتها تسمح بذلك .

7- تمثل القوائم المالية جزء من عملية التقرير المالي . وتشمل المجموعة الكاملة من هذه القوائم المالية عادة في الميزانية العمومية ، وقائمة الدخل ، وقائمة التغيرات في المركز المالي (والتي يمكن أن تقدم بأكثر من طريقة ، وعلى سبيل المثال ، كقائمة للتدفقات النقدية أو كقائمة لتدفق الأموال) ، والإيضاحات والإفصاحات الأخرى والمواد التفسيرية التي تمثل جزء مكملًا للقوائم المالية . كما يمكن أن تشتمل على جداول ملاحق ، ومعلومات مبنية على ، أو مشتقة من تلك البيانات ، ومن المتوقع أن تقرأ مع تلك القوائم . هذه الجداول والمعلومات الإضافية يمكن أن نتناول ، على سبيل المثال المعلومات المالية للقطاعات والجغرافية أو إيضاحات حول آثار تغيرات الأسعار . إلا أن القوائم المالية لا تحتوى على بنود مثل تقارير المديرين وكلمة رئيس مجلس الإدارة والتحليل والنقاش الذي تطرحه الإدارة ، ولية بنود أخرى مماثلة يمكن أن يحويها التقرير المالي أو السنوي .

8- يطبق هذا الإطار على القوائم المالية لكافة المشاريع التجارية ، والصناعية ومنشآت الأعمال المصدرة للتقارير سواء أكانت في القطاع العام أم الخاص . ويمثل المشروع المصدر للتقارير أية منشأة يوجد لها مستخدمين يعتمدون على بياناتها كمصدر رئيسي للمعلومات المالية حولها .

المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات :

9- يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين والمحتملين ، والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين ، والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور ، يستخدم هؤلاء القوائم المالية لتلبية بعض من احتياجاتهم المختلفة من المعلومات ، وتشمل هذه الاحتياجات ما يلي :

(أ) المستثمرون . إن مقدمي رأس المال المضارب ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها ، إنهم يحتاجون لمعلومات تساعد في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء ، أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع ، كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعد في تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح .

(ب) الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم . كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروع على دفع مكافآتهم . ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل .

(ج) المقرضون . المقرضون مهتمون بالمعلومات التي تساعد في تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق .

(د) الموردون والدائنون التجاريون الآخرون : الموردون والدائنون الآخرون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق . الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمشروع على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المشروع كعميل رئيسي لهم .

(هـ) العملاء . العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع ، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتماد عليها .

(و) الحكومات ووكالاتها . تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد ، وبالتالي نشاطات المشاريع . كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم

نشاطات المشاريع وتحديد السياسات الضريبية ، وكاماس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة .

(ز) الجمهور . تؤثر المشاريع على أفراد الجمهور بطرق متنوعة وعلى سبيل المثال قد تقدم المشاريع مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم ورعايتها للموردين المحليين . ويمكن لسقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المشروع وتنوع مدى نشاطاته .

10- بينما لا يمكن لسقوائم المالية أن تلبي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فإن هناك احتياجات مشتركة لهم جميعاً . وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقامي رأس المال المضروب للمشروع . فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تلبيها القوائم المالية .

11- يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمشروع ، والإدارة كذلك مهتمة بالمعلومات التي تحتويها القوائم المالية ولو أنها قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعد في القيام بالتخطيط ، واتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة . والإدارة لديها الإمكانيات في تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي احتياجاتها الذاتية . إن التقارير حول هذه المعلومات هي ، على كل حال ، خارج نطاق هذا الإطار وعلى الرغم من ذلك فإن القوائم المالية المنشورة مبنية على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي ، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع .

8/3/3 هدف القوائم المالية :

12- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي ، والأداء والتغيرات في المركز المالي لمشروع تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

13- أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تلبي الاحتياجات المشتركة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية ، على كل حال ، لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع للقرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم وإلى حد كبير تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية .

14- وتظهر القوائم المالية كذلك نتائج التدبير الإداري ، أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي عهدت إليها وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقييم التدبير الإداري أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية تضم ، على سبيل المثال ، قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المشروع أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال أخرى مكانها .

المركز المالي ، والأداء والتغيرات في المركز المالي

5- إن القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية تتطلب تقييم قدرة المشروع على توليد النقد وما يعادل النقد وتوقيت ودرجة تأكيد هذه التوليدات . أن هذه القدرة تحدد في النهاية على سبيل المثال ، طاقة المشروع على الدفع للموظفين والموردين ، وعلى مواجهة مدفوعات الفوائد وسداد القروض والتوزيعات للمالكين ويكون المستخدمون أكثر قدرة على تقييم قدرة

المشروع على توليد النقد وما يعادل النقد إذا ما تم تزويدهم بمعلومات تسلط على المركز المالي ، والاداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع .

16- يتأثر المركز المالي للمشروع بالموارد الاقتصادية التي يسيطر عليها وهيكلها المالي وسيولتها وقدرتها على السداد والتكيف مع التغيرات في البيئة التي تعمل فيها إن المعلومات حول الموارد الاقتصادية التي يسيطر عليها المشروع وعن قدرته في الماضي على تشكيل هذه الموارد مفيدة في التنبؤ بحاجات الاقتراض المستقبلية وعن الكيفية التي سيجري فيها توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أولئك الذين لهم مصلحة في المشروع وهي كذلك مفيدة في التنبؤ مدى احتمال نجاح المشروع في تأمين التمويل الإضافي والمعلومات حول الميولة والقدرة على السداد مفيدة في التنبؤ بقدرة المشروع على مواجهة التزاماته المالية عندما تستحق . وتشير السيولة إلى توفير النقد في المستقبل القريب بعد الأخذ بالحسبان الالتزامات المالية خلال هذه الفترة أما القدرة على السداد فتشير إلى توفير النقد في المدى الأطول لمواجهة الالتزامات المالية عندما تصبح مستحقة .

17- المعلومات حول أداء المشروع ، بشكل خاص ربحيته مطلوبة من أجل تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي من المحتمل أن يسيطر عليها في المستقبل ، المعلومات حول التغيرات في الأداء مهمة بهذا الخصوص أن المعلومات حول الأداء مفيدة في التنبؤ بطاقة المشروع على توليد تدفقات نقدية من قاعدة موارده الموجودة كما أنها مفيدة كذلك في صياغة الأحكام حول فعالية المشروع التي بموجبها يمكن أن يوظف موارد أخرى .

18- المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي للمشروع مفيدة وذلك لتقييم نشاطاته الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية أثناء فترة التقرير . وهذه

المعلومات مفيدة في تزويد المستخدمين بأسس لتقييم قدرة المشروع على توليد النقد وما يعادل النقد وحاجات المشروع لاستخدام هذه التدفقات النقدية. عند إعداد قائمة للتغيرات في المركز المالي فإن الأموال يمكن أن تعرف بطرق مختلفة ، مثل جميع الموارد المالية ، ورأس المال العامل والأصول السائلة أو النقد . لم توجد محاولة في هذا الإطار لتحديد تعريف لهذه الأموال .

19- توفر الميزانية العمومية بشكل رئيسي المعلومات حول المركز المالي ، كما توفر قائمة الدخل بشكل رئيسي المعلومات حول الأداء ويتم توفير المعلومات حول التغيرات في المركز المالي في القوائم المالية بواسطة قائمة مالية منفصلة .

20- إن الأجزاء المكونة للقوائم المالية متداخلة لأنها تعكس جوانب مختلفة لنفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى فمع أن كل بيان يحتوي معلومات مختلفة عن الآخر ، إلا أنه لا يمكن لأي منها أن تخدم غرضاً واحداً أو أن توفر كافة المعلومات الضرورية لحاجات محددة للمستخدمين. فعلى سبيل المثال بيان الدخل يعطي صورة غير كاملة عن الأداء ما لم يستخدم بالاشتراك مع الميزانية العمومية وبيان التغيرات في المركز المالي .

الإيضاحات والجداول الإضافية :

21- تحتوي القوائم على إيضاحات وجدول إضافية ومعلومات أخرى . على سبيل المثال ، يمكن أن تحتوي على معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود في الميزانية العمومية وبيان الدخل . ويمكن كذلك أن تحتوي على إيضاحات حول المخاطر وعدم التأكد الذي يؤثر على المشروع ، ولية موارد والتزامات غير معترف بها في الميزانية العمومية (مثل احتياطات

المعادن). ويمكن أن تتوفر في شكل معلومات إضافية المعلومات عن القطاعات الجغرافية والصناعية وعن التأثير على المشروع جراء تغير الاسعار .

8/3/4 الفروض الأساسية والخصائص النوعية للمعلومات المالية

8/3/4/1 الفروض الأساسية :

أساس الاستحقاق :

22- من أجل أن تتحقق أهدافها تعد القوائم المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي وبموجب هذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث (وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادله) ويجرى قيدها في السجلات المحاسبية وتقريرها في البيانات المالية عن الفترات التي تمت فيها . أن القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تبلغ المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنظوبة على دفع واستلام النقدية بل وتبلغهم كذلك عن التزامات دفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل نقدية والتي سيجرى استلامها في المستقبل . وعليه فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية .

الاستمرارية

23- يجرى إعداد البيانات المالية عادة بافتراض أن المشروع مستمر وسيبقى يعمل في المستقبل المنظور وعليه يفترض أنه ليس لدى المشروع النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياته بشكل هام . ولكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية ربما يجب أن تعد على أساس مختلف ، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم .

8/3/4/2 الخصائص النوعية للمعلومات المالية

24- الخصائص النوعية هي صفات تدل على المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين أن الخصائص : رعية الأساسية الأربعة هي : القابلية للفهم ، الملائمة ، والموثوقية والقابلية للمقارنة .

القابلية للفهم

25- إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالقوائم المالية هي جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين لهذا الغرض ، يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة وإن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية ومهما يكن ، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها القوائم المالية وذلك لأنها ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية فحسب اعتماداً على أرضيات أنه من الصعب جداً فهمها من قبل بعض المستخدمين .

الملائمة

26- لتكون مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذى القرارات وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية .

27- إن الدورين التسبؤى والتأكيدى للمعلومات متداخلين . على سبيل المثال ، المعلومات حول المستوى الحالى للأصول المملوكة وبنيتها ذو قيمة

للمستخدمين عندما يحاولوا التنبؤ بقدرة المنشأة في استغلال الفرص وقدرتها على مقاومة الأوضاع المعاكسة . وتلعب نفس المعلومات دوراً تأكيدياً فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول على سبيل المثال الطريقة التي يتوجب هيكله المشروع بموجبها ونتائج العمليات التي خطط لها .

28- غالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومماثل أخرى تهم المستخدمين مباشرة ، مثل أرباح الأسهم ومنفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية ، ومقدرة المشروع على مواجهة التزاماته عندما تصبح مستحقة وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة تعزز القدرة على عمل تنبؤات من القوائم المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية فعلى سبيل المثال تتعزز القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح على حده لكل من البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الدخل والمصروفات .

الأهمية النسبية

29- تتأثر ملازمة المعلومات بطبيعتها وبماديتها . ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات لوحدها ، تعتبر كافية لتحديد ملازمتها على سبيل المثال الإفصاح عن قطاع جديد يمكن ويؤثر على تقييم المخاطر والفرص التي تواجه المشروع بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي حققها القطاع الجديد في فترة التقرير . وفي حالات أخرى فإن كلا طبيعة وجوهية المعلومات لها

أهمية مثل مبالغ المخزون المحتفظ بها ضمن الفئات الرئيسية التي تعتبر مناسبة للعمل .

30- تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية ، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر ضمن الظروف الخاصة التي تؤدي للحذف أو التحريف وعليه فإن مفهوم الأهمية النسبية تضع حداً أو نقطة قطع أكثر من لو أنها خاصية أساسية يجب للمعلومات أن تتصف بها لكي تكون مفيدة .

الموثوقية

31- لتكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول .

32- ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً . على سبيل المثال إذا كانت مشروعية ومبلغ الأضرار المطالب بها بموجب إجراء قانوني هي موضع نزاع ، فإن اعتراف المشروع بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية العمومية من الممكن أن يعد غير مناسب على أنه من الممكن أن يكون مناسباً الإفصاح عن المبلغ وظروف المطالبة .

التمثيل الصادق

33- لتكون موثوقة ، يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول وبالتالي فعلى ، سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحقوق ملكية للمشروع بتاريخ وضع التقرير وفقاً لمقاييس الاعتراف .

34- إن معظم المعلومات المالية عرضة لبعض المخاطر ككونها أدنى من التمثيل الصادق الذي من المفروض أنها تصوره . وهذا ليس بسبب التحيز ولكن إلى الصعوبات الكامنة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها أو في تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض لإيصال الرسائل التي تتسم مع تلك العمليات المالية والأحداث . في حالات معينة يعتبر قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة بحيث أن المشروع عموماً لا يعترف بها في القوائم المالية فعلى سبيل المثال رغم أن معظم المشاريع تولد شهرة داخلية على مرور الزمن إلا أنه في العادة من الصعب التعرف عليها أو قياس تلك الشهرة بموثوقية وفي حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف بالعناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بالاعتراف بها وقياسها .

الجوهر فوق الشكل

35- لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً للعمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها فمن الضروري أن تكون قد تمت

المحاسبية عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب . أن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً مستطابقاً مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني . على سبيل المثال ، يمكن أن يتخلص المشروع من أصل إلى طرف آخر بعد بقاءه من المفترض أن وثائقها نقلت ملكية الأصل إلى الطرف الآخر . ومع ذلك قد توجد اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المشروع بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المجددة في الأصل ، وفي تلك الظروف فإن تقريرها عملية بيع لا يمثل بصندوق العملية التي تم الدخول فيها (إذا كان هناك عملية) .

الحياة

36- حتى تكون موثوقة ، يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية محايدة ، أي خالية من التحيز . ولا تعتبر القوائم لبيانات المالية محايدة إذا كان إختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيللة محددة سلفاً .

الحذر

37- لا بد من أن يكافح معدى القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف ، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحويل ، وتقدير العمر الاقتصادي المحتمل للمصنع والمعدات وعدد مطالبات التعويضات التي من الممكن أن تحدث . ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومداهما من خلال ممارسة الحذر عند إعداد القوائم المالية . ويقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد

بحيث لا ينتج عنها تضخم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات. أن ممارسة الحذر لا يسمح مثلاً بإيجاد احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها ، أو تقليل معتمد للأصول والدخل أو مبالغة معتمدة للالتزامات والمصروفات وذلك لأن القوائم المالية لن تكون محايدة وعليه فإنها لن تمتلك خاصية الموثوقية .

الاكتمال

38- ستكون موثوقة ، فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة أن أى حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملامتها.

القابلية للمقارنة

39- يجب أن يتمكن المستخدمين من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء كما يجب يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية ، والأداء والتغيرات في المركز المالي . ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المشروع وعلى مرور الزمن لتلك المشروع وبطريقة متماثلة في المشاريع .

40- ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأى تغيرات في هذه السياسات وأثار هذه التغيرات ويجب أن يمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع للعمليات المالية

المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المشاريع المختلفة . إن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما فى ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد فى تحقيق القابلية للمقارنة .

41- إن الحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب أن لا تتشوش مع مفهوم الاتساق كما يجب أن لا تصبح عائقاً لإدخال معايير محاسبية مطورة . إن من غير المناسب للمشروع أن تستمر فى المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث إذا كانت السياسة لا تتفق مع خاصية الملاعة والموثوقية كما أنه من غير المناسب للمشروع أن تبقى على سياساتها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاعة وموثوقية .

42- وحيث أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالى ، والأداء والتغيرات فى المركز المالى للمشروع على مرور الزمن فإن من الضرورى أن تظهر القوائم المالية المعلومات الموزنة الخاصة بالفترات السابقة .

القيود على المعلومات الملائمة والموثوقة

التوقيت المناسب

43- إذا حدث تأخير غير ضرورى فى تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملاعمتها . لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير فى الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة . فلكى تقدم المعلومات فى الوقت المناسب ربما يؤدى فى الطالب إلى تقديم التقارير عن عملية مالية دون أن تكون كافة أوجه العملية المالية أو الحدث الآخر معروفة . وهذا يضعف الموثوقية وعلى العكس من ذلك إذا تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة

الأوجه فإن المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير ولكن ذات استخدام قليل للمستخدمين الذين كان عليهم اتخاذ قراراتهم في أثناء ذلك . لذلك عند تحقيق التوازن بين الملاءمة والموثوقية ، فإن الاعتبار الحاسم يجب أن يكون تلبية حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل .

الموازنة بين التكلفة والمنفعة

44- تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد متشعب الاثر أكثر من كونها خاصية نوعية فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات . ومهما يكن فإن تقييم المنافع والتكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع ، كما أن المنافع قد يستفيد أيضاً منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات ، فعلى سبيل المثال فإن توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يقلل من التكاليف الافتراض على المشروع . لهذه الأسباب فإن من الصعب إجراء اختبار التكلفة - المنفعة على أي حالة معينة ، ومع هذا فإن واضعي المعايير ، بشكل خاص ، كذلك معدي ومستخدمي البيانات المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد .

الموازنة بين الخصائص النوعية

45- في الممارسة العملية غالباً ما تكون الموازنة بين الخصائص النوعية ضرورية وبشكل عام فإن الهدف هو تحقيق توازن مناسب ما بين الخصائص من أجل تحقيق هدف القوائم المالية . أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني .

الصورة الصحيحة والعادلة / التمثيل العادل

46- توصف القوائم المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادية أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع . ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم ، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنه في العادة قوائم مالية توصل ما استنتج بأنه الصورة الصحيحة والعادلة أو تمثل بعدالة تلك المعلومات .

8/3/5 عناصر القوائم المالية

47- تصور البيانات المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وذلك لتجميعها وتوزيعها على تصنيفات رئيسية تبعاً لخصائصها الاقتصادية وتعرف هذه التصنيفات الرئيسية بعناصر القوائم المالية ، أما العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي في الميزانية العمومية فهي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والعناصر المتعلقة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل والتغيرات في عناصر الميزانية العمومية وتبعاً لذلك فإن هذا الإطار لا يحدد عناصر يمكن أن تعتبر فريدة بهذا البيان .

48- تَنطوي عملية عرض هذه العناصر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل على عملية تصنيفات فرعية فعلى سبيل المثال يمكن أن تصنيف الأصول والالتزامات حسب طبيعتها أو وظيفتها في أعمال المشروع من أجل إظهار المعلومات بالصورة الأكثر فائدة للمستخدمين لأغراض صنع القرارات الاقتصادية .

8/3/5/1 المركز المالي

- 49- إن العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي هي : الأصول ، والالتزامات ، وحق الملكية ، وتعرف هذه العناصر كما يلي :
- (أ) الأصل وهو مورد يسيطر عليه المشروع نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية تتدفق للمشروع .
- (ب) الالتزام وهو مديونية حالية على المشروع ناشئة عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداها تكيفات للموارد والتي يتجسد فيها منافع اقتصادية والتي يملكها المشروع للخارج .
- (ج) حق الملكية هي حصة الملاك المتبقية في أصول المشروع بعد طرح كافة الالتزامات .

50- تحدد تعريفات الأصول والالتزامات الصفات الأساسية لها ولكن لا تحاول تحديد معايير الاعتراف اللازم تلبيها قبل الاعتراف بها في الميزانية العمومية وهكذا تشمل للتعريفات عناصر لا يعترف بها كأصول أو التزامات في الميزانية العمومية لأنها لا تلبي معايير الاعتراف التي تم نقاشها في الفقرات 82 حتى 089 وبشكل خاص يجب أن يكون التدفق المحتمل الداخل أو الخارج من المشروع مؤكد بشكل كافى ليفي بشروط معيار الاحتمالية

51- وعند تقييم ما إذا كان العنصر يحقق تعريف الأصل أو الالتزام أو حق الملكية فإن الانتباه يجب أن يعطى إلى الجوهر الاساسى والحقيقة الاقتصادية للعنصر وليس فقط لشكله القانونى ، وبالتالي فعلى سبيل المثال فى حالة عقود الايجار التمويلية فإن الجوهر والحقيقة الاقتصادية هي أن المستأجر يحصل على المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل المستأجر للجزء الأكبر

من عمره الانتاجي لقاء دخوله في التزام لدفع يعادل تقريباً القيمة العادلة للأصل ونفقات التمويل المرتبطة بذلك وعليه فإن الإيجار التمويلي ينشئ عناصر تحقق تعريف الأصل والالتزام ويعترف بها هكذا في الميزانية العمومية للمستأجر .

52- قد تشمل الميزانيات المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الحالية على عناصر لا تحقق تعريف الأصل أو الالتزام ولا تظهر كجزء من حقوق المالكين إلا أن التعريفات التي شرحت في الفقرة 48 تضع الأساس للمراجعات المستقبلية لمعايير المحاسبة الدولية الحالية ولصياغة معايير محاسبية جديدة .

الأصول

53- تتمثل المنافع الاقتصادية المتجمدة في الأصل في إمكانية في المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات من النقدية وما يعادلها إلى المشروع . ويمكن أن تكون تلك الإمكانية إنتاجية أي أنها جزء من النشاطات التشغيلية للمشروع . كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحويل إلى نقدية أو ما يعادلها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية للخارج مثلما تؤدي عملية تصنيع بديلة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج .

54- تستخدم المنشأة أصولها عادة لإنتاج سلعا أو خدمات قادرة على إشباع رغبات أو حاجات العملاء ولأن هذه السلع والخدمات قادرة على إشباع هذه الرغبات أو الحاجات فإن العملاء مستعدون للدفع للحصول عليها وعليه فهم يساهمون في التدفقات النقدية للمشروع وذلك لسيطرته على الموارد الأخرى .

55- يمكن للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتجسدة في الأصل أن تتدفق

إلى المشروع بعدة طرق على سبيل المثال يمكن للأصل :

(أ) أن يستبدل أن يستخدم منفردا أو مجتمعا مع أصول أخرى لإنتاج سلع

أو خدمات تباع من قبل المشروع .

(ب) مع أصول أخرى .

(ج) أن يستخدم لمداد التزام .

(د) أن يوزع على مالكي المشروع .

56- كثير من الأصول ، على سبيل المثال الممتلكات والمنشآت والمعدات

لها شكل مادي ، ولكن الوجود المادي ليس جوهريا لوجود الأصل وعليه فإن

براءات الاختراع وحقوق النشر ، على سبيل المثال هي أصول إذا كان من

المتوقع أن يتدفق عنها منافع اقتصادية مستقبلية وكان المشروع يسيطر عليها.

57- كثير من الأصول ، على سبيل المثال المدينون والممتلكات متعلقة

بحقوق قانونية بما في ذلك حق الملكية إلا أنه عند التحقق من وجود الأصل

فإن حق الملكية لا يعد جوهريا ، وعليه على سبيل المثال فإلحاق المشغول

بالإيجار يعتبر أصلا للمشروع إن كان يسيطر على المنافع التي من المتوقع

أن تتدفق منه . ومع أن طاقة المشروع للسيطرة على الأصل تكون في الغالب

نتيجة لحقوق قانونية إلا أنه ومع ذلك من الممكن أن يحقق أحد العناصر

تعريف الأصل دون أن يكون هناك سيطرة قانونية عليه . على سبيل المثال

المعرفة الفنية السري يتم الحصول عليها من نشاط التطوير يمكن أن تحقق

تعريف الأصل إذا تمكن المشروع ، ومن خلال الحفاظ على تلك المعرفة

الفنية سرا ، السيطرة على المنافع المتوقعة أن تتدفق عنها .

58- تنشأ أصول المشروع عن عمليات مالية وأحداث أخرى سابقة ففى العادة تحصل المشاريع على الأصول من خلال الشراء أو الإنتاج ، إلا أن عمليات أو أحداث أخرى يمكن أن يتولد عنها أصول ، مثال ذلك الممتلكات التى ترد للمنشأة من الحكومة كجزء من برنامج تشجيع النمو الاقتصادى فى إحدى المناطق واكتشاف الثروات المعدنية . أن العمليات أو الأحداث التى من المتوقع أن تحدث مستقبلاً لا تؤدى فى حد ذاتها إلى أصول ومن هنا فإن وجود نية لشراء مخزون لا يحقق بحد ذاته تعريف الأصل .

59- هناك ترابط وثيق بين تكبد النفقة وتوليد الأصول ولكن الاثنان ليسا بالضرورة متطابقين . وعليه فإنه عندما يتكبد المشروع بعض النفقات فإن هذا يمكن أن يشكل إثباتاً أن هناك سعياً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية ولكن هذا لا يشكل برهاناً حاسماً على أنه تم الحصول على بند يحقق تعريف الأصل . بالمثل فإن غياب النفقة لا يمنع عنصراً من أن يحقق تعريف الأصل وأن يصبح البند بالتالى مرشحاً للاعتراف به فى الميزانية العمومية مثال ذلك البنود التى يتم التبرع بها للمشروع يمكن أن تحقق تعريف الأصل .

60- إن الخاصية الأساسية للالتزام هو أنه يمثل ديناً حالياً على المشروع والدين يمثل واجب أو مسؤولية للعمل والوفاء بطريقة محددة . ويمكن للالتزامات أن توضع قانوناً موضع التنفيذ كنتيجة لحد ملزم أو مطلب تشريعى . وهذا هو الحال عادة على سبيل المثال ، بالنسبة للمبالغ الواجبة الدفع لقاء سلع وخدمات استلمتها المنشأة كما تنشأ الالتزامات كذلك عن ممارسة الأعمال العادية والعرف والرغبة فى الحفاظ على علاقات أعمال جيدة أو لتصرف بطريقة عادلة . فإذا قرر المشروع على سبيل المثال كسيلة أن يصلح الأخطاء التى تظهر فى

منتجاته حتى بعد انتهاء مدة الضمان فإن المبالغ المتوقعة إنفاقها بخصوص السلع التي بيعت تعتبر التزاماته .

61- من الضرورة إيجاد التفرقة بين الالتزام الحالي والتعهد المستقبلي . فاتخاذ قرار من قبل إدارة المشروع بالحصول على أصول في المستقبل لا يؤدي بحد ذاته إلى التزام حالي . ينشأ الالتزام عادة عندما يتم تسليم الأصل أو الدخول في تعاقد غير قابل للنقض للحصول على أصل . وفي الحالة الأخيرة فإن طبيعة التعاقد غير القابلة للنقض تعني أن التبعات الاقتصادية للفشل في الوفاء بالالتزام ، على سبيل المثال بسبب وجود غرامات كبيرة ، تجعل المشروع ذا حرية محدودة في اختيار تجنب تدفق الموارد لطرف آخر .

62- إن تسديد الالتزام الحالي يستلزم عادة قيام للمشروع بالتخلي عن موارد يتجسد فيها منافع اقتصادية من أجل تلبية مطالبة الجهة الأخرى ويمكن أن يتم تسديد الالتزام الحالي بعدة طرق ، على سبيل المثال ، بواسطة :

(أ) الدفع نقداً .

(ب) تحويل أصول أخرى .

(ج) تقديم خدمات .

(د) استبدال ذلك الالتزام بالتزام آخر .

(هـ) تحويل الالتزام إلى حق الملكية .

ويمكن أن يطفأ الالتزام بطرق أخرى ، مثل تنازل الدائن أو فقدان حقوقه.

63- تنتج الالتزامات عن عمليات مالية أو أحداث أخرى سابقة لذلك فعلى سبيل المثال ينشئ عن الحصول على سلع أو استخدام الخدمات ذمم تجارية دائنة (ما لم يكن قد تم دفعها مقدماً أو عند التسليم) ، كما أن استلام قرض من البنك يؤدي إلى التزام بإعادة دفع القرض . كما يمكن أن يعترف المشروع

أيضاً بالحسومات التي تمنح للعملاء مستقبلاً على أساس مشترياتهم المنوية كالالتزامات وفي هذه الحالة فإن بيع السلع في الماضي يمثل العملية المالية التي أدت إلى نشوء الالتزام .

64- بعض الالتزامات يمكن قياسها فقط باستخدام درجة كبيرة من التقدير. وتسمى بعض المشاريع هذه الالتزامات بالمخصصات. وفي بعض البلدان لا تعتبر هذه المخصصات للالتزامات لأن مفهوم الالتزام معرف بشكل ضيق بحيث لا يشمل سوى المبالغ التي يمكن أن تحدد بدون الحاجة لعمل تقديرات . أن تعريف الالتزام في الفقرة 49 يتبع أسلوباً واسع وبالتالي عندما يتضمن المخصص التزام حالي وتحقيقه لبقية التعريف ، هو التزاماً حتى لو تطلب ذلك تقدير المبلغ وتشمل الأمثلة على المخصصات لدفع الضمانات السارية والمخصصات التي تغطي التزامات معاشات التقاعد .

حق الملكية

65- بالرغم من أن حق الملكية عرف في الفقرة 49 على أنه الرصيد المتبقى إلا أنه يمكن أن يشمل على تصنيفات فرعية في الميزانية العمومية على سبيل المثال في المشاريع المساهمة فإن الأموال التي يقدمها المساهمون والأرباح المحتفظ بها والاحتياطات التي تمثل حجوزات من الأرباح المرحلة ، والاحتياطات التي تمثل تسويات الحفاظ على رأس المال يمكن أن تظهر منفصلة . مثل هذه التصنيفات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناعة القرار لمستخدمي القوائم المالية عندما تعمل على إظهار القيود القانونية أو الأخرى على قدرة المشروع على توزيع أو استعمال ملكيتها . كما يمكن أن تعكس

حقيقة أن بعض الأطراف ذات المصلحة في ملكية المشروع لها حقوق مختلفة بالنسبة إلى استلام أرباح الأسهم الموزعة أو استرداد رأس المال .

66- يتم تكوين الاحتياطات أحيانا بناء على تشريع أو قانون آخر لإعطاء المشروع ودفعه حماية إضافية من آثار الخسائر . كما أن احتياطات أخرى يمكن تكوينها إذا كان قانون الضرائب الوطني يمنح إعفاءات أو تخفيضات من التزامات الضرائب في حال التحويل إلى مثل هذه الاحتياطات . إن وجود وحجم هذه الاحتياطات القانونية والتشريعية والضريبية هي معلومات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات . أن التحويل إلى هذه الاحتياطات يعتبر حجزاً للأرباح وليس مصروفات .

67- أن مبلغ حق الملكية الذي يظهر في الميزانية العمومية يعتمد على قياس الأصول والالتزامات وفي العادة لا تتفق إلا بالمصادفة القيمة الإجمالية لحق الملكية مع القيمة السوقية لأسهم المشروع أو مع المبلغ الذي يمكن أن يجمع نتيجة التخلص من صافي الأصول بالتدريج عند حل المشروع لو من المشروع ككل على أساس أنه مستمر .

68- إن النشاطات التجارية والصناعية والأعمال غالباً ما يتعهد بتنفيذها من قبل مشاريع مثل المؤسسات الفردية وشركات التضامن وصناديق الأموال وأشكال مختلفة من مشروعات الأعمال الحكومية ، إن الإطار القانوني والتنظيمي لمثل هذه المشاريع هو في الغالب مختلف عن ذلك الذي ينطبق على المشاريع المساهمة . على سبيل المثال هناك لقليل من القيود ، أن وجدت على توزيع مبالغ من حقوق الملكية إلى المالكين أو غيرهم من المستفيدين . وعلى الرغم من ذلك فإن تعريف حق الملكية والجوانب الأخرى في هذا الإطار والتي تعالج حق الملكية هي مناسبة لمثل هذه المشاريع .

69- يستخدم الربح غالباً كمقياس للأداء وكأساس لمقاييس أخرى مثل العائد على الاستثمار أو حصة السهم من الأرباح ، أن للعناصر المرتبطة مباشرة بقياس الربح هي الدخل والمصروفات . وإن الاعتراف بالدخل والمصروفات وقياسهما وبالتالي للربح ، يعتمد جزئياً على مفهوم رأس المال والحفاظ على رأس المال المستخدمان من قبل المنشأة لإعداد قوائمها المالية إن هذه المفاهيم قد تم مناقشتها في الفقرات 102 إلى 110.

70- تعرف عناصر الدخل والمصروفات كما يلي :

(أ) الدخل وهو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلية أو زيادات في الأصول أو نقصان في الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بمساهمات المشاركين في حق الملكية .

(ب) المصروفات هي نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استنفاد الأصول أو تكبد التزامات التي ينشأ عنها نقصان في حق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بالتوزيعات إلى المشاركين في حق الملكية .

71- إن تعريفى الدخل والمصروفات يحددان سماتها الرئيسية ولكن لا يحاولان تحديد المعايير التي يتطلب تحقيقها قبل أن يتم الاعتراف بهما فى قائمة الدخل . ثم مناقشة معايير الاعتراف بالدخل والمصروفات فى الفقرات 98 - 82 .

72- يمكن أن يعرض الدخل والمصروفات في قائمة الدخل بطرق مختلفة من أجل توفير معلومات ملائمة لصنع القرارات الاقتصادية فعلى سبيل المثال إن من الممارسة الشائعة هو التمييز بين بنود الدخل والمصروفات التي تنشأ عن النشاطات العادية للمشروع وتلك التي لا تنشأ عنها ويتم هذا التمييز على أساس أن مصدر البند يعتبر ملائماً لغرض تقييم قدرة المشروع على توليد النقدية أو ما يعادلها في المستقبل ، فمثلاً النشاطات العرضية مثل التخلص من الاستثمارات طويلة الأجل من غير المرجح تكرار وقوعها بشكل منتظم . وعند التمييز بين البنود بهذه الطريقة فإن من الضرورة إعطاء الاعتبار لطبيعة المشروع وعملياته . فالبنود الناشئة عن النشاطات العادية لإحدى المشاريع يمكن غير عادية بالنسبة لأخرى .

73- إن التمييز بين بنود الدخل والمصروف أو دمجها بطرق مختلفة يسمح بمقاييس متعددة لعرض أداء المشروع وهذه لها درجات مختلفة من الشمولية . على سبيل المثال فإن قائمة الدخل يمكن أن تظهر الربح الإجمالي ، والربح من النشاطات العادية قبل الضرائب والربح من النشاطات العادية بعد الضرائب وصافي الربح .

الدخل

74- يتضمن تعريف الدخل، كلا من الإيرادات والمكاسب ويتحقق الإيراد في سياق النشاطات العادية للمشروع ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات والرسوم والفائدة وأرباح الأسهم وريع حق الامتياز والإيجار .

75- تمثل المكاسب بنود أخرى تحقق تعريف الدخل وقد تنشأ في سياق النشاطات العادية للمشروع وتمثل المكاسب زيادات في المنافع الاقتصادية

وعلى هذا فإنها ليست مختلفة عن الإيراد من حيث الطبيعة من هنا فإنها لا تعتبر مشكلة لعنصر منفصل في هذا الإطار .

76- تشمل المكاسب ، على سبيل المثال تلك الناشئة عن التخلص من الأصول غير الجارية ويشمل تعريف الدخل أيضاً المكاسب غير المتحققة ، على سبيل المثال تلك الناشئة عن إعادة تقييم الأوراق المالية المتداولة وتلك الناشئة عن الزيادات في القيمة المرحلة للأصول طويلة الأجل ، وعند الاعتراف بالمكاسب في قائمة الدخل فإنه عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لأن العلم بها مفيد لغرض صنع القرارات الاقتصادية وغالباً ما يتم التقرير عن المكاسب بطرح المصاريف ذات العلاقة منها .

77- يمكن أن ينجم عن الدخل استلام أنواع عديدة من الأصول أو تعزيزها ، والأمثلة على ذلك تشمل النقد والذمم والسلع والخدمات المستلمة مقابل السلع والخدمات التي تم تقديمها ، كما قد ينشأ الدخل عن تسديد الالتزامات على سبيل المثال ، يمكن أن يزود المشروع المقرضين بسلع وخدمات للوفاء بتعهد لإعادة دفع قرض مستحق .

المصروفات

78- يتضمن تعريف المصروفات الخسائر والمصروفات الأخرى التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمشروع وتشمل المصروفات التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمشروع ، على سبيل المثال تكلفة المبيعات الأجور والاستهلاك وتأخذ عادة شكل التدفقات الخارجة أو استنفاد الأصول مثل النقد وما يعادل النقد والمخزون والممتلكات والمصانع والمعدات .

79- تمثل الخسائر بنود أخرى تحقق تعريف المصروفات وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمشروع . تمثل الخسائر نقصان في المنافع الاقتصادية ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى وعليه لا تعتبر عنصراً منفصلاً في هذا الإطار .

80- تشمل الخسائر ، على سبيل المثال ، تلك التي تنتج عن الكوارث مثل الحريق والفيضانات ، وتلك التي تنشأ عن التخلص من الأصول غير الجارية ويشمل تعريف المصروفات كذلك الخسائر غير المتعلقة على سبيل المثال تلك التي تنشأ من آثار الزيادات في سعر الصرف لعملة أجنبية فيما يتعلق باقتراض المنشأة بتلك العملة عند الاعتراف بالخسائر في قائمة الدخل فإنه عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لأن العلم بها مفيد لغرض صنع القرارات الاقتصادية وغالباً ما يتم التقرير عن الخسائر بطرح الدخل ذات العلاقة منها .

تعديلات الحفاظ على رأس المال

81- إن إعادة تقييم أو إعادة الأصول والالتزامات يؤدي إلى زيادات أو نقصان في حق الملكية ، وبينما تحقق هذه الزيادات أو النقصان تعريف الدخل والمصروفات ، فإنها لا تدخل في قائمة الدخل استناداً إلى مفاهيم محددة من الحفاظ على رأس المال وبدلاً من ذلك فإن هذه البنود تدخل ضمن حق الملكية كتعديلات للحفاظ على رأس المال أو احتياطات إعادة تقييم . ثم مناقشة مفاهيم الحفاظ على رأس المال في الفقرات 102 حتى 110 من هذا الإطار .

8/3/5/3 الاعتراف بعناصر القوائم المالية

82- الاعتراف هو عملية الإدراج فى الميزانية العمومية أو بيان الدخل للبند الذى يحقق تعريف العنصر ، و يفى معايير الاعتراف المحددة فى الفقرة 83 وهذا يستلزم وصف البند بالكلمات وبالمبالغ وإدخال هذا المبلغ فى مجاميع الميزانية العمومية أو بيان الدخل . فالبنود التى تفى بمعايير الاعتراف يجب أن يعترف بها فى الميزانية العمومية أو قائمة الدخل . أن الاخفاق بالاعتراف بهذه البنود لا يتم تصحيحه من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة أو بالإفصاحات أو المواد التفسيرية .

83- إن البند الذى يفى بتعريف العنصر يجب أن يعترف به إذا :
(أ) كان من المحتمل أن أى منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة به سوف تتدفق إلى أو من المشروع .
(ب) أن العنصر له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية .

84- عند تحديد ما إذا كان البند يفى بهذه المعايير وعليه يصبح جديراً للاعتراف به فى القوائم المالية فإنه يجب مراعاة اعتبارات الأهمية النسبية التى نوقشت فى الفقرتين 29 و 30 ، إن العلاقات المتداخلة بين العناصر تعنى أن البند الذى يفى بمعايير التعريف والاعتراف بعنصر محدد على سبيل المثال أصل يتطلب تلقائياً الاعتراف بعنصر آخر ، على سبيل المثال دخل أو التزام.

أحتمال المنافع الاقتصادية المستقبلية

85- يستخدم مفهوم الاحتمال فى معايير الاعتراف للإشارة إلى درجة عدم التأكد من تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى أو من

المشروع. إن هذا المفهوم منسجم مع حالة عدم التأكد التي تميز البيئة التي يعمل فيها المشروع . ويتم تقييم درجة عدم التأكد الملازمة لتتفق المنافع الاقتصادية المستقبلية استناداً إلى الأدلة المتوفرة عند إعداد القوائم المالية على سبيل المثال عندما يكون من المحتمل تحصيل الزمة المدينة ، فإن من المبرر الاعتراف بها كأصل وذلك في غياب أي دليل على عكس ذلك . إلا أنه عند وجود مجتمع كبير من الزمم المدينة يكون هناك عادة احتمال بعدم تحصيل البعض منها ، وعليه يتم الاعتراف بمصروف يمثل النقص المتوقع في المنافع الاقتصادية .

موثوقية القياس

86- إن المعيار الثاني للاعتراف ببند ما هو أن يكون له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية كما سبق مناقشته في الفقرات 31 وحتى 38 من هذا الإطار. وفي كثير من الحالات يتوجب تقدير التكلفة أو القيمة، واستخدام تقديرات معقولة هو جزء أساسي من إعداد القوائم المالية ولا يقلل من موثوقيتها. ولكن عندما يتعذر إجراء تقدير معقول فإن البند لا يعترف به في الميزانية العمومية أو قائمة الدخل. على سبيل المثال، فإن المبالغ المتوقعة الحصول عليها من دعوى قضائية يمكن أن تقي بتعريف كل من الأصل والدخل وكذلك معيار الاحتمالية للاعتراف، ولكن إذا كان من غير الممكن قياس المطالبة بموثوقية، يجب أن لا يعترف بها كأصل أو دخل، أما وجود المطالبة فمن الممكن الإصاح عنه في الإيضاحات أو ضمن المواد التفسيرية أو الجداول المكملة.

- 87- إن البند الذي لا يحقق في وقت معين شروط الاعتراف به الواردة في الفقرة 83 قد يحقق هذه الشرط في وقت لاحق وذلك نتيجة لاحقة.
- 88- إن البند الذي يشتمل على الخصائص الأساسية للعنصر ولكنه يفضل في تحقيق معايير الاعتراف به قد يتطلب رغم ذلك الإصاح عنه في الأيضاحات أو المواد التفسيرية أو الجداول المكلمة. ويعتبر ذلك مناسباً عندما تكون المعرفة بالبند ملائمة لتقييم المركز المالي، والأداء ، والتغيرات في المركز المالي للمنشأة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

الاعتراف بالأصول

- 89- يتم الاعتراف بالأصل في الميزانية العمومية عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تتدفق علي المشروع وإن للأصل أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.
- 90- لا يعترف بالأصل في الميزانية العمومية عند تكبد نفقة ليس من المحتمل أن يستفد منها منافع اقتصادية للمشروع تتعدى الفترة المحاسبية الجارية. وبدلاً من ذلك فإنه ينجم عن مثل هذه العملية اعتراف بمصروف في بيان الدخل. إن هذه المعالجة لا تدل علي أن قصد الإدارة من تكبد النفقة كان خلافاً لتوليد منافع اقتصادية مستقبلية للمشروع أو إن الإدارة تسير علي غير هدي. إن ما يمكن أن يستدل من ذلك فقط هو أن درجة التأكيد من تدفق المنافع الاقتصادية للمشروع بع الفترة المحاسبية الجارية غير كافية للاعتراف بأصل.

الاعتراف بالالتزامات

91- يتم الاعتراف بالالتزام في الميزانية العمومية عندما يكون من المحتمل أن تنفق خارجاً من الموارد التي تشكل منافع اقتصادية سوف ينتج عن تسديد التزام حالي، وأن مبلغ الذي سيتم تسديده يمكن قياسه بموثوقية. في الواقع العملي، لا يعترف بالالتزامات الناجمة عن عقود لم يتم تنفيذها مساواة بشكل متناسب (على سبيل المثال الالتزامات لقاء مخزون طلب ولم يستلم بعد) عموماً كالتزامات في القوائم المالية. ولكن في مثل هذه الالتزامات قد تحقق تعريف الالتزامات وتناهل للاعتراف بها بشرط تحقيق معايير الاعتراف في الظروف المحددة. وفي مثل هذه الظروف فإن الاعتراف بالالتزامات يستلزم الاعتراف بالأصول أو المصروفات المتعلقة بها.

الاعتراف بالدخل

92- يتم الاعتراف بالدخل في بيان الدخل عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلي زيادة في أصل، أو نقص في التزام ويمكن قياسها بموثوقية. وهذا يعني، في الواقع أن الاعتراف بالدخل يجري بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادات في الأصول أو نقص في الالتزامات (على سبيل المثال، الزيادة الصافية في الأصول الناتجة عن بيع سلع أو خدمات أو النقص في الالتزامات الناتج عن التنازل عن دين).

93- إن الإجراءات المتبعة عملياً للاعتراف بالدخل، مثل متطلب اكتساب الإيراد هي تطبيقات لمعايير في هذا الإطار إن هذه الإجراءات موجهة عموماً إلي قصر الاعتراف بالدخل علي تلك البنود التي يمكن أن تقاس بموثوقية وبدرجة كافية من التأكيد .

الاعتراف بالمصروفات

94- يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ هناك نفس في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلي نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسه بموثوقية. وهذا يعني في الواقع أن الاعتراف بالمصروفات يجري بشكل متزامن مع الاعتراف بالزيادة في الالتزامات أو النقص في الأصول (علي سبيل المثال، إثبات استحقاقات المستخدمين أو استهلاك المعدات).

95- يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل علي أساس الارتباط المباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود محددة من الدخل. وهذا الإجراء، الذي يشار إليه عموماً بمقابلة التكاليف مع الإيرادات، يتضمن الاعتراف المستزامن أو المجتمع بالإيرادات والمصروفات التي تنتج مباشرة وبشكل مشترك من نفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى. علي سبيل المثال يعترف مكونات المصروف الذي يشكل تكلفة البضاعة المباعة في نفس الوقت الذي يتم الاعتراف بالدخل الناتج من بيع البضاعة. ولكن تطبيق مفهوم المقابلة بموجب هذا الإطار لا يسمح بالاعتراف بنود في الميزانية العمومية لا تحقق تعريف الأصول أو الالتزامات .

96- عندما يكون من المتوقع أن تنشأ المنافع الاقتصادية خلال عدد من الفترات المحاسبية وأن الارتباط مع الدخل يمكن تحديده فقط بشكل عام أو غير مباشر فإن يجب الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل علي أساس إجراءات توزيع منتظمة ومنطقية . إن هذا غالباً ما يكون ضروري عند الاعتراف بالمصروفات المتعلقة باستخدام الأصول مثل الممتلكات والمنشآت

المعدات الشهرة وبراءات الاختراع والعاملات التجارية. وفي هذه الحالات يشار إلي المصروف باسم الاستهلاك أو الإطفاء إن القصد من إجراءات التوزيع هو الاعتراف بالمصروفات في نفس الفترات المحاسبية التي تستهلك أو تستنفذ فيها المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذه البنود .

97- يعترف بالمصروف حالاً في قائمة الدخل عندما لا ينتج عن النفقة أية منافع اقتصادية مستقبلية أو عندما، وإلى الحد الذي ، لا تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية مؤهلة ، أو لم تعد مؤهلة، للاعتراف بها كإصل في الميزانية العمومية .

98- ويتم كذلك الاعتراف بمصروف في قائمة الدخل في الحالات التي يتم تكسب التزام بها دون الاعتراف بأصل مثل الالتزام الناشئ عن ضمانه السلع المباعة .

8/3/6 قياس عناصر القوائم المالية

99- القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية والتي ستظهر بها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل. ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس.

100- يستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس ولدرجات مختلفة وضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية وهذه الأسس تشمل :

التكلفة التاريخية : تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطى للحصول عليها في تاريخ الحصول عليها، وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو بعض

الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط .

التكلفة الجارية : تسجل الأصول بمبلغ نقد أو ما يعادل النقد والذي يفترض نفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يعاقله في الوقت الحاضر . وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر .

القيمة القابلة للتحقق (القابلة للتسديد) : تقيد الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة . وتقيد الالتزامات بقيم سدادها أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط .

القيمة الحالية : تقيد الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصول ضمن السياق العادي للنشاط . وتقيد الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها سداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط .

101- أن التكلفة التاريخية هي أكثر الأسس استخداماً لدى المشاريع عند إعداد قوائمها المالية . وتستخدم عادة ما أسس قياس أخرى . على سبيل المثال، تدرج البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق ليهما أقل، ويمكن أن تدرج الأوراق المالية المتداولة بالقيمة السوقية، وتدرج التزامات معاشات التقاعد بقيمتها الحالية . وإضافة لذلك، تستخدم بعض المشاريع أساس التكلفة

الجارية نتيجة لعدم قدرة النموذج المحاسبي المبني علي التكلفة التاريخية علي التعامل مع آثار تغير الأسعار للأصول غير النقدية.

مفاهيم رأس المال الحافظ علي رأس المال

مفاهيم رأس المال

102- تتبع معظم المشاريع المفهوم المالي لرأس المال عند إعداد قوائمها المالية.

بموجب المفهوم المالي لرأس المال ، مثل الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية المستثمرة ، فإن رأس المال يعتبر مرادفاً لصافي وحقوق الملكية في المشروع . أما بموجب المفهوم المادي لرأس المال، مثل الفترة التشغيلية، فإن رأس المال يعتبر بمثابة الطاقة الإنتاجية للمشروع المتمثلة، علي سبيل المثال، وحدات الإنتاج اليومية .

103- يجب أن يتم اختبار المفهوم المناسب لرأس مال المشروع علي أساس حاجات مستخدمي بياناته المالية . وعليه يجب تبني المفهوم المالي لرأس المال إذا كان مستخدمو القوائم المالية مهتمين أساساً بالمحافظة علي رأس المال الاسمي المستثمر أو بالقوة الشرائية لرأس المال المستثمر. إما إذا كان اهتمامهم الرئيسي بالقدرة الإنتاجية للمشروع فإنه يتوجب استخدام المفهوم المادي لرأس المال. ويشير المفهوم الذي يتم اختياره إلي الهدف الذي يتم تحقيقه من تحديد الربح، حتى ولو كان هناك بعض الصعوبات في القياس عند تطبيق المفهوم .

مفاهيم الحفاظ علي رأس المال وتحديد الربح

104- إن مفاهيم رأس المال المشار إليها في الفقرة 102 تؤدي لنشوء

مفاهيم الحفاظ علي رأس المال التالية:-

الحفاظ علي القيمة المالية لرأس المال : ويقنضي هذا المفهوم يكتسب الربح فقط إذا كان المبلغ المالي (أو النقدي) لصافي الأصول في نهاية الفترة تزيد عن المبلغ المالي (أو النقدي) لصافي الأصول في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات للمالكين، أو مساهمات منهم أثناء الفترة. يمكن أن يقاس الحفاظ المالي علي رأس المال بالوحدات النقدية الاسمية أو بوحدات ذات قوة شرائية ثنائية.

الحفاظ علي القيمة المالية لرأس المال: وبمقتضى هذا المفهوم يكتسب الربح إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية (أو القدرة التشغيلية) للمشروع (أو الموارد أو الأموال المطلوبة لتحقيق تلك الطاقة) في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات إلي المالكين، أو مساهمات منهم أثناء الفترة .

105- يهتم مفهوم الحفاظ علي رأس المال علي كيفية تعريف المشروع

لرأس المال الذي يسعى للحفاظ عليه. وهذا يوفر نقطة الوصول بين مفاهيم رأس المال ومفاهيم رأس المال ومفاهيم الربح لأنها توفر نقطة المرجعية التي بموجبها يقاس الربح، إن هذا مطلب مسبق لتمييز بين عائد المشروع علي رأس المال واسترداده لرأس المال، ويمكن اعتبار التدفقات الداخلة من الأصول فوق المبالغ المطلوبة للحفاظ علي رأس المال فقط كربح وبالتالي كعائد علي رأس المال. ومن هذا فإن الربح هو المبلغ المتبقي بعد أن تم

طرح المصروفات (شاملاً تعديلات الحفاظ علي رأس المال عندما يكون ذلك مناسباً) من الدخل ، إذا زادت المصروفات عن الدخل يكون المبلغ المتبقي صافي الخسارة .

106- يتطلب مفهوم الحفاظ علي القيمة المادية لرأس المال استخدام التكلفة الجارية كأساس للقياس . أما مفهوم الحفاظ علي القيمة المالية لرأس المال فلا يتطلب استخدام مفهوماً محدداً ويعتمد اختيار الأساس بمقتضي هذا المفهوم علي نوع رأس المال الذي يسعى المشروع للحفاظ عليه .

107- إن الاختلاف الأساسي بين مفهومي الحفاظ علي رأس المال هو في معالجة آثار التغيرات في أسعار أصول والتزامات المشروع. وبشكل عام يعتبر المشروع محافظاً علي رأسماله إذا كان لديه نفس المقدار من رأس المال في نهاية الفترة كما كان لديه في بداية الفترة. أي مبلغ يزيد عن أو فوق ذلك المطلوب للحفاظ علي رأس المال في بداية الفترة يعتبر ربحاً.

108- بمقتضي مفهوم الحفاظ علي القيمة المالية لرأس المال حيث يعرف رأس المال بالوحدات النقدية الاسمية، فإن الربح يمثل الزيادة في رأس المال النقدي الاسمي خلال الفترة. وعليه تعتبر الزيادات في أسعار الأصول المملوكة أثناء الفترة أرباحاً، يشار إليها عرفاً مكاسب الحيازة وهي مفاهيمياً أرباح، وقد لا يعترف بهذه الأرباح هكذا حتى يتم التخلص من الأصل في عملية تبادل. وعندما يعرف مفهوم الحفاظ علي القيمة المالية لرأس المال علي أساس وحدات القوة الشرائية الثابتة، يمثل الربح الزيادة في القوة الشرائية المستثمرة أثناء الفترة . وعليه فإن ما يعتبر ربحاً هو فقط ذلك الجزء من الزيادة في أسعار الأصول الذي يتجاوز الزيادة في المستوى العام للأسعار . وتعتبر باقي الزيادة في الأسعار كتعديل للحفاظ علي رأس المال وكجزء من حقوق الملكية.

109- بمقتضى مفهوم الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال حيث

يعرف رأس المال بالطاقة الإنتاجية المادية ، فإن الربح يمثل الزيادة في رأس المال أثناء الفترة ، وينظر إلى كافة تغيرات الأسعار المؤثرة على أصول والتزامات المنشأة كتغيرات في قياس الطاقة المدة الإنتاجية للمشروع ، ومن هنا ، فهي تعالج كتعديلات للحفاظ على رأس المال وتعتبر جزءاً من حقوق الملكية وليس ربحاً .

110- إن إختيار أساس القياس ومفهوم الحفاظ على رأس المال يحددان

النموذج المحاسبي المستخدم في إعداد القوائم المالية ، وتحقق النماذج المحاسبية المختلفة درجات مختلفة من الملاءمة والموثوقية وعلى الإدارة ، كما في حالات أخرى ، السعي لتحقيق توازن بين الملاءمة والموثوقية وينطبق هذا الإطار على مدى من النماذج المحاسبية ويعطى إرشاداً أعداد وعرض البيانات المالية المعدة بمقتضى النموذج الذي تم اختياره ولا ترجد لدى مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية نية ، في الوقت الحاضر لفرض نموذج معين فيما عدا الحالات الاستثنائية ، مثل تلك المشاريع التي تعد قوائمها المالية باستخدام عملة بلد ذو معدلات تضخم مفرطة. ولكن هذه النية سوف يعاد النظر فيها في ظل التطورات العالمية .

8/4 عرض القوائم المالية (معيار المحاسبة الدولية رقم 1)

Presentations Of Financial Statements (IASI)

8/4/1 المشاكل محل الدراسة

يتمثل هدف معيار المحاسبة الدول رقم (1) في وصف أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام لضمان القابلية للمقارنة وقد لخص المعيار:-

- الاعتبارات العامة للعرض .
- الإرشادات الخاصة بهيكلها .
- الحد الأدنى لمتطلبات المحتوى .
- إرشاد عن الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي .
- إرشاد عن الخروج عن معيار المحاسبة الدولي .

8/4/2 نطاق المعيار

يتعامل ذلك المعيار مع عرض كافة القوائم المالية ذات الغرض التام **All General Purpose Financial Statements** المعدة والمعرضة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي والذي لم يتم تفضيله للوفاء باحتياجات المستخدمين من المعلومات.

8/4/3 المفاهيم المحاسبية

- 1- يجب أن توفر القوائم المالية معلومات بشأن المركز المالي للمنشأة والأداء والتدفقات النقدية والتي تعتبر مفيدة لأغراض اتخاذ القرار الاقتصادي .
 - 2- يعتبر مجلس الإدارة لو غيرها من الجهات الحاكمة المسئول عن إعداد وعرض القوائم المالية .
- تتضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية من :
- قائمة المركز المالي .
 - قائمة الدخل .
 - التغيرات في حقوق الملكية .
 - قائمة التدفق النقدي .

- السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية .
- ويتم تشجيع المنشأة على توفير معلومات مالية أخرى وغير مالية بالإضافة إلى القوائم المالية .
- يجب أن تراعى الإدارة كافة الاعتبارات العامة التالية المتعلقة بعرض القوائم المالية :

العرض العادل Fair Presentation

- ويتم تحقيق العرض العادي عن طريق تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، ويتم السماح بالخروج عن تلك المعايير فقط إذا كان تطبيق أحد المعايير المحاسبية سوف يترتب عليه قوائم مالية مضللة .

الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية Compliance with the ISA

- يجب أن يتم دراسة الجوانب التالية :
- يجب أن يتم الإفصاح عن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية .
- أن الالتزام بكافة متطلبات كل معيار يعتبر إجبارياً .
- لا يتم الإعفاء عن الإفصاح المرتبط بالمعاملات المحاسبية غير الملائمة.
- يجب أن يتم ذكر الالتزام الناقص بمعايير المحاسبة الدولية .
- يجب أن يتم الإفصاح بالكامل والتفصيل عن أي خروج عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية حيث يعتبر ضرورياً لتحقيق الغرض العادل .

السياسات المحاسبية Accounting policies

- لأن السياسات المحاسبية التي يتم تطبيقها يجب أن تكون تلك السياسات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية ، وسوف تقوم المنشأة بتطوير سياساتها الخاصة الملائمة وذات المصدقية في حالة عدم وجود معايير المحاسبة الدولية .

وفيما يلي الإعتبارين الذين يمثل الإقتراضات الناتجة للقوائم المالية :

الاستمرارية Going concern

يجب أن يتم عرض القوائم المالية على أساس استمرارية المنشأة في نشاطها إلا إذا كان من المحتمل أن يتم تصفية المنشأة أو تتوقف عن نشاطها التجاري ، فإذا لم يتم عرض القوائم المالية على أساس الاستمرارية يتعين الإفصاح عن الحقائق والمنطق وراء عدم استخدامه ويجب أن يتم الإفصاح عن عدم التأكد المحيط بالاستمرارية.

أساس الاستحقاق Accrual Basis

يتم استخدام أساس الاستحقاق لعرض القوائم المالية باستثناء ما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية .

اتساق العرض Consistency of Presentation

يجب أن يتم الحفاظ عن عرض وتبويب البنود من فترة إلى أخرى باتساق إلا إذا حدث تغير يودي إلى عرض أكثر ملائمة وكان هناك تغير مطلوب عن طريق معايير المحاسبة الدولية .

الأهمية النسبية والتجميع Materiality and Aggregation

يتم السماح بتجميع البنود غير ذات الأهمية النسبية المتماثلة في الطبيعة والوظيفة في حين لا يجب أن يتم تجميع البنود ذات الأهمية النسبية.

المقاصة Offsetting

يجب ألا يتم المقاصة بين الأصول والالتزامات إلا إذا تم السماح بذلك عن طريقة معايير المحاسبة الدولية ، ومع ذلك فإن المكاتب والمصروفات

والخسائر غير ذات الأهمية النسبية المرتبطة الناشئة عن معاملات وأحداث مماثلة قد يتم المقاصة بينها.

المعلومات المقارنة Comparative Information

تتميز الجوانب التالية بالملائمة .

- الإفصاح المطلوب للمعلومات الرقمية المرتبطة بالفترة السابقة.
- تحديد المعلومات النصفية الملائمة التي يتعين تضمينها.
- إعادة تبويب الأرقام المقارنة عندما يتم تعديل تبويب البنود ويتطلب ذلك الإفصاح عن الطبيعة والقيم والأسباب المرتبطة.

الإفصاح Disclosure

التحديد والفترة Identification and Period

■ يجب تحديد القوائم المالية بشكل واضح وتميزها عن المعلومات المالية الأخرى .

■ يجب أن يتم تحديد كل مكون من مكونات القوائم المالية بوضوح .

■ يتم إظهار الأتي بشكل واضح :

- اسم المنشأة محل التقرير .
- القوائم الخاصة بالمنشأة أو المجموعة .
- تاريخ التقرير أو الفترة .
- عملة التقرير .
- مستوى الدقة المستخدم في عرض الأرقام في القوائم المالية.
- يتم تقديم التقرير على أقل تقدير سنوياً.

- إصدار القوائم المالية في التوقيت المناسب (خلال ستة شهور عن تاريخ التقرير) .

قائمة المركز المالي Balance Sheet

توفر معلومات عن المركز المالي .

التمييز بين المتداول وغير المتداول Current Non- Current distinction

- قد تختار المنشأة ذلك التوبيخ للأصول والالتزامات.
- إذا لم يتم اختيار ذلك يجب أن يتم عرض الأصول والالتزامات على أساس السيولة .
- تجزئة القيم التي يتم استردادها أو تسويتها خلال أو بعد 12 شهر .

الأصول المتداولة Current Assets

تتضمن الأصول المتداولة :-

- الأصول التي يتوقع أن يتم تحقيقها أو الاحتفاظ بها للبيع أو الاستهلاك في دورة التشغيل العادية .
- الأصول التي يحتفظ بها بصفة رئيسية للمتاجرة أو على المدى القصير ويتوقع أن تتحقق خلال اثني عشر شهر .
- أن لا تكون النقدية أو ما يعادلها (ما في حكم النقدية) مقيدة من حيث الاستخدام .

الالتزامات المتداولة Current Liabilities

تتضمن الالتزامات المتداولة ما يلي :-

- الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها في دورة التشغيل العادية .
- الالتزامات التي يستحق تسويتها خلال اثني عشر شهر .
- قد يتم تبويب الالتزامات طويلة الأجل المحملة بالفائدة والتي يتم تسويتها خلال اثني عشر شهر على إنها التزامات غير متداولة إذا :
- إذا كان الأجل الأصلي اكبر من 12 شهر .
- إذا كانت هناك نية من إعادة تمويل الالتزام .
- إذا كانت تلك النية مؤيدة باتفاق معين .

الحد الأدنى للمعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة المركز المالي

Minimam Information on Face of The Balance Sheet

- الممتلكات والمصنع والمعدات .
- الأصول غير الملموسة .
- الأصول المالية.
- الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها طبقا لطريقة حقوق الملكية.
- المخزون.
- النقدية وما في حكمها
- حسابات الدائنين التجارية والحسابات الدائنة الأخرى.
- الالتزامات الضريبية .
- الأصول الضريبية .
- المخصصات .
- الالتزامات غير المتداولة المحملة بالفوائد .
- حسابات المدينين التجارية والحسابات المدينة الأخرى.
- راس المال المصدر.
- الاحتياطات .

المعلومات الأخرى التي تعرض في صلب الميزانية العمومية أو في

. Other Information On The Face Or In Notes الإيضاحات المتممة

▪ التبويبات الجزئية الإضافية الملائمة .

▪ القيم المستحقة السداد وإلى من :

- الشركة الأم .
- الشركات التابعة الزميلة .
- الشركات الشقيقة .
- الأطراف ذات العلاقة .
- يتم عرض البنود التالية الخاصة برأس مال الأسهم .
- عدد الأسهم المصرح بها.
- عدد الأسهم المصدرة والتي لم تسدد بالكامل .
- القيمة الاسمية لكل سهم أو تلك التي ليس لها قيمة اسمية .
- مطابقة عدد الأسهم في بداية ونهاية الشركة .
- الحقوق والامتيازات والقيود .
- الأسهم التي تحتفظ بها المنشأة والشركات التابعة أو الشركات الشقيقة.
- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها في ظل عقود الخيار أو عقود المبيعات .
- طبيعة وغرض كل احتياطي .
- قيمة توزيعات الأسهم التفصيلية المتجمعة والتي لم يتم الاعتراف بها

قائمة الدخل

توفر تلك القائمة معلومات عن الأداء .

الحد الأدنى للمعلومات في صلب قائمة الدخل :-

- الإيراد .
- تكاليف التمويل .
- نتائج أنشطة التشغيل .
- نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركة الأصلية
- والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها
- بطريقة حقوق الملكية.

- مصروف الضريبة .
- الربح أو الخسارة من الأنشطة
- البنود غير العادية .
- حقوق الأصلية .
- صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة .

المعلومات الأخرى في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات .

- تحليل المصروف تأسيسا على طبيعتها ووظيفتها .
- إذا تم تبويب المصروفات حسب وظيفتها يتم الإفصاح عن :
 - مصروف إحلال الأصول الملموسة .
 - مصروفات استنفاد الأصول غير الملموسة .
 - تكاليف الموظفين .
- توزيعات الأرباح لكل سهم المعلنة أو المفتوحة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية Changes in Equity Statement

تعكس تلك القائمة معلومات بشأن الزيادة أو التخفيض في صافي الأصول أو الثروة .

الحد الأدنى للمعلومات في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية

- صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة .
- الدخل، المصروف، المكاسب أو الخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية.
- آثار التغيرات في السياسة المحاسبية .
- آثار تصحيح الأخطاء الأساسية .

المعلومات الأخرى في صلب القائمة أو في الإيضاحات

- معاملات رأس المال مع الملاك والتوزيعات إلى الملاك .
- مطابقة رصيد الربح والخسائر المتجمع في بداية ونهاية السنة .

- مطابقة القيمة الدفترية لكل مجموعة من رأس المال الأسهم العادية وأقساط الأسهم وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة .

قائمة التدفقات النقدية

- يتم الإحالة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (7) .

Accounting policies and notes السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة

- يتم توفير معلومات عن الآتي :-

- أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة
- المعلومات المطلوبة عن طريقة معايير المحاسبة الدولية والتي لم توضح في صلب القوائم المالية.
- المعلومات الإضافية المطلوبة لأغراض العرض العادل .

الهيكـل Structure

- يتم عرض الإيضاحات بطريقة منهجية منظمة.
- يتم الربط المرجعي بين كل بند في صلب القوائم المالية حتى الإيضاحات .

عرض البيانات المحاسبية

- أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية.
- كل سياسية محاسبية مستخدمة حتى إذا لم تكن معايير المحاسبة الدولية القائمة قد قامت بتغطيتها .

الانصاحات الأخرى

- موطن الشركة .
- الكل القانوني للشركة .
- بلد الشركة .
- عنوان مقر الكتب أو العمل المسجل .
- طبيعة الأعمال والأنشطة الرئيسية .
- اسم الشركة الأم والشركة الأم للمجموعة بالكامل .
- متوسط عدد العاملين .

4/7 هيكل إيضاحي لعرض القوائم المالية

Case Study for Presentation of Financials Statements

حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) مكونات القوائم المالية والحد الأدنى من متطلبات الإفصاح في صلب الميزانية العمومية وقائمة الدخل بالإضافة إلى عرض التغيرات في حقوق الملكية، كما إنه يحدد البنود الأخرى التي يمكن أن يتم عرضها أما في صلب القوائم المالية ذات العلاقة أو في الإيضاحات .

وفيما يلي أمثلة علي الطرق التي يمكن بها عرض المتطلبات الخاصة بعرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين .

مجموعة أ ب ج - الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2002

(بالآلاف وحدات العملة)

2001	2001	2002	2002	
				الأصول
				الأصول غير المتداولة
	x		x	الممتلكات والمصانع والمعدات
	x		x	الشهرة
	x		x	تراخيص التصنيع
	x		x	الاستثمارات في شركات زميلة
	x		x	أصول مالية أخرى
x		x		الأصول المتداولة
	x		x	المخزون
	x		x	حسابات المدينين التجارية والأرصدة المدينة الأخرى
	x		x	المدفوعات مقدما
	x		x	التفدية وما في حكمها
x		x		
x		x		مجموع الأصول
				الحقوق والالتزامات
	x		x	رأس المال والاحتياطيات
	x		x	رأس المال المصدر
	x		x	الاحتياطيات
x		x		الأرباح والخسائر المتراكمة
x		x		
				حصة الأقلية
	x		x	الالتزامات غير المتداولة
	x		x	قروض منقذة للفائدة
	x		x	ضريبة مؤجلة
	x		x	التزام منقذة التقاعد
x		x		
				الالتزامات المتداولة
	x		x	حسابات الدائنين التجارية والأرصدة الدافئة
	x		x	اقتراضات قصيرة الأجل
	x		x	الجزء الجاري من القروض
	x		x	المنتجة للفائدة
	x		x	مخصص الضمان
x		x		
x		x		مجموع الحقوق والالتزامات

مجموعة أ ب ج قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 في ديسمبر 2002
(موضحاً تصنيف المصروفات حسب وظائفها)
(بالآلاف وحدات العملة)

20-1	20-2	
x	x	الإيراد
(x)	(x)	تكلفة المبيعات
<u>x</u>	<u>x</u>	إجمالي الربح
x	x	دخل تشغيلي آخر
(x)	(x)	تكاليف التوزيع
(x)	(x)	المصروفات الإدارية
(x)	(x)	مصروفات إدارية أخرى
<u>x</u>	<u>x</u>	الربح من العمليات
(x)	(x)	تكلفة التمويل
<u>x</u>	<u>x</u>	الدخل من الشركات الزميلة
x	x	الربح قبل الضريبة
(x)	(x)	مصروف ضريبة الدخل
<u>x</u>	<u>x</u>	الربح بعد الضريبة
(x)	(x)	حصة الأقلية
<u>x</u>	<u>x</u>	صافي الربح من الأنشطة العادية
(x)	x	بنود غير عادية
<u>x</u>	<u>x</u>	صافي الربح للفترة

مجموعة أ ب ج بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002

(موضحاً تصنيف المصروفات حسب طبيعتها)

(بالآلاف وحدات العملة)

2001	2002	
x	x	الإيراد
x	x	دخل تشغيلي آخر
(x)	(x)	التغيرات في مخزون البضائع الجاهزة والعمل قيد الإنجاز
x	x	عمل أنجز من قبل المشروع وتم رسمته
(x)	(x)	مواد خام ومستهلكات مستخدمة
(x)	(x)	تكاليف الموظفين
(x)	(x)	الاستهلاك ومصروف الإطفاء
(x)	(x)	مصروفات التشغيل الأخرى
x	x	الربح من العمليات
(x)	(x)	تكلفة التمويل
x	x	الدخل من الشركات الزميلة
x	x	الربح قبل الضريبة
(x)	(x)	مصروفات ضريبة الدخل
x	x	الربح قبل الضريبة
(x)	(x)	حصة الأقلية
x	x	صافي الربح أو الخسارة من العمليات العادية
(x)	x	البنود غير العادية
x	x	صافي الربح للفترة

مجموعة أ ب ج - بيان التغيرات في حقوق المساهمين للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 20-2 .

(بالآلف وحدات الصلة)

الإجمالي	الربح المشارك	احتياطي ترجمة	احتياطي إعادة التقييم	ملوثة إصدار	رأس المال المساهم	
x	x	(x)	x	x	x	الرصيد في 31 ديسمبر 20-0
x	x	(x)	x	x	x	لتغيرات في السياسة المحاسبية
x	x	(x)	x	x	x	رصيد معاد بواقع
x			x			فقدان إعادة تقييم الأصول
(x)			(x)			المعز في إعادة الاستثمارات
		(x)				فروق تحويل الصلات
x		(x)	x			صافي الأرباح والخسائر غير
x	x					المعترف بها في بيان الدخل
(x)	(x)					صافي الربح للفترة
x				x	x	أرباح الأسهم
						إصدار رأسمال مساهم
x	x	(x)	x	x	x	الرصيد في 31 ديسمبر 2001
(x)			(x)			المعز في إعادة تقييم الأصول
x			x			فقدان إعادة تقييم الاستثمارات
(x)		(x)				فروقات تحويل الصلات
(x)		(x)	(x)			صافي أرباح وخسائر غير معترف
x	x					بها في بيان الدخل
(x)	(x)					صافي الربح للفترة
				x	x	أرباح الأسهم
						إصدار رأسمال مساهم
x	x	x	x	x	x	الرصيد في 31 ديسمبر 20-2

مجموعة أ ب ج - بيان المكاسب والخسائر بها للمدة المنتهية في 31 ديسمبر 2002
(بالآلاف وحدات العملة)

2001	2002	
x	(x)	فائض / (عجز) إعادة تقييم الأصول
(x)	x	فائض / (عجز) إعادة تقييم الاستثمارات
(x)	(x)	فروقات الصرف في ترجمة البيانات المالية للمنشآت الأجنبية
x	x	صافي المكاسب غير المعترف بها في قائمة الدخل
x	x	صافي الربح للفترة
x	x	مجموع المكاسب والخسائر المعترف بها
(x)		تأثير التغيرات في السياسة المحاسبية

يوضح المثال أعلاه أسلوباً يعرض التغيرات في حقوق المساهمين التي تمثل مكاسب وخسائر في جزء منفصل من البيانات المالية ، وبموجب هذا الأسلوب فإن نسوية الأرصدة الافتتاحية والختامية لرأس المال المساهم والاحتياطات والربح المتراكم ، كما هو موضح في الصفحة السابقة ، يتم عرضها في إيضاحات القوائم المالية .

8/5 اللجنة الدائمة لتفسيرات معايير المحاسبة الدولية

The Standing Interpretation Committee (SIC)

قام مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية في يناير عام 1997 بتشكيل لجنة تفسيرات دائمة لتأخذ في الاعتبار مسائل محاسبية يمكن أن تستخدم فيها معالجات متباعدة أو غير مقبولة في ظل غياب إرشادات رسمية ، وتكون مراجعتها ضمن نطاق معايير المحاسبة الدولية الحالية وإطار لجنة معايير المحاسبة الدولية ، تقوم

لجنة معايير المحاسبة الدولية لثناء تطوير التفسيرات بالتشاور مع لجان وطنية مماثلة رشحت لهذا الغرض من قبل الهيئات الأعضاء.

وتتعامل لجنة معايير المحاسبة الدولية علي نحو معقول مع مسائل المحاسبة ذات اهتمام واسع وليس مسائل مهمة لعدد صغير من المنشآت وتغطي التفسيرات كل من :-

- مسائل قائمة تستحق البحث (هناك ممارسة غير مقنعة ضمن نطاق معايير المحاسبة الدولية الموجودة) .

- مسائل عارضة (مواضيع جديدة تعود إلي معيار محاسبي دولي موجود، ولكن لم تؤخذ في الاعتبار عند تطوير المعيار .

وتتضمن لجنة التفسيرات الدائمة حتى الآن اثني عشر عضوا لهم حق التصويت من بلدان مختلفة بما في ذلك أفراد من مهنة المحاسبة ومجموعات معدي القوائم المالية ومجموعات مستخدميها ، أما المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية والمفوضية الأوروبية فهم مراقبين بدون حق تصويت لضمان التنسيق المناسب مع المجلس فإن عضوين من أعضائه يحضران اجتماعات لجنة التفسيرات .

وتصدر لجنة التفسيرات الدائمة التفسير المقترح للتعليق عليه من قبل الجمهور عندما لا يصوت ضد التفسير لأكثر من ثلاثة أعضاء من أصحاب حق التصويت أو تكون فترة التعليق عموماً لمدة شهرين .

إذا لم يصوت ضد التفسير لأكثر من ثلاث من أعضائها أصحاب حق التصويت فإن لجنة التفسيرات الدائمة تطلب من المجلس الموافقة علي إصدار التفسير النهائي ، وكما هو الحال بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية فإن ذلك يتطلب أصوات ثلاثة أرباع المجلس لصالح التفسير وتنتشر التفسيرات رسمياً

بعد موافقة المجلس عليها . وتتشتر لجنة معايير المحاسبة الدولية تقرير حول قرارات لجنة التفسيرات الدائمة فوراً بعد كل اجتماع للجنة التفسيرات الدائمة في رسالتها الأخبائية أخبار من لجنة التفسيرات الدائمة .

أن التفسيرات الصادرة من اللجنة الدائمة للتفسيرات معتمدة من قبل المجلس وهي جزء من المنشورات الرسمية للجنة معايير المحاسبة الدولية (ينظر معيار المحاسبة الدولي الأول - عرض القوائم المالية - فقرة 11)

وعلي ذلك يجب أن لا توصف القوائم المالية أنها ممثلة لمعايير المحاسبة الدولية إلا إذا كانت تمثل لكافة متطلبات كل معيار ذو علاقة وكل تفسير ذو علاقة أيضاً صادر عن اللجنة الدائمة للتفسيرات ، وعندما لا يتبني مشروع تفسيراً نشرته لجنة معايير المحاسبة الدولية ولكن لم يصبح بعد إجبارياً فإن اللجنة تشجع المشروع علي الإفصاح طبيعة التغير المستقبلي في السياسة المحاسبية وعن تقدير أثر ذلك على صافي ربح أو خسارة المشروع ومركزه المالي أو بيان بأنه لم يتم إجراء هذا التقدير .

يقصد بالتفسيرات شأنها في ذلك شأن المعايير أن تكون موجزة حسبما تتم به طبيعة موضوع معين وليس أن تكون قواعد مفصلة تتناول كل ظرف يمكن تصويره وتركز لجنة معايير المحاسبة الدولية علي المسائل الأساسية وتحاول أن لا تجعل المتطلبات المحاسبية معقدة بحيث لا يمكن تطبيقها بغاية علي نطاق عالمي ، وعلاوة علي ذلك كله يجب أن يسترشد تطبيق تفسيرات اللجنة الدائمة للتفسيرات بروح ومنطق الأفكار والمعايير والتفسيرات نفسها .

تتبع طريقة تطوير تفسيرات اللجنة الدائمة للتفسيرات إجراءات العمل التي اعتمدها المجلس .

ترحب اللجنة الدائمة للتفسيرات بتقديم مواضيع تفسرين من جميع الأطراف المهتمة ، وتأخذ اللجنة الدائمة للتفسيرات في الاعتبار المقاييس التالية لإضافة المواضيع علي جدول أعمالها :-

- يجب أن يشمل الموضوع تفسيراً لمعيار موجود ضمن نطاق إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية .
- يجب أن يكون الموضوع مناسباً من الناحية العملية وواسع النطاق .
- يجب أن يتعلق الموضوع بنمط حقيقي محدد .
- وجود تفسيرات متشعبة تظهر من وقت لآخر إلي جانب ما هو موجود فيها.
- أن مهمة اللجنة الدائمة للتفسيرات هي تقديم الإرشاد القابل للتطبيق بشكل عام حيث تكون المعايير الحالية غير واضحة أو لا تتناول مواضيع معينة ، إلا أنها لا تصدر الأحكام بشأن الحالات الفردية ، علي أن الحالات المثيرة لسجل المقدمة للجنة الدائمة للتفسيرات تؤدي إلي إصدار تفسير قابل للتطبيق بشكل عام .
- وفيما يلي التفسيرات التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية :-

التفسير رقم (1) الاتساق - صيغ تكلفة مختلفة للمخزون

Consistency Different Cost Formulas for Inventories

- المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (2) المخزون .
- المسألة الخلافية : ما إذا كان من الممكن للمشروع استخدام صيغ تكلفة مختلفة لأنواع مختلفة من قيم أو بنود المخزون .
- الإجماع : يجب علي المشروع استخدام نفس صيغ التكلفة لكافة قيم بنود المخزون ذات الطبيعة والاستخدام المتشابهين ، وبالنسبة لبنود

المخزون ذات الطبيعة أو الاستخدام المختلفتين (مثل استخدام سلع معينة في قطاع عمل واحد ونفس النوع من السلع تستخدم في قطاع عمل آخر) ، يمكن تبرير صيغ تكلفة مختلفة، أن الاختلاف في الموقع الجغرافي في قيم المخزون (وفي القوانين الضريبية ذات العلاقة) ليس كافياً لتبرير استخدام صيغ تكلفة مختلفة .

التفسير رقم (2) الإتساق - رسمة تكاليف الاقتراض

Consistency- Capitalization of Borrowing Costs

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (23) تكاليف الاقتراض .

المسألة الخلافية : ما إذا كان يجب علي المشروع الذي اختار سياسة رسمة تكاليف الاقتراض تطبيق تلك السياسة علي كافة الأصول المؤهلة ، أو ما إذا كان يمكن للمشروع اختيار رسمة تكاليف الاقتراض لأصول مؤهلة معينة وليس لأصول أخرى .

الإجماع : حتى يتسنى المشروع المعالجة البديلة المسموح بها يجب تطبيق تلك المعالجة بشكل متماثل علي كافة تكاليف الاقتراض التي تغري مباشرة لامتلاك أو بناء أو إنتاج كافة الأصول المؤهلة للمشروع ، وإذا تم يلبيه كافة الشروط المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (23) فإنه يجب علي المشروع الاستمرار في رسمة تكاليف الاقتراض هذه حتي لو زاد المبلغ المرحل للأصل عن مبلغه القابل للاسترداد .

التفسير رقم (3) استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من العمليات مع

الشركات الزميلة

Elimination of Unrealized Profits and Losses on Transactions with Associates

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (28) - محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة .

المسألة الخلافية : إلى أى مدى يجب علي المستثمر استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناجمة عن عمليات بين المستثمر (أو الشركات التابعة الموحدة) والشركات الزميلة التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية .

الإجماع : يجب استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من العمليات الصاعدة أو النازلة بين المستثمر (أو الشركات التابعة الموحدة) والشركات الزميلة إلى مدى حصة المستثمر في الشركة الزميلة ، ويجب عدم استبعاد الخسائر غير المحققة إلى المدى الذي تقدم به العملية دليلاً علي انخفاض في قيمة الأصل المحول .

التفسير رقم (4) تبويب الأدوات المالية - أحكام التسديد المحتملة

Classification of Financial Instrument-Contingent Settlement Provisions

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية : الإقصاح والعرض .
المسألة الخلافية : ما إذا كانت هذه الأداة (أو أجزاؤها المكونة) يجب تصنيفها كحق ملكية أو كأحد بنود المطلوبات في القوائم المالية للجهة المصدرة ولا يتناول هذا التفسير الأدوات التي تصدر لتعويض الموظفين.

الإجماع : حيث تعتمد الحقوق والالتزامات الخاصة بأسلوب تسديد لاداء مالية علي وفروع لو عدم وفروع أحداث مستقبلية غير مؤكدة لو علي نتيجة ظروف غير مؤكدة خارجة علي سيطرة كل من جهة المصدر والحائزة علي تلك الأداة المالية ، فإنه يجب تبويب الأداة المالية كالتزامات .

وحيث يكون احتمال أن يكون مطلوب من الجهة المصدرة إجراء التسديد نقداً وبأصل مالي آخر مستبعد في وقت الإصدار ، فإنه يجب تجاهل حكم التسديد المحتمل ويجب تصنيف الأداة علي أنها حق ملكية .

التفسير رقم (5) تكاليف تعديل برامج الحاسب الآلي القائمة .

Cost Of Notifying Existing Software

المرجع : إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية :
المسألة الخلاطية :

(أ) ما إذا كان من الممكن رسملة تلك التكاليف .

(ب) إذا لم يكن ممكناً حتى يجب الاعتراف بهذه التكاليف علي أنها مصروف .

الإجماع : التكاليف التي تم تحملها من أجل استعادة أو المحافظة علي المنافع الاقتصادية المستقبلية التي يمكن للمشروع أن يتوقعها عند مستوي الأداء المقيم أصلاً لأنظمة الحاسب الآلي القائمة يجب الاعتراف بها علي أنها مصروف ، وذلك فقط عندما يتم القيام بعمل الاستعادة أو المحافظة (مثال ذلك لتمكينها من التشغيل كما كان مقصوداً في الأصل بعد بدء الألف عام التالية لو بعد إدخال عملة اليورو) .

التفسير رقم (6) - إدخال عملة اليورو Introduction of Euro

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (21) تأثير التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي .

المسألة الخلافية : تطبيق معيار المحاسبة الدولي كم (21) علي الانتقال من العملات الوطنية للدول الأعضاء المشاركة في الاتحاد الأوروبي إلي اليورو (الانتقال) .

الإجماع : يجب تطبيق متطلبات ذلك المعيار فيما يتعلق بترجمة عمليات العملات الأجنبية والقوائم المالية للعمليات الأجنبية بشكل صارم علي الانتقال ، ويعني ذلك بشكل خاص ما يلي :

- يجب أن تستمر ترجمة الأصول والالتزامات النقدية بالعملة الأجنبية الناجمة عن العمليات إلي عملة التقارير بسعر الإغلاق ، ويجب الاعتراف بأية فروقات ناجمة عن الصرف علي أنها دخل أو مصروف فوراً .
- يجب أن تستمر فروق الصرف المتركمة المتعلقة بترجمة القوائم المالية لألوحات الأجنبية مصنفة علي أنها حقوق ملكية ، ويجب الاعتراف بها علي أنها دخل أو مصروف فقط عند التصرف في صافي الاستثمار في المنشأة الأجنبية.

التفسير رقم (7) تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة كأساس رئيسي للمحاسبة

First-Time Application of IASS as the Primary Basis of Accounting

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية .

المسألة الخلافية : كيف يجب إعداد القوائم المالية لمشروع وعرضها في الفترة عندما يتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية بكاملها علي أنها الأساس المحاسبي الرئيسي .

- عندما يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولية لأول مرة كيف يجب تطبيق الأحكام الانتقالية الرئيسية الواردة في المعايير الفردية والتفسيرات علي أرصدة البنود التي كانت قائمة في السابق في تاريخ نفاذ هذه المعايير والتفسيرات.

الإجماع :

- يجب إعداد وعرض القوائم المالية للمشروع كما لو أن القوائم المالية كانت دائماً تعد حسب المعايير والتفسيرات السارية المفعول لفترة التطبيق لأول مرة..... .

- يجب إعداد المعلومات المقارنة وعرضها حسب معايير المحاسبة الدولية .
- يجب معاملة أي تعديل ناتج من الانتقال علي أنه تعديل علي الرصيد الافتتاحي للأرباح غير الموزعة لا قرب فترة معروضة حسب معايير المحاسبة الدولية .

التفسير رقم (8) اندماج الأعمال - التصنيف أما كامتلاك أو توحيد للمصالح

Business Combination—Classification Either as Acquisition Uniting of Interests

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (21) اندماج الأعمال .
المسألة الخلافية : كيف يتم تفسير التعريفات والإرشادات الإضافية في ذلك المعيار وتطبيقها عند تصنيف عملية اندماج الأعمال . وما إذا كان من الممكن تصنيف عملية دمج منشآت أعمال بموجب ذلك المعيار علي أنها ليست امتلاك أو توحيداً للمصالح .

الإجماع :

- يجب محاسبة عملية دمج منشآت الأعمال علي أنها امتلاك إلا إذا كان من غير الممكن تحديد الجهة المملوكة .
- يجب أن يكون تصنيف عملية اندماج الأعمال بناء علي تقييم شامل لكافة الحقائق والظروف للعملية المعنية .
- يجب علي المشروع تصنيف عملية دمج الأعمال علي أنها امتلاك ما لم تكن جميع هذه الخصائص متوفرة ، وحتى في حالة توحيد للمصالح فقط إذا استطاع المشروع أن يوضح أنه لا يمكن تحديد الجهة المملوكة .
- جميع عملية دمج الأعمال بموجب هذا المعيار هي اما امتلاك توحيد للمصالح .

التفسير رقم (9) المساعدة الحكومية عدم وجود علاقة محددة مع الأنشطة

التشغيلية

Government Assistance-No Specified Relation To Operating Activities

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (20) محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية .

المسألة الخاطئة : ما إذا كانت هذه المساعدة الحكومية منحة حكومية ضمن نطاق المعيار وعلي ذلك ما إذا كان يجب محاسبتها حسب هذا المعيار .

الإجماع : تلبي المساعدة الحكومية للمشاريع تعريف المنح الحكومية في ذلك المعيار وحتى وإن لم توجد شروط متعلقة بشكل محدد بالأنشطة التشغيلية وعلي ذلك لا يتم تسجيل هذه المنح مباشرة في حقوق الملكية .

التفسير رقم (10) الصرف الأجنبي - رسمة الخسائر الناجمة عن التخفيضات الحادة

Foreign Exchange. Capitalization of Losses Resulting From Sever Currency Devaluation

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (21) - تأثيرات التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي .

المسألة الخلافية : في أي فترة يجب تطبيق شروط عدم إمكانية تسديد الالتزام وأنه لا توجد وسائل عملية للتحوط .

الإجماع :

- يجب إدخال خسائر الصرف الأجنبي في المبلغ المرحل للأصل فقط إذا لم يكرس ممكناً تسديد هذه الالتزامات . ويجب ألا يزيد المبلغ المرحل المعدل للأصل عن مبلغ القابل للاسترداد .
- يجب إظهار أن العملة الأجنبية اللازمة لتسوية الالتزام لم تكن متوفرة للمشروع المقدم للتقارير أو يحدث ذلك فقط في ظل توافر ظروف نادرة نقص متزامن في العملة الأجنبية بسبب قيود رقابة علي الصرف تفرضها الحكومة أو البنك المركزي وعدم توفر أدوات تحوط .
- يجب علي المشروع رسمة خسائر الصرف التي تم تحملها بعد التخفيض أو الاستهلاك الحاد الأول لعملة التقارير إلي الحد الذي يستمر فيه تلبية كافة شروط الرسمة .

التفسير رقم (11) توحيد القوائم المالية للمنشأة ذات الغرض الخاص

Consolidation of Special Purpose Entities

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (27) القوائم المالية الموحدة ، ومحاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة .

المسألة الخلافية : تحت أية ظروف يجب علي المشروع توحيد المنشأة ذات الغرض الخاص ، ولا ينطبق ذلك التفسير علي خطط المنافع لما بعد التوظيف أو خطط تعويض حقوق الملكية .

الإجماع :

- يجب توحيد المنشأة ذات الغرض الخاص عندما يدل موضوع العلاقة بين المشروع والمنشأة ذات الغرض الخاص علي أن تلك المنشأة هي تحت سيطرة ذلك المشروع .
- تنشأ السيطرة من خلال التحديد المسبق لأنشطة المنشأة ذات الغرض الخاص.
- أن التحديد المسبق للأنشطة المستمرة للوحدة ذات الغرض الخاص من قبل المنشأة (الكفيل أو طرف آخر له حصة) لا يمثل نوع القيود . المشار إليها في ذلك المعيار .

التفسير رقم (12) الوحدات تحت السيطرة المشتركة - المساهمات غير النقدية

للمشاركين في مشروع مشترك .

Jointly Controlled Entities – Non monetary contributions by ventures

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم 31 - تقديم التقارير المالية حول الحصة في المشروعات المشتركة .

المسألة الخلافية :

- متى يجب الاعتراف بالجزء المناسب من المكاسب أو الخسائر الناتجة عن المساهمة بأصل غير منشأة في وحدة تحت السيطرة المشتركة مقابل حصة في حقوق الملكية للمنشأة تحت السيطرة المشتركة من قبل المشارك في المشروع المشترك في قائمة الدخل .

- كيف يجب محاسبة المقابل الإضافي من قبل المشارك في المشروع المشترك .
 - كيف يجب عرض أي مكسب أو خسارة غير محققة في القوائم المالية الموحدة للمشارك في المشروع المشترك .
- الإجماع :**
- في ظل ذلك المعيار يجب علي المشارك في المشروع المشترك الاعتراف في قائمة الدخل للفترة بجزء من المكسب أو الخسارة التي تعزي لحصص حقوق الملكية للمشاركين الآخرين في المشروع المشترك .
 - يجب علي المشارك في المشروع المشترك الاعتراف بجزء مناسب من المكسب أو الخسارة من العملية في قائمة الدخل إذا استلم أصول نقدية أو غير نقدية غير مشابهة للأصول التي ساهم بها بالإضافة في استلام حصة في حقوق الملكية للمنشأة تحت السيطرة المشتركة .
 - يجب استبعاد المكاسب أو الخسائر غير المحققة من الأصول غير النقدية التي تمت المساهمة بها في المنشأة تحت السيطرة المشتركة مقابل هذه الأصول بموجب أسلوب التوحيد التناسبي أو مقابل الاستثمار بموجب أسلوب حقوق الملكية .

التفسير رقم (13) الممتلكات والمباني والمعدات تعويض انخفاض قيمة البنود
Property / plant and Equipment – Compensation for Impairment of Loss of Items
 المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (16) للممتلكات والمصانع والمعدات .
 المسئلة الخلافية : كيف يجب علي المشروع محاسبة انخفاضات قيمة أو خسارة بنود الممتلكات والمصانع والمعدات ، والتعويض الخاص بذلك .

الإجماع :

- يجب الاعتراف بالانخفاض في القيمة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (36) كما يجب الاعتراف بالسحب من الخدمة أو التصرف في بنود الممتلكات والمصانع والمعدات بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (16).
- يجب إدخال التعويض النقدي أو غير النقدي من الأطراف الأخرى لبنود الممتلكات والمصانع والمعدات التي انخفضت قيمتها أو نفذت أو تم التخلي عنها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف بها .
- يجب تحديد وعرض تكلفة الأصول المستعادة أو المشتراة أو التي تم بناؤها كبديل أو استلامها كتعويض بموجب ذلك المعيار الدولي رقم (16).

التفسير رقم (14) عقود الاستئجار التشغيلية- الحوافز

Operating leases – Incentives

- المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (17) عقود الاستئجار .
- المسألة الخلافية : كيف يجب الاعتراف بالحوافز عقد استئجار تشغيلي في القوائم المالية لكل من المستأجر والمؤجر .

الإجماع :

- يجب الاعتراف بكافة الحوافز بشأن عقد الاستئجار الجديد أو المحدد علي أنها جزء لا يتجزأ من صافي العوض المنفق عليه لاستعمال الأصل المؤجر .
- يجب علي المستأجر الإعراف بإجمالي تكلفة الحوافز علي أنها تخفيض لدخل الإيجار علي مدي فترة الإيجار علي أساس القسط الثابت .
- يجب علي المستأجر الإعراف بإجمالي منفعة الحوافز علي أنها تخفيض لمصروف الإيجار علي مدي فترة الإيجار علي أساس القسط الثابت .

- التكاليف التي يتحملها المستأجر يجب أن يتم محاسبتها حسب معايير المحاسبة التي تنطبق عليها بما في ذلك التكاليف التي يتم استردادها بشكل فعال من خلال ترتيب حوافز .

التفسير رقم (15) اسهم رأس المال - أدوات حقوق الملكية الذاتية المعاد شراؤها سهم الخزينة

Share Capital Reacquired Own equity Instrument Treasury Shares

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (12) الأدوات المالية - الإفصاح والغرض .
المسألة الخلافية : كيف يجب عرض أسهم الخزينة في الميزانية العمومية للمشروع المصدر وكيف يجب عرض الفرق بين تكلفة الشراء والعرض والذي تم استلامه في القوائم المالية عندما يتم لاحقاً بيع أو إصدار اسهم الخزينة .

الإجماع : يجب عرض اسهم الخزينة في الميزانية العمومية كخصم من حقوق الملكية ، ويجب عرض امتلاك أسهم الخزينة في القوائم المالية على أنها تغير في حقوق الملكية .

كما يجب عدم الاعتراض بالمكسب والخسارة في قائمة الدخل من بيع أو إصدار أو إلغاء أسهم الخزينة ، ويجب عرض المقابل المستلم في القوائم المالية على أنه تغير في حقوق الملكية .

التفسير رقم (16) حقوق الملكية - تكاليف معاملات حقوق الملكية

Equity : Costs of an Equity Transactions

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية - الإفصاح والعرض

المسألة الخلائية : ما تشمله تكاليف عملية إصدار حقوق الملكية أو امتلاك أدوات حقوق خاصة بالمنشأة وكيفية المحاسبة عن مثل عمليات التكاليف هذه من قبل المشروع .

الإجماع :

- تتكون تكاليف عملية حق ملكية فقط من تلك التكاليف الإضافية التي تعزى مباشرة لعملية الملكية والتي كانت من الممكن أن يتم تجنبها .
- يجب محاسبة تكاليف المعاملة لعملية حق ملكية علي أنها خصم من حقوق الملكية مطروحا منها أية منفعة ضريبية دخل متعلقة بها ، ويجب اعتبار تكاليف العملية التي لا يتم تكميلها علي أنها مصروف .
- يجب توزيع تكاليف المعاملة المتعلقة بإصدار أداة مركبة تحتوي علي كل من الالتزام وعنصر حق الملكية علي الأجزاء المكونة بالتناسب وفقا لتوزيع المتحصلات .
- يجب توزيع تكاليف المعاملة المشتركة علي سبيل المثال تكاليف طرح متزامن لبعض الأسهم وإدراج أسهم أخرى في سوق الأوراق المالية علي تلك العمليات باستخدام أساس للتوزيع يكون معقولا مع عمليات مماثلة .

التفسير رقم (17) الاتساق-الأساليب البديلة Consistency-Alternative Methods

المرجع :معيار المحاسبة الدولي (1) معدل في عام 97-عرض القوائم المالية.
المسألة الخلائية : كيف يجب ممارسة اختيار السياسة المحاسبية في نطاق المعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تسمح باختيار صريح للسياسة المحاسبية ولكنها صامتة حول أسلوب ممارسة هذه الاختيار . والمؤال الرئيسي هو ما إذا كان يجب إتباع

هذه السياسة عندما يتم اختيارها بشكل متماثل علي كافة البنود التي تتم محاسبتها بموجب المتطلبات المحددة التي توفر الاختيار .

الإجماع : إذا ما توافرت لكثير من سياسة محاسبية واحدة بموجب معيار محاسبة دولي لو تفسير فإنه يجب علي المشروع اختيار أحد تلك السياسات وتطبيقها بشكل متماثل ، ما لم يتطلب ويسمح المعيار أو التفسير بشكل محدد بتصنيف البند (العمليات ، الأحداث ، الأرصدة ، المبالغ) التي قد تناسبها سياسات مختلفة ، وإذا تطلب معيار بتصنيف البنود فإنه يجب اختيار أفضل سياسة محاسبية وتطبيقها بشكل متماثل علي كل فئة وعندما يتم اختيار السياسة المحاسبية المناسبة أولياً فإنه يجب إجراء تغير في السياسة المحاسبية فقط علي كافة البنود أو فئات البنود .

8/6 نشأة معايير المحاسبة الدولية في مصر

في ضوء التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري صار لزاما وضروريا لتوفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية موحدة لشركات الأموال بكافة أشكالها القانونية و بالتالي إصدار معايير محاسبية مصرية تواكب تلك التطورات وتتضمن مع المعايير المحاسبية الدولية ، ومن هذا المنطلق فقد أصدرت وزارة الاقتصاد القرار رقم 478 لسنة 97 المعدل بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بها . وقد قامت تلك اللجنة بإعداد المعايير المحاسبية المصرية والتي أصدرت بمقتضى قرار وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 97 والتي بلغت ثلاثة وعشرين معياراً محاسبياً مصرية حتى الآن في ضوء أحدث المعايير المحاسبية الدولية

الصادرة وبما لا يتعارض مع أحكام القوانين والقرارات التي تلتزم معها بتطبيقها الشركات الخاضعة لأحكام قانون الشركات رقم 159 لسنة 81 وتعديلات القانون رقم 95 لسنة 92 وتعديلاته وقد صدرت المجموعة الأولى من معايير المحاسبة المصرية في أواخر عام 1997 بقرار من وزير الاقتصاد برقم 503 لسنة 97 متضمنا 19 معيار متعلق بأهم وأكثر نواحي المحاسبة شيوعاً في التطبيق العملي ، ثم تلي ذلك صدور 3 معايير محاسبية إضافية تطلبت التطورات الاقتصادية والتحديث المستمر علي المعايير المحاسبية الدولي ضرورة تناولها ، ونظراً لأن احتياجات مجتمع الأعمال في تطوير مستمر كما أن المعايير المحاسبية الدولية والتي تعتبر المصدر الرئيسي في اعداد المعايير المصرية هي الأخرى تتعرض لتطوير والتغيير بشكل منتظم حتى وصلت إلي 41 معيار محاسبي كان لزاماً إعادة النظر فيما صدر من معايير مصرية ودراسة أوجه التطوير والإضافة عليها حتى تكون متوافقة مع التطبيق المحاسبي الحديث ، ولذا كان من الضروري إعادة النظر في المعيار المحاسبي المصري رقم (1) وتعديله في ضوء التعديلات الدولية ، وكذلك الأمر بالنسبة للمعيار رقم (10) الخاص بالممتلكات والألات والمعدات، بالإضافة إلي ذلك المعيار المحاسبي الجديد الخاص بالمحاسبة عن الأصول غير الملموسة .

كذلك فقد صدر قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بتشكيل لجنة المعايير المحاسبية بغرض إصدار معايير محاسبية تطبق مع النظام المحاسبي الموحد على الوحدات الاقتصادية العامة ، وقد تم إصدار القرار رقم 644 لعام 1996 الخاص بإصدار المعايير المحاسبية كإطار مكمل للنظام المحاسبي

الموحد كذلك فقد أصدر القرار رقم 204 لسنة 2001 من رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن تعديل الدليل المحاسبي للنظام المحاسبي الموحد ونصم في العديد من اجرائه ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية .

مما تقدم يتضح أن مصر من بين الدول التي قامت بتوفيق معاييرها لكي تتسق مع ما أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ويوضح الشكل رقم (8/3) المعايير التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية مقارنة بالمعايير المصرية الصادرة عن طريق الجهاز المركزي للمحاسبات والمعايير المصرية الصادرة عن طريق وزارة الاقتصاد موضحاً المقارنة بين مسميات تلك المعايير ومضامينها .

جدول رقم (8/3)

بيان مقارنة لمعايير لجنة المحاسبة المصرية والمعايير المصرية (*)

(4) ملاحظات اللجنة (***)	معايير دولية مصرية		(1) معايير اللجنة الدولية (**)
	(3) معايير المحاسبة الصادرة من وزارة الاقتصاد	(2) المعيار المحاسبية الصغيرة من الجاهز المركزي للمحاسبة	
ليسري من 1998/7/1 بدلا من المعايير بأرقام 1 * الإصحاح عن السياسات المحاسبية (الصادر 1975) ، ورقم 5 * المعلومات التي يجب الإصحاح عنها في القوائم المالية (الصادر سنة 1976) ورقم 13 * عرض الأصول المتدولة والالتزامات المتدولة (الصادر في سنة 1979)			(1) عرض القوائم المالية (1)
لغت لجنة معيار رقم 3 * عن قوائم مالية لمجموعة (صادر سنة 1976) وأصدرت بدلا منه المعجل رقم 27 ليعمل من 1990/1/1 .	المفزون (2) الأصول الثابتة وإهلاكاتها (10)	المفزون (2) الإهلاك (3)	(2) المفزون (3) الإهلاك (4)

(*) علامة (-) لم تعد معايير .

(**) عندما تختلف الترجمات ستوضح الكلمة أو العبارة الهامة محل الاختلاف باللغة الإنجليزية في خانة الملاحظات .

(***) للجنة : لجنة معايير المحاسبة الدولية .

<p>ألفت اللجنة المعيار رقم 6 استجابة المحاسبة لتغيرات الأسعار (الصادر سنة 1977) وأصدرت بدلا منه المعيار رقم 15 ليحل به من 1983/1/1 .</p>	<p>قوائم التكتفات التقفية (4)</p>	<p>قوائم التكتفات التقفية (5)</p>	<p>(4) قوائم التكتفات التقفية (7)</p>
<p>Development</p>	<p>صافي ربح أو خسارة لفترة والأخطاء الجوهرية وتغير السياسات المحاسبية (5)</p>	<p>صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية والاستغيرات فسي السياسات المحاسبية (6)</p>	<p>(5) الربح الصافي أو الخسارة الصافية للفترة، والأخطاء الجوهرية ، والاستغيرات في السياسات المحاسبية (8)</p>
<p>Contingencies الجزء الخامس بالاحتمالات تم تعديله مع معيار (37 ، 5)</p>	<p>تكاليف البحوث والتطوير (6) الظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (7)</p>	<p>تكاليف البحوث والتطوير (7) الظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (8)</p>	<p>(6) تكاليف الأبحاث والتنمية (9) (7) الاحتمالات والأحداث التي وقعت بعد تاريخ الميزانية (10)</p>
<p>Contingencies</p>	<p>عقود الإنشاءات (8)</p>	<p>عقود الإنشاءات (9)</p>	<p>(8) عقود البناء والتشييد (11) (9) عزائيل لنخل (12)</p>
<p>حل محل المعيار رقم 12 المحاسبة علي الضرائب علي الدخل منذ 1998/1/1 . ألفت اللجنة المعيار 13 من 1998/7/1 . ألفت للجنة المعيار 14 التقرير بمطومات مالية عن أقسام النشاط الصادر سنة 81 ليمسري بدلا منه هذا المعيار الجديد اعتباراً من 98/7/1 .</p>	<p>_____</p>	<p>_____</p>	<p>(10) تقارير عن أقسام النشاط (14)</p>

المحاسبة عن الاستثمارات (16)	المحاسبة عن الاستثمارات (19)	21) المحاسبة على الاستثمارات (25)
المحاسبة وعرض القوائم المالية لنظم مزايا معاشات التقاعد (21) 98/7/18	_____	22) المحاسبة والتقرير بواسطة خطط مكاسب المعاش (26)
القوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة (17)	قوائم مالية مجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة (20)	23) القوائم المالية المجمعة والمحاسبة على الاستثمارات في منشآت تابعة (27)
المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة (18)	_____	24) المحاسبة على الاستثمارات في منشآت شقيقة (28)
_____	_____	25) التقارير المالية في الاقتصاديات عالية ذات التضخم الحاد (29)
الإصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة (19)	_____	26) الإصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية الشبيهة (30)
فاعليته 1992/1/1	_____	27) التقرير المالي على الفائدة في المشروعات المشتركة (31)
_____	_____	28) الأصول المالية الإصاح والعرض (32)
فاعليته 1996/1/1	_____	29) الأرباح للمهم (33)
فاعليته 1998/1/1 ويسري طبقاً للنص الموجز للمحار على منشآت القطاع العام فقط	نصيب السهم في الأرباح (22) 1998/7/18	30) التقرير المالي الفترتي (34)
فاعليته 1999/1/1	_____	31) وقف عدايات (للمنشآت) (35)
فاعليته 1999/1/1	_____	32) انخفاض قيمة الأصول (36)
فاعليته 1999/7/1	_____	

معايير الفتحة لجنة المعايير المحاسبية الدولية وورثت في المعايير المصرية (**)

(4) ملاحظات للجنة	معايير دولية مصرية		(1) معايير اللجنة IAS
	(3) معايير المحاسبة المصرية	(2) المعايير المحاسبية	
	معايير الفتحة لجنة معايير المحاسبة الدولية وورثت في المعايير المصرية		
ألفت اللجنة معيار رقم 1 "الإفصاح عن السياسات المحاسبية الصادر سنة 1975	الإفصاح عن السياسات المحاسبية (1)	الإفصاح عن السياسات المحاسبية (1)	_____
ألفت اللجنة معيار رقم 5 "المطومات التي الإفصاح عنها في القوائم المالية " الصادر سنة 1976 .	المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية (3)	المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية (4)	_____
ألفت اللجنة معيار رقم 13 " الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة " الصادر سنة 1979 اعتبار من 1998/7/1 .	عرض الأصول والالتزامات المتداولة (9)	عرض الأصول والالتزامات المتداولة (10)	_____

(**) تم إدماج كل من معايير المحاسبة المصرية رقم (1) ، (2) ، (3) في معيار رقم (1) بعنوان عرض القوائم المالية ، والذي حل محلها بموجب قرار وزير التجارة الخارجية رقم 345 لسنة 2002 المادة الثانية .

الفصل التاسع

التحليل المالى الدولى

الفصل التاسع

التحليل المالي الدولي

International Financial Analysis

- 9/1 أسباب تحليل القوائم المالية على المستوى الدولي .
- 9/2 المشاكل المرتبطة بتوافر المعلومات المالية .
- 9/3 الاتجاهات الحالية في التقرير المالي .
- 9/4 أهداف ومداخل تحليل القوائم المالية .
- 9/5 المؤشرات المالية على المستوى الدولي.
- 9/6 تحليل الاتجاه على المستوى الدولي.

9/1 اسباب تحليل القوائم المالية على المستوى الدولي

إن تحليل القوائم المالية **Financial Statement Analysis** عبارة عن تحويل البيانات في القوائم المالية إلى معلومات مفيدة ، عموماً تشير الاتجاهات الحالية إلى جعل عملية تحليل القوائم المالية ذات أهمية متزايدة لعدد من الأسباب .
 فهناك تحرك عالمي واسع النطاق تجاه خصخصة المنشأة العامة **Liberalization of Privatization of Public Enterprises** وتحرير التجارة **Trade** والاستثمار وسياسات العملة **Currency Policies** ، وقد أدى ذلك إلى زيادة جوهرية في التجارة الدولية والاستثمارات المتبادلة واسعة النطاق . وقد جعل التقدم المستمر في تكنولوجيا المعلومات **Information Technology (IT)** من الجدوى أن يتم إتاحة المعلومات المالية وغير المالية إلى أجزاء مختلفة من العالم وعلى أساس مباشر وفوري- إذا كان ذلك ضرورياً .

إن إتاحة وتوصيل المعلومات تعتبر أمراً حيوياً لأغراض تعزيز كفاءة السوق العالمي- إن الأطراف التي تقوم بمباشرة أعمالها مع بعضها البعض غالباً ما تعيش الآن في بلاد مختلفة ، ويتعين أن تكون قادرة على كل من الحصول على المعلومات المالية وفهمها من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة. ولا شك أن الجهات التي تقوم بعمل تخصيص استثمارات مباشرة أو غير مباشرة أو تقوم بشراء أو بيع السلع والخدمات في بلاد أخرى تحتاج إلى المعلومات المالية لتيسير أعمالها بكفاءة وفاعلية .

وقد تزايدت حتمية تحليل القوائم المالية نتيجة لتعاظم النشاط في الأسواق الدولية بشكل ضخم لعدد من الأسباب لعل أبرزها ما يلي :

(1) توافر عوائد استثمارية مرتفعة في البلاد الأخرى

Availability of High Investment Return in other Countries

غالباً ما يتم جذب المستثمر ولا سيما المستثمر المؤسسي institutional investor عندما تتواجد العوائد المرتفعة ، والمستثمر يمكن أن يحصل على مكاسب عند استثماره في كثير من البلد الأخذة في النمو Developing سواء في آسيا أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا ، غالباً ما لا يمكن مضاهاة تلك المعدلات المرتفعة مع توافر الفرص الاستثمارية في البلدان النامية Developed اقتصادياً ، فالفرص الاستثمارية في البلدان الأخذة في النمو تمتد إلى أبعد من الاستثمارات في الأوراق المالية لشركات الأعمال ، وهي تتضمن أيضاً الأوراق المالية المصدرة عن طريق الحكومات للوفاء باحتياجاتها من رأس المال متضمنة مشروعات البنية الأساسية وتلك الخاصة بالخطط المرتبطة بالوفاء بالتزامات القروض في موعد استحقاقها .

(2) تنويع المخاطر في الأسواق الناشئة

Risk Diversification in emerging markets

يهتم مديرو التمويل أيضاً بتنويع المخاطر ، وإذا كانت الأسواق الناشئة قد تكون سريعة التغير والتقلب ، فإن البعض الآخر ليس كذلك ، ويرجع السبب وراء ذلك في أن دورة أعمالها غير مرتبطة ببعضها من ناحية ، والأخرى أنها لا تتحرك بانسجام وتوافق مع العالم الصناعي ، وتتفق كافة المصادر ذات المعرفة بأنه من الأهمية بمكان أن يتم مراعاة التنويع عند الاستثمار في الأسواق الناشئة .

(3) وجود تبريرات للتنافس Positioning for Competitive Reasons

كثير من الشركات تقوم بعمل استثمارات مباشرة بالخارج حتى يكون لديها قاعدة سوف تجعلهم في بعض الاسواق المستهدفة بشكل متنافس ، أن قليل من البلاد الأخذة في النمو تتميز بأن لها حجم سكاني ضخم ودخل متاح للتصرف فيه للأنفاق على السلع الاستهلاكية ، وقد أظهرت التقديرات أنه على الأقل أن نصف عدد السكان في كوريا الجنوبية ، تايلوان ، هونج كونج وسنغافورة يعتبرون من الطبقة المتوسطة في حين تمثل تلك النسبة في تايلاند، واندونيسيا ، وماليزيا والهند من حوالي 25% إلى 35% تقريباً . ولا شك أن تلك الطبقة المتوسطة تعتبر سوق مرتقب للشركات الكبيرة مثل شركة جنرال إلكتريك وشركة فيليبس ومنتجات براون بجانب منشآت الأعمال الصغيرة . لذلك فليس من المستغرب أن كثير من الشركات تختار بلدان محدودة مختارة كأسواق مستهدفة لها ، على سبيل المثال اختارت شركة جنرال إلكتريك الهند والصين والمكسيك كأسواق مستهدفة للتوسع المستقبلي حيث يعتقد أن الطلب الاستهلاكي في تلك البلدان بالإضافة إلى كثير من البلدان الأخرى سوف يتزايد بشكل ضخم في السنوات القادمة .

وأحد التبريرات التنافسية الأخرى مقدمة عن طريق نظرية السوق غير الكامل ، وبموجبها تتمثل أحد الأسباب الرئيسية وراء الأعمال الدولية في اكتساب ميزة الاقتراب من عوامل الإنتاج ، حيث تعتبر تكاليف العمالة الرخيصة وتوافر المواد الخام والمعرفة التكنولوجية والخبرة بمثابة عوامل هامة للإنتاج للشركات حتى تصبح متنافسة .

(4) القيمة المتزامنة للاستثمار مع العملة

Simultaneous Appreciation of Investment with Currency

عندما تصبح عملة أحد البلدان أقوى وأكثر قيمة نسبياً مقارنة بالبلدان الأخرى ، فإن تقييم الاستثمار الذي يتم القيام به في ذلك البلد سوف تكون موضع تقدير أيضاً ، وللتوضيح يفترض أن المواطن الألماني يقوم باستثمار في كوريا الجنوبية ، فإذا كانت وحدة العملة بكوريا الجنوبية قد ارتفعت عن المارك الألماني ، فإنها ستزيد من قيمة ذلك الاستثمار ، ذلك التقدير في قيمة الاستثمار يكون موضع ملاحظة بالنسبة للتقدير في قيمة العملة الكورية وتعتبر مستقلة عن أداء استثمارها .

(5) التخفيف من قيود ملكية الأسهم

Relaxation of Equity ownership Restrictions

تقوم كثير من البلدان بتنفيذ إصلاحات اقتصادية ، وتتضمن تلك الإصلاحات التخفيف أو إزالة القيود على ملكية الأسهم بالنسبة للأجانب على سبيل المثال اعتادت البرازيل السماح للأجانب بشراء أسهم أي شركة برازيلية حتى نسبة 40% فقط . وفي أكتوبر عام 1993 قامت الحكومة البرازيلية بتعديل قانونها بحيث يسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك نسبة 100% من أي شركة . والآن تعتبر الشركات المتعددة الجنسية قادرة على الاستحواذ على الشركات التابعة في تلك البلاد كما أصبحت في مركز يمكنها من ممارسة درجة السيطرة التشغيلية والمالية المرغوبة فيها . حتى أن الشركة المتعددة الجنسية والتي تتميز بالمركزية المرتفعة قد تفضل أن يكون لها المشاركة بالأغلبية في الشركة عن طريق تكوين علاقة بين الشركة الأم والشركة

التابعة. مثل تلك العلاقة تضمن أن الشركة الأم يمكنها أن تعتبر أن الشركة التابعة مكملة لخططها الاستراتيجية لذلك فهي تعطي للشركة التابعة توجيهات لتنظيم خططها مع استراتيجية الشركة الأم عالمية النطاق .

(6) تحليل الصناعة والمنافس Industry and Competitor Analysis

غالباً ما تحتاج الشركات التي ترتبط بالتجارة والاستثمارات العالمية إلى تحليل القوائم المالية لمنافسيها والشركات القائدة الأخرى في الصناعة ، حيث أن ذلك يتيح لهم تحديد الاتجاهات الهامة بالإضافة إلى اكتساب المعرفة بجوانب قوتها ومواطن ضعفها ، وهذا يعتبر هاماً وحاسماً في المواقف التي يوجد فيها عدد صغير من الصانعين الرئيسيين بالسوق ، فكثيراً من القرارات على سبيل المثال تسعير المنتجات والخدمات تتأثر لحد كبير باستراتيجيات المنافسين وخططهم وطاقتهم والتجديد والتطوير في منتجاتهم .

(7) القرارات المرتبطة بعمليات المشروع

Decisions Involving Business Transactions

هناك احتياج كبير للمعلومات المالية من أجل اتخاذ كثير من القرارات التشغيلية والتمويلية ، فقبل التوسع في الائتمان فإن الموردين يحتاجون معلومات مالية لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل ، وغالباً ما تعتبر المعلومات المالية مفيدة أيضاً في التفاوض على المعر القابل للتفاوض بشكل متبادل بين البائع والمشتري .

9/2 المشاكل المرتبطة بإمكانية توفير المعلومات المالية

Perceived Problems in the Availability of Financial Information

هناك العديد من العوامل التي تجعل من الصعوبة بمكان أن يتم الحصول على أو استخدام المعلومات المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية التي تتمركز في البلدان الأخرى . بعض من تلك المشاكل قد تكون ببساطة بمثابة عائق ثانوي ، إلا أن البعض الآخر قد يكون أكثر خطورة ويتطلب انتباه وحرص من مهنة المحاسبة ومنظمي السوق والشركات المتعددة الجنسية بالإضافة إلى أي أطراف أخرى ذات صلة

وقبل أن يتم البدء في مناقشة تلك المشاكل يتعين القول بأن الاتجاه الحالي يتجه بشكل متعاظم بوضوح نحو مشكلة إمكانية توفير المعلومات المالية . حيث توجد كثير من الخدمات المالية التي توفر المعلومات المالية بالإضافة إلى الأنواع الأخرى من المعلومات الخاصة بالبلاد والشركات ، وتلك المعلومات الأخيرة معدة على أساس فوري مباشر . ولذلك يتعين التركيز على بعض من تلك المشاكل المتعلقة بإمكانية إتاحة المعلومات المالية في الأسواق العالمية

(1) إمكانية الاعتماد على اومصادقية البيانات Reliability of Data

كثيراً من البلاد الأخذة في النمو ليس لديها نظم يمكن الاعتماد عليها لجمع المعلومات والحصول عليها ، وفي حالات أخرى فإن البيانات قد يتم تغييرها بستعمد لإظهار أداء أفضل مقارنة بالأداء الفعلي . ولاشك في عدم مصداقية البيانات تعتبر مشكلة شائعة في كثير من البلدان على الرغم من أنها نندو في طريقها للتقلص .

(2) كفاية الإفصاحات Adequacy of Disclosures

كما سبق ذكره في المناقشة الخاصة بالشفافية الإفصاح ، تتباين مستويات الإفصاحات التي يتم عملها في التقارير السنوية من بلد إلى آخر . ولا شك فيه فإن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن أكثر متطلبات الإفصاح شمولاً واكتمالاً ، وفي كثير من البلدان الأخرى بما فيها بعض البلاد الصناعية يتم تقييد عملية الإفصاح عادة تطبيقاً للمتطلبات القانونية ، وبعض من القوائم المالية التي تكون مطلوبة في معظم البلدان لا يتم نشرها بشكل متعارف عليه في البلاد الأخرى . وكما سبق ذكره فإن قائمة التدفقات النقدية Cash Flows Statement أو قائمة التغير في المركز المالي غير مطلوبة في ألمانيا وهولندا ، ونفس الشيء أيضاً موجود في كثير من البلدان الأخرى . يعرض الشكل البياني رقم (1-7) المعلومات المتعلقة بالبلدان الأوروبية المرتبطة بقائمة تدفق الأموال Funds Flow Statements بالإضافة إلى موضوعات أخرى مختارة .

ومع ذلك فإن الموقف يتحسن ، حيث أن الأسواق الرأسمالية العالمية تحفز الشركات التي ترغب في زيادة رأسمالها عن طريق التوسع في عمل إفصاحات من شأنها الوفاء باحتياجات المستخدمين المتقدمين الفنيين من المعلومات ومنظمي ومراقبي السوق والمحللين الماليين بالإضافة إلى مديري التمويل ، ويمثل الاتجاه الحالي في أن يتم جعل القوائم المالية تتضمن تلك المعلومات التي تكون مطلوبة عن طريق المستثمرين الحاليين أو المستثمرين المرتقبين والدائنين وأصحاب المصلحة الأخرى Other Stackholders .

شكل رقم (1-7)
المعالجات المحاسبية في البلاد الأوروبية

البلد	مضى تطلب وجود قائمة تعلق الأموال	إعادة تقييم بالزيادة (مسموح بها)	حسابات الاحتياطات المستخدمة	
			قانونية	أخرى
1- النمسا	لا	لا	نعم	نعم
2- بلجيكا	لا	نعم	نعم	نعم
3- الدانمارك	لا	نعم	نعم	نعم
4- فنلندا	لا	نعم	لا	نعم
5- فرنسا	لا	نعم	نعم	نعم
6- ألمانيا	نعم	لا	نعم	نعم
7- اليونان	لا	نعم	نعم	نعم
8- أيرلندا	نعم	نعم	لا	نعم
9- إيطاليا	لا	نعم	نعم	نعم
10- لوكسمبورج	لا	لا	نعم	نعم
11- هولندا	لا	نعم	نعم	نعم
12- البرتغال	لا	نعم	نعم	نعم
13- أسبانيا	لا	نعم	نعم	نعم
14- السويد	نعم	نعم	نعم	نعم
15- المملكة المتحدة	نعم	نعم	لا	نعم

(3) توفير المعلومات في التوقيت المناسب Timeliness of Information

حتى تكون المعلومات مفيدة يتعين أن تكون كافية وملائمة ودقيقة وأيضاً أن تكون مقدمة في الوقت المناسب ، فمن الضروري للمستخدمين أن يحصلوا على المعلومات مبكراً بشكل كافٍ حتى تظل ملائمة ، فلا شك إن التباطؤ الزمني ما بين نهايات السنة وإتاحة القوائم المالية تمتد فترة عادة عدة شهور ، وفي كثير من البلدان فإن القوائم المالية يتم نشرها بشكل شائع خلال فترة أربعة شهور أو أكثر بعد نهاية السنة المالية . يوضح الشكل رقم (2-7) التأخير ما بين تواريخ نهاية السنة وتقرير المراجعة لعدة شركات مختارة . إن تلك الفترة الزمنية تزيد من احتمال أن القوائم المالية ستكون متقادمة بمقدار الوقت الزمني الذي تستغرقه حتى عملية النشر ، وبفعل التطورات المستمرة في طريقة الحصول على البيانات وتكنولوجيا المعلومات يتوقع أن تكون فترات التأخير الزمنية أقصر .

(4) اللغة والمصطلحات Language and Terminology

لا شك أن هناك الكثير مما يكتب عن مشاكل الاتصال واسعة النطاق المفروضة عن طريق وجود لغات مختلفة ، ولأسباب عديدة يبدو أن تلك المشاكل الناشئة قد تعد عائقاً رئيسياً للاقتصاد العالمي وليس بخاف فإن اللغة الإنجليزية قد تم قبولها بشكل واسع النطاق عن طريق عالم الأعمال الذي يتميز بوجود صفقات ومعاملات متبادلة عبر الحدود الوطنية . ويشير الاتجاه الحالي إلى أنه من المتصور أن اللغة الإنجليزية ستكون لغة الاختيار لاتصالات الأعمال عبر دول العالم .

شكل رقم (2-7)

فترة التأخير ما بين نهاية السنة

وتقرير المراجع

الشركة	البلد الأصلي	تاريخ نهاية السنة	تاريخ تقرير المراجع
Bayer	ألمانيا	1998/12/31	1999/2/26
Bp Amoco	المملكة المتحدة	1999/12/31	2000/2/15
Daimler Chrysler	ألمانيا	1998/12/31	1999/3/15
Danone Group	فرنسا	1998/12/31	1999/3/17
Dyno	النرويج	1998/12/31	1999/3/31
General Motors	الولايات المتحدة الأمريكية	1998/12/31	1999/1/20
ICL	المملكة المتحدة	1998/12/31	1999/1/10
Nycomed Amershan	المملكة المتحدة	1998/12/31	1999/3/12
Orkla	النرويج	1998/12/31	1999/3/10
Philips	هولندا	1998/12/31	1999/2/9
Renault	النرويج	1998/12/31	1999/3/16
Schering	ألمانيا	1998/12/30	1999/3/2
Sherwin Williams	الولايات المتحدة الأمريكية	1998/12/30	2000/1/25
Sony	اليابان	1999/3/31	1999/4/26
Telefonos de Mexico	المكسيك	1997/12/31	1998/3/5
Toyota	اليابان	1998/3/31	1998/6/25
Unisys	الولايات المتحدة الأمريكية	1999/12/31	2000/1/18
Volkswagen	ألمانيا	1998/12/31	1999/2/26

حتى عندما يتم استخدام نفس اللغة فإن اختلافات المصطلحات تخلق مستويات متباينة من الصعوبات ، ففي كثير من الحالات فإن اختلافات المصطلحات تسبب مشاكل رئيسية أكثر من العوائق الثانوية . يميل المحللون الماليون والمستثمرون الفنيون إلى الموازنة بين تلك الاختلافات في المصطلحات بشكل سريع عندما لا توجد اختلافات في تعريفها ومعناها ، لتسهيل ذلك الفهم فإن برامج الحاسب الآلي متاح لها الآن مساعدة أي شخص يرغب في التغلب على تلك الاختلافات بين الانجليزي البريطاني والانجليزي الأمريكي ، وكثير من الشركات في المملكة المتحدة تضمن قاموساً للمصطلحات في كل أنواع اللغة الانجليزية (سواء البريطانية أو الأمريكية) في التقارير السنوية كما هو موضح في الشكل رقم (3-7) .

وعندما يكون لنفس المصطلح تعريفات مختلفة في البلاد المختلفة ، فإن ذلك يضع تحدياً كبيراً يواجهه المحلل المالي ، على سبيل المثال فقد يتوقع المرء أن مفهوم النقدية وما في حكمها Cash or Cash Equivalents يكون لها معنى موحد واضح واسع نطاق ، ومع ذلك فإن ذلك ليس هو الموقف عادة ، كما أن نفس الأمر حقيقي بالنسبة لمصطلحات الدخل Income والأصول الثابتة Fixed Assets .

شكل رقم (7-3)

اختلاف المصطلحات بين

الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة

المصطلح في المملكة المتحدة	المصطلح الكافى في الولايات المتحدة الأمريكية والوصف المختصر
1- الحسابات Accounts	1- القوائم المالية Financial Statements
2- محاسبة الشراء أو الاستحواذ Acquisition Accounting	2- محاسبة الشراء Purchasing Accounting
3- يوزع أو يخصص Allocate	3- يصدر Issue
4- رأس مال أسهم تم استدعاؤه Called-up- Share Capital	4- رأس مال أسهم عادية مصدرة ومدفوعة بالكامل Ordinary Share issued and Fully paid
5- المسموحات للرأسمالية Capital allowances	5- مصطلح ضريبي مماثل للمصطلح الأمريكي المسموحات الضريبية للإهلاك Tax depreciation allowances
6- احتياطي استرداد رأس المال Capital redemption reserve	6- رأس مال إضافي آخر
7- نقدية بالبنك Cash at Bank	7- النقدية Cash
8- مجموعة الأعمال Class of Business	8- قطاع نشاط Industry Segment
9- طريق معدل الإقفال Closing rate method	9- طريق المعدل الجاري Current rate method
10- الدائنون: Creditors	10- حسابات الدائنين Account payable – payables
11- دائنون: قيم يقع تاريخ استحقاقها خلال سنة واحدة .	11- التزامات متداولة Current Liabilities
12- دائنون: قيم يقع تاريخ استحقاقها بعد أكثر من سنة	12- التزامات طويلة الأجل Long – term liabilities
13- المدينون Debtors	13- حسابات مدينين Account Receivable or Receivable
14- مدينون: قيم يقع تاريخ استحقاقها بعد أكثر من سنة .	14- أصول أخرى غير متداولة Other Noncurrent Assets

15- الاسترداد والتحديد والتنازل أو التخلص Dismantlement restoration and abandonment	15- Decommissioning
16- الاستنفاد Amortization	16- الإهلاك Depreciation
17- تكاليف الأجور payroll costs	17- تكاليف التوظيف Employment Costs
18- خطط مزايا أسهم العاملين Employee stock benefit plans	18- خطط أسهم العاملين Employee share Schemes
19- عقد استثمار رأسمالي Capital Lease	19- عقد استثمار تمويلي Finance lease
20- السنة المالية Fiscal year	20- السنة المالية Fiscal year
21- الملكية مع الحق المطلق إلى الأبد Ownership with absolute rights perpetuity	21- استثمار في الأصول الثابتة Fixed Asset investment
22- الممتلكات والمصانع والمعدات Property, plant and equipment	22- أصول ثابتة ملموسة Tangible fixed Assets
23- الملكية مع الحق المطلق للأبد	23- التملك الحر Freehold
24- أراضي مملوكة land owned	24- أرض مملوكة للأبد Freehold Land
25- الرافعة المالية Leverage	25- الرافعة المالية Gearing
26- القوائم المالية الموحدة Consolidated financial Statements	26- حسابات المجموعة أو الحسابات الموحدة Group or Consolidated Accounts
27- الإيجار Rent	27- مصروفات الإيجار Hire Charges
28- إيرادات فوائد interests incomes	28- فوائد مستحقة على المدينين Interests receivable
29- مصروفات فوائد Interests expenses	29- فوائد مستحقة على الائتمانات الدائنة Interests payable
30- قروض طويلة الأجل Long - term - debt	30- رأس مال مقرض Loan Capital
31- محاسبة اندماج الحقوق Pooling of interests Accounting	31- المحاسبة عن الاندماج Merge Accounting
32- القيمة الدفترية Book value	32- صافي قيمة الأصل Net Asset value
33- القيمة الاسمية Par value	33- القيمة الاسمية Nominal value
34- أصول متداولة أخرى Other Current Assets	34- المدينون الآخرون other debtors
35- أسهم الخزينة Pension Plan	35- الأسهم للمملوكة own shares
36- خطة المعاشات Income or earning	36- خطة المعاشات Pension scheme
37- الدخل	37- الربح Profit

38- قائمة الدخل	38- قائمة الربح أو الخسارة
Income Statement	Profit or Loss Account
39- صافي الربح	39- ربح لاقبال تحديده للمساهمين العاديين
Net Income	Profit attributable to ordinary shareholders
40- صافي الربح Net Income	40- ربح الفترة Profit for year
41- مكاسب لتصرف في الممتلكات أو الاستثمارات طويلة الأجل	41- ربح عن بيع الأصول الثابتة
Earn or disposal of properties or Long-term-Investments	Profit on sale of fixed Assets
42- مسموحات للصلبات لمشكوك في تحصيلها	42- مخصص لديون المشكوك في تحصيلها
Allowance for Doubtful Accounts	Provision for doubtful debts
43- التزامات غير متداولة بخلاف صلبات اقروض وحسابات الدائنين	43- لمخصصات
Concurrent liabilities	Provisions
44- تكاليف الانقطاع أو الفصل	44- أعباء الفصل
Severance costs	Redundancy charges
45- حقوق للمساهمين (بخلاف أسهم رأس المال وحساب الأرباح والخسائر)	45- احتياطات
Stockholders' equity	Reserves
46- توزيعات أرباح الأسهم	46- توزيعات أرباح الأسهم
Stock Dividend	Scrip Dividend
47- أسهم عادية مصدرة ومدفوعة بالكامل	47- رأس مال الأسهم
Ordinary Shares, capital or common Stock	Share Capital
48- رأس مال اضافي مدفوع Additional paid in Capital مرتبط بالدخول من بيع الأسهم بالزيادة عن القيمة الاسمية par value أو الفائض المدفوع Paid-in-Surplus (غير قابل للتوزيع not distributable)	48- حساب علاوة الأسهم
Shares Outstanding	Share premium account
49- أسهم قائمة	49- الاسهم المصدرة
50- حقوق لمساهمين	50- أموال حملة الأسهم
Stockholders' Equity	Share holders Funds
51- المخزون Inventories	51- المخزون Stocks
52- حسابات المدينة (بالصافي)	52- مدينون تجاريون
Accounts Receivables (Net)	Trade debtors
53- المبيعات وايرادات التشغيل الأخرى	53- الايرادات
Sales and other operating Revenues	Turnover

5) العملات المختلفة Different Currencies

إن التعامل مع العملات غير المألوفة يستلزم بعض الخبرات للتعود عليها، ومع ذلك متى أصبح المستخدم على خبرة بأحد البلاد الأجنبية (في ضوء القيمة النسبية للعملة المحلية) فإن التعديل يمكن عمله بسرعة ، معظم المستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية يتعاملون مع عدد محدود من القوائم المالية التي يتم تحديدها بالعملة الأجنبية في تاريخ معين . وهذا يجعل الاختلافات في العملة قابلة لأدارتها والتحكم فيها ، وسيكون من الصعوبة بمكان بل وربما سيكون مشوشاً بالنسبة للمستثمرين ذوي الخبرة أو للمحللين الماليين إذا ما اضطروا بشكل متزايد إلى استخدام معلومات في القوائم المالية تتضمن استخدام عملات عديدة وغير مألوفة لديهم .

6) الاختلافات في شكل القوائم المالية

Differences in format of financial Statements

تتسم أشكال القوائم المالية بأنها غير موحدة على مستوى العالم ، فهناك كثير من الاختلافات المرتبطة بنظام العرض والبنود الفردية التي يتم تقسيمها إلى مجموعات في كل تصنيف ، ومدى المقاصة بين الحسابات المختلفة بالإضافة إلى طول الفترة المستخدمة للتمييز بين البنود المتداولة وغير المتداولة .

ففي ألمانيا على سبيل المثال فإن نظام العرض في قائمة المركز المالي يقوم على وضع الأصول الثابتة أولاً وبعد ذلك الأصول المتداولة ، ويتضمن التصنيف الألماني للأصول الثابتة الأصول غير الملموسة ، الأصول الملموسة (الممتلكات والمصانع والمعدات) والاستثمارات طويلة الأجل ، أما في

الولايات المتحدة الأمريكية فإن تبويب الأصول الثابتة يقتصر على الممتلكات والمصنع والمعدات فقط . ويتم عرض الأصول المتداولة قبل الأصول غير المتداولة في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن قائمة المركز المالي في ألمانيا تظهر حقوق المساهمين أولاً ثم يتبع ذلك بالالتزامات والخصوم . في حين يتم استخدام النظام العكسي Reverse Order في الولايات المتحدة الأمريكية ، يوضح الشكلين البيانيين رقمي (4-7) ، (5-7) أمثلة على قوائم المركز المالي لأحد المشروعات الألمانية والأمريكية على التوالي .

إن عرض قائمة المركز المالي في المملكة المتحدة ذات ملامح فريدة ، فبعد عرض تبويب الأصول الثابتة (والذي يتضمن الأصول غير الملموسة والأصول الملموسة ، والاستثمارات طويلة الأجل) يتم بعد ذلك عرض الأصول المتداولة ويتبع ذلك عرض الالتزامات المتداولة ، ويتم إظهار المجموع الجزئي بعد ذلك عن طريق عرض إجمالي الأصول ناقصاً الالتزامات المتداولة . وذلك بالطبع يمنع عرض الالتزامات المتداولة مع الالتزامات غير المتداولة . يوضح الشكل البياني رقم (6-7) قائمة المركز المالي لأحد الشركات البريطانية المتعددة الجنسية .

إن تبويب البنود غير الدورية Irregular على سبيل المثال البنود غير العادية Extraordinary في قائمة الدخل تتباين وتختلف من بلد إلى آخر ، وحتى إذا كانت معايير تحديد البنود غير العادية يمكن أن تكون متماثلة ، فإنها يتم تفسيرها وتطبيقها بشكل مختلف ، ولذلك فإن البند الذي يعتبر غير عادي في أحد البلدان قد لا يتم تحديده بالضرورة على أنه بند غير عادي في بلد آخر .

شكل رقم (4-7)

قائمة مركز مالي موحد لشركة AG

القيمة بالآلاف المارك الألماني				
1997/12/31		1998/12/31		
807567		744629		الأصول
2073091		2114213		الأصول غير الملموسة
	706923		756382	الأصول الملموسة
	<u>1092875</u>		<u>116605</u>	الاستثمارات في شركة شقيقة
<u>899798</u>		<u>872987</u>		أصول مالية أخرى
<u>3780456</u>		<u>3731829</u>		الأصول المالية
1072047		1161275		الأصول الثابتة
	1246729		1276178	المخزون
	<u>528767</u>		<u>813831</u>	مدينون تجاريون
1775496		2090009		مدينون آخرون
<u>1964020</u>		<u>1953271</u>		مدينون تجاريون وحسابات مدينة أخرى
<u>4811563</u>		<u>5204555</u>		أموال سائلة
<u>8592019</u>		<u>8936384</u>		الأصول المتداولة
	341710		338290	حقوق الملكية والالتزامات
	<u>686191</u>		<u>689611</u>	رأس المال المصدر
1027901		1027901		حساب علاوة الأسهم
<u>2795421</u>		<u>2903056</u>		رأس المال المدفوع
3823322		3930957		الأرباح المحتجزة للمجموعة
<u>88161</u>		<u>94413</u>		رأس المال واحتياطيات المجموعة
<u>3911483</u>		<u>4025370</u>		حقوق الأقلية
	2094087		2218227	رأس المال والاحتياطيات
	<u>1413802</u>		<u>1575536</u>	مخصصات مقابل المعاشات
3507889		3793763		والالتزامات المماثلة
	420570		345722	مخصصات أخرى
<u>1172647</u>	<u>752077</u>	<u>1117251</u>	<u>771529</u>	المخصصات
<u>8592019</u>		<u>8936384</u>		التزامات البنوك
				التزامات أخرى
				الالتزامات

شكل رقم (5-7)

قوائم المركز المالي الموحدة
للمشركة الأم وشركاتها التابعة

القيمة بتمليون دولار		قوائم المركز المالي الموحدة في 31 ديسمبر
1998	1999	
		الأصول
		الأصول المتداولة
\$ 326.6	\$ 282.9	النقدية وما في حكمها
27.5	0.3	الاستثمارات قصيرة الأجل
<u>283.4</u>	<u>254.3</u>	حسابات المدينة التجارية (بالصافي)
		المخزون
189.1	186.6	المنتجات التامة
48.4	50.0	المواد الخام
<u>23.9</u>	<u>29.6</u>	مواد ومهمات
261.4	266.2	إجمالي المخزون
<u>216.1</u>	<u>193.0</u>	الأصول المتداولة الأخرى
1115.0	966.7	إجمالي الأصول المتداولة
		المتكاثات والمصنع والأثاث
24.1	28.2	الأراضي
390.2	407.6	مباني وتحسينات
<u>1404.5</u>	<u>1416.1</u>	آلات ومعدات
1818.8	1851.9	المتكاثات والمصنع والأثاث
		ناقصا :
<u>748.6</u>	<u>745.2</u>	الإهلاك المتجمع
1070.2	1106.7	المتكاثات بالصافي
245.7	236.9	الأصول غير الملموسة (بالصافي بعد الاستنفاد)
79.4	55.9	أصول أخرى
<u>\$ 2510.3</u>	<u>\$ 2396.2</u>	إجمالي الأصول

		الالتزامات وحقوق المساهمين
		الالتزامات المتداولة
41.٣	73.3	قروض قصيرة الأجل
95.2	81.2	لجزء فجاري من القروض طويلة الأجل
168.4	213.6	إجمالي حسابات الدائنين
131.4	139.1	الأجور المستحقة
125.6	138.7	المصروفات المستحقة
63.7	40.1	ضرائب الدخل المستحقة
383.5	252.3	الالتزامات المستحقة الأخرى
1009.1	938.3	إجمالي الالتزامات المتداولة
795.1	715.0	قروض طويلة الأجل
533.4	523.1	الالتزامات الأخرى
100.0	100.0	أسهم ممتازة دون قيمة اسمية، أسهم مرخص بها
		1750000 سهم ، مصدره 1282051 أسهم
		قابلة للتحويل 5.46 \$ للسهم
(48.4)	(38.5)	تعويض مؤجل
(29.9)	(39.0)	أسهم خزينة معفاة
		بالتكلفة 366079 ، 302969 على التوالي
		حقوق المساهمين العادية
840.0	840.0	أسهم عادية بقيمة 5\$ للسهم الواحد مرخص بها
		400 مليون سهم
78.9	100.7	رأس مال مدفوع إضافي
555.8	854.6	أرباح معد استثمارها
(80.1)	(59.1)	متجمع بخلاف الدخل المحتجز المتراكمة شامل
(67.6)	(45.5)	تعويض مؤجل
(1176.0)	(1457.4)	أسهم خزينة عادية بالتكلفة
151.0	197.3	إجمالي حقوق ملكية الأسهم العادية
\$ 2510.3	\$ 2396.2	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

شكل رقم (6-7)

قائمة المركز المالي

لأحد الشركات الإنجليزية (ICL)

قوائم المركز المالي في 31 ديسمبر 98				
الشركة		المجموعة		
بالمليون جنية		بالمليون جنية		
97	98	97	98	
				الأصول المستخدمة
				الأصول الثابتة
-	-	-	652	الأصول غير الملموسة (الشهرة)
431	320	3956	3816	الأصول الملموسة
				الاستثمارات
10093	10025			الشركات التابعة
68	24	254	170	مساهمات وحقوق أخرى
<u>10592</u>	<u>10369</u>	<u>4210</u>	<u>4638</u>	
				الأصول المتداولة
75	62	1319	1213	المحزون
3065	2834	2457	2360	المدينون
1	-	935	455	الاستثمارات والودائع قصيرة الأجل
22	25	340	367	النقدية بالبنك
<u>3163</u>	<u>2921</u>	<u>5051</u>	<u>4395</u>	
<u>13755</u>	<u>13290</u>	<u>9261</u>	<u>9033</u>	
				إجمالي الأصول
(1)	-	(1105)	(1445)	دائنين تستحق خلال سنة واحدة
(807)	(493)	(950)	(585)	قروض قصيرة الأجل
(6683)	(7421)	(2583)	(2356)	أقساط قروض جارية
(7491)	(7914)	(4638)	(4386)	دائنين آخرين
(4328)	(4993)	413	9	صافي الأصول المتداولة (الالتزامات)
<u>6264</u>	<u>5376</u>	<u>4623</u>	<u>4647</u>	إجمالي الأصول مطروحا منها
				الالتزامات المتداولة

تم تمويلها من				الدائنين المستحقة خلال فترة أكثر من سنة
694	360	2975	2954	القروض
3262	2784	67	55	دائنون آخرون
3956	3144	3042	3009	
218	210	1342	1429	مخصصات مقابل التزامات ومصروفات دخل مؤجل : منع لم يتم تمويلها على الربيع بعد
-	-	14	11	حقوق الأقلية - الملكية
-	-	79	49	أموال المساهمين - الملكية
727	728	727	728	رأس مال تم استدعاؤه احتياطات
581	587	581	587	حساب علاوة أسهم
-	-	26	15	احتياطات شركات شقيقة
782	707	(1188)	(1181)	حساب الأرباح والخسائر
1363	1294	581	(579)	إجمالي الاحتياطات
2090	2022	146	149	إجمالي أموال المساهمين
6264	5376	4623	4647	

إن الاختلافات المرتبطة بشكل القوائم المالية على سبيل المثال فإن نظام العرض واختلافات التبويب وتطبيقات المقاصة قد تكون أو قد لا تكون أحد المعوقات الرئيسية لاستخدام القوائم المالية اعتماداً على ما إذا كانت قابلة للمطابقة والتوفيق بينها أم لا .

9/3 الاتجاهات الحالية في التحليل المالي

Current Trends in financial Reporting

تفضل الاتجاهات الحالية في التحليل المالي مزيد من الإفصاحات في التقرير المالي . إن كثير من القوى الخارجية تتأثر بعمل تلك الاتجاه ، تتضمن المصادر الرئيسية للضغط المؤسسية لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والاتحاد الأوروبي (UE) بالإضافة إلى التنظيم الدولي لبورصات الأوراق المالية (IOSCO) ، ولا سيما التنظيم الأخير لديه تأثير رئيسي وملحوظ بسبب عولمة أسواق رأس المال ودعمها لمجهودات التنسيق والتوفيق للجنة معايير المحاسبة الدولية ، إن لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى توجيهات الاتحاد الأوروبي لديها قوة إلزامية قانونية على البلدان الأعضاء ، وكافة دول الاتحاد الأوروبي والأعضاء داخل مدى من المرونة المسموح بها يجب أن تتمسك بتلك التوجيهات وتلتزم بها . إن المعايير التي أصدرت عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية لديها تأثيرات متزايدة للغاية ، فكثيراً من البلدان قد تبنت تلك المعايير كمعايير محاسبية وطنية ، بينما تقوم بلاد أخرى باستخدام معايير لجنة معايير المحاسبة الدولية كمعايير وطنية مع إجراء بعض التعديل الذي تتطلبه بياناتها المحلية . ومعظم بورصات الأسهم تسمح لو تتطلب استخدام معايير لجنة معايير المحاسبة الدولية من شركات مؤسسة في بلدان أخرى تسجل أوراقها المالية في تلك البلدان . بعض من بورصات الأسهم الأوروبية تعطي الشركات المحلية الاختيار عند استخدام المبادئ الوطنية المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها أو معايير لجنة معايير المحاسبة الدولية عند إعداد قوائمها المالية الموحدة .

وربما يتمثل أكثر العوامل أهمية في توفير القوة الدافعة تجاه الإفصاح الأكبر في حافز المصلحة الذاتية **Self - Interest Motive** . إن المشاركين في الأسواق الدولية يتم تحفيزهم بهدف توفير إفصاحات اختيارية **Voluntary Disclosures** لتحقيق أهداف استثماراتهم وأعمالهم ، وهم يفعلون ذلك بغض النظر عن متطلبات الإفصاح ، لذلك فإن عولمة الأسواق قد تتحول إلى العامل الرئيسي الخاص بمزيد من الإفصاح والتوفيق بين مبادئ المحاسبة والمراجعة عالمية النطاق .

التباين في المبادئ المحاسبية وتطبيقات الأعمال

Diversity of Accounting Principles and Business Practices

جدير بالذكر أن الاتجاه نحو المزيد من الإفصاح ونقص التتسيق بين المبادئ المحاسبية تظل العائق الرئيسي لمستخدمي القوائم المالية خارج البلد ، حيث يكون موقع الشركة المصدرة . وحيث أن القوائم المالية تتأثر بشدة بالمبادئ المحاسبية ، فإن تلك المبادئ المحاسبية المختلفة غالباً ما تؤدي إلى اختلافات يتم التقرير عنها بينما لا يكون هناك أية اختلافات في الواقع . وطبقاً لأحد الدراسات البحثية تبين أن الاختلافات في المبادئ المحاسبية كان لها أثر جوهري على القوائم المالية لمعظم الشركات محل الدراسة التطبيقية ، حيث عندما تم التعديل إلى مبادئ المحاسبة المقبولة والمعترف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية فإن صافي ربح أحد الشركات المؤسسة بالمملكة المتحدة قد سم تخفيضه بنحو 27.1% في حين أن صافي الربح لأحد الشركات المنشأة بألمانيا قد تزايد نتيجة لذلك بنحو 40.1% ، ولا شك أن إعادة التصوير كان

لها تغير أكثر وضوحاً على حقوق المساهمين حيث كان يتراوح ما بين (-)32.5% إلى (+)60.1% .

Income Smoothing تتضمن التطبيقات في بعض البلدان تمهيد للدخل من خلال استخدام الاحتياطات أو إدخال بنود غير عادية (على سبيل المثال دخل أو خسارة من العمليات غير المستمرة) مباشرة داخل الأرباح المحتجزة . وكما سبق القول فإن إعادة التصوير **Complete Restatement** من اطار عام محاسبي إلى اطار آخر يمكن أن يكون مفيداً في التغلب على مثل تلك المشاكل.

وكبديل لإعادة التصدير الكامل أن يتم تطوير المقدرة على فهم وتفسير المبادئ المحاسبية المحلية المقبولة والمتعارف عليها المستخدمة . وبينما يكون ذلك ليس البديل الأفضل لمعظم المستثمرين عند اتخاذ قرارهم ، إلا أنه قد يكون بديل ذو جدوى للمستثمرين من المؤسسات والشركات . حيث قد تجد المجموعة الأخيرة أنه من فعالية التكلفة أن يتم تطوير مثل الخبرة .

بعض مديري الاستثمار يقررون بوعي عدم استثمار مواردهم في إعادة تصوير كامل للقوائم المالية أو في اكتساب معرفة بمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها حالياً ، حيث أنهم يشعرون بإمكانية تحقيقهم نتائج مقنعة عن طريق تنويع محافظ استثماراتهم بطريقة من شأنها توفير عوائد مرغوبة عند مستويات مخاطر تكون مقبولة ، ذلك المدخل قد لا يوفر بشكل لا يمكن إنكاره العوائد المثلى ولكن قد يكون مقنعاً ومرضياً إذا لم تزيد فعالية كل من المدخلين التحليليين السابقين عن تكلفتها طبقاً للظروف المحيطة .

تطبيقات الأعمال المختلفة Different Business Practices

باسترجاع أحد النقاط الهامة من الفصل الخامس يتضح أن المبادئ المحاسبية المختلفة ليست هي كافة المشاكل الرئيسية ، حيث يمكن إدارتها والتحكم فيها بدرجات مختلفة من الإقناع . فلا شك أن المشكلة الرئيسية في تحليل القوائم المالية تتمثل في تأثير بيئات الأعمال التشغيلية المختلفة على الثقافات المختلفة . وكمثال على ذلك معدل القروض في الشركات اليابانية والألمانية . فالشركات في هذين البلدين عادة ما يتم خضوعها بشكل كبير لرفع المالي leveraged ، حيث تميل إلى الاعتماد بشكل جوهري على القروض بدلا من حقوق الملكية كمصدر رئيسي للحصول على رأس المال .

لذلك فمن الأهمية القصوى أن يتم فهم الاختلافات الثقافية Cultural differences لتفسير تحليل القوائم المالية بشكل صحيح وملائم ، وإن وجود تلك الاختلافات الثقافية الهامة التي تعمل في ظلها المنشآت تجعل ذلك الفهم حاسما .

9/4 أهداف ومداخل تحليل القوائم المالية

Approaches of Financial Statement Analysis

إن هدف تحليل القوائم المالية تتمثل في استخراج معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات ، ولذلك الغرض يمكن استخدام مجموعة من المداخل ، لعل أحد تلك المداخل هو الفحص التحليلي للتقرير السنوي الذي يتضمن القوائم المالية والجدول والملاحظات المصاحبة لتلك القوائم ، وتقرير المراجع الحيادي ومناقشات وتحليل الإدارة بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الهامة على سبيل المثال المعلومات الخاصة بتصدير المنتج وتجديده وظروف

السوق وخطط الإدارة ، إن الفحص الدقيق للتقرير السنوي يمكن أن يوفر فهم
لأداء التشغيلي للشركة وموقفها المالي وإمكانياتها المستقبلية وحيث لا يتم
إجراء أي مقارنة مع شركة أخرى في ظل استخدام تلك المدخل من ثم يتم
تجنب أي تعقيدات متعلقة بالمقارنات الدولية ذات الصلة .

لذلك فإذا ما كان إجراء المقارنات مرغوباً فيها من ثم يمكن الالتجاء إلى
استخدام أحد بديلين لإجراء التحليل المالي هما (1) تحليل المؤشرات المالية
Financial Ratio Analysis والذي يمكن من إمكانية إجراء المقارنة داخل
المنشآت أو ما يطلق عليه بالمقارنات داخل المنشأة **Interfirm Comparisons**
(2) وتحليل الاتجاه **Trend Analysis** وهو البديل الثاني الذي يوفر مقارنات
سواء بين المنشأة خلال الفترات الزمنية المختلفة أو بين المنشآت وبعضها
البعض . وفيما يلي دراسة موجزة لكل من المدخلين .

9/4/1 تحليل المؤشرات المالية **Financial Ratio Analysis**

يعتبر تحليل المؤشرات المالية من أهم مداخل التحليل المالي وعادة ما
يكون في شكل نسب أو عدد من المرات خلال فترة معينة ، وبصفة عامة فإن
هناك ست مجموعات من المؤشرات التي تستخدم في التحليل المالي هما :-

1- معدلات أو نسب السيولة :

تساعد معرفة نسب السيولة المستثمر في تقييم قدره الشركة على تحويل
الأصول إلى نقدية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل ، حيث يجب أن تحافظ
الشركة على توفير رأس مال عامل كافٍ للوفاء بالتزاماتها المتداولة .

ولعل أهم نسب تحليل السيولة في رأس المال العامل **Working Capital** والذي يتم حسابه بخصم مجموعة الالتزامات المتداولة من مجموع الأصول المتداولة ، حيث يجب أن تحتفظ بقدر مناسب من رأس المال العامل تجتذب المستثمرين المستحفظين . ويمكن التعرف على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وزيادة مبيعاتها واستغلال الفرص المالية المتاحة بتحديد مدى كفاية رأس مالها العامل .

ويعتبر عدم كفاية رأس المال العامل مع عدم القدرة على تسهيل الأصول المتداولة من الأسباب الشائعة لفشل الشركات ، بينما يعتبر النمو السنوي لرأس المال العامل علامة إيجابية لنمو الشركة ولزدهارها . بينما تعتبر نسبة التداول **Current Ratio** من أهم الطرق التي تستخدم لتحديد ما إذا كانت الشركة تحتفظ بالقدر الكافي من رأس المال العامل ويتم احتسابها عن طريق قسمة الأصول المتداولة بالالتزامات المتداولة وتعتبر نسبة التداول المناسبة هي 2 : 1 وهذا يعني أن كل جنية واحد من الالتزامات المتداولة يقابله 2 جنية من الأصول المتداولة .

وهناك طريقة أخرى لاختيار كفاية رأس المال العامل وهي الأصول المتداولة سريعة التحول إلى نقدية ، ولذلك يستبعد المخزون من حساب نسب السيولة السريعة ، ويتم حساب تلك النسبة بقسمة الأصول سريعة التداول على الالتزامات المتداولة .

2- نسب الرافعة المالية / الاقتراض :

وهي تبين كيفية أو مدى اعتماد الشركة على الاقتراض لتمويل أنشطتها وقدرتها على مواجهة الالتزامات المترتبة على هذا الاقتراض ، فالإسراف في

الاقتراض يؤدي إلى زيادة التكاليف بالشركة لوجوب دفع الفوائد المتعلقة بالقروض ، وهناك حد معين من الاقتراض يستطيع المستثمرون قبوله ولكن الزيادة عن الحد المعقول تدعو للحذر . ولعل أبرز تلك النسب المتعلقة بتحليل الرافعة ما يلي : -

أ - نسبة القروض إلى حقوق الملكية

وهي توضح العلاقة بين القروض وحقوق الملكية ، وتستخدم كأداة تحذيرية من تزايد قروض الشركة ، فكلما ارتفعت تلك النسبة كلما ارتفعت المخاطر المالية ، وكلما زادت القروض كلما انخفض حد الأمان بالنسبة للدائنين .

ب - معدل تغطية الأصول

يعبر ذلك المعدل عن نسبة تغطية الأصول الملموسة للشركة لكل 1000 جنية من مجموع القروض ، ولذا فهي تعطي للدائن مقياساً للحماية التي توفرها له الشركة بأصولها الملموسة وذلك بعد استبعاد الديون التجارية التي عادة ما تكون ذات أولوية سابقة على القروض .

ج - نسب إجمالي رأس المال

توضح تلك النسب الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل في الشركة ، وتساعد تلك النسب على توضيح مدى ملائمة الهيكل التمويلي للشركة . حيث أن وجود نسبة كبيرة من تمويل الشركة من القروض قد يعطي مؤشراً على احتمال مواجهة الشركة لمشكلات تمويلية .

د - معدل تغطية الفوائد

يقيس ذلك المعدل قدرة الشركة على سداد أعباء الفوائد على القروض ويحدد عدد مرات تغطية تلك الفوائد من أرباح الشركة ، ويحدد معدل تغطية

الفوائد هامش الأمان لاستمرارية الشركة حيث كلما كان معدل التغطية أعلى كلما زاد هامش الأمان . حيث أن عدم قدرة الشركة على مقابلة أعباء التمويل قد يتردى إلى إفلاسها . ويتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي الربح قبل الضرائب وإجمالي أعباء الفوائد على إجمالي أعباء الفوائد .

هـ - معدل تغطية أعباء خدمة الديون

يوضح معدل تغطية الفوائد مدى قدرة الشركة على سداد أعباء الفائدة على القروض ولكنه لا يوضح مدى قدرتها على سداد أقساط تلك القروض والتي تعتبر من الأمور الهامة التي توضح المخاطر المالية التي تواجهها الشركة (الإفلاس) ، ولذلك يكون من الضروري احتساب معدل تغطية أعباء خدمة الديون سواء الأقساط أم الفوائد .

3- نسب تحليل الربحية :

يوضح التحليل المالي للربحية مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها لتحقيق أقصى نفع ممكن لمستثمرين فيها ، وتعطي الربحية مؤشراً على السلامة المالية للشركة على المدى الطويل . ولعل أبرز طرق تحليل الربحية ما يلي :

أ - هامش مجمل الربح

وهي تقيّد في تحليل الاتجاه الداخلي للأداء وأيضاً في عمل المقارنات الخارجية أو يظهر هامش مجمل ربح معدل ربحية مبيعات الشركة بعد خصم تكلفة المبيعات وتتم حسابها بقسمة مجمل الربح على صافي المبيعات .

ب - هامش الربح التشغيلي

تعد من النسب المتحفظة التي تقيس قدرة الشركة على استخدام مواردها لأنها تأخذ في اعتبارها المصروفات البيعية العمومية والإدارية التي تتكبدها

الشركة بجانب تكلفة المبيعات ، ويتم حسابها بقسمة صافي الربح التشغيلي على صافي المبيعات .

ج- هامش صافي الربح

ويعد هامش صافي الربح مؤشراً هاماً لإظهار كفاءة إدارة الشركة بعد أخذ كافة المصروفات والضرائب في الاعتبار .

د - صافي العقد على رأس المال المستثمر

تقيس هذه النسبة معدل العائد الذي حققته الشركة على جميع الأموال المستثمرة بها ، حيث يتم حسابها عن طريق قسمة صافي الربح قبل البنود غير العادية بالاضافة الى إجمالي أعباء الفوائد على رأس المال المستثمر .

هـ - صافي العقد على حقوق الملكية لحملة الأسهم العادية

تعتبر تلك النسبة هامة لحملة الأسهم العادية لأنها تعكس ربحية رأس مال الشركة ويتم حسابها بقسمة صافي الربح قبل البنود غير العادية ناقصاً توزيعات الأسهم الممتازة على حقوق الملكية للأسهم العادية .

4- نسب تحليل النشاط (الكفاءة) :

تقيس معدلات النشاط مدى كفاءة الشركة في إدارة أصولها كالمخزون وحسابات المدينة وذلك من خلال ما يعرف بمعدلات الدوران . ولعل أبرزها ما يلي :-

أ- معدل دوران المدينين

يقيس ذلك المعدل عدد مرات تحول حسابات المدينين إلى نقدية خلال العام كمؤشر على كفاءة سياسات الائتمان والتحصيل التي تتبعها إدارة

الشركة. ويتم حساب معدل دوران المدينين بقسمة صافي المبيعات السنوية على متوسط أرصدة المدينين .

ب- متوسط فترة التحصيل

يقيس هذا المعدل متوسط عدد أيام فترة تحصيل حسابات المدينين ، حيث يتم حسابها بقسمة عدد أيام السنة على معدل دوران المدينين .

ج - معدل دوران المخزون

يقيس ذلك المعدل عدد مرات تحول المخزون إلى نقدية خلال السنة ، ويمكن التعبير أيضا عن هذا المعدل بعدد أيام المخزون ، ويتم حسابه بقسمة تكلفة المبيعات على متوسط المخزون .

د - متوسط دورة التشغيل

وتعني تلك الدورة الفترة الزمنية الممتدة من بدء استخدام النقدية في شراء المخزون من المواد الخام وحتى إعادة تحصيل النقدية من خلال بيع السلع والخدمات المنتجة ، ويعتبر طول فترة التشغيل عاملاً هاماً في تحديد احتياجات الشركة من الأصول المتداولة ، ويتم حساب ذلك المتوسط بطرح متوسط فترة سداد الموردين من حاصل جمع متوسط فترة المخزون ومتوسط فترة التحصيل .

5- نسب تحليل القيمة :

تربط نسب تحليل القيمة بين السعر السوقي لأسهم الشركة المتداولة بالبورصة وبعض المعلومات الواردة بالقوائم المالية مثل توزيعات الأرباح وربحية السهم العادي . ومن أهم نسب تحليل القيمة وأكثرها شيوعاً ما يلي:-

أ - نسب توزيعات الأرباح

توضح نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين إلى صافي أرباح الشركة ، ويتم حساب نسبة التوزيعات للأسهم العادية بقسمة التوزيعات على الأسهم العادية على صافي الربح مطروحاً منه التوزيعات للأسهم الممتازة (إن وجدت) .

ب - العائد على السهم العادي (ربحية السهم)

يهتم حملة الأسهم العادية بالعائد على السهم حيث أن تأثير الربحية على سعر السهم في السوق أكبر من تأثير التوزيعات ، ويتم حسابها بقسمة صافي الربح قبل البنود غير العادية مطروحاً منها التوزيعات للأسهم الممتازة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة .

ج - عائد الكوبون (عقد التوزيع)

تمثل نسبة عائد الكوبون نسبة التوزيعات على الأسهم العادية والممتازة إلى سعر السهم الحالي في السوق ، وتسمح نسب عائد الكوبون بعقد مقارنات عادلة بين الشركات المختلفة ، ويتم حسابها بقسمة التوزيعات السنوية لكل سهم على سعر السوق للسهم .

د - مضاعف الربحية

يتيح مضاعف الربحية مقارنة العائد على السهم العادي بسعره السوقى ، ويوضح ذلك المعدل عدد أضعاف سعر بيع السهم بالنسبة للعائد على السهم العادي ويعتبر ذلك المضاعف من أكثر المعدلات المالية استخداماً وذلك لأنه يدمج كل المعدلات الأخرى في معدل واحد .

6- معدلات التدفقات النقدية

تساعد معدلات التدفقات النقدية في تحليل السيولة والربحية ، كما توضح أيضاً مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها المالية ، وفيما يلي أبرز تلك المعدلات .

أ - التدفقات النقدية التشغيلية إلى القروض قصيرة الأجل

يساعد ذلك المعدل في تحديد قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل وقت استحقاقها وتعتبر الزيادة في تلك النسبة مؤشراً إيجابياً على تحسين مستوى السيولة بالشركة ويتم حسابها بقسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على السحب على المكشوف من البنوك .

ب - متوسط التغطية النقدية للقروض قصيرة الأجل

يعكس ذلك المعدل سياسة التوزيعات تأثيرها اللاحق على النقدية المتاحة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل للشركة ، وتظهر تلك النسبة أيضاً مدى قدرة الشركة على مواجهة القروض بأمان ، ويتم حساب تلك النسبة بقسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مطروحاً منها التوزيعات النقدية على السحب على المكشوف من البنوك .

ج - التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي القروض

تشير تلك النسبة إلى مدى مقدرة الشركة على سداد ديونها باستخدام تدفقاتها النقدية التشغيلية ، وكلما انخفضت تلك النسبة كلما انخفضت مقدرة الشركة المالية وزاد احتمال حدوث مشاكل في المستقبل كنتيجة لعدم القدرة على السداد ، ويتم حسابها بقسمة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي القروض .

د - التدفقات النقدية التشغيلية للسهم

تشير تلك النسبة إلى التدفقات النقدية المولدة عن الأنشطة التشغيلية بالنسبة لكل سهم ، وعلى المدى القصير تعد التدفقات النقدية للسهم مؤشراً أفضل على مدى قدرة الشركة على اتخاذ قرارات بالتوسعات المستقبلية وسداد توزيعات الأرباح ، ويتم حساب ذلك المعدل عن طريق قسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على متوسط عدد الأسهم العادية .

هـ - التدفقات النقدية التشغيلية إلى التوزيعات النقدية

يشير ذلك المعدل إلى قدرة الشركة على تغطية للتوزيعات النقدية من خلال التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة الشركة على سداد التوزيعات النقدية ، ويتم حساب تلك النسبة بقسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على التوزيعات النقدية لكل من الأسهم الممتازة والعادية .

9/3/2 تحليل الاتجاه

على الرغم من أهمية المؤشرات المالية في تحليل القوائم المالية للشركة ، إلا أنه لا بد من توخي الحذر في استخدامها حيث أنها ليست العنصر الوحيد لحكم على الشركة ، فهي تقدم مؤشرات مساعدة ولكنها لا تقدم أدلة قاطعة فالنسب غير المرضية قد تؤدي إلى استنتاج أن الشركة ليست في وضع مالي جيد إلا أن ذلك لا بد وأن يتأكد من خلال استخدام سلسلة من الأدوات والمؤشرات الأخرى ، ومن ناحية أخرى فإن المؤشرات المالية عن سنة واحدة تكون محدودة الفائدة ولكنها تصبح ذات مغزى بمقارنتها سواء بنسب داخلية (لذات الشركة) لفترة مماثلة أخرى أو بنسب خارجية لشركات مماثلة أو بمعدلات الصناعة .

أ - الاتجاهات الداخلية

يتم تحديد الاتجاه باختيار تاريخ أو سنة أساس معينة ، ويفترض أن النسبة المالية في هذه الفترة هي 100% ، ثم يتم قسمة المؤشر أو النسبة المئوية في كل سنة تالية على نسبة سنة الأساس وبالتالي ينتج الاتجاه معبراً عن تطور المؤشر على مدار عدة سنوات مقارنة بسنة واحدة هي سنة الأساس. ويعتبر تحليل الاتجاهات من الأساليب المفيدة لوضوحه وسهولة حسابه ، إلا أنه يعاب عليه أنه قد يؤدي إلى نتائج مضللة إذا لم يحسن اختيار أنسب سنة أساس .

ب- اتجاه المقارنات الخارجية

تستخدم النسب في عمل مقارنات بين النتائج المالية للشركات التي تعمل في نفس المجال ، ويراعى في المقارنات الخارجية ضرورة أن تطبق الشركات المقارنة ذات القواعد المستخدمة في حساب النسب .

حيث قد تكون نتائج المقارنة مضللة عند مقارنة معدلات دوران المخزون لشركتين إحداهما تستخدم قيمة المبيعات في حساب معدل دوران والأخرى تستخدم تكلفة المبيعات في حساب ذات المعدل .

9/5 تحليل المؤشرات المالية على المستوى الدولي

International Financial Ratio Analysis

يتم عمل تحليل المؤشرات المالية لأغراض تقييم الأداء التشغيلي والموقف المالي للشركة ، يساعد ذلك التحليل على تقييم عدة عوامل على سبيل المثال مستوى مخاطر الائتمان وإمكانية تحقيق الأرباح ، وإذا لم يتم إعادة تصوير القوائم المالية للشركة فإن الأمر يتطلب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند استخدام تحليل المؤشرات المالية . ويجب على المحلل المالي أن يفهم الإطار المحاسبي العام الذي في ظله تم إعداد القوائم المالية كما يجب أن يفهم أيضاً تطبيقات

الأعمال الأجنبية المبنية على الثقافة المحلية وببساطة فإن إعادة تصوير القوائم المالية لا تعتبر في حد ذاته أمراً كافياً لتجنب التوصل إلى استنتاجات مضللة من تحليل القوائم المالية .

إن تحليل المؤشرات المالية يعتبر نقطة البداية في تطوير المعلومات المرغوبة عن طريق المحلل المالي . ويمكن تبويب تحليل المؤشرات المالية عموماً كما سبق الذكر إلى أربعة مؤشرات تستخدم بصفة أكثر شيوعاً على المستوى الدولي هما :-

1- مؤشرات السيولة Liquidity Ratios

وهي تعبر عن مقاييس قدرة الشركة في الأجل القصير على سداد التزاماتها المستحقة، وقد يطلق عليها أيضاً مؤشرات الوفاء بالالتزامات Solvency Ratios.

2- مؤشرات الكفاءة Efficiency Ratios

وهي مقاييس لكيفية استخدام المنشأة لأصولها المستخدمة بفعالية، ويطلق عليها أيضاً مؤشرات معدل الدوران أو مؤشرات النشاط Turnover or Activity Ratios.

3- مؤشرات الربحية Profitability Ratios

وهي تمثل مقاييس درجة نجاح أو فشل المنشأة خلال فترة زمنية معينة .

4- مؤشرات التغطية Coverage Ratios

وهي تعبر عن مقاييس لدرجة الحماية للدائنين والمستثمرين في الأجل الطويل . ويطلق عليها أيضاً بمؤشرات الرافعة أو هيكل رأس المال .

Leverage or Capital Structure Ratios

يصور الشكل رقم (7-7) بعض من مؤشرات القوائم المالية المستخدمة بشكل أكثر شيوعاً تحت كل مجموعة من المجموعات الأربعة السابقة .

شكل رقم (7-7)

المؤشرات المالية المتعارف عليها

القبوب	المؤشر	طريقة حساب المؤشر
1. السيولة	• معدل التداول:	<u>الأصول المتداولة</u>
	يهدف إلى تحديد المقدرة على الوفاء بالديون	الالتزامات المتداولة
	قصيرة الأجل .	
2. الكفاءة	• معدل دوران المخزون:	<u>تكلفة البضاعة المباعة</u>
	يهدف إلى قياس كيف يتم بيع المخزون بسرعة.	متوسط المخزون
	• معدل دوران حسابات المدينة:	<u>قيمة المبيعات الآجلة</u>
	يهدف إلى تحديد كفاءة المتحصلات من المدينين.	متوسط المدينين
	• معدل دوران الأصول:	<u>صافي المبيعات</u>
	يهدف إلى قياس الاحتياطي المتولد من الأصول	متوسط إجمالي الأصول
	المستفد .	
3. الربحية	• هامش الربح:	<u>صافي الربح</u>
	يهدف إلى مقارنة الهامش بهوامش أرباح	صافي المبيعات
	المنافسين .	<u>صافي الربح</u>
	• العائد على الأصول:	متوسط إجمالي الأصول
	يهدف إلى قياس كفاءة ربحية الأصول .	<u>صافي الربح</u>
	• العائد على حقوق الملكية:	متوسط حقوق المساهمين
	يهدف إلى قياس كفاءة ربحية استثمارات	
	المساهمين .	
4. التغطية	• مؤشر الديون:	<u>إجمالي الالتزامات</u>
	يهدف إلى تحليل المقدرة على الوفاء بالالتزامات	إجمالي الأصول
	الديون .	
	• مؤشر الديون إلى حقوق الملكية:	<u>إجمالي الالتزامات</u>
	يهدف إلى مقارنة التمويل عن طريق الاقتراض	حقوق المساهمين
	مع التمويل عن طريق استثمارات حقوق الملكية .	

هذا وليس من الضروري أن يتم تحويل القيم معبراً عنها بعملات مختلفة إلى عملة واحدة ، حيث أن إجراء ذلك لن يغيّر تلك المؤشرات ، حيث أن المؤشرات المبينة على نفس القيم سوف تكون هي ذات القيم بغض النظر عن العملة .

مثال

تبلغ جملة الأصول المتداولة لإحدى الشركات الفرنسية 2.5 مليون فرنك فرنسي ، في حين أن قيمة الالتزامات المتداولة تبلغ 2 مليون فرنك . ويعتبر معدل الترجمة الملائم (سعر الصرف في نهاية السنة) هو الدولار 5.2 فرنك فرنسي .

وبالتالي فإن :-

$$\frac{2500000}{2000000} = \text{مؤشر التداول باستخدام القيم بالفرنك الفرنسي}$$

$$= 1.25 \text{ إلى } 1$$

$$\frac{5.2 \div 2500000}{5.2 \div 2000000} = \text{مؤشر التداول باستخدام القيم بالدولار الأمريكي}$$

$$= 1.25 \text{ إلى } 1$$

يوضح ذلك المثال أن تحليل المؤشرات المالية يمكن أن يتم إجراءه بدون تحويل القيم معبراً عنها بعملات مختلفة إلى عملة واحدة .

القيود العامة لتحليل المؤشرات المالية على المستوى الدولي

General Limitation of Financial Ratio Analysis

إن تحليل المؤشرات المالية لديه عديد من القيود العامة بجانب التعقيد المرتبط نتيجة لوجود أطر محاسبية مختلفة وممارسات أعمال متباينة واسعة النطاق خلال دول العالم . لعل أبرزها ما يلي :-

1- أساس التقييم Valuation Basis

تتأسس المؤشرات المالية على التكلفة التاريخية في معظم البلدان ، وقد يتخذ المستخدمون افتراض خاطئ مؤداه أن التكاليف تعكس الأسعار الجارية ، ونتيجة لذلك قد يتم اتخاذ قرارات غير رشيدة .

2- التقديرات Estimates

في المواقف التي تتضمن وجود قيم تقديرية جوهرية على سبيل المثال الإهلاك والاستنفاد ، فإن المؤشرات المالية تخسر فعاليتها عند اجراء المقارنات الداخلية بالشركة .

3- الاستبعادات Omissions

كثير من البنود الهامة لا يتم تضمينها في القوائم المالية ، وكأمثلة على ذلك رأس المال الفكري Intellectual Capital (حقوق الملكية الفكرية) ، وتحديد المنتج وعلاقات العمل بالإضافة إلى تصرفات المنافسين ، وعلى الرغم من أهمية تلك العوامل لمستقبل الشركة فإنها لا تدخل ضمن مدخلات النظام المحاسبي ، ومن ثم فإن حذفها قد يفيد من نفعية المؤشرات المالية .

4- البدائل التي تسمح بها مبادئ المحاسبة المقبولة والمعترف عليها

Alternatives Allowed by GAAP

هناك شركات مختلفة تستخدم بدائل محاسبية مختلفة تسمح بها المعايير المحاسبية وكاملة على ذلك ما يلي :

أ - تقييم المخزون

حيث قد تستخدم طريقة الوارد لولا يصرف لولا أو طريقة الوارد أخيراً يصرف لولا .

ب - طرق الإهلاك

حيث قد تستخدم طريقة القسط الثابت أو القسط المتناقص على سبيل المثال .

ولا شك فإن استخدام بدائل مختلفة مسموح بها داخل نفس الإطار المحاسبي تجعل المقارنات داخل المنشأة صعبة .

وليس بخاف فإن معظم تلك القيود العامة يتم تعظيمها وتكثيفها بحدة عند استخدام تحليل المؤشرات المالية على المستوى الدولي ويمكن إبراز ذلك على النحو التالي:-

1- أساس التقييم Valuation Basis

فعلى الرغم أن كثير من البلاد تستخدم أساس التكلفة التاريخية ، فإن القوائم المالية لبلاد أخرى يتم إعدادها باستخدام أساس مختلط من التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية **Hybrid Historical-Current Cost Basis** لو باستخدام أساس التكاليف التاريخية المعدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار **Historical Costs Basis Adjusted for General Price-Level Changes** .

ففي المملكة المتحدة يتم استخدام أساس مختلط يتكون من كل من التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية ، بينما في المكسيك فإن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية يتم تعديلها لمقابلة التغيرات في المستوى العام للأسعار .

2- التقديرات Estimates

إن المستويات المتباينة من المرونة الخاصة بتقدير بنود محددة مسموح به في البلاد المختلفة تجعل مقارنات المؤشرات المالية أكثر صعوبة ، على سبيل المثال يتم السماح باستنفاذ وإطفاء شهره المحل في الولايات المتحدة الأمريكية على مدار 40 سنة كحد أقصى ، بينما في فنلندا فإن فترة إطفاء الشهرة تتراوح عادة من خمس سنوات لتصل كحد أقصى إلى عشرين سنة .

3- الاستبعادات Omissions

كما سبق القول فإن تحليل المؤشرات المالية يعاني بوجه عام من استبعاد بعض المعلومات الهامة ، ولا شك أن المشكلة تتفاقم وتزداد بالحقيقة الخاصة بأن بعض المعلومات التي تكون مطلوب أن يفصح عنها في التقارير المالية في بعض البلدان يتم استبعادها معاً في بلدان أخرى . على سبيل المثال في السويد لا يتم عمل أية استحقاق للخسائر المحتملة أو العرضية ، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية لا يتم تسجيل المكاسب المحتملة في حين يتم تسجيل الخسائر المحتملة إذا ما كانت محتملة الحدوث Probable وأمكن عمل تقدير معقول لها . أما في ألمانيا يتم تسجيل الخسائر المحتمل إذا كانت ممكنة . Possible

ركزت المناقشة السابقة على الأثر المكثف للتحويل أو للدولية على القيود العامة لتحليل المؤشرات المالية ، مما يتعين معه دراسة ذلك التحليل بعمق أكثر في ظل البيئة الدولية .

1- الأطر المختلفة للمحاسبة Different Accounting Frameworks

تختلف الأطر المحاسبية من بلد إلى بلد آخر في ظل غياب القوائم المالية المعاد تصورها من ثم فإن مقارنة المؤشرات المالية المرتبطة بالقوائم المالية للبلاد المختلفة والمعدة باستخدام أطر محاسبية مختلفة سيكون مجرد تطبيق يتسم بعدم الجدوى أو لا طائل أو نفع جدي منه .

إن المعالجة المحاسبية المقبولة لبعض البنود غير العادية تتباين بين البلاد على سبيل المثال فإن هناك إمكانية قليلة للمقارنة دولياً في المعالجة المحاسبية لتعديلات السنة السابقة ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية فإن تسويات السنة السابقة لا تظهر في قائمة الدخل للفترة الحالية بينما يظهر ذلك في كل من ألمانيا والدانمارك ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن الأحداث والمعاملات التي تعتبر أنها غير عادية أو غير متكررة في الحدوث ينظر إليها على أنها تمثل بنود غير عادية وتظهر بشكل منفصل في قائمة الدخل ، أما في كوريا الجنوبية يتم التقرير عن التعديلات على السنة السابقة كبنود غير عادية في قائمة الدخل ، في حين لم نتحدث مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في المكسيك عن نوع البنود التي يتعين التقرير عنها كبنود غير عادية . إلا أنه في الممارسة العملية مع ذلك فإن البنود غير التشغيلية على سبيل المثال المكاسب أو الخسائر المرتبطة ببيع الأصول الثابتة يتم التقرير عنها كبنود غير عادية في قائمة الدخل .

في بعض البلدان من المقبول أن يتم تحميل أعباء معينة في مواجهة الدخل حكماً لتحقيق ما يعرف بتمهيد الدخل **Income Smoothing** ، ذلك التطبيق لا يتم السماح به في بلدان أخرى ، تلك الاختلافات تؤثر مباشرة على الربحية المقرر عنها وعلى المؤشرات الأخرى ليس بسبب الاختلاف الحقيقي في الدخل فحسب ، بل أيضاً بسبب التباين الواضح في تطبيقات التقرير عن الدخل.

2- تطبيقات الأعمال المختلفة Different Business Practices

إن تطبيقات الأعمال غير موحدة خلال دول العالم ، فإذا لم يكن مستخدم التحليل المالي على معرفة بتلك الاختلافات فمن المحتمل أن يتوصل إلى استنتاجات خاطئة . إن إعادة تصوير القوائم المالية وحده ليس كافياً للتغلب على تلك المشكلة ، فكما سبق ذكره فإن الشركات اليابانية عادة ما تكون لديها نسبة أعلى للقروض إلى حقوق المساهمين مقارنة بتلك الخاصة بالشركات في الولايات المتحدة الأمريكية . ويمكن للمحلل الخبير أن يفسر ذلك على نحو صحيح وملئم كنتيجة مباشرة لعادات وتقاليد الأعمال التجارية اليابانية .

إن توجه القوائم المالية يصنع تحدياً آخر ، حيث في كثير من البلدان يتم توجيه القوائم المالية تجاه المستثمرين في المقام الأول ، بينما في بلاد أخرى فإن توجيهها يكون لخدمة الدائنين بصفة رئيسية . ويؤثر ذلك بطبيعة الحال على مضمون ومحتوى القوائم المالية والمدى الذي يتم إليه عمل الإفصاحات التفصيلية لكل البنود الفردية ، وذلك يلقي الضوء مرة أخرى على أهمية فهم تطبيقات الأعمال في البلاد التي يتم تحليل قوائمها المالية .

3- تأثير قوانين الضرائب Influence of Tax Laws

ان تخفيض الضرائب من التطبيقات الشائعة في بعض البلاد وبالتالي يتم إعداد قوائم مالية تهدف إلى تلبية الدخل المقرر عنه . ففي إيطاليا يتم تطبيق القانون الضريبي بوجه عام على أي ربح يتم عرضه في القوائم المالية حتى لو كان هذا الربح لا يتطلب أن يتم الاعتراف به وفقاً للتشريعات الضريبية . أما في ألمانيا فهناك كثير من المجالات يتطلب خلالها اختيار طريقة محاسبية لأغراض ضريبة الدخل وتكون مطلوبة أيضاً لأغراض التقرير المالي ، ونتيجة لذلك فهناك القليل من الاختلافات في ألمانيا بين الدخل لأغراض الضرائب والدخل لأغراض التقرير المالي .

4- دقة البيانات Data Accuracy

كما سبق ذكره في مقدمه ذلك الفصل أنه في بعض الحالات قد تتغير البيانات بتعمد لإظهار أداء أفضل من الأداء الفعلي ، ولاشك فإن المؤشرات المالية التي تتأسس على بيانات غير دقيقة ستكون غير دقيقة بوضوح كما أنها ستكون نتيجة لذلك غير قابلة للاعتماد عليها عند إجراء المقارنات .

المؤشرات المالية وتباين مبادئ المحاسبة المقبولة المتعارف عليها

Financial Ratios and GAAP Diversity

يتعين أن يتم الإشارة إلى فحص أثر المعايير المحاسبية المختلفة على مؤشرين ماليين هما الأرباح لكل سهم Earning Per Share ومعدل العائد على حقوق الملكية Rate of Return on Equity . وكما سبق مناقشته في الفصل الخامس فإن أثر القياسات المالية والتي يتم إقرارها عن طريق مبادئ المحاسبة

المقبولة والمختلفة تؤثر وتتعرض على الإصاحات في القوائم المالية، ونتيجة لذلك فإن المؤشرات المالية التي تستخدم قيم من القوائم المالية تتأثر بذلك مباشرة . ومن مراجعة الاشكال رقم (7-8) حتى رقم (12-7) يتضح بجلاء ما يلي :-

شكل رقم (7-8)

الحالة الأولى : شركة Telefonos de Mexico في عام 1997

المبادئ المحاسبية	المبادئ المحاسبية	
المقبولة بالمكسيك	المقبولة بالولايات المتحدة الأمريكية	
ps 12850613000	ps 12241801000	صافي الدخل
بيسوس ps	بيسوس ps	
<u>88230908</u>	<u>78679648</u>	حقوق المساهمين
		المؤشرات
<u>1529</u>	<u>1456</u>	الأرباح لكل سهم (عملة المكسيك pesos)
<u>%14.565</u>	<u>%15.559</u>	معدل العائد على حقوق الملكية

شكل رقم (7-9)

الحالة الثانية : شركة Philips عام 1997

المبادئ المحاسبية	المبادئ المحاسبية	
الهولندية	الأمريكية	
F13339000000	F13090000000	صافي الدخل
<u>F31292000000</u>	<u>F32362000000</u>	حقوق المساهمين
		المؤشرات
<u>37.05</u>	<u>36.36</u>	الأرباح لكل سهم (بالجولدر الهولندي)
<u>36.75</u>	<u>36.06</u>	أساسي
<u>%42.628</u>	<u>%40.449</u>	مخفض

شكل رقم (7-10)

الحالة الثالثة شركة BP Amoco عام 1999

المبادئ المحاسبية	المبادئ المحاسبية	
الانجليزية	الأمريكية	
\$5008000000	\$4596000000	صافي ربح السنة
43281000000	37838000000	حقوق المساهمين
		المؤشرات
		الأرباح لكل سهم عادي (بالسنت
		(الأمريكي)
25.82	23.7	أساسي
25.68	23.56	مخفض
%11.571	%12.147	

شكل رقم (7-11)

الحالة الرابعة : شركة Nycomed Amershan عام 1998

المبادئ المحاسبية	المبادئ المحاسبية	
الانجليزية	الأمريكية	
£ 122200000	£ (2600000)	صافي الدخل (الخسارة)
207100000	1618400000	حقوق المساهمين
		المؤشرات
19.5	(0.4)	الأرباح (الخسائر) لكل سهم عادي
		(البنسات الانجليزية)
%59.005	%(0.161)	معدل العائد على حقوق الملكية

شكل رقم (7-12)

الحالة الخامسة ICL عام 1998

المبادئ المحاسبية الانجليزية	المبادئ المحاسبية الأمريكية	
\$193000000	\$(44000000)	صافي الدخل (الخسارة)
<u>149000000</u>	<u>3557000000</u>	حقوق المساهمين
		المؤشرات
		الأرباح الخمسة لكل سهم عادي
		(بالبنسات الانجليزية)
19.5	(0.4)	أساسي
<u>26.5</u>	<u>(6.1)</u>	مخفض
<u>%129.5</u>	<u>%1.237</u>	معدل العائد على حقوق الملكية

(1) إن المؤشرات المالية لأحد للشركات يمكن أن تكون مختلفة في ظل وجود معايير محاسبية مختلفة . توفر الأشكال أرقام (7-11) ، (7-12) دليل إثبات واضح يدعم تلك النقطة .

(2) إن حجم الاختلافات (في المؤشرات) يعتمد على المدى الضخم لأنواع المعاملات للمنشأة الذي تم تضمينه . تقارن الأشكال من رقم (7-10) إلى رقم (7-12) المؤشرات طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الأمريكية والانجليزية لثلاثة شركات ، في حالة شركة B P Amoco (الشكل رقم 7-10) فإن الاختلافات تعتبر صغيرة نسبياً ، والعكس صحيح في حالات شركة Nycomed Amprsham plc (شكل رقم 7-11) وشركة ICL (شكل

رقم (7-12) . في كل من الحالتين الأخيرتين فإن الاختلاف ليس جوهري في الحجم فقط وإنما أيضاً في الاتجاه المعاكس ، حيث تكون المؤشرات بالموجب في ظل استخدام مبادئ المحاسبة المقبولة في المملكة المتحدة ، بينما هي مؤشرات تظهر بالسالب عند حسابها باستخدام مبادئ المحاسبة المقبولة الأمريكية .

إن المناقشة السابقة يجب أن تساعد في تجنب مخاطر ومآزق الاعتماد بشكل كامل على تحليل المؤشرات المالية . إن أثر عملية القياس في ظل استخدام مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها لبلدان مختلفة قد تؤدي إلى اختلافات واضحة في المؤشرات المالية لنفس الشركة ولنفس الفترة الزمنية محل التحليل .

9/6 تحليل الاتجاه على المستوى الدولي International Trend Analysis

إن تحليل المؤشرات المالية يتعلق بتاريخ أو فترة زمنية واحدة ، في حين أن تحليل الاتجاه يقارن المعلومات الخاصة بأحد البنود لفترتين أو أكثر من فترة ، يوضح تحليل الاتجاه التغير الذي يحدث في أحد البنود ومعدل ذلك التغير . من الشائع للشركات أن تعرض ملخصات للبنود المختارة عن فترة خمس أعوام أو عشر أعوام في تقاريرها السنوية ، يوضح الشكلين رقم (7-13) ورقم (7-14) أمثلة على ذلك خاصة بكل من شركة Sony وشركة Dyno السنوية ، وعادة ما تعرض الشركات أيضاً أرقام مالية مقارنة لعام أو عامين بجانب القوائم المالية للسنة الحالية (الأشكال البيانية أرقام (7-4) حتى (7-6) .

وعندما يتم أداء الاتجاه لأغراض المقارنة مع الشركات الأخرى فمن المرغوب فيه أن يتم تحويل القيم إلى أساس متعارف عليه ، وهذا يمكن المحلل من تقييم معدل النمو أو الانخفاض خلال الزمن بشكل أكثر سهولة ، ويتمثل المدخل المتعارف عليه في اختيار السنة الأولى كسنة أساس ، وبعد ذلك يتم قسمة قيمة كل سنة سابقة على القيمة الخاصة بسنة الأساس وعندما يتم مقارنة شركتين أو أكثر يجب أن يتم استخدام نفس سنة الأساس لكافة المنشأة المتضمنة في التحليل .

يمكن أن تتأثر الاتجاهات بشكل جوهري عن طريق سنة الأساس ، لذلك السبب فإن سنة الأساس المختارة يتعين أن تكون سنة ممثلة ، وذلك يعوق اختيار أي سنة ذات قيمة سالبة كسنة لناس . يشرح الشكل رقم (15-7) تحليل الاتجاه باستخدام بيانات المبيعات الخاصة بكل من شركة Volks Wagen وشركة General Motors عن الفترات المالية 1994 حتى 1998 .

وعندما يتم استخدام ذلك المدخل التحليلي لأغراض المقارنة فلن يتم إضافة أي تعقيد عن طريق استخدام العملات المختلفة (المارك الألماني أو الدولار الأمريكي) ويتم التعبير عن اتجاه النمو بالنسبة المئوية وليس بقيم العملة .

تحليل اتجاه التغير Change Trend Analysis

يتمثل تحليل اتجاه التغير Variation of Trend Analysis في حساب التغيرات من أحد الفترات إلى الفترة التالية . وباستخدام المعلومات التي يوضحها الشكل رقم (15-7) الخاصة بشركة Volks Wagen ، يتم حساب التغير بالنسبة المئوية في إيرادات المبيعات عن الفترة من عام 1994 حتى 1995 على النحو التالي :-

$$\frac{88.119 - 80.041}{80.041} \times 100 = 10.1\% \text{ تقريباً}$$

ويتم توضيح اتجاه تغير المبيعات السنوي لكل من شركتي **Volks Wagen** و **General Motors** عن الفترة من عام 1994 حتى عام 1998 في الشكل البياني رقم (16-7) ، ويشير ذلك الشكل إلى القابلية للتقلب في المبيعات من عام إلى آخر بالنسبة لشركة **General Motors** مقارنة بنظيرها عن اتجاهات المبيعات الموضحة في الشكل رقم (15-7) .

قيود تحليل الاتجاه Limitation of Trend Analysis

على الرغم من القدرة الأخبارية لمدخل تحليل الاتجاه فإنه يتعين أن يستخدم بحذر وعناية لأغراض التنبؤ . حيث أنه يقارن النمو (أو الانخفاض) من فترة إلى فترة أخرى .

بصفة عامة يوجد قيدين رئيسيين لتحليل الاتجاه :

أولاً: القيد الأول أن سنة الأساس ذات تأثير جوهري على الاتجاه طويل الأجل. لذلك السبب فإن تمثيل سنة الأساس المختارة لا يمكن أن يتم المبالغة التأكيد عليها . إن وجود البنود غير العادية في سنة الأساس بمعنى البنود غير العادية - سوف تشوه أرقام الاتجاه طويلة الأجل .

ثانياً: القيد الثاني : إن سنة الأساس لا يمكن أن تكون رقم سالب من تحليل اتجاه التغير ، حيث لا يمكن تطوير اتجاه التغير من استخدام رقم سالب، لذلك السبب قد تكون هناك فجوات في السلاسل الزمنية عندما يتم تطوير اتجاه التغير من سنة إلى سنة أخرى . ويتم شرح ذلك في الشكل رقم (17-7) الخاص بشركة **Philips** .

شكل رقم (7-13)

ملخص للبيانات المالية المختارة عن خمس سنوات

شركة SONY

شركة سوني والشركات التابعة الموحدة عن السنة المنتهية في 31

فيما هذا القيم لكل

مارس

سهم	الأرقام بالمليين ين فيما هذا القيم لكل سهم	1999	1998	1997	1996	1995
1999	1999	1998	1997	1996	1995	
الخاصة بالسنة						
\$ 56621825	¥ 6794619	¥ 6755490	¥ 5663134	¥ 4592565	¥ 3990583	المبيعات والإيرادات التشغيل
2822075	338649	520210	370330	235324	(166640)	ربح التشغيل (الضريبة)
3067733	368128	453749	312429	138159	(220948)	الربح (الخسارة) قبل الضرائب
1474755	176973	214868	163570	77158	65173	ضرائب الدخل
1491700	179004	222068	139460	54252	(293356)	صافي الدخل (أو الخسارة)
التيقت لكل سهم						
صافي الدخل (الخسارة)						
\$ 3.64	¥ 436.9	¥ 557.7	¥ 367.7	¥ 145.1	¥ (784.7)	- لسلي
3.26	391	483.4	309.2	134	(784.7)	- مخفض
0.42	50	60	55	50	50	توزيعات ربح نقدية
\$2559755	3071733	301660	266532	227316	226984	الإهلاك والإطفاء
نفقت رأسمالية						
2947750	53730	387955	298078	251197	250678	اضافات للأصول ثابتة
3127617	375314	318044	282569	257326	239164	مصرفات بحوث وتطوير
في نهاية العام						
9390400	1126848	1151152	843500	816361	537733	صافي رأس المال العامل
15197208	1823665	1815555	1459332	1169147	1007802	حقوق المساهمين
37.07	4448.69	4461.39	379862	312553	2695.31	حقوق المساهمين لكل سهم
52492108	6299053	6403043	5680246	5045699	4223914	إجمالي الأصول
	410439	407195	384185	374068	373911	عدد الأسهم المصدرة في
نهاية العام (بالآلاف سهم)						

شكل رقم (7/14)
الأرقام المالية الرئيسية لشركة Dynn

بالمليون NOK					
1994	1995	1996	1997	1998	
					الدخل Income
9698	10411	9714	11329	11868	إيراد التشغيل
88	89	88	89	90	إيراد خارج القرويج (%)
					الربح Profit
860	602	460	575	529	ربح التشغيل
693	435	373	450	661	الربح قبل البنود غير العادية
418	343	211	62(-)	156	صافي الربح (الخسارة) الموحدة
					الربحية Profitability
8.9	5.8	4.7	5.00	4.5	نسبة هامش التشغيل (%)
16.6	12.1	9.5	10.1	9.2	العائد على رأس المال المستخدم (%)
18.5	14	8.4	1.6(-)	6.7	العائد على حقوق الملكية (%)
					هيكل رأس المال في 31 ديسمبر
					Capital Structure
786	778	665	561	399	قترض القفدي من أنشطة تشغيل
646	727	1162	1083	886	إجمالي الاستثمارات
5345	4914	5238	5860	6136	رأس المال المستخدم
32.2	38.1	36.4	31	32.3	لملكية نسبة مئوية من إجمالي الأصول
2084	1474	1839	2362	2325	صافي القروض
					المعاملين Employees
7569	7316	7706	8707	8839	عدد المعاملين في 31 ديسمبر
					الأسهم Shares
25102	25421	25525	25583	25598	عدد الأسهم في 31 ديسمبر (بالآلاف)
25033	25341	25502	25569	25591	متوسط عدد الأسهم (بالآلاف)
4	4	4	3	3	التوزيعات لكل سهم
16.69	9.63	8.26	10.09	13.96	الأرباح لكل سهم قبل البنود غير العادية
16.69	13.53	8.26	2.41	6.1	الأرباح لكل سهم
32.2	27.5	31.2	56.8	83.7	فترة الاسترداد (بمتوسط لفر ثلاثة سنوات %)
198	148	162	142	113	سعر السوق في 31 ديسمبر
11.9	10.9	19.6		18.5	الأرباح على سعر السوق في 31 ديسمبر
5186	5441	5044	4995	5122	عدد المساهمين

شكل رقم (7-15)

اتجاهات المبيعات السنوية

لشركتي Volks Wagen, General Motors

98	97	96	95	94	
134243	113245	100123	88119	80041	شركة Volks Wagen المبيعات (بالمليون مارك)
168	141	125	110	100	اتجاه سنة الأساس (%)
161315	178252	163885	160001	148261	شركة General Motors المبيعات (بالمليون دولار)
109	120	111	108	100	اتجاه سنة الأساس (%)

شكل رقم (7-16)

اتجاهات التغير في المبيعات السنوية

لشركتي Volks Wagen, General Motors

98	97	96	95	94	
18.5	13.11	13.6	10.1	-	شركة Volks Wagen (%)
9.5 (-)	8.8	2.4	7.9	-	شركة General Motors (%)

شكل رقم (7-17)

اتجاهات التغير في صافي الدخل السنوي

للمجموعة شركة Philips (بالمليون جيلدر Dutch Guilders)

98	97	96	95	94	
13339	5733	(590)	2518	2125	صافي الدخل (أو الخسارة)
132.7	-	123.4(-)	18.5	-	اتجاه التغير في صافي الدخل السنوي (%)

أعتبارات العملة الأجنبية Foreign Currency Considerations

في بداية ذلك الفصل تم ذكر أن المؤشرات المالية تعتبر متماثلة ومتطابقة بغض النظر عن أساس العملة المستخدم في تحديد أرصدة الحسابات. ولذلك السبب فليس من الضروري أن يتم تحويل القيم المحددة بأحد العملات الأجنبية - بمعنى العملة المحلية إلى العملة الوطنية لتحليل المؤشرات المالية. ولأغراض أداء تحليل الاتجاه المقارن ليس من المرغوب فيه فقط وإنما من الضروري أن يتم استخدام القيم معبراً عنها بالعملة المحلية (أو الأجنبية) ، ويتمثل السبب وراء ذلك في أن بيانات الاتجاه المبينة على القيم المترجمة من أحد العملات الأجنبية إلى العملة المحلية تشوه العلاقات المالية القائمة . وذلك يعتبر حتماً سواء ما إذا كانت معدلات التغير في نهاية السنة قد استخدمت في الترجمة أم لا ، أو ما إذا كان قد تم استخدام أحد طرق ترجمة العملة التي سبق مناقشتها .

فإذا ما استخدمت أسعار الصرف في نهاية السنة ، فإن سنة الأساس يتعين أن يتم اختيارها للسنوات التي يتم تضمينها في تحليل الاتجاه . ويعتمد القرار الخاص بأي سنة من السنوات يتعين أن يتم اختيارها كسنة أساس على التفضيل الشخصي. وربما تمثل الحالة الوحيدة التي على ضوءها يوجد دليل سنة الأساس عندما يتم تعديل أرصدة الحسابات بالعملة الأجنبية في مقابل التغيرات في القوة الشرائية العامة للعملة ، في مثل تلك الحالة يتعين استخدام أسعار الصرف في نهاية السنة للسنة المستخدمة كسنة الأساس للتعديلات مقابل التضخم .

مثال

فيما يلي بيانات إيرادات المبيعات الخاصة بأحد الشركات في المملكة المتحدة عن أربعة سنوات :-

السنة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
المبيعات بالمليون جنيه استرليني	600	680	800	980
أسعار الصرف في نهاية السنة الجنية الاسترليني إلى الدولار	0.50	0.45	0.60	0.70

- اتجاه التغير للمبيعات المتجمعة عن السنوات الأربعة باستخدام العملة

$$\text{الوطنية} = \frac{600 - 980}{600} = -63\%$$

(ب) السنة الأولى كسنة أساس

$$\%63 = \frac{(0.5 \div 600) - (0.5 \div 980)}{(0.5 - 600)} =$$

(ج) السنة الرابعة كسنة أساس :-

$$\%63 = \frac{(0.7 \div 600) - (0.7 \div 980)}{(0.7 - 600)} =$$

(د) اتجاه التغير باستخدام أسعار الترجمة الملائمة واجبة التطبيق في نهاية السنة الأولى والسنة الرابعة

$$= \frac{(0.5 \div 600) - (0.7 \div 980)}{(0.5 - 600)}$$

$$= \frac{1200 - 1400}{1200} = -17\%$$

وكما يمكن تبيينه من كل من (أ) ، (ب) ، (ج) عندما يتم استخدام سعر الصرف لسنة الأساس - فإن نتيجة تحليل اتجاه التغير لن تتأثر بترجمة العملة المحلية باستخدام الأسعار الملائمة . فليس هناك أية أهمية لأي سعر ملائم في نهاية العام أو إذا ما كانت القيم لم يتم ترجمتها على الإطلاق ، ومع ذلك فعندما يتم استخدام أسعار الصرف الملائمة في نهاية العام الواجبة التطبيق على قيم المبيعات لتلك السنوات المحددة يتم الحصول على تشويه وتحريف ، ويتم شرح ذلك في الجزء (د) الموضح بعالية .

ولأغراض الترجمة إذا ما تم استخدام أحد طرق ترجمة العملة ، قد يتم عمل تشويه وتحريف عن طريق عملية الترجمة ذاتها . فباستخدام نفس القيم التي تم تحديدها بالعملة الأجنبية ، فإن أيًا من طرق الترجمة التي سبق مناقشتها تؤدي إلى قيم مترجمة مختلفة في كثير من الحالات ، وإذا لم يتم بذل جهد من أجل عزل تأثيرات سعر الصرف - فإن تحليل الاتجاه قد يتم تشويبه وتحريفه وقد يؤدي إلى نتائج واستنتاجات مضللة .

الفصل العاشر

**التخطيط الاستراتيجي والرقابة
على المستوى الدولي**

الفصل العاشر

التخطيط الاستراتيجي والرقابة على المستوى الدولي

International Strategic Planning and Control

10/1 التخطيط الاستراتيجي على المستوى الدولي :-

10/1/1 نظام المحاسبة الإدارية والتخطيط الاستراتيجي .

10/1/2 طبيعة التخطيط الاستراتيجي الدولي .

10/1/3 العوامل المساهمة في زيادة درجة تعقد التخطيط الاستراتيجي الدولي.

10/1/4 طبيعة المعلومات المطلوبة للتخطيط الاستراتيجي الدولي .

10/1/5 مفهوم ومداخل إدارة المخاطر على المستوى الدولي .

10/1/6 دور المحاسبة .

10/1/7 التنافس والجودة .

10/2 نظم الرقابة على المستوى الدولي :-

10/2/1 نظم الرقابة الرسمية وغير الرسمية .

10/2/2 المركزية في مواجهة اللامركزية .

10/2/3 التقرير القطاعي وتحليل المقطرة على الربحية واللامركزية .

10/2/4 تقييم الأداء الدولي .

10/2/5 الأداء المتوازن .

10/2/6 مقاييس الأداء الخاص بالعاملين .

10/3 تقييم الأداء للشركة التابعة الدولية :

- 10/3/1 معايير تقييم الأداء .
- 10/3/2 العائد على الاستثمار .
- 10/3/3 الدخل المتبقى .
- 10/3/4 القيمة الاقتصادية المضافة .
- 10/3/5 العائد على حقوق الملكية .
- 10/3/6 معايير الأداء الأكثر استخداماً وشيوعاً فى الواقع العملى .
- 10/3/7 مقاييس الأداء الفعلى .
- 10/3/8 معايير تقييم الأداء .
- 10/4 نظم المعلومات العالمية..
- 10/4/1 خصائص وطبيعة نظم المعلومات العالمية .
- 10/4/2 أثر التطورات التكنولوجية .
- 10/4/3 اعتبارات السوفت وير .
- 10/4/4 تخطيط موارد المنشأة .
- 10/4/5 توافق نظام المعلومات العالمية مع معايير المحاسبة الدولية .

10/1 التخطيط الاستراتيجي على المستوى الدولي

International Strategic Planning

المحاسبة الإدارية Managerial Accounting

يعنى التخطيط أن يحدد المديرون الخطوات اللازمة لتوجيه المنظمة نحو تحقيق أهدافها ، وهذه الخطط من حيث طبيعتها اما أن تكون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل ، وتسمى عملية تنفيذ الأهداف بعيدة المدى بالتخطيط الإستراتيجي Strategic Planning ويتحقق التخطيط الإستراتيجي فى أى تنظيم على مرحلتين هما مرحلة إستراتيجية المنتج Product Strategy (تحديد المنتجات الواجب إنتاجها) ، ومرحلة إستراتيجية التسويق Marketing Strategy (أى تحديد النشاط التسويقي أو الإنتاج المطلوب لتقديم السلع أو الخدمات للمستفيدين) ، ويتفرع من التخطيط الإستراتيجي مجموعة من الإستراتيجيات الفرعية تسمى سياسات التنظيم ، ومن ثم تطلق عملية التخطيط الإستراتيجي على تحديد إستراتيجية السياسات Setting Policy Strategy .

يركز ذلك الجزء على مفهوم التخطيط الاستراتيجي والرقابة على العمليات الدولية ، حيث قد يتم النظر إلى النظام المحاسبى لمنظمة الأعمال على أنه يتكون من نظامين الأول يتعلق بالمحاسبة المالية Financial Accounting والآخر يرتبط بالمحاسبة الإدارية Managerial Accounting ، وتتأسس عملية التمييز بين النظامين على المستخدمين الرئيسيين للمعلومات ، حيث تقدم المحاسبة الإدارية المعلومات إلى مستخدمين داخل منظمة الأعمال لمساعدتهم فى تخطيط والرقابة على أنشطتها بجانب اتخاذ القرارات ، فى

حين توفر المحاسبة المالية المعلومات بصفة رئيسية إلى مستخدمين خارج منظمة الأعمال .

فإذا كان هناك أوجه تشابه بين المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية تتمثل فى اعتماد كلاهما على نظام المعلومات المحاسبية ، وعلى مبدأ المسئولية أو الوكالة **Concept of Responsibility or Stewardship** ، إلا أن هناك ثمانية فروق أساسية ، حيث تركز المحاسبة الإدارية على تقديم المعلومات للاستخدام الداخلى **Internal Uses** ، والتركيز أكثر على المستقبل ، والتأكيد على ملائمة ومرونة البيانات ، وعدم التركيز كثيراً على دقة البيانات بقدر التركيز على البيانات غير المالية ، والتركيز على قطاعات التنظيم أكثر من النظر الى المنظمة ككل ، مع اعتمادها على إستخدام دوائر العلوم الأخرى ، كما لا تحكمها مبادئ محاسبية مقبولة قبولاً عاماً بالإضافة الى أنها ليست مطلوبة قانوناً أو بعبارة أخرى فإنها غير الزامية **Not Mandatory** على عكس المحاسبة المالية .

أن معلومات نظام المحاسبة الإدارية عموماً تستهدف تحقيق غرضين رئيسيين هما :-

1- وضع السياسة والتخطيط الاستراتيجي والتشغلي

Policy formulation, Strategic Planning and Operational Planning

يتم إعداد تقارير خاصة **Special Reports** لتوفير المعلومات إلى المديرين لأغراض وضع السياسات وإعداد الخطط الاستراتيجية بجانب إعداد الخطط التشغيلية ، ويتم تصميم الخطط التشغيلية **Operational Plans** لتطبيق الخطط الاستراتيجية ، فعادة ما تكون الخطة التشغيلية جزء من خطط منظمة الأعمال التى تغطى فترة زمنية أقصر من الخطة الاستراتيجية ، كما يتم

تنفيذها وتطبيقها عن طريق مديرين في المستوى الأوسط والأدنى ، و يتمثل الاتجاه عموماً نحو تضمين مزيد من المعلومات غير المالية وغير الكمية لتعزيز وتعظيم نفعية الخطط التشغيلية .

2- تخطيط الأنشطة والرقابة على الأعمال

Planning Activities and Controlling Operations

تساعد التقارير الدورية المنتظمة **Regular Reports** المديرين في تخطيط الأنشطة والرقابة على الأعمال ، ويهدف تقرير الأداء **Performance Report** إلى عمل مقارنة بين الأداء الفعلي مع الأهداف المقررة بالموازنة ، ويعتبر تقرير الأداء مجرد مثال على التقرير الدوري ، ويميل الاتجاه نحو إعداد مزيد من التقارير الدورية المتكررة وغير المالية ، على سبيل المثال فإن مدير الإدارة قد يحصل على تقرير يومي يتضمن بيانات عن اجمالي عدد الوحدات المنتجة وعدد وحدات المواد المستخدمة بالطن ، وعدد ساعات العمل المستفدة بالإضافة إلى عدد الوحدات المنتجة المعيبة .

10/1/2 طبيعة التخطيط الاستراتيجي الدولي

International Strategic Planning

أن تعقد الأعمال الدولية تضع متطلبات إضافية على المحاسبة الإدارية والتي تضع نصب أعينها التخطيط الاستراتيجي وأهميته على المستوى الدولي، ويعرف التخطيط الاستراتيجي **Strategic Planning** عموماً بأنه عبارة عن العملية الخاصة بالتقرير عن أهداف المنظمة والاستراتيجيات الخاصة بتحقيق تلك الأهداف ، تتكامل أن الخطة الاستراتيجية **Strategic Plan** مع الأهداف الرئيسية للمنظمة وسياساتها وتتابع تصرفاتها وإجراءاتها داخل إطار متماسك كوحدة واحدة ، يساعد التخطيط الاستراتيجي المنظمة من تخصيص مواردها

بشكل أمثل للاستفادة من جوانب القوة ، واخذ ميزه الفرص الاستثمارية الجديدة بالإضافة إلى أن تصبح وتظل في وضع تنافسي ، أن عملية التخطيط الاستراتيجي ليست جديدة على مستوى الفكر الإداري والتنظيمي ، حيث أن كثيرا من الشركات الوطنية في البلاد الصناعية تقوم بإعداد خطط استراتيجية لعقود عديدة ، ومع ذلك فإن التخطيط الإستراتيجي للأعمال الدولية مازال يعتبر ظاهرة حديثة .

تقوم الشركات المتعددة الجنسية بعمل اختياراتها عندما تقوم بتكوين ووضع استراتيجيات أعمالها الدولية . على سبيل المثال :-

- في أي البلاد يتعين أن تركز أو تقلص الشركة أعمالها ؟
- ما هو نطاق الأعمال الذي يجب أن يتحدد داخل أحد البلاد الجديدة ؟ وهل هو سيكون عمل تسويقي أم عمل تصنيعي أم كلاهما ؟
- ما هو شكل كيان المشروع في ذلك البلد الجديد هل سيكون مشروع مشترك أم شركة تابعة مملوكة بالكامل أم شركة تابعة مملوكة جزئيا ؟
- أن عملية التخطيط الاستراتيجي للشركة المتعددة الجنسية يجب أن تأخذ في اعتبارها العوامل البيئية الداخلية بالإضافة إلى العوامل الخارجية على الشركة . ويعتبر التنبؤ بالعوامل البيئية الخارجية أمراً صعباً بشكل كافٍ داخل حدود أحد البلاد ، كما أن تلك المهمة تضع مزيد من التحديات الكبيرة عندما يتم الارتباط بكثير من الشركات ، وهذا يفسر الرفض القائم عن طريق الكثير من الشركات المتعددة الجنسية للدخول في مشروعات أعمال في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة وبعض من دول أوروبا الشرقية . أن الظروف القانونية والسياسية والاقتصادية في تلك الدول بالإضافة إلى الصراعات

والنزاعات بين المعتقدات الرئيسية غالباً ما يجعل تلك الظروف البيئية الخارجية غير مستقرة تماماً للدرجة لا يمكن التنبؤ بها .

10/1/3 العوامل المساهمة في زيادة درجة تعقد التخطيط الاستراتيجي الدولي Factors Contributing to Complexities

يجب أن نتعامل الشركات المتعددة الجنسية مع العديد من المتغيرات الضخمة عند تطوير استراتيجية أعمالها العالمية .

مشاكل توصيل الاستراتيجيات والاتجاهات تجاه التخطيط

يمكن للاختلافات في اللغة والثقافة أن تخلق مشاكل عديدة عند توصيل الاستراتيجيات والخطط ، بعض الثقافات تجعل قبول عملية التخطيط أمراً صعباً بسبب الشعور الثقافي الخاص بالأيمن بالقضاء والقدر Fatalism بخصوص المستقبل ، فإن وجود إيمان قوى بأن كل حدث مكتوب مسبقاً (قضاء وقدر) Pre - destined يؤدي إلى رفض كل فكرة للتخطيط والتخطيط الاستراتيجي بالتبعية .

البيئات الاقتصادية والقانونية :

كل بلد من البلاد له إطار عمل خاص يتضمن تنظيم المشروعات والنظام الضريبي ومتطلبات التقرير المالي ، ومعدلات التضخم والعمله ، يضاف على ذلك أن كل بلد لديه عاداته وتقاليد الخاصة بالتنظيم ، ولا سبيل أن تقوم الشركة المتعددة الجنسية بالتعرف على كيفية أداء الأعمال في تلك البلدان ، وإلا سيترتب على ذلك أخطاء مكلفة .

النظام السياسي Political System

أن نقص الاستقرار السياسي في أحد البلدان يزيد من المخاطر السياسية على الشركات الأجنبية ، فغالبا ما يؤدي أحداث تغير في الحكومة في بلد يتسم بعدم استقرار سياسى إلى تغيرات مفاجئة ومتكررة بشكل غير متوقع في السياسات الحكومية تجاه منشآت الأعمال . وهذا يعتبر حقيقيا لاسيما في البلاد التى ليس لديها قوانين وأعراف ثابتة ومستقرة لإقتصاديات السوق الحرة ، أن نقص الاستقرار في المنطقة والنزاعات السياسية الإقليمية تعوق وتعرض سبيل الانتقال الحر للمنتجات والخدمات .

الاعتبارات العمالية Labor Considerations

أن الاعتبارات العمالية تعتبر مختلفة في كل بلد عن الآخر ، ففي بعض البلدان قد تكون نقابات واتحادات العمال قوية تماما ، ففي ألمانيا والسويد تمنح قوانين العمل نقابات العمال كثير من السلطات التى تتضمن حق التمثيل في مجلس الإدارة ، وقد تفرض قوانين العمل عديد من القيود الصارمة على قدرة الشركة المتعددة الجنسية على تعيين أو إنهاء خدمة العمال ، ففي مصر هناك قوانين صارمة ودقيقة تجعل من الصعوبة بكان أن يتم فصل أحد العاملين ، أن القوانين المصرية تجعل من الصعب أن يتم التسريح المؤقت للعاملين لاي سبب من الأسباب حتى لو كانت بسبب ظروف اقتصادية عامة ، أو بسبب نقص حجم مبيعات الشركة أو توافر تقنية جديدة تجعل أداء بعض الوظائف أمرا متقلما .

وهناك عديد من الاعتبارات العمالية الأخرى تتضمن إنتاجية العمل وتوافر العمالة الفنية ذات المهارة التى تتباين في أجزاء متفرقة من العالم .

10/1/4 طبيعة المعلومات المطلوبة للتخطيط الاستراتيجي الدولي

Nature of Information Needed For Strategic Planning

أن وضع الخطة الإستراتيجية تتميز بأنها عملية تستنفذ كثير من الوقت ، ففى الكتب الدراسية وفى الجامعات الأكاديمية يمكن تحليل المشاكل الإستراتيجية بافتراض علاقات السبب والأثر Cause Effect Relationships ، إلا أنه فى العالم الحقيقى فإن إدراك مثل تلك العلاقات من المحتمل أن يتسم بعدم التأكد لدرجة يتعين معها استخدام أدوات تحليلية فنية متقدمة غالباً ما لا تستحق ذلك المجهود ، وفى التخطيط الاستراتيجى تعكس المعلومات التنبؤات المستقبلية ولذلك غالباً ما تتسم حتمياً بعدم دقتها تبعاً لذلك .

وغالباً ما تتمثل مصادر المعلومات التى يتطلبها التخطيط الاستراتيجى فى مصادر بيئية خارجية ، أن طبيعة التخطيط الاستراتيجى تجعل من المستحيل التنبؤ بكافة المعلومات المطلوبة ، لذلك فليس من الممكن أن يتم تصميم نظام معلومات من شأنه توفير كافة المعلومات المفيدة لأغراض التخطيط الاستراتيجى وهذا يفسر لماذا يعد التخطيط الاستراتيجى عملية تستغرق وقتاً ليس قصيراً ، حيث يتعين أن يتم جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالظروف الخارجية أثناء عملية التخطيط الاستراتيجى ، أن المخططين الاستراتيجى قد يكونوا قادرين على الاستفادة بالبيانات المتاحة فى نظام المعلومات ومع ذلك فبسبب متطلبات المعلومات الخاصة بالتخطيط الاستراتيجى يتعين أن يتم عرض وتصوير البيانات بطريقة مفيدة .

أن استقرار وتعقد البيانات تتباين من بلد إلى آخر ، فاقتمادات السويد والمانيا تتميز بالاستقرار نسبياً ، حيث ما تزال تحتفظ باقتصاديات سوق حرة قوية ، كما أن بيانات بعض البلدان تتميز بأنها ديناميكية تماماً ، فسياسات

فرنسا عن الاشتراكية في مقابل المشروعات الخاصة. تتأثر بشكل ملحوظ في كل انتخاب ، وعموما كلما زادت درجة عدم الاستقرار البيئي في أحد البلدان كلما زادت صعوبة التنبؤ بالظروف البيئية .

العلاقة مع الموازنة Relation With The Budget

تعتبر الموازنة بمثابة خطة رسمية يتم التعبير عنها عادة في صورة نقدية لفتره سنة واحدة ، لذلك تعتبر الموازنة بمثابة خطة قصيرة الأجل ، وعندما يكون لدى المنظمة خطة إستراتيجية فإن دور الموازنة يتمثل في عمل خطط مفصلة بشكل جوهري لتطبيق الاستراتيجية أثناء فترة الموازنة ، من الأهمية بمكان أن تكون الأهداف المقررة في الموازنة متسقة مع الخطة الاستراتيجية.

10/1/5 مفهوم ومداخل إدارة المخاطر على المستوى الدولي

International Risk Management and Its Approaches

تعبر إدارة المخاطر Risk Management عن تحديد التهديدات الراهنة والمرتبقة وتصميم مدخل لمنع انتشارها ، ولعل إدارة المخاطر تمثل التخوف الرئيسي للقائمين على التخطيط الاستراتيجي ، وتعتبر المعلومات الاقتصادية والتشغيلية حيوية لأعداد الخطط الاستراتيجية ، تتضمن مثل تلك المعلومات مؤشرات للتنمية الاقتصادية ومعلومات خاصة بالبنوك ومدى توافر الائتمان ، وبيانات التوظيف والإحصائيات الديموجرافية ، مثل تلك المعلومات قد تكون غير متاحة وإذا ما كانت متوفرة فقد لا تكون قابلة للاعتماد عليها . إن الظروف المحيطة بالمعلومات الضرورية التي لما أن تكون غير متاح الحصول عليها أو غير دقيقة تعزز من أهمية التخطيط الاستراتيجي ، لن نقص المعلومات الموثوق فيها يجب إلا يخرج عملية التخطيط الاستراتيجي

عن مسارها ، لذلك يمكن القول بأن التخطيط يصبح مسألة هامة للغاية عندما تكون مستوى المخاطرة مرتفعة .

أن المنشأة ذات الخطة الاستراتيجية المترابطة باتساق بشكل جيد يتعين أن تتميز بالخصائص التالية :-

- تحديد توجيه واضح للخطة الاستراتيجية .
 - التعرف على نقاط القوة ومواطن الضعف بها مقارنة بالمنافسين .
 - تكديس مواردها على المشروعات التي تستخدم المهارات الأساسية داخل المنظمة .
 - تحديد العوامل الأساسية الموجودة في البيئات التي تستلزم المتابعة الدقيقة.
 - الاعتراف بما إذا كانت تصرفات المنافس تتطلب الحذر و الحرص الهام.
- يقدم كل خيار استراتيجي مجموعة الفرص الخاصة به ومخاطره ذات العلاقة ، وقد نقود أحد الاستراتيجيات الشركة بعيداً عن بدء أعمالها في أحد البلدان نتيجة للمخاطر السياسية الحتمية والملازمة لها . وتعتبر أحد الأجزاء المتكاملة للتخطيط الإستراتيجي أن يتم تحديد مستوى المخاطر الذي نرغب أن تتحمله الشركة عند القيام بخيارها الاستراتيجي ، أن درجة المخاطر الملازمة لأحد الخيارات الاستراتيجية قد يكون دالة في كثير من المتغيرات والتي يتمثل أبرزها في الآتي :-

1- مخاطر خسارة القيمة Risk of Value Loss

عند تقييم الخطة الاستراتيجية يجب على المخططين أن يأخذوا في اعتبارهم أن قيمة الموارد المستثمرة في تطبيق الخطة الاستراتيجية تخلق مخاطر أن تلك الموارد من المحتمل تخسر قيمتها سواء جزئياً أو كاملاً ، قد

تحدث تلك الخسارة المحتملة بسبب وجود أحداث داخلية على سبيل المثال بسبب النقص الحاد في الموظفين الأكفاء في بلد تلك الأعمال ، أن خسارة القيمة قد تنتج أيضا من التغيرات في البيئة الخارجية ، على سبيل المثال قد يكون هناك تحول تنافسي في طلب المستهلك على منتجات التبغ نتيجة لمجهودات الحكومة لقمعها لاعلام شعبها بأخطار التدخين على الصحة.

2- المخاطر وطول الزمن Risk and Length of Time

كلما طالت الفترة الزمنية كلما ارتفع احتمال التعرض للمخاطر المرتبطة بخسارة القيمة ، علاوة على ذلك مع طول الأفق الزمني قد يكون هناك احتمال بأن معدل العائد المطلوب عن طريق المستثمرين قد يكون مرتفعاً جداً لدرجة أنه يكون من الصعوبة إذا لم يكن مستحيلاً أن يتم جذب أموال الاستثمار الضرورية لأغراض النمو ..

3- المخاطر وتخصيص الموارد المخصصة

Risk and the Proportion of Resources Committed

تعتبر تلك المخاطر دالة لنصيب قيمة الموارد المخصصة لتطبيق أحد الخطط الاستراتيجية ، أن نجاح أو فشل الخطة المتضمنة استثمار جزء جوهري من اجمالي الموارد المتاحة لأحد المنشآت يمكن أن يكون له نتائج صعبة وبعيدة المدى على المنشأة وأصحاب المصالح بها .

مداخل إدارة المخاطر Risk Management Approaches

قد تتبنى المنشأة عديد من المداخل لإدارة المخاطر ، وتتضمن تلك المداخل تكوين مشروعات مشتركة Joint Ventures أو اتحادات لاقتسام المخاطر ، ولعل الحالة المتصرفة تتمثل في تأسيس أحد المنشآت الفعلية والتي فيها تشترك عدة منشآت متعددة في أخذ ميزة جوانب القوة التي تتمتع بها

للمعمل بشكل جماعى فى أحد المشروعات ، وحتى يتم الانتهاء من ذلك المشروع فإن المشاركين فيه يسرون مناهجهم المختلفة ، ولا شك أن صناعة الإنتاج السينمائى تمثل المثال المعيارى للشركات الواقعية عند بدءها .

وتتمثل أحد الآليات الأخرى الخاصة بتخفيض المخاطر فى تكوين أعمال دولية منتشرة جغرافيا ، فقد أجبرت شركة Chevron على تصفيه أعمالها فى السودان منذ بضعة سنوات بسبب وجود فوضى سياسية أو اجتماعية نتيجة لضعف الحكومة ، وقد استثمرت تلك الشركة من قبل حوالى مليون دولار فى ذلك البلد ، وفى الوقت الحالى فإن تلك الشركة لديها سيامة حالية معينة تتطلب إلا تقوم بالاستثمار السنوى فى أى بلد خارجى بأكثر من 25% من استثماراتها .

وتتمثل الآلية الثالثة فى تخفيض المخاطر فى تجنب المنافسة التى لا يمكن تخطيها ، فبعض الشركات المنافسة قد تتميز بأن لها موارد ضخمة تمكنها من أن تكون غير قابلة للقهر أو الفوز عليها قد ترغب فى استنفاد قوة الشركات الأخرى خلال فترة طويلة نسبياً كلما كان ضرورياً من أجل الاحتفاظ أو زيادة حصتها فى السوق .

وفى هذا الشأن قد يقال أنه إذا لم يكن لدى الشركة أى ميزة تنافسية من ثم فليس عليها أن تتنافس .

10/1/6 دور المحاسبة Role of Accounting

أن التخطيط الإستراتيجى يتعامل مع الرؤية الخاصة بالتوجه المستقبلى لمنشأة الأعمال ، ويعتبر دور المعلومات أمراً حيوياً لعملية التخطيط

الإستراتيجي ، ويعتبر المحاسبون أهم المشاركون الهامون في تلك العملية على الأقل لأربعة أسباب هي :-

1- أن المحاسبون لديهم الخبرة لأداء مجموعة من التحليلات الجوهرية ، حيث تعتبر تحليلات التكاليف والعملاء المنافسين ذات ضرورة أثناء عملية التخطيط الإستراتيجي ، فمن طريق تحليل القوائم المالية للشركات المنافسة يمكن للمحاسبون توفير معلومات ذات بعد نظر عميق "عن جوانب القوة والضعف النسبية للمنافسين ، ويمثل ذلك مساهمة وجوهرية لتلك العملية .

2- أن المحاسبين الحديثين مدربين بشكل جيد على التحليل الفنى المركب Synthesis والذي يعتبر جوهرى من أجل وضع الخطط الاستراتيجية فى صور مالية .

3- أن المحاسبون يؤكدون على أن هناك تكامل بين الخطط التشغيلية السنوية والخطط الاستراتيجية .

4- أن الخطط الاستراتيجية أصبحت بمثابة برامج عمل لتخصيص الموارد ، يوفر المحاسبون الأدوات لقياس انجاز الأهداف شاملة الأهداف الخاصة بالإدارة الكفنه والفعالة للموارد بعد تطبيق الخطط . وعن طريق التحليل المقارن للنتائج الفعلية فى مواجهة الخطط يمكن للمحاسبون توفير معلومات عن درجة النجاح فى تحقيق الأهداف المقدره بالموازنة Budegtary Goals .

وطبقاً لنتائج أحد المشروعات البحثية الحديثة بمجمع المحاسبين الإداريين، فإن المحاسبين المهنيين قد أعادوا تقرير مفاده أحداث تغير وتحول في عمل أنشطتهم من المحاسبة التقليدية إلى أنشطة جديدة ، وفقاً لذلك التقرير البحثي المنشور في عام 1999 مقارنة بالسنوات الخمسة السابقة أصبح المحاسبون ينفقون مزيد من الوقت على التخطيط الإستراتيجي طويلة الأجل ، ويعتقد المحاسبون الإداريون أن عمل نشاطهم الأكثر أهمية لنجاح منشأتهم في السنوات الثلاثة يكمن في التخطيط الإستراتيجي . وقد تضمن ذلك التقرير أيضاً عديد من الملاحظات لعل أهمها أن تقديم الاستشارات الداخلية ، والتخطيط الإستراتيجي طويل الأجل وعمل التحسينات قد أدخلت حديثاً إلى المهنة ، وفي الحقيقة فإن تلك الأنشطة التي يؤديها المحاسبون الإداريون الآن ليست جزء من مفردات لغة المحاسبة من عشر سنوات مضت . يوضح الشكل رقم (10/1) النتائج الرئيسية لتلك الدراسة .

10/1/7 التنافس والجودة Competitiveness and Quality

أن شدة وكثافة المنافسة العالمية تعتبر أحد أبرز العوامل المؤثرة في التخطيط الاستراتيجي للأعمال العالمية ، وطبقاً لأحد الدراسات المسحية التي تمت على المديرين الرئيسيين في حوالي 1000 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية فإن المنافسة العالمية قد تحركت لتصبح قمة المشاكل التي تعتبر أكثر القضايا أهمية .

شكل (10/1)

التحول في مهنة المحاسبة الإدارية

أنشطة العمل الهامة

ينفق المحاسبون الإداريون مزيد من الوقت لأداء أنشطة العمل التالية :-

- الاستشارات للدخلية .
- التخطيط الإستراتيجي طويل الأجل .
- نظم وعمليات الحاسب الألى وتكنولوجيا المعلومات .
- تحسين العمليات .
- التحليل المالى والاقتصادى .

وبالتطلع للسنوات الثلاثة التالية يتوقع أن ينفق المحاسبون مزيد من الوقت حول

عمل نفس تلك الأنشطة .

أنشطة العمل الأكثر حسماً :

تتمثل أحد المؤشرات على التغير القادم فى اعتقاد المحاسبين الإداريين بأن أنشطة

العمل التالية ستكون الأكثر حسماً وأهمية لنجاح منشأتهم فى السنوات الثلاثة التالية :-

- التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل .
- التحليل المالى والاقتصادى .
- ربحية العمل والمنتج .
- نظم وأعمال الحاسب الألى .
- تحسين العمليات .

نظرة عامة من السنوات الثلاثة القادمة

يعتقد المحاسبون الإداريون أن الاتجاه نحو المشاركة فى الأعمال سوف يستمر ،

ويتوقع هؤلاء المحاسبون التغيرات والتحولات التالية خلال الثلاثة سنوات القادمة :-

- التقرير الأقل عن المعلومات وزيادة التخطيط والتحليل .
- مزيد من المشاركة فى العمل وتقديم النصح والإرشادات .
- مزيد من الارتباط بالعمليات .
- مزيد من الارتباط بعملية اتخاذ القرارات .

يجب أن تراعى الخطة الاستراتيجية القوة المتنافسة كمتغير هام لاسيما فى الأسواق الدولية إذا ما أمكن تحديد هؤلاء المنافسين بشكل جيد ، وحتى تصبح الشركة منافساً بالسوق يتعين أن تركز مشروعاتها نحو المستهلك بشكل رئيسى، وقد استنتجت حديثاً إحدى الدراسات العالمية الشاملة التى غطت 900 من المديرين فى 35 بلد أن احتياجات العميل فى ارتفاع مستمر وقد أصبح لا يمكن التنبؤ بها أكثر من أى وقت مضى ، فالعملاء هم الذين يقررون ماذا ومتى وكيف وأين سيقومون بشراء السلع والخدمات ، فهم يربطونها فى وقت صفرى وغالباً ما يمارسون قوة المساومة للتأثير على السعر ، وعادة ما يتوقع هؤلاء العملاء منتجات وخدمات ذات جودة مرتفعة وبمواصفات ملائمة ويتم تسليمها بسرعة وبأقل تكلفة ، والسؤال الذى قد يثار هو مامضامين ذلك على المصنعين .

أن العصر الخاص بالمدخل التقليدية للتخطيط والتنبؤ والتنفيذ قد اضحى متقدماً ، حيث أن المقدرة على التوقع والتكيف السريع والمرن مع احتياجات العميل المتغيرة قد أصبح أمراً ثانوياً للنجاح المطلوب ، الآن فقد أصبحت المباراة الجديدة تتعلق بالتحول من مركزية المنتج Product - Centric الى التركيز على مركزية العميل Customer Centric Focus .

وقد أضاف التقرير أيضاً أنه بينما لم تعد جودة المنتج كافياً لجذب والاحتفاظ بالعملاء فقد أن الألوان للمراهنة على التفاض ، أن الجودة تعتبر أكثر أسلحة المنافسة أهمية ، حيث تتطلب للزعامة على الاستحواذ على أكبر شريحة بالسوق الجودة بإعتبارها فوق كل الأسلحة .

أن منشآت الأعمال قد عرفت أنه من أجل البقاء والحصول على ميزة تنافسية طويلة الأجل ، يتعين أن تركز على الأساسيات ، والتى تبدأ بنظرة

عامّة إستراتيجية على احتياجات العميل أو ما الذى يريده العميل بالضبط ؟ وما هى قيمة منتجات المنشأة أو خدماتها ؟ ، وكيف يتعين أن نقي تلك الاحتياجات فى ضوء الوضع التنافسى ؟ ، ولاتك أن الإجابة على تلك الأسئلة يتطلب أن نقوم المنشآت باكتشاف منابعها المحتملة للحصول على الميزة التنافسية وتطوير خطة معينة للتوصل إليها . ولتحقيق تلك الخطة يتعين على المنشأة بعد ذلك أن تجرى فحص إستراتيجى وحيثما يكون ذلك ضرورياً أن تعيد هندسة Re - Engineer وإعادة هيكلة عمليات أعمالها وإعادة تصميم منتجاتها وإعادة تجديد طرق إنتاجها ، وفى مجال يجب على المشروع تقييم مقرته على إشباع حاجات عملائه .

مكافآت الجودة Quality Awards

عند الاعتراف بأهمية الجودة هناك عديد من مكافآت الجودة المعروفة سواء على المستوى الدولى أو الوطنى ، حيث أصبحت نسم مكافآت الجودة بشكل سنوى فى الولايات المتحدة الأمريكية اعتباراً من عام 1988 حيث يتم إعطاء تلك الشركة التى تتميز فى جودتها مكافآت وحوافز ، حيث يقوم بتسليم تلك المكافأة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية شخصياً .

وكأمثلة على تلك الجوائز ما يتم تقديمه عن طريق اليابان وبريطانيا والاتحاد الأوروبى حيث يتم تحديد مكافآت الجودة الأوروبية عن طريق المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة حيث تؤكد تلك الجائزة على لرضاء حاجات العميل والعاملين وما لذلك من تأثير على المجتمع .

10/2 نظم الرقابة على المستوى الدولي International Control System

تعنى الرقابة أن يقوم المديرون باتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من أن كل أجزاء التنظيم تعمل وفقاً لما هو مخطط في مرحلة التخطيط ، ولذلك يقوم المديرون بدراسة ما يقدم لهم من التقارير المحاسبية وغير المحاسبية ومقارنتها بالخطط ، وتلك المقارنات قد توضح أن العمليات لا تتم بكفاءة ، أو أن هناك أشخاص ما يحتاجون إلى المساعدة في القيام بالأعمال المحددة لهم ، ويطلق على التقارير المحاسبية وغير المحاسبية المقدمة للمديرين التغذية العكسية Feedback ، وقد توضح التغذية العكسية الواردة للإدارة إقتراحات تنفيذ ضرورة مراجعة الخطط الموضوعية ، أو وضع إستراتيجيات جديدة ، أو إعادة هيكلة التنظيم الإداري .

10/2/1 نظم الرقابة الرسمية وغير الرسمية

Formal and Informal Control Systems

يتعين التركيز على مفاهيم الرقابة الهامة الجديرة بالاعتبار أثناء مرحلة تصميم نظام الرقابة الفعال ، يقارن نظام الرقابة Control System الأداء الفعلي (النتائج) مع الأداء المخطط (الأهداف المستهدفة) ، يمكن نظام الرقابة الإدارة على تقييم ما إذا كانت الأهداف قد تم تحقيقها ، فبعد عملية المراجعة قد تدرس الإدارة القيام بالإجراءات والتصرفات الملائمة حيثما يكون ذلك ضرورياً ، ويتعين أن يتضمن نظام الرقابة الفعال كل من المعلومات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى نظم الرقابة الرسمية تلعب طرق الرقابة غير الرسمية دوراً هاماً في الرقابة على الأعمال العالمية ، وتتمثل طريقة الرقابة غير الرسمية الرئيسية في نقل أحد المديرين التنفيذيين من أحد الشركات الدولية إلى شركة

أخرى مع الفهم الصريح والضمني للأداء المتوقع . واحد طرق الرقابة غير الرسمية الأخرى تركز على عمل اجتماعات بين المديرين التنفيذيين للشركة ، ثم مع المديرين التنفيذيين في أحد الشركات الدولية عادة في موقع العمل الدولي ، توفر أيضا الاجتماعات السنوية للمديرين من الأعمال الدولية الفرصة لتقييم الأداء وتداول المعلومات بشكل غير رسمي ، ولا شك أن التقدم والتطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات قد أحدث زيادة واضحة في أشكال وسرعة طرق الرقابة غير الرسمية .

تتطلب الاختلافات الثقافية الموائمة بين مقاييس الرقابة لكل بيئة ثقافية في أحد البلدان ، ولا شك أن وجود لغات مختلفة ونماذج مختلفة للاتصال بالإضافة إلى مستويات مختلفة للتطور التكنولوجي ليست أكثر من مجرد بضعة مشاكل تواجه الشركات المتعددة الجنسية عندما يتم تصميم وتطبيق مقاييس الرقابة الوطنية عبر الحدود الوطنية .

ويتطلب الأمر أن يتم الإشارة إلى أهمية اللغات والعملة الوطنية ، حيث قد تعنى الشركة التابعة في أحد البلدان الجديدة لغة أخرى التي في ظلها يتم إعداد الخطط الاستراتيجية والموازنات والتقارير ، ففي بعض البلدان على سبيل المثال الهند توجد كثير من اللغات المختلفة ، وكل لغة لها عديد من اللهجات أو اللغات المحلية المنقرعة منها ، وبعض من المصطلحات أو الكلمات الفنية قد يكون الصعب أو من المستحيل أن يتم ترجمتها إلى اللغة المحلية .

ومن جهة أخرى تؤثر العملة الوطنية المختلفة وتقلبات أو تذبذبات أسعار صرفها على الجوانب الرقابية للشركة المتعددة الجنسية ، حيث أن أي تغير جوهري في سعر الصرف قد يؤدي إلى جعل خطة المنشأة غير واقعية ، وتتعاظم المشكلة عندما يكون لدى الشركة المتعددة الجنسية منشآت تابعة في

عديد من البلدان ، وأن ترتبط كل من تلك المنشآت بدورها بمعاملات تجارية فى كثير من البلاد ، وتمثل وجود قيود غير متوقعة ومفاجئة على تحويل الأموال عن طريق الحكومات المحلية أيضا محدداً أساسياً على قدرة الشركة التابعة فى تنفيذ خططها .

10/2/2 المركزية فى مواجهة اللامركزية

Centralization Versus Decentralization

حيث أن المنظمات تقوم على البشر فإن الإدارة تحقق بالعمل من خلال هؤلاء البشر ، ويحدث ذلك عادة من خلال إنشاء هيكل التنظيم الإدارى الذى يسمح بلامركزية مسؤوليات الإدارة ، وتعنى اللامركزية Decentralization تفويض سلطة إتخاذ قرارات خلال التنظيم بالسماح للمديرين عند مستويات التشغيل المختلفة بإتخاذ قرارات أساسية تتعلق بنطاق مسؤولياتهم ، وتعمل اللامركزية على تحريك نقطة إتخاذ القرار الى أدنى مستوى إدارى ممكن لكل قرار يجب إتخاذه . وتتحقق اللامركزية فى غالبية المنظمات بدرجة ما أكبر من الإحتياج ، فلا يمكن للإدارة العليا وكما لا يتوافر لها الوقت الكافى أو المعلومات اللازمة لإتخاذ آلاف القرارات يومياً ، لذلك تقوم بتفويض سلطة إتخاذ بعض القرارات لمديرها عند مستويات إدارية أقل ، وكلما زادت درجة تفويض السلطات كلما زادت درجة اللامركزية .

أن الشركات المتعددة الجنسية المختلفة لديها فلسفات مختلفة بخصوص المدى الذى خلاله تفوض سلطة إتخاذ القرارات لإدارة العمليات الدولية .

ولاشك المنظمات المتعددة الجنسية ذات المركزية العالية تعطى لإدارة تلك الأعمال الدولية حزية ملحوظة فى التصرف ، أن المنظمات المتعددة الجنسية المركزية تحتفظ إلى مدى كبير بسلطة فى إتخاذ القرارات عند المركز

الرئيسى للشركة الأم ، وعموماً لا يمكن لاي منظمة أن تكون فى وضع مركزية كاملة أو لامركزية كاملة .

أن مدى المركزية أو اللامركزية ذو اعتبار هام أثناء مرحلة تصميم نظام الرقابة للشركة المتعددة الجنسية . وكافة الأمور الأخرى تكون متساوية ، وكلما زادت المسافة المادية بين المركز الرئيسى للشركة الأم واحداً عملياتها أو شركاتها التابعة الدولية كلما زاد احتمال الاستقلال الذاتى للعمليات أو الشركة الدولية . أن المسافة المادية فى الأعمال الدولية غالباً ما تجعل الانتقال والاتصالات وجه لوجه مكلفة ومستنفذة للوقت ، وهذا يتطلب غالباً مزيد من تفويض السلطة إلى الإدارة المحلية .

إلا أنه ربما هناك سبب آخر هام يتمثل فى أن المديرين المحليين لديهم مزيد من المعرفة بخصوص بيئاتهم وظروفهم المحلية ، ومن ثم فهم فى موقع يمكنهم من اتخاذ قرارات سريعة تتلائم مع الموقف والوقت المناسب ، ويصبح من الضرورى أن يتم ذلك التفويض فى السلطة عندما تكون البيئة المحلية غير مستقرة بشكل كبير وأن طبيعة الوقت تتطلب الاستجابة الفورية .

أن الاتجاه الحالى يتجه بوضوح نحو إعطاء مزيد من اللامركزية ، على الرغم من أن معظم الشركات المتعددة الجنسية المعروفة ذات مركزية بشكل مرتفع مع كل عملية تتميز بأن لها درجة استقلال ذات عالية ، فما زالت بضعة من الشركات متعددة الجنسية تحتفظ بدرجة عالية من المركزية (على سبيل المثال شركات Matsushita , Sony , Nikon) .

10/2/3 التقرير القطاعي وتحليل المقدرة على الربحية واللامركزية

Segment Reporting and Decentralization

حتى يمكن للمديرين العمل بكفاءة فإنهم يحتاجون الى معلومات عن نتائج الأقسام التي يديرونها أكثر من حاجتهم الى قائمة دخل واحدة للشركة ككل ، حيث توفر قائمة دخل الشركة ككل معلومات ملخصة لكل عمليات الشركة ولا تحتوى على تفاصيل كافية تسمح للمديرين باكتشاف الفرص والمشاكل التي قد توجد في المنظمة ، وهنا يحتاج الأمر الى إعداد عدة قوائم يجب تعميمها بحيث تركز على القطاعات المختلفة للشركة ، ويعرف إعداد ذلك النوع بالتقرير القطاعي **Segment Reporting** ، ويعرف القطاع بأنه أى جزء من أنشطة المنظمة يحتاج المدير المسئول عنه الى بيانات عن التكاليف والإيرادات والأرباح الخاصة به .

وحتى يمكن للتقرير القطاعي أن يحقق أهدافه يجب تحليل التكاليف وتخصيصها بشكل صحيح للقطاعات المختلفة ، وهناك ثلاثة ممارسات في دنيا الأعمال يمكن أن تعوق عملية التعيين الصحيح لبعض التكاليف هي إستبعاد بعض التكاليف من عملية التخصيص ، أو إستخدام طرق غير صحيحة لتعيين التكاليف بين قطاعات الشركة ، وتعيين تكاليف لقطاعات الشركة هي في الحقيقة تكاليف عامة للشركة ككل وذلك بشكل تحكمي

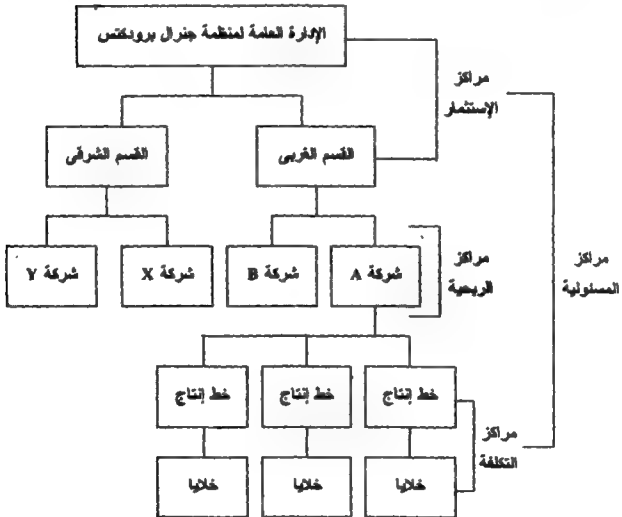
• Arbitrary Dividing Common Costs Among Segments

ويعتبر التقرير القطاعي هاماً ونو قيمة كبيرة بالنسبة للشركات التي تعتمد على اللامركزية (وهى تلك التى لا يقتصر إتخاذ القرارات فيها على عدد محدود من المديرين بل ينتشر ذلك فى كافة أنحاء المنظمة) ، وتقسّم الشركات اللامركزية قطاعاتها الى ثلاثة مستويات للمسئوليات هي مراكز

التكلفة والربحية والإستثمار ، حيث يتم ترتيب مستوى درجة المسئولية من أدنى عند مركز التكلفة إلى الأعلى عند مركز الإستثمار . يوضح الشكل رقم (10/2) تنويب القطاعات حسب مراكز المسئولية .

شكل رقم (10/2)

تنويب القطاعات بحسب كونها مراكز تكلفة أو ربحية أو إستثمار



مرة أخرى تتمثل مراكز المسؤولية المرتبطة بالشركات اللامركزية على النحو التالي :-

مركز التكلفة Cost Center

هو القطاع الذى له سلطة للرقابة على حدوث التكاليف ، والخصائص الرئيسية لذلك المركز هو أنه ليس له سلطة الرقابة على تحقيق أو توليد الإيرادات أو استخدام أموال الإستثمارات .

مركز الربحية Profit Center

على العكس من مركز التكلفة فإن مركز الربحية هو أى قطاع له سلطة الرقابة على كل من الإيرادات والتكاليف ، على سبيل المثال فإن شركة (B) فى الشكل الموضح بعاليه يكون مركز ربحية داخل شركة جنرال بروكتس ، حيث أنها مختصة بتسويق منتجاتها كما هى مسؤولة عن إنتاجها ، وهو مثل مركز التكلفة ليست له سلطة الرقابة على استخدام أموال الإستثمارات .

مركز الإستثمار Investment Center

هو أى قطاع فى المنظمة له سلطة الرقابة على التكاليف والإيرادات ، وكذلك استخدام أموال الإستثمارات ، ومن الأمثلة على ذلك الإدارة العامة لمنظمة جنرال بروكتس ، فإن الإدارة العامة لها المسؤولية المطلقة فى التأكد من تحقيق أهداف الإنتاج والتسويق بالإضافة الى ذلك فإنهم مسؤولين عن توفير المعدات والإمكانات اللازمة للقيام بوظائف الإنتاج والتسويق والتأكد من وجود رأس المال العامل الكافى لإحتياجات العمليات ، وبناء عليه فإن أى قطاع فى المنظمة له سلطة الرقابة والتحكم فى الإستثمارات المختلفة مثل المباني والآلات . والمدنيين والمخزون والدخول فى أسواق جديدة فإنه يسمى مركز إستثمار Investment Center ، ويمكن أن تكون شركة (A) فى

الشكل الموضح بعاليه مركز إستثمار إذا كان له سلطة الرقابة والتحكم في أموال الإستثمارات في بعض هذه الأغراض وعادة ما تكون تلك اشركة مركز ربحية ويكون لها غالبية (لو كل) سلطة إتخاذ القرارات التي كانت تتم في المركز الرئيسي .

ونعتبر تلك المفاهيم الخاصة بمحاسبة المسؤولية ذات أهمية كبيرة طالما أنها تساعد على تحديد نطاق مسؤولية المديرين وأيضاً تقييم أدائهم ، حيث يتم تقييم مراكز التكلفة عن طريق تقارير الأداء أما عن طريق قياس مدى تحقيقها لمعايير التكاليف الموضوعة أو عن طريق المقاييس على أساس الأنشطة والتي تركز على التحسين المستمر ، بينما يتم تقييم مراكز الربحية عن طريق قوائم دخل المساهمة عن طريق قياس مدى تحقيقها أهداف التكاليف والمبيعات، في حين يتم تقييم مراكز الإستثمار عن طريق قوائم دخل المساهمة أيضاً ولكن على أساس معدل العائد على الإستثمارات .

10/2/4 تقييم الأداء الدولي International Performance Evaluation

أن الخطوة الرئيسية في عملية الرقابة على المستوى الدولي هي تقييم الأداء ، ومن الأهمية بمكان إلا يتم قصر المعلومات المستخدمة في تقييم الأداء على التقارير الرسمية أو على النتائج المالية .

حيث أن المعلومات المرتبطة بالأحداث التي وقعت بالفعل تصل إلى علم المدير عن طريق أما تقرير رسمية Formal Reports ، وأيضاً من مصادر أخرى غير رسمية Informal Sources والتي قد تتضمن المناقشات المركزية المكتوبة ومحاضر الاجتماعات بالإضافة إلى الملاحظات الشخصية ، وحيث أن المعلومات الغير رسمية غير محكومة بنظم معينة يتعين بنائها داخل نظام

النقير الرسمى ، فأن صحتها ودقتها تتباين ، لذلك فإن تحيز المنظم أو المصادر الأخرى لعدم الدقة يتطلب الأمر أن تؤخذ فى الاعتبار عند الاعتماد عليها . وعندما يتم مراعاة ذلك يمكن أن تعتبر المعلومات الغير رسمية هامة للغاية ، حيث أن التقارير الرسمية وحدها لا تعتبر أساس كافى للرقابة .

ولعل أحد المبادئ الهامة للرقابة تمكن فى أن تقارير الأداء الرسمية يجب ألا تتضمن أية مفاجآت ، فالأخبار الهامة يتعين أن يتم حملها إلى الأطراف المستفيدة بشكل غير رسمى كلما كان ذلك ممكنا وذات جدوى وعلى أية حال يتعين أن يتم ذلك قبل أن يتم تقديم التقارير الرسمية .

وحيث أن نظام الرقابة الإدارية Management Control System يتم بناؤه من خلال إعداد الموازنة المالية Financial Budget ، فأن هناك ميل طبيعى نحو إعداد تقارير الأداء لأنها تكون منازرة للموازنة كما أنها تؤكد على التناظر النتائج الفعلية وتلك المقدرة بالموازنة عند تقييم الأداء ، وحيث قد يكون من الصعوبة بمكان وضع مقاييس أداء غير مالية وعلى وجه التحديد الأداء الغير كمى ، من ثم قد يتم إعطاء تلك الجوانب من الأداء أوزان أقل مما يجب ، ولا شك أن التركيز المغالى فيه أو سوء الاستخدام المرتبط بتلك المقاييس يمكن أن يكون له عواقب ينعكس على الاختلال الوظيفى .

وقد أشار أحد التقارير البحثية الصادرة من أحد المؤتمرات إلى استخدام مقاييس أداء جديدة لأداء الأعمال بشكل أفضل ، حيث تم إكتشاف أن مقاييس الأداء التى تركز على المحاسبة المالية التقليدية البحثية تفقد السلوك والقدرة التنبؤية ، ومعاقبة السلوك الخاطى ، وإعطاء اعتبار غير كافى لبعض الموارد التى يصعب تحديدها كميا على سبيل المثال رأس المال الفكرى Intellectual Capital (حقوق الملكية الفكرية) .

وقد توصلت تلك الدراسة إلى استنتاج مؤداة أن مقاييس الأداء غير المالية الرئيسية يجب أن تستخدم لقياس ليس فقط قيمة الأصول القائمة وإنما أيضا تتضمن تلك المقاييس الرئيسية عادة ما يلي:-

- جودة المخرجات .
- إشباع حاجة العميل والاحتفاظ به .
- تدريب العاملين .
- استثمار وإنتاجية البحوث والتطوير .
- تطوير منتج جديد .
- نمو ونجاح السوق .
- التأهيل البيئي .

تستهدف تلك المقاييس الرئيسية زيادة فعالية (وليس أن تحل محل) مقاييس الأداء التقليديه . وقد لوضحت الدراسة بأن هناك ثلاثة عوامل حاسمة يتعين ملاحظتها عند اختيار مقاييس الأداء هي :-

- لا يتم ارتكاب خطأ في إعداد البيانات التي تمثل مدخلات المعلومات .
- أن يتم التواجد فيما يتم قياسه .
- ما يتم قياسه يتم أدائه بالفعل .

عن طريق الربط بين تلك المقاييس الرئيسية بالرؤية الاستراتيجية للشركة، سيكون هناك ضمان بأنه عندما تتغير تلك الرؤية تتغير بالتبعية مقاييس الأداء ذات العلاقة .

Balanced Scorecard الأداء المتوازن 10/2/5

يعتبر الأداء المتوازن أداة مفيدة في إجراء تكامل بين مقاييس الإدارة المالية والغير مالية. وقد تنبأ مجمع المحاسبين الإداريين بأنه في نهاية عام 2001 فإن 40 % من الشركات المؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية

سوف تقوم باستخدام مدخل الأداء المتوازن **Balanced Scorecard** .

يساعد أسلوب الأداء المتوازن الإدارة على توصيل الخطط الاستراتيجية للشركة ، كما يقوم بربط مقاييس الأداء باستراتيجية الشركة ، وفي الحقيقة فإن ذلك المدخل يساعد الشركة على تطوير مقاييس للأداء بشكل يتوافق ويتناسب مع خططها الاستراتيجية .

وعندما يتم تصميم الأداء المتوازن فمن الأهمية بمكان أن يتم التركيز على مقاييس الأداء الرئيسية ، حيث توفر القليل من المقاييس انعكاسات وأثار أكبر ، ولأغراض تحفيز العاملين فإن مقاييس الأداء الرئيسية يجب أن يتم ربطها بوسائل التعويض والمكافآت الملائمة .

10/2/6 مقاييس الأداء الخاص بالعاملين

Measures of Performance For Workers

لدى أدبيات الأعمال والمحاسبة القليل جداً من المعلومات المقارنة عن مقاييس الأداء المستخدمة في الثقافات المختلفة لأغراض تقييم مساهمات الأفراد ، وبصفة أكثر عمومية يوجد هناك خيار قليل للجوء إلى استنتاجات على سبيل المثال فإن العاملين في ظل أحد الثقافات التي ترتبط بالمذهب الفردي يرون أن العلاوات التشجيعية سوف تميل إلى أن يكون لها مقاييس الأداء تقوم بتقييم المساهمات الخاصة بالأفراد ، في حين أن الثقافات التي

تحكم بموجب المذهب التعاون الجماعي فسوف تستخدم مقاييس أداء لتقييم الأفراد في صورة ما يقومون بإضافته إلى مجهود المجموعة .

10/3 تقييم الأداء للشركة التابعة الدولية

Performance Evaluation of an International Subsidiary

أن تقييم أداء الشركة التابعة الدولية يمثل تقييم لكيفية تنفيذ الشركة التابعة استراتيجية الشركة ، تقارن تقارير أداء الشركة التابعة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط لها ، وتلك المقارنة قد تؤدي إلى إجراء تصحيحي أو تعديل الخطط ، وفكرياً فإن تقييم أداء الشركات التابعة الدولية يعتبر مماثلاً لذلك المرتبط بتقييم الأعمال المحلية ، ومع ذلك ففي ظل البيئة الدولية يكون من الضروري أن يتم تضمين عوامل إضافية غير موجودة في الأعمال المحلية ، وكاملة على تلك العوامل معدلات التضخم المختلفة وأسعار صرف العملات الأجنبية ، أن المعلومات الناتجة من عملية التقييم هذه توجه نظر وانتباه الإدارة إلى المجالات التي تحتاج إلى تحسين ، ويمكن القول بأن تقييم الأداء الفعال يتعين أن يتضمن العناصر التالية :-

- معايير لتقييم الأداء .
- قياس الأداء الفعلي .
- تقارير تقييم الأداء .

وفيما يلي مناقشة لكل من تلك العناصر المبينة .

10/3/1 معايير تقييم الأداء Performance Evaluation Criteria

يجب أن تتضمن معايير تقييم الأداء كل من القياسات المالية وغير المالية، بطرح كل معيار لتقييم الأداء مشاكله خاصة المرتبطة بالقياس وجمع

المعلومات ، ويجب أن تكون المعايير المرتبطة بتقييم الأداء محددة بشكل خاص للشركة التابعة حيث يتم تقييم مركز التكلفة Cost Center بشكل مختلف عن مركز الربحية Profit Center .

وقد يتم إعفاء الشركة التابعة الجديدة من الوفاء بمعايير مقاييس أداء معينة حتى يتم تكوينها بشكل كامل ، وبعض من تلك المعايير قد لا تكون ملائمة لبعض البيئات التشغيلية . على سبيل المثال فإن التنفق النقدي من الشركة التابعة إلى الشركة الأم لا تعتبر معياراً مفيداً لقياس أداء الشركة التابعة الموجودة في أحد البلدان التي تتميز بوجود نظم رقابة على حركة العملة بها ، وتعتبر مزايا العاملين وإشباع العاملين مكونات هامة لنظم التقييم في بعض البلاد ، في حين قد تكون أقل أهمية في بلدان أخرى .

يوضح الشكلين رقم (10/3) ، (10/4) أمثلة على معايير تقييم الأداء المالية والغير المالية على التوالي . وعندما يتم اختيار معايير التقييم ، فمن الأهمية بمكان الاحتفاظ بالذهن بأن الأداء المستقبلي سوف يتم الحكم عليه بموجب المعايير المختارة ، أن معايير التقييم المختلفة تحفز المديرين بشكل مختلف ، ولذلك يتم استخدام معايير متعددة من أجل تحفيز المديرين على تحسين أدائهم في كافة المجالات التي تعتبر هامة عن طريق الإدارة العليا تأكيداً للمبدأ الهام القائل بأنه ما يتم قياسه هو ما يتم أدائه .

القضايا الملزمة لاختيار المعايير Issues Relevant To Criteria Selection

هناك ثلاثة قضايا هامة يتعين دراستها ومراعاتها عند اختيار معايير الأداء الخاصة بالشركات التابعة الدولية هي :-

شكل رقم (10/3)

معايير تقييم الأداء المالية

مؤشرات الربحية المرتبطة بالموارد أو بالإيرادات :

- العائد على الاستثمار .
- العائد على حقوق الملكية .
- العائد على المبيعات .
- مؤشر مجمل ربح .

القيمة المستهدفة الخاصة بالمجالات الرئيسية للأداء :

- إيرادات لمبيعات .
- الدخل التشغيلي .
- صافي الدخل .
- القيمة المتبقية .
- القيمة المضافة الاقتصادية .
- اجمالي تكاليف الإنتاج .
- تكاليف الصالة .
- تكاليف البحوث والتطوير .
- التكاليف الاستثمارية للتكنولوجيا .
- تكاليف الجودة .

التدفق النقدي من الشركات القابضة :

- التدفق النقدي بالصلة المحلية .
- التدفق النقدي بصلة الشركة الأم .
- التغيرات في التدفق النقدي خلال الزمن .

المقارنات مع الموازنة :

- مقارنة المبيعات المقدرة بالموازنة بالمبيعات الفعلية .
- مقارنة التكاليف المقدرة بالموازنة بالتكاليف الفعلية .
- مقارنة الربح المقدر بالموازنة بالربح الفعلي .
- أحرافات التكلفة والإيراد والحجم .

شكل رقم (10/4)

معايير تقييم الأداء الغير مالية

- النمو في المبيعات بالنسبة المئوية .
- نصيب السوق .
- معدل دوران الأصول .
- معدل دوران المخزون .
- المصانع الجديدة والتوسعات في المصانع (الطاقة) .
- تطوير منتجات جديدة.
- تجديد المنتج وعمل ابتكار به .
- خدمة العميل .
- مزايا وعلاقات العاملين .
- خدمة المجتمع والخدمة الاجتماعية .
- العلاقات مع الحكومة والسلطات المحلية .
- المسؤولية الاجتماعية .
- إنتاجية الصالة .
- عمليات تصنيعية جديدة .
- كفاءة دورة الإنتاج .
- زمن دورة التسليم .

1- أن الأهداف العامة والفرعية **Goals and Objectives** تختلف حسب الشركات التابعة الدولية المختلفة ، ونتيجة لذلك فإن استخدام معايير أداء موحدة لكافة الشركات التابعة سيكون غير ملائماً ، فقد يتم إقامة أحد الشركات التابعة الدولية لإنتاج أجزاء ومكونات تستخدم بصفة رئيسية لشركات تابعة أخرى ، في حين قد يتم تكوين شركة تابعة أخرى لأخذ ميزة التكنولوجيا المتقدمة في البلد المضيف لها ، وقد يتم إنشاء شركة تابعة ثالثة للاستفادة من الحوافز الضريبية ، يوضح الشكل رقم (10/5) أمثلة على الأهداف المختلفة للشركات وبعض معايير تقييم الأداء الممكنة.

2- تعمل الشركات التابعة الدولية المختلفة في بيئات مختلفة ، ولذلك يجب أن تأخذ معايير التقييم في الحسبان تلك الاختلافات البيئية ، وقد تجد الشركة المتعددة الجنسية من السهل أن تنتج وتبيع أحد المنتجات في أحد البلدان مقارنة ببلد آخر اعتماداً على سياسات الحكومات المحلية . غالباً ما تتغير البيانات التشغيلية في نفس البلد خلال فترة من الزمن ، وقد اعتادت معظم البلاد الأخذ في النمو أن تضع تعريفات جمركية عالية على السلع الاستهلاكية لعدم تشجيع استيرادها ، أن كثير من تلك البلدان لديها سياسات مخففة لاستيراد المنتجات الاستهلاكية ، ولذلك يتعين أن يتم إعادة فحص معايير التقييم دورياً وإذا كان ذلك ضرورياً أن يتم تعديلها في مواجهة التغيرات التي تحدث في البيانات التشغيلية .

شكل رقم (10/5)

أمثلة على أهداف الشركة

ومعايير تقييمها ذات العلاقة

معايير تقييم الأداء ذات العلاقة	أهداف الشركة
	الأهداف التسويقية :
- نصيب السوق .	- فتح أسواق جديدة .
- حجم المبيعات .	- الوجود في السوق .
	الأهداف الإنتاجية :
- تخفيض التكلفة ووفورات التكلفة .	- الإنتاجية والكفاءة .
- حجم المكونات المنتجة .	- إنتاج المكونات .
- تكلفة المواد الخام .	- مصدر مواد خام .
- تكلفة الإنتاج غير المباشرة لكل وحدة من المخرجات .	- إدولة الطاقة .
- عمليات الإنتاج الجديدة المستخدمة .	- تكنولوجيا الإنتاج المتقدمة .
	الأهداف المالية :
- العائد على الاستثمار ، الدخل المتبقى والقيمة .	- الاستثمار المربح .
- التغطيات النقدية إلى الشركة الأم .	- استرداد الاستثمار في زمن قصير الأجل .
	أهداف العميل :-
- عدد شكاوى العميل .	- خدمة العميل .
- تكاليف الضمان .	- جودة المنتج .

3- كثير من الشركات التابعة الدولية لديها رقابة محدودة أو ليس لها أى

رقابة على ظروف أو موقف محلية معينة ، ويتعين أن يؤخذ ذلك فى

الحسبان عند اختيار معايير تقييم الأداء على سبيل المثال :-

- قد يتم فرض نظم رقابة على السعر من قبل الحكومات المحلية مما

يتطلب الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة على كافة زيادات

الأسعار .

- قد تتطلب قوانين العاملين أن يتم تعويض ومكافأة العاملين تأسيساً

فقط على الأقدمية على الرغم من أحقيتهم لتلك المكافأة .

- قد يتم منع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسية من امتلاك الأرضى،

ولذلك فإن يكون لديها لية اختيار إلا استئجار تسهيلات عند قيمة

إيجارية مرتفعة .

- قد تفرض سياسات الشركة الأم أو الحكومة فى بلد الشركة الأم

بعض نظم الرقابة ، على سبيل المثال قد يكون هناك قيود على

تحويل التكنولوجيا أو اتفاق رأس المال .

يجب أن تساهم إدارة الشركة التابعة فى وضع معايير الأداء ، وكثيراً من

الشركات المتعددة الجنسية تعبر عن معايير الأداء فى صورة مدى بدلا من

رقم ثابت محدد ، وهذا مرغوب فيه لا سيما للشركة التابعة الجديدة .

يتعين التعبير عن القيم بالعملة المحلية ، فإذا كانت القيم المترجمة قد

استخدمت لأغراض تقييم الأداء فإن سعر الصرف الذى استخدم لأغراض

الترجمة يتعين أن يتم تحديده أو أن الطريقة التى سوف يتم تحديدها يتعين أن

يتم ذكرها بوضوح .

بوجه عام توجد ثلاثة معايير معروفة لتقييم الأداء المالى هى العائد على الاستثمار ، والعائد على حقوق الملكية بالإضافة إلى الدخل المتبقى ، وهناك معيار مالى آخر حظى بانبثاء ملحوظ فى السنوات الأخيرة هو معيار القيمة الاقتصادية المضافة .

10/3/2 العائد على الاستثمار (ROI) Return on Investment

عندما تتبع الشركة اللامركزية يمنح مديروا القطاعات قدراً كبيراً من الإستقلالية فى إدارة الأعمال التى تقع فى حدود مسئولياتهم ، وقد تصل هذه الإستقلالية الى حد إعتبار مراكز الربحية ومراكز الإستثمار كما لو كانت شركات مستقلة ، ونتيجة لذلك تصبح هناك منافسة شرسة ، وتتعاظم المنافسة خاصة عند توزيع الأموال اللازمة للتوسع فى الإنتاج أو عند تقديم منتج جديد، فكيف يمكن للإدارة العليا بالمركز الرئيسى أن تقرر أى المراكز تحتاج الى أموال إستثمارية توفرها ، وأى منها يكون إستخداما لها أكثر ربحية ؟ ، ولعل أشهر الطرق المتبعة للحكم هى قياس معدل العائد على الإستثمار $Rate\ of\ Investment\ (ROI)$ ، وحتى يمكن تفهم عناصرها يوضح الشكل رقم (10/6) مكونات وعناصر العائد على الإستثمار .

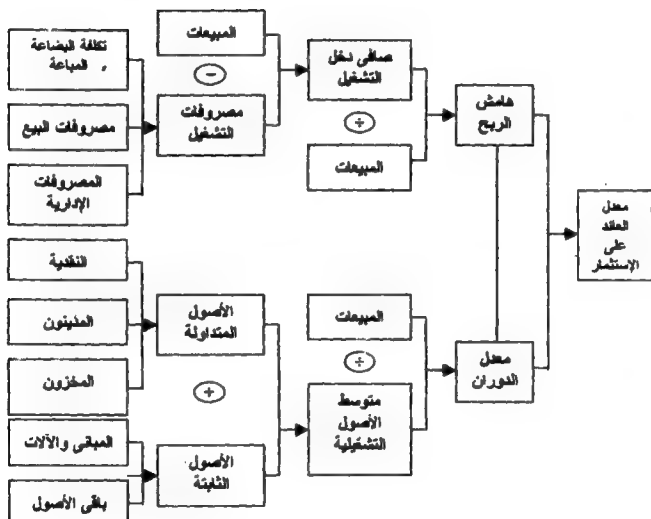
أن معيار العائد على الاستثمار يتضمن كل من أساس الاستثمار والإيراد والأرباح من أجل تقييم الأداء ، وكلما ارتفع معدل العائد على الاستثمار كلما ارتفع الأداء ، ويتم حساب ذلك المعيار طبقاً للمعادلة التالية :

العائد على الاستثمار = معدل دوران الاستثمار × هامش الربح .

$$\frac{\text{صالح الدخل}}{\text{الإيراد}} \times \frac{\text{الإيراد}}{\text{إجمالي الاستثمار}} = \frac{\text{صالح الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

شكل رقم (10/6)

عناصر العائد على الإستثمار



وكما هو موضح بعالية فإن معدل العائد على الاستثمار له مكونين هما معدل دوران الاستثمار وهامش الربح ، يعبر معدل دوران الاستثمار **Investment Turnover** عن مقدرة الشركة التابعة على تنوير رأس المال المستثمر ، بمعنى تنوير اجمالي الأصول إلى إيرادات ، أما هامش الربح **Gross Profit** فهو يمثل معدل الربح إلى الإيراد ، أن المكونين يصفان معدل العائد على الاستثمار يمكن تحسينه عن طريق زيادة الإيرادات وتكنيه للتكاليف أو تكنيه رأس المال المستثمر ، ويمكن أن تقرر الإدارة أفضل خليط **Best Mix** لتحسين العائد على الاستثمار عن طريق فحص الخيارات المتاحة . على سبيل المثال يمكن أن يتم تحسين الإيرادات عن طريق زيادة أسعار البيع وزيادة حجم المبيعات أو زيادة كلاهما . تلك الخيارات توجه لفتباه الإدارة تجاه البدائل المتاحة .

وقد كانت شركة دويونت أول الشركات التي اهتمت بكل من الهامش ومعدل الدوران لقياس أداء الإدارة ، ويرجع لتلك الشركة فضل الريادة في استخدام معدل العائد على الاستثمار ، يستخدم ذلك المعدل الآن بشكل واسع باعتباره المقياس الهام لأداء المديرين عندما يكون لهم سلطة الرقابة والتحكم في مركز الاستثمار ، وتهتم تلك المعادلة بعدة أوجه مختلفة من مسؤوليات المديرين وتبرزها في رقم رقم واحد والذي يمكن مقارنته بالعوائد الناتجة من المراكز المتنافسة بالشركة ، وكذلك يقارن بالعائد في المنشآت الأخرى في الصناعة .

ولاشك أن التركيز فقط على الربحية قصيرة الأجل تعتبر أحد الأمراض القاتلة **Deadly Diseases** للمشروعات حيث يضعف من الجودة والإنتاجية .
ان استخدام العائد على الاستثمار كمعيار وحيد لقياس الأداء قد يحفز المديرين على التركيز على الأجل القصير عند تكلفة ربحية طويلة الأجل ،

وهذا يعتبر حقيقياً لاسيما عندما يتأسس الاستثمار المستخدم في العمليات الحسابية لسعائد على الاستثمار على التكلفة التاريخية للأصول بعد خصم الإهلاك المتجمع ، وكلما زاد قدم الأصول القابلة للإهلاك كلما ارتفع معدل العائد على الاستثمار ، وفي الواقع فإنه من الممكن أن يتم إظهار عائد على الاستثمار مرتفع عندما ينخفض دخل الفترة الحالية بالفعل عن نظيرة في الفترة السابقة ، ويتم شرح ذلك في المثال التالي :-

السنة الأولى	السنة الثانية	
D.M 10000	D.M 9900	الإيرادات
1000	1000	مصروفات الأهلاك
6018	6000	مصروفات أخرى
D.M 2982	D.M 2900	الربح
D.M 30000	D.M 30000	إجمالي الاستثمار
9000	10000	نقصاً
D.M 21000	D.M 20000	الإهلاك المتجمع
2982	2982	صافي الاستثمار
2982	2982	العائد على الاستثمار
21000	20000	
%14.2	%14.5	

وعندما يستخدم العائد على الاستثمار كمقياس للأداء ، فإن أساس الاستثمار يفضل أن يعتمد تحديده على أما إجمالي قيمة الاستثمار (التكلفة التاريخية) ، أو أما تكلفة الإحلال الجارية .

على الرغم من الاستخدام الواسع لذلك المعدل في تقييم الأداء إلا أنه ليس أداة كاملة تماماً بل يخضع للعديد من الانتقادات لعل أبرزها : أنه يميل إلى التركيز على تقييم أداء الربحية في الأجل القصير وليس الطويل ، كما أنه لا

يعتبر خاضعاً لتحكم مدير القسم المستقل في ظل وجود تكاليف ملزمة حيث يؤدي ذلك الى صعوبة التفرقة بين أداء المدير وبين أداء القسم بإعتباره استثماراً . من هنا تستخدم بعض الشركات معايير متعددة في تقييم الأداء بدلاً من الإعتماد على ذلك المعدل بمفرده ومن بين تلك المعايير نحو حصة السوق، زيادة الربحية ، معدل دوران المدينين والمخزون .

لذلك يتعين أن يستخدم العائد على الاستثمار بالارتباط مع معايير تقييم الأداء الأخرى ، وإلا فإن المديرين قد يتم تحفيزهم على عدم إجراء أية استثمارات في الأصول الحديثة لتحل محل أصول متقادمة التكنولوجيا والسبب وراء ذلك أن ذلك يؤدي إلى أساس استثمار مرتفع الأمر الذي من المحتمل أن يؤدي إلى تنبئه العائد على الاستثمار ، وقد يقرر المدير لمصلحته الذاتية أن يحافظ على استخدام أصول متقادمة بينما يتم التحقيق الكامل للإستثمارات في أصول جديدة يعتبر جوهرياً للإنتاج منتجات ذات جودة ، ولاشك أن المنتجات ذات الجودة فقط يمكن أن تقاوم ضغوط المنافسة في الأسواق العالمية .

10/3/3 الدخل المتبقى Residual Income (RI)

يعبر الدخل المتبقى عن الأداء كقيمة من الربح المتبقى بعد أن يتم طرح التكلفة الضمنية Imputed Cost لرأس المال المستثمر ، بعبارة أخرى يعتبر دخل التشغيل المتبقى هو صافي دخل التشغيل الذي يمكن لمركز الإستثمار أن يكتسبه فوق حد أدنى لمعدل العائد على الإستثمار في أصول التشغيل ، والغرض من إستخدام ذلك المدخل المتبقى عند قياس الأداء هو تعظيم إجمالي قيمة الدخل المتبقى وليس معدل العائد على الإستثمار . ويتم حساب الدخل المتبقى باستخدام المعادلة التالية :-

للدخل المتبقى = الدخل - الفائدة الضمنية على رأس المال المستثمر .
ويتمثل الهدف في تعظيم الدخل المتبقى عندما يتم الوفاء بمعايير الأداء الأخرى ، يجب أن تقرر الإدارة العليا مقدماً معدل الفائدة الضمنية الذي يتعين استخدامه عند حساب تكلفة رأس المال المستثمر ، ومن المرغوب فيه فكرياً أن يتم استخدام معدلات مختلفة لمعاملات مختلفة من أجل عكس مستوى المخاطر المرتبط بها .

ويتمثل أحد العزاي الملائمة لدخل المتبقى في تركيزه على تعظيم القيم النقدية بدلاً من النسبة المئوية - كما هو الحال في معيار العائد على الاستثمار ، ويتم تحفيز المديرين على القيام بأى استثمار من شأنه أن يزيد من قيمة الدخل المتبقى حتى إذا اسقط العائد على الاستثمار من مستواه القائم ، ويمكن شرح ذلك في المثال التالي :-

مع الاستثمار الاضافى		مع استثمار اضافى		
D.M 6500000		D.M 6000000		الإيرادات
<u>4200000</u>		<u>4000000</u>		المصروفات
2280000		2000000		الربح
				ي طرح تكلفة رأس المال
				10 % من 10000000 مارك
				10 % من 12000000 مارك
				(بعد إضافة استثمار
<u>1200000</u>				بمقدار 2000000 مارك)
D.M 21080000		D.M 21000000		الدخل المتبقى
<u>2280000</u>		<u>2000000</u>		
%19 = <u>12000000</u>		%20 = <u>10000000</u>		العائد على الاستثمار

وكما هو موضح فى المثال السابق فعندما يكون معيار الأداء هو الدخل المتبقى فإن المدير من المحتمل أن يقرر لصالحه القيام باستثمار اضافى بمبلغ 2000000 مارك المانى ، والسبب أن ذلك سيؤدى إلى زيادة فى الدخل المتبقى بمقدار 8000000 مارك أى استثمار ذو عائد أكبر من تكلفة رأس المال الضمنية سوف يترتب عليه زيادة الدخل المتبقى ، وليس من المحتمل أن يقوم المدير بعمل استثمار إضافى إذا كان معيار الأداء هو العائد على الاستثمار ، أن القيام بعمل الاستثمار الإضافى سوف يخفض العائد على الاستثمار من 20% إلى 19 % ، وعلى الرغم من المزايا الفكرية لمدخل الربح المتبقى إلا أنه لا يستخدم بشكل شائع مقارنة بمعيار العائد على الاستثمار .

وهناك عيب رئيسى لمنهج الدخل المتبقى أنه لا يمكن استخدامه فى المقارنة بين أقسام ذات أحجام مختلفة ، حيث أنه يؤدى بطبيعته إلى التحيز فى اتجاه الأقسام الكبيرة ، حيث يمكن توقع أن الأقسام الأكبر تحقق دخلاً متبقياً أكبر مما تحققه الأقسام الصغيرة ، ولا يرجع ذلك إلى أن الأقسام الكبرى أحسن إدارة ولكن يرجع ذلك إلى الأرقام الكبيرة المستخدمة فى الحساب . ومثالاً لذلك يفترض حسابات الدخل المتبقى الآتية للقسمين (A) ، (B) :-

القسم B	القسم A	
\$ 250000	\$ 1000000	متوسط أصول التشغيل (S)
40000	120000	صافى دخل التشغيل
25000	100000	أقل معدل عائد مقبول
		(S) × (%10)
\$ 15000	\$ 20000	الدخل المتبقى

ويلاحظ أن القسم (A) له دخل متبقى أكثر قليلاً من القسم (B) ، ولكن القسم (A) لديه أصول تشغيل قيمتها \$ 1000000 ، أما القسم (B) فأصول التشغيل لديه لا تزيد عن \$ 250000 ، لذلك فإن الزيادة للدخل المتبقى للقسم (A) راجعة ربما إلى حجمه وليس لمستوى كفاءة إدارته ، وفي الحقيقة يمكن القول بأن إدارة القسم الأصغر أحسن حيث تمكنت من تحقيق دخل متبقى يقترب من الدخل المتبقى في القسم الأكبر وبيع إستثماراته فقط .

10/3/4 القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) Economic Value Added

حظى مدخل القيمة الاقتصادية بمزيد من العناية في السنوات الحديثة ، وهو يمثل تعديل لمدخل الربح المتبقى ، وتمثل القيمة الاقتصادية المضافة الدخل التشغيلي بعد الضريبة ناقصاً المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال ، يأخذ مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في الحسبان تكلفة الديون طويلة الأجل بالإضافة إلى التكلفة الضمنية لرأس مال الملكية .

وتتمثل القيمة الاقتصادية المضافة في مقدار محدد وليس نسبة مثل الدخل المتبقى ، فإذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة موجبه فإن العائد على أصول الشركة يعتبر أكبر من تكلفة القروض طويلة الأجل بالإضافة للتكلفة الضمنية لرأس المال ، وتتمثل صافي النتيجة في وجود زيادة في قيمة حقوق المساهمين . ويتم حساب تلك القيمة على النحو التالي :-

القيمة الاقتصادية المضافة = الدخل التشغيلي بعد الضريبة - (المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بعد الضريبة × {إجمالي الأصول - الالتزامات المتداولة})

لتحديد القيمة الاقتصادية المضافة يتعين أن يتم حساب المتوسط المرجح

لتكلفة رأس المال أولاً كما هو موضح في المثال التالي :-

تتعلق المعلومات التالية بأحد الشركات التابعة البرازيلية لأحد الشركات المتعددة الجنسية (كافة القيم بالآلاف الريالات) .

27000	- اجمالي الأصول
1000	- الالتزامات المتداولة
7800	- الدخل التشغيلي قبل الضرائب .
	- القروض طويلة الأجل :-
20000	- القيمة الدفترية .
21000	- القيمة السوقية .
	- حقوق المساهمين :-
6000	- القيمة الدفترية .
9000	- القيمة السوقية
% 10	- معدل الفائدة على القروض طويلة الأجل .
% 40	- معدل ضريبة دخل الشركات .

وحيث أن تكاليف الفائدة قابلة للخصم من الضريبة فإن تكلفة القروض بعد الضريبة تتمثل في الآتي :-

$$0.10 (1 - \text{معدل الضريبة}) = 0.10 (1 - 0.4) .$$

$$= 0.06 \text{ أو } 6 \%$$

وتتمثل التكلفة الضمنية لرأس مال الملكية في نسبة 12 % ، وهي تمثل تكلفة الفرصة للمساهمين من عدم استثمار رأس مالهم في أى استثمار آخر ، يستخدم حساب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال القيم السوقية لكل من القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية .

القيمة الاقتصادية المضافة - الدخل التشغيلي بعد الضريبة - { المتوسط المرجح
لتكلفة رأس المال بعد الضريبة × (اجمالي الأصول - الالتزامات المتداولة) }
= 0.6 × 7800000 - { (1000000 - 27000000) × % 7.8 }
= 4680000 - 2028000
= 2652000

لن مقارنة القيمة الاقتصادية المضافة الفعلية عن طريق الشركة التابعة الدولية مع مقدار القيمة الاقتصادية المضافة المقررة يعتبر مفيداً لأغراض تقييم الأداء .

10/3/5 العائد على حقوق الملكية (ROE) Return On Equity

يمثل العائد على حقوق الملكية معدل ربح الفترة إلى استثمار حقوق المساهمين . فذلك المعيار يقيس النسبة المئوية للعائد على الاستثمار الخاص بحقوق المساهمين . أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يتضمن ثلاثة مكونات، يوفر الإطار التحليلي الذي يركز على تلك المكونات مزيد من المعلومات الخاصة بقسمة صافي الدخل على حقوق المساهمين .

العائد على حقوق الملكية = معدل دوران الاستثمار × هامش الربح × معدل الأصول إلى حقوق الملكية .

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق المساهمين}} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{الإيرادات}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

وقد تم مناقشة قيم المعلومات الخاصة بمعدل دوران الاستثمار وهامش الربح سابقاً في ضوء معدل العائد على الاستثمار ، وتم تفسير معدل الأصول إلى حقوق الملكية على أنه وحدات الأصول التي تم اقتناؤها لوحده واحدة من الاستثمار عن طريق حقوق المساهمين . ويمكن تحسين العائد على حقوق الملكية عن طريق زيادة الإيرادات أو تغطية التكاليف أو تغطية الاستثمار عن طريق حقوق الملكية .

يتم شرح مدخل العائد على حقوق المساهمين من خلال المثال التالي :-

القيم بالمليون		
السنة الأولى	السنة الثانية	
3200	3500	الإيرادات .
2400	2500	المصروفات
800	1000	الربح
6600	6800	الائتمانات
2400	3200	حقوق المساهمين
9000	10000	إجمالي الأصول
$\frac{800}{3200} = 25\%$	$\frac{1000}{3500} = 28.57\%$	هامش الربح
$\frac{3200}{9000} = 0.3556\%$	$\frac{3500}{10000} = 0.3500\%$	معدل دوران الاستثمار
$\frac{9000}{2400} = 3.750$	$\frac{10000}{3200} = 3.125$	مؤشر الأصول إلى حقوق الملكية
33.33%	31.25%	العائد على حقوق الملكية

وقد انخفض العائد على حقوق الملكية من 33.33% فى السنة الأولى إلى 31.25% فى السنة الثانية ، وذلك يرجع بصفة رئيسية إلى تننيه مؤشر الأصول إلى حقوق الملكية فى السنة الثانية مقارنة بالسنة الأولى ، فى كلمات أخرى فإن الأصول قد تم تمويلها أكثر نسبياً عن طريق المساهمين فى السنة الثانية مقارنة بما تم فى السنة الأولى .

10/3/6 معايير الأداء الأكثر استخداماً وشيوعاً في الواقع التطبيقي

Performance Criteria Commonly Used in Practice

لأغراض تقييم أداء السوق فإن المقياس الرئيسي المستخدم يتمثل في نصيب السوق ، حيث يوفر مقارنة مع المنافسين في نفس الأسواق ، أن المعلومات الخاصة بنصيب الشركة من السوق في الأسواق الضخمة عادة ما يتم الحصول عليها من خدمات المراجعة الحيادية للتسويق التجارى .

يمكن القول بأن أكثر المقاييس الشائعة الاستخدام لتقييم الأداء المالى فى الأعمال الدولية هو معيار العائد على الاستثمار إلا أن تطبيق مفهوم العائد على الاستثمار يعتبر معقداً فى الأعمال الدولية عالمية النطاق . حيث تساهم عديد من العوامل فى ذلك التعقيد لعل أبرزها وجود العملات المختلفة ، معدلات التضخم المختلفة بالإضافة إلى قوانين الضرائب المختلفة فى التحليل الأخير يتطلب إجراء تقييم الأداء فى البلدان المختلفة ، من خلال المؤشرات المالية تفسير حريص عن طريق المديرين ، حيث يتعين أن يكون على معرفة بالبيانات التشغيلية المحلية . يتضمن الشكل رقم (10/6) معايير الأداء التى تم تبنيها عن طريق أربعة شركات متعددة الجنسية .

10/3/7 مقاييس الأداء الفعلى Measurement of Actual Performance

قد يتم تعريف الاستثمار الدولى للشركة التابعة بشكل متعدد على أنه إجمالى الأصول المتاحة ، أو الأصول التشغيلية أو اجمالى الأصول ناقصا الالتزامات المتداولة أو حقوق الشركة الأم لدى الشركة التابعة ، وقد يتم تعريف الدخل أيضا بعدة طرق مختلفة على سبيل المثال الدخل التشغيلى ، الدخل قبل الفوائد والضرائب ، الدخل قبل الضرائب أو صافى الدخل ، أن

تقييم الأصول الفردية (تخصيص قيمة نقدية إلى أحد الأصول) قد يتأسس على التكلفة التاريخية ، تكلفة الإهلاك الجارية أو صافي القيمة القابلة للتحقق ، أو الأصول القابلة للإهلاك أجمالى قيمة معينة أو صافي قيمة بعد استقطاع الإهلاك المتجمع . ويتعين أن يتم اتخاذ قرار بخصوص تحديد وتعريف مصطلحات الاستثمار والدخل فضلا عن تحديد ما هو الأساس المستخدم لتقييم الأصل .

تضع الشركات التابعة الدولية تحديات إضافية للقياس لعل أبرزها تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية ، معدلات التضخم ، قوانين الضرائب بالإضافة إلى أسعار التحويل .

شكل رقم (10/6)

معايير الأداء التى تم تبنيها عن طريق أربعة شركات متعددة الجنسية

اسم الشركة	المعايير المالية	المعايير غير المالية
Johnson Controls Inc.	إدارة التكلفة	- نصيب السوق . - الجودة - تطوير المنتج والابتكار .
Coors Brewin Co.	- العائد على حقوق الملكية - نسبة السعر / القيمة . - حجم المبيعات - النمو / الربحية .	- النمو فى الأسواق الدولية . - الجودة . - تجديد المنتج . - علاقات العاملين .
Xerox Corporation	- العائد الاستثمار	- نصيب السوق . - الجودة . - تحفيز العاملين .
3 M Company	- العائد على الاستثمار . - الأرباح لكل سهم . - إدارة التكلفة .	- نصيب السوق . - الجودة . - علاقات العاملين .

- يؤثر التقلب في أسعار الصرف على طريقة الحساب الخاصة بقياس الأداء :
أن العائد على الاستثمار الذي يتأسس على عمله الشركة الأم سيختلف
عن العائد على الاستثمار الذي يتأسس على العملة المحلية للشركة التابعة .
كما يؤثر أى تغير في سعر الصرف على العمليات الحسابية للعائد على
الاستثمار ، على سبيل المثال يفترض أن هناك تغير غير مفضل في سعر
صرف العملة المحلية للعملية الدولية مقارنة بعمله الشركة الأم ، فإذا كانت
الأصول المتداولة قد تمت ترجمتها باستخدام سعر الصرف الحالي ، فإنها
تصبح عند قيمة أدنى بعمله الشركة الأم . يجب اتخاذ قرار يتعلق بسعر
الصرف الذى يتعين استخدامه فإذا ما كانت القيم بالعملة الأجنبية فيتعين
ترجمتها . ومن المرغوب فيه أن يتم استخدام القيم المعبر عنها بالعملة المحلية
لتجنب التعقيدات المرتبطة بتقلبات سعر الصرف .

- إذا لم يتم التعديل ، فإن الشركات التابعة في البلاد ذات معدلات التضخم
الحادة أو المرتفعة ستظهر معدلات عائد على الاستثمار أكثر تفضيلاً مقارنة
بتلك المعدلات في البلاد ذات معدلات التضخم المنخفضة . وقد تم التوصية
بأن العمليات الحسابية للعائد على الاستثمار يتعين تعديلها مقابل التضخم
لعكس الأداء النسبى بدقة ، وقد سبق مناقشة المفاهيم المنهجية الخاصة
بإعادة تصوير التكاليف التاريخية مقابل التضخم عن طريق استخدام أرقام
قياسية عامة للأسعار .

- أن القوانين الضريبية المختلفة لها تأثير مباشر على صافى الدخل المقرر
للشركات التابعة الدولية ، فمن المقنع أن تقوم الشركة التابعة الكائنة في
بلد ذات ضرائب مرتفعة بالتقرير عن صافى دخل منخفض مقارنة بأحد
الشركات التابعة في أحد البلدان ذات معدلات ضرائب المنخفضة ، وذلك

بسبب فقط بسبب معدلات الضرائب المختلفة ، لذلك السبب فإن الإدارة قد تقرر أن تستخدم الدخل قبل الضرائب عندما يتم قياس الأداء الفعلى .

- تؤثر نظم تسعير التحويلات المختلفة على الأداء المقرر عنه ، حيث يؤثر نظام سعر التحويل على الأداء المقرر عنه لكل من من الشركة التابعة المشتريّة والشركة التابعة البائعة .

10/3/8 معايير تقييم الأداء Performance Evaluation Reports

يمثل الانحراف Variance اختلاف بين الأداء الفعلى والأداء المخطط وعادة ما يتم مناقشة انحرافات السعر والكفاءة وحجم الإنتاج والمبيعات والأنواع الأخرى من الانحرافات فى كتب التكاليف والمحاسبة الإدارية ، ويجب أن يتضمن تقرير الأداء على الانحرافات فى المجالات الرئيسية عند الحد الأدنى .

أداء الشركة التابعة فى مواجهة أداء إدارة الشركة التابعة

Subsidiary's Performance Vs Subsidiary Management Performance

من المهم أن يتم الفصل بين أداء الشركة التابعة عن أداء إدارتها ، ويتمثل الهدف الرئيسى فى التمييز بين العوامل التى تقع تحت رقابة وسيطرة إدارة الشركة التابعة والعوامل خارج نطاق رقابتها وكل من البيانات المحلية بالإضافة إلى أن سياسات الشركة الأم تحدد مدى الرقابة والسيطرة الذى يمكن ممارسته عن طريق إدارة الشركة التابعة الدولية ، ومن الناحية الفكرية فإن ذلك التمييز غالباً من الصعب أن يتم القيام به فى الواقع التطبيقي على سبيل المثال قد لا يسيطر مدير الشركة التابعة على أحد البنود مباشرة إلا أنه قد

يكون له رقابة هامة غير مباشرة عليه من خلال تصرفاته ، ويتعين أن يتم فصل أثار العوامل الخارجة عن نطاق التحكم والسيطرة عليها .

ويجب أن يعكس تقرير أداء الشركة التابعة الدولية مساهماتها كوحدة اقتصادية تجاه تحقيق الأهداف العامة الفرعية للشركة الأم .

يتمثل هدف تقييم الأداء في تحفيز الأفراد تجاه تحسين أدائها خلال الزمن حيث أنها تمارس الحد الأقصى من المجهود لتحقيق الأهداف التنظيمية ، لذلك فمن الضروري أن يكون لدى مديري الشركات التابعة الدولية تفهم واضح لأهداف الشركة الأم وأن يتم إعطاؤها مستوى ملائم من الاستقلال الذاتي بحيث يمكن لهم فقط اتخاذ القرارات التي تعكس أدائهم الحقيقي داخل محددات البيانات التشغيلية المحلية .

10/4 نظم المعلومات العالمية Global Information Systems

10/4/1 خصائص وطبيعة نظم المعلومات العالمية

بسبب أثار موضوعات - الأعمال المتعددة الجنسية والاقتصاد العالمي فقد حظيت المحاسبة بلاشك على مزيد من الاهتمام والأهمية ولاسيما في جانب تخزين واسترجاع المعلومات من النظام المحاسبي أكثر من أى وقت مضى وفى واقع الأمر أن تركيز أدبيات المحاسبة غالبا ما كان منصبا على موضوعات القوائم المالية وحدها بدون إعطاء اعتراف مستحق للسجلات المحاسبية ، وقد أشارت الكتابات المحاسبية بعد ذلك إلى أهمية قيمة السجلات المحاسبية على النحو التالى :-

" أن الاقتصاد قد يعانى لحد ما بدون القوائم المالية ، إلا أنه إذا كان هناك تعتميم على السجلات المحاسبية فسوف ينهار الاقتصاد فى مجموعة خلال

أسابيع إن لم تكن خلال أيام ، أن نقص السجلات أيضا سوف يجعل السلوك غير المسئول متكاثر الأمر الذى من شأنه تحطيم بنيه الاقتصاد بسرعة " .

وعلى الرغم من الأهمية أن يكون المحاسبين مساهمين فعالين فى تصميم نظام المعلومات فإن مدى ارتباطهم الفعلى يتباين من بلد إلى آخر ومن شركة إلى أخرى ، لعقود عديدة قامت البلاد الاسكندنافية باستخدام مدخل التصميم بالمشاركة **Participatory Design Approach** حيث يجب أن يرتبط كافة المستخدمين بنشاط فى عملية نظام المعلومات .

إن مساهمة المحاسبين أثناء مرحلة تصميم نظام المعلومات الشامل يضمن أن يكون ذلك النظام متناسبا وملائما لاحتياجاتهم ومن ثم يمكنهم من خدمة المنظمة بكفاءة وفعالية . أيضا فمن طريق ارتباطهم بتصميم نظام المعلومات يمكنهم أن يوفرول استشارات ونصائح قيمة إلى خبراء النظام فى عديد من المجالات لحل أبرزها نظم الرقابة الداخلية ، نظم التكاليف بالاضافة إلى عملية توصيل البيانات .

وطبقا لتقرير أحد المؤتمرات تم الإشارة إلى أن وظيفة التمويل المستقلة بما فيها المحاسبة لم تستجب إلى الالتزام الجديد الخاص بتنفيذ الإستراتيجيات المرنة والعالمية النطاق للمنتج والعمل ، أن المنافسة العالمية أجبرت المديرين الماليين على التركيز على عديد من الأمور لعل أبرزها ما يلى :-

- تخفيض تكلفة وظيفة التمويل :

تتضمن الإجراءات المخططة لتخفيض التكاليف فى مركزيه واتمته (إليه) المحاسبة ، وتطوير اقتسام الخدمات المالية عن طريق توحيد ودمج المعاملات بهدف تحقيق اقتصاديات النطاق وتخفيض الاخطاء المكلفة عن طريق تحسين جودة المدخلات .

- إعادة توجيه اعضائها لخدمة وانقسام الرقابة مع المديرين التنفيذيين :
أن المنافسة العالمية قد جعلت الكثير من المديرين الماليين يشجعون
الأفراد في مجال المحاسبة والتمويل على تعلم الكثير بخصوص إدارة الأعمال
من أجل تسليم خدمات ذات قيمة مضافة للمديرين التنفيذيين.

- أخذ دور إرشادي في تكوين وتطبيق الاستراتيجية الشاملة :
أن 80 % من المستجيبين لقائمة الاستقصاء قد قرروا أن شركاتهم ذات
استراتيجية مركزية شاملة ، بينما أشار الأقلية إلى أن وظيفة التمويل شاملة
للمحاسبة تقود تلك العملية .

وطبقاً لنتائج أحد الدراسات الأخرى تم الإشارة إلى أن أثر العولمة على
نظم المعلومات يعتبر شاملاً على نطاق واسع ، أن 84 % من الشركات التي
لها أعمال دولية قد خططت بشكل إضافي لأحداث تكامل مع نظمها الدولية.

10/4/2 أثر التطورات التكنولوجية Impact of Technological Advances

ولاشك أن أحد الظواهر الهامة لثناء السنوات الأخيرة يتمثل في التطورات
والنظم الهائل في تكنولوجيا المعلومات ، أن المشكلة التي يواجهها المحاسبين
ومديرى الأعمال في الشركات المتعددة الجنسية الآن ليست في نقص
التكنولوجيا ، وإنما الأخرى أن المشكلة تكمن في اختيار التكنولوجيا التي
سوف تبقى باحتياجاتهم بشكل أفضل ، والمشكلة المرتبطة باختبار التكنولوجيا
المنقمة أنها ستمثل تطبيقات أعمال طويلة الأجل .

أن أثر التطورات التكنولوجية على العولمة وانعكاسها على أعمال الشركة
المتعددة الجنسية قد تم التعبير عنه بشكل بليغ عن طريق رئيس شركة جنرال
موتورز بقوله أن الدافع الرئيسى للتغير في شركة جنرال موتورز الآن هو

نفس الدافع الذى يؤثر على باقى الشركات الأخرى - وأنها العولمة ،
فالتطورات الهائلة فى التكنولوجيا والاتصال قد أثبت حقيقة أن العالم صغير ،
وأن ذلك العالم سوف يصغر أكثر فى الاعوام القادمة ، أن النمو الحقيقى
للاسواق فى القرن الواحد والعشرين سيكون خارج امريكا الشمالية وأوروبا
الغربية ، ومن السهل أكثر من أى وقت مضى أن تقوم الشركات العالمية
بتصنيع أى منتج فى أى منطقة ، هذا الاتجاه ناحية التكامل العالمى يجب أن
ينظر إليه على أنه فرصة وليس مشكلة .

أن إدارة الشركة يجب أن تكون راغبة فى اقتسام المعلومات مع غيرها
من الشركات لوضع واستغلال التكنولوجيا بالشكل الأمثل .

10/4/3 اعتبارات السوفت وير Software Considerations

يجب على المحاسبين فى الشركات المتعددة الجنسية حتى يكونوا فعالين
عند أداء وظائفهم ومهامهم أن يكون على علم ودراية بقضايا المحاسبة
الدولية، على سبيل المثال متطلبات التقرير وضرائب القيمة المضافة
والمعاملات داخل الشركات ، أن استخدام برامج الحاسب فى المحاسبة يمكن
أن يكون مفيدا ، حيث يمكن عن طريقها إلغاء أى اختلافات مكلفة لم يتم
حسمها أو التوفيق بينها بالإضافة إلى التعامل مع مشكلات المحاسبة عن
الشركات المتعددة الجنسية مثل المعاملات بالعملة المتعددة وتقلبات أسعار
صرفها أو المعاملات التى تتم بين الشركات بعضها البعض وأسعار التحويل
ومشاكل التحاسب الضريبى الدولى ، فعن طريق الاعتماد على نظام سوفت
وير وحيد للمحاسبة فى كل شركة من خلال إجراءات محاسبية معيارية يمكن
تطبيق نظام يتميز بفعالية تكلفة ودقته . ولاشك أن المسبب الذى يجعل ذلك

الحل يعمل بفعالية يتمثل في اختيار سوفت وير مصمم بشكل يتلائم مع مشكلات المحاسبة على المستوى الدولي .

أن الدليل المحاسبي الشامل الذى يتضمن خرائط الحسابات وتطبيقات وإجراءات معيارية يمكن أن يكون مفيداً لاجل تسهيل عملية التوحيد والمراجعة والاتصال ، ويتعين مراعاة الاعتبارات الهامة المرتبطة باختيار نظام المحاسبة المتعددة الجنسية بواسطة البرامج الالكترونية .

ومن الأهمية بمكان القول بأن كافة الوحدات التشغيلية للشركة المتعددة الجنسية تصل بنحو متكافئ لنظام المعلومات ، وهذا يعتبر ضرورياً لتحقيق اتساق سلامة ودقة المعلومات المحاسبية .

10/4/4 تخطيط موارد المنشأة Enterprise Resource Palnning (ERP)

أن تخطيط موارد المنشأة يمثل أحد أنظمة السوفت وير Software يسمح للشركة أن تقوم بالآتى :-

- تحقيق التكامل بين عمليات اعمالها .
 - اقتسام البيانات خلال الشركة .
 - إنتاج والحصول على المعلومات على أساس فوري ومباشر .
- هناك خمس موردين لنظام تخطيط موارد المنشأة هم شركة SAP ، وشركة Oracle وشركة People Soft وشركة J . D . Edwards بالإضافة إلى شركة Bean ، أن الشركات تقوم باستخدام سوفت وير تخطيط موارد المنشأة بغرض اقتسام وتبادل المعلومات خلال المنظمة ، أن الشركات العالمية التى تنتشر اعمالها جغرافياً تجد ذلك البرنامج جذاباً تماماً ، وقد اشارات إحدى الدراسات المشتركة بين كل من Deloitte Consulting and Benchmarking

تأسست على مقابلات مع عدد 230 فرد فى 85 شركة عالمية إلى أن كافة الشركات قد استخدمت ذلك النظام ، وقد حققت فوائد كبيرة نتيجة لذلك فى عديد من المجالات أهمها التخفيضات فى الأفراد ، تخفيضات المخزون وتحسين الإنتاجية .

10/4/5 توافق نظام المعلومات مع معايير المحاسبة الدولية

Global Information Systems Compatibility With IAS

رغما عن أن التركيز الرئيسى فى ذلك الجزء يقع على الوظائف الإدارية للتخطيط الاستراتيجي والرقابة ، إلا أن نظام المعلومات العالمى المتكامل لا يخدم فقط احتياجات المستخدمين الداخلىين من المعلومات وإنما أيضا يوفر البيانات الضرورية لأغراض التقرير الخارجى .

وقد إشارات الاتجاهات والتطورات الحديثة إلى أن معايير لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC قد حظيت على قبول واسع ، فكثيراً من الشركات لاسيما البلاد الأخذة فى النمو قد تبنت معايير المحاسبة الدولية باعتبارها تمثل مبادئ المحاسبة الوطنية لها . وقد أقر البنك الدولى ضرورة استخدام معايير المحاسبة الدولية IASS وألزم بها المشروعات الممولة عن طريق المنظمة الدولية ، وعلى وجه التحديد فقد وجه التحديد فقد وجه مكاتب المراجعة الخمس الكبار على حصر آراء تقارير مراجعتهم فى الاقتصاديات الآسيوية على القوائم المالية التى يتم إعدادها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية ، وبعض البلدان على سبيل المثال الصين قد استخدمت معايير المحاسبة الدولية لأغراض تنظيم مشروعاتها المشتركة ، أيضا فإن الشركات المتعددة الجنسية قد تبنت بشكل متزايد معايير المحاسبة الدولية ، وتعتبر شركات Renantl (فرنسية الأصل) ومجموعة Giba Geigy المحدودة (سويسرية الأصل) وشركة

Anglo Shanghai Ptro Chemical (صينية الأصل) بالإضافة إلى شركة American (جنوب أفريقيا الأصل) هي مجرد أمثلة على ذلك ، كما أن عدد من بورصات الأسهم شامل وعرضة ل لندن وبورصة هونج ونج تقبل معايير المحاسبة الدولية حين قيد اسهم الشركات بها.

وقد وافقت وأقرت منظمات تنظيم البورصات الدولية IOSCO على أن اعتماد معايير المحاسبة الدولية كأساس لقيد الشركات في أسواق رأس المال ولعمل الخطوة القادمة تتمثل في أن كل بلد عضو في منظمات تنظيم البورصات الدولية يتعين أن يتبنى معايير المحاسبة لأغراض قيدها في البورصة في ذلك البلد ، وقد تضاعفت أهمية تلك التطورات للنظم المحاسبية للشركات المتعددة الجنسية ، وسيكون من المرغوب فيه ومن الضروري أيضا أن يتم التأكيد على أن نظام المعلومات الشامل ينتج معلومات لأغراض إعداد قوائم مالية تتسق مع وتلتزم بمعايير المحاسبة الدولية IASs .

الفصل الحادى عشر

إعداد الموازنات وإدارة المخاطر
وإدارة التكلفة على المستوى الدولى

الفصل الحادى عشر

إعداد الموازنات وإدارة المخاطر وإدارة التكلفة على المستوى الدولي International Budgeting, Risk and Cost Management

11/1 أنواع ومشاكل أعداد الموزنة التشغيلية الشاملة للشركات المتعددة الجنسية.

11/1/1 طبيعة وأنواع أعداد الموازنات التشغيلية .

11/1/2 ابرز المشاكل الرئيسية التى تواجه الشركات المتعددة الجنسيات عند إعداد الموازنات .

11/2 مشاكل وطرق إعداد الموزنة الرأسمالية للشركات المتعددة الجنسية.

11/2/1 مشاكل أعداد الموزنة الرأسمالية الدولية .

11/2/2 طرق إعداد الموزنة الرأسمالية الدولية .

11/3 طبيعة ومداخل إدارة المخاطر فى الشركات المتعددة الجنسية .

11/3/1 مدخل إدارة المخاطر الدولية .

11/3/2 المخاطر الاقتصادية فى مواجهة المخاطر السياسية .

11/4 طبيعة ومداخل إدارة التكلفة فى الشركات المتعددة الجنسية .

11/4/1 مشاكل تحديد تكاليف الإنتاج فى الشركات المتعددة الجنسيات .

11/4/2 التكلفة كسلاح للمنافسة .

11/4/3 التكلفة الانتاجية .

11/4/4 الخصائص والعوامل الهامة للدخول في الاقتصاد الجديد .

11/4/5 مدخل ادارة التكلفة .

11/4/5/1 مدخل اعادة الهيكلة .

11/4/5/2 مدخل محاسبة التكلفة على اساس للنشاط والادارة على

اساس النشاط .

11/4/5/3 مدخل ادارة الجودة الشاملة .

11/4/5/4 مدخل نظام الوقت المحدد .

11/4/5/5 مدخل محاسبة التكلفة المستهدفة .

11/5 اعتبارات اخرى لادارة التكلفة على المستوى الدولي .

11/1 أنواع ومشاكل إعداد الموازنة التشغيلية الشاملة للشركات المتعددة الجنسية

Master Operating Budgeting Issues for Multinationals

11/1/1 طبيعة وانواع اعداد الموازنات التشغيلية

إذا كان الفصل السابق قد اهتم بدراسة مشاكل التخطيط الاستراتيجي والرقابة للشركات المتعددة الجنسية ، فإن ذلك الفصل الحالي امتداداً له حيث يرتبط بتصميم نظام المعلومات الشامل ، ويعتمد على التركيز على دراسة المشاكل التشغيلية لاطر العمل التي تم مناقشتها - وهي الموازنات التشغيلية والموازنة الرأسمالية وإدارة المخاطر وإدارة التكلفة .

تعتبر الموازنات Budgets عموماً من أكثر أدوات المحاسبة الإدارية استخداماً بشكل واسع النطاق ، وهي تركز على ترجمة خطط الشركات في صورة رقمية مالية ، وتستخدم الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء ، وتشير الموازنة على وجه التحديد إلى الخطة التفصيلية التي تهدف إلى تطبيق جزء من الخطة الاستراتيجية للشركات .

فالموازنة هي خطة تفصيلية للحصول على واستخدام الموارد وغيرها خلال فترة مقبلة ، وهي تمثل خطة للمنتقل معبراً عنها بشكل كمى ورسمى ، وتسمى عملية إعداد الموازنة بمصطلح Budgeting ، فى حين تطلق عملية استخدام الموازنة فى الرقابة على اعمال الشركة بمصطلح الرقابة بالموازنة Budgetary Control ، وتمثل الموازنة الشاملة Master Budget ملخصاً لكل أوجه نشاط الشركة وخططها واهدافها للمستقبل ، فهي تصنع اهدافاً لأنشطة البيع والانتاج والتوزيع والتمويل وتنتهى بصفة عامة باعداد قائمة لصافى الدخل المخطط وقائمة للتدفقات النقدية المخططة ، فهي باختصار تمثل تعبيراً شاملاً لمخطط الاوامر فى المستقبل وكيفية تحقيق تلك الخطط .

بينما يقصد بالموازنة التشغيلية الشاملة **Master Operating Budget** بالخطا المرتبطة بتحسين أهداف الشركة لفترة من الزمن عادة سنة واحدة . إن نظام الموازنة الجيد يتضمن إعداد موازنة لكل مركز مسؤولية **Responsibility Center** في الشركة المتعددة الجنسية ، وبصفة عامة توجد أربعة أنواع متعارف عليها لمراكز المسؤولية هي :

1- مركز التكلفة **Cost Center**

يعتبر مركز التكلفة مسؤولاً بصفة رئيسية عن اتفاق التكاليف والرقابة عليها وكاملة على تلك المراكز لإدارة المشتريات ، مصانع الإنتاج ومصانع التجميع الكائنة في أجزاء مختلفة من العالم .

2- مركز الإيراد **Revenue Center**

يعتبر مركز الإيراد مسؤولاً بصفة رئيسية عن توليد الإيرادات وخلقاها، على سبيل المثال أقسام المبيعات ومراكز الخدمات في البلاد المختلفة .

3- مركز الربحية **Profit Center**

إن مراكز الربحية تعد مسؤولة بصفة رئيسية عن كل من الإيرادات والتكاليف، وكمثال على ذلك تلك العمليات المسؤولة عن كل من شراء وبيع البضائع .

4- مركز الاستثمار **Investment Center**

وهو مركز مسئول عن التكاليف والإيرادات والأرباح بالإضافة إلى الاستثمار في الأصول . وكمثال على ذلك أحد العمليات الدولية المسؤولة عن تصنيع وبيع المنتجات بالإضافة إلى اقتناء الأصول والتصرف فيها .

تعتبر الموازنة الشاملة عن الإطار العام الشامل للموازنات الفرعية الخاصة بكافة أنشطة المنشأة ، وهي تتميز بالتركيز على العلاقات الداخلية بين الأنشطة المتبادلة التأثير بين الأقسام الفرعية داخل التنظيم ، كما أنها تركز

على تلخيص الموازنات الفرعية لتلك الأقسام داخل التنظيم ، بالإضافة الى أنها تربط الموازنات الفرعية التى تصف خطط العمليات والبرامج المطلوب تنفيذها فى صورة تركيبية متجانسة ومتوافقة مع أهداف المنشأة كمجموعة واحدة ، وتتكون الموازنة الشاملة Master Budget من موازنة تشغيلية Operating Budget وموازنة مالية Financial Budget ، ويرتبط إعداد الموازنة الشاملة باتخاذ عدد من القرارات الإدارية سواء المرتبطة بالتسعير أو الإنتاج أو النفقات الاستثمارية أو البحوث والتطوير ، ويعبر إعداد تلك الموازنة عن مجموعة متتابعة من الخطوات ، حيث تعتمد كل خطوة على الخطوة السابقة لها . (1)

وبوجه عام تتمثل المكونات الرئيسية للموازنة الرئيسية النموذجية لإحدى الشركات الصناعية فيما يلى :

- 1- موازنة المبيعات Sales Budget .
- 2- موازنة الإنتاج Production Budget .
- 3- موازنة تكلفة المواد المباشرة Materials Budget .
- 4- موازنة تكلفة العمل المباشرة Direct Labor budget .
- 5- موازنة التكاليف الصناعية الإضافية Manufacturing overhead budget .
- 6- الموازنة النقدية Cash Budget .
- 7- موازنة المصروفات التسويقية والإدارية .

(1) القارئ الذى يرغب فى مزيد من التفاصيل حول كيفية إعداد الموازنة الشاملة يراجع:

- د. أمين السيد أحمد لطفى ، تخطيط الأرباح والأداء المالى المستقبلى لمنشآت الاعمال باستخدام اساليب المحاسبة الادارية المتقدمة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998 .

8- قائمة الدخل التقديرية **Budgeted Income statement** .

9- قائمة المركز المالي التقديرية **Budgeted balance sheet** .

11/1/2 أبرز المشاكل الرئيسية التي تواجه الشركات المتعددة الجنسية عند

إعداد الموازنات :

تواجه الشركات المتعددة الجنسية مشكلات خاصة عند إعداد الموازنة ، وتتسبب تلك المشاكل بوجه عام بسبب المشاكل المرتبطة بالشركات، التي تتعامل في الأسواق العالمية ، ومن الأهمية بمكان أن يتم مناقشة أبرز المشاكل التي تواجهها الشركات المتعددة الجنسية عند إعداد تلك الموازنات على النحو التالي:

1- نظم إعداد الموازنة المركزية واللامركزية

Centralized Vs. Decentralized budgeting Systems

عندما يكون نطاق الأعمال الدولية للشركات المتعددة الجنسية ضيقاً ومحدوداً فإنها يمكن أن تقوم بإعداد نظام لإعداد الموازنة يعتمد على المركزية، ومن ناحية أخرى يكون من الضروري أن يتسم نظام إعداد الموازنة باللامركزية عندما يكون هناك تفهم شامل بكافة ظروف التشغيل المحلية ، واستخدام عملاء أجنبية متعددة بالإضافة إلى وجود مصادر متعددة للتمويل والحصول على المواد والعمالة وما إلى ذلك .

ولاشك أن تعلم وتدريب المديرين المحليين على النظام الفعال لإعداد الموازنات أصبح مطلباً أساسياً في مثل تلك البيئات .

2- إعداد التنبؤات بالمبيعات Sales Forecasts

تعتبر موازنة المبيعات هي الأساس الذي يتم على أساسه بناء كافة الموازنات الأخرى ، ويتطلب إعداد موازنة المبيعات إعداد تنبؤات ذات

مصادقية للمبيعات عن طريق استخدام عديد من المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر عديدة لعل أبرزها ما يلي :

أ - الإحصائيات السكانية والإحصائيات القومية :

وتتمثل المعلومات ذات العلاقة بحجم السكان وخصائصها والدخل القابل للتصرف فيه والنمو في الدخل القومي بالإضافة إلى الظروف والاتجاهات الاقتصادية .

ب- البيانات التاريخية للشركة :

وهي تتعلق بالبيانات السابقة عن المبيعات والأسعار وخدمة العميل بالإضافة إلى المجالات والنشرات التسويقية .

ج- بحوث التسويق :

وتتمثل المعلومات المرتبطة ببحوث التسويق في سلوك المستهلك ، وتفضيلاته وأنواقه والاتجاهات التسويقية بالإضافة إلى قنوات التوزيع البديلة . وفي بعض البلدان قد يكون من السهولة والسرعة أن يتم الحصول على المعلومات المرتبطة بالإحصائيات السكانية والإحصائية القومية ، بينما في بلدان أخرى قد لا يكون ذلك متاحاً أو قد لا تكون الإحصائيات دقيقة وذات مصداقية في حالة توافرها . على سبيل المثال قد لا يكون لدى بعض البلدان الأخذ في النمو معلومات دقيقة عن الدخل القومي والدخل القابل للتصرف فيه ، أيضاً فإن المعلومات المتعلقة بالمنافسة قد يكون من الصعوبة الحصول عليها لا سيما إذا كانت المنافسة أما من شركات محلية تقوم الحكومة بحمايتها أو تتمثل المنافسة في شركات القطاع العام .

ترجمة الموازنات بعملة أجنبية

Translation of Budgets from Foreign Currencies

يتم أعداد الموازنات على المستوى الدولي أولاً بعملة البلد الذي يتم فيه القيام بالعملية الدولية (البلد المضيفة) وبعد ذلك يتم ترجمتها إلى عملة البلد الأم، وإذا كانت قواعد المحاسبة المالية تحكم عملية ترجمة العملة الأجنبية لأغراض التقرير المالي، فإنه ليس هناك أي قواعد للترجمة خاصة بالموازنات، ومع ذلك فإن إدارة الشركة المتعددة الجنسية يجب أن تقرر وتحدد الآلية التي ينبغي استخدامها لترجمة الموازنات كما يجب أن تشارك في جمع المعلومات الملائمة مع مدير العمليات الدولية.

3- التغيرات الجوهرية في أسعار صرف العملة الأجنبية

Significant Changes In Foreign Currency Exchange Rates

إن التغيرات الجوهرية غير المتوقعة في أسعار صرف العملة الأجنبية يجعل الموازنة غير واقعية، ولذلك يجب أن تقوم الشركة المتعددة الجنسية بمراجعة الموازنة وفحصها من أجل تحديد أن التعديل قد تم إيجازته والتحقق منه من أجل التخفيف من أثر التغيرات غير المحببة في أسعار الصرف.

ولاشك أن مشكلة معدلات وأسعار صرف العملات عاملاً هاماً عند إعداد الموازنة لأن تلك المعدلات تتحكم في تبادل وحدات النقد بين الدول المختلفة، وحيث أن تلك المعدلات تتغير يومياً، فإن هناك مدخلاً شائعاً لمواجهة ذلك وهو استخدام معدل سعر صرف واحد طوال فترة الموازنة، بعد ذلك يتم محاولة تعويض الفروق عن طريق عمليات التغطية Hedging Operations، ويجب أن تضاف تكاليف عمليات التغطية في الموازنة مع باقي بنود المصروفات في الشركات متعددة الجنسية.

4- التشريعات المنظمة للاستيراد وتقييد تدفق الأموال

Import Regulations and Flow of Funds Restrictions

تسن كثير من البلاد عديد من التشريعات بهدف تقييد علميات الاستيراد، وقد تقوم أحد البلدان أيضاً بتقييد أو منع تحويل العملات الصعبة خارج البلد . ولاشك أن أي تقييد مفاجئ وغير متوقع على الاستيراد وتحويلات الأموال قد يجعل الخطة غير ذات جدوى عند التطبيق ولاسيما في حالة إذا ما تضمنت موازنة لشركة دولية مصادر من خارج تلك البلد للحصول على عوامل الإنتاج.

5- المصادر العالمية للحصول على عوامل الإنتاج

Global Sources of Factor of Production

أن الاعتماد على مصادر عالمية للحصول على عوامل الإنتاج يضيف عدم تأكد ويتطلب مزيد من التعاون ، على سبيل المثال فإن التسهيلات الإنتاجية الكثيفة في جنوب أفريقيا قد تعتمد على الحصول على المواد الخام من تنزانيا أو كينيا أو البرازيل في حين قد تقوم بالحصول على العمالة من الهند أو كوريا الجنوبية أو الفلبين بينما نحصل على التكنولوجيا من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ، ولا شك أنه حتى يكون إعداد الموازنة يتم بالترشيد والفعالية فإن الأمر يتطلب وجود تعاون ملائم بالإضافة إلى مراعاة الظروف الشرطية والاحتمالية .

6- الأثر المتجمع لتغيرات أسعار الصرف ومصادر عوامل الإنتاج العالمية

Combined Effect Of Exchange Rate Changes And Global Sourcing

عندما تتضمن عملية اقتناء عوامل الإنتاج عملات أجنبية متعددة فإن التغيرات الجوهرية في أسعار صرف بضعة عملات قد تخفض من مصداقية التقديرات بالموازنة ، وقد يتطلب ذلك مراجعات متكررة للموازنات من أجل الحفاظ على نفعيتها ومصداقيتها .

7- اثار معدلات التضخم الجامعة على اعداد الموازنة

The Influence of hyperinflation on Budgeting

قد يكون للشركة متعددة الجنسية احيانا اعمالا فى بلد تعاني من تضخم شديد الامر الذى يؤدى الى صعوبات كبيرة عند اعداد الموازنة ، فقد يزيد التضخم فى بعض البلاد عن 100% سنوياً (ويطلق عليه عندئذ بالتضخم الجامع او الحاد Hyperinflation) ، وهو يتطلب ان تخفض الفترة التى تعد فيها الموازنة لتقادى اثار ذلك للتضخم ، وحتى اذا خفضت مدة اعداد الموازنة فان الامر يتطلب مراجعة الموازنة قبل تطبيقها حتى يمكن تعديلها بالتضخم الذى حدث منذ بداية عملية الموازنة ، وفى نهاية فترة الموازنة من الضروري تعديل البيانات بالتضخم الفعلى خلال السنة ، بعد هذه التعديلات يمكن للمديرين فقط قياس الفروق بين الإيرادات والمصروفات الفعلية والمخططة طبقا للموازنة، ويجب على الشركات متعددة الجنسية ان تكون حساسة تجاه السياسات الحكومية فى الدول التى تعمل فيها والتى قد تؤثر على تكلفة العمل ومشتريات الالات والمعدات وادارة النقدية .

11/2 مشاكل وطرق إعداد الموازنة الرأسمالية للشركات المتعددة الجنسية

Capital Budgeting Issues For Multinationals

11/2/1 بيئة إعداد الموازنة الرأسمالية للمشروع متعدد الجنسية

Multinational Capital Budgeting Environment

مقدمة

تعتبر عملية إعداد الموازنة الرأسمالية وتقييم المشروعات الاستثمارية فى ظل وجود بيئة دولية أمراً أكثر تعقيداً نسبياً مقارنة بتلك الموجودة فى بيئة محلية، فعلى الرغم من ان نظرية الموازنة الرأسمالية لن تتغير ، الا ان تطبيقها يحاط

بعديد من من التعقيدات والمشاكل المالية (على سبيل المثال نظم حكومية مختلفة ،قوانين ضريبية متعددة ومتباينة ، واجراءات مختلفة للاستيراد والتصدير . وما إلى ذلك) ، وفى الواقع ان اعدلا الموازنة الرأسمالية فى ظل بيئة دولية يتطلب ليس فقط فهم للمفاهيم النظرية لدراسات جدوى الاستثمار ، وانما ايضا معرفة معرفة تامة بالظروف الاقتصادية المحلية بالاضافة الى الاعراف المحيطة بالاستثمار . يوضح الشكل البيانى رقم (11/1) رؤية شاملة للمتغيرات الفريدة المرتبطة بعملية اعدلا الموازنة الرأسمالية فى ظل بيئة دولية .

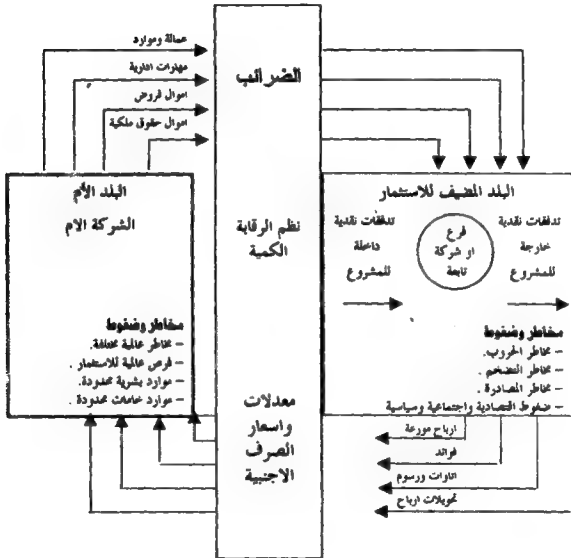
وعلى الرغم من الاهمية المتزايدة للموضوع ، فان هناك عدد ضخم من المتغيرات وعدم التأكد المرتبطة بطبيعة تقييم المشروعات متعددة الاطراف او الجنسيةات تبدو انها تعوق عملية اعدلا نموذج كمى ، وتلك الحقيقة صحيحة بسبب النمو المتزايد فى عدد الانشطة المتعددة الجنسية وصعوبة مواقف القرار التى تستدعى وتتطلب استخدام ادوات تحليلية معقدة وفنية متقدمة . من هنا يستعين الاعتماد على نموذج ملائم فى التعامل مع مثل هذه المشكلة المعقدة لاتخاذ قرارات الاستثمار المتعددة الجنسية . وحيث يسمح بادخال مظاهر الاستقلال بين العدد الضخم من المتغيرات فى عملية اتخاذ القرار فضلا على ضرورة ان يتم تصوير حركية وديناميكية القرار فى مثل تلك المواقف الدولية المعقدة . علاوة على ذلك يمكن ادخال مختلف المخاطر الدولية بكفاءة . (1)

(1) لمزيد من التفاصيل يراجع :

- د. أمين السيد احمد لطفى ، الاصول المنهجية الحديثة لدراسة الجدوى المالية للاستثمار ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1998 .
- أمين السيد احمد لطفى ، استخدام نموذج مونت كارلو للمحاكاة فى تقييم المشروعات الاستثمارية مع التطبيق على الشركات المتعددة الجنسية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة- جامعة القاهرة، 1985 .

شكل بياني رقم (11/1)

بيئة اعداد الموازنة الرأس مالية متعددة الجنسية



11/2/2 مشاكل إعداد الموازنة الرأسمالية الدولية

يستخدم مصطلح إعداد الموازنة الرأسمالية **Capital Budgeting** لوصف الاجراءات المتعلقة بتخطيط وتمويل النفقات الرأسمالية لشراء الات ومعدات جديدة او تقديم خطوط منتج جديد او لتحديث معدات المصنع ، وفى هذه الحالات فان قرارات اعداد الموازنة الرأسمالية تعد عاملاً رئيسياً لتحديد القدرة على الربحية الطويلة الاجل للمنشأة .

ويعتمد إعداد تلك الموازنة على مفهوم الاستثمار ، حيث انها تشتمل على على انفاق مولود نقدية الان لتحقيق عائد ما مرغوب فى المستقبل ، وتشتمل قرارات اعداد تلك الموازنة فى التالى :-

- قرارات خفض التكاليف عن طريق شراء الات جديدة .
 - قرارات توسيع المصنع باقتناء مصنع او مخازن لزيادة طاقة الانتاج والبيع .
 - قرارات اختيار الآلات والمعدات الأكثر تحقيقاً لفعالية التكلفة .
 - قرارات شراء الآلات والمعدات او استئجارها .
 - قرارات إحلال واستبدال المعدات القديمة فى الوقت الحالى لو فيما بعد .
- وتقع تلك القرارات فى مجموعتين رئيسيتين هما قرارات الاستيفاء أو الاجتياز **Screening Decisions** (هى تلك القرارات التى تتعلق بما إذا كان المشروع المقترح يستوفى بعض معايير القبول المحددة مقدماً - مثال ذلك اذا كانت الشركة تقبل فقط اى مشروع يخفض التكاليف بما لا يقل عن 20%) ، قرارات المفاضلة **Preference Decision** (وهى تختص بالاختيار من بين بدائل متنافسة - ومثال ذلك اذا كانت الشركة ترغب فى إحلال آلة قديمة وكان هناك

خمس آلات مختلفة يمكن أن تحل مكانها ويكون الاختيار من بينها قرار تفضيل) .

عوماً يشير مصطلح الموازنة الرأسمالية **Capital Budgeting** إلى عملية تحديد وتقييم وتخطيط الاستثمارات طويلة الأجل ، يتعين التركيز في هذا الجزء على مشاكل إعداد الموازنة الرأسمالية الخاصة بالقرارات الاستثمارية الدولية .

تتضمن تلك القرارات اتفاق مبالغ ضخمة من الأموال وبالتالي فهي التي مغزى جوهري طويل الأجل للمنظمة الدولية .

وعندما يكون هناك نقص في توافر المؤشرات السنوية والاقتصادية الضرورية للتنبؤ بالتدفقات النقدية ، فإن ذلك قد يكون مؤشراً على زيادة مخاطر الاستثمار الدولي . ونتيجة لذلك فإن الشركات المتعددة الجنسية قد تجد أنه من الضروري أن تقوم بمراعاة عدد من العوامل الإضافية التالية إلى عادة ما لا تكون ملائمة للقرارات الاستثمارية المحلية .

1- إن مصدر الحصول على رأس المال من أحد البنوك المحلية للمشروعات الاستثمارية في البلاد الأخرى قد يجعل مصدر التمويل صعباً ومكلفاً ، فغالباً ما تطلب البنوك معدلات فائدة أعلى كما أنها تتطلب تأمين الاستثمار الأكثر تكلفة .

2- عندما يتم القيام بالتحليل الاقتصادي يجب أن يتم مراعاة فقط تلك التدفقات النقدية التي يمكن استردادها عن طريق الشركة الأم إذا لم يتم استخدام تلك التدفقات النقدية لأغراض إعادة استثمارها محلياً أو لأغراض سداد توزيعات الأرباح .

- 3- أن وجود معدلات التضخم المختلفة ، وتقلبات أسعار صرف العملات بالإضافة إلى القيود الموضوعة على تحويل رأس المال يتطلب استخدام طرق تأخذ تلك العوامل في الاعتبار، وغنى عن الذكر فإن طريقتي صافي القيمة الحالية وفترة الاسترداد تقوم بتضمين الكثير من تلك العوامل بسهولة .
- 4- عندما يكون ذلك ضرورياً فإن عامل المخاطرة الميسابية يجب أن يتم إضافته إلى عامل المخاطر الاقتصادي عندما يتم تقييم الاستثمارات الدولية التي يتم القيام بها بالخارج .

11/2/3 طرق إعداد الموازنة الرأسمالية الدولية

International Capital Budgeting Methods

تتمثل طرق إعداد الموازنات للرأسمالية الأكثر شيوعاً في طرق صافي القيمة الحالية وفترة الاسترداد بالإضافة إلى معدل العائد المحاسبي تتطلب تلك الطرق عمل تقديرات للاستثمار المبدئي والتدفقات النقدية المستقبلية من المشروعات بالإضافة إلى عمر المشروع . ولا شك أن تطبيق تلك الطرق على المشروعات الاستثمارية يستلزم القيام بعمل تنبؤات للأحداث المستقبلية لتقييم مستويات المخاطر ذات الصلة ⁽¹⁾.

⁽¹⁾ هناك مدخل آخر هام عند إعداد الموازنة الرأسمالية يعتمد على فكرة التدفقات النقدية المخصومة مثل طريقة صافي القيمة الحالية هو معدل العائد الداخلى (IRR) Internal Rate of Return ويعرف بأنه الفائدة الحقيقية المتوقعة من المشروع الاستثمارى خلال عمره المفيد ، وقد يشار إليه ببساطة أحياناً باسم الربح Yield من الاستثمار، ويتم حساب معدل العائد بإيجاد معدل القيمة الحالية للعائد (التدفقات النقدية الداخلة) من المشروع ، وبمعنى آخر فإنها تمثل سعر الخصم الذى يجعل صافى القيمة الحالية للمشروع صفراً. ولين يتم تناول تلك الطريقة فى هذا الجزء لاتها مكافئة تقريباً لطريقة صافى القيمة الحالية.

1- طريقة صافي القيمة الحالية Net Present Value Method

يعتبر صافي القيمة الحالية (NPV) Net Present Value الفرق بين الاستثمار المبدئي Initial Investment وصافي القيمة الحالية لصافي التكاليف النقدية الداخلية المستوقعة المستقبلية Expected Future Net Cash Inflows . ولاستخدام تلك الطريقة يتعين أن يتم استخدام معدل خصم ملائم على تلك التكاليف النقدية الداخلية المستوقعة وهو عادة يساوي تكلفة رأس مال Cast of Capital الشركة مضافا إليها معامل مخاطرة معين Risk Factor أو معدل يساوي معدل الفائدة المرغوب من الشركة . وقد يشار إلى ذلك المعدل بأسماء عديدة مثل معدل السخطي Hurdle Rate Cut off Rate أو معدل العائد المطلوب Required Rate of Return أن المشروعات الاستثمارية التي يتم قبولها هي المشروعات ذات صافي قيمة حالية صفرية كحد أدنى ، وحيث تشير صافي القيمة الحالية الموجبة إلى العائد المتوقع من المشروع الاستثماري الذي يزيد عن معدل الخصم ، أما المشروعات ذات صافي قيمة حالية فهي تلك التي تسفر عن معدل يقل عن معدل العائد المطلوب Required Rate of Return فوفقاً لتلك الطريقة يتم مقارنة القيمة الحالية لكل التكاليف النقدية الداخلة بالقيمة الحالية لكل التكاليف النقدية الخارجة ، والفرق بين القيمة الحالية للتدفقات يمثل استثماراً مقبولاً أم لا ، وطالما أن صافي القيمة الحالية تبلغ صفراً أو أكبر يكون الاستثمار مقبولاً ، أما إذا كان صافي القيمة الحالية سالبة يكون المشروع غير مقبول ، بعبارة أخرى إذا كانت القيمة الحالية موجبة يكون المشروع مقبولاً طالما أن العائد أكبر من معدل العائد المطلوب ، بينما إذا كانت القيمة الحالية صفر فسوف يكون المشروع مقبولاً أيضاً طالما أن العائد يساوي معدل العائد المطلوب أما إذا

كانت القيمة الحالية سالبة فسوف يكون المشروع الاستثمارى غير مقبولا لان العائد أقل من معدل العائد المطلوب .

مثال :

تقوم أحد الشركات المتعددة الجنسية الأمريكية بدراسة إقامة مصنع إنتاجي في ماليزيا أو في سنغافورة وقد قامت إدارة الاستثمار في الشركة المتعددة الجنسية بالحصول على المعلومات التالية الخاصة بكل مصنع معبرا عنها بكل من العملة الماليزية (Ringgit = RM) وعمله سنغافورة (Dolov = SS) (وقد تم إهمال القيمة التخريدية المقدرة في نهاية العمر الخاص بكل مصنع) .

المصنع باليزيا (القيمة بالآلف)	المصنع بسنغافورة (القيمة بالآلف)	
RM 27100	SS 20075	الاستثمار المطلوب
14300	10600	التدفقات النقدية الداخلة السنوية المتوقعة
8580	6350	التدفقات النقدية الخارجة السنوية المتوقعة
5720	4250	صافي التدفقات النقدية
%8	%8	معدل الخصم (تكلفة رأس المال)
%6	%4	معامل المخاطرة
8 سنوات	8 سنوات	العمر المفيد

يوضح الجدول رقم (11/2) طريقة حساب صافي القيمة الحالية لكل مصنع قبل أخذ عامل المخاطرة الملائمة في الاعتبار ، يوضح أيضا ذلك الجدول معاملات القيمة الحالية لدفعة سنوية عادية عند معدلات خصم مختارة. ويتضح من استقراء ذلك الجدول أن كلا المصنعين يثمران عن صافي قيمة حالية موجبة ، إلا أنه مصنع سنغافورة له صافي قيمة حالية أعلى من مصنع ماليزيا (\$2231 ، \$2099 على التوالي) ، كل شئ فيما عدا ذلك يعتبر متساويا ، ولذلك يتم تفصيل إقامة المصنع بسنغافورة عن نظير بماليزيا تأسيسا على ذلك التحليل .

شكل رقم (11/2)

تحليل صافي القيمة الحالية قبل دراسة المخاطر

المصنع بسانغافورة (القيمة بالآلاف)	المصنع بماليزيا (القيمة بالآلاف)	
SS 4250	RM 5720	صافي التدفقات النقدية الداخلة السنوية
<u>5747</u>	<u>5747</u>	معامل القيمة الحالية (ينظر أدناه)
24425	32873	القيمة الحالية لـ صافي التدفقات النقدية الداخلة
<u>20075</u>	<u>27100</u>	الاستثمار المطلوب
4350	5773	صافي القيمة الحالية بالفصلة المحلية
<u>1.95 +</u>	<u>2.75 +</u>	سعر الصرف الجاري بالدولار الأمريكي
<u>2231</u>	<u>2099</u>	

القيمة الحالية لدفعة سنوية عادية لوحدتي نقدية واحدة

معدل الخصم				الفترة (السنوات)
%14	%12	%10	%8	
3.889	4.111	4.355	4.623	6
4.639	4.968	5.335	5.747	8
5.216	5.650	6.145	6.710	10

كما يوضح الجدول رقم (11/3) طريقة حساب صافي القيمة الحالية لكل

مصنع بعد مراعاة معامل المخاطرة ، وحيث نأخذ معاملات القيمة الحالية الأخرى في الاعتبار مستوى المخاطر في كل بلد .

شكل رقم (11/3)

تحليل صافي القيمة الحالية بعد مراعاة المخاطر

المصنع سنغافورة (القيمة بالآلاف)	المصنع ماليزيا (القيمة بالآلاف)	
SS 4250	RM 5720	صافي التكاليف التقديرية للدخل السنوية
<u>4968</u>	<u>4639</u>	معدل القيمة الحالية (شكل 11/1)
21114	26535	القيمة الحالية لـصافي التكاليف التقديرية للدخل
<u>20075</u>	<u>27100</u>	الاستثمار المطلوب
1039	RM(565)	صافي القيمة الحالية بقسمة القيمة
<u>1.95 +</u>	<u>2.75 +</u>	سعر الصرف الجارى بالدولار الأمريكي
<u>\$ 533</u>	<u>\$ (205)</u>	صافي القيمة الحالية بالدولار الأمريكي

ويشير التحليل إلى أن مصنع ماليزيا لم يعد مقبولا ، حيث يوضح صافي قيمة حالية سالبة بمقدار RM565000 (\$ 205000) في حين ظل مصنع سنغافورة مقبولا حيث أثمر عن صافي قيمة حالية موجبه بمقدار 1039000 SS (\$ 533000) .

طريقة فترة الاسترداد Payback Period Method (PBP)

تعتبر طريقة فترة الاسترداد PBP عن مقياس لمدى سرعة استرداد منشأة الأعمال المستثمرة لرأس مالها فى المشروع الاستثماري بعبارة أخرى تمثل فترة الاسترداد طول الفترة الزمنية التي يتم استغلالها لاستعادة الأموال المستثمرة التكلفة المبدئية من المشروع الاستثماري عموماً يقال على فترة الاسترداد بأنها الزمن الذى يستغرقه الاستثمار لاسترجاع قيمته ، وأساسا

طريقة الاسترداد وأنه كلما استردت قيمة الاستثمار في فترة أقصر كلما كان الاستثمار مقبول أكثر .

وأن تلك الطريقة لا تعتبر مقياساً لربحية مشروع مقارنة بمشروع آخر ، وإنما هي مقياس للزمن يوضح للمدير عدد السنوات اللازمة لاسترداد قيمة الاستثمار في مشروع آخر مقارنة آخر ، ويعتبر ذلك عيباً بتلك الطريقة لأن فترة الاسترداد الأكل ليست دائماً مؤشراً صحيحاً لتفضيل مشروع عن آخر ، وعلى هذا الأساس يتم تحديد فترة الاسترداد باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار النقدي المبني}}{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلة من المشروع في كل فترة}}$$

مثال

يوضح ذلك المثال تطبيق طريقة فترة الاسترداد لأغراض تقييم المشروع.

(أ) في مواجهة المشروع الاستثماري (ب)

المشروع (ب)	المشروع (أ)	
630000	420000	الاستثمار المبني (س)
140000	120000	صافي التدفقات النقدية السنوية التقديرية
4.5 سنوات	3.5 سنوات	فترة الاسترداد (س + ص)

يتضح من مقارنة فترة الاسترداد لكلا المشروعين أن المشروع (أ) أفضل من المشروع (ب) حيث أن التكاليف المستثمرة في ذلك المشروع تم استردادها خلال فترة أقصر من المشروع الآخر (ب) (3.5 سنوات مقارنة 4.5 سنوات) .

طريقة معدل العائد المحاسبي (على أساس الاستحقاق)

Accrual Accounting Rate of Return Method (AARR)

تتأسس طريقة معدل العائد المحاسبي على أساس الاستحقاق في ضوء الدخل المحاسبي المقرر عنه باستخدام أساس الاستحقاق **Accrual Basis** أن تلك الطريقة التي قد يطلق عليها طريقة معدل العائد البسيط **The Simple of Return** هي أحد أساليب إعداد الموازنة الرأسمالية الذي لا يشتمل على خصم التدفقات النقدية ، وقد يشار إليها أيضا باسم معدل العائد غير المعدل بالزمن أو طريقة القوائم المالية حيث كسبت شهرتها لأنها تتوافق مع القوائم المالية التقليدية عند تناول بيانات الاستثمار ، فتلك الطريقة على عكس طرق إعداد التدفقات النقدية التي تعتمد على التدفقات النقدية ، حيث تركز بصفة أساسية على صافة الدخل المحاسبي .

ولعل أبرز نقد يهجم تلك الطريقة هو أنها لا تأخذ في اعتبارها القيمة الزمنية للنقد ، حيث أن العشرة جنيهات التي يتم الحصول عليها بعد عشر سنوات قد تعادل جنيه واحد اليوم ، لذلك فهي قد تضلل المديرين عند اتخاذ قرارا المفاضلة بين بديلين يختلفا بشكل حاد في انماط التدفق النقدي ، كما أن هناك نقد آخر لتلك الطريقة هي افتراضها أنها تتماشى مع القوائم المالية التقليدية من حيث معالجتها للبيانات الخاصة بالاستثمارات .

مثال :

يوضح ذلك المثال طريقة معدل العائد على أساس الاستحقاق المحاسبي عند مقارنة المشروعين الاستثماريين (أ) ، (ب) في المثال السابق بافتراض الاعتماد على استخدام طريقة القسط الثابت في إهلاك الأصول الثابتة ، ويفترض أن كلا المشروعين لديه عمر معين يقدر بخمس سنوات .

المشروع (ب)	المشروع (أ)	
140000	120000	صافي التدفق النقدي السنوي
<u>126000</u>	<u>84000</u>	مصرفات الإهلاك
14000	36000	الدخل المحاسبي (د)
<u>630000 ÷</u>	<u>420000 ÷</u>	الاستثمار المبدئي (س)
<u>2.2%</u>	<u>8.6%</u>	معدل العائد المحاسبي (د + س)

مرة أخرى يعتبر المشروع (أ) أفضل عن المشروع (ب) حيث أنه يحصل على معدل عائد محاسبي أعلى (معدل 8.6 % مقارن بمعدل 2.2 %)، ويلاحظ مع ذلك أنه باستخدام مجموعة مختلفة من البيانات يكون من الممكن لطريقة فترة الاسترداد ومعدل العائد المحاسبي أن تفضل مشروعات مختلفة ففي ذلك المثال تفضل كلا الطريقتين المشروع (أ) إلا أن ذلك ليس دائماً هو الموقف. وعلى وجه العموم فإن تطبيق أي طريقة لإعداد الموازنة الرأسمالية الخاصة بقرار الاستثمار الدولي تتطلب أن تأخذ في الاعتبار البيانات الخاصة الفريدة لكل مشروع مرتقب ويتضمن ذلك ما يلي :

1- تحديد الحد الأدنى لفترة الاسترداد أو الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب وفقاً لمستويات المخاطر الاقتصادية والسياسية .

2- مراعاة مخاطر التغيرات غير المقبولة في أسعار صرف العملة .

3- مقارنة فترتي الاسترداد ومعدلي العائد المحاسبي بحيث يعكس الأول المشروع المرتقب بينما يعكس الثاني الشركة الأم المرتقبة ، وهذا يعتبر ضرورياً عندما توجد اختلافات بين صافي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة للمشروع والأرباح المقرر عنها والقيم المتوقعة التي يتم تحويلها إلى الشركة الأم .

- 4- استخدام تنفقات نقدية بعد الضريبة وقيمة الأرباح بعد الضريبة ، وهذا بعد ضرورياً إذا كانت المشروعات الاستثمارية البديلة محل الدراسة موجودة في بلاد مختلفة ذات معدلات ضريبية مختلفة بشكل جوهري .
- 5- إجراء تعديلات وتساويات خاصة بالاختلافات في المعايير المحاسبية المطبقة بين البلدان ، حيث تؤثر مثل تلك الفروق على الإيرادات والمصروفات والأرباح والاستثمار ، ويجب أن تكون القيم محل التقييم قابلة للمقارنة .

11/2/4 خطوات إعداد الموازنة الرأسمالية للشركات المتعددة الجنسية

Capital Budgeting Process for Multinationals

أن هدف إعداد الموازنة الرأسمالية للشركة متعددة الجنسية هو نفس الهدف المرتبط بإعداد الموازنة الرأسمالية للشركة المحلية ، ويتمثل فى تعظيم قيمة الشركة كما يتم التعبير عنه فى صورة السعر الموقى لاسهم العادية لذلك فإنه حتى يتم اعتبار أى مشروع استثمارى جذاباً ، يتعين أن تزيد التنفقات النقدية الداخلة المخصصة عن التنفقات النقدية الخارجة المخصصة ، حيث يعكس معدل الخصم المخاطر المرتبطة بالمشروع محل التقييم ، بوجه عام تتضمن عملية إعداد الموازنة الرأسمالية للشركة متعددة الجنسية الأنشطة التالية :-

- 1- تحديد التنفقات النقدية الناتجة عن المشروع الاستثمارى المقترح .
- 2- تحديد التنفقات المتاحة للتحويل إلى الشركة متعددة الجنسية .
- 3- تحويل التنفقات النقدية إلى قيم نقدية ملائمة باستخدام معدلات الصرف الملائمة .
- 4- إجراء تعديلات للتعويض مقابل المخاطر المالية شاملة إجراء الحساسية .
- 5- اختيار الحد الأدنى لمعدل العائد .

6- حساب ربحية المشروع الاستثمارى متضمنا إجراء تحليل حساسية .

7- قبول أو رفض المشروع الاستثمارى المقترح .

1- تحديد التدفقات النقدية الناتجة من المشروع

Identification of Cash Flows Generated by The project

تركز الشركة متعددة الجنسية تحليلها بصفة أولية على التدفقات النقدية الناتجة من المشروع الاستثمارى ، حيث يتم إعداد قائمة الموازنة التى توفر تقديرات للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع خلال فترة التقييم المقدرة . بوجه عام سوف يتم تحليل الاستثمار خلال فترة محدودة من الزمن (عشر سنوات نمطياً) بدلا من إجراء محاولة للتنبؤ بالتدفقات لفترة غير محدودة .

يمكن تحديد التدفقات النقدية المبدئية المطلوبة عن طريق المشروع على أنها التكاليف التى تتطلب الحصول على الأرض والأصول الثابتة المرتبطة بالمشروع ، وكما هو الأمر مع كافة الاستثمارات الجديدة فإن تكاليف التأسيس ومصروفات التشغيل تعد من قبيل التكاليف الاستثمارية ، (وكاملة لها المصروفات البيعية ، المصروفات القانونية ، المخزون المبدئى ، تكاليف تعيين وتدريب الأبرايين وموظفى الإنتاج بالإضافة إلى أية تكاليف تمويلية سواء كانت مرتبطة بالقرض أو بحقوق الملكية) .

وتلك التكاليف الأخيرة يمكن تصنيفها وتقسيمها إلى رأس مال عامل مبدئى وتكاليف تأسيس وتنظيم .

بالإضافة لما سبق يجب أن تقوم الشركة متعددة الجنسية بتقدير استثمارات إضافية أخرى بخلاف الارتباط المبدئى ، فى الحقيقة فإن الاستثمارات الأصلية عادة ما تتبع بتعاقب استثمارات إضافية ، وبعض منها قد يكون غير اختيارياً Involuntary ، فإذا ما بدا المشروع داخل بلد يتوفر إجراءات حماية من

الجمارك لصناعات معينة ، قد يكون من الضرورى أن يتم التوسع فى الاعمال بعد ازالة رسوم الجمارك من أجل المنافسة مع السواق الأجنبية علاوة على ذلك قد لا تسمح بعض البلاد بإجراء تحويلات للتدفقات النقدية للخارج مما قد يجعل عملية إعادة الاستثمار داخل البلاد أمر تحكى Mandatory وأخيرا قد يبدأ المشروع المشترك Joint Venture بهيكل قروض ضخمة والذى يتطلب إعادة استثمار الأرباح لأغراض توفير وتدعيم القوة المالية للشركة .

تمثل التدفقات النقدية إيرادات ومصرفات التشغيل النمطية ، حيث يتعين أولا أن تقوم الشركة متعددة الجنسية بتطوير تنبؤ فى ضوء عدة عوامل هى حجم الطلب تأسيسا على البيانات التاريخية ، والمصادر البديلة لتوفير المنتجات ، والنمو العام للسكان ، وسهولة الدخول فى الصناعة من قبل المنافسين وحدى تقدم الخدمة بالقرب من الأسواق فى ضوء ذلك التنبؤ يتم التوصل إلى تقديرات المبيعات خلال فترة حياة المشروع المقيدة .

وثانياً تقوم الشركة متعددة الجنسية بالتنبؤ بنفقاتها المتوقعة لتشغيل الشركة التابعة والرسوم أو الاعباء التى تتوقع تحصيلها من الشركة التابعة ، ويمكن الحصول عادة على تلك التنبؤات من البيانات التاريخية لمشروعات مشتركة مماثلة ، وحيث يمكن الاستعانة بأساليب تنبؤ مثل النسبة المتوقعة للمبيعات أو الانحدار الخطى البسيط على البيانات التاريخية للحصول على تقديرات معقولة للنفقات الضرورية .

بعد ذلك تقوم الشركة متعددة الجنسية باستعراض الهيكل الضريبي للبلاد المضيف للاستثمار Host Country بما فيها ضرائب الدخل ، الضرائب غير المباشرة والمعالجات الضريبية المفروضة عن طريق السلطات المحلية ، من خلال تلك البيانات يمكن تقدير المتطلبات الضريبية المتوقعة .

من خلال طرح المصروفات المتوقعة من المبيعات المتوقعة يتم الحصول على الأرباح بعد الضريبة عن الاعمال ، وعندما يتم اضافة الاهلاك إلى تلك الأرباح سوف يتم الحصول على التدفقات النقدية الداخلة من الاعمال .

2- تحديد التدفقات النقدية المتاحة للتحويل للخارج

Identification of Cash Flows Available for Repatriation

قد ترغب الشركة متعددة الجنسية فى تعظيم المنفعة النقدية من المشروع على أساس واسع ، فقد ترغب تلك الشركة فى اعادة استثمار النقدية فى الشركات تابعة أخرى ، وسداد توزيعات أرباح ، لو دفع التزامات قروض لو اعادة الاستثمار فى مشروعات جديدة وقد تكون الأرباح الناتجة من أى مشروع قيمة بسيطة إذا لم تستطيع الشركة متعددة الجنسية استخدام التحويلات النقدية فى تلك البدائل .

فى حقيقة الأمر يجب أن تحدد الشركة متعددة الجنسية أى من تلك التدفقات النقدية التى سيتم السماح بها لتحويلها إلى بلاد أخرى ، ويتعين على تلك الشركات دراسة القوانين القائمة المرتبطة بتحويلات الشركة التابعة للأرباح من الاعمال ، والرسوم الإدارية والفنية والأتاوات والقروض والأرباح الموزعة . علاوة على ذلك فإن دراسة نظم الرقابة على اسعار الصرف الاجنبية فى الماضى سوف يعتبر أمراً ينصح القيام به للتحقيق من القيود التى غالباً ما يتم وضعها على التحويلات . ومتى تم تحديد التدفقات النقدية الممكن والحصول عليها للشريك العالمى لذلك الشركات يمكن إعداد القائمة المتوقعة للشريك العالمى لذلك الشركات ، يمكن إعداد القائمة المتوقعة للشركة الأم The Parent Company ، كافة التحويلات المتوقعة من الشركة التابعة سوف تتطلب بالضرورة عمليات مالية فى اسواق الصرف الأجنبية ، لذلك فمن المهم

أن يتم تمثيل التدفقات النقدية بعملات البلدين - المضيف للاستثمار وبلد الشركة الم ، حيث سيتيح هذا التمويل الشركة متعددة الجنسية أن تصور اثار قيم العملة ومعدلات الصرف .

3- تحويل التدفقات النقدية باستخدام معدلات الصرف

Conversion of Cash Flows Using Exchange Rates

هناك نوعين من المخاطر المتشابكين والمتداخلين تواجهها الشركة متعددة الجنسية هما :- (1) المخاطر المرتبطة بمعدلات التضخم المختلفة فى البلد المضيف للشركة التابعة ضد البلد الأم للشركة الأم ، (2) المخاطر المرتبطة بالتغيرات غير المتوقعة فى معدلات الصرف الأجنبية خلال حياة المشروع موضع التقييم .

كما هو مشار إليه سابقاً فإن التدفقات النقدية المحولة يجب أن يتم تحويلها إلى عمله الشركة الأم باستخدام سوق الصرف الأجنبية . ومع ذلك فمن الضرورى أن يتم دراسة هذين النوعين من المخاطر . وقد اشارت الدراسات إلى أن المحدد الرئيسى لرؤية الشركة متعددة الجنسية لهذين النوعين من المخاطر هو دالة فيما إذا كانت التابعة مرتبطة بالنشاط الذى يعتبر ذو صيغة محلية تماماً وتتنافس مع منتجات مستوردة أو انها ذات توجه كبير نحو التصدير ، فضلاً عما إذا كانت مدخلاتها تعتمد على عملية انتاجية تركز على منتجات وخدمات محلية غير تجارية ، أنها مدخلات تجارية ولكنها تعتمد على مواد خام مستوردة ، فضلاً عن تلك العوامل فإن الشركة متعددة الأطراف أو الجنسية يكون لها فرصة فى أن تقى نفسها ضد مخاطر التضخم وتغير سعر الصرف الأجنبى .

ولا شك أن تأثير تلك المخاطر من شأنه فرض تعقيدات جديدة على عملية اتخاذ قرار الموازنة الرأسمالية . ولذلك يتعين الاعتماد على استخدام تحليل الحساسية لأغراض تحديد المتغيرات ذات التأثير الكبير والجوهري على المشروع الاستثمارى محل التقييم فضلا عن تقييم درجة التغير التى سنقلل من جانبية المشروع الاستثمارى .

4- معدلات العائد المطلوبة والتعديلات مقابل المخاطر

Required Rates of Return and Adjustments For Risk

قبل تحديد معدل العائد المطلوب للمشروع متعدد الجنسية ، ومن الضروري للشركة أن تكون متيقنة من أن كافة المخاطر المحيطة بالأنشطة الدولية قد تم تحديدها وإدخالها داخل التحليل الشامل . وقد تم مناقشة المخاطر المالية الدولية التى تحيط بالشركة فيما سبق ، كما تم الإشارة الى الاستراتيجيات التى تهدف إلى تخفيف الخسائر المرتبطة عليها . وعلى الرغم أن كافة تلك الاستراتيجيات تعتبر عملية بطبيعتها ، إلا أنها لا تساعد فى تحديد ربحية المشروع عندما يتم تقييم عملية اتخاذ قرار الاستثمار .

واحد المداخل التى يتم التوصية بها لتعديل المقترح هو إرجاء تحليل الحساسية للعوامل التى يمكن أن تؤثر على ربحية المشروع . وهذا يعنى ضمناً تحليل المخاطر ، وتغيير تغيراتها المحتملة بالإضافة إلى تطبيق تلك التغيرات على عناصر البيانات المقدرة بالموازنة . ولا شك أن ذلك لن يخدم فقط فى عملية إدخال المخاطر المتغيرة وإنما أيضاً سوف يحيط علم الأشخاص المسؤولين عن المخاطر الحتمية كما سوف يسهل من عملية توقع تلك المخاطر اثناء التقييم المبني للمشروع الاستثمارى . وفيما يلى بعض من التعديلات الممكنة للحساسية :-

1- إذا ما تم توقع وجود تضخم فى المستقبل القريب ،فإن الاسعار المحلية المتزايدة يمكن أن تخفض من الطلب المحلى .

2- إذا ما توقع وجود انخفاض فى قيمة العملة Devaluation ، فإن اسعار الصرف الأجنبية المتزايدة يمكن أن تزيد من الطلب المحلى .

3- يمكن للتضخم المتوقع أن يزيد من تكاليف المحلى.

4- يمكن للتضخم المتوقع أن يزيد من تكاليف الاحلال الأصول .

5- لن تحويل بنود الموازنة باستخدام معدلات صرف مختلفة يعتبر أمرا هاما حيث أن كثير من المعاملات المتضمنة معاملات أجنبية تكون عرضه لقيود الرسوم والتعريفات الجمركية وما إلى ذلك . ولذلك فإن معدل صرف وحيد قد لا يمثل الواقع بشكل كاف.

ولاشك أن هدف تحليل الحساسية هو توقع الأمور الطارئة المحتملة بقدر الان ومن ثم يمكن زيادة دقة العوائد المتوقعة للمشروع عن طريق دراسة كافة المخاطر المحيطة بعناصر الموازنة . بعد ذلك يمكن توجيه الشركة متعددة الجنسية نحو تحديد معدل العائد المطلوب للمشروع .

وفى حالة تقييم مشروع استثمارى وحيد ، من الضرورى أن يتم تحديد الحد الأدنى لمعدل العائد الذى سيتم استخدامه كنقطة حسم أو قطع عند تقرير ما إذا كان يتم قبول أو رفض الاستثمار . ويعتبر الحد الأدنى لمعدل العائد الذى يستخدم بشكل أكثر انتشارا عن طريق تلك الشركات يتمثل فى تكلفة رأس المال معنلة بالمخاطر Risk Adjusted Cost of Capital ، حيث يمثل ذلك العائد بالنسبة للشركة متعددة الجنسية التكلفة الشاملة للحصول على أموال اضافية معدل يعكس مخاطر ذلك المشروع ويعرف ذلك المعدل بأنه معدل

العائد الذى يجب أن يتم تحقيقه للحفاظ على سعر السهم العادى للشركة متعددة الجنسية فإذا ما ادركت الشركة متعددة الجنسية بأن هناك مخاطر متزايدة تحيط بالمشروع الاستثمارى ، من ثم يتم التعديل مقابل المخاطر بنفس الأسلوب السابق شرحه سابقا ، كذلك يمكن القول بأن اثار التضخم واسعار الصرف تكون قابلة للتنبؤ بها ومن ثم يمكن تبرير إجراء أى تعديلات اضافية مقابل تلك المخاطر .

5- قياس ربحية الاستثمار Measuring The Profitability of The investment

بوجه عام تهتم الشركة متعددة الجنسية بشكل واضح بمدى قدرتها على استرداد استثمارها الاصلى ، ولعل السبب وراء ذلك الاهتمام يرجع للمخاطر المحيطة بالاستثمار بسبب اثار التضخم وتغير اسعار الصرف وما إلى ذلك والذي من شأنه أن يحد كلية من عملية اعادة تحويل الأموال أو تخفض تماما من قيمة الأموال التى يمكن أن يتم الحصول عليها ، ونتيجة لذلك يتم التوصية باستخدام اساليب التدفق النقدى المخصوم لقياس ربحية المشروعات الاستثمارية متعددة الجنسية السابقة شرحها بالتفصيل .

فى الواقع أن صلاحية أى مشروع استثمارى تتأسس على قدرتها فى تحقيق تدفقات نقدية متوقعة عن التدفقات النقدية الخارجة المطلوبة ، ومع ذلك فإن الأموال التى يتم الحصول عليها فى السنوات المستقبلية ستقل قوتها الشرائية بسبب ظروف التضخم أو انخفاض قيمة العملة ، ومن أجل قياس القيمة الحقيقية للتدفقات النقدية الداخلة المستقبلية ، يتعين أن يتم التعبير عن قيمة النقدية الداخلة باستخدام قيم ثابتة (جارية) معادلة لقيم التدفقات النقدية الخارجة فى السنوات الأولى من حياة المشروع .

فاذا ما زادت التدفقات الداخلة بعد ذلك عن التدفقات الخارجة ، من ثم فإن الاستثمار سوف يساهم فى تعظيم القيمة النقدية للشركة .

وبوجه عام يتمثل الهدف الرئيسى من استخدام اساليب التدفق النقدى المخصصوم فى تحقيق اعتبار القيمة الزمنية للنقود عن طريق التعبير عن التدفقات المستقبلية فى صورة قيم حالية .

ويمكن الاعتماد فى هذا الصدد على نموذج صافى القيمة الحالية والذى يستخدم لتقييم المشروع الاستثمارى متعدد الجنسية على النحو التالى :-

$$NPV = \sum_{T=0}^{T-1} \frac{\bar{R}}{(1+r)^T} + \frac{TINF_T}{(1+r)^T} - 1_0$$

حيث أن :-

R_t = صافى التدفق النقدى الداخلى المتوقع للشركة الأم (بعد الضريبة وبعد

التعديل مقابل سعر التبادل الاجنبى) فى الفترة t .

$TINF_t$ = صافى التدفق النقدى النهائى المتوقع (بعد الضريبة وبعد التعديل

مقابل معدل التبادل) للشركة الام عندما يحدث مصادرة أو عند حدوث

نهاية فترة التخطيط .

r = معدل الخصم الملائم المعدل بالمخاطر للمشروع محل التقييم .

I_0 = التدفق النقدى الخارج المبدئى (بعد الضريبة وبعد التعديل مقابل معدل

التبادل) المطلوب عن طريق الشركة الام للحصول على الأصل .

توفر المعادلة السابقة إليه مناسبة لتقييم معظم المشروعات الاستثمارية

للشركات متعددة الجنسية ، بالإضافة لذلك يتم استخدام دراسات تحليل

الحساسية باستخدام تلك المعادلة وعندما تقوم الشركة بتقييم مشروعات ذات

تكلفة استثمارية مرتفعة جداً أو ذات درجة عالية من عدم التأكد المحيطة ببيئة البلد المضيف للاستثمار فإن المنهجية التي سيتم افتراضها في هذا الفصل - والتي يطلق عليها مدخل المحاكاة لاعداد الموازنة الرأسمالية للشركة متعددة الجنسية **Simulation Based Multinational Capital Budgeting Approach** وذلك من أجل التعامل مع الظروف ذات المخاطر التي تواجهها الشركة متعددة الجنسية والاطراف .

قبول أو رفض الاستثمار 'Acceptance / Reject of Investment

بالإشارة للأسس السابقة - فحتى يكون الاستثمار مقبولا يتعين أن تكون صافى القيمة الحالية موجبة عندما يتم خصم التنفقات النقدية عند معدل خصم معدل بالمخاطر ملائم للمشروع موضع التقييم ، مرة أخرى فإن ذلك المعدل هو دالة لتكلفة رأس المال للشركة متعددة النسبة بالإضافة إلى المخاطر البيئية التي ترتبط بالمشروع في البلد المضيف للاستثمار (أو للشركة التابعة) .

بالاضافة لما سبق فإن قبول المشروع الاستثمارى المقترح لا يوحى بالضرورة أنه سوف يتم تنفيذه ، حيث أن ذلك القبول يعتبر مجرد قبول الاستثمار مع غيره من الفرص الاستثمارية الأخرى المقبولة .

حيث يتعين أن يكون المشروع الاستثمارى المقبول هو أكثر المشروعات الجذابة مقارنة بالأخرى حتى يتم تنفيذه ، وأخيرا فإن أداء الاستثمار سوف يتم مراجعته بشكل مستمر (المراجعة اللاحقة Post Auditing) بعد تنفيذه ، فإذا ما كان الأداء ضعيفا ، فإنه يجب أن يتم دراسة إجراءات التخلي عن المشروعات

الاستثمارية قبل انتهاء عمرها الاقتصادى Abandonment Procedures (1) .

11/3 طبيعة ومداخل إدارة المخاطر للشركات المتعددة الجنسية

The Nature and Approaches of Risk Management :

11/3/1 مدخل إدارة المخاطر الدولية

تتضمن عملية إدارة المخاطر عديد من الخطوات هي تحديد وتقييم المخاطر وتصنيفها إلى مجموعات بالإضافة إلى التحديد الكمي وتوحيد وتطوير الحلول الخاصة بمخاطر الشركة ، وقد تم التوصية بمدخل إدارة مخاطر Risk Management Approach يتكون من ستة خطوات رئيسية هي :

- 1- تعتبر عملية تحديد المخاطر Risk Identification الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر ، وتعتبر المعلومات الناتجة عن تلك الخطوة مطلب أساس لتنفيذ الخطوات اللاحقة .
- 2- يتضمن تقييم المخاطر Risk Assessment طبيعة وأهمية كل مخاطره واحتمال حدوثها .
- 3- يعتبر تصنيف المخاطر إلى مجموعات Risk Grouping بمثابة وضع كافة المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها في مجتمعات أو لوعية منفصلة ، يتكون كل وعاء من مخاطر لديها نفس فرصة الحدوث تقريباً ودرجة تأثير معاكسة على المنظمة إذا ما وقعت الأحداث بالفعل ، وتعتبر تلك الخطوة ضرورية لإدارة الخطوات الثلاثة التالية بكفاءة .

(1) الفارئ الذى يرغب فى مزيد من التفصيل يمكنه الرجوع الى :-

- د. أمين السيد أحمد لطفى ، تحليل وتقييم قرارات التخلي عن المشروعات الإستثمارية قبل انتهاء عمرها الإقتصادى وأثار قيم تصنيفها على مجال إعداد الموازنة الإستثمارية ، بحث منشور فى مجلة التكاليف ، القاهرة ، 1997 .

- 4- يترجم التحديد الكمي Risk Quantification المخاطر في صورة نقدية رقمية عن طريق الأخذ في الحسبان كل من مقدار المخاطر المرتبطة واحتمال حدوثها، ويلاحظ أن الخطوات الأربعة السابقة يتم لأئها عند كل عملية دولية .
- 5- توحيد ودمج المخاطر Risk Consolidating ، حيث يتم دمج كافة المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها وتصنيفها ووضعها في صورة كمية عند كل عملية دولية ويتم أداء تلك الخطوة عند مستوى كل شركة متعددة الجنسية .
- 6- تتأسس عملية تطوير حل المخاطر على الخطوة الثالثة - تصنيف المخاطر في مجموعات - وهي تتضمن تطوير الحل الملائم لدراسة كل مخاطر رئيسية تواجه الشركة المتعددة الجنسية .
- ذلك الحل يتضمن عديد من خطوات إدارة المخاطر التي تتراوح ما بين الخطوات البسيطة إلى الحلول المالية المعقدة على سبيل المثال الوقاية من المخاطر والتأمين ضد المخاطر بالإضافة إلى الأساليب المتطورة الأخرى حديثاً وأهمها توزيع وتحويل المخاطر .
- إن ذلك المدخل (ذو الخطوات الستة) ينظر إلى إدارة المخاطر من وجهة نظر متكاملة لإدارة تلك المخاطر التي تواجه الشركات المتعددة الجنسية في أعمالها المالية واسعة النطاق ، يوضح الشكل رقم (11/4) استراتيجيات المخاطر لأحد للشركات المتعددة الجنسية .

شكل رقم (11/4)

إدارة المخاطر لأحد الشركات المتعددة الجنسية

(شركة Bayer)

تهدف الشركة إلى أخذ كافة مزايا الفرص السوقية العالمية ، وفي نفس الوقت ترغب في تجنب المخاطر المرتبطة ما أمكن ذلك أو الرقابة والتحكم في تلك المخاطر حينما يكون ذلك ضرورياً . بالإضافة إلى أخذ الحذر الواجب في كافة الأوقات .

ولتحقيق ذلك تقوم الشركة باستخدام عدد من الأدوات اعتماداً على درجة المخاطر المرتبطة وتقوم بشكل مستمر بتقييم وتصنيف تلك الأدوات ، على سبيل المثال فإن الشركة تواجه مخاطر مالية بالإضافة إلى مخاطر العملة عن طريق تمويل مشروعاتها بالعملة المحلية أو عن طريق تغطية مخاطر العملة ومواقف الفائدة عن طريق استخدام الأدوات المالية المشتقة تلك الأدوات يتم استخدامها لتقييم المخاطر النسبية وأيضاً عن طريق ملاحظة الإرشادات والمتطلبات المفصلة .

ولأغراض مواجهة المخاطر المحتملة الناشئة من كثير من القوانين المختلفة والتشريعات المتعلقة بالضرائب والمنافسة وبراءات الاختراع ومشاكل مخاطر الائتمان بالإضافة للبنية المحيطة فإن قرارات وتصميم عمليات مشروعاتها تتأسس على استشارة قانونية شاملة تحصل عليها من خبراتها الداخليين بالإضافة إلى المتخصصين من نوى الخبرة الخارجيين .

وللتأكد من أن موظفى الشركة يصلون بشكل مسئول سواء من وجهة النظر المهنية أو القانونية داخل البنية المحلية المرتبطة فإن الشركة قد قررت إدخال دليل قواعد الآداب والسلوك عالمي النطاق ودعمه من خلال التدريب ، إن ذلك الالتزام القانوني يوثق ذلك الالتزام بمراقبة تطبيق القوانين والتشريعات ، إن الالتزام والتعمك بتلك القواعد في كافة الأوقات والرقابة على الطريقة التي يتعامل بها أعضاء الفريق مع المخاطر تعتبر متطلبات أساسية لكافة الأعضاء في المستويات الإدارية في المجموعة .

وتقوم الشركة المخاطر المرتبطة بالمنتجات والحماية البينية عن طريق أخذ مقاييس ملائمة والمدعمة بمعايير دولية بشكل ثابت وتحديث مصطلحاتها وعملياتها وتطوير منتجات

جديدة أو محسنة ، وقد ارتبطت الشركة بمبادرات تتطابق باهتمام دولي مسئول للصناعات الكيميائية وبالأمن وينظم إدارة ببنية والذي تقوم بالتقرير عنه على فترات دورية منتظمة.

إن المتابعة والرقابة على المخاطر الاقتصادية في مشروعات الشركة يومياً تعتبر أحد وظائفها الرقابية عالمية النطاق والتي تقوم بشكل متصل بتقرير إلى مجلس الإدارة ووحدات التشغيل لأغراض التقييم ، إن نظم المتابعة الأخرى الواسعة للمجموعة تتمثل في الفحص والضغط المنتظم المنفذ عن طريق قسم المراجعة الداخلية للشركة عن كفاءة أدوات التغطية المستخدمة ومصدافية نظم الرقابة وإمكانية الاعتماد عليها .

ولسحماية ضد مخاطر المطلوبات والالتزامات المحتملة توصلت الشركة إلى إبرام اتفاقيات تأمين لضمان أن العواقب المالية لأي مطلوبات محتملة قد تم الاحتفاظ بها داخل حدود مقبولة أو تم إلالتها كلية . وقد تم إعادة فحص عقود التأمين بشكل متصل ويتم- تعديلهما حيثما يكون ذلك ضرورياً ، وحتى إذا لم يكن هناك ضمان بأن التأمين يغطي التخلص من كافة المخاطر التي يمكن تصورها ، فإن الشركة تتوقع أن أي مطلوبات لن تؤثر على سيولة الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها الذي قد يعرض وجودها للخطر.

إن تحليل مواقف المخاطر القائمة بوضوح - داخل حدود فترة التقرير - إنه ليس هناك أية مخاطر من المحتمل أن تعرض الوجود المستمر للشركة للخطر ، كما أنه ليس هناك أية من تلك المخاطر التي يمكن الاعتراف بها في المستقبل .

11/3/2 المخاطر الاقتصادية في مواجهة المخاطر السياسية

Economic Risk vs. Political Risk

غالباً ما تواجه الاستثمارات الدولية المباشرة مخاطر اقتصادية وسياسية مرتفعة بسبب نقص المعرفة أو نقص المعلومات المتاحة ، تتمثل المخاطر الاقتصادية في عدم التأكد المحيط بالعناصر الرئيسية لعملية الاستثمار ، تلك العناصر تتضمن تقديرات الاستثمارات الأصلية واللاحقة ، والإيرادات (مصرفات التشغيل) والتضخم والعمر الاقتصادي للمشروع وظروف السوق

بالإضافة إلى تحركات أسعار صرف العملات الأجنبية . مع استثناء التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية فإن كافة تلك العناصر متماثلة مع ما تواجهه الشركات عند القيام باتخاذ قرارات استثمارية محلية . وقد سبق وأن تم مناقشة مخاطر الصرف الأجنبي في الفصل الثاني .

وقد تعاملت لجنة معايير المحاسبة الدولية عند إصدار المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) مع الإفصاحات المرتبطة بالمشتقات **Derivatives** وعمليات التحوط الأخرى بالإضافة إلى الأصول والالتزامات المالية الأخرى .

يقصد بالمشتقة **Derivative** أحد العقود التي تتقلب قيمتها النقدية على نحو تناسبى مباشر مع التقلبات في القيمة السوقية لأحد المنتجات أو الأدوات المالية (سهم ملكية) ، أو أحد العملات الأجنبية ، ولأنك أن أكثر الأغراض المتعارف عليها لاستخدام المشتقات تتمثل في إدارة المخاطر .

عموماً يتطلب معيار المحاسبة الدولى رقم (39) أن كافة الأصول المالية بما فيها المشتقات والالتزامات المالية يتعين الاعتراف بها في الميزانية العمومية ، كما يتطلب المعيار مع بعض الاستثناء أن كافة الأصول المالية يتعين قياسها عند قيمتها السوقية . ويمكن أن يتم إظهار المكاسب أو الخسائر الناشئة من التغيرات في قيمتها السوقية في قائمة الدخل إذا ما تم الاحتفاظ بالأدوات المالية لأغراض الاتجار فيها ، إن الأدوات المشتقة **Derivative Instruments** التي يحتفظ بها لأغراض غير الاتجار فيها دائماً ما يمكن اعتبارها أنه يحتفظ بها لأغراض الاتجار فيها . إن الأدوات المشتقة التي يمكن الاحتفاظ بها لأغراض التغطية لا يتم اعتبارها أنه يتم الاحتفاظ بها لأغراض الاتجار فيها ، وقد يتم إظهار المكاسب أو الخسارة الناشئة من إعادة

قياس قيمتها السوقية أما في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي كأحد المكونات المنفصلة لحقوق المساهمين .

من جهة أخرى تعتبر المخاطر السياسية أحد العوامل الفريدة في كل بلد والتي تختلف من بلد إلى آخر ، وقد يكون تقييم المخاطر السياسية أحد أكثر جوانب التحدي لقرارات الاستثمار المباشرة الدولية . إن المخاطر السياسية **Political Risk** تشير إلى لتصرفات والأنشطة الخاصة بحكومات الدول المضيفة والموجهة نحو الشركات المتعددة الجنسية ، وعلى الرغم من أن تلك المخاطر أضحت نادرة إلا أن الحدود الصارمة التي تضعها الحكومات المضيفة قد تتضمن التأمين والمصادرة أو الاستحواذ الإجباري لأصول الشركة المتعددة الجنسية ، إن الحكومات المضيفة تفرض قيود خاصة على أعمال الشركات المتعددة الجنسية ، وكاملة على تلك القيود الشائعة تستلزم تلك الحكومات تعيين مديرين وعاملين محليين ، أو قد تحظر على تلك الشركات أن تقوم بإنتاج وبيع منتجات معينة من أجل حماية الشركات المحلية .

وكما هو الحال في المخاطر الاقتصادية يجب أن يتم طرح حلول لدراسة كل نوع من المخاطر السياسية الرئيسية ، تلك الحلول تتضمن خطة لإدارة كل نوع من المخاطر السياسية الرئيسية ، حيث يتعين أن يكون هناك خطة ثنائية محددة بدقة لتحديد متى يمكن لمستوى المخاطر السياسية أن يصبح غير مقبولة في أحد البلاد ، وفي حالة حدوث تلك المخاطر يجب أن يتم تحديد كيفية مواجهة ذلك .

وقد تقوم الشركة المتعددة الجنسية بتطوير قدرتها الداخلية من أجل التنبؤ وإدارة المخاطر السياسية في البلاد التي لديها شركاتها وأعمالها الدولية في البلدان التي تخطط أن تبدأ أعمالها فيها . وغني عن البيان فقد تخصصت عديد

من المكاتب الاستشارية في الوقت الحالي في تقييم وإدارة المخاطر السياسية والتي قد يتم الاستعانة بخدماتها عن طريق الشركات المتعددة الجنسية ، وكثير من البلدان ولا سيما تلك البلاد الصناعية تقوم بتقديم تأمين مضمون من الحكومة ضد المخاطر السياسية الأجنبية ، على سبيل المثال فإن مشروعات الاستثمار الخاصة عبر البحار للحكومة الأمريكية تضمن الشركات المصدرة والمستثمرين بالولايات المتحدة ضد المخاطر للسياسية في البلاد الأخذة في النمو .

11/4 طبيعة ومداخل إدارة التكلفة في الشركات المتعددة الجنسية

The Nature and Approaches For Cost Management

11/4/1 مشاكل تحديد تكاليف في الشركات المتعددة الجنسية

بوجه عام يمكن تصنيف تكاليف إنتاج وبيع السلع والخدمات طبقاً لطرق محاسبة التكاليف التقليدية **Traditional Costing Methods** إلى ثلاثة مجموعات هي التكاليف الصناعية ، التكاليف التسويقية والتكاليف الإدارية، ويمكن أن يتم تعديل ذلك الإطار العام لكل شركة متعددة الجنسية حتى يتم الأخذ في الاعتبار عديد من العوامل لعل أهمها المصادر المتعددة للحصول على السلع والخدمات من بلدان مختلفة ، كما توجد عدة مشاكل إضافية ملائمة لتحديد تكاليف المنتج في كل بلد هي :

- 1- تباين إنتاجية العامل من بلد إلى آخر ، من هنا يجب أن تأخذ الشركات في اعتبارها كل من تكاليف العمل وإنتاجية العمل في كل شركة متعددة الجنسية.
- 2- أن العملاء في البلاد المختلفة لديهم توقعات مختلفة بخصوص جودة المنتج وخدمة العميل ، وتعتبر جودة المنتج سلاح رئيسي للمنافسة ويمكن

استخدامها بشكل فعال فقط إذا كانت توقعات العملاء المحليين هي القوة المحركة والدافعة في تطوير معايير الجودة .

- 3- إذا كانت بعض البلدان تتميز بأن عوامل الإنتاج بها منخفض نسبياً إلا أن تلك الميزة قد يتم التقليل منها بسبب وجود تكاليف أخرى مثل تكاليف الاستمرامات القانونية العالية وتكاليف التوزيع أو التأخيرات المكلفة ، ولذلك فمن الأهمية الكافية أن يتم مراعاة التكاليف الشاملة لكل بديل محل الدراسة
- 4- قد تؤدي التشريعات الحكومية إلى سلوك تكلفة مختلف في البلدان المختلفة بخصوص أحد بنود التكلفة ، على سبيل المثال إذا كانت تكلفة العمالة قد تعتبر تكلفة متغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن متطلبات سداد المرتبات في بعض البلدان قد تجعل تكلفة العمل ثابتة .
- 5- تؤدي التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية إلى المغالاة أو التنبه في تكلفة المواد الخام عندما يتم الحصول عليها من مصادر خارج بلد الشركة الدولية.

11/4/2 التكلفة كسلاح للمنافسة Cost as a Competitive Weapon

يتم تخصيص Assigning تكاليف العوامل الفردية على المنتجات المختلفة (والخدمات) ، وعادة ما يتم Allocating التكاليف الغير مباشرة Indirect Costs على المنتجات عن طريق اختيار واستخدام واحد أو أكثر من أسس التحميل Allocation Bases ، إن اختيار أساس غير ملائم يؤدي إلى المغالاة في تحديد تكلفة بعض المنتجات وتبني تكلفة البعض الآخر. وعادة ما أسعار البيع بشدة عن طريق التكاليف ، حيث تؤثر المغالاة أو التنبه في التكلفة على المركز التنافسي لكل منتج ، وقد تؤدي إلى حذف أو التوسع غير المبرر لأحد خطوط الإنتاج.

مثال :

يوضح الشكل رقم (11/5) النقطة السابقة لو يفترض أنه يتم تصنيع منتجين (١) ، (ب) عن طريق شركتين من الشركات المتعددة الجنسية (MNC1 ، MNC2) ويفترض أن تكاليف الشركتين متماثلة ، وبفرض أن أساس توزيع التكلفة في الشركة الأولى يؤدي إلى المغالاة في تكلفة المنتج (ب) ، تأسيساً على البيانات تلك القائمة قد تقرر الشركة الأولى أن تحذف المنتج (ب) ، حيث يحقق مجمل خسارة للوحدة الواحدة ، وقد يكون حذف المنتج (ب) قرار غير سليم حيث أنه لا يترتب عليه أي تخفيض جوهري في التكاليف الثابتة العامة ، فإذا ما تم حذف المنتج (ب) فإن كافة التكاليف الثابتة العامة سوف يتم تخصيصها على المنتج (١) ، ولا شك أن المغالاة في تحديد تكلفة المنتج (١) من المحتمل أن يؤدي إلى المغالاة في تحديد سعر المنتج ونتيجة ذلك قد يترتب عليها خسارة الشركة جزء من الشريحة التسويقية. فإذا ما عكس أساس تخصيص التكلفة في الشركة الثانية تلك التكاليف بدقة، فإن كل من المنتج (١) ، (ب) من المحتمل أن يتم تسعيرهما بشكل ملائم ، كما سيتم الاحتفاظ بالمركز التنافسي لهما .

11/4/3 التكلفة والإنتاجية Cost and Productivity

كما سبق الذكر فإن كل من تكلفة العمل وإنتاجية العمل يجب أن يتم مراعاتهما أخذهما في الحسبان ، تقيس إنتاجية العمل Labor Productivity العلاقة بين ساعات العمل والمخرجات الفعلية المنتجة ، وتعتبر إنتاجية العمل مؤشر رئيس على درجة منافسة الشركة ، أن كثير من العوامل تؤثر على

الإنشائية وبالتالي على درجة منافسة الشركة والبلد ، وكاملة على ذلك ما يلي:

MNC.2		MNC.1		
(B)	(A)	(B)	(A)	
\$ 90	\$ 150	\$ 90	\$ 150	سعر البيع للوحدة الواحدة
60	70	60	70	التكاليف المباشرة
\$ 20	\$ 60	\$ 40	\$ 40	التكاليف غير المباشرة (موزعة)
\$ 80	\$ 130	\$ 100	\$ 110	إجمالي التكلفة للوحدة الواحدة
\$ 10	\$ 20	\$ 10	\$ 40	مجموع ربح الوحدة (الخسارة)

- مدى الاستفادة من التكنولوجيا .

- عملية الإنتاج والعمليات الداخلية الأخرى .

- تعليم وتدريب العاملين .

- تحفيز وأداء العاملين .

- تفويض السلطة للعاملين .

إن تكاليف العمل المرتفعة في أحد البلاد لا يقصد بها بالضرورة وجود ميزة تنافسية ، ويجب مراعاة أن يتم دراسة تكاليف العمل وإنتاجية العمل في أي بلد من البلدان معا .

مثال :

لتوضيح كيف توفر التكلفة والإنتاجية معا مؤشرا جيدا على المركز التنافسي ، يتم استخدام المثال التالي حيث يفترض وجود ميزه تنافسية في أحد البلدان (2) عن البلدين (X) ، (Y) على الرغم أن ذلك البلد يتسم بارتفاع تكلفة العمل بالساعة نسبياً وفيما يلي البيانات الخاصة الافتراضية :

البلد			
Z	Y	X	
\$40	\$30	\$20	متوسط التكلفة لكل ساعة عمل .
4	2	1	وحدات المخرجات لكل ساعة عمل .
\$10	\$15	\$20	متوسط التكلفة لكل وحدة عن المخرجات .

إن الميزة التنافسية الوطنية التى تتأسس على إنتاجية العمل الشاملة وإنتاجية الصناعة الخاصة تتعرض للمنفعة العامة في معظم البلاد الصناعية . يقارن الشكل رقم (11/6) الإنتاجية الصناعية لتسعة بلاد خلال عام 1998 . وقد قامت إحدى الدراسات بمقارنة أجور العمل وإنتاجية العمل في كوريا وتايلاند وماليزيا والفلبين مع نظيرها في الولايات المتحدة الأمريكية . وقد توصلت تلك الدراسة إلى أن تكاليف العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من المخرجات في تلك البلدان تقترب من نظيرها في الولايات المتحدة الأمريكية عندما يتم أخذ كل من الأجور والإنتاجية في الاعتبار .

شكل رقم (11/5)

الإنتاجية والمخرجات الوطنية

معدل التغير السنوى - 1998

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	السويد	النرويج	اليابان	المتيا	فرنسا	كندا	بلجيكا	
4.1%	1.0%	2.2%	2.1%	0.3%	4.3%	3.4%	0.7%	0.5%	المخرجات لكل ساعة
4.2	0.3	4.4	2.8	5.5	5.2	3.9	3.9	2.6	للمخرجات

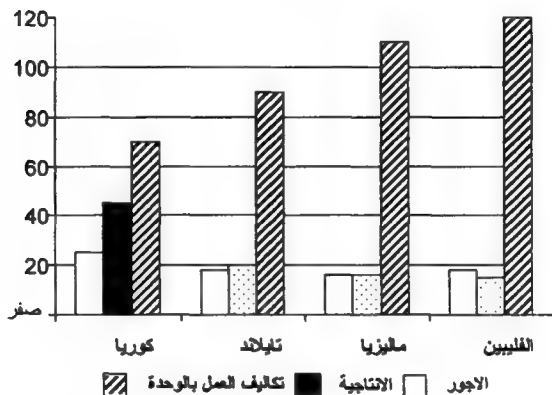
كما هو موضح في الشكل (11/5) فإن تكاليف العمل بالوحدة كان أكبر بالفعل في ماليزيا والفلبين عن مستويات تلك التكاليف في الولايات المتحدة بسبب الإنتاجية المنخفضة على الرغم من معدلات الأجور المنخفضة بها .

11/4/4 الخصائص والعوامل الهامة للدخول في الاقتصاد الجديد

يتميز الاقتصاد العالمي الجديد عموماً بإنتاجية المرتفعة وانخفاض تضخمه، وقد انتهت نتائج أحد التقارير الحديثة عن ديناميكية الاقتصاد الجديد إلى أن التكنولوجيا والابتكار هما عاملين هامين بشكل متزايد في إنتاجية ونمو المنشآت والبلاد . بعض النظم الاقتصادية قد أخذت ميزة التكنولوجيا على وجه التحديد في زيادة الإنتاجية ، وطبقاً لأحد التقارير المنشورة عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تم الإشارة إلى أن تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات **Information Technology and Communication** في مجموعة من البلدان الصناعية تمثل محوري الابتكار في الاقتصاد الجديد، ومن أجل الدخول إلى الاقتصاد الجديد فإن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد أوصى بأن الحكومات يجب عليها أن تعزز المنافسة وتشجع استroying ورأس مال المخاطر وزيادة الإنفاق على البحوث وإعادة تعديل سياسات التعليم والهجرة لتقوية وتعزيز رأس المال الفكري **Intellectual Capital** .

شكل (11/6)

إنتاجية الصناعة في الولايات المتحدة وكوريا وتايلاند
وماليزيا والفلبين



يلخص الشكل رقم (11/7) العوامل الهامة للدخول في الاقتصاد الجديد ، ومن المناقشة السابقة يتضح أن التكنولوجيا والإنتاجية والمنافسة يتم الربط بينها بشكل دقيق ، ومن أجل أن تنمو الشركة أو البلد يتعين عليها أن تكون متنافسة قد نشرت المؤسسة الدولية للتطوير الإداري *International Institute for Management Development* (وهي إحدى التنظيمات بمويسرا) تقرير سنوي عن ترتيب البلاد من حيث درجة التنافس الاقتصادي باستخدام 290 معياراً ، يوضح الشكل رقم (11/7) ذلك الترتيب عام 2000 .

شكل رقم (7/11)

العوامل الهامة للاقتصاد الجديد

- تشجيع الإنفاق الاستثماري Boost Investment Spending على تكنولوجيا المعلومات كأحد المعاملات في إجمالي المنتج المحلي .
- إعادة هيكلة الشركات Restructure Corporations من أجل تخفيض التكاليف، وتحسين المرونة والاستغلال الأفضل للتكنولوجيا .
- فتح أسواق مالية Open Financial Markets من أجل توجيه رأس المال نحو أفضل استخدامات .
- تطوير رأس مال المخاطر Develop Venture Capital و إدخال أسواق طرح الاكتتاب العام للمساعدات في وجود الشركات المتبركة .
- تشجيع ثقافة الترويج Encourage an Enter Perennial Culture وجعلها من السهل أن تبدأ بمشروعات جديدة .
- زيادة سرعة التوظيف Increase the pace of Entrepreneurial لاسيما في مجال الاتصالات عن بعد وأسواق العمل .
- تعديل السياسة النقدية Adjust monetary Policy لتواءم مع خلق الاقتصاد الجديد وما يتم به من تضخم ومعدلات فائدة مرتفعة .

وتجدر الإشارة إلى أن تنافس اقتصاد أحد البلدان وتبنيه للاقتصاد الجديد يعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال Information and Communication Technologies ، وقد تم البرهنة على ذلك من خلال وضع الولايات المتحدة وسنغافورة وفنلندا في قمة الترتيب في القائمة الموضحة بالشكل رقم (8/11) .

شكل رقم (11/8)

التنافس الاقتصادي للدول

الترتيب	البلد
1	الولايات المتحدة
2	سنگافورة
3	فنلندا
4	هولندا
5	سويسرا
6	لوكسمبورج
7	ايرلندا
8	المانيا
9	المويد
10	ايسلندا
11	كندا
12	الدانمارك
13	استراليا
14	هونج كونج
15	المملكة المتحدة
16	النرويج
17	اليابان
18	النمسا
19	فرنسا
20	بلجيكا

Cost Management Approaches مداخل إدارة التكلفة 11/4/5

تعتبر عملية إدارة التكلفة بجانب التركيز على العميل والجودة والاستجابة في الوقت الملائم لديناميكية السوق متطلب أساسي للنجاح في البيئة التنافسية الحالية ، ومن المستحيل أن يتم تعزيز التنافس العالمي بدون إدارة فعالة للتكلفة، ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد مناقشة بعض أهم مداخل إدارة التكلفة .

Reengineering إعادة الهيكلة أو الهندسية 11/4/5/1

كثيراً من الشركات المتعددة الجنسية قد حسنت من العمليات الداخلية الرئيسية لأنشطتها، كما خفضت بشكل جوهري قوة عملها أثناء العقد الأخير ، وكأمثلة على ذلك شركة Volkswagen ، شركة IBM ، شركة Daimler-Benz ، شركة AT&T بالإضافة إلى شركة General Motors .

ينصب مدخل إعادة الهيكلة Reengineering على العمليات الداخلية والمنتجات والعاملين حتى يتم تأدية الأنشطة التشغيلية الأساسية بفعالية وكفاءة، كافة الأنشطة والوظائف غير الأساسية يتم استبعادها وحذفها بحيث يمكن تخفيض التكاليف . ويترتب على إعادة الهيكلة عادة حذف وظائف والتي غالباً

ما يطلق عليها Downsizing Or Rightsizing .

إن حذف الوظيفة يكون له أثر عكسي على معنويات العاملين وثقافة الشركة، ومن المهم أن تكون إعادة الهيكلة متسقة مع الاستراتيجية الشاملة للمنظمة ، أيضاً من الأهمية بمكان أن يتم الاهتمام بمشكلة معنوية العامل حيث يجب أن يتم أخذ إجراءات لتتنية آثارها العكسية على كل من الشركة والعاملين .

فقد كانت نتائج رد فعل العاملين بأحد البنوك الأمريكية الخوف والاستقالة نتيجة معرفتهم بالاخبار الخاصة بأن شركتهم سوف تحذف 10000 وظيفة خلال الشهر القادم في محاولة تخفيض التكاليف Cut Cost .

ويأمل مديرو الشركة أن الوفورات المرتقبة سوف تتيح للبنك أن يتوسع في خدمات العميل وتخفيض البيروقراطية إلا أنهم قد تجنبوا القول حتى يتم بحدث التسريح بالفعل .

إن تخفيض العمالة هو آخر الإجراءات في سلسلة تخفيض النفقات Retrenchments التي تمت في أحد بنوك سان فرانسيسكو السابقة K والذي تم نقل مركزة الرئيسي مكان إلى آخر عندما تم شراؤه في عام 1998 عن طريق البنك الاهلى National Bank ، وعلى وجه العموم فإن الشركة قد خفضت من قوة عمالها عن طريق فصل وإنهاء من حوالى 171000 فقط بعد الاندماج إلى حوالى 140000 بعد حدوث التسريح والفصل للعاملين .

وقد عبرَ أحد العاملين ببنك أمريكا عن التوتر الذى شعر به ، وهو الموظف الوحيد الذى افصح عن اسمه ، وقد ذكر بأن الناس قد ثبطت همتها وقد أصبحوا يسخرون بشكل لاذع على نحو متصل بخصوص كل شئ ، حيث أن اتجاههم أنصب حول الاستفهام عن ما هو القادم ؟

وإذا لم يكن هناك أي أسباب أخرى فمن مصلحة الشركة الذاتية أن نقوم بالتعامل مع العاملين بشكل أنمي ، حيث تأخذ الشركات عن طريق إدارتها التي تهتم بالخبرة والتطوير الثقافي مجموعة من التصرفات للتخفيف من المشكلة المعنوية عندما يتم مواجهة موقف الإنتاج بأحجام أصغر على النحو التالي :

1- مجموعة من مكافآت الفصل المقبول Adecent Servance Package

يتضمن ذلك البرنامج مدفوعات مقبولة عند الانقطاع أو مدفوعات مقابل وقت الإجازات التي لم يتم القيام بها بالإضافة إلى تقديم العون المستمر لتغطية التأمين الصحي لشهور عديدة ، نفس إبريل عام 2001 عندما قامت شركة CISCO بتخفيض قوة العمل بها أعلنت الشركة أنها سوف تقدم ستة شهور مدفوعات الانقطاع ومزايا للعاملين بها اللذين تأثروا بالفصل المؤقت عن العمل ، وقد ذكر المدير المالي في مذكرة أن قرار الشركة سيعتمد على فعل الشيء الصحيح لمزاولة نشاط الشركة وكافة العاملين سوف يتم التعامل معهم بعدالة وشفقة.

2-تمليك معجل لعقود خيارات الأسهم Accelerated Vesting of Stock Opinions

كثيراً من الشركات تسرع اختياراً في تمليك عقود خيارات أسهم إلى هؤلاء العاملين الذين سيتم حذف وظائفهم ، وعادة ما يحصل هؤلاء العاملين على ائتمان سنة في زمن تخفيض حجم إنتاج الشركة .

3- المساعدة على إيجاد وظائف جديدة Helping to find new jobs

تساعد الشركات العاملين الذين تم إنهاء خدمتهم على إيجاد وظائف جديدة، وتتضمن تلك الإجراءات المفيدة الاتصال بالشركات الأخرى لإعلامهم بما يتوافر لديها من عاملين وخبرة وكفاءة فنية والتي تم حذف الوظائف التي كانوا يعملون بها ، وبعض الشركات توفر مساعدة عن طريق التعاقد مع شركة خارجية لمساعدة الأفراد المتأثرين بإيجاد فرصة عمل لهم .

الدعم العاطفي Emotional support

بعض الشركات توفر خدمات استشارية تهدف إلى إعطاء دعم عاطفي لهؤلاء العاملين .

إن مثل تلك الإجراءات الإيجابية تخدم غرضين رئيسيين ، حيث توفر مساعدة ملموسة ودعم للأفراد الذي تم حذف وظائفهم ، وبشكل إضافي فإنها تساعد على الاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين الذين لا ترغب الشركة في فقدانهم .
 إن شركة بوينج التي تعتبر أكثر شركات الإيرباص في العالم حالياً تقوم بإعادة هيكلة الشركة ، حيث قامت بتخفيض عدد 5000 وظيفة في الربع الثاني من عام 2000 ويتوقع أن يكون هناك مزيد من الوظائف المفقودة في المستقبل .

11/4/5/2 محاسبة التكلفة على أساس النشاط والإدارة على أساس النشاط Activity – Based Costing and Activity – Based Management

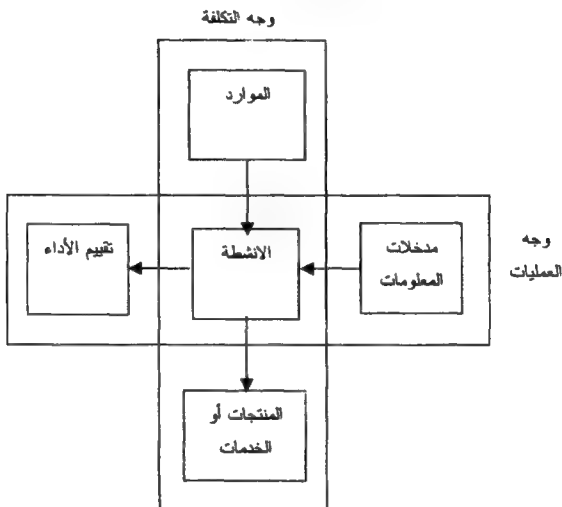
إن محاسبة التكلفة على أساس النشاط (ABC) Activity – based costing تعتبر أحد طرق قياس تكلفة الأنشطة ، حيث يتم تصنيف التكاليف غير المباشرة لكل نشاط إلى مجموعات في مجموعات خاصة منفصلة ، تعترف طريقة محاسبة التكلفة على أساس النشاط بالعلاقة السببية Causal التي تعتبر محرك التكلفة إلى الأنشطة ، يمثل محرك ومسبب التكلفة Cost Driver أي عامل يسبب التغيير في تكلفة النشاط ، ويتم تخصيص تكاليف أي نشاط على المنتجات والخدمات أو أي أهداف تكلفة أخرى طبقاً لاستخدام مسبب أو محرك التكلفة للنشاط Cost Driver وكاملة على تلك الأنشطة التي تمثل محرك تكلفة إعداد الآلات وأوامر الشراء ، عمليات فحص الجودة ، أوامر الإنتاج ، عمليات استلام المواد ، نقل حركة المخزون طلبات الصيانة ، لما هدف التكلفة Cost Objective فهو يعرف بأنه أي وحده يتم تجميع وتحميل التكاليف عليها سواء كانت وحدة مخرجات (منتج أو خدمة) أو وحدة تنظيمية (قسم ، وظيفة . .) وهو في نفس الوقت

يعبر عن الشيء المراد معرفة تكلفته سواء كان منتجات أو عملاء أو قنوات توزيع أو مجالات وظيفية.

إن طريقة المحاسبة على أساس النشاط تعتبر أداة قوية لتحديد تكلفة المنتجات والخدمات أو المشروعات بشكل دقيق ، فذلك الاداء تخصص التكاليف غير المباشرة طبقاً لاستهلاكها باستخدام أغراض التكلفة بدلاً من أن يتم ذلك التخصيص عن طريق استخدام طريقة تحكمية . يتم تسهيل تخصيص التكلفة في العمليات الداخلية واستخدام طريقة التكلفة على أساس النشاط حيث أنها تحدد مسببات التكلفة وعند التركيز على الاستخدام لمسببات التكلفة يمكن للإدارة تحقيق تخفيض التكلفة وهذا ينتج من العلاقة السببية بين مسببات تكلفة النشاط وتكاليف النشاط يبين الشكل رقم (11/9) نموذج يوضح تدفق المعلومات في ظل التكاليف على أساس النشاط . ويلاحظ أن المعلومات في مثل ذلك النموذج يمكن أن ينظر إليها من وجهتين هما وجهه التكلفة Cost View حيث تتدفق من الموارد إلى الأنشطة ، ومن الأنشطة إلى المنتج أو الخدمة ، وجهه العمليات والتي تبين بتدفق مدخلات المعلومات والتي تتمثل في المعاملات التي تم ملاحظتها والمتعلقة بالنشاط ، وهي بيانات لازمة لتحديد تكلفة المنتجات ، كما يتم توفير البيانات اللازمة لتقييم الاداء كما يتضح من التدفق الأفقي في النموذج .

شكل رقم (11/9)

نموذج تحديد التكلفة على أساس النشاط



إن طرق تحديد التكلفة على أساس الأنشطة يحسن عموماً من نظام تحديد التكاليف ، وبالتالي فهي تؤدي إلى تحديد تكاليف المنتج على نحو أكثر دقة. حيث تزيد تحديد التكلفة على أساس النشاط من عدد أوعية ومجموعات التكاليف **Cost Pools** والتي تجمع فيها التكاليف الإضافية بدلاً من تجميعها كلها في مجمع واحد للشركة ككل ، من هنا تنشأ عدة مجموعات وفقاً لعدد الأنشطة

المحركة للتكلفة ، في ظل تلك الطريقة يتم تخصيص التكاليف على أساس نسبة من الأنشطة المحركة للتكاليف التي يمكن تتبعها للمنتج أو الأمر الإنتاجي وليس على أساس العمل المباشر أو أية مقاييس أخرى ، كما تغير طريقة تحديد التكاليف على أساس النشاط من نظرة المديرين للعديد من التكاليف الإضافية والتي كان يعتقد في الماضي أنها غير مباشرة (مثل القوة المحركة والتفتيش وإعداد الآلات) ، حيث أصبحت نحدد الأنشطة بشكل محدد ويمكن اعتبارها قابلة للتتبع للمنتجات الفردية .

وكاملة على الشركات التي تستخدم طريقة التكلفة على أساس النشاط شركه Hewlet-Packard وشركة General Motors وشركة Dyton Extruded Plastics بالإضافة لشركة Northern Telecom . Limited .

الإدارة على أساس النشاط (ABM) Activity – Based Management

تمثل الإدارة على أساس النشاط أحد الأنظمة التي تركز على إدارة الأنشطة لأغراض تحسين القيمة المستلمة عن طريق العميل والربح المحقق عن طريق الشركة التي توفر تلك القيمة . فذلك النظام يعتبر مفيد للشركات في مجالات استراتيجية المنتج وتسعير المنتج وإدارة التكلفة ، يتضمن نظام الإدارة على أساس النشاط تحليل مسبب التكلفة Cost driver analysis وتحليل النشاط وقياس الأداء ، إن نظام الإدارة على أساس النشاط يركز على طريقة محاسبة التكلفة على أساس النشاط باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات .

ففي ظل استخدام نظام الإدارة على أساس النشاط (ABM) فإن كل من الرقابة على التكلفة Cost Control والقيمة المستلمة Value Received عن طريق العميل تمثل اعتبارات هامة .

عندما يتم تقرير ما الذي يتم قياسه من المفيد التفكير في أن مقاييس العملية تغطي مجموعتين هما : القيمة المقدمة للعميل بالإضافة إلى كفاءة العملية ذاتها . ومن المهم أن يكون لدى المنظمة بيانات عن الأداء عن كلا المجموعتين بحيث تتمكن من الحفاظ على موازنة بين مصالح العميل والشركة، حيث إن الشركة التي تركز فقط على الوفاء باحتياجات العميل قد تجد نفسها تخسر أموالها نتيجة للعمليات الداخلية التي لا تتميز بالكفاءة ، في حين أن الشركة التي تركز فقط على الكفاءة الداخلية قد تخسر عملائها لعدم الوفاء باحتياجاتهم بشكل كاف . أن القيمة المضافة للعميل **Customer Value** **Added Quantifying** يتم قياسها بشكل أكثر سهولة عن طريق التحديد الكمي لمقدرة الشركة على الوفاء باحتياجات العميل الرئيسية وعن طريق قياس بعض خواص الأداء على سبيل المثال الجودة والتوافر والخدمة ، إما كفاءة العملية فيمكن الوفاء بها بسهولة عن طريق قياس زمن الدورة .

إن العلاقة بين الكفاءة وزمن الدورة يمكن أن تتضح جليا من المنطق التالي القائل بأنه :-

إذا ما تم الوفاء باحتياجات العميل (بمعنى توفير منتجات أو خدمات ذات قيمة مضافة عند تكلفة متنافسة) في فترات دورات أصغر من ثم فإن العملية بطبيعتها تصبح ذات كفاءة بشكل متزايد ، والآتي أمثلة عن المقاييس المتاحة بشكل شائع في كل مجموعة :-

مقاييس القيمة المضافة للعميل **Measures of Customer Value Added**

- تخطيط أداء المنتج - الخدمة طبقا لتدفقات العميل .
- الموازنة بين التكلفة العائد .
- الجودة والمصدقية .

- الخدمة والدعم المقدم .

- الاستئفاء من المشاكل .

مقاييس زمن دورة التشغيل Measures of Cycle Time

- زمن تطوير أي منتج أو خدمة جديدة .

- الزمن الخاص بالسوق .

- زمن دورة إنجاز الأمر .

- الأداء وفقا للجدولة .

- إعادة العمل وزمن القيمة غير المضافة الأخرى .

وطبقا للتوضيح السابق فإن الرقابة على التكلفة لها علاقة مباشرة مع زمن

الدورة ، فكلما قل زمن الدورة كلما زادت الكفاءة ، عموما هناك إرشاديين

أساسيين للإدارة على أساس النشاط هما :-

- توزيع الموارد على الأنشطة التي تنتج أقصى حد للعائد الاستراتيجي .

- تحسين ما يهم العميل .

مثال :

تقوم إحدى الشركات الدولية بتصنيع مكونات الأنوبيسات ، وقد كان لنظام

محاسبة تكلفة الإداء وعاء وحيد للتكلفة غير المباشرة وتكاليف صناعية

أضافية ، ويتم تخصيص باستخدام ساعات العمل الصناعية المباشرة ، إن

معدل تخصيص التكاليف الإضافية الصناعية للنظام السابق عن عام 2002

كان 200 لكل تكلفة صناعية لساعة عمل .

وقد قررت الشركة إن تستبدل الوعاء الوحيد للتكلفة الصناعية الإضافية
التي خمسة أوعية تكلفة غير مباشرة ، تمثل لوعية التكلفة خمسة مجالات
للأنشطة في المصنع ، كل منها عليها مشرف خاص بالتزام مقدر بالموازنة .
يوضح الجدول التالي مجموعة البيانات المرتبطة :-

معدل النشاط	مسبب التكلفة	مجال النشاط
25	أوامر الشراء .	- الشراء .
1	أجزاء .	- معالجة المواد .
50	ساعات الآلة .	- الطحن .
2	دورات .	- عمل الخراطة .
120	الوحدات محل الاختبار .	- الاختبار .

وفيما يلي البيانات المتعلقة بهذين الأمرين :-

الأمر رقم 2072	الأمر رقم 2071	
360	30	- ساعات العمل الصناعية المباشرة.
20	5	- أوامر الشراء .
250	50	- الأجزاء .
875	25	- الدورات .
700	20	- ساعات الآلة .
500	20	- الوحدات (25 % عن الوحدات محل الاختبار) .

يتم حساب التكاليف الصناعية الإضافية المخصصة للوحدة الواحدة لكل أمر في ظل
نظام التخصيص السابق على النحو التالي :-

الأمر رقم 2072	الأمر رقم 2071	
\$ 200	\$ 200	- المعدل لكل ساعة عمل صناعية مباشرة (a) .
360	30	- ساعات العمل الصناعية المباشرة (B) .
\$ <u>72000</u>	\$ <u>6000</u>	- إجمالي التكاليف الصناعية الإضافية
		المخصصة للأمر (B × a) .
\$ 72000	\$ 6000	- التكاليف الصناعية الإضافية لكل وحدة .
\$ 144 = $\frac{72000}{500}$	\$ 300 = $\frac{6000}{20}$	

ويتم إبراز طريق حساب التكاليف الصناعية الإضافية المخصصة للوحدة لكل أمر في

ظل نظام محاسبة التكاليف على أساس النشاط على النحو التالي :-

الأمر رقم 2072	الأمر رقم 2071	
\$ 500 = 20×25	\$ 150 = 6×25	- نشاط الشراء .
250 = 250×1	50 = 50×1	- نشاط معالجة المواد .
35000 = 700×50	8700 = 174×50	- نشاط الطحن .
1750 = 875×2	500 = 250×2	- نشاط الخراطة .
500 = $(25\% \text{ من } 120)$	20 = $(25\% \text{ من } 120)$	- نشاط الاختبار .
15000 =	600 =	
\$ 52500	\$ 1000	إجمالي التكاليف الصناعية الإضافية
		المخصصة لكل أمر .
\$ 105 = $500 / 52500$	\$ 500 = $20 / 10000$	إجمالي التكاليف الصناعية الإضافية
		المخصصة للوحدة الواحدة .

إن طريقة تحديد التكلفة على أساس النشاط قد نشأت استجابة لحاجة المديرين لتكاليف منتج أكثر دقة ، وتتخذ أربعة خطوات عند تصميم أي نظام لتحديد التكلفة على أساس النشاط ، وهي تحليل قيمة العملية والتي تساعد المدير على تحديد واستبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة في الشركة ، وتحديد مراكز الأنشطة التي تمثل مجمع للتكاليف الإضافية ، وتتبع التكاليف لمراكز الأنشطة ، ثم اختيار محركات التكاليف والتي تعتبر الأدوات المستخدمة ليتحمل التكاليف من مراكز الأنشطة إلى المنتجات .

وعندما يتم تطبيق طريقة محاسبة التكلفة على أساس النشاط يتضح بشكل متعارف عليه أن المنتجات ذات الحجم المنخفض يكون لها تكلفة صناعية إضافية أعلى مقارنة بنظيرها في ظل النظام التقليدي لتخصيص التكاليف الصناعية الإضافية ، والعكس صحيح بالنسبة للمنتجات ذات الحجم المرتفع . ويرجع السبب وراء ذلك في أن كثير من التكاليف على سبيل المثال تكاليف التأسيس تتباين مع عدد الدفعات ، بينما تكاليف أخرى مثل تكلفة ترتيب المواد ومعالجة المواد تتباين مع درجة تعقيد المنتجات ، وبالضرورة فإن المنتجات والأوامر المختلفة تؤدي إلى استخدام مختلف لكل نشاط ، وفيما يلي مقارنة بين تكلفة كل وحدة لتوضيح تلك النقطة :-

الأمر رقم 2072	الأمر رقم 2071	
500	20	عدد الوحدات .
\$ 144	\$ 300	التكاليف الصناعية الإضافية المخصصة لكل وحدة في ظل :- - النظام التقليدي باستخدام ساعات العمل المباشر كأساس للتخصيص .
\$ 105	\$ 500	- نظام المحاسبة على أساس النشاط .

ولاشك إن هناك عدد متزايد من الشركات قد تبنت نظام الإدارة علي أساس النشاط ، وكأمثلة علي ذلك شركة Siemens ، وشركة Tektronix وشركة Black & Decker وشركة AT & T ، وشركة General Electric .

وتطبيقاً لأحدي الدراسات المسحية الحديثة تعتبر عملية المحاسبة عن المنتج أو الخدمة ، وتحليل العملية بالإضافة إلي إدارة الأداء بمثابة قمة الأهداف الثلاثة الرئيسية لتطبيق نظامي محاسبي التكلفة علي أساس النشاط (ABC) وطريقة الإدارة علي أساس النشاط (ABM) ، حيث أشار 64% من المستجيبين لتلك الدراسة المسحية الي أن كلا النظامين يجب أن يتم التكامل بينهما داخل نظام تخطيط موارد المنشأة (Resource Planning System (RPS) ، وقد كشفت نتائج تلك الدراسة أيضا إلي أنه كلما كبر حجم المنظمة كلما زادت مدي الحاجة إلي أحداث ذلك التكامل .

وقد كان للولايات المتحدة الريادة في تحديد التكلفة علي أساس النشاط وذلك علي الرغم من أن الأبحاث الميدانية الأولى قام بها الباحثون الأمريكيون في الشركات الألمانية ، أن المفهوم مازال جديدا نسبيا ، كما أن اصطلاح تحديد التكلفة علي أساس النشاط قد ابتكرته شركة جون دير خلال السنوات الخمس عشر السابقة ، ولليوم فإن تحديد التكلفة علي أساس النشاط لم ينتشر انتشار مدخل الوقت المحدد Just in Time ، وربما يرجع السبب في ذلك إلي تكاليف التنفيذ وإلي حقيقة صعوبة جمع البيانات اللازمة لتشغيل النظام أحيانا ، وفي اليابان والتي أصبحت رائدة في تكنولوجيا الأتمتة فإن تحديد التكلفة علي أساس النشاط نادر الوجود ، وبدلاً عن ذلك يبدو أن المديرين اليابانيين يفضلون مقاييس الحجم مثل ساعات العمل المباشر لتوزيع التكاليف الإضافية علي المنتجات ، ويرجع ذلك التفضيل إلي أن المديرين مقتنعين بأن تخفيض العمل

المباشر ضروري للمضي في تحسين التكاليف ، ويقولون أنه باتخاذ العمل المباشر علي أساس تخفيض التكاليف الإضافية فإن ذلك يجبر المديرين علي رقابة العمل المباشر أكثر والبحث عن طرق لتخفيض ذلك من خلال المزايدة، وباختصار يعمل المديرون اليابانيون كفريق إلي الاهتمام بخفض التكاليف والعمل نحو تحقيق أهداف الشركة طويلة الأجل أكثر من اهتمامهم بالحصول علي تكاليف للمنتج أكثر دقة . ولأن فإن الاستخدام المتزايد لتحديد التكلفة يتم علي أساس النشاط في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض التطبيقات تمت في أوروبا وخصوصاً في ألمانيا .

11/4/5/3 إدارة الجودة الشاملة * (TOM) Total Quality Management

أن أحد النواتج الرئيسية للجودة تتمثل في حذف التكاليف المرتفعة المرتبطة بوحدة الإنتاج المعيبة ، وهى تتضمن تكلفة إنتاج الوحدات المعيبة وتكلفة إعادة العمل وعديد من التكاليف الأخرى علي سبيل المثال تلك الناشئة من إعادة جدولة الأعمال الأخرى وتنفق ترتيب أعداد المواد الخام غير الموجودة في المخزون السلعي .

* أن مصطلح جودة Quality ذات معاني متعددة ولأغراض الدراسة فإنها تعرف بأنها مطابقة توقعات المستهلكين ممثلة في خصائص وأداء السلعة أو الخدمة ، لذلك تتحقق الجودة عندما يشمل المنتج أو الخدمة علي جميع الخصائص التي يتوقعها المستهلك ، وعندما يتم تقديم السلعة أو الخدمة بطريقة مرضية للمستهلك يكون هناك ثلاثة عوامل تتعلق بالجودة الشاملة لها هي الرتبة Grade وجودة التصميم Design Quality بالإضافة إلي جودة المطابقة Conformance . Quality

وكما سبق الذكر فإن الجودة تعتبر هامة وحاسمة للحفاظ على المركز التنافسي للشركة ، إن تبني وتطبيق معايير الجودة وأداء مراجعات الجودة للضأكد من أن معايير الجودة التي تم تحقيقها يمكن أن تؤدي إلى تقنية تكاليف الفشل الداخلي وتكاليف الفشل الخارجي ، و تحدث تلك التكاليف بالشركة بسبب عدم تحقق جودة المطابقة السيئة فإذا ما فشل المنتج إن يتطابق مع مواصفات التصميم الخاص به تحدث تكاليف الفشل ، ويتمثل تكاليف الفشل الداخلي **Internal Failure Costs** في التكاليف التي يتم تحملها للمنتجات المعيبة والتي يتم اكتشافها قبل أن يتم شحنها للعميل ، أما تكاليف الفشل الخارجية **External Failure Costs** فتتمثل في تكاليف المنتج المعيب بعد أن يتم شحنه للعميل ، وتتضمن التكاليف الفعلية التي يتم تحملها على سبيل المثال الإصلاحات في فترة الضمان ، يوضح الجدول رقم (11/10) أمثلة لتكاليف الفشل الداخلي والخارجي .

وفي معظم الحالات مع ذلك فإن التكاليف المرتبطة بتصحيح العيوب ليست خسارة للمنظمة كتكاليف فرصة بديلة ، حيث أن نقد ولاء العميل قد يؤدي إلى خسارة المبيعات المستقبلية المحتملة وإلى خسارة الشعور الودي من العميل بالإضافة إلى خسارة الشريحة التسويقية بسبب السمعة السيئة لتلك الجودة الفقيرة . ولأنك أن لتلك العوامل آثار ضارة بعيدة المدى على القدرة التنافسية للشركة أكثر من تكاليف الفشل الخارجية الفعلية. إن تلك المشكلة نتفاهم نتيجة الحقيقة الخاصة بأن تكاليف الفرصة البديلة المرتبطة بالجودة الفقيرة من المستحيل أن يتم قياسها ولا يمكن أن تظهر أبداً في أي تقرير مالي.

جدول رقم (11/10)

أمثلة على تكاليف الفشل الداخلي والخارجي لتكاليف الجودة

تكاليف الفشل الداخلي	تكاليف الفشل الخارجي
- صافي تكلفة الخردة.	- تكلفة الخدمات الميدانية وتوصيل البدائل للمستهلك.
- صافي تكلفة العلام.	- إصلاح الأعطال في فترة الضمان .
- تكلفة العمل والتكاليف الإضافية لإعادة التشغيل.	- استبدال المنتجات المعطلة في فترة الضمان.
- إعادة فحص المنتجات المعاد تشغيلها.	- الإصلاح والاستبدال بعد فترة الضمان .
- إعادة اختبار المنتجات المعاد تشغيلها.	- رد قيمة المنتجات المباعة .
- زمن العطل الناتج من العيوب ومشاكل الجودة الأخرى.	- الالتزامات الناشئة عن عيوب المنتجات .
- التخلص من المنتجات المعيبة.	- المردودات والمسموحات الناتجة عن مشاكل الجودة.
- تحليل أسباب عيوب الإنتاج.	- خسائر المبيعات الناتجة عن سوء سمعة المنتجات بسبب تخلفاض الجودة.
- إعادة تشغيل البيئات بسبب عيوب التنقيب والتشغيل.	
- إعادة كتابة برامج الكمبيوتر بسبب عيوب البرامج.	

وطبقاً لأحد الدراسات الحديثة فإن الضغط التنافسي عن الأسعار يمثل المشكلة السوقية الأكبر ، كما أن ولاء العميل والاحتفاظ به يمثل التحدي الأكثر أهمية للإدارة ، وقد شملت تلك الدراسة عدد 656 من الشركات التي يقع مركزها الرئيسي في آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية وجنوب أفريقيا ، وقد أكدت تلك الدراسة بشكل إضافي على أهمية التركيز على العميل ، أن إدارة الجودة الشاملة تعتبر الآن أمراً حاسماً للبقاء في دنيا البيئة العالمية التنافسية .

وقد كشفت إحدى الدراسات الحديثة الأخرى على أن الشركات التي تركز على ولاء العميل تكون أكثر ربحية وأكثر احتمالاً من ناحية التفوق في تحقيق أهدافها الخاصة بالنمو وقيمة ثروة المساهم مقارنة بمنافسيها التي لا تجذب ولاء العميل لو تؤدي بشكل ضعيف في هذا الخصوص . إن الشركات التي تركز على العميل **Customer- Centric Companies** هي تلك الشركات التي تضع أهداف صريحة من أجل الاحتفاظ بالعميل وبذل مجهودات غير عادية لتحقيق أهدافها الخاصة بولاء عملائها لمنتجاتها أو خدماتها ، وقد غطت تلك الدراسة 867 شركة في 35 بلداً ، وقد ذكرت الدراسة أيضاً إنه بينما أن جودة المنتج لم يعد كافياً لجذب والاحتفاظ بالعملاء إلا إنها بمثابة رهان على المنافسة .

بصفة عامة فإن نظام تكاليف الجودة يفيد المديرين من عدة وجوه هي :-

- تساعد معلومات تكاليف الجودة المديرين على تحديد الأهمية المالية للجودة ، حيث أظهرت الدراسات أن المديرين لا يقدرون عادة تكاليف الجودة ، لأن تلك التكاليف مندمجة مع تكاليف الأقسام الأخرى ، كما إنها لا تحسب من خلال نظام التكاليف لذلك فقد يندش المديرين عند عرض تقرير تكاليف الجودة عليهم لأول مرة .

- تساعد معلومات تكاليف الجودة علي تحديد الأهمية النسبية لمشاكل الجودة التي تواجه المنشأة ، وعلي سبيل المثال فقد تظهر تكاليف الجودة أن الخردة تمثل مشكلة جودة هامة ، لو أن الشركة تتحمل تكاليف ضخمة للضمان ، وهذه المعلومات توجه الإدارة نحو المناطق التي تحتاج إلي اهتمام .

- تساعد معلومات تكاليف الجودة المدير علي تحديد ما إذا كان توزيع تكاليف الجودة توزيعاً سيئاً ، كما تساعدهم بعد ذلك علي حسن توجيه وتوزيع تلك التكاليف .

- تقدم معلومات تكاليف الجودة الأساس لوضع موازنة تكاليف الجودة كأداة لمساعدة الإدارة علي خفض إجمالي التكاليف وتقييم الأداء من سنة لأخرى.

ورغم ما تقدم تجدر الإشارة إلي وجود ثلاثة حدود لمعلومات تكاليف الجودة أو لها أن مقياس تكلفة الجودة والتقرير عنها لا تحل أي من مشاكل الجودة ، حيث يمكن أن تحل المشاكل فقط من خلال الإجراءات التي تتخذها الإدارة ، وثانيها إنه توجد عادة فجوة زمنية بين وضع برامج تحسين الجودة في التنفيذ وبين ظهور نتائج تلك البرامج ، فعند وضع وتنفيذ البرنامج بداية قد ترتفع تكاليف رقابة الجودة ، وثالثها إنه قد تحذف بعض بنود تكاليف الجودة الهامة من تقرير التكاليف ومن أمثلة تلك التكاليف تكلفة الفرصة البديلة لفقد المبيعات نتيجة سوء تصميم المنتج أو عدم رضا العميل ، وكذلك تكلفة وقت الإدارة العليا المبذول في التصميم وإدارة برنامج الجودة ، ويرجع سبب حذف هذه التكاليف إلي صعوبة تحديدها وقياسها .

وأخيراً يتعين الإشارة إلى أهم الجوانب الدولية للجودة **International Aspects of Quality** باعتبارها فكرة نشأت منذ زمن في أوروبا واليابان قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد بدلت في الخمسينات الشركات اليابانية تتشأ طرق للرقابة علي الجودة ولقي تركيز علي أنشطة المنع **Preventive Activities** (الأنشطة الوقائية) وبحيث تكون الجودة مسئولية عامل وليس فقط العاملين الرئيسيين في قسم رقابة الجودة ، وقد وجد في اليابان أوائل الستينات دوائر الجودة ولا زالت هذه الأداة للرقابية تستخدم علي نطاق كبير في جميع أنحاء اليابان ، كذلك ألقت مسئولية كبيرة علي المديرين باليابان لسنوات عديدة ممثلة في توريد المواد صفرية العيوب **Zero Defects** وقد بدلت تلك الأفكار تنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة .

وقد بدأ كلاً من اليابانيين والأوروبيين من الستينات أنفاق استثمارات كبيرة علي برامج تدريب الجودة ، كما أنفقت استثمارات ضخمة في السبعينات علي المعدات المؤتمتة **Automation** ، وقد كانت برامج تدريب الجودة تقوم علي أساس التدريب المستمر في المواقع وليس عن طريق حلقات دراسية لبعض المديرين ، وفي الثمانينات وضع اليابانيون والأوروبيون معايير عالمية لجودة المنتجات ، كما أصبح المديرون مهتمين بإنشاء وتطوير برامج الرقابة علي الجودة في جميع الأعمال في أوروبا واليابان ، وعموماً فإن مستوى المنتجات التي تباع للشركات الأوروبية يتم مراقبتها من خلال مجموعة من إرشادات الرقابة علي الجودة التي وضعت في عام 1987 وبواسطة منظمة المعايير الدولية (الأيزو) **International Standard Organization (ISO)** وتعرف تلك الإرشادات باسم معايير الجودة 9000 (**ISO 9000 Standards**) حيث تقدم للشركات طريقة تحقيق الجودة لعملائها كالاتي :

- أن يكون لدى الشركات نظاماً للرقابة علي الجودة يحدد بوضوح مستوي الجودة المتوقع .
- أن يتم تطبيق ذلك النظام بالكامل ولن تكون إجراءات الرقابة علي الجودة موثقة بالتفصيل .
- إن مستوي الجودة المستهدف يتحقق علي أساس مستمر وغير مؤقت .
- وتتمثل مجموع معايير الإيزو 9000 من سلسلة تتكون من خمسة معايير مستقلة ، ويعرف المعيار الأول باسم الأيزو 9000 وهو يوضح التعاريف الأساسية والإجراءات الضرورية التي تستخدم كخريطة إرشادات حيث يجب علي الشركة أن تختار أن تصنف رسمياً تحت الإيزو 9001 والإيزو 9002 ، أو الأيزو 9003 أو الأيزو 9005 ، حيث تمنح شهادة الأيزو 9001 للشركات التي تطبق الجودة في كل أوجه الأنشطة ابتداء من أنشطة التصميم والتطوير والإنتاج والتسليم وخدمة ما بعد البيع ، ويشتمل ذلك علي الشركات الهندسية وشركات الإنشاءات وشركات الإنتاج الصناعي .
- والمعيار الثاني هو الإيزو 9002 ويمنح للشركات التي يتم إنتاجها وفقاً لمتطلبات ومواصفات موجودة فعلاً ويدخل ضمن تلك الشركات شركات الأدوية والأغذية والشركات الكيماوية .
- أما المعيار الثالث 9002 فيختص فقط بالاختبارات والتفتيش النهائي علي المنتجات التي تصنعها شركات أخرى ، والشركات التي تحصل علي الشهادة وفقاً للمعيار المذكور هي شركات توزيع الأجهزة حيث

تقدم بفحص واختيار تلك الأجهزة بعد استلامها من الموردين وقبل بيعها وتسليمها لعملائها.

- أما المعيار الأخير الأيزو 9004، فهو يقدم إرشادات محددة لإنشاء وتطبيق نظاماً للجودة والحصول على شهادة الجودة .

- عموماً فقد أصبحت معايير الأيزو مقياساً عالمياً للجودة ، فعلى الرغم من أن تلك المعايير وجدت أصلاً للرقابة على جودة السلع التي تباع في الدول الأوروبية ، فقد أصبحت مقبولة بشكل واسع بحيث لا يمكن لأي شركة تجاهلها حتى لو لم تكن تبيع منتجاتها في أوروبا ، فقد أصبح حلف شمال الأطلسي NATO يتطلب من مورديه شهادة الأيزو 9000، كذلك فإن وزارة الدفاع الأمريكية تطلب ذلك من كل مورديها ، بالإضافة لذلك فإن العديد من الشركات الكبرى مثل Dupont وشركة IBM تضغط على مورديها للتمشي مع هذه المعايير، وذلك لأن منتجات مثل هذه الشركات الكبرى يفترض أن تكون متوافقة مع تلك المعايير أو وباختصار فإن معايير الأيزو 9000 قد وجدت لتبقي ، وأن أي شركة في أي مكان في العالم تغامر إذا تجاهلت هذه المعايير .

11/4/5/4 مدخل نظام الوقت المحدد Just - In - Time System (JIT)

إن نظام الوقت المحدد Just - In - Time هو ذلك النظام الذي بموجبه يتم شراء المواد ويتم إنتاج المنتجات فقط عندما يتم طلبها للوفاء بالطلب الفعلي للعميل . أن مدخل الوقت المحدد قد تم تصميمه ليؤدي إلي وجود حد أدنى من المخزون أو عدم وجود أي مخزون أو ضياع أثناء العملية الإنتاجية . وقد تم تطبيق ذلك المدخل في اليابان لعديد من العقود ، ومن خلال حذف المخزون

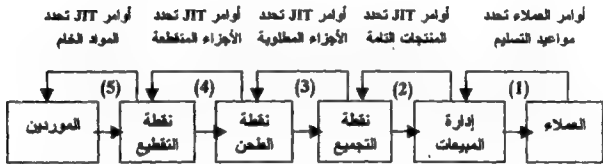
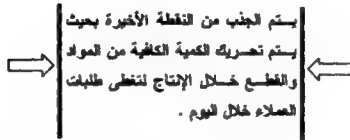
المكلف وإعادة العمل في الوحدات المعيبة فإن الشركات (على سبيل المثال Toyota) أصبحت قادرة على تخفيض التكاليف بمقدار بلايين من الدولارات، فنتيجة لتزايد التكاليف وانخفاض الأرباح وشدة المنافسة على مستوى العالم بدأت الشركات في البحث عن طرق لتسهيل عملياتها ولجمع بيانات أكثر دقة لأغراض اتخاذ القرارات ، وكانت نتيجة هذا البحث التوصل إلى أداتين إداريتين هامتين هما نظام المخزون في الوقت المحدد وتحديد التكلفة على أساس النشاط (والتي سبق مناقشتها). ويساعد نظام المخزون في الوقت المحدد المدير على تخفيض التكاليف وزيادة الكفاءة والتوسع في الإنتاج .

ففي ظل نظام المخزون في الوقت المحدد يتدفق الإنتاج بما يوصف بمدخل الجذب Pull للمنتجات المصنع والذي يعتمد على إرسال المرحلة الأخيرة للإنتاج إشارة إلى نقطة الإنتاج السابقة عليها بمقدار المواد أو القطع اللازمة بالضبط لتجميع المنتجات خلال الساعات القليلة القادمة ، وهذا المقدار من المواد أو القطع فقط هو الذي يتم توفيره ، بنفس هذه الإشارة يرسل إلى الخلف لكل نقطة إنتاج سابقة وبشكل يحافظ على تدفق وانسياب المواد بسهولة وبدون مخزون عند أي نقطة ، وبالتالي تتجاوب كل نقاط الإنتاج مع الجذب الذي تحدثه رحلة الإنتاج الأخيرة والتي تتجاوب بدورها مع طلبات العملاء . ولا يمكن لأي عامل ما في ظل نطاق المخزون في الوقت المحدد إنتاج أي شئ في أي مكان ولأي شخص إلا إذا طلب ذلك من جهة تالية عليه في خط الإنتاج فالمخزون شر يجب نقاديه ، يوضح الشكل رقم (11/11) مدخل الجذب لتتفق الإنتاج طبقاً لمفهوم نظام الوقت المحدد .

شكل رقم (11/11)

مدخل الجذب لتدفق الإنتاج

طبقا لطريقة المخزون في الوقت المحدد



ويتناقض منهج الجذب المرتبط بنظام الوقت المحدد مع منهج الدفع Push

المستخدم في نظم التصنيع التقليدي ، ففي تلك النظم عندما تنتهي نقطة إنتاج عملياتها علي دفعه من الإنتاج تدفعها إلي نقطة الإنتاج التالية بغض النظر عما إذا كانت هذه النقطة علي استعداد لاستلامها أم لا وتكون النتيجة زيادة غير مطلوبة في المخزون من المنتجات غير التامة عند تلك النقطة والتي قد لا يتم استخدامها والعمل عليها لأيام أو ربما لأسابيع وذلك يؤدي إلي تجميد الأموال، وكذلك يؤدي إلي عدم كفاءة عمليات التشغيل خاصة إذا ما انتشرت تلك الزيادة غير المطلوبة في المخزون هنا وهناك علي طول خط الإنتاج .

وعندما يكون لدى الشركة مخزون زائد فإن السبب في ذلك يرجع إلى أخذ خمسة عوامل :- أولها أن الشركة تعتقد إنها في حاجة إلى مخزون زائد Excessive Inventory للتأمين ضد مخاطر نفاذ المخزون ، وثانيها قد يكون هناك أخطاء في الإنتاج تؤدي إلى تكس المخزون من الموارد أو الإنتاج التام وتحدث تلك الأخطاء إذا لم يكن هناك تنسيق بين إدارتي الإنتاج والمشتريات أو أن تفشل إدارة البيع في إيجاد وسائل اتصال فورية بإدارة الإنتاج ، وثالثها هو عدم توافر التنسيق بين نقطة الإنتاج ، ورابعها قد تعتقد بعض أقسام الإنتاج في بعض الشركات أن إنتاج الدفعات الكبيرة من المنتجات يكون أكثر اقتصاداً من إنتاج الدفعات الصغيرة ، وخامسها أن نقط الإنتاج قد تدار على أساس إنتاج قطع لا حاجة إليها فقط لتجعل العاملين مشغولين بالإنتاج . وعند استخدام مدخل المخزون في الوقت المحدد تختفي تلك الأسباب الخامسة لأن المخزون لم يعد عنصراً هاماً في عمليات الشركة ، وعلى الرغم من أن ذلك المدخل يركز أساساً على أساليب الرقابة على المخزون إلا أن المفهوم العريض لهذا النظام يؤثر على كافة أوجه أنشطة التشغيل .

أن تشغيل نظام المخزون في الوقت المحدد بنجاح يتطلب توافر خمسة عناصر هي الاحتفاظ بعدد محدد من الموردين ، تحسين ترتيب خط الإنتاج في المصنع ، تخفيض زمن أعداد الآلات لدورات الإنتاج وتحقيق رقابة الجودة الشاملة مع إيجاد قوة عمل مرنة .

وقد كانت اليابان رائدة لمفهوم الوقت المحدد منذ عقدين من الزمان ، ومنذ ذلك الوقت اتسع هذا المفهوم للتحكم في المخزون ورقابته إلى ما سمي فلسفة الوقت المحدد JIT Philosophy وتعتمد تلك الفلسفة على أن الإدارة يجب

أن تقوم بتركيز مجهوداتها على التيسيط وعلي منع الضياع ، وهناك ثلاثة أفكار تمثل محور تلك الفلسفة هي:-

1- يجب استبعاد كل نشاط لا يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للمنتج أو الخدمة ، وتعرف الأنشطة التي لا تضيف قيمة إلى السلعة أو الخدمة بالأنشطة التي تؤدي إلى قيمة مضافة **Non-Value Added Activities**.
2- الالتزام والتعهد بالتحسن المستمر في كل أنشطة الشركة وفي الاستفادة من البيانات المقدمة لإدارتها (ويعرف التحسين المستمر بأن السعي المستمر لتقديم قيمة أعلى للعملاء) .

3- الالتزام والتعهد بمستوي عال من الجودة بكافة أوجه نشاط الشركة ، ففي ظل الوقت المحدد يكون التركيز علي تنفيذ العمل بشكل صحيح من أول مرة وتحاشي إعادة التشغيل أو الإسراف والضياع بأي شكل .
وقد عرفت طريقة الوقت المحدد عموماً منذ عقدين عن طريق المديرين في شركة تويوتا اليابانية ، ثم انتشرت الفكرة بسرعة بين الصناعات اليابانية ثم انتشرت بعد ذلك إلى الدول الصناعية الأخرى بما في ذلك إنجلترا وألمانيا وكندا ، وكان المديرين في إنجلترا ضمن أول من تفهم مزايا الوقت المحددة ، والان فإن الوقت المحدد انتشر لدرجة أن أي مدير يمكنه أن يتوقع أن يجده في أي شركة متقدمة بغض النظر عن الموقع الجغرافي.

مثال:

بلغ متوسط تكلفة المخزون لأحد الشركات في هونج كونج 6 مليون دولار هونج كونج (HK\$) ، ويرغب موردوا الشركة في توريد مواد الخام بأحجام أقل من الأطنان عند تكاليف إضافية بمبلغ HK\$ 350000 وقد تم تحديد الآثار التالية لاختيار نظام الوقت المحدد JIT .

- عن طريق تضمين علاوات الوقت الإضافي في كل سنة بمبلغ HK\$ 600000 سوف تتجنب لشركة خسارة مبيعات بسبب . قيام أحد مخازن الإيداع باستخدام مخزن استيداع مخزون سلمي لم يعد مطلوباً ، وقد تمثل الإيجار السنوي لمخزون الإستيداع مبلغ HK\$ 500000 ، وتقوم الشركة بامتلاك مخزن آخر يمكن أن تقوم بتأجيره بمبلغ HK\$ 200000 ، وقد قدرت التكاليف الأخرى التي سيتم حذفها والتي ستتمثل في تكاليف التأمين والضريبة العقارية والأمن والتكاليف الكتابية مبلغ HK\$ 150000 سنوياً .

ويتوقع أن ينتج عن الاستثمارات طويلة الأجل في الشركة معدل عائد سنوي مبلغ 15%.

فيما يلي الوفورات المتوقعة التي ستحققها الشركة نتيجة تبني نظام الوقت المحدد علي نظام الرقابة علي المخزون ما يلي:

- وفورات في تحميل تكلفة متوسط المخزون	
عند معدل عائد مطلوب على الاستثمار بنسبة 20%	HK\$ 900000
(HK\$ 6000000 × 20%)	
- تجنب إيجار مخزن استيداع سنوياً	500000
- إيراد عن تأجير مخزون استيداع مملوك	
عن طريق الشركة	200000
- وفورات في مصروفات التغطية التأمينية	<u>150000</u>
والضرائب العقارية والأمن والتكاليف المكتبية	
إجمالي الإيراد والوفورات	1750000
- بطرح:-	
- علاوة الأجر الإضافي	600000

- تكاليف مخزون إضافية

350000

(950000)

HK\$ 7800000

صافي القيمة لمصالح نظام الوقت المحدد

ويعتبر كايزين هو حجر الزاوية لمدخل الوقت المحدد ، حيث يمثل أحد مداخل إعداد الموازنة التي أدخلت تحسين مستمر عليها ، حيث يركز ذلك المدخل على تحديد هدف تخفيض التكلفة لكل عنصر تكلفة ، وخط منتج ، ووحدة تنظيمية ومصنع إنتاجي . إن تخفيض التكلفة يتم تحقيقه من خلال مجهودات التحسين المتصلة عن طريق فريق عمل متعدد الوظائف والتخصصات ، يوضح الشكل رقم (11/12) خطة الربح السنوي تأسيساً على نظام كايزين .

وباستخدام نظام الإنتاج في الوقت المحدد Just-In - Time Production أنتجت شركة Samsung منتجاتها فقط بعد تقديم العملاء لأوامر الشراء وجعلها غير قابلة للتغيير مما ترتب عليه استبعاد بلايين عن الدولارات في تكاليف المخزون وحسابات المدينين . أيضاً فقد قامت شركة Dell Computer باستخدام نظام الإنتاج في الوقت المحدد وعديد الشركات الدولية .

11/4/5 مدخل محاسبة التكلفة المستهدفة (Target Costing Approach (TC

تمثل طريقة محاسبة التكلفة المستهدفة Target Costing أحد الطرق المرتبطة بتحديد أهداف للتكاليف خاصة بالمنتجات التي لها أسعار مبيعات تتحدد عن طريق الأسواق التنافسية ، يبدأ التحليل مع سعر البيع المقرر (الهدف) الذي سيكون مقبولا للعملاء ويتم طرح الربح المرغوب فيه للوصول إلى التكلفة المستهدفة على النحو التالي:-

شكل رقم (11/12)

خطة الربح السنوي باستخدام مدخل كايزين

xxxx	إيرادات المبيعات المتوقع
	<u>نقصاً</u>
xx	التكاليف المتغيرة الفطرية للسنة السابقة
xxxx	هامش المساهمة المقدر بالموازنة
	<u>نقصاً</u>
xx	هدف تخفيض التكلفة
xxxx	هامش المساهمة المعدل
	<u>نقصاً</u>
xx	التكاليف الثابتة المقدرة بالموازنة
xxxx	الدخل التشغيلي المقدر بالموازنة

سعر لبيع المستهدف (على أساس السوق) = لربح المرغوب فيه + التكلفة المستهدفة.
 لتكلفة المستهدفة = سعر لبيع المستهدف (على أساس السوق) - لربح المرغوب فيه تحقيقه.
 وكما سبق توضيحه فإن مدخل محاسبة التكلفة المستهدفة يعتمد على تطوير معلومات تكلفة مستهدفة للمنتج عن طريق التشغيل العكسي للسعر على أساس السوق وطرح الربح المرغوب فيه تحقيقه للوصول إلى تكلفة مسموح بها للمنتج . تلك التكلفة المسموح بها تمثل التكلفة المستهدفة . فذلك المدخل يحدد التكلفة المستهدفة الخاصة بفريق عمل متبادل التخصصات وتحفيزه من أجل تخفيض التكاليف عن طريق تحسين تصميم المنتج وإدارة هندسة القيمة Value Engineering بالإضافة إلى القيام بعمل الموازنة الملائمة على أساس المذهب العملى الاستغلالي .

مثال :-

قام أحد الأسهم التسويقية بأحد الشركات بتحديد أن هناك نسبة ملائمة لأسواق آلة صنع القهوة ذات تصميم خاص والذي يجعل من السهل استخدام المنتج وتسويقه ، ويتمثل السوق المستهدف في مشتري التجزئة الذين سيستخدمون المنتج في المنزل ، وقد تم تقدير أن هناك عدد 50000 وحده من الإنتاج يمكن بيعها سنوياً عند سعر بيع Dkr 400 ، ومن أجل تطوير وتصميم وإنتاج مصنع القهوة الجديدة ، تم تقدير أن الاستثمار المبني، المطلوب مبلغ 10 مليون Dkr ويبلغ معدل العائد من الاستثمار المطلوب 16% في ضوء المعلومات السابقة يتم حساب التكلفة المستهدفة علي النحو التالي:-

Dkr 20000000	المبيعات المتوقعة 50000 وحدة × Dkr 400
	يطرح :
Dkr 1600000	الربح المرغوب في تحقيقه
Dkr 18400000	التكلفة المستهدفة الخاص بعدد 50000 وحدة
Dkr 368	التكلفة المستهدفة لكل وحدة (50000 ÷ Dkr 18400000)

أن التكلفة المستهدفة البالغة Dkr 368 ستغطي التكاليف الصناعية والتسويقية للمنتج والإضافة إلي تكاليف توزيعه ودعم العميل (الإصلاح خلال فترة الضمان .. الخ) .

وقد استثمرت طريقة محاسبة التكلفة المستهدفة بشكل واسع الانتشار في اليابان من أوائل السبعينات وقد حظيت بشعبية عالمية النطاق .

ومن بين الشركات التي قامت باستخدام طريقة محاسبة التكلفة المستهدفة شركة Toyota وشركة Texas Instrument وشركة NEC وشركة Compaq Computer وشركة Isuzu motors وشركة Epson وشركة Sharp وشركة Daimler -Chrysler وشركة Nissan وشركة Boeing وشركة IBM وشركة Siemens وشركة Ford Motor . وبغرض ربط التكلفة المبدئية المتوقعة بالتكلفة المستهدفة تميل الشركات المختلفة إلى التركيز على استخدام طرق مختلفة ، على سبيل المثال في شركة Carrier حاولت أن تحقق التكلفة المستهدفة عن طريق التركيز على استخدام أما تغيرات التصميم أو تحسين العمليات التطبيقية ، في حين قامت شركتي Eastman Kodak&IBM بفحص البدائل المرتبطة بالجودة وهندسة القيمة ، في حين استخدمت شركة Boeing طريقة هندسة القيمة وكابزين كمكونات رئيسية في مدخل محاسبة التكلفة المستهدفة .

11/5 اعتبارات أخرى لإدارة التكلفة على المستوى الدولي

فيما يلي عدد من الاعتبارات الهامة عند إدارة التكلفة على المستوى الدولي هي :-

1- مواقع التصنيع عالمية النطاق Worldwide Manufacturing Locations

كثيراً من الشركات المتعددة الجنسية وجدت إنه من الجدوى الاقتصادية أن تنتشر مصانعها الإنتاجية جغرافياً فكافة شركات السيارات اليابانية الرئيسية لديها مصانع في الولايات المتحدة الأمريكية ، فكل من شركة Toyota

وشركة Nissan تخطط أن توسع تسهيلات الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب شعبية الناقلات الضخمة في السوق الأمريكي.

2- تعيين مديرين محليين Hiring Local Momagers

كثير من الشركات المتعددة الجنسية قد تبين لها أن استخدام مديرين محليين مهرة لإدارة شركاتها الدولة توفر عديد من الفوائد ، لعل أبرز تلك المزايا في معرفتها الدقيقة بالثقافات الوطنية واللغات المحلية التي كثير ما تؤدي إلي وجود استجابة جيدة إلي ديناميكية البيانات المحلية .

بالإضافة لذلك فإن اتباع ذلك المدخل من شأنه تخفيض التكاليف الخاصة بإرسال والاحتفاظ بالمديرين في البلد الأم خارج وطنهم ، حيث أن بعض من تلك التكاليف تتحول إلي الأسر بالخارج وتوفير المسكن الملائم الذي يحافظ علي نفس نمط الحياة بالإضافة إلي تعليم الأولاد وما إلي ذلك .

3- الحصول علي خدمات من المصادر خارجية Outsourcing

أن كثير من الشركات تلجأ الي مصادر خارجية للحصول على خدمات خارجية لأنشطة غير جوهرية بهدف تخفيض Outsourcing Non - Core Activities التكاليف بالإضافة إلي التركيز علي جدارتها وكفاءتها الرئيسية ، تتضمن تلك الأنشطة معالجة الأجور وإدارة الملكية العقارية بالإضافة معالجة التطبيقات.

وحدثا فقد أجرى مكتب Pricewaterhouse and Coopers دراسة علي 100 شركة مركزها الرئيسي في البلاد الأوروبية - بلغ متوسط إيراداتها السنوية 5 بليون دولار ت - وقد أشارت نتائج تلك الدراسة إلي أن 55% من

تلك الشركات قد قامت بالحصول على خدمات من مصادر خارجية تتمثل فى موردين خدمة خارجيين ، وقد بلغ عدد الشركات التي انتفعت بالخدمات التي حصلت عليها من هؤلاء الموردين نسبة 90% من تلك الشركات ، ولاشك أن الفوائد الرئيسية الناتجة من حصولها على خدمات من خارجها قد تمثلت فى جعل تلك الشركات قادرة على التركيز فقط على زيادة جدارتها ودرجة كفاءتها فى الأنشطة الرئيسية وبالتالي زيادة أرباحها .

4- اعتبارات معدل الصرف الأجنبى المتوقع

Projected Foreign Currence Exchange Rate Considerations

أن كثير من الشركات المتعددة الجنسية تأخذ فى الاعتبار التحركات المتوقعة لسعر صرف العملات الأجنبية عندما تقوم بعمل خطط مبيعاتها أو الحصول على خدمات من مصادر خارجية ، ويمكن أن يكون ذلك وسيلة فعالة لزيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف ، فمن المزايا الكبيرة أن يتم البيع فى بلاد ذات عملات قوية نسبياً بالإضافة إلى التصنيع والشراء فى بلاد ذات عملات ضعيفة نسبياً، وقد استخدمت تلك الاستراتيجية الخاصة بتخفيض التكلفة هذه بنجاح عن طريق أحد أقسام شركة Daimler -Chrysler عن طريق نقل الإنتاج وشراء الأجزاء إلى مناطق ذات عملة أضعف .

الفصل الثاني عشر

تسعير التحويلات الدولية

الفصل الثاني عشر

تسعير التحويلات الدولية

International Transfer Pricing

- 12/1 مفهوم وطبيعة أسعار التحويل الدولية .
- 12/2 أهداف أسعار التحويل الدولية .
- 12/3 أهمية ومشاكل تحديد أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية .
- 12/4 مداخل أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية .
- 12/5 إرشاد عام عن الإستراتيجية المفضلة .
- 12/6 المتطلبات الحديثة والأنشطة الملزمة واتفاقيات التسعير .
- 12/7 الاستراتيجية المفضلة لتحديد أسعار التحويل .
- 12/8 شرح توضيحي - أسعار التحويل الدولية والضرائب والرسوم الجمركية .

12/1 مفهوم وطبيعة أسعار التحويل الدولية

The Nature and Definition of International Transfer Pricing

هناك أسباب عديدة وراء انتشار الشركات المتعددة الجنسية وزيادة حجم التجارة الدولية للملح والخدمات التي تعبر الحدود الإقليمية وتعاضم التدفقات الاستثمارية عالمية النطاق ، ولعل أبرز تلك الأسباب جميعاً محاولة تلك الشركات الاستفادة من الاختلافات البيئية **Environmental Differences** بين الدول سواء من حيث وجود معدلات ضريبية مختلفة على دخل الشركات أو اختلاف تكاليف إنتاج السلع والخدمات أو تكلفة الاقتراض أو بغرض فتح أسواق عالمية جديدة لتسويق منتجاتها

رغماً عن ذلك فقد لعبت الشركات متعددة الجنسية دوراً هاماً وملموساً في مختلف مجالات الإنتاج والتسويق والتدريب والتطوير ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل داخل بيئة الدول المضيفة لغروعا والشركات التابعة الأجنبية ولاسيما في مجال المساهمة في تطوير وتنمية اقتصاديات الدول المضيفة ، أو نقل أدوات ووسائل التكنولوجيا الحديثة سواء في مجالات الإنتاج والتسويق وإدارة الأعمال أو تخفيض أسعار السلع والخدمات التي تقوم بتقديمها لتلك الأسواق الإقليمية في الدول المضيفة ، وزيادة الموارد الضريبية لحكومات تلك الدول وتدعيم مصادر تمويل الموازنة العامة بالإضافة إلى تدريب الكوادر المحاسبية الفنية على أحدث نظم المعلومات المحاسبية وتطبيقاتها العملية .

وقد لعبت المحاسبة دوراً حيوياً في مساعدة إدارة الشركات المتعددة الجنسية في تحديد الإستراتيجيات الخاصة بأسعار التحويل للسلع والخدمات بين مجموعة الشركات التابعة والفروع الأجنبية أو بينها وبين المركز الرئيسي كما أن الاختلافات الضريبية القائمة بين الدول أدت إلى تشجيع إدارة تلك

الشركات على تخطيط عملياتها الدولية بشكل يسمح لها بتركيز معظم أرباحها في الدور المضيفة ذات المعدلات الضريبية المنخفضة بغرض تخفيض حجم الاعباء الضريبية على المجموعة المتعددة الجنسية ككل ، ومن جانب آخر فقد دفع ذلك الاتجاه من جانب تلك الشركات حكومات الدول المضيفة الى التحرك نحو البحث عن افضل السبل الفعالة التي تمكنها من الحصول علي حصتها العادلة في ضرائب الدخل خاصة تطبيقات اسعار التحويل الدولية التي اصبحت ابرز مجالات التهرب أو التجنب الضريبي بجانب وجود النصوص والتشريعات واللوائح التي تساعد على تحقيق اكبر قدر من الحصيلة الضريبية الامر الذي يعكس بدوره حجم الجهد المبذول من جانب الشركات المتعددة الجنسية ومن جانب السلطات الضريبية في محاولة تحقيق اكبر قدر من المكاسب على حساب الطرف الاخر

ويعتبر موضوعي اسعار التحويل الدولية ونظم فرض الضرائب الدولية ذات ارتباط وثيق ببعضهما البعض **Interrelated** حيث يؤثر كل منها مباشرة على القرارات الإدارية للشركات المتعددة الجنسية لاسيما تلك المرتبطة بحجم العمليات الأجنبية في الدول الأخرى ونوعيتها وموقعها ودرجة استقلاليتها في البلاد المختلفة ، وتتأثر قرارات تحديد اسعار التحويل لحد كبير بالنظم والمعدلات الضريبية المطبقة في الدول الأجنبية التي تجري بها عملياتها الاقتصادية بالإضافة إلى المعدلات الضريبية لبلاد الشركات الدولية.

إن موضوع اسعار التحويل في الشركات متعددة الجنسية تحظى باهتمام بالغ من العديد من الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية أو الدولية . يشير مفهوم سعر التحويل **Transfer Price** إلى القيمة المحسبة للسلع أو الخدمات المحولة بين الوحدات التي تجمعها ملكية واحدة سواء محلية أو دولية ومن ثم

يمكن التمييز بين كل من أسعار التحويل المحلية بين الأقسام الداخلية أو الفروع الإقليمية لشركة محلية تمارس عملياتها الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية للدولة وأسعار التحويل الدولية للسلع والخدمات بين وحدات أجنبية (فروع وشركات تابعة) ، لشركة متعددة الجنسية تمارس عملياتها على نطاق دولي أو بين المركز الرئيسي وبين تلك الوحدات الأجنبية .

فسعر التحويل الدولي يعرف بالمقابل الذي يحصل عليه القطاع داخل الشركة من قطاع آخر مقابل تحويل سلع أو أداء خدمات ، وقد يكون القطاع شركات تابعة وأقسام وفروع أو أي جزء آخر من التنظيم المتعدد الجنسية الشامل ، وتنشأ أسعار التحويل داخل الشركة المتعددة الأقسام نتيجة لعدم مركزية الاستراتيجية العامة للشركة مع رغبة الإدارة في إجراء التقييم الدقيق لأداء كل قسم مستقل. ويتمثل الهدف من تقييم أداء كل قطاع مستقل ذاتيا (مركزيا Decentralized) ، إن تحويل السلع والخدمات يعتبر أمرا شائعا بين الشركات التابعة للشركات الدولية بعضها البعض ، وتحديد أسعار تحويل بين تلك الشركات التابعة وبينها وبين الشركة الأم تطرح عديد من المشاكل التي لم تكن قائمة في حالة التحويلات الداخلية المحلية Domestic Intra Company Transfers.

مرة أخرى يتعين التأكيد على أن تسعير التحويلات ونظم فرض الضرائب يرتبطا ببعضهما البعض وبشكل متداخل ، حيث يؤثر كل منهما على القرارات الإدارية للشركات المعقدة الجنسية المرتبطة بحجم ونوع وموقع ودرجة الاستقلال الذاتي للعمليات في البلاد المختلفة.

إن قرارات تسعير التحويلات تتأثر بكل من نظم فرض الضرائب بالإضافة للمعدلات الضريبية في البلاد التي تعمل فيها الشركات الدولية ، وحيث أن السلع والخدمات التي تم تحويلها عبر الحدود الوطنية يمكن أن يتم

تسعيها بهدف تغطية الحد الأدنى من المدفوعات الضريبية الشاملة عن طريق تحويل الدخل إلى دخل بلاد منخفضة المعدلات الضريبية ، إن السلطات والتشريعات الضريبية في معظم البلدان قد جذب انتباهها بشكل متزايد ممارسات وتطبيقات تسعير التحويلات للشركات متعددة الجنسية ، على سبيل المثال ففي الولايات المتحدة تم تحديد مداخل مقبولة لتسعير التحويلات ، وقد خول القانون الإيراد الداخلي الأمريكي U.S Internal Revenue Code لسلطات الضرائب سلطة تغيير وتعديل الإيرادات والنتائج إذا ما استخدمت أحد الشركات المتعددة الجنسية طرق غير مقبولة في تسعير تحويلاتها.

12/2 أهداف أسعار التحويلات الدولية

Objectives of International Transfer Pricing

تستخدم أسعار التحويل بشكل واسع في الرقابة والتحكم في تنفق السلع والخدمات بين قطاعات المنظمة ، ومع ذلك فإن أهداف أسعار التحويل بالنسبة للمنشآت المتعددة الجنسية تختلف حيث تتخطى السلع والخدمات الحدود الدولية، يلخص الشكل رقم (12/1) أهداف أسعار التحويل الدولية وأسعار التحويل المحلية .

شكل رقم (12/1)

أهداف أسعار التحويل الدولية والمحلية

أهداف أسعار التحويل

المحلية	الدولية
استقلالية أكثر للأقسام ، حوافز أكبر للمديرين ، تقييم أداء أفضل، تحقيق تماشي الأهداف .	ضرائب أقل ، ومعدلات جمارك أقل ، مركز تنافسي أحسن ، علاقات حكومية أفضل .

عموماً تركز أهداف أسعار التحويل الدولية على تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية وتبادل المخاطر الأجنبية ، بالإضافة إلى دعم الموقف التنافسي وتحسين العلاقات مع الحكومات الأجنبية ، وعلى الرغم من أن الأهداف المحلية أمراً مرغوب فيه في التنظيم ، إلا أنها عادة ما تكون أقل ثانوية عند استخدام أسعار التحويل الدولية ، حيث تتركز الأهداف أساساً على خفض الضرائب أو تدعيم الفروع والشركة التابعة الخارجية الأجنبية .

عموماً يجب على المديرين أن يكونوا على حساسية كبيرة بالظروف الجغرافية والسياسية الاقتصادية التي يعملون بها ووضع أسعار التحويل وبطريقة تحقق الأداء الأمثل للشركة .

إن نظام تسعير التحويل الذي تتبناه أحد الشركات المتعددة الجنسية يجب أن يخترق التوازن بين مجموعات الأهداف المتضاربة ، يمكن القول إن النظام الجيد لتسعير التحويلات يجب أن يهتم بتحقيق الأهداف التالية (وأحياناً ما تكون متضاربة أو متعارضة) :-

١- تحقيق أهداف استراتيجية The Achievement of Strategic Goals

ويعني ذلك أن مصلحة الشركة يجب أن ترشد قرارات الشركة التابعة بما فيها قرارات تسعير التحويل ، وفي الواقع فإن تصرفات إدارة الشركة التابعة الأجنبية قد لا تكون دائماً متناسقة ومتوافقة مع أهداف الشركة المتعددة الجنسية. وهذا قد يكون حقيقياً لا سيما عندما تكون هناك أي تصرفات تختلف عن تلك المتخذة عن طريق إدارة الشركة التابعة من شأنه تعريض إدارة الشركة التابعة المقرر عنه الخطر . إن أسعار التحويلات التي تؤدي إلى

ضرائب شاملة أكبر قد يكون نتيجة مباشرة للقرار الذي يتأسس على المصلحة الخاصة للمدير المحلي - المرتبط بالتقرير عن ربح أعلى ممكن للشركة التابعة.

2- التحرر من الإدارة المحلية لاتخاذ قرارات مؤثرة على أدائها

Freedom for local management to make decisions affecting their performance

يتم تعزيز حرية اتخاذ القرار عندما تكون الشركات التابعة الأجنبية وحدات قانونية واقتصادية منفصلة داخل نفس مجموعة الشركة المتعددة الجنسية. وغالباً ما يتعارض ذلك مع ما يعتبر أفضل مصلحة للشركة المتعددة الجنسية ، ويتعين ألا توجد أية عوائق أو تدخلات لتدعيم والحفاظ على استقلال الشركات التابعة من شأنها يمكن أن تؤدي إلى وضع أسعار تحويل عند مستويات ليست متوافقة مع الأهداف العامة للشركة . فالشركة التابعة (أ) قد ترفض أن تبيع منتج معين إلى الشركة التابعة (ب) عند سعر أقل من سعر السوق ، على الرغم من أن السعر الأقل سوف يحقق هامش ربح للشركة ككل. يوضح الشكل رقم (12/2) - الذي يلخص أهداف أسعار التحويل وتأثير الظروف المحلية - مدى تعقيد عملية تحديد سعر التحويل الملائم .

وقد تكون هناك ظروف متعارضة ، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من الصعوبة بمكان أن يتم تحديد مزايا لسعر التحويل لكل من الشركة التابعة وإلى الشركة في مجموعها كوحدة واحدة .

وعموماً يمكن للشركة المتعددة الجنسية التحكم في الأسواق المحلية في بعض الدول المضيفة لفروعها أو شركاتها التابعة عن طريق تصدير السلع والمنتجات إليها من الفروع أو للشركات التابعة في الدول الأجنبية الأخرى بأسعار تحويل منخفضة لا تقارن مع تلك التي يستطيع المنافسين عرضها بها.

الشكل رقم (12/2)

الظروف المحلية التي تؤثر على المخالة أو التندية

في تسعير التحويلات من الشركة الأم إلى أحد الشركات التابعة الأجنبية

الظروف التي تؤدي إلى تندية تسعير التحويلات	الظروف التي تؤدي إلى المخالة في تسعير التحويلات
- معدل ضريبي منخفض على دخل الشركة.	- معدل ضريبي كبير على دخل الشركة .
- تعريفات جمركية مرتفعة على الواردات.	- تعريفات جمركية أقل على الواردات .
- معدل تضخم منخفض .	- معدل تضخم مرتفع .
- مخاطر سياسية واقتصادية منخفضة .	- مخاطر سياسية واقتصادية مرتفعة .
- الحاجة إلى الحفاظ على رأس المال محلياً للاستثمار في المستقبل .	- الحاجة إلى تحويل رأس المال خارج البلد الأجنبي .
- استراتيجية استثمارية طويلة الأجل في البلد الأجنبي .	- استراتيجية استثمارية قصيرة الأجل في البلد الأجنبي .
- مركز تنافسي في الأسواق المحلية يتطلب لتحسين .	- شريحة تسويقية محلية ومقنعة .

3- قد يكون لدى البلد الأجنبي معدلات ضريبية منخفضة على دخل

الشركة، وتعريفات ورسوم جمركية منخفضة على الواردات . يدعم الموقف الأولى أسعار التحويل المنخفضة ، بينما يدعم الموقف الثاني أسعار التحويل المرتفعة ، فإذا كانت الشركة التابعة الأجنبية تعتبر مشروع مشترك مع الحكومة الأجنبية وكان السوق المحلي يتسم بالتنافس ، فإن أسعار التحويل الأكبر من سعر السوق قد ينفر الحكومة الأجنبية ، وبشكل بديل فإنها قد تفضل الحصول على العمالة والمواد الخام من مصادر محلية .

تأسيساً على ذلك يمكن القول بأنه يمكن استخدام أسعار التحويل المرتفعة في تخفيض آثار الرقابة الحكومية على التدفقات المالية للشركات المتعددة الجنسية ، ففي حالة وجود خطر حكومي على تحويل توزيعات الأرباح على المساهمين الأجانب فإنه يمكن عن طريق استخدام أسعار التحويل المرتفعة على السلع المستوردة بواسطة الفرع أو الشركة التابعة داخل الدول المضيفة تحريك الأموال لخارج الحدود الإقليمية على الرغم من وجود اجراءات وقوانين الحظر .

4- إن البلد الأجنبي الذي لديه عجز في ميزان المدفوعات **Balance of Payments Deficit** يميل إلى تقييد وارداته وتجميع التدفق النقدي الخارج بالعملات الأجنبية الصعبة **Hard Currencies** ، تلك الظروف قد تعدّ استراتيجية استثمار الشركات المتعددة الجنسية بشكل اضافي . وبوجه عام فإن استراتيجية الاستثمار قصير الأجل تفضل أسعار التحويل المرتفعة الخاصة بالسلع والخدمات المباعة إلى الشركة التابعة الأجنبية والتحويل السريع للأموال إلى الشركة الأم .

تأسيساً على ذلك يمكن للمجموعة المتعددة الجنسية استخدام أسعار التحويل في تحقيق أقصى أرباح في الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة وتخفيض حجم الأرباح في الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة ، كما تستطيع تلك الشركات أيضاً عن طريق أسعار التحويل في تخفيف آثار التعريفات والرسوم الجمركية على الواردات عن طريق قيام الشركة المصدرة بتخفيض أسعار تحويل السلع والمنتجات المحولة .

5- إن البلد الأجنبي قد يكون به معدل تضخم مرتفع نسبياً ونظام سياسي مستقر وظروف أعمال مفضلة . مرة أخرى يدعم الموقف الأول أسعار

التحويل المرتفعة ، في حين يدعم الموقف الأخير الأسعار المنخفضة تحويل السلع والخدمات إلى الشركة التابعة .

يوضح الشكل رقم (12/3) نتائج أحد الدراسات الحديثة عن أولويات وأفضليات الإدارة عند تسعير تحويلاتها .

وبمرور فترة زمنية معينة قد تتغير الظروف في أحد البلدان استجابة إلى التغيرات في العوامل البيئية ، على سبيل المثال السياسات التي كانت تشجع الاستثمارات الأجنبية في الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفيتي قد تم إبطالها وإلغائها في معظمها بالطبع ، حيث استبدلت بسياسات مؤيدة وموجهة تجاه جذب الاستثمار الأجنبي .

شكل رقم (12/3)

الأولويات في تسعير التحويلات

أولويات غير هامة على الإطلاق	أولويات ليست هامة جدا	أولويات هامة ولكنها غير رئيسية	الأولوية الرئيسية	
7	20	38	35	- تعظيم الأداء التشغيلي .
8	19	33	40	- التوثيق عند إعداد المراجعة.
7	25	45	23	- أمثلة الاتفاقيات الضريبية .
8	22	45	25	- الكفاءة التصويلية .
22	39	27	12	- حوافز الأداء .

12/3 أهمية ومساكن تحديد أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية

The Importance and Issues of Transfer pricing for multinationals

إن عملية وضع استراتيجية لأسعار التحويل بين الشركة الأم وفروعها وشركاتها التابعة أو بين الفروع والشركات التابعة الأجنبية قد أدت إلى ظهور عديد من المشاكل التي لم تكن تظهر في حالة تسعير التحويلات الداخلية المحلية ، ولذلك فقد حظى موضوع أسعار التحويل الدولية باهتمام كبير من إدارة الشركات المتعددة الجنسية لعدد من الأسباب والمواقف لعل أبرزها ما يلي :

- 1- موقف عدم توافر المواد الخام التي تستخدم كمبيعات أو كمدخلات في العملية الإنتاجية في أحد الوحدات لأهميته في دول معينة .
وبالتالي يمكن استيرادها (أو تحويلها) بواسطة وحدة أجنبية من وحدات المجموعة المتعددة الجنسية والتي تمارس عملياتها في دول أخرى للاستفادة من المزايا النسبية المتاحة بين الدولتين المضيفتين .
- 2- موقف إدارة وتنفيذ بعض المراحل الإنتاجية الخاصة بأحد الفروع أو الشركات التابعة بكفاءة عالية في دول أخرى بخلاف الدولة الأم .
حيث قد يتم الإنتاج الكلي أو إنتاج بعض المكونات الرئيسية من المنتج النهائي في بعض الدول التي تتوافر بها العمالة المنخفضة الأجر ، ثم تقوم بعد ذلك بتصديرها (تحويلها) إلى الفروع والشركات التابعة في دول أخرى أو إلى المركز الرئيسي بغرض إتمام عملية التصنيع عليها ، وبذلك تتحقق أهداف الإدارة في تخفيض التكاليف الصناعية الإجمالية وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح .

3- موقف أداء العديد من الخدمات للوحدات الأجنبية للشركة المتعددة الجنسية بواسطة المركز الرئيسي أو إحدى الوحدات المتخصصة بالمجموعة .

حيث قد يقوم المركز الرئيسي بنشاط البحوث والتطوير لجميع وحدات المجموعة أو إدارة حملة إعلانية وتنشيطية للجميع ، وقد يقوم أحد الفروع بإدارة نشاط التسويق والبيع لفرع يقوم بالعملية الإنتاجية ، وفي المقابل يقوم الفرع الأخير بتقديم خدمات الصيانة لجميع فروع البيع .

4- موقف وجود عديد من التدفقات المالية الدولية بين الوحدات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية يمثل بعضها مدفوعات مقابل سلع أو خدمات تم الحصول عليها من وحدات أخرى داخل المجموعة ، والبعض الآخر يشكل قروض أو سداد قروض أو بعضها قد يكون توزيعات للأرباح ، وقد يعد بعضها خصيصاً لتخفيف الأعباء الضريبية أو المخاطر المالية .

5- موقف قيام بعض الشركات المتعددة الجنسية بالإنتاج في فرع أو شركة تابعة في دولة معينة ثم تقوم بعملية البيع والتسويق عن طريق فروع أو شركات تابعة في بلاد أخرى ، ويتم ذلك عن طريق تصدير (تحويل) السلع والمنتجات من دولة الإنتاج إلى دولة البيع والتسويق .

عموماً تواجه الشركات المتعددة الجنسية كافة تلك المشاكل التي تواجه الشركات المحلية عند تصميم نظام لتسعير التحويلات . وحيث أن الشركات التابعة الدولية تعتبر كيانات قانونية واقتصادية منفصلة فإن هناك عديد من العوامل الإضافية تستلزم الدراسة والاعتبار لعل أبرزها ما يلي :-

1- اختلاف التشريعات والقيود الحكومية بشكل واسع بين البلاد المختلفة .

تختلف التشريعات والقيود الحكومية على الأنشطة الاقتصادية اختلافا واضحا من دولة لأخرى نظرا للاختلافات البيئية بين الدول ، وتعد الإجراءات التي تحددها الحكومة لإدارة وتوجيه بعض الأنشطة داخل قطاع الأعمال من الأمور الشائعة والمتعارف عليها في الوقت الراهن في العديد من الدول مثل الإجراءات الحكومية لتخطيط وتوجيه القوة العاملة وتشغيل العمالة الأجنبية وتحديد رواتب وبدلات الموظفين وطبيعة ونسب هيكل الملكية للشركات الوطنية ولأراضي الدولة . وما زالت معظم القيود الحكومية توجه مباشرة نحو بعض السلع أو المنتجات المخصصة لأنشطة التصدير أو الاستيراد .

2- اختلاف المعدلات الضريبية المطبقة على دخل الشركة بالإضافة إلى

الاستقطاعات الضريبية المسوح بها المختلفة بشكل جوهري من بلد إلى آخر .

فقد تكون تلك المعدلات منخفضة عند 5% في أحد البلاد ، وقد تكون مرتفعة حتى تصل إلى 40% في بلد آخر ، على سبيل المثال فإن المعدلات الضريبية القائمة في بلدان مثل سلوفاكيا ومصر تتراوح ما بين 18% حتى 40% على التوالي ، بالإضافة لذلك فقد تكون هناك ضرائب مفروضة عن طريق المستويات الحكومية المختلفة في البلد على سبيل المثال الأقاليم ، الولايات أو المدن .

ولذلك تلجأ الشركات المتعددة الجنسية إلى استخدام أسعار التحويل في تحقيق أقصى أرباح في الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة وتحويلها

بعيداً عن الدول الأخرى ذات المعدلات الضريبية المرتفعة ، يوضح الجدول رقم (12/4) المعدلات الضريبية على دخل الشركات في بعض البلاد الأوروبية. 3- يتم فرض تعريفات ورسوم جمركية على الواردات (وأحياناً على الصادرات) في معظم البلدان .

ويؤثر ذلك مباشرة على قرارات الحصول على عوامل الإنتاج عن مصادر خارجية وأيضاً على تحديد موقع المصنع . ولأنك لن مثل تلك العوائق التجارية تدفع إلى زيارة أسعار كثير من المنتجات المستوردة للمستهلكين . مع ذلك تقوم إدارة الشركات المتعددة الجنسية عادة بالموازنة بين وفورات التعريفات والرسوم الجمركية وبين احتمالات الزيادة في معدلات ضريبة الدخل نتيجة انخفاض قيمة الواردات وبالتالي للتكلفة الكلية للإنتاج ، ومن ناحية أخرى أصبحت سياسات أسعار التحويل الدولية محل اهتمام العديد من الحكومات سواء في الدول النامية أو المتقدمة حيث أنها تلعب دوراً حاسماً في تحديد حجم الموارد الحكومية من التعريفات والرسوم الجمركية وضرائب دخل الشركات .

وعلى الرغم من أن الشركات المتعددة الجنسية لا تحاول من وراء استخدام أسعار التحويل التهرب الضريبي في الدول المضيفة بل استغلال بعض الثغرات التي قد تكون موجودة في التشريعات الضريبية (أو ما يغرف بالتجنب الضريبي Tax Avoidance) . ومع ذلك فإن الحكومات في الدول المضيفة قد أدركت طبيعة تلك المشكلة وتبذل الكثير من الجهود لإخضاع دخل الشركات المتعددة الجنسية للضرائب المحلية .

4- تفقد كثير من البلاد ولا سيما الشعوب الأخذة في النمو من التدفقات النقدية الخارجية الخاصة بالعملات الصعبة .

شكل رقم (12/4)

معدلات الضريبة على دخل الشركات في بعض الدول الأوروبية

بلجيكا	41 %	لكسمبورج	40 %
لادمارك	40 %	هولندا	35 %
فرنسا	42 %	البرتغال	40 %
ألمانيا	49 %	أستونيا	36 %
اليونان	صفر %	تجنترا	33 %
أيرلندا	42 %	إيطاليا	46 %

فبعض البلاد لديها أسعار صرف متعددة ويعتبر من غير المفضل أن يتم تحويل العملات الصعبة خارج البلاد ، مثل تلك النظم الرقابية على الصرف الأجنبي تقيد من تحركات العملة وتحد من توافر رأس المال اللازم لأنشطة إدارة الأعمال .

5- تؤثر معدلات التضخم المختلفة بين البلاد على تحديد أسعار التحويل .
إن الخوف من تذبذبة قيمة العملة المحلية بسبب معدلات التضخم المرتفعة تحدث انقفاً نحو تحويل العملة المحلية إلى عملة البلاد الأم أو بعض العملات الأخرى المستقبلية .

6- المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .
أصبحت هناك الكثير من المخاطر الناتجة من التغيرات والتقلبات السريعة في مختلف المجالات المحيطة ببيئة الأعمال الدولية ، ولذلك تواجه الاستثمارات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية عديد من المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نتيجة تزايد الاتجاهات الحكومية نحو التدخل في عمليات وأنشطة وأرباح تلك الشركات ، ومن ثم تلجأ تلك الشركات إلى

استخدام أسعار التحويل لمواجهة تلك المخاطر والعمل على تخفيض أثارها السلبية الى أقل درجة ممكنة خلال تحويل الأرباح ورؤوس الأموال المستثمرة.

7- تدعيم المراكز التفاوضية .

قد تلجأ الشركة المتعددة الجنسية الى استخدام أسعار التحويل في تدعيم المركز المالي ونتائج الأعمال لأحد فروعها أو شركاتها التابعة في دول أجنبية بغرض تمكينها من اكتشاف موقف تفاوضي للحصول على قروض محلية أو بعض التسهيلات الائتمانية عن طريق تحميل الفرع الأجنبي بأسعار تحويل منخفضة لمدخلاته من المواد الأولية والسلع شبه المصنعة ثم منحه أسعار تحويل مرتفعة لمنتجاته التابعة للصنع .

8- السيطرة على الأسواق المحلية .

قد تجتمع بعض العوامل في التأثير على سياسة الشركة المتعددة الجنسية في تحديد أسعار تحويل السلع والخدمات بين وحداتها الأجنبية أو بينها وبين المركز الرئيسي وقد تتسبب في تحديد أسعار تحويل تزيد كثيراً عن القيمة الحقيقية **Overpricing** أو أسعار تحويل منخفضة كثيراً **Under pricing** عن تلك القيمة لعملية تحويل السلع والخدمات عبر الحدود الإقليمية .

عموماً يوضح الشكل السابق رقم (12/4) الظروف المحلية التي في ظلها قد تميل الشركة الأم (أو أحد من شركاتها التابعة المحلية) إلى تحميل أما أسعار تحويل أكبر أو أقل إلى الشركة التابعة الأجنبية . وقد تتحول الظروف الموجودة في بلد الشركة الأم إلى العكس إذا ما كانت السلع قد تم تحويلها إلى الشركة الأم من أحد الشركات التابعة الأجنبية .

ويتضح من ذلك الشكل أن هناك اختلافات بين الدول من حيث المعدلات الضريبية المرتفعة والمنخفضة ، الخضوع للضريبة والإعفاء من الضريبة ، خضوع التوزيعات للضريبة أو عدم خضوعها ، خضوع جميع أنواع الدخل للضريبة أو إعفاء البعض وخضوع البعض الآخر ، اختلاف طرق المحاسبة عن الضرائب ، التسهيلات والحوافز الضريبية الممنوحة ، وجود أو عدم وجود الاتفاقيات الضريبية الثنائية أو الجماعية مع التكتلات مما قد يدفع بعض الشركات إلى اتخاذ قرارات الاستثمار في بعض الدول دون الأخرى ، أو تحويل المنتجات والخدمات من دولة لأخرى ، والسعي نحو التجنب الضريبي.

12/4 مداخل أسعار التحويل في الشركات المتعددة الجنسية

Transfer Pricing Approaches for Multinationals

تنشأ مشاكل عديدة عند تقييم أداء القطاعات عندما تقوم الأقسام أو الفروع أو الشركات التابعة أو الشركة الأم بالتعامل فيما بينها ، وتلك المشكلة تدور حول السؤال عن أسعار التحويل بين القطاعات - وهي ذلك السعر الذي يحمله قطاع ما في الشركة لقطاع آخر مقابل ما قدمه له من سلع أو خدمات ، والسؤال الذي قد يثار هو ما هو السعر الذي يحكم تحويلات تلك السلع - هل هو يتضمن بعض الربح للقسم البائع ؟ أم هل يكون عند التكلفة المجمعة عند نقطة التحويل ؟ أو يتحدد بأى رقم آخر ؟ وتزداد المشكلة تعقيداً إذا كان القسم البائع يقوم بتوريد جزء من إنتاجه لعملاء خارجيين والباقي للأقسام الشقيقة ، ونحدث تعقيدات أخرى عندما يكون السعر لأحد الأقسام يمثل تكلفة للقسم المحول إليه ، وكلما زادت تلك التكلفة كلما إنخفض معدل عائد القسم المشتري، عموماً أن أسعار التحويل بين القطاعات ليس لها حلاً سهلاً ، وعادة

ما تؤدي إلى النزاع بين مديري مراكز الاستثمار ، ومع ذلك يجب وضع سعر
 ما للتحويل حتى يمكن تقييم أداء أقسام الشركة .

وبافتراض أن القسم (أ) والقسم (ب) هما قطاعين من قطاعات نفس احدى
 الشركات المتعددة الجنسية ، وعندما يقوم القسم (أ) ببيع أحد المنتجات أو أداء
 أحد الخدمات إلى القسم (ب) فسيكون لديه الرغبة في الحصول على أعلى
 سعر ممكن من القسم (ب) ، وفي الناحية الأخرى فإن القسم (ب) سيكون
 راغباً في سداد أدنى سعر ، ولأنك أن مديري كلا القسمين في غاية الاهتمام
 بسعر التحويل هذا ، حيث أن الأداء التشغيلي المقرر عنه لكل قسم يتأثر
 مباشرة عن طريق تسعير التحويلات ، عموماً تستخدم الشركات المتعددة
 الجنسية مجموعة من مداخل تسعير التحويلات للسلع والخدمات التي يتم
 انتقالها بين الفروع والشركات التابعة الأجنبية أو بينها وبين المركز الرئيسي ،
 وتتضمن أبرز تلك المداخل البديلة المتعارف عليها مدخل تسعير التحويلات
 على أساس السوق ، مدخل تسعير التحويلات على أساس التكلفة ، بالإضافة
 إلى مدخل تسعير التحويلات التفاوضية .

1- أسعار التحويل على أساس أسعار السوق

Market – Based Transfer Pricing

يفترض ذلك المدخل وجود سعر سوقي خارجي **Outside Market Price**
 للمنتجات أو الخدمات التي يتم تحويلها من أحد القطاعات إلى قطاع آخر بنفس
 الشركة أو المجموعة .

ففي ظل هذا المدخل غالباً ما يتم تعديل السعر السوقي الفعلي بالتخفيض
 ليعكس وفورات التكلفة **Cost Saving** من البيع بين قطاعات المجموعة داخلياً
 وبما يسمح بتحقيق هامش ربح مرضي .

هناك مشكلتين عمليتين يتم مواجهتها عند تطبيق مدخل أسعار التحويل على أساس السوق Market - Based Transfer Prices هما :-

1- قد لا يكون هناك سوق تنافسي - ويحدث ذلك عندما تسري حالة من الاحتكار على إنتاج وبيع تلك السلع أو الخدمات المحولة بين قطاعات المجموعة المتعددة الجنسية .

2- قد تكون المنتجات أو الخدمات المحولة داخلياً متماثلة لتلك المنتجات أو الخدمات المباعة في السوق التنافسي المفتوح Competitive Market .

رغمًا عن ذلك فإنه قد يتم النظر إلى بعض أشكال أسعار السوق التنافسي على أنها المدخل الأفضل لتحديد أسعار التحويل ، ويرجع السبب في ذلك أنه يتمشى مع أهداف مركز الربحية ، كما يؤدي إلى إمكان إعداد تقرير الأداء على أساس الربحية عند المستويات المختلفة للمنظمة ، كما يساعد سعر السوق أيضاً تحديد متى تتم التحويلات ، ويناسب ذلك المدخل المنظمات ذات اللامركزية العالية ، والفكر وراء ذلك المدخل لضبط التحويلات هو خلق الظروف المناسبة في السوق بين الأقسام كما لو كانت منفصلة ومستقلة بالفعل، وتمارس التفاوض والمساهمة في ظل ظروف السوق المفتوحة ، وإلى الدرجة التي تعكس معها نتائج أسعار السوق وظروف السوق الفعلية ، ومن ثم توفر نتائج الأقسام أساساً ممتازاً لتقييم الأداء الإداري .

2- مدخل أسعار التحويل على أساس التكلفة

Cost - Based Transfer Pricing

يستخدم هذا المدخل نوع معين من التكلفة كأساس عند وضع أسعار التحويل ، فذلك المدخل يتضمن العديد من الطرق البديلة :-

- حيث قد يتم تحديد سعر التحويل على أساس أدنى تكلفة - **Lowest Cost**

Incremental Based Transfer Prices وهي تعادل التكاليف الإضافية

Costs لقطاع البائع ، أن التكاليف الإضافية للقطاع البائع هي تلك التكاليف التي يتعين أن يتم تحميلها فقط على القطاع المشتري لإنتاج المنتجات (الخدمات بعبارة أخرى) إن تلك التكاليف تتساوى مع التكاليف المتغيرة وحدها لإنتاج وتسويق السلع أو الخدمات .

- إن أسعار التحويل على أساس التكلفة الأخرى الشائعة تقوم على أساس

التكاليف المتغيرة مضافاً إليها هامش ربح **Variable Costs Plus Mark up** ،

والتكاليف الكلية أو التكاليف الكلية مضافاً إليها هامش ربح **Full Absorption**

Costs And Full Absorption Costs Plus Mark up ، تتضمن التكاليف

الكلية كل من التكلفة المتغيرة وتكاليف الإنتاج الثابتة غير المباشرة سواء للإعداد والإنتاج والتسويق للمنتجات (الخدمات) .

ومن المرغوب فيه أن يتم استخدام التكاليف المعيارية **Standard Costs**

بدلاً من التكاليف الفعلية للقطاع البائع عند تحديد أسعار التحويل على أساس التكلفة .

إن استخدام أسعار التحويل يجنب ويفادي تحويل عناصر عدم كفاءة

للقطاع البائع إلى القطاع المشتري ، وذلك شأنه تحفيز القطاع البائع على الرقابة والتحكم في تكاليفها .

وعلى الرغم من أن مدخل التكلفة عند وضع أسعار التحويل يعتبر سهل

التطبيق نسبياً إلا أن له بعض العيوب لعل أبرزها أنه قد يؤدي إلى قرارات

مخلة وظيفياً **Dysfunctional Decisions** بسبب عدم وجود آلية لهذا المدخل

بالشركة تخبر المديرين بما إذا كانت التحويلات يجب أو لا يجب أن تتم بين

الأقسام ، ويكون ذلك الأمر غامضاً في حالة الأقسام التي تنتج منتجات متعددة، ولذلك فإن إستخدام ذلك المدخل كأساس لتحديد أسعار تحويل من الممكن أن يؤثر على أرباح الشركة ككل بشكل عكسي وهو ما قد لا يدركه المديرون ، وهناك عيب آخر لذلك المدخل هو عدم وجود أية حوافز للأقسام للسيطرة على التكلفة ، فإذا ما كانت تكلفة قسم ما ستحول إلى قسم آخر فلا يكون هناك حافزاً لأى منهم للسيطرة على التكاليف ويتحمل القسم الأخير بسعر تحويل يتضمن كل الضياع وعدم الكفاءة في الأقسام السابقة ، وبالتالي يعاقب نتيجة لتحقيقه معدل عائد أقل من المنافسين ، وقد أظهرت الخبرة أنه طالما أن التكاليف لا تخضع لأية ضغوط تنافسية عند نقطة التحويل ينشأ عادة الإسراف وعدم الكفاءة .

3- مدخل أسعار التحويل التفاوضية Negotiated Transfer Pricing

يتطلب ذلك المدخل أن يتفاوض مديرو القطاعات البائعة والمشتريّة على الوصول إلى أسعار التحويل المقبولة بشكل متبادل . وهناك عديد من المواقف التي تجعل من الضروري عملياً أن يتم الاعتماد على المدخل التفاوضي في تحديد أسعار التحويل هما :-

- 1- حالة عدم توافر أسعار سوقية للمسلع أو الخدمات المحولة داخلياً لعدم وجود سوق خارجي وبالتالي عدم توافر سعر سوقي مناسب .
- 2- حالة توافر طاقة عاطلة Idle Capacity غير مستقلة في القطاع البائع، فعندما يكون لدى القسم البائع بعض الطاقة غير المستخدمة أو المستغلة بعد الوفاء بالطلب الخارجي (لوامر شراء من خارج الشركة) ، يكون من الأفضل والمصلحة أن يتم تحويل المنتج إلى قطاع شقيق أخرى

عند أي سعر تحويلي يزيد من مقدار التكاليف الإضافية للقسم البائع .
وبحيث تخضع تلك الزيادة للمفاوضات المشتركة بين مديري القطاعات
البائعة والمشتريّة.

12/5 إرشاد عام عن الاستراتيجية المفضلة

A General Guideline of preferable Strategy

بوجه عام لا توجد طريقة واحدة يمكن تطبيقها لتحديد أسعار التحويل
لأغراض اتخاذ القرارات المثلى . ويزجج ذلك إلى أنه يتعين أن يتم دراسة
كافة الاعتبارات بشكل متزامن والتي تتمثل في ظروف السوق ، هدف تسعر
التحويلات ، انسجام وتوافق الأهداف ، تقييم أداء القطاعات ودرجة الاستقلال
الذاتي للقطاع في ظل التنظيمات المركزية المتعددة الجنسية . يعتمد سعر
التحويل الصحيح على الغرض محل الدراسة ، وفيما يلي إرشاد عام يعتبر
بمثابة خطوة أولى مفيدة لمعظم الموقف التي خلالها يتم تحديد الحد الأدنى
لسعر التحويل .

الحد الأدنى لسعر التحويل = التكاليف الإضافية لكل وحدة + تكاليف الفرصة
لكل وحدة للقطاع البائع .

وقد سبق مناقشة التكاليف الإضافية ، أما تكاليف الفرصة للوحدة الواحدة
فهي عبارة عن هامش المساهمة لكل وحدة يتم التضحية به عن طريق القطاع
البائع بسبب التحويل الداخلي لوحدة واحدة من السلع والخدمات بدلاً من بيعها
في السوق الخارجي .

فإذا كان القطاع البائع يعمل عند الطاقة الكاملة من ثم فإن :-

تكاليف الفرصة للوحدة الواحدة = سعر السوق - التكاليف المتغيرة للوحدة
الواحدة .

إن التكاليف الإضافية يتم تسجيلها في النظام المحاسبي ، أما تكاليف الفرصة فلن يتم تسجيلها في أي نظام محاسبي .

الطاقة العاطلة Idle Capacity

تمثل الطاقة العاطلة الطاقة غير المستخدمة في القطاع البائع ، والتي تعتبر غير مطلوبة لإنتاج السلع أو الخدمات للوفاء بالطلب من السوق الخارجي . ففي حالة الطاقة العاطلة ليس لدى القطاع البائع أية تكاليف فرصة بديلة للتحويلات الداخلية ، كما أن إجمالي الطلب من السوق الخارجي قد تم الوفاء به سابقاً ، ولذلك فإن أي وحدة من المنتجات أو الخدمات المحولة داخلياً لن يترتب عليه أن يضطر القطاع البائع إلى ضياع تحقيق أي هامش مساهمة . إن الإرشاد مازال صحيحاً ويعتبر واجب التطبيق بشكل متكافئ في المواقف التي تتضمن الطاقة العاطلة .

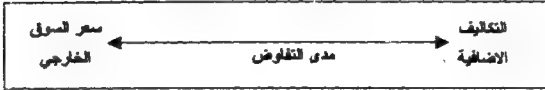
الحد الأدنى لسعر التحويل =

= التكاليف الإضافية لكل وحدة + تكاليف الفرصة لكل وحدة للقطاع البائع
 = التكاليف الإضافية لكل وحدة + صفر
 = التكاليف الإضافية لكل وحدة .

بالنسبة لحالة الطاقة العاطلة في القطاع البائع فإن أي سعر تحويل يزيد عن التكاليف الإضافية لكل وحدة وينخفض عن سعر البيع الخارجي سوف تكون ذات فائدة بشكل مشترك لكل من القطاع البائع والقطاع المشتري . ويعتبر ذلك المدى الذي من خلاله يمكن أن يتفاوضا خلاله على سعر التحويل الذي يعتبر مقبولا بشكل متبادل ومشارك . كما يوضحه ذلك شكل رقم (12/5) .

شكل رقم (12/5)

الطاقة العاطلة ومدى التفاوض

مثال:

ترغب شركة كراكاس في شراء 10000 وحدة من المنتج (ب) من شركة جوميز ، وفيما يلي البيانات المتاحة في شركة بوليفار في فنزويلا (Bs) .

- التكاليف الإضافية لكل وحدة Bs 10000

- سعر البيع Bs 25000

وحيث أنه لن يكون لدى شركة جوميز أي طاقة عاطلة من ثم فإن :-

الحد الأدنى سعر التحويل = Bs 10000 + (Bs 25000 - Bs 10000)

$$Bs 15000 + Bs 10000 =$$

$$Bs 25000 =$$

مثال :

باستخدام نفس المعلومات التي تضمنها المثال السابق مع افتراض أن

شركة جوميز لديها طاقة عاطلة ، من ثم فإن :-

الحد الأدنى سعر التحويل = Bs 10000 + صفر

$$Bs 10000 =$$

أي سعر تحويل فوق Bs 10000 وأقل من Bs250000 سوف يحقق فائدة لكل من شركة كراكاس وشركة جوميز .

عموماً على الرغم من أن تحديد أسعار التحويل على أساس التكلفة شائع الاستخدام إلا أن الدراسات أثبتت الاتجاه نحو استخدام أسعار التحويل على أساس السوق ، وفي استقصاء شمل 145 شركة صناعية في عام 1977 و 132 شركة صناعية في عام 1990 ، أظهرت استخدام أسعار التحويل في حالة التحويلات الداخلية ، ونتائج هذا الاستقصاء موضحة أدناه في الشكل رقم (12/6) ، ويلاحظ أن طريقة التسعير على أساس السوق هي الطريقة التي توضح أن استخدامها متزايد طوال 13 عاماً بين الإستهكائين .

شكل رقم (12/6)

إستقصاء عن استخدام مداخل أسعار التحويل في الممارسة الحالية

نسبة الشركات المستخدمة		
1977	1990	
%50.4	%46.2	أسعار التحويل على أساس التكلفة .
%31.5	%36.7	أسعار التحويل على أساس السوق .
%18.1	%16.6	أسعار التفاوض .
—	%0.5	أخرى .
%100	%100	المجموع

12/6 المتطلبات الحديثة والأنشطة الملزمة واتفاقيات التسعير

Recent Requirements, Enforcement Activities and Advance Pricing Agreements

لقد أصبح تسعير التحويلات الدولية موضوع هام لعدد من حكومات دول العالم ، إن كثيراً من البلاد قد أدخلت قواعد جديدة لتسعير التحويلات كما قامت بفرض نظم عقوبات جزاءات صارمة لاتفاقيات تسعير التحويلات ، كما هو موضح في الشكل رقم (12/7).

إن سياسات تسعير التحويلات تؤثر على المقدار الذي تحصل عليها الحكومات من التعريفات والرسوم الجمركية وضرائب دخل الشركات ، إن الاقتصاد العالمي يعني حتماً تكافؤات متزايدة ومفتوحة للسلع والخدمات عبر الحدود ، إن عولمة الاقتصاد قد جعلت تسعير التحويلات أحد المجالات الرئيسية للتدقيق الحكومي الختامي في معظم البلاد ، ففي عام 1999 ضاعفت كندا عدد أعضاء الفحص الضريبي المسؤولين عن أداء المراجعات على تسعير التحويلات ، وابتداء من لوفل عام 1990 فإن كثير من البلاد قد فرضت بشكل صارم قوانين وتشريعات ضريبية وجزاءات وعقوبات ترتبط بأسعار التحويل والتي لم يكن مفاجئة حيث أن لأسعار التحويل أثر مباشر على مقدار الإيرادات الحكومية في الاقتصاد العالمي . وكاملة على البلاد التي تقوم بمراجعة دقيقة لسياسات وتطبيقات أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية وفرض عقوبات ضريبية تتضمن أستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وإيطاليا واليابان وكوريا وهولندا والمملكة المتحدة بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال أعطى القسم رقم 482 من قانون الإيراد الداخلي للحكومة الحق في منع تحويل

الإيراد أو الاستقطاعات بين دافعي الضرائب ذوي العلاقة لاستغلال الفروق في المعدلات الضريبية بين البلاد، وقد تم تفضيل سعر السوق - ذلك السعر الذي يتأسس على معاملات طول اليد **Arm's Length Transactions** بين المنشآت غير المرتبطة . ويتطلب ذلك وجود سوق لنفس المنتجات أو ما يماثلها . وقد تم السماح بطريقتين أخريتين لتسعير التحويلات في ظل متطلبات بنود القسم رقم 482 هما: (أ) طريقة سعر إعادة البيع **Resale Price Method** التي تتأسس على سعر إعادة البيع النهائي للمشتري ناقصاً المصروفات الإضافية للمشتري وهامش ربح عادي . (ب) طريقة التكلفة مضافاً إليها هامش ربح **Cost - Plus Method** . وقد تم النظر إلى تلك الطريقة على أنها الأكل طريقة مرغوبة ، حيث أنها تتأسس على تحديد تكلفة الإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى هامش ربح عادي للبائع .

اتفاقيات التسعير المسبقة **Advance Pricing Agreements**

لقد أصبحت اتفاقيات تسعير التحويلات المقدمة شائعة بشكل متزايد بين كل من الشركات المتعددة الجنسية والسلطات الضريبية . إن اتفاقية التسعير المقدمة من الشركة والسلطات الضريبية تعطي للشركة موافقة لاستخدام طريقة معينة في تسعير التحويلات والاجراءات الخاصة بتطبيقها . وقد أوضحت تقارير حديثة أن اتفاقيات التسعير المقدمة من ذات الجانبين **Bilateral Advance Pricing Agreement** قد حظيت على شعبية كبيرة ، ففي تلك الاتفاقية تحصل الشركة المتعددة الجنسية على موافقة للمداخل المقترحة لتسعير التحويل من السلطات الضريبية في البلدين ، ويتطلب ذلك أن تقدم الشركة المتعددة الجنسية طلبين لكلا سلطة من السلطات الضريبية في البلدين في نفس الوقت ، وفي وقت لاحق تقوم السلطات الضريبية في هاتين البلدين بالتنسيق والاتصال مع بعضهما البعض حتى يتم استكمال العملية .

شكل رقم (12/7)

القواعد الحديثة والأنشطة الملزمة لتسعر التحويلات

البلد	
1- الدانمارك	<p>وافق البرلمان على قوانين تسعر التحويل اعتباراً من عام 1999 ، وقد خول السلطة للسلطات الضريبية أن تقوم بتعديلات على أسعار التحويل ، تطلب أيضاً للتشريع الأطراف موضع الرقابة المشتركة . أن تقوم بتطبيق الأسعار والشروط التي تم استخدامها بين الأطراف المستقلة .</p>
2- المملكة المتحدة	<p>فرض القانون الواجب التطبيق على الفترات المنتهية في أو بعد أو يوليو عام 1999 توثيق المتطلبات واشترط فرض عقوبات في تشريع تسعر التحويلات الصادر لأول مرة ، وقد تطلب القانون أن تسعر التحويل يجب أن تعكس معيار طول اليد .</p>
3- أستراليا	<p>في عام 1999 أعلن رئيس مصلحة الضرائب أن مصلحة الضرائب بأستراليا سوف تبدأ عمليات مراجعة 46 شركة متعددة الجنسية لديها معاملات مع أطراف ذوي علاقة دولية هامة بالإضافة لذلك فبلن 60 شركة سوف تخضع أو تتعرض لإجراء التزلم بديل بوقد عبر الرئيس عن مخاوفه على وجه التحديد من مستوى التوثيق الضعيف الموجود في مراجعة وفحص سجلات 190 شركة والتي تدعم أن أسعار تحويلها والتي كانت طبقاً لمعيار طول اليد ، وقد تضمن الإعلان أيضاً على أن مصلحة الضرائب بأستراليا :-</p> <ul style="list-style-type: none"> - سوف تستمر في متابعة ومراقبة ممالي الضرائب الذي لم يتم اختيارهم للفحص بعد . - سوف تطرح دورة أخرى لفحص السجلات أثناء السنة المالية . - سوف تعبر عن اهتمامات مكتوبة لعدد 160 شركة إضافية بخصوص تطبيقات أسعار تحويلها .

4- بلجيكا

أصدرت وزارة المالية في يونيو 1999 أول إرشادات لتسعير التحويلات في بلجيكا ، وقد أشارت تلك الإرشادات إلى أن مراجعات تسعير التحويلات سوف يتم تنفيذها عادة عندما تكون هناك اختلافات هامة بين المؤشرات المالية للشركة والمؤشرات القياسية للصناعة.

5- هونغ كونج

إن أسعار التحويل لم تكن محل اهتمام رسمي من قبل مصلحة الضرائب بهونغ كونج منذ عام 1999 . فإن اهتمام المصلحة قد تزايد بمراجعتها الضريبية وقد استهدفت الشركات المرتبطة بمعاملات مع المنشآت التي تم تضمينها في أقاليم الجهات الضريبية. إن مصلحة الضرائب بهونغ كونج سوف تطلب من الشركات أن تقدم جوهر أنشطتها عبر البحر وأن تبحث عن مشكلة تخفيض الربح بين الشركات داخل المجموعة .

6- جنوب أفريقيا

في عام 1999 أصدرت مصلحة الإيرادات بجنوب أفريقيا مذكرة تطبيقية نصت على أن الشركات التي تختار أن تتجاهل اتفاقيات تسعير التحويل الملائمة يمكن أن تعرض نفسها إلى مخاطر التعديلات الضريبية الجوهرية وعندما تطبق الشركة المتعددة الجنسية طرق تسعير تحويلات مختلفة من بلد إلى آخر أو أن تطبق الطرق يختلف بشكل جوهري ، فإن الشركة المتعددة الجنسية قد تكون في وضع مخاطر يعرضها لمضاعفة فرض الضريبة ، وقد أكدت تلك المذكرة التطبيقية على أن التوثيق الذي يثبت أن أسعار التحويل يتسق مع مبدأ طول اليد يعتبر هاما للغاية . وبسبب الطبيعة الذاتية لتعديل أسعار التحويل يمكن للجزاء المفروضة أن تثبت الضرر البالغ المترتب عليها .

7- ألمانيا

لقد أصبحت أسعار التحويل مشكلة ضريبية رئيسية للشركات المتعددة الجنسية التي لها أعمال في ألمانيا ، وتركز السلطات الضريبية على أسعار التحويل تقريباً عند إجراء كل مراجعة ضريبية، على افتراض أن الشركات المتعددة الجنسية التي تتأسس في بلاد ذات نظام ضريبي مؤجل بشكل مصطنع وتقوم بتحويل الأرباح للخارج . وتتضمن تلك البلاد التي لها نظام ضرائب مؤجل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة .

8- نيوزلندا في أوائل عام 2000 نشرت إدارة الإيرادات مسودة إرشادية عن أسعار التحويل تتعامل مع تسعر تحويل الخدمات والأصول غير الملموسة واتفاقيات معاومة التكلفة .

9- الأرجنتين في أكتوبر عام 1999 نشر مجلس الإيرادات الفيدرالية قواعد عن تسعر التحويلات ، تتطلب تلك القواعد أن المنشآت التي تقوم بممارسة معاملات أعمال مع أطراف ذات علاقة أن تقدم شهادة خطية تتضمن قسم مع مجلس الإيراد الفيدرالي تصرح وتؤكد بأن أسعار التحويل تعتبر مشتقة مع التطبيقات المعايير للموق بين الأطراف الثالثة. إن قواعد أسعار التحويل ولجنة التطبيق ليست فقط على المنشآت التي تقع تحت ظل الرقابة المتعارف عليها وإنما أيضاً عندما توجد علاقات محددة أخرى ، تحدد قواعد تسعر التحويل أيضاً المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كانت أسعار التحويل بين الأطراف ذات العلاقة تحقق معيار طول اليد .

وفي 1 يناير عام 2000 أصدر قانون جديد للإصلاح الضريبي ، عدل ذلك القانون متطلب تسعر التحويل بشكل جوهري . حيث أعتبر المعاملات التي تتم بين المنشآت في الأرجنتين والمنشآت في أي أقاليم أو مناطق منخفضة المعدل الضريبي من قبل معاملات الأطراف ذات العلاقة ، وقد تطلب القانون أيضاً ملء شهادة خطية تتضمن قسم معين مرتين أثناء السنة الواحدة يتضمن معلومات تفصيلية عن العمليات مع تلك الأطراف ذات العلاقة .

وتعتبر اتفاقيات التسعير المقدمة وسيلة فعالة لتجنب أي تعديلات محتملة في أسعار التحويلات بالإضافة إلى أي عقوبات أو جزاءات ذات علاقة في المستقبل . وهي تمثل مقياس فعال ومبتكر وجدير بالاهتمام من كثير من الشركات المتعددة الجنسية .

12/7 الاستراتيجية المفضلة لتحديد أسعار التحويل

Preferable Transfer Pricing Strategy

عادة ما تفضل الحكومات أو الشركات المتنافسة في مختلف الدول مدخل أسعار السوق **Market - Based Transfer Price** في تحديد أسعار التحويل باعتبار أنها أقل حكمية ، إلا أن ذلك قد لا يتفق مع الواقع ، حيث قد لا تعكس أسعار التحويل هذه القيمة الحقيقية للسلع أو الخدمات المحولة إلا إذا تم تحديدها في سوق يتمتع بالحرية الكاملة في المنافسة ، بحيث يتدخل كل من المستثمرين والبائعين بالتأثير على الأسعار السوقية من خلال أحداث تغيرات متعمدة أو غير متعمدة في حجم الطلب أو العرض على السلع في السوق ، ومن ثم يعكس الواقع تكاليف وأسعار سوقية تحكمية قد يبعدها عن القيمة الحقيقية ، وقد لا تتوفر الأسواق الحرة للسلع أو المنتجات ، ومن ثم يتم اللجوء في تلك الحالة إلى أسعار التحويل المحسوبة وفقاً لمدخل التكلفة الداخلية باعتبارها أفضل تقريب للقيمة الحقيقية للمنتج ، ومن ناحية أخرى قد تتمكن الشركات المتعددة الجنسية بأسعار التحويل المحسوبة على مدخل التكلفة لما تتسم به من مرونة نسبية حيث يمكن لها إدخال التغيرات على أي بند من بنود التكاليف ، فضلاً عن إمكانية تعديل هامش الربح ، ومن ثم يمكن بسهولة تغيير أسعار التحويل لتتوافق مع المتطلبات الإدارية لتلك الشركات .

ومع ذلك فإن الاستراتيجية المقترحة لتحديد أسعار التحويل في الشركات المتعددة الجنسية يجب أن تستند لمدخل أسعار السوق وذلك لأنها تعتبر سليمة من الناحية الفكرية فضلاً على أن لها عديد من المزايا التطبيقية العملية على النحو التالي :-

1- الشرعية القانونية Legality

فذلك المدخل يتمشى مع متطلبات التسعير المفروضة عن طريق الحكومات عبر دول العالم ، حيث أن ذلك يزيل الشكوك الخاصة بنية الشركات المتعددة الجنسية في تحمل الأعباء الضريبية والجمركية العادلة المفروضة عن طريق الحكومات المحلية .

2- تطابق الأهداف Goal Congruence

يهتم ذلك المدخل بقضية تطابق الأهداف كلية ، حيث تأخذ أسعار السوق في الحسبان تكاليف الفرص البديلة لبيع المنتجات داخلياً بدلاً من بيعها إلى أطراف خارجية .

3- المعاملة المتكافئة في تقييم الأداء Equitable Treatment

يضمن ذلك المدخل التقييم المتكافئ لأداء كافة الفروع والشركات التابعة الأجنبية المرتبطة ، فكل من المشتري والبائع يمكن أن يقبل بسهولة قوة السوق (العرض والطلب في السوق) التي تعتمد عليها الأسعار السوقية للسلع والخدمات المحولة .

4- التبسيط Simplicity

يتسم مدخل السعر السوقى على أساس معاملات طول اليد بالبساطة في التطبيق والاستخدام والسهولة في الفهم والتفسير والوضوح لجميع الأطراف .

12/8 شرح توضيحي - أسعار التحويل الدولية والضرائب والرسوم الجمركية

Illustration - International Transfer Pricing, Taxes and Tariffs

لتوضيح كيفية حساب أسعار التحويل البديلة وبيان أثر معدلات الضرائب المختلفة على أرباح الشركات والرسوم على الواردات الناشئة من التغيرات في سعر التحويل - يفترض المثال التالي الذي يستند على وجود شركتين تابعتين تملكهما أحد الشركات المتعددة الجنسية في الولايات المتحدة الأمريكية ، أحد الشركات التابعة في ماليزيا والأخرى في الولايات المتحدة . حيث تقوم الشركة التابعة الماليزية بإنتاج 100000 قميص لبيعها للشركات التابعة الأخرى في الولايات المتحدة ، والتي تقوم بدورها بإعادة بيع تلك المنتج بمبلغ \$ 14 لكل قميص في السوق بالولايات المتحدة .

وفيما يلي بيانات التكلفة الخاصة بالشركة التابعة الماليزية لكل قميص :-

تكلفة الإنتاج	\$ 3.25
التكلفة المتغيرة (الإنتاج والتسويق)	3.50
إجمالي تكلفة الإنتاج التسويقية	4.05

تسعير التحويلات على أساس سعر السوق

Market - Based Transfer Pricing

إن سعر السوق لكل قميص سيكون مساوياً لسعر البيع في السوق المحلي الماليزي لو سعر البيع في الشركات غير المرتبطة في الولايات المتحدة لو في أي بلد آخر ، إن سعر البيع هذا سيتم تعديله مقابل أي مصروفات إضافية ضرورية للبيع إلى أي طرف بخلاف الشركة الشقيقة . ويفترض أن أحد الشركات الكندية قد قدمت عرض لشراء تلك المنتجات بسعر 11.5 لكل قميص ،

وتبلغ المصروفات التسويقية المقدرة المرتبطة بالبيع للشركة الكندية \$3.5 لكل قميص . في ظل هذا الموقف فإن سعر السوق المعدل يبلغ \$11.5 - \$3.5 - 8 \$ لكل قميص .

تسعر التحويلات على أساس التكلفة Cost – Based Transfer Pricing

سوف نتبين أسعار التحويلات على أساس التكلفة اعتماداً على تعريف التكلفة المستخدم لتحديد السعر ومقدار الإضافة ، وفيما يلي نظرة سريعة على ثلاثة أمثلة على الأسعار على أساس التكلفة .

- أ- السعر تأسيساً على تكلفة الإنتاج مضافاً إليه 200% إضافة يبلغ السعر في تلك الحالة 9.75 [$3.25 + (200\% \times 3.25)$] .
- ب- السعر تأسيساً على تكلفة إنتاج متغيرة وتكاليف تسويقية بالإضافة إلى 150% كإضافة ، يبلغ السعر 8.75 \$ [$3.5 + (150\% \times 3.5)$] .
- ج- السعر تأسيساً على تكلفة كلية للإنتاج وتكاليف التسويق مضافة 100% كإضافة ، يبلغ السعر 8.10 \$ [$4.05 + (100 \times 4.05)$] .

أثر أسعار التحويل المختلفة على صافي دخل القطاعات

Effect of Different Transfer Prices on Net Income of the Segments

إن الشككين التاليين يوضحان آثار الأسعار المختلفة على الرسوم الجمركية وضرائب الدخل بالإضافة إلى صافي الدخل للشركة الأم ، والشركة التابعة الماليزية والشركة التابعة الأمريكية ، وللتبسيط يتضمن التوضيح فقط القيم المرتبطة بتصنيع وبيع 100000 قميص في ظل هيكل التكلفة الموضح سابقاً.

يوضح شكل رقم (12/8) بيانات قائمة الدخل المختصرة بافتراض أن سعر التحويل يبلغ \$5 لكل قميص . إن عبء ضريبة الدخل الرئيسية يقع في الولايات المتحدة حيث أن معدل ضريبة الدخل على أرباح الشركة يبلغ 35% مقارنة بنسبة 20% في ماليزيا .

شكل رقم (12/8)

أثر سعر التحويل ببلغ \$5 لكل قميص

بيانات قائمة الدخل للشركة الأم والشركات التابعة			
الشركة الأم	الشركة التابعة الأمريكية	الشركة التابعة الماليزية	
\$ 1400000	\$ 1400000	\$ 500000	إيراد المبيعات
\$ 325000	\$ 500000	\$ 325000	تكلفة البضاعة المباعة
75000	75000	-	تعريفات ورسوم الواردات (15%)
\$ 400000	\$ 575000	\$ 325000	تكلفة البضاعة المباعة ورسوم الواردات
\$ 1000000	\$ 825000	\$ 175000	مجموع الربح
505000	425000	80000	مصاريفات تسويقية وإدارية
\$ 495000	\$ 400000	\$ 95000	دخل التشغيل
159000	140000	19000	ضرائب دخل الشركات (20% و 35%)
\$ 336000	\$ 260000	\$ 76000	صافي الدخل
\$ 234000	\$ 215000	\$ 19000	إجمالي الضرائب والرسوم على الواردات

كما يوضح الشكل رقم (12/9) البيانات الخاصة بسعر التحويل المفترض والذي يبلغ \$8 ، وذلك السعر ينقل الدخل الخاضع للضريبة إلى ماليزيا حيث أن معدل ضريبة الدخل على الأقل أكبر من مقاصة الرسوم الجمركية المتزايدة في الولايات المتحدة ، يتمثل صافي الأثر في تخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب المدمجة بمبلغ \$15750 (من \$234000 إلى \$218250) بزيادة مناظرة في صافي الدخل بمبلغ \$15750 .

شكل رقم (12/9)

أثر سعر التحويل بـ \$8 لكل قميص

بيانات قائمة الدخل للشركة الأم والشركات التابعة			
الشركة الأم	الشركة التابعة الأمريكية	الشركة التابعة الماليزية	
\$ 1400000	\$ 1400000	\$ 800000	إيراد المبيعات
\$ 325000	\$ 800000	\$ 325000	تكلفة البضاعة المباعة
120000	120000	-	تعريفات ورسوم الواردات (15%)
\$ 445000	\$ 920000	\$ 325000	تكلفة البضاعة المباعة ورسوم الواردات
\$ 995000	\$ 480000	\$ 475000	مجموع الربح
505000	425000	80000	مصرفات تسويقية وإدارية
\$ 450000	\$ 55000	\$ 395000	دخل التشغيل
98250	19250	79000	ضرائب دخل الشركات (20% و 35%)
\$ 351750	\$ 35750	\$ 316000	صافي الدخل
\$ 218250	\$ 139250	\$ 79000	إجمالي الضرائب والرسوم على الواردات

التحفيز Motivation

إن الحكومة الماليزية مستصر على أن سعر التحويل لن يكون منخفض بشكل غير واقعي ، حيث أن ذلك سيخفض إيراداتها الضريبية ، أما الحكومة الأمريكية فلاغراض حماية إيراداتها سوف تعترض على سعر التحويل المرتفع أكثر مما ينبغي ، وسوف تميل الشركة البائعة الى تفضيل سعر التحويل المرتفع في حين أن الشركة للمشتري سوف تريد أدنى سعر تحويل ممكن .

والسؤال المطروح هو ماذا عن الشركة الأم ، فإذا ما تم تجاهل القيود والمحددات المفروضة عن طريق ردود الفعل الممكنة للسلطات الضريبية وإدارة الشركة التابعة ، من ثم ففي ذلك الموقف فإن الشركة الأم ستحاول أن تنقل الدخل إلى ماليزيا للنقطة التي عندها لا توجد مزيد من العوائد الضريبية سيكون متاحاً ، إن سعر التحويل الامثل سيكون ذلك السعر الذي يخفض الدخل الخاضع للضريبة للشركة التابعة الأمريكية إلى الصفر .

مثال : تمتلك أحد الشركات المصرية المتعددة الجنسية ومقرها الرئيسي القاهرة فرعين الأول داخلي بمدينة الاسكندرية والآخر خارجي بمدينة كوالالمبور بماليزيا الذى يقوم بإنتاج مليون وحدة وتحويلها لفرع الإسكندرية الذي يتولى عملية بيعها في الأسواق المصرية مقابل 52 جنيه، وقد كانت تكاليف إنتاج الوحدة في فرع ماليزيا على النحو التالي:

تكاليف إنتاج الوحدة 9 جنيه

التكاليف المتغيرة للإنتاج والتسويق للوحدة 10 جنيه

التكاليف الكلية للإنتاج والتسويق للوحدة 12 جنيه

المطلوب : تحديد أسعار التحويل الدولية للمنتج المحول لفرع الإسكندرية وفقاً لكل من مدخل أسعار السوق ومدخل التكلفة .

أ- مدخل السوق

يتساوى سعر السوق لوحدة المنتج مع أسعار البيع في السوق الماليزي المحلي أو مع سعر البيع ، فجميع الشركات المصرية غير المرتبطة بعلاقة تبعية معها أو مع أي شركة أخرى في دول العالم .

ويتم تعديل أسعار البيع بجميع المصروفات الإضافية الضرورية للبيع مع الأطراف غير التابعة للشركة الأم . فيفرض أن هناك شركة ليبية عرضت على الشركة التابعة الماليزية شراء جميع الوحدات المنتجة مقابل مبلغ 42 جنية للوحدة و قدرت تكاليف التسويق المتوقعة لاتمام تلك الصفقة مبلغ 11 جنية للوحدة الواحدة ، على ذلك يكون سعر السوق المعدل للوحدة الواحدة من المنتج 27 جنية (42 - 11) .

ب- مدخل التكلفة

تختلف أسعار التحويل طبقاً لأساس التكلفة استناداً إلى تعريف التكلفة التي تستخدم في تحديد أسعار التحويل ، وتحديد النسبة التي تضاف إلى التكلفة لتحديد أسعار التحويل ، وقد تكون أسعار التحويل المحددة طبقاً للتكلفة على النحو التالي:-

- يتحدد سعر التحويل على أساس تكلفة الإنتاج مضافاً إليها 200% كنسبة إضافية ، ويبلغ $27 = [(9 \times 200\%) + 9] = (18 + 9)$ للوحدة .
- يتحدد سعر التحويل على أساس التكلفة المتغيرة للإنتاج والتسويق بالإضافة إلى نسبة 150% كنسبة إضافية ، وعلى هذا يبلغ سعر التحويل $25 = [(10 \times 150\%) + 10] = 15 + 10$ جنية للوحدة الواحدة .

- يتحدد سعر التحويل وفقاً للتكاليف الكلية بالإضافة إلى نسبة 100% كنسبة إضافية مبلغ 24 ج $[12 + (12 \times 100\%)] = (12 + 12)$ للوحدة .

مثال توضيحي

يهدف المثال الثاني إلى إبراز أثر التغير في أسعار التحويل لمنتجات فرع كوالالمبور الماليزي على كل من التعريفات والرسوم الجمركية وضرائب الدخل وصافي الدخل سواء للشركة التابعة الماليزية أو الشركة التابعة المصرية أو الشركة المتعددة الجنسية ككل ، واستناداً إلى البيانات السابقة لأسعار التحويل طبقاً لأساس التكلفة عند تحويل مليون وحدة منتج من الشركة التابعة في ماليزيا إلى الشركة التابعة في مصر ، وبافتراض أن أسعار التحويل قد بلغت 16 ج للوحدة والعبء الضريبي الرئيسي يقع في مصر ونسبته 40% بالمقارنة بماليزيا ونسبته 20% .

ملخص بيانات قائمة الدخل

في 2002/12/31

الشركة المتعددة الجنسية بالقاهرة	فرع الإسكندرية	فرع ماليزيا	
52000	52000	16000	إيراد المبيعات
(9000)	(16000)	(9000)	تكلفة البضاعة المباعة
(2400)	(2400)	-	تعريفات ورسوم الواردات (15%)
40600	33600	7000	مجموع الدخل
26600	(13600)	(3000)	مصرفات التشغيل التسويقية والإدارية
			$1000000 \times (9 - 12)$
14000	20000	4000	صافي دخل العمليات
(8800)	(8000)	(800)	ضرائب دخل الشركات 20% - 40%
5200	12000	3200	صافي الدخل بعد الضرائب
11200	10400	800	إجمالي الضرائب والرسوم

مثال توضيحي :

وباستخدام نفس بيانات المثال السابق المطلوب تحديد أثر التغير في أسعار التحويل لمنتجات فرع ماليزيا على كل من التعريفات والرسوم الجمركية وضرائب الدخل وصافي الدخل سواء للشركة التابعة الماليزية أو الشركة التابعة المصرية أو الشركة المتعددة الجنسية ككل ، بافتراض أن أسعار التحويل بلغت 28 جنية للوحدة .

الحل :-

ملخص بيانات قائمة الدخل

الأرقام بالآلاف جنية

الشركة المتعددة الجنسية بالقاهرة	فرع الإسكندرية	فرع ماليزيا	
52000	52000	28000	إيراد المبيعات
(9000)	(28000)	(9000)	تكلفة البضاعة المباعة
(4200)	(4200)	-	تعريفات ورسوم الواردات (15%)
38800	19800	19000	مجموع الدخل
6600	(13600)	(3000)	مصرفات التشغيل التسويقية والإدارية
22200	6200	16000	صافي دخل المصليات
5680	2480	3200	ضرائب دخل الشركات
16520	3820	12800	صافي الدخل بعد الضرائب
9880	6680	3200	إجمالي الضرائب والرسوم

باستقراء ما ورد في ملخص بيانات قائمتي الدخل السابقتين يتضح أن زيادة أسعار التحويل من الشركة التابعة في ماليزيا إلى الشركة التابعة في الإسكندرية من 16 ج إلى 28 ج قد أدى إلى تحويل الدخل الخاضع للضريبة إلى ماليزيا حيث المعدلات المنخفضة للضريبة على دخل الشركات ، ولذلك فإن الأثر الكلي لتلك العملية هو تخفيض إجمالي الرسوم والضرائب التي تحملها الشركة المتعددة الجنسية بمبلغ 1320000 ج (11200000 - 9880000) مع زيادة مصاحبة في صافي الدخل وقدرها 11320000 ج (16520000 - 5200000) .

ولاشك فإن الحكومة الماليزية يتعين عليها أن تعترض على أسعار التحويل المنخفضة على نحو غير واقعي والتي تتسبب في تخفيض الإيرادات الضريبية لها ، وفي نفس الوقت سوف تقوم الحكومة المصرية من أجل حماية إيراداتها الضريبية بالاعتراض على أسعار التحويل المرتفعة ، ومن جهة أخرى سوف تسعى الشركة البائعة إلى تحديد أعلى أسعار تحويل للمنتجات ، وفي ذات الوقت تسعى الشركة المشتريّة للحصول على أقل أسعار للتحويل ، أما بالنسبة للشركة الأم فإذا ما تم استبعاد المحددات والقيود المفروضة بواسطة السلطات الضريبية وإدارة الفرع فإن الشركة الأم سوف تعمل جاهدة على تحويل الدخل إلى ماليزيا وإلى أقصى الحدود التي تستطيع بها الاستفادة من أكبر قدر ممكن من المزايا الضريبية . ونأسيساً على ما تقدم فإن أسعار التحويل المثلى هي تلك الأسعار التي يمكن أن تخفض الدخل الخاضع للضريبة للفرع بالإسكندرية إلى الصفر .

الفصل الثالث عشر

نظم المحاسبة الضريبية الدولية

الفصل الثالث عشر

نظم المحاسبة الضريبية الدولية

International Taxation Systems

13/1 فلسفة وأنواع نظم الضرائب المباشرة الدولية .

13/2 نظم الضرائب غير المباشرة الدولية (ضريبة القيمة المضافة) .

13/3 الأعباء الضريبية والتخطيط الضريبي في البيئة الدولية .

13/4 الحوافز الضريبية للاستثمارات الأجنبية .

13/5 المشاكل الضريبية لتمويل الاستثمار الدولي .

13/6 المحاسبة عن ضرائب الدخل المؤجلة .

13/7 معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - ضرائب الدخل .

13/1 فلسفة وأنواع نظم الضرائب الدولية

The Philosophy and types of International Direct Taxation

13/1/1 فلسفة نظم المحاسبة الضريبية الدولية

The Philosophy of International Accounting Taxation

تم مناقشة المشاكل الضريبية الملائمة لتسعير التحويلات على المستوى الدولي في الفصل السابق ، ولعل الاختلافات في المعدلات والنظم الضريبية **Tax Rates and systems** بين الأمم هي أكثر العوامل تأثيراً على أسعار التحويلات ، في هذا الجزء يتم دراسة عدد من المشاكل الضريبية للشركات المتعددة الجنسية حيث تؤثر التشريعات الضريبية المختلفة على قرارات الاستثمار الدولية ، والشكل القانوني للشركات الدولية وحجم العمليات والأنشطة الأجنبية وتوزيعات الأرباح وموقع وتمويل وتدفق الأموال عبر الحدود الدولية.

يمكن القول بأن النظم الضريبية المختلفة **Different Tax Systems** والمعقدة غالباً ربما تعد ثاني أكثر المظاهر المميزة للشركات المتعددة الجنسية بعد موضوع العملة الأجنبية **Foreign Currency** ، إن أسعار صرف العملات الأجنبية كثيراً ما تتغير ، وكذلك تتغير معدلات ونظم الضرائب على الشركات. ففي إنجلترا على سبيل المثال يتم تحديد معدلات ضريبة الشركات سنوياً كجزء من الموازنة القومية ، إن البلاد عادة ما تقوم بتغيير معدلات نظمها الضريبية لمجموعة من الأسباب لعل أبرزها الحصول على مزيد من الإيرادات ، وتوفير حوافز للاستثمار الأجنبي ، استبعاد منافذ التهرب الضريبي **Tax Loopholes** بالإضافة إلى الاستجابة إلى التطويرات الجديدة الوطنية والدولية .

إن هناك اتفاق عالمي على أن دخل الشركات المتعددة الجنسيات من المصادر المحلية يجب أن يخضع لنفس المعال الضريبي الذي يتم فرضه على دخل الشركات المحلية ، ويوجد اتفاق على كيفية تحديد الدخل الضريبي المكتسب من المصادر الأجنبية . كما يوجد اتفاق أقل أيضاً على ما إذا كانت ضرائب الشركات يجب أن تكون مباشرة ، أو غير مباشرة وما إذا كان يتعين أن يتم إخضاع الشركات للضرائب في المقام الأول .

على الرغم من الاختلافات البيئية **Environments Differences** بين الدول تلعب دوراً حاسماً في اختلاف النظم الضريبية المطبقة محلياً في جميع دول العالم ، حتى في البلاد التي يكون لها عوامل بيئية أيضاً بسبب وجود مداخل وطنية مختلفة لزيادة الإيرادات الحكومية ، فهناك قاعدة مقبولة بشكل متعارف عليه عموماً مؤداها أن لكل دولة ذات سيادة لها الحق في فرض الضرائب على الدخول المتولدة داخل حدودها الإقليمية لزيادة مواردها الحكومية ، وما زالت الأدبيات في مجال الفكر المحاسبي الضريبي تتناول وجهات النظر والفلسفات المتعددة التي يمكن أن تثار حول طبيعة تلك الإيرادات التي تخضع للضريبة ، وكيفية تحديد المصروفات التي ساهمت بالفعل في تحقيق تلك الإيرادات ، وتحديد أنواع الضرائب الواجبة التطبيق سواء المباشرة أو غير المباشرة والاختلافات حول مدى الالتزام بالقوانين الضريبية ، والتي ترجع بصفة رئيسية لاختلافات العادات والتقاليد والثقافات والظروف البيئية المختلفة التي تحكم السلوك الضريبي لدافعي الضرائب داخل كل دولة .

لاشك أن التحديد الدقيق لمصادر الدخل من الأمور ذات الأبعاد الدولية التي تخضع لفلسفة النظم الضريبية ، وعادة ما يتضمن البعد الدولي تحديد الدخل من المصادر الأجنبية نتيجة عمليات تصدير السلع والخدمات وعمليات

الفروع الخارجية والشركات التابعة الأجنبية ، حيث يخضع الدخل من المصدر الأول للضريبة بمجرد تولده مع امكانية استخدام الحوافز الضريبية لتشجيع الصادرات (استخدام معدلات ضريبية تمييزية أو منح أجازات ضريبية . . الخ) ، بينما تعد المحاسبة الضريبية الدولية على الدخل من المصدر الثاني من الأمور الأكثر صعوبة وتعقيداً ، فإذا كان الهدف من تلك المحاسبة الضريبية هو تحديد حجم العبء الضريبي على الدخل المحقق من مصادر أجنبية فإنه من الأهمية بمكان التمييز الدقيق بين مجموعتين رئيسيتين هما :-

- الأرباح المختلفة في الدولة الأم من عمليات التصدير والاستيراد للسلع والخدمات .
- الأرباح المحققة في الدول المضيفة للفروع الخارجية والشركات التابعة الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية .

13/1/2 نظم الضرائب القومية National Tax Systems

إن الاختلافات البيئية بين الأمم هي التي تؤدي إلى عديد من الاختلافات في النظم الضريبية القومية ، حتى في البلاد التي تنتمي بأن لها عوامل بيئية متشابهة (على سبيل المثال نظم الحكم الديمقراطي الغربية) فإن النظم الضريبية المرتبطة بها تتباين بسبب وجود مداخل محلية مختلفة للحصول على الإيرادات أو الموارد الحكومية . وفيما يلي أبرز تلك النظم الضريبية :-

المدخل الإقليمية والعالمية النطاق

The Territorial and worldwide Approaches

1- المدخل الإقليمي Territorial Approach

يشير ذلك المدخل إلى أن الدخل الخاضع للضريبة في دولة معينة يجب أن يكون متولداً داخل حدودها ، ومن ثم فإن الدخل من المصادر الأجنبية يجب أن يخضع للضريبة في الدولة التي يتحقق داخل حدودها الإقليمية ، وهناك العديد من الدول التي تتبنى ذلك المدخل مثل بنما وهونج كونج وسويسرا ومعظم دول أمريكا الوسطى والجنوبية .

تأسيساً على ذلك فإن الشركات المتعددة الجنسية التي تقع مراكزها الرئيسية داخل تلك الدول تكون ملزمة بسداد الضرائب عن الأرباح من عملياتها داخل الحدود فقط وتستبعد بالتالي الأرباح التي حققتها فروعها وشركاتها التابعة الأجنبية من الخضوع للضريبة في تلك البلاد .

2- المدخل العالمي النطاق Worldwide Approach

يشير ذلك المدخل إلى سريان الضريبة على جميع الدخول المتولدة سواء من مصادر محلية أو من مصادر أجنبية ، ومن ثم فإن الشركات المتعددة الجنسية التي تقع مراكزها الرئيسية داخل تلك الدولة تكون ملزمة بسداد الضرائب عن الدخول المتولدة من عملياتها المحلية داخل الحدود بالإضافة إلى كافة الدخول المتولدة من جميع فروعها الخارجية وشركات التابعة الأجنبية المنتشرة في مختلف دول العالم . ففي ظل ذلك المدخل تقوم السلطات الضريبية في الدولة بفرض الضرائب على دخول جميع الشركات حتى المملوكة منها لمستثمرين أجانب وهي

ما تعرف بالفروع الأجنبية ، وعادة ما تتم المحاسبة الضريبية لتلك الفروع الأجنبية العاملة داخل الحدود بنفس المعدلات التي تحصل بها الشركات الوطنية . ولا شك أن تطبيق ذلك المدخل يؤدي إلى الازدواجية في المعاملة الضريبية **Double Taxation** لنفس الدخل في دولتين مختلفتين . ولذلك فعادة ما يتم التخفيف من آثار الازدواج الضريبي عن طريق معاملة الدخول المتولدة من مصادر أجنبية عن طريق ما يعرف بالخصم الضريبي **Tax credit** أو عن طريق الاتفاقيات الضريبية لمنع الازدواج الضريبي أو عن طريق التأجيل الضريبي **Deferral Taxation** للدخل من المصادر الأجنبية حتى يتم حصول الشركة الأم على توزيعات الأرباح من قطاعاتها الأجنبية . إن المدخل العالمي النطاق لفرض الضريبة يعتبر أكثر شيوعاً من المدخل الأقليمي ويحظى بشكل متزايد بقبول واسع النطاق ، وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية ذلك المدخل، حيث تقوم السلطات الضريبية هناك بفرض الضرائب على دخل الفروع الأجنبية للشركات الأمريكية المتعددة الجنسية مثلها في ذلك مثل دخل جميع الشركات المحلية باعتبارها امتداداً للشركة الأم مع الأخذ في الحسبان أن هذا الدخل قد سبق خضوعه للضريبة في الدولة الأجنبية المضيفة لنشاطه ، ولذلك تسمح قوانين الضرائب الأمريكية في تلك الحالة بخصم ضرائب الدخل المدفوعة في الخارج قبل الوصول إلى صافي الدخل الخاضع لضريبة الدخل الأمريكية ، ويتم معالجتها كتخفيضات من الالتزامات الضريبية .

النظم الكلاسيكية والمتكاملة **Classic and Integrated systems**

من خلال النظام الكلاسيكي التقليدي **Classic System** يتم إخضاع الدخل إلى الضرائب عندما يتم الحصول عليه عن طريق المنشأة الخاضعة للضريبة،

وتطبيقاً لذلك فقد تخضع الأرباح المحققة عن طريق الشركة المتعددة الجنسية للضرائب مرتين الأولى عند تحققها والثانية عند استلامها كتوزيعات للأرباح. بينما يحاول النظام المتكامل **Integrated System** حذف الأزواج الضريبي **Double Taxation** عن طريق فرض الضريبة على دخل الشركة بشكل مختلف اعتماداً على ما إذا كان قد تم توزيعه على حملة الأسهم ، ويتم إخضاع الدخل الذي يتم احتجازه داخلياً (نون أن يتم توزيعه) باستخدام معدل ضريبة أكبر .

يتم استخدام المدخل الكلاسيكي بشكل شائع في الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين تطبق ألمانيا نظام المدخل المتكامل .

الاستقطاعات المسموح بها Allowable Deductions

يمثل الدخل الخاضع للضريبة **Taxable Income** مقدار الدخل الذي يتم فرض الضريبة عليه ، وهذا يختلف البلاد في السماح باستقطاع المصروفات من الإيرادات لتحديد الدخل الخاضع للضريبة . وكأمثلة على ذلك العمر الاقتصادي المسموح به عند حساب الإهلاك على الأصول القابلة للإهلاك ، استنفاد المصروف أم الرسملة **Expensing vs. Capitalizing** ، معالجة تكاليف البحوث والتطوير بالإضافة إلى ما يتعلق بطرق محاسبة تكلفة المخزون المقبولة .

الضرائب المباشرة وغير المباشرة Direct and Indirect Taxes

تعتبر ضريبة الدخل على الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة ضريبة مباشرة على دخل الشركة ، بينما في كثير من البلدان فإن ضريبة

القيمة المضافة (Value Added Tax (VAT كضريبة غير مباشرة هي المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية من منظمات الأعمال .
تؤثر تلك الاختلافات بوضوح على كيفية اخضاع دخل المصدر الأجنبي للضريبة ، يقدم الشكل رقم (13/1) مقارنة بين المعالجة الضريبية لمصدر الدخل الأجنبي والضرائب الأجنبية في عدد 28 بلد من البلدان .
كما يوضح الشكل رقم (13/2) طريقة فرض الضريبة على منشآت الأعمال الأجنبية لنفس تلك البلاد .

خصم الضريبة الأجنبية والاتفاقيات الضريبية

Foreign Tax credit (FTC) and Tax Treaties

إن خصم الضريبة الأجنبية تعتبر أحد الوسائل لتجنب الأزواج الضريبي على مصدر الدخل الأجنبي ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم إعطاء خصم على ضرائب الدخل الأجنبية المدفوعة عن طريق الشركات التابعة الأجنبية للشركة الأم المؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، على سبيل المثال عندما تقوم أحد الشركات التابعة لأحد الشركات المتعددة الجنسية الأمريكية والتي تقع في ألمانيا بدفع ضرائب من المنبع على توزيعات الأرباح المدفوعة إلى الشركة الأم ، فإن الشركة الأم في الولايات المتحدة الأمريكية يسمح لها بخصم ضريبة مساوية لضريبة المنبع المدفوعة في ألمانيا .

شكل رقم (13/1)

المعالجة الضريبية لمصدر الدخل الأجنبي والضرائب الدولية

البلد	فرض الضريبة على مصدر الدخل الأجنبي	خصم الضرائب الأجنبية المدفوعة والإعفاءات
1 - الأرجنتين	نعم	خصم الضريبة متاح .
2 - أستراليا	نعم	خصم الضريبة متاح .
3 - النمسا	نعم	الخصم مقابل الضرائب على التوزيعات والفائدة والأتوة فقط .
4 - بلجيكا	نعم	إذا خصمت للضريبة في بلد آخر فبلن 25% من مصدر الدخل الأجنبي يخضع للضريبة .
5 - البرازيل	نعم	خصم الضريبة متاح .
6 - تشيلي	نعم	خصم الضريبة متاح .
7 - الصين	نعم	خصم الضريبة متاح .
8 - كوستاريكا	لا	غير قابلة للتطبيق .
9 - جمهورية التشيك	نعم	لا
10 - فرنسا	نعم	التوزيعات مطاعة .
11 - غانا	نعم	لا
12 - المجر	نعم	لا
13 - الهند	نعم	خصم الضريبة متاح .
14 - أندونيسيا	نعم	لا
15 - إيطاليا	نعم	خصم الضريبة متاح .
16 - اليابان	نعم	خصم الضريبة متاح .
17 - ماليزيا	لا مع بضعة إعفاءات محددة	غير قابلة للتطبيق .
18 - المكسيك	نعم	خصم الضريبة متاح .
19 - نيجيريا	نعم	لا
20 - النرويج	نعم	خصم الضريبة متاح .
21 - بنما	لا	غير قابل للتطبيق .
22 - الفلبين	نعم	خصم الضريبة متاح .
23 - سنغافورة	نعم	خصم الضريبة متاح .
24 - جنوب أفريقيا	لا مع بضعة إعفاءات محددة ونعم ابتداء من العام المالي 2001 - 2002	غير قابل للتطبيق .
25 - تاوان	نعم	غير قابل للتطبيق .
26 - الولايات المتحدة الأمريكية	نعم	خصم الضريبة متاح .
27 - فنزويلا	لا	خصم الضريبة متاح .
28 - كوريا الجنوبية	نعم	الخصم الضريبي متاح .

شكل رقم (13/2)

فرض الضريبة على منشآت الأعمال الأجنبية

البلد	الضريبة على الشركات الأجنبية
1- الأرجنتين	يتم فرض ضريبة بمعدل ضريبي موحد على الشركة على مصدر الدخل بالأرجنتين وعلى المكاسب الرأسمالية بالأرجنتين فقط . بينما لا يتم الخضاع مصدر توزيعات الأرباح بالأرجنتين والمكاسب على بيع الأسهم والسندات لحامله والسندات الحكومية للضريبة .
2- أستراليا	يتم الخضاع مصدر الدخل الأسترالي بالإضافة إلى المكاسب الرأسمالية إلى الضريبة عند معدل ضريبة موحد على أرباح الشركات ، بينما تطبق قواعد خاصة على القادة والأثلاث وتوزيعات الأرباح .
3- النمسا	يتم فرض ضرائب موحدة على الشركة على نوع محدد من الدخل والمكاسب الرأسمالية فقط ، بينما يتم فرض ضريبة من المنيع على التوزيعات والأثلاث.
4- بلجيكا	ضريبة على غير المقيمين على مصدر الدخل ببلجيكا بالإضافة إلى ضريبة منيع .
5- البرازيل	يتم فرض ضريبة على الدخل الناشئ في البرازيل باستخدام معدل ضريبي موحد على الشركة .
6- شيلي	يتم فرض ضريبة دخل موحدة على مصدر الدخل بشيلي .
7- الصين	يتمثل معدل الضريبة الفعال الواجب التطبيق على شركات الاستثمار الأجنبية بمعدل 33% .
8- جمهورية التشيك	يتم فرض ضريبة على مصدر الدخل التشيكي بمعدلات ضرائب موحدة على الشركات .
9- فرنسا	يتم فرض ضرائب موحدة على الشركات على الدخل المكتسب في فرنسا بالإضافة إلى المكاسب الرأسمالية على الممتلكات المملوكة في فرنسا .
10- غانا	يعتبر الدخل الذي يحدث أو ينشأ في غانا عادة ما يكون قابلاً للخضوع للضريبة عند معدل ضريبي موحد على الشركات .
11- المجر	يخضع مصدر الدخل المجري إلى ضريبة موحدة على الشركة ، بينما لا يتم إخضاع القوائد المدفوعة عن طريق الحكومة المجرية أو البنك الأهلي للمجر للضريبة.
12- الهند	يتم فرض ضريبة على الدخل المستلم أو المشتق أو الذي يعتقد بأنه تم استلامه أو اشتق من أحد المصادر بمعدل ضريبي مختلف عن ذلك المعدل الضريبي على الشركات الهندية ، وتعتبر معدلات الضريبة على الشركات الأجنبية أعلى من تلك المعدلات المفروضة على دخل الشركات المعطية .
13- أندونيسيا	يخضع الدخل المحقق في أندونيسيا إلى الضريبة بمعدلات ضريبة موحدة.

14- إيطاليا	يتم اخضاع الدخل المكتسب في إيطاليا إلى معدلات ضرائب موحدة على الشركات كما تظهر المكاسب الرأسمالية على الأصول المستخدمة في منشآت الأعمال في إيطاليا خاضعة للضريبة ، أما الدخل المكتسب من توزيعات الأرباح والفوائد والأرباح من مصادر إيطالية فإنه يخضع فقط لضريبة مخصصة من المنيع .
15- اليابان	يخضع الدخل المكتسب من مصادر داخل اليابان فقط للضريبة ، يتم فرض الضريبة بمعدلات ضرائب موحدة على الشركات .
16- ماليزيا	يتم اخضاع الدخل الناتج من أنشطة أعمال في ماليزيا للضرائب عند معدل ضريبي موحد على الشركات .
17- المكسيك	يتم اخضاع الدخل الناتج من أنشطة أعمال في المكسيك للضريبة عند معدل ضريبي موحد على الشركات .
18- نيجيريا	يتم اخضاع الدخل الناتج في نيجيريا إلى الضريبة باستخدام معدل ضريبي موحد على الشركات .
19- النرويج	يخضع مصدر الدخل النرويجي إلى معدل ضريبي موحد على الشركات .
20- بنما	يتم فرض ضريبة عند معدل ضريبي موحد على الشركات على الدخل الناتج من مصادر دخل بنمية .
21- الفلبين	الشركات الأجنبية المقيمة والمرتبطة بأنشطة أعمال في الفلبين تخضع للضريبة على مصدر الدخل الفلبيني بنفس المعدلات الضريبية التي تطبق على الشركات المحلية . أما الشركات الأجنبية غير المقيمة فتأخذ غير مرتبطة بأنشطة أعمال في الفلبين ، وبالتالي فهي تخضع لضريبة على إجمالي إيراداتها من مصادر فلبينية ، ولا يتم السماح خصم أية استقطاعات.
22- سنغافورة	تفرض ضرائب على الدخل الذي يحدث في أو ينشأ من سنغافورة عند معدل ضريبي موحد .
23- جنوب أفريقيا	يتم فرض ضريبة بمعدل مختلف عن المعدل التي تخضع له الشركات المحلية على الدخل الناتج من أحد المصادر في جنوب أفريقيا .
24- تايلاند	يتم فرض ضريبة على مصدر الدخل في تايلاند بمعدل ضريبي موحد على الشركات .
25- الولايات المتحدة الأمريكية	بوجه عام يخضع الدخل من مصادر أمريكية ومن أعمال أمريكية إلى الضريبة فقط .
26- فنزويلا	يتم فرض ضريبة على الدخل الناتج من مصادر في فنزويلا عند معدل ضريبة موحد على الشركات .
27- كوريا الجنوبية	يتم فرض ضريبة على الدخل الناتج من مصادر بكوريا عند معدل ضريبة موحد على الشركة .

إن خصم الضريبة الأجنبية (FTC) الأمريكية تمثل تخفيض دولار مقابل دولار في الالتزام الضريبي لدافع الضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية ، إن السلطات الضريبية تحد من مقدار خصم الضريبة الأجنبية المسموح لمنع دافع ضريبة من استلام خصم في مواجهة الضرائب الأمريكية المفروضة على مصدر الدخل المحقة بالولايات المتحدة الأمريكية . إن الخصم الضريبي لأي سنة خاضعة للضريبة مقصور على مقدار الضرائب الأجنبية لفعلية المدفوعة أو المستحقة والضرائب الأمريكية (قبل خصم الضريبة الأجنبية) على مصدر الدخل الأجنبي الخاضع للضريبة . إن حدود خصم الضريبة الأجنبية يتم حسابها باستخدام المعادلة التالية : -

حد خصم الضريبة الأجنبية =

$$\frac{\text{مصدر الدخل الأجنبي}}{\text{مصدر الدخل الأجنبي} + \text{الدخل من الولايات المتحدة}} \times \text{الضرائب الأمريكية قبل الخصم الضريبة الأجنبية}$$

إن كثير من البلاد الأخرى على سبيل المثال اليابان والهند تقوم باستخدام إجراءات مماثلة ، يتمثل خصم للضريبة الأجنبية المسموح بها في مقدار الضرائب الأجنبية الفعلية المدفوعة أو المستحقة والضرائب في البلد قبل خصم الضريبة الأجنبية على مصدر الدخل الأجنبي الخاضع للضريبة .

إن فكرة الخصم الضريبي تقوم على إمكانية تخفيض الالتزامات الضريبية وفقاً لفلسفة أجنبية مقابل الجنية ، حيث تخصم الضرائب الأجنبية المدفوعة عن الدخل المحقق داخل أراضي الدولة المضيفة من قيمة الضرائب التي تدفعها الشركة المتعددة الجنسية في الدولة الأم ، فإذا كانت هناك شركة مصرية متعددة الجنسية مقرها الإسكندرية وتملك أحد الفروع الخارجية في تونس فسيان هذا الفرع الأجنبي سوف يقوم بسداد ضريبة الدخل في تونس

بالإضافة إلى سداد الضريبة من المنبع على أي توزيعات للأرباح يحولها إلى الشركة الأم بمصر ، وفي حالة فرض ضرائب على الدخل في مصر فإنها سوف تخضع نفس الدخل مرة أخرى للضريبة ، وبذلك لن يتبقى الكثير من هذا الدخل المحقق في الفرع الأجنبي ، إن الخصم الضريبي يعتبر بمثابة دالة لضريبتين مختلفتين هما الضريبة من المنبع على توزيعات الأرباح وهي مباشرة على الشركة الأم بواسطة المصلحة المفترضة أن تدفع بواسطة الشركة الأم باعتبارها المالكة للفرع الأجنبي التي قام بالسداد الفعلي للضريبة على الدخل ، ومع ذلك فإن الشركة الأم لا تحصل على خصم من ضريبة إلا على النسبة فقط المقابلة للتوزيعات المعلنة التي حصلت عليها . وفيما يلي مثالا يوضح كيفية حساب الخصم الضريبي .

مثال توضيحي :

بلغ الدخل الخاضع للضريبة المقرر لأحد الشركات المتعددة الجنسية الأمريكية من أحد الشركات التابعة بأيرلندا مبلغ \$2000000 وقد بلغ الدخل المقرر في الولايات المتحدة الأمريكية \$4000000 ، قامت الشركة بسداد ضرائب بمبلغ \$800000 إلى حكومة أيرلندا ، وقد بلغ الالتزام الضريبي الأمريكي قبل خصم الضريبة الأجنبية \$2100000 ، ويتم حساب خصم الضريبة الأجنبية المقرر على النحو التالي:-

$$\begin{array}{r} \$ 2000000 \\ \times \quad \$ 2100000 \\ \hline \$ 4000000 + \$ 2000000 \end{array}$$

مثال توضيحي

\$ 1200000

الدخل قبل خصم الضريبة الأجنبية

\$ 480000

ضريبة الدخل الأجنبية المدفوعة 40%

\$ 720000	الدخل بعد خصم الضريبة
\$ 360000	التوزيعات المحولة للشركة الأم (50%)
\$ 54000	الضريبة الضمنية الأجنبية 15% (ضريبة المنبع)
\$ 306000	حساب الخصم الضريبي
\$ 54000	الخصم المباشر مقابل الضريبة الضمنية الأجنبية
	الخصم المباشر المحاسب
	ضريبة الدخل الأجنبية * $\frac{\text{التوزيعات}}{\text{الدخل بعد الضريبة}}$
\$ 240000	= $\frac{36000}{720000} \times 480000$
\$ 294000	إجمالي الخصم الضريبي

وقد حث النظام العالمي للاقتصاد معظم البلاد على الدخول في اتفاقيات ضريبية مع البلاد الأخرى ، وتمثل الأهداف الرئيسية التي تقوم عليها تلك الاتفاقيات في تجنب الازدواج الضريبي للدخل وتخفيض العوائق والقيود التي يمكن أن تحيط بالتجارة والاستثمارات الدولية .

13/2 نظم الضرائب غير المباشرة الدولية (ضريبة القيمة المضافة)

International Indirect Taxes Systems (Value Added Tax – VAT)

تعتبر الضرائب غير المباشرة في عديد من البلاد هي المصدر الرئيسي لمواردها ، ومن ثم فهي تحتل أهمية خاصة في تلك الدول ولا سيما الدول الأوروبية ، وتتنوع تلك الضرائب غير المباشرة وتختلف من دولة إلى أخرى ، فقد تفرض ضريبة على معدل الدوران $\text{Rate of Return Tax}$ أو رقم إجمالي المبيعات عند جميع مراحل الإنتاج ، وقد يشار إليها بعدد من المسميات حيث قد يطلق عليها ضريبة الإنتاج Product Tax إذا فرضت عند الانتهاء من

تصنيع المنتج ، وقد يطلق عليها الضريبة العامة على المبيعات **General Sales Tax** إذا فرضت على أسعار بيع التجزئة أو الجملة للمنتجات أو الخدمات عن كل مرحلة من مراحل الإنتاج ، وقد تفرض ضريبة على صافي القيمة **Net Worth** أو صافي الثروة ، وهي ضريبة تفرض على الأرباح غير الموزعة في نهاية السنة المالية ، والتي قد تحتفظ بها إدارة الشركة لأغراض تدعيم المراكز المالية أو المضاربة على الأسهم العادية المتداولة للشركة في أسواق رأس المال ، وعادة ما يحتفظ بتلك الأرباح غير الموزعة في شكل أرصدة للاحتياطيات أو بنود للأرباح المحتجزة تظهر ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي للشركة مع الأخذ في الاعتبار أن الأرباح الموزعة تخضع للضرائب المباشرة على دخل الشركات . وقد يتم فرض ضريبة على القيمة المضافة **Value - Added Tax (VAT)** وتفرض تلك الضريبة في عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أداة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج الرعاية الصحية .

13/2/2 الضريبة على القيمة المضافة **Value - Added Tax (VAT)**

تعرف الضريبة على القيمة المضافة **VAT** بأنها تلك الضريبة التي تتأسس على أنفاق المستهلك ، حيث تعتمد الحكومات في كثير من البلاد بشكل كبير على ضريبة القيمة المضافة لتدبير مواردها وإيراداتها ، ويوجد سوء فهم شائع بأن ضريبة القيمة المضافة موجودة في معظم البلاد الأوروبية فقط ، حيث في الحقيقة أن الضريبة على القيمة المضافة تعتبر شائعة في كافة مناطق العالم ، يوضح ذلك الشكل رقم (13/3) ، ويتأسس مفهوم الضريبة على القيمة المضافة على فرض الضريبة على كل نشاط إنتاجي أو نشاط

أعمال يضيف قيمة إلى المواد الخام أو المنتجات المشتراة من المشروعات الأخرى . وتلك الضريبة تختلف عن ضريبة المبيعات على أساس أن ضريبة المبيعات تفرض فقط عند نقطة البيع بالتجزئة بدلا من فرض الضريبة عن كل نشاط من أنشطة الإنتاج أو التسويق .

وعادة ما يستخدم مدخل الطرح أو الاستبعاد في حساب الضريبة على القيمة المضافة .

مثال توضيحي :

تقوم أحد المصانع ببيع أحد منتجاتها إلى أحد تجار الجملة ، ويقوم تاجر الجملة بتوزيع المنتج إلى تجار التجزئة والذين يقومون ببيع المنتج إلى المستهلكين النهائيين . يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء عند كل نقطة يتم فيها تحويل المنتج .

تتمثل الوحدة النقدية للبلاد في الفرنك (F) ، ويفترض أن معدل ضريبة القيمة المضافة يبلغ 12% .

سعر الشراء	سعر البيع	القيمة الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة	ضريبة القيمة المضافة عند معدل 12%
F 200	F 400	F 200	F 24
F 400	F 005	F 001	F 12
F500	F 650	F 150	F 18
		<u>F 450</u>	<u>F 54</u>
المصنع			
تاجر الجملة			
تاجر التجزئة			
الإجمالي			

شكل رقم (13/3)

أمثله على ضريبة القيمة المضافة في البلاد والأقاليم المختلفة

المنطقة	البلد	معدل الضريبة على القيمة المضافة
إقليم آسيا - الباسيفيك	- استراليا	%10
	- الصين	%17
	- إندونيسيا	%10
	- الفلبين	%10
	- نيوزلندا	%12.5
	- سنغافورة	%3
	- كوريا الجنوبية	%10
	- تايوان	%5
	- تايلاند (أول أبريل 2001)	%7
	- فيتنام	%10
أمريكا الوسطى والجنوبية	- الأرجنتين	%21
	- شيلي	%18
	- كولمبيا	%15
	- كوستاريكا	%13
	- الاكوادور	%10
	- جواتيمالا	%10
	- بنما	%5
	- بربادوس	%18
	- فنزويلا	%15.5
أوروبا الوسطى والشرقية	- بلغاريا	%20
	- التشيك	%22
	- المجر	%25
	- ليتوانيا	%18

%22	- بولندا	
%22	- رومانيا	
%20	- روسيا	
%23	- سولافيا	
%20	- يوغسلافيا (1 يناير 2001)	
<hr/>		
%7	- كندا	أمريكا الشمالية
%15	- المكسيك	
<hr/>		
%18.7	- الكاميرون	أفريقيا
%10	- غانا	
%20	- ساحل العاج	
%16	- كينيا	
%5	- نيجيريا	
%14	- جنوب أفريقيا	
%17.5	- زامبيا	
%10	- مصر	
<hr/>		
%21	- بلجيكا	أوروبا الغربية
%25	- الدنمارك	
%20.6	- فرنسا	
%16	- ألمانيا	
%18	- اليونان	
%20	- إيطاليا	
%17.5	- هولندا	
%17	- البرتغال	
%16	- إسبانيا	
%25	- السويد	
%6.5	- سويسرا	
%15	- تركيا	
%17.5	- المملكة المتحدة	

وغنى عن القول فإن اجمالى الضريبة على القيمة فى كافة المراحل تبلغ F 54 المدفوعة فى مرحلة التصنيع الأولى يؤدى إلى التوصل إلى سعر بيع للمستهلك بواقع F 650 ، أن اجمالى مقدار الضريبة على القيمة المضافة بواقع F 54 يعتبر مساوياً لمعدل 12 % من اجمالى القيمة المضافة (F 650 سعر البيع النهائى - 200 سعر الشراء المبدئى = \$450) ، أن ضريبة القيمة المضافة أصبحت شائعة تماماً فى البلاد الأخرى على سبيل المثال استراليا وكندا ، وتلك الضريبة أن تؤثر بوجه عام على مصروفات الضريبة للمنشآت حيث أنها تحمل الضريبة على القيمة المضافة على المستهلكين عند نفس المعدل الذى يتم على أساس حساب تلك الضريبة .

يوضح الشكل رقم (13/4) موقف شامل يتضمن سلسلة من الموردين ، حيث يمكن لكل مورد من المدينين أن يسترد الضريبة على القيمة المضافة فيما عدا المستهلك النهائى ، ويفترض أن كافة المعاملات تتم فى نفس البلد وتخضع لنفس ضريبة القيمة لمضافة عند معدل 10% ، ولا شك أن ضريبة القيمة المضافة تتباين من بلد إلى آخر ، وهناك بعض المعاملات يتم إعفاؤها من الخضوع إلى الضريبة على القيمة المضافة وقد ترتبط تلك المعاملات بعديد من العمليات الدولية.

شكل رقم (13/4)

سلسلة الضريبة على القيمة المضافة

كافة القيم باليورو

الشراء بين الضريبة على القيمة المضافة	البيع بين الضريبة على القيمة المضافة	الضريبة على القيمة المضافة 10%	سداد ضريبة القيمة المضافة إلى الإدارة الضريبة	
		مدخلات	المخرجات	
مورد المواد الخام	—	500	—	50
المصنع	500	1000	50	100
تجار الجملة	1000	1600	100	160
تجار التجزئة	1600	1900	1690	190
المعمل النهائى	1900	—	*190	190 **

* المقدار المدفوع عن طريق المستهلك النهائى حيث لا يكون قادراً على استرداده .

** اجمالى المقدار المستلم عن طريق إدارة الضريبة على القيمة المضافة من كافة البائعين .

13/3 الأعباء الضريبية والتخطيط الضريبي في البيئة الدولية

Tax Burdens and Tax Planning in The International Environment

13/3/1 التباين في حجم الأعباء الضريبية التي تتحملها الشركات المتعددة الجنسية

The Diversity of Taxes Burdens For Multinationals

تتباين وتختلف حجم الأعباء الضريبية التي تتحملها الشركات المتعددة الجنسية التي تمارس عملياتها الدولية في العديد من دول العالم ذات الخصائص البيئية المختلفة ، وربما ترجع تلك الاختلافات المرتبطة بحجم الأعباء الضريبية لعديد من الأسباب لعل أبرزها ما يلي :-

1- الاختلاف الواضح في معدلات الضريبة على دخل الشركات بين دول العالم التي تمارس بها العمليات الدولية والاستثمارات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية ، يوضح الشكل رقم (13/5) معدلات الضريبة على دخل الشركات في بعض دول العالم .

شكل رقم (13/5)

معدلات الضريبة على دخل الشركات في بعض دول العالم

ألمانيا	49 %
إيطاليا	46 %
الدنمارك	40 %
فرنسا	42 %
أستراليا	36 %
إنجلترا	33 %
اليونان	صفر %
مصر	40 %
ليبيا	60 %

ويلاحظ مدى التباين في معدلات الضريبة المفروضة على دخل الشركات في دول العامل التي تمارس فيها تلك العمليات والاستثمارات الدولية ، حيث تبلغ 60 % في ليبيا ، 40 % في مصر ، 33 % في إنجلترا صفر % في اليونان .

2- وجود اختلاف واضح في تفسير مفهوم المصروفات التي يسمح باستقطاعها من الإيرادات المحققة للوصول إلى مقدار صافى الدخل الخاضع للضريبة .

وكما سبق الإشارة في أن هناك تباين واضح في تحديد العمر الافتراضى الذى تحسب على أساسه مصروفات الإهلاك السنوى للأصول الثابتة الخاضعة للإهلاك ، والتميز بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية **Expensing** **Versus Capitalizing** ، ومعالجة تكاليف البحوث والتطوير **Treatment of Research and Development Costs** كمصروفات تحمل على قائمة الدخل أو يتم رسملتها على مدار عدة فترات زمنية ، بالإضافة إلى الاختلاف فى بعض طرق المحاسبة عن تكلفة المخزون . يوضح الجدول رقم (6/13) طبيعة ذلك التباين والاختلاف فى المعالجة المحاسبية لبعض البنود الهامة .

3- اختلاف تحديد مفهوم دخل الشركات المتعددة الجنسية ، حيث يتوقف تفسيره بدرجة كبيرة على نظرة كل دولة إلى الاستثمارات الأجنبية ووسائل جذبها وتشجيعها .

فعادة ما تقوم الدول التي ترغب فى تشجيع الاستثمار الاجنبى على استثمار رؤوس أموالهم فى المشروعات الوطنية عن طريق استخدام مفهوم ضيق يترتب عليه تخفيض الأعباء الضريبية على المستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسية والعكس صحيح . فالدول التي لا ترغب فى

التوسيع في الاستثمارات الأجنبية نظراً لظروفها البيئية الخاصة تقوم باستخدام المفهوم الواسع للدخل مما يؤدي إلى زيادة الأعباء الضريبية على المستثمرين الأجانب والحد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد .

4- الاختلافات في نصوص القوانين والتشريعات واللوائح الضريبية وما يرتبط بها من تعليمات تفسيرية وتنفيذية بالإضافة إلى تباين المعدلات الضريبية الفعال .

شكل رقم (13/6)

التباين في المعالجة المحاسبية للمخزون السلمي وتكلفة البحوث والتطوير

المحاسبة عن تكلفة المخزون السوق والتكلفة أو السوق أيهما أقل		المحاسبة من رسالة تكلفة البحوث والتطوير	
		تكلفة البحوث	تكلفة التطوير
استراليا	صافي القيمة القابلة للتحقق .	لا	لا
النمسا	تكلفة الإحلال أو صافي القيمة القابلة للتحقق .	لا	لا
البرازيل	تكلفة الإحلال أو صافي القيمة القابلة للتحقق .	نعم	نعم
الدنمارك	صافي القيمة القابلة للتحقق .	لا	نعم
ألمانيا	تكلفة الإحلال أو صافي القيمة القابلة للتحقق نقصاً الربح المادي .	لا	لا
المملكة المتحدة	صافي القيمة القابلة للتحقق	لا	نعم
الولايات المتحدة	المقدار المتوسط من تكلفة الإحلال أو صافي القيمة القابلة للتحقق .	نعم	لا
الأمريكية	للتحقق وصافي القيمة القابلة للتحقق نقصاً الربح المادي .	لا	لا
مصر		لا	نعم
نيوزلندا	صافي القيمة القابلة للتحقق .	نعم	لا
جمهورية التشيك	غير قابلة للتطبيق .	نعم	نعم
هولندا	صافي القيمة القابلة للتحقق .	نعم	نعم
اليابان	تكلفة الإحلال .	لا	لا
السويد	صافي القيمة القابلة للتحقق .	نعم	لا

فلاشك أن ذلك يؤدي إلى اختلاف حجم الأعباء الضريبية للشركات المتعددة الجنسية فالمعدل الضريبي المرتفع في أحد الدول في ظل تحديد غير دقيق لمفاهيم الدخل والإيرادات والمصروفات في تلك النصوص قد يؤدي إلى معدل ضريبي فعلى منخفض ، حيث يمكن للمحاسبين الضريبيين استغلال الثغرات القانونية في تلك المفاهيم الأساسية لتخفيض حجم الأعباء الضريبية عن طريق تضيق مفهوم الدخل أو التوسع في مفهوم المصروفات التي تخصم من الإيرادات للوصول إلى صافي الدخل الخاضع للضريبة .

5- الاختلاف في إدارة الأجهزة الضريبية ومدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية ومدى السلطات الممنوحة لها والأجهزة الرقابية عليها ، وتباين طرق وإجراءات الفحص والربط الضريبي مع استخدام وسائل وأدوات التقنية الحديثة في كافة مراحل العمل الضريبي .

ولاشك أن ذلك التباين والاختلاف في الدول التي تعمل فيها الشركات الدولية والمقدرة الجنسية تؤدي إلى اختلاف الأعباء الضريبية التي تتحملها تلك الشركات .

6- وجود بعض الدول التي توفر حماية ضريبية للأعمال الدولية التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسية ، والتي من أثرها تخفيض العبء الضريبي أو عدم خضوع بعض الدخل الأجنبي للضريبة .

فهناك بعض الدول تطبق ما يعرف بالجناات الضريبية Tax Haven والذي يترتب عليها عدم خضوع الدخل كاملاً من مصادر أجنبية للضريبة أو خضوعه للضريبة فقط عند الإعلان من توزيعات الأرباح بعد استلامها بالفعل، وتشير مقاطعة الجناات الضريبية بأنها تلك الأماكن التي فيها يتلقى

الأجانب الدخل أو امتلاك الأصول دون سداد ضرائب عليها بمعدلات مرتفعة،
وكأمثلة على الدول التي توفر الحماية الضريبية ما يلي :-

- دول ليس لديها نظام ضرائب على الدخل مثل جزء الباهاما وبرمودا .
- دول نظام ضرائب على الدخل ولكن يتم فرضها بمعدلات ضريبية منخفضة مثل جزء فرجينيا البريطانية .
- دول بها نظام ضرائب على الدخل من المصادر المحلية مع استثناء الدخول من المصادر الأجنبية للخضوع للضريبة مثل هونج كونج وليبيريا وبنما .
- دول تسمح ببعض الامتيازات الخاصة ، ومن ثم فإن حماية الضريبة بها تكون محدودة .

وللاستفادة من الحماية الضريبية فإن الشركات المتعددة الجنسية تنشأ فرعا لها في دولة من دول الحماية الضريبية لتضمن تدفق أشكال مختلفة من تلك الدول المضيفة إلى الدولة الأم ، والهدف هو تحويل الدخل من دولة ذات معدلات ضريبية مرتفعة إلى دولة توفر الحماية الضريبية باستخدام الفروع الخارجة في تلك الدولة كأدوات وسيطة في تلك العملية .

13/3/2 التخطيط الضريبي في البيئة الدولية

Tax Planning in The International Environment

يشير التخطيط الضريبي في البيئة الدولية إلى الدراسة العلمية المتعمقة والشاملة للنظم الضريبية المطبقة بالفعل في الدول الأجنبية المضيفة للفروع والشركات التابعة الأجنبية أو في الدول التي من المحتمل اتخاذ قرارات استثمارية بها ، بهدف تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بمزايا ضريبية يمكنها من الاستثمار فيها وتجنب الأنشطة التي لا تتمتع بمثل تلك المزايا .

فعادة ما تلجأ الشركات المتعددة الجنسية إلى التخطيط الضريبي في ضوء الفهم السليم لطبيعة الظروف البيئية لكل دولة قبل اتخاذ قرار الاستثمار الاجنبي، ويمكن القول بأن هناك عدد من المراحل التي يمكن لإدارة تلك الشركات الدولية من خلالها خدمة أسواقها الخارجية و ترشيد قراراتها الاستثمارية عن طريق التخطيط الضريبي الملائم لها في ضوء عدد من الإرشادات المتعلقة بأنشطة الصادرات والفروع الأجنبية والشركات التابعة والمواقع الجغرافية للعمليات الأجنبية .

الصادرات Exports

يجب أن تقرر إدارة الشركات المتعددة الجنسية في مجال التخطيط الضريبي للصادرات سواء الخاصة بالسلع والخدمات والتكنولوجيا ما إذا كانت تخطط لخدمة تلك المنتجات من الدولة الأم أم من الدولة الأجنبية التي سوف يتم التصدير إليها مع تحديد المزايا التي يمكن أن تعود عليها من مكائنها بالخارج . وغنى عن القول بأنه يمكن توفير العديد من الفرص والمزايا الضريبية من شركات البيع الأجنبية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم .

وإذا كانت إدارة الشركة تخطط للحصول على تراخيص تكنولوجيا بالخارج فإن عليها أن تأخذ في حسابها ما يرتبط بها من ضرائب سواء أكانت مدفوعة من المنبع أو حسب الاتفاقيات الضريبية .

الفروع الأجنبية والشركات التابعة الخارجة

Foreign Branches and Subsidiaries

أن ممارسة الأنشطة الاقتصادية بالخارج من خلال أحد الفروع أو الشركات التابعة يوفر للشركة المتعددة الجنسية العديد من المزايا الضريبية .

فعندما تقوم الشركة المتعددة الجنسية بافتتاح فرعاً لها بأحد الدول المضيفة يمكن لها أن تستفيد من الخسائر المتوقعة في السنوات الأولى للنشاط في تخفيض اجمالي الأرباح المحققة للمجموعة ككل ، ومن ثم تخفيض الأعباء الضريبية التي تتحملها المجموعة في الدول الأم ، أيضاً فإن تحويلات الفروع الأجنبية عادة ما لا تكون موضوعاً للضرائب من المنبع عكس الحال بتوزيعات أرباح الشركات التابعة .

ومن جهة أخرى فإن الدخل الذي تحققه الشركات التابعة سيظل بعيداً عن إجراءات المحاسبة الضريبية في الدولة الأم حتى يتم تحويله بعد الإعلان عن التوزيعات للأرباح ، إلا أن المشكلة الأساسية في تلك الشركات التابعة تكمن في عدم تحميل الشركة الأم بالخسائر التي قد تحققها ، ومن هنا يتعين أن تقوم بالتخطيط الضريبي لأداء الأنشطة والعمليات بالخارج لتلك الشركات التابعة باعتبارها تمثل وحده اقتصادية قانونية مستقلة .

الموقع الجغرافي للعمليات الأجنبية Location of Foreign Operations

هناك ثلاثة متغيرات هامة تؤثر على عملية التخطيط الضريبي لاختيار الموقع الملائم لممارسة العمليات الأجنبية هي الحوافز الضريبية Tax Incentives والمعدلات الضريبية Tax Rates بالإضافة إلى الاتفاقيات الضريبية Tax Treaties .

حيث تسهم الحوافز الضريبية في أحد الدول عملياً في تخفيض حجم التدفقات النقدية للخارج والتي قد تكون مطلوبة لزيادة الاستثمارات في أحد الفروع أو الشركات التابعة بتلك الدولة مما قد يؤدي في النهاية إلى مضاعفة قيمتها الاقتصادية الحالية .

ولا شك أن المعدلات الضريبية التي تخضع لها الفروع والشركات التابعة الأجنبية أحد المتغيرات الهامة في مجال تخطيط الموازنة الرأسمالية واتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسية ، وهنا يتعين الفهم والإدراك الكامل لإدارة تلك الشركات للقوانين والتشريعات الضريبية في بلاد العالم المضيفة المختلفة .

أيضا تلعب الاتفاقيات الضريبية دورا مؤثرا في مجال تحديد حجم التفتقات النقدية المرتبطة بالضرائب المدفوعة من المنبع سواء على توزيعات الأرباح والفوائد .

فقد ترتب على اتساع نطاق التجارة الدولية وتطور استثمارات الشركات المتعددة الجنسية وتعدد وزيادة مشاكل المحاسبة الضريبية الدولية زيادة الإدراك بأهمية البحث عن أفضل السبل للتخفيف من آثار الازدواج الضريبي وفي نفس الوقت المحافظة على الموارد المالية لكل دولة . من هنا فقد اتجهت العديد من الدول للدخول في اتفاقيات ضريبية لعلاج مشكلة الازدواج الضريبي Double Taxation على الاستثمارات الأجنبية بين دولتين بحيث تعفى استثمارات الدولة الأجنبية من الضرائب الوطنية مقابل إعفاء استثمارات الشركات الوطنية في هذه الدولة من الضرائب الأجنبية ، وقد يكون الإعفاء محدودا بنسب معينة تنص عليها تلك الاتفاقيات الضريبية ، من هنا فإن التخطيط الضريبي في ضوء الاتفاقيات الضريبية يخدم متطلبات وأهداف الاستثمارات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية في مجالات الاختيار السليم للمواقع الجغرافية للعمليات الأجنبية .

13/4 الحوافز الضريبية للاستثمارات الأجنبية

Tax Incentives For Foreign Investments

13/4/1 طبيعة وأهمية الحوافز الضريبية

يتتبع المفاهيم المختلفة للحوافز الضريبية بتضح أن جميعها يدور حول اعتبارها نظاما يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصاد القومي وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة .

فالحوافز الضريبية تطبيقاً لمعناها الحرفي تشير إلى استخدام الضرائب كسياسة تحفيز للأشخاص على اتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة حيث يمكن عن طريقه الأخذ بضرعية معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها أو عن طريق منح إعفاءات ضريبية أو السماح بنقل الخسائر برحيلها إلى الأمام وتحديد الفترة الزمنية التي يسمح خلالها بالترحيل يمكن أن تحقق السياسة الضريبية هدفها من زيادة الاستثمار وتنمية الادخار .

ان الحوافز الضريبية سلاح ذو حدين حيث ينجم عنها ضياع عام الحصيلة مالية على مستوى الدولة وبالتالي انخفاض الموارد المالية للدولة باعتبار أنها تمثل تنازل من الدولة عن حقها في فرض وتحصيل الضريبة وفقا لقانون معين وفي ضوء اعتبارات اجتماعية اقتصادية وسياسية معينة طبقا للأهداف الرئيسية للمجتمع ، إلا أنه من ناحية أخرى قد ينشأ عن تلك الحوافز تدفق الاستثمارات أو حدوث رواج استثماري من شأنه إصلاح الأوضاع الاقتصادية القائمة أو تطويرها أو استحداث فرص التشغيل العمالة المحلية وتشجيع التنمية

الصناعية وجذب المشروعات ذات التكنولوجيا المرتفعة بالإضافة إلى تشجيع المشروعات التصديرية ، باختصار تشجيع المشروعات الاستثمارية التي تهدف إلى أحداث اثار اجتماعية واقتصادية ومالية وسياسية مفيدة للبلاد ، ومن هنا يتعين اجراء موازنة دقيقة بين الاثار السلبية والإيجابية للحوافز الضريبية. هذا وتنوع الحوافز الضريبية في البلاد المتقدمة أو النامية على حد سواء ، ومن هنا تبدو الأهمية في الاختيار بين النوعيات المختلفة لها . وعلى الرغم من أن بعض الدراسات في لبيات الضرائب قد أشارت إلى أن الحوافز المالية السائدة في كثير من 14البلاد النامية قد أدت إلى وجود تعقيدات إدارية فضلا عن التقليل من العدالة والمساواة في النظام الضريبي ، بالإضافة إلى أنه من الصعوبة بمكان أن يتم تصميم حوافز ملائمة للاستثمار وتطبيقها بشكل فعال في الممارسة العملية، إلا أنه على الرغم من تلك الصعوبات فإن البلاد سوف تستمر في محاولة التأثير على مستوى الاستثمار وهيكله عن طريق الحوافز الضريبية .(1)

13/4/2 صور الحوافز الضريبة للاستثمارات الأجنبية

The Forms of Tax Incentives For Foreign Investments

تتنافس البلاد في كافة أنحاء العالم في جذب الاستثمارات الأجنبية ورأس المال الأجنبي بالإضافة إلى أنها عادة ما تصمم عديد من الوسائل لتشجيع صادرات السلع والخدمات ، ولتحقيق ذلك فإنها تستخدم الحوافز الضريبية

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن للقارئ الرجوع إلى :-

- د. أمين السيد أحمد لعفي ، تحليل وتقييم الحوافز والإعفاءات الضريبية مع مدخل لقياس عوائدها وتكاليفها - دار النهضة العربية القاهرة 1997 .
- د. أمين السيد أحمد لعفي ، القياس والتحليل المحاسبي لعوائد وتكاليف الحوافز الضريبة للاستثمار ، بحث داخلي للمؤلف ، 1997 .

Tax Incentives باعتبارها من أهم وأكثر الوسائل فعالية سواء فى جذب الاستثمارات الأجنبية ودعم الصادرات **Support Imports** ، ويعتبر أكثر الأشكال شيوعاً للحوافز الضريبية التى تمنحها البلاد المضيفة للاستثمار لأغراض جذب رؤوس الأموال الأجنبية أو تشجيع الصادرات أسلوب الإجازات الضريبية أو الإعفاءات الضريبية **Tax Holidays** والذى يعرف بأنه الفترة الزمنية التى لثاءها يتم إعفاء المستثمر الأجنبى من الضرائب ، من خلال تلك الإجازة أو العطلة الضريبية يتعين على المستثمرين الوفاء بشروط معينة على سبيل المثال القيام بالاستثمار فى صناعات محددة ، أو توظيف عدد معين من العاملين الوطنيين أو استيراد الآلات ومعدات ذات تكنولوجيا وتقنية متقدمة ، وتبلغ فترة الإجازة الضريبية عادة ما بين 5 أعوام إلى 10 أعوام .

بجانب الإجازات الضريبية فإن هناك عدة أنواع أخرى من الحوافز الضريبية لعل أبرزها ما يلى :-

- 1- الإجازة الضريبية على الدخل المكتسب من البحوث والتطوير .
- 2- رد الضريبة **Tax Rebates** .
- 3- تخفيض معدل ضرائب الدخل خلال عدد محدود من السنوات .
- 4- معدلات ضريبية منخفضة أو ما يمكن أن يطلق عليه معدلات ضريبية تمييزية أو تفضيلية .
- 5- قواعد محددة مسبقة تفضيلية للحساب الضريبى عن طريق السلطات للضريبة .
- 6- عدم فرض ضريبة على المكاسب الرأسمالية .

- 7- عدم فرض ضريبة على توزيعات الأرباح .
 - 8- تأجيل ضريبة الدخل **Income Tax Deferral** .
 - 9- الإعفاء من الرسوم الجمركية على استيراد المعدات والآلات ذات التكنولوجيا والتقنية المتقدمة .
 - 10- خصم الضريبة على الاستثمار **Investment Tax Credits** .
 - 11- الاستقطاعات المعجلة **Accelerated Deductions** .
 - 12- التخفيضات الإضافية **Extra Deductions** .
 - 13- الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة والضريبة المحلية والضرائب .
- كل نوع من تلك الحوافز الضريبية قد استخدمت أو مازالت محل استخدام عن طريق البلاد المختلفة ، أن الخصم الضريبي **Tax Credit** من شأنه تخفيض الالتزام الضريبي بمقدار معين مكافئ لذات المقدار المناظر لخصم الضريبة ، ولذلك فإن العائد الضريبي لخصم ضريبة دائما ما يعتبر أكثر ملائمة من العائد الضريبي للتخفيض الضريبي .
- أن الحوافز الضريبية التي تهدف إلى تشجيع الصادرات تأخذ عديد من الأشكال والصور ، حيث قد تقوم البلاد بإعفاء صادرات السلع والبضائع من بعض الضرائب على سبيل المثال الضريبة على القيمة المضافة - **Value Added Tax (VAT)** ، أو قد تعطى معاملة ضريبية مميزة على الدخل المكتسب من تصدير السلع والخدمات الأمر الذي من شأنه إمكانية عرض تلك السلع الأسواق الخارجية بأسعار بيع منخفضة بحيث لا يستطيع الكثير من المصدرين من البلدان الأخرى بالتقدم بعروض أسعار مماثلة ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر شركات المبيعات الأجنبية **Foreign Sales**

(FSC) corporations أحد صور الحوافز الضريبية المصممة لتشجيع الصنادرات عن طريق الشركات الأمريكية ، ويجب أن تقي تلك الشركات ببعض الشروط على سبيل المثال إجراء وظائف التصدير خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتم إعفاء الدخل المتولدة من مبيعات تلك الشركات من ضريبة دخل الشركات الأمريكية .

وفى بعض البلاد قد يتم تحديد بعض المناطق الاقتصادية الخاصة **Economic Zone Special** ، حيث يتم تشجيع الشركات الصناعية الموجهة نحو التصدير لبدء أعمالها فى تلك المناطق ، ويوجد حوالى أكثر من 30 منطقة اقتصادية خاصة فى القلبين حيث يمكن للشركات المسجلة بتلك المناطق بدفع ضريبة موحدة **Flat Tax** بنسبة 5 % على اجمالى ربحها بدلا من سداد كافة الضرائب الوطنية أو المحلية .

13/5 المشاكل الضريبية لتمويل الاستثمار الدولي

Thin Capitalization Issues In International Taxation

يسفر عن ارتفاع نسبة القروض الى حقوق الملكية أو تمويل المشروعات الاستثمارية الدولية باستخدام القروض بدرجة أكبر من الملكية عن مجموعة من القضايا الضريبية من وجهة نظر الحكومة المضيفة والتي تنشأ من عدم التوازن بين رأس المال المقرض ورأس المال المملوك عندما يقوم المستثمر الاجنبى بتمويل أعمال مشروع فى ذلك البلد ، ويتم تمويل رأس المال المقرض **Debt Capital** عن طريق الاقتراض **Borrowing** ، فى حين يشير رأس المال الملكية **Equity Capital** الى التمويل عن طريق اسهم رأس المال **Share (Stock) Capital** .

ان الشركة متعددة الجنسية تقوم بالاستثمار الدولي أما عن طريق البدء فى مشروع استثماري جديد أو عن طريق الحصول على مشروع قائم . ولاشك أن أحد القرارات التى يتعين اتخاذها هى ما اذا كان يتم تمويل المشروع الدولي عن طريق التمويل باستخدام القروض أو إصدار السندات (رأس المال المقترض Debt Capital) أو عن طريق التمويل رأس المال عن طريق إصدار الأسهم (رأس المال الملكية Equity Capital) ، وغالبا ما تختلف المعاملة الضريبية للقروض عن تلك المعاملة الضريبية لرأس مال الملكية . ان التمويل عن طريق القروض المحملة بالفائدة - **Financing Through Interest Bearing Debt** توفر مزايا ضريبية فى البلد حيث يعمل المشروع الاستثمارى الدولي ، ونتيجة لذلك فإن السلطات الضريبية فى كثير من البلدان تصبح أكثر اهتماما بشكل متزايد بخسارة الأيراد الضريبى ، ومن ثم فإنها تقوم بالتدقيق والتخصيص الدقيق للتمويل عن طريق استخدام القروض **Debt Financing**

يوضح شكل رقم (13/7) عديد من الأمثلة لبعض القوانين والتشريعات الضريبية الحديثة التى تم منها ووضعها للتعامل مع مواقف تمويل الاستثمار ذات نسبة القروض المرتفعة مقارنة برأس مال الملكية أو ما يعرف بنسبة القروض الى حقوق الملكية (نسبة الرافعة المالية Debt to Equity Rate) . ان القوانين الضريبية للبلاد تختلف فى مجال التمويل البسيط عن طريق رأس المال **Thin Capitalization** ، فبعض البلاد ليست لديها أى بنود قوانين خاصة بالتعامل مع مثل ذلك الموقف ، فى حين البعض الآخر قد حدد متطلبات ذات علاقة . ولذلك يمكن القول بان الحكومات وسلطاتها الضريبية أصبحت تهتم بشكل متزايد بموضوع التمويل البسيط باستخدام رأس المال .

شكل رقم (13/7)

المتطلبات الضريبية الحديثة لتمويل الاستثمار باستخدام القروض

بدرجة مقزايدة مقارنة برأس المال Thin Capitalization

البلد	المتطلبات الجديدة
بلغاريا	عُلت القوانين الجديدة التي أصبحت سارية المفعول ابتداء من 1 يناير عام 1999 بنود مرتبطة بالتمويل الزائد باستخدام القروض Thin Capitalization والتي تم التوسع فيها للتطبيق على الفئدة على الاقسط المرتبطة بعقود الاستثمار المالية .
بولندا	ادخلت التعديلات على قانون ضرائب دخل الشركات بنود لمراعاة Thin Capitalization وفي ظل تلك البنود الجديدة والتي أصبحت سارية المفعول ابتداء من 1 يناير عام 1999 . فإن القادة على القروض من حملة الأسهم والشركات الشقيقة قد لا يتم السماح باستقطاعها إلا في حدود أو مدى لا تزيد خلاله نسبة القروض الى حقوق الملكية عن نسبة 3 : 1 .
الدنمارك	تم إدخال قواعد التمويل البسيط برأس مال الملكية Thin Capitalization التي تحد من إمكانية استقطاع مصروفات الفوائد على القروض المملوكة لشركات المجموعة الأجنبية وعلى القروض المضمونة عن طريق شركات المجموعة . وقد أصبحت تلك القواعد سارية المفعول ابتداء من 1 عام 1999 . فإذا كانت نسبة القروض الى حقوق الملكية تزيد عن نسبة 4 : 1 فإن مصروف الفائدة والخسائر الرأسمالية يتم السماح باستقطاعها للأغراض الضريبية بالنسبة للجزء الزائد عن القروض المدارة .

Terms of Debt and Equity ويتعين التحذير من أن مصطلحي القروض والملكية لم يتم تعريفها بشكل موحد عبر دول العالم ، فمتى تم التعامل مع مشاكل التمويل الضئيل عن رأس المال في أحد البلدان ، فإن الخطوة الأولى التي يتعين مراعاتها تتمثل في أن يكون هناك تفهم واضح لكيف تم تحديد وتوقيت وتفسير مصطلحي القروض والملكية في ذلك البلد .

تنشأ المشاكل المرتبطة بزيادة القروض عن حقوق الملكية بسبب ان معظم النظم الضريبية تعالج القروض والملكية بشكل مختلف ، والمثال الواضح على ذلك هو المعاملة الضريبية لمدفوعات الفائدة على القروض مقارنة بمدفوعات الفوائد المدفوعة الى حملة الأسهم . ولا شك أن المعاملة الضريبية المختلفة المتفق عليها لرأس مال القروض مقارنة برأس مال الملكية قد تؤثر على قيام بعض الشركات المتعددة الجنسية بالتبويب الخاطئ لرأس مال الملكية واعتبارها رأس مال قروض تعتمد أو استخدام طريقة معينة من شأنها اكتساب مزايا ضريبية .

وعندما تحصل أحد الشركات القابضة عـ قروض للتمويل من الشركة الأم أو أحد الشركات الشقيقة ويكون المقرض والمقرض يعملون في مواقع في بلاد مختلفة ، فإن الفائدة على القروض سوف تعالج على أنها مصروف قابل للخصم من ضرائب الدخل بشرط أن يعبر عن معدل الفائدة التجاري السائد الملائم .

أما في حالة التمويل عن طريق رأس مال الأسهم فإن العائد على رأس المال تتمثل في صورة توزيعات للأرباح ، وفي بعض البلدان فإن مدفوعات توزيعات الأرباح المسددة للمساهمين غير قابلة للاستقطاع الضريبي طبقا لأغراض ضريبة دخل الشركات ، ان مدفوعات توزيعات الأرباح إلى الشركة

الأم أو إلى أحد الشركات الشقيقة الكائنة في بلد آخر عادة ما تخضع إلى ضريبة محتجزة من المنبع بمعدل أكبر من ذلك المطبق على معدل الفائدة .

وإذا ما قررت الشركة الأم أن تمول الشركة التابعة عن طريق قروض في أحد البلدان الأخرى عند معدل الفائدة التجاري الجاري المسائد ، فإن ضرائب الدخل للشركة التابعة قد يتم تخفيضها بشكل جوهري عند مقارنة الموقف في حالة تمويلها عن طريق زيادة رأس مال الأسهم ، إن مدفوعات الفائدة إلى الشركة الأم الأجنبية قد تخضع لضريبة من المنبع على الفوائد في أحد البلاد ، مثل تلك الضرائب قد يتم استبعادها بوجه عام أو تخفيضها بشكل جوهري إذا ما كان لدى البلدين (الشركة الأم والشركة التابعة) اتفاقية ازدوج ضريبي Double Tax Treaty .

مما تقدم كانت النظرة للأمر من وجهة نظر الشركة التابعة ، لذلك يتعين دراسة الموضوع من وجهة نظر الشركة الأم ، بوجه عام يكون من الأفضل للشركة الأم أن تقدم تمويل للشركة التابعة عن طريق استخدام رأس مال الأسهم مقارنة بالتمويل بالقروض .

فإذا تم تقديم رأس مال أسهم إلى الشركة التابعة من ثم فإن العائد على رأس المال عادة ما يكون في شكل توزيعات للأرباح مثل تلك التوزيعات للشركة الأم غير خاضعة للضريبة عادة . أما إذا كان التمويل المدفوع من الشركة الأم إلى الشركة التابعة في صورة قروض محملة بالفوائد ، فإن الفائدة المحصلة عن طريق الشركة الأم تكون عادة خاضعة للضريبة ، لذلك يمكن التوصل إلى نتيجة مؤداها أن الشركة الأم تكون في موقف معاكس لموقف الشركة التابعة عندما يتم دراسة الآثار الضريبية للتمويل بالقروض مقارنة بموقف التمويل برأس مال الأسهم .

وبسبب الاختلافات الرئيسية في المعاملة الضريبية للتمويل عن طريق القروض ورأس مال الأسهم (الملكية) . فإن كثير من البلاد تضمن قوانينها الضريبية قواعد ومتطلبات للتمويل البسيط عن طريق الأسهم مقارنة بالقروض حيث تسمح تلك المتطلبات بإعادة تبويب القروض إلى الملكية أو الملكية إلى القروض ، كما أنها أيضا تسمح بأن يتم تحديد إعادة تصنيف الدخل من الفوائد وتوزيعات الأرباح كمصدر بشكل حقيقى وصحيح .

إن البلاد التى تلجأ إلى وضع متطلبات وضوابط للتمويل بالقروض بدرجة أكبر من رأس المال فى قوانينها الضريبية تركز بصفة رئيسية على تلك الشركات التابعة التى تقوم بتبويب تمويلها من الشركة الأم كقروض بينما هى فى الحقيقة والجوهر تمويل عن طريق رأس المال ، أن السلطات الضريبية تمنع وترفض اعتماد فوائد القروض كتخفيض من الأرباح فى مثل تلك المواقف ، ولاشك أن الحالة التقليدية لذلك الموقف تظهر واضحة فى حالة تقديم الشركة الأم أموال إلى الشركة التابعة بطريقة ينتج عنها زيادة نسبة القروض عن رأس المال الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع مؤشر القروض إلى حقوق الملكية (الرافعة) .

13/6 ضرائب الدخل المؤجلة Accounting For Deferred Income Taxes

تعتبر المحاسبة عن ضرائب الدخل من الموضوعات الهامة عالمية النطاق، وهى تمثل أحد المجالات الهامة فى الامتحانات المهنية فى معظم البلاد ، على سبيل المثال فهى تمثل أحد الموضوعات الهامة فى امتحانات الحصول على لقب محاسب قانونى فى الصين .

Deferred Income Tax Asset إن اعتبار ضريبة الدخل المؤجلة كأصل تعرف بانها عوائد ضريبية مستقبلية حيث أنها تمثل أرباح تم إخضاعها من قبل للضريبة ولكن لم يتم التقرير عنها في قائمة الدخل بعد ، لذلك فإن ضرائب الدخل التي تم سددها من قبل على ذلك الدخل تعتبر في الحقيقة بمئابة مصروفات مدفوعة مقدما ، وقد اصطلح على تلك الضرائب على الدخل المدفوعة مقدما بتعبير ضرائب الدخل المؤجلة . ومن موزع مقدما فان ضرائب الدخل المؤجلة تعالج كأحد بنود الأصول، ومن ناحية اخرى فان التزام ضريبة الدخل المؤجلة **Deferred Income Tax Liability** يمثل التزام ضريبة دخل مستقبلية متوقع نتيجة للأرباح الحالية أو عن الفترات السابقة والتي تم التقرير عنها سابقاً في القوائم المالية إلا أنها لم يتم إخضاعها للضريبة بعد .

الاختلافات الزمنية المؤقتة Temporary Timing Differences

لتوضيح اثر ضرائب الدخل التي ترجع الى الفروقات الزمنية المؤقتة يفترض المثال التالي :-

مثال :

تستخدم أحد الشركات للصناعية السعودية في مجال الأدوات الطبية طريقة القسط المتناقص المضاعف طبقاً للأغراض الضريبية كما تستخدم طريقة القسط الثابت لأغراض التقرير المالي . وفيما يلي البيانات الخاصة بأهلاك المعدات الصناعية . وقد بلغت التكاليف الرأسمالية الأصلية مبلغ 550000 ريال سعودي ، كما تبلغ القيمة التخريدية التقديرية مبلغ 40000 ريال ويبلغ العمر الافتراضي المقدر 5 سنوات .

السنوات	بداية القيمة الدفترية	طريقة القسط المتناقص المضاعف	طريقة القسط الثابت
		مصرفات الإهلاك	مصرفات الإهلاك
1	550000	$R\ 220000 - R550000 \times (1) \times 40\%$	$R\ 102000 - R510000 \times (3) \times 20\%$
2	330000	$R\ 132000 - R330000 \times 40\%$	$R\ 102000 - R510000 \times 20\%$
3	198000	$R\ 79200 - R198000 \times 40\%$	$R\ 102000 - R510000 \times 20\%$
4	118000	$R\ 47520 - R118000 \times 40\%$	$R\ 102000 - R510000 \times 20\%$
5	71280	$R31280 - (2)$	$R\ 102000 - R510000 \times 20\%$
إجمالي مصرفات الإهلاك لمدة خمس سنوات		R510000	R510000

ويفترض أن معدل ضريبة الدخل على الشركة يبلغ 25% :-

السنة	الفروقات في مصروف الإهلاك بين الطريقتين	الالتزام الضريبي المؤجل	
		بالزيادة (الانخفاض) ⁽⁴⁾	الرصيد
1	R 118000	R 19500	R 29500
2	R 30000	R 7500	R 37000
3	R (22800)	R (7500)	R 31300
4	R (54480)	R (13620)	R 17680
5	R (70720)	R (17680)	صفر

في المثال السابق نشأ التزام ضريبة الدخل المؤجل في السنة الأولى
والسنة الثانية حيث أن قيمة مصروف الإهلاك لأغراض الضريبة كان أكبر

⁽¹⁾ 40% (ضعف معدل القسط الثابت \times القيمة الدفترية في بداية السنة) .

⁽²⁾ الوصول إلى نهاية القيمة الدفترية التي تعادل القيمة التخريدية .

⁽³⁾ معدل القسط الثابت الخاص بالإهلاك السنوي: $100 \times \frac{1}{20} = 5\%$.

⁽⁴⁾ معدل الضريبة \times الفرق في مصروف الإهلاك بين الطريقتين = الالتزام الضريبي المؤجل .

من كل نظيره الظاهر في قائمة الدخل . ويعكس الموقف ابتداء من السنة الثالثة . ونتيجة لذلك فإن رصيد التزام ضريبة المؤجلة قد انخفض في كل سنة في أثناء السنوات الثالثة والرابعة والخامسة . في نهاية السنة الخامسة فإن الرصيد في حساب التزام ضريبة الدخل المؤجل كان صفر . ويرجع السبب في ذلك ان اجمالي مصروف الإهلاك للفترة في السنة الخامسة كان R 510000 لكل من الاغراض الضريبية واغراض التقرير المالي .

يطلق على المدخل الامريكي الخاص بضرائب الدخل المؤجلة تعبير مدخل الأصل والالتزام **The Asset-and-Liability Approach** والذي يستلزم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة او الأصول الضريبية المؤجلة لضرائب الدخل التي سوف يتم فرضها او استعادتها على الفروق الزمنية المؤقتة بين قيمة الدخل الخاضع للضريبة وقيمة الدخل المحاسبي قبل الضريبة، ان المثال السابق يتسق مع الفلسفة القائمة لمدخل الأصل والالتزام . وقد أشارت أدلة الإثبات على ان الاتجاه المالي اصبح يتجه بوضوح نحو الاختيار العالمي النطاق لمدخل الأصل والالتزام .

ان المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) المعدل في عام 1996 يتطلب ان يتم تضمين ضرائب الدخل المؤجلة عند حساب مصروف ضريبة الدخل وان الضرائب المؤجلة يتم التقرير عنها في قائمة المركز المالي ، ان الارشادات التي يوفرها المعيار الدولي رقم (12) تتسق مع المعايير الأمريكية .

الا ان هناك فرق ملحوظ بين معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وبين مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية في الإيضاح رقم (109) يتمثل في ضرورة تبويب كافة الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية

الموجلة كبنود جارية (غير متداولة) في الميزانية العمومية . تتطلب مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية أن يتأسس التبويب كبنود جارية أو غير جارية في الميزانية العمومية على تبويب الأصل أو الالتزام غير الضريبي المرتبط لأغراض التقرير المالي ، يؤثر اختلاف التبويب هذا على حساب مؤشرات الميزانية العمومية ويمكن أن يترتب عليه عدم إمكانية المقارنة بين المنشآت التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية وتلك التي تطبق مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها .

مدخل الأصل والالتزام Asset-and-Liability Approach

يركز مدخل الأصل - الالتزام الخاص بصرائب الدخل الموجلة على الفروقات الزمنية المؤقتة بين الدخل قبل الضريبة لأغراض التقرير المالي والدخل الخاضع للضريبة ، تؤدي الفروقات الزمنية المؤقتة الى فروق بين مقدار الدخل لأغراض التقرير المالي قبل ضرائب الدخل ومقدار الدخل الخاضع للضريبة ، ويتعين الإشارة الى حالتين هما :-

أ - عندما يكون الدخل الخاضع للضريبة أقل من الدخل قبل الضريبة طبقاً للتقرير المالي ، فبسبب طبيعة الفروقات الزمنية المؤقتة فإن الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل سوف يكون أكبر من الدخل قبل الضريبة لأغراض التقرير المالي . ان ضريبة الدخل التي يتوقع ان تدفع في المستقبل عن الفرق بين هذين المقدارين عن الدخل يتم تسجيلها الآن كالتزام ضريبي مؤجل .

ب- عندما يكون الدخل الخاضع للضريبة أكبر من الدخل قبل الضريبة طبقاً للتقرير المالي والذي يرجع بسبب طبيعة الفروقات الزمنية المؤقتة ، فإن

الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل سوف يكون أقل من الدخل قبل الضريبة لأغراض التقرير المالي ، ويتم تسجيل التحقيق في ضريبة الدخل في المستقبل الآن كأصل ضريبة دخل مؤجلة .

مثال : (التزام ضريبة الدخل المؤجلة)

أقرت أحد الشركات المتعددة الجنسية عن دخل قبل الضريبة في قائمة الدخل في عام 2003 مبلغ \$ 100000 ، وكان معدل ضريبة الدخل 30% وقد تم تضمين مبلغ \$20000 (ضمن مقدار الدخل \$100000) سوف يتم خضوعه للضريبة في المستقبل . وتبلغ الضريبة المتوقعة في المستقبل على مبلغ \$20000 \$6000 ($20000 \times 30\%$) وهذا يمثل التزام ضريبي دخل مؤجل ، حيث انه يتطلب سداده في المستقبل ، وبالتالي يصبح الدخل الخاضع للضريبة لتلك الشركة مبلغ \$80000 ، ويتم تسجيل تلك المعلومات بقيد يومية في دفاتر الشركة على النحو التالي :-

30000		من حـ/ مصروف ضريبة الدخل الى مذكورين
	24000	حـ/ ضرائب دخل مستحقة
	6000	حـ/ التزام ضريبة دخل مؤجلة

تمثل ضرائب الدخل المستحقة التزام قانوني حيث يتوقع ان تحصل السلطات الضريبية مبلغ \$24000 في تاريخ الاستحقاق ، اما التزام ضريبة الدخل المؤجل فهو ليس التزام قانوني ، ومع ذلك فحيث ان الدخل المكتسب بمبلغ \$20000 في عام 2003 سوف يتم اخضاعه للضريبة في المستقبل ، فان التزام الضريبة المؤجلة يتم الاعتراف به لضمان ان كافة المصروفات

المرتبطة بإيرادات عام 2003 قد تم التقرير عنها في قائمة الدخل عام 2003،
وان كافة الأتزمات في نهاية عام 2003 تم التبر عنها في الميزانية العمومية.
مثال: (اصل ضريبة الدخل المؤجلة)

كان اجمالي الدخل الخاضع للضريبة لحدى الشركات مبلغ \$500000 ،
وقد قدمت الشركة خصومات على منتجاتها ، وقد قدرت الشركة ان هناك
خصومات في عام 2004 سيتم على المنتجات المباعة في عام 2003 ، تم
التقرير عن مطالبات خصومات بمبلغ \$50000 في القوائم المالية لعام 2003
ويفترض ان السلطات الضريبية لم تسمح بأى استقطاع ضريبي خاص
بالخصومات حتى يتم عملها بالفعل ، ويفترض ان معدل ضريبة الدخل تبلغ 30% .
وبالتالى فان ضرائب الدخل المستحقة تبلغ $(\$500000 \times 30\%) = \150000 ،
ويمكن للشركة ان تتوقع ان عمل تنزيلات بمبلغ \$50000 في عام 2004 (على
مبيعات عام 2003) سوف يخفض من المدفوعات الضريبية لعام 2004 بمقدار
\$15000 $(\$50000 \times 30\%)$.ونلك المبلغ (\$15000) يشار اليه بأنه اصل
ضريبي مؤجل ، وهو يمثل الميزة المتوقعة من الاستقطاع الضريبي المستقبلى
للبنء الذى سبق تسجيله والتقرير عنه . وفى الحقيقة فان الشركة تقوم باعادة سداد
ضرائب الدخل هذا العام خاصة بالضرائب المخفضة في عام 2004 .فى دفاتر
الشركة عن عام 2003 على النحو التالى :-

من مذكورين		
حـ/ مصرف ضريبة الدخل		135000
حـ/ الاصل الضريبي المؤجل		15000
الى حـ/ ضرائب الدخل المستحقة	150000	

يمثل مصروف ضريبة الدخل بمبلغ \$135000 الفرق بين الضرائب المستحقة الجارية (\$150000) والميزة الضريبية المؤجلة (\$15000) .

يعرض الشكل رقم (13/8) الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة لبعض الشركات المتعددة الجنسية . وتجدر الإشارة الى ان القيم تتأثر بمبادئ المحاسبة المقبولة والمعترف عليها لكل بلد . في ظل معايير مبادئ المحاسبة الانجليزية على سبيل المثال فان مخصص الضرائب المؤجلة يتم عمله عندما يتوقع ان يتم عكس الفروقات الزمنية في المستقبل القريب ، مع ذلك فان مبادئ المحاسبة الامريكية تتطلب عمل مخصصات ضرائب مؤجلة على اساس الالتزام الكامل في كافة الفروق الزمنية المؤقتة .

شكل رقم (13/8)

الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

الشركة	السنة	القيم بالمليون الأصول الضريبية المؤجلة	الالتزامات الضريبية المؤجلة
Bayer	1998	DM 754	DM 1534
Best foods	1999	\$ 32	\$ 7
BP amoco	1999	£ 1237	£ 6082
Daimler Chryskr	1998	5016	4165
Delphi	1999	\$ 3001	\$ 111
Dyno	1998	NK 420	NK 425
Geiral Motors	1998	\$ 17780	\$ 449
Honda	1999	¥ 358879	¥ 215498
ICI	1998	£ 180	£ 146
Orkla	1998	NK 143	NK 824
Renault	1998	F 8223	F 1284
Sony	1999	¥ 142071	¥ 126199

الفروقات الدائمة Permanent Differences

أن بعض الفروق الموجودة بين الدخل المحاسبى والدخل الخاضع للضريبة تعتبر دائمة ، وتنتج تلك الفروقات الزمنية بسبب أنواع معينة من الإيرادات التى تعفى من الضرائب بالإضافة "ى أنواع معينة من المصروفات التى لا تعتبر قابلة للخصم طبقاً لأغراض الضريبة .

أن الإيرادات غير الخاضعة للضريبة او المصروفات غير القابلة للاستقطاع غير المتضمنة عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة يتم تضمينها عند تحديد الدخل لأغراض التقرير المالى ، أن الفروقات الدائمة لا يتم تضمينها عند حساب الدخل الخاضع للضريبة كما انها لا تؤثر على الالتزام الضريبى الجارى او المستقبلى .

مثال:

يوضح ذلك المثال اثر الفروقات الزمنية والدائمة على طريقة حساب ضرائب الدخل ، يفترض أن بالنسبة للسنة المنتهية فى 31 ديسمبر عام 2003 أن الشركة المتعددة الجنسية قد أقرت عن دخل محاسبى قبل الضرائب بمبلغ \$ 500000 ، وأن القيم قد تضمنت فرقين دائمين هما :-

1- إيراد غير خاضع للضريبة بمبلغ \$ 50000 .

2- مصروف غير قابل للاستقطاع الضريبى بمبلغ \$ 7000 .

كما أن للشركة فرق مؤقت : أن مصروف الإهلاك لأغراض الضريبة البالغ \$30000 اكبر من المقدار المقرر فى حساب الأرباح والخسائر ، يبلغ معدل ضريبة دخل الشركات 30% عن عام 2003 ، ويتم حساب ضرائب الدخل المستحقة عن السنة على النحو التالى :-

\$500000		الدخل قبل الضريبة من قلعة الدخل بضائف (بطرح) اختلافات دائمة :
	\$(50000)	ليرلا غير خاضع للضريبة
(43000)	7000	مصروف غير قابل للاستقطاع الضريبي
\$ 457000		بطرح اختلاف مؤقت
(30000)		الزيادة في الإهلاك الضريبي فوق الإهلاك المقرر عنه
\$ 427000		الدخل الخاضع للضريبة
\$128100		الضريبة المستحقة عن الدخل الخاضع للضريبة عن عام 2003 \$ 427000 x 30%

أن الفروقات الدائمة لن يتم تضمينها في الدخل الخاضع للضريبة ، كما أن الفروقات الدائمة لن يكون لها أي أثر ضريبي مستقبلي ، إلا أن الفروقات الزمنية المؤقتة تؤثر على الدخل المقرر عنه والدخل الخاضع للضريبة في فترات مختلفة .

مخصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة

Valuation Allowance For Deferred Income Tax Assets

أن الأصل الضريبي المؤجل يتوقع أن يوفر مزايا ضريبة دخل مستقبلية ، ويتم تحقق الميزة الضريبية فقط عندما يكون هناك دخل كافٍ خاضع للضريبة في المستقبل ، تتطلب المعايير المحاسبية لكثير من البلدان بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن يتم تخفيض الأصول الضريبية المؤجلة عن طريق استخدام مخصص للتقييم إذا كان من المحتمل أن لا توفر بعض أو جميع قيم الأصل الضريبي المؤجل ميزة ضريبية مستقبلية .

أن مخصص الأصول الضريبية المؤجلة هو حساب مقابل Contra Account لحساب الأصول الضريبية المؤجلة . وسوف يتم تخفيض الأصل الى قيمته المتوقع استردادها في المستقبل .

مثال :

تقوم أحد الشركات ببيع أحد المنتجات الذي لها ضمان ضد عيوب الصناعة لمدة سنة ، أثناء عام 2003 بلغت اجمالى إيراد بيع المنتج 750000 Ps ، ويتوقع أن تكون مصروفات الضمان معدل 2% من إيرادات المبيعات ، وقد تم عمل نصف إصلاحات الضمان أثناء سنة البيع والباقي أثناء السنة التالية . وقد قامت الشركة بعمل قيد التسوية التالية فى نهاية عام 2003 لتسجيل مصروف الضمان على المبيعات التى تم تحقيقها عام 2003 والتى يتوقع ان يتم عمل إصلاحات لها فى عام 2004 .

7500	من حـ/ مصروف الضمان
7500	الى حـ/ الالتزام المقرر فى ظل الضمانات

يفترض أن السلطات الضريبية تسمح بتخفيض مصروفات الضمان عندما يتم اتفاق تكاليف الإصلاح الفعلية . ويفترض أن معدل الضريبة يبلغ 35% ، وقد أقرت الشركة عن دخل قبل الضريبة يبلغ Ps 150000 وقد بلغ الدخل الخاضع للضريبة Ps 157500 . وفيما يلى القيد الخاص بتسجيل مصروف الضريبة :-

52500	من مذكورين
2625	حـ/ مصروف ضريبة الدخل
	حـ/ الأصول الضريبية المؤجلة
55125	الى حـ/ ضريبة الدخل المستحقة

والآن يفترض انه في اوائل عام 2004 فان منافسين الشركة قد ادخلوا أحد المنتجات بالسوق والذي جعل منتج الشركة راكدا . وقد قررت الشركة أن 40% فقط من تكاليف إصلاح الضمان الباقية سوف يتم إنفاقها فقط ، حيث أن 60% من المشتريين يتوقع ان تستبدل منتج الشركة بالمنتج الحديث الآخر الذى ادخله منافسين الشركة ، وهذا يعنى ان 40% من اجمالى استقطاع الضمان فقط بمبلغ Ps 75000 يتوقع ان يتم تحقيقه فى عام 2004 . ونتيجة لذلك فان القيمة المتوقعة القابلة للتحقق للأصل الضريبي المؤجل يُبلغ 10500 Ps (Ps 2625 × 40%) . يتم تسجيل الفرق البالغ Ps 1575 (Ps 2625 - Ps 1050) على النحو التالى :-

1575	من حـ/ الألتزام المقرر فى ظل الضمانات
1575	الى حـ/ مخصص الأصول الضريبية المؤجلة

فى مجال تحديد مخصص التقييم فان ممارسة الحكم الشخصى يعتبر ضروريا لتحديد قيمة الأصول الضريبية المؤجلة ومخصص التقييم المرتبط . كافة المعلومات الملائمة يجب أن يتم مراعاتها لتحديد ما إذا كانت الأصول الضريبية المؤجلة سوف يتم تحقيقها بالكامل . فإذا تم تحديد أن الأصول الضريبية المؤجلة لن يتم تحقيقها بالكامل من ثم فان القيد يتطلب أن يتم عمله لمخصص التقييم .

يوضح الشكل رقم (13/9) الأصول الضريبية المؤجلة لشركة Honda Motors Co. ومخصص التقييم والالتزامات المؤجلة عن السنتين 1998 ، 1999 .

شكل رقم (13/9)

الأصول الضريبية المؤجلة ، مخصص التقييم والالتزامات المؤجلة

لشركة Honda Motor Co.

القيمة بالمليون ين		
1999	1998	
¥ 73207	¥ 85201	الأصول الضريبية المؤجلة
67142	73256	تقييم المخزون
20804	—	مخصص العملاء
20304	19608	الخصم الضريبي الاجنبي
88401	67790	الخسارة التشغيلية المرحلة
107457	116223	الحد الأدنى لتعديل التزامات المعاش
377315	371078	أخرى
18436	16466	إجمالي الأصول الضريبية المؤجلة
358879	354612	(ناقص) مخصص التقييم
(16580)	(16385)	التزامات ضريبية مؤجلة
(13194)	(14095)	تقييم المخزون
(111263)	(114433)	الأهلاك والاطفاء مع استبعاد معاملات الاستئجار
(28525)	(50930)	معاملات الاستئجار
(21630)	(21135)	المكاسب غير الموزعة للشركات التابعة والضريبة
(24306)	(25332)	صافي المكاسب غير المحققة على استثمارات حقوق الملكية
(215498)	(242310)	أخرى
¥ 143381	¥ 112302	إجمالي الالتزامات الضريبية المؤجلة
		صافي الأصول الضريبية المؤجلة

13/7 معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - ضرائب الدخل

Income Taxes - IAS - 12

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية في مارس عام 1979 بإصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (12) بعنوان المحاسبة عن ضرائب الدخل بهدف تناول المعالجة المحاسبية عن ضرائب الدخل على الشركات باختلاف أنواعها وسماتها وفقاً للبيانات التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المتعددة الجنسية ، ونظراً للتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال الدولية قامت اللجنة في عام 1994 بإعادة صياغة المعيار دون إجراء أية تعديلات جوهرية في صياغته الأصلية باستثناء بعض تغيرات في المصطلحات لتوفير التجانس والتوافق مع معايير المحاسبة الدولية الأخرى ، ثم قامت اللجنة أيضاً في عام 1996 بتعديل ذلك المعيار ليحل محل المعيار الأصلي ليصبح موضوعه ضرائب الدخل ، على أن يصبح ساري المفعول ابتداء من يناير 1998 ، وقد تضمن ذلك التعديل مجموعة من التغيرات الأساسية ، وفيما يلي دراسة موجزة لموضوع ونطاق المعيار والمعالجة المحاسبية التي يتضمنها بالإضافة إلى العرض والإفصاح عن ضرائب الدخل .

المشاكل محل اهتمام المعيار (هدف المعيار) :-

يدرس ذلك المعيار المحاسبي الدولي كيفية المحاسبة عن آثار ونتائج الضريبة الحالية والمستقبلية لكل من :-

- الإسترداد (التسمية) المستقبلية لقيمة الفترة المرحلة للأصول (الإلتزامات) في قائمة المركز المالي .
- المعاملات والأحداث الأخرى للفترة الحالية التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية للمنشأة .

نطاق المعيار :

يتعامل ذلك المعيار مع كافة ضرائب الدخل بما فيها الضرائب المحلية أو الأجنبية أو الضرائب المحتجزة من المنبع بالإضافة الى ضريبة الدخل على مدفوعات توزيعات الأرباح (سواء من الشركة التابعة أو المشروعات المشتركة) .

المعالجة المحاسبية :

1- الضريبة الحالية أو الجارية Current Tax

هي ذلك المقدار من ضرائب الدخل المستحق أو القابل للإسترداد عن الربح (الخسارة) الخاضع للضريبة عن الفترة الحالية .

2- الضريبة المؤجلة Deferred Tax

هي ذلك المقدار من ضرائب الدخل المستحق أو القابل للإسترداد في الفترات المستقبلية بخصوص الآتي :-

- الفروق المؤقتة .
- ترحيل الخسائر الضريبية غير المستخدمة للفترات التالية .
- ترحيل الخصومات الضريبية غير المستخدمة للفترات التالية .

3- الفروق المؤقتة Temporary Differences

هي الفروق بين قيمة الأساس (القاعدة) الضريبي لأحد البنود وبين القيمة الدفترية المرحلة للأصل (الإلتزام) والتي قد تكون :-

أ - فروق مؤقتة خاضعة للضريبة Taxable Temporary Differences

وهي الفروق المؤقتة التي تؤدي إلى قيم خاضعة للضريبة في الفترات المستقبلية .

ب- الفروق المؤقتة القابلة للإستقطاع Deductible Temporary Differences

هي فروق مؤقتة يترتب عليها قيم تكون قابلة للإستقطاع من ضرائب الدخل التي تصبح مستحقة في الفترات المستقبلية .

4- القاعدة أو الأساس الضريبي The Tax Base

إن القاعدة أو الأساس الضريبي للأصل (أو الإلتزام) هي القيمة التي تستطع من أحد البنود (أصل أو إلتزام) طبقاً للأغراض الضريبية .

5- الأرصدة الضريبية الجارية Current Tax Balances

- يجب أن يتم الإعتراف بأرصدة الضرائب الجارية على النحو التالي :-
- زيادة أحد الإلتزامات (الأصول) مقابل ضرائب جارية غير مدفوعة (تم دفعها بالزيادة) .
- يجب أن يتم الإعتراف بالعائد من الخسارة الضريبية المرحلة بأثر رجعي كبنود من بنود الأصول .

6- الإلتزام الضريبي المؤجل Deferred Tax Liability

- يتم الإعتراف بوجود إلتزام ضريبي مؤجل لكافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة باستثناء عندما تنشأ من عملية تنقسم بأن :-
- شهرة المحل لم يكن إطفائها قابل للإستقطاع طبقاً للأغراض الضريبية.
- ليست ضم أو إدماج أعمال .

- فى وقت حدوث العملية لم تؤثر على الربح المحاسبى أو الربح الخاضع للضريبة .

7- الأصل الضريبي المؤجل Deferred Tax Asset

يتم الاعتراف كأصل ضريبي مؤجل الفروق المؤقتة القابلة للإستقطاع للمدى الذى يكون من المحتمل أن تكون قابلة للإسترداد من الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة ، لا يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل عندما ينشأ من :-
- الاعتراف المبني بأحد الأصول (أو الإلتزام) فى أحد العمليات التى لا تتصف بأنها :-

- لا يعتبر ضم أو إنعماج أعمال .
- لم تؤثر فى وقت حدوث العملية على الربح المحاسبى أو الربح الخاضع للضريبة .

8- يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل للخصائر / الخصومات الضريبية غير المستخدمة Unused Tax Losses/Credits المرحلة للفترة القادمة للمدى الذى من المحتمل أن تكون قابلة للإسترداد فى المستقبل .

9- تنشأ الفروقات المؤقتة عندما تصبح القيمة الدفترية المرحلة للإستثمارات فى الشركات التابعة ، الفروع والشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة مختلفة عن القاعدة الضريبية للإستثمار .

10- تطبق المبادئ التالية عند قياس Measurement الأرصدة الضريبية الجارية والمؤجلة :-

(أ) يستعين أن يتم قياس تلك الإلتزامات (الأصول) الجارية والمؤجلة عند القيم التى يتم دفعها (أو إستعادتها) بإستخدام المعدلات الضريبية (القوانين الضريبية) والتى لم يتم تفعيلها بشكل أساسى عن طريق تاريخ التقرير .

(ب) يجب أن تعكس الأرصدة الضريبية المؤجلة الآثار الضريبية المتعلقة بكيفية إسترداد الأصل أو تسوية الإلتزام .

(جـ) يتم قياس الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية والمؤجلة عند معدل ضريبى واجب التطبيق على الأرباح غير الموزعة .

(ء) يتم الإعتراف بآثار ضريبة الدخل من توزيعات الأرباح عندما يتم الإعتراف بالإلتزام الخاص بدفع توزيعات الأرباح .

(هـ) يتم حظر الخصم .

(و) يجب أن يتم لاء إختبارات التخفيض Impairment Tests على الأصول الضريبية المؤجلة عند كل تاريخ للميزانية العمومية .

11- يجب أن يتم الإعتراف بالضريبة الجارية والمؤجلة كدخل أو مصروف

ويتم تضمينها فى قائمة الدخل بإستثناء الضريبة الناشئة من :-

- العملية أو الحدث الذى يتم الإعتراف به مباشرة فى حقوق الملكية .

- دمج أو ضم الأعمال بطريقة الإستحواذ أو التملك .

المعرض والإفصاح :

1- المعرض :

يجب أن يتم عرض أرصدة الضرائب على النحو التالى :-

1- يتم إظهار الأرصدة الضريبية بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى في الميزانية العمومية .

2- يتم للتمييز بين الأرصدة الضريبية المؤجلة وبين الأرصدة الضريبية الجارية .

3- تعتبر الأرصدة الضريبية المؤجلة بنود غير جارية

4- يتم إظهار مصروف الضرائب (الدخل) عن الأنشطة العادية في صلب قائمة الدخل .

5- قد يتم عمل المقاصة بين الأرصدة الضريبية الجارية عندما تكون الوحدة:

- أ - صاحب حق قابلة للتطبيق لإجراء المقاصة للمبالغ المعترف بها .
- ب- تتوى السداد على أساس الصافي .

6- قد يتم عمل مقاصة الأرصدة الضريبية المؤجلة عندما تكون الوحدة :

- أ - صاحب حق قابل للتطبيق لإجراء المقاصة للمبالغ المعترف بها .
- ب- أن ترتبط المديونيات والدائنيات لنفس السلطة الضريبية اما على :
 - نفس الوحدة الخاضعة للضريبة .

- وحدات مختلفة خاضعة للضريبة تتوى التسوية على أساس الصافي

2- الإفصاح :

1- السياسات المحاسبية :

- الطريقة المستخدمة للضريبة المؤجلة .

2- قائمة الدخل والإيضاحات المتممة :

يتم إظهار المكونات الرئيسية للمصروف (الدخل) الضريبي بشكل منفصل متضمناً ما يلي :-

- مصروف (دخل) الضريبة الجارى .
- مصروف (دخل) الضريبة المؤجل .
- الضريبة المؤجلة الناشئة عن تخفيض أو انعكاس تخفيض سابق للأصل الضريبي المؤجل .
- مقدار الضريبة المرتبط بالتغيرات فى السياسات المحاسبية والأخطاء الأساسية التى تم معالجتها طبقاً للبديل المسموح به فى المعيار المحاسبى لدولى رقم (8) - صافى ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية والتغيرات فى السياسات المحاسبية .
- الضريبة المرتبطة بالبنود غير العادية .
- المطابقة بين مقدار الضريبة والربح / الخسارة المحاسبية فى صورة نقدية لو مطابقة رقمية للمعدل .
- شرح التغيرات فى المعدل (المعدلات) الضريبي الواجب التطبيق مقارنة بالفترة (الفترات) السابقة .
- بالنسبة لكل نوع من الفروقات المؤقتة وبخصوص كل نوع من الخسارة والدائريات الضريبية غير المستخدمة ، يتم الاعتراف بقيمة الضريبة المؤجلة فى قائمة الدخل .

قائمة المركز المالي والإيضاحات المنعمة :

- إجمالي قيمة الضريبة الجارية والمؤجلة المحملة أو المضافة لحساب حقوق الملكية .
- مقدار (وتاريخ الإنتهاء) للفروقات المؤقتة القابلة للإستقطاع والخسائر الضريبية غير المستخدمة والخصومات الضريبية غير المستخدمة والتي لم يتم الإعتراف بها كأصل ضريبي مؤجل .
- المقدار الإجمالي للفروقات المؤقتة المرتبطة بالإستثمارات فى الشركات التابعة والفروع والشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة والتي لم يعترف بالالتزامات ضريبية مؤجلة عنها .
- بالنسبة لكل نوع من الفروقات المؤقتة وبخصوص كل نوع من الخسائر والخصومات الضريبية غير المستخدمة ، يتم الإعتراف بمقدار الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة فى قائمة المركز المالى.
- مقدار الأصل الضريبي المؤجلة وطبيعة أدلة الإثبات المدعمة للإعتراف بها عندما :-
 - عندما يكون إستخدام الأصل الضريبي المؤجل معتمداً على الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة .
 - عندما تعانى المنشأة من خسائر سواء فى الفترة الحالية أو الفترة السابقة.
 - مقدار ضريبة الدخل لنتائج توزيعات الأرباح الى حملة الأسهم التى إقترحت أو أعلنت قبل تاريخ الميزانية العمومية والتي لم يتم الإعتراف بها كإلتزام فى القوائم المالية .

■ طبيعة نواتج ضريبة الدخل المحتملة التي تنشأ من دفع توزيعات أرباح إلى حملة أسهم الشركة ، بمعنى الجوانب الهامة لنظم ضريبة الدخل والعوامل التي ستؤثر على مقدار نتائج توزيعات الأرباح الضريبية المحتملة .

الفصل الرابع عشر

المحاسبة في الدول النامية

الفصل الرابع عشر

المحاسبة فى الدول النامية

Accounting In Developing Countries

14/1 التحولات الاقتصادية فى البلاد النامية .

14/1/1 لتطور الاقتصادى وجذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة .

14/1/2 الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية .

14/1/3 نظم الرقابة التنظيمية على تداول الأوراق المالية .

14/1/4 البنية الاساسية كسلاح للمنافسة .

14/1/5 تحويل التكنولوجيا وتطوير رأس المال البشرى .

14/2 المشاكل والتحديات التى تواجه البلاد النامية .

14/2/1 المشاكل

- النمو السكانى .

- التلوث البيئى .

- الفساد .

- عدم الاستقرار السياسى والاضطراب المذنى .

- مشاكل اخرى .

14/2/2 تحديات البيئة التشغيلية للشركات المتعددة الجنسية

- قيود التجارة والتحويل

- العوائق البيروقراطية .
- قوة العمل .
- النظم القانونية والمالية والبنية الأساسية غير الكافية .

14/3 دور المحاسبة .

- 14/3/1 مهنة المحاسبة .
- 14/3/2 التعليم المحاسبى .
- 14/3/3 الفرص والتحديات والدور .
- 14/4 المحاسبة في الدول الاشتراكية .
- 14/4/1 نظم المحاسبة المالية .
- 14/4/2 نظم محاسبة التكاليف .
- 14/4/3 تطبيقات واتجاهات القوائم المالية .

14/5 الخصخصة .

- 14/5/1 فترة التحول .
- 14/5/2 التضمم
- 14/5/3 التقييم .
- 14/5/4 الافصاح .
- 14/5/5 تدريب المحاسبين المهنيين .

14/1 التحولات الاقتصادية في البلاد النامية

Economic Progress In Developing Countries

14/1/1 التطور الاقتصادي وجذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة

Economic Development and Attracting Direct and Indirect Investments

ان التحرك من الاقتصاديات الاشتراكية Socialistic تجاه اقتصاديات السوق الحر Free Market أصبح الآن قائما في كل مكان ، وربما المثال الأكبر وضوحا في الصين والهند وحيث يبلغ حجم السكان في هذين البلدين معا ما يزيد عن 2 بليون نسمة أى ثلث سكان البشرية ، ومن بين البلدان الأخرى التى قامت بتحول سريع الى نظام السوق الحر على سبيل المثال أندونيسيا ، تايلاند ، ماليزيا ، جمهورية التشيك ، بولندا ، المجر ومصر ، وأيضا فان الحكومات فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية قد أسرعت فى تحريكها نحو نظام السوق الحر ، ومن بين أبرز تلك الدول تشيلى، الأرجنتين، بيرو ، البرازيل والمكسيك

ان البلاد الأخذة فى النمو قد دعت المستثمرين الأجانب للقيام بكل من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ، ويعنى الاستثمار المباشر Direct Investment تأسيس وإقامة عمليات Operations (شركات أو أنشطة) فى احد البلدان ، بينما يتضمن الاستثمار غير المباشر Indirect Investment شراء أوراق ملكية أو قروض فى شركات تأسست فى أحد البلاد كاستثمارات مالية . ان البرازيل جذبت ما يزيد عن 31 بليون دولار من الاستثمار الاجنبى المباشر وحده فى عام 1999 ، وفى كثير من البلدان هناك تحول واضح فى الاتجاه نحو الاستثمارات الأجنبية ، وحتى سنوات حديثة فان وجود الشركات المتعددة الجنسية غالبا ما كان يتم النظر اليها بنظرة شك وأحيانا عدم ثقة ،

حيث كانت النظرة يشار إليها على أنها رمز للاستعمار والاحتلال الغربي ،
الآن يبدو جليا أن معظم البلاد الأخذة في النمو قد توصلت الى نتيجة مؤداه
أنها يمكن أن تحقق رخاءها الاقتصادي فقط عن طريق التكامل مع الاقتصاد
العالمي . وليس عن طريق الانعزال الاقتصادي عن باقي العالم ، وقد تم
إثبات ذلك عن طريق الحقيقة الخاصة بأن الصين قد جذبت مزيد من
الاستثمار الاجنبي المباشر في عام 1999 أكثر من أى بلد آخر ، وكان من
المعروف من عهد مضى ليس بالبعيد ان الصين قد أخفت وعزلت نفسها بعيدا
عن باقي دول العالم .

ان بلاد جنوب شرق آسيا ذات أكبر عدد من السكان وتتميز بأنها ذات
أجور منخفضة وذات عمالة مدربة جيدا . وقد أصبحت بهذه السمات أحد
المصادر الرئيسية للعاملين من قوى التكنولوجيا المرتفعة للبلاد الصناعية
(على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية) .

14/1/2 الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية

Privatization and Economic Reforms

ان هناك قوتين دافعتين وراء ذلك التحرك الاقتصادي في دول العالم الثالث
هما :- (أ) خصخصة المنشآت المملوكة عن طريق الحكومة ، (ب) ادخال
اصلاحات اقتصادية . ان الخصخصة Privatization تتضمن تحويل ملكية
الشركة من الحكومة الى القطاع الخاص ، وقد ترتب على الخصخصة الملكية
الخاصة للمنشآت بعد أن كانت مملوكة للحكومات ، وتقوم الأسواق العالمية
بـ تحويل تلك المنشآت الى كيانات تتميز بالكفاءة والمقدرة على المنافسة . وقد
أضافت الإصلاحات الاقتصادية Economic Reforms التي تمت طوعية وأحيانا
بشكل إجباري في إزالة الكثير من السياسات المقيدة للتجارة والاستثمارات

الدولية على سبيل المثال قيود تدفق تداول العملة ، والرسوم الجمركية المرتفعة وحصر الاستيراد والنسبة المئوية للقيود على ملكية الأسهم عن طريق المستثمرين الأجانب ، بوجه عام يمكن القول بأن الاتجاه نحو الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية قد نتج من ثلاثة مصادر رئيسية هي البنك الدولي World Bank ، صندوق النقد الدولي International Monetary Fund ومنظمة التجارة العالمية

World Trade Organization .

بفضل الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية فإن الناتج تمثل في موجة تدفق التجارة بين البلدان الآخذة في النمو والبلاد الصناعية وبين البلاد الآخذة في النمو . ان تمويل الاستثمار ، يمكن أن يتدفق نسبيا بسهولة الى اجزاء مختلفة من العالم للبحث عن عوائد مرتفعة ، ان الفرص في البلاد الآخذة في النمو يمكن أن تلعب دورا هاما في اتخاذ قرارات الاستثمار حيث أن العوائد التي يمكن أن يتم اكتسابها في كثير من البلاد الآخذة في النمو أكثر من مجموعة المستويات المرتفعة للمخاطر .

ومن الأسواق الآسيوية الناشئة التي فضلت الاستثمار غير المباشر على وجه التحديد عن طريق المستثمرين الاجانب تايلان ، ماليزيا ، سنغافورة ، هونج كونج وكوريا الجنوبية ، وقد حققت البلاد الآخذة في النمو مستويات متباينة من التقدم الصناعي والتكنولوجي ، فبعض من بلاد جنوب شرق آسيا حاليا عند نقطة معينة يتوقع أن تتحول الى بلاد صناعية بالكامل وذات دجة مرتفعة من التكنولوجيا ، وفي الحقيقة فإن أحد من النماذج الاربعة الآسيوية - سنغافورة - أصبحت أحد البلاد الاقتصادية النامية الأولى في دول جنوب شرق آسيا بداية من أول يناير عام 1996 ، حيث أصبحت سنغافورة أحد البلاد المصدرة للمنتجات مرتفعة التكنولوجيا ، وكل من الهند وسنغافورة

تقوم بتصدير خبرتهم التكنولوجية ، وتقوم تايوان بتصنيع كامل الحاسبات الالكترونية الشخصية بالإضافة الى الاجزاء والمكونات الرئيسية لبعض شركات الحاسبات الآلية الضخمة في العالم على سبيل المثال شركة Apple وشركة Compaq ، وتعتبر شركة Samsung المؤسسة في كوريا الجنوبية من أكبر الشركات الصناعية للشاشات Monitors في العالم .

ان أسواق أوروبا الشرقية والوسطى واسيا وأمريكا اللاتينية أصبحت أسواق نشطة لكثير من الشركات المقامة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا الغربية ، وأصبحت عديد من الشركات الضخمة مثل Coca - Cola ، Siemens ، Hitachi ، ABB ، Mitsubishi وشركة General Electric تركز على البلاد ذات درجة النمو المرتفع والتي تعتبر ضرورية لنموها ورخاءها الطويل الأجل ، حيث أن البلاد الأخذة في النمو لديها ملايين من المستهلكين ذوي القوة الشرائية الضخمة بشكل متزايد ، عموما فان أهمية العمليات الدولية ستزايد بشكل مكثف بينما يتزايد حجم الشركات ، ان ذلك الحجم لا يقتصر فقط على عدم وجود عوائق للتوسع الدولي وإنما أيضا ينصب على الدخول المبكر في الأسواق العالمية والذي قد يكون المؤشر الواضح على النجاح .

14/1/3 نظم الرقابة التنظيمية على تداول الأوراق المالية

Regulatory Controls on Security Trading

يعتبر اطار العمل التنظيمي القومي لأمن الأسواق متطلب اساسي لبناء ثقة المستثمرين . ففي السنوات الحديثة قامت الحكومات في عديد من البلاد الأخذة في النمو باتخاذ خطوات فعالة لتنظيم تداول الأوراق المالية ، على سبيل المثال فان حكومة الهند قد خولت مجلس إدارة سوق الأوراق المالية السلطة للرقابة على تداول الأوراق المالية لعدد 21 دولة ، وقد قامت تايلاند وماليزيا

بتكوين بورصات للأوراق المالية ، فى حين قامت أندونيسيا بخصخصة بورصة الأوراق المالية بها .

14/1/4 البنية الأساسية كسلاح المنافسة

Infrastructure as A Competitive Weapon

ان البلاد الأخذة فى النمو تقع فى مرحلة مختلفة من التطور الصناعى والتكنولوجى ، بعض منها ما زال يعتمد بشكل كبير على مزاياها المتنافسة المتمثلة فى العمالة الرخيصة والزراعة والموارد الطبيعية ، فى حين ان البعض الآخر ما زال يتقدم نحو الاشتراك فى تحالفات واتحادات مع البلاد الصناعية وذات التكنولوجيا المرتفعة .

ان كثير من البلاد الأخذة فى النمو والتي تعتمد على ميزتها ستافسية المتمثلة فى تكلفة العمالة وتصدير حاصلاتها الزراعية أو ضخمة الموارد الطبيعية . تعترف بان تلك المزايا سوف تختفى فى المستقبل ولذلك فهي تجتهد وتبذل ما فى وسعها لتصبح بلاد صناعية للاستعداد للمستقبل . لنموذج الحديث تمثل ذلك البلد ما تمثله المملكة العربية السعودية ، ولا شك .. تطوير البنية الاساسية قد أصبح على قمة الأولويات لتحقيق ذلك الهدف لأسباب عديدة هى :-

- إنتاج سلع وخدمات ذات جودة مرتفعة تمكن من الصمود أمام الضغوط التنافسية فى الأسواق العالمية .
- جذب الاستثمارات الاجنبية والتي فى غياب البنية الاساسية لن تنتج محاولات الجذب والتشجيع المبذولة .
- الوفاء بالحاجة القائمة للبنية الاساسية من النمو السابق تحقيقه .

ان المملكة العربية السعودية تبحث بنشاط عن جذب الاستثمارات من الخارج لتتوسع وتوظف اقتصادها المعتمد على البترول . ونفس الشيء حقيقى لمعظم البلدان الاخرى فى منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال الكويت والبحرين وعمان ودولة الامارات العربية ، من ثم فان الالحاح والمطلب الاساسى لتطوير البنية الأساسية تأتى فى الخطط الخاصة بتطوير القدرة التنافسية المستقبلية لجذب الاستثمارات الاجنبية بالاضافة الى الوفاء بالاحتياجات القائمة بالفعل .

ان اتحاد شعوب جنوب شرق آسيا Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) والتي تمثل مجموعة من الدول الأكثر تجارة فى جنوب شرق آسيا وهى تتكون من عشر بلدان هى برونى ، كمبوديا ، اندونيسيا ، لاوس ، ماليزيا ، ماينمار ، الفلبين ، سنغافورة ، تايلاند ، اندونيسيا ، وفيتنام ، أعضاء تلك المؤسسة يخططون لتكوين منطقة تجارة حرة فى عام 2003 ، وهذا سيتم تحقيقه عن طريق قيام ستة نول بتخفيض الرسوم والتعريفات الجمركية بحيث يبلغ حدها الأقصى 5% فى يناير 2003 . اما الدول الأربعة الأخرى على سبيل المثال فيتنام فسوف تقوم بإجراء ذلك التخفيض فى عام 2006 ، ان عملية تخفيض التعريفات والرسوم الجمركية قد بدأت فى عام 1993 ، حيث قامت اليابان باستثمارات مباشرة تبلغ بلايين الدولارات فى الدول الأعضاء لذلك الاتحاد منذ عام 1990 .

14/1/5 تحويل التكنولوجيا وتطوير رأس المال البشرى

Technology Transfer and Development of Human Capital

إن النتيجة الطبيعية لمشاركة الكثير من الشركات الأمريكية واليابانية وأوروبا الغربية في تطوير البنية الأساسية تتمثل في تحويل بعض أنواع التكنولوجيات المتقدمة إلى تلك البلاد الأخذة في النمو ، أيضا تلك البلاد تستفيد في صور إطار من التكنولوجيات والمديرين والفنيين المهرة ، إن تطوير رأس المال البشرى هذا يعتبر نتيجة مباشرة للاستثمارات في مشروعات البنية الأساسية المعقدة . إن كثير من البلاد الأخذة في النمو ذات أوعية ضخمة من الأفراد ذو التعليم العالي ، وبعض منهم حاصلين على درجات متقدمة من الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا . إن الخبرة العملية من خلال الارتباط بمشروعات فنية متقدمة يمكن أن تزودهم بفرص لتطبيق المفاهيم النظرية التي سبق وأن تعلموها .

عندما تتنافس الشركات في البلاد الصناعية المتقدمة على الفوز بعقود تطوير مشروعات البنية الأساسية ، يمكن تبنى الاستراتيجيات التالية من توفير المزايا التنافسية التالية :-

- الرغبة في تحويل التكنولوجيا المتقدمة عند أسعار منخفضة .
- تكوين اتحادات طويلة الأجل من خلال التحويل المستمر للتكنولوجيا الجديدة بدلا من تركيزها في مبيعات زمنية لفترة واحدة .
- الرغبة في تطوير رأس المال البشرى عن طريق المشاركة في المعرفة والخبرة .
- توفير التمويل اللازم عند سعر معين يعتبر معقولا للدول المرتبطة .

- تجنب النظر لتحقيق أرباح مفرطة ومغالى فيها .

بصفة عامة تعتبر الشركات اليابانية أكثر رفضا لتحويل التكنولوجيا المتقدمة من الشركات الأمريكية أو الفرنسية أو الألمانية .

14/2 المشاكل والتحديات التي تواجه البلاد النامية

Problems and Challenges Facing Developing Countries

على الرغم من ان كثير من البلاد الأخذة في النمو قد قامت بإحراز تقدم مثير للإعجاب في النمو الاقتصادي والتطور الصناعي في السنوات الحديثة ، فان النمو والاتجاه نحو التصنيع قد زاد أيضا من كثافة كثير من المشاكل على سبيل المثال التلوث ونفاذ الموارد الطبيعية . وإذا لم يتم حل تلك المشاكل فان المكاسب الاقتصادية التي تم عملها قد يتم تعريضها للخطر . لذلك يتعين القاء نظره عن بعض من تلك المشكلات والتحديات الرئيسية التي تواجه البلاد الأخذة في النمو ، وهذا يعتبر ضروريا للمساعدة في التركيز على دور المحاسبة في إيجاد حلول لكثير من تلك المشاكل .

14/2/1 المشاكل

النمو السكاني Population Growth

ان معدلات النمو السكاني المرتفعة استمرت في تفاقمها وفي حدثها وبالتحديد في البلاد الأخذة في النمو ، ان تلك البلاد تتضمن ثلاثة من أكثر أربعة شعوب كثافة في السكان في العالم على النحو التالي :-

البلد	حجم السكان
الصين	1300 مليون
الهند	1000 مليون
اندونيسيا	210 مليون
	<u>2510</u>

يقدر عدد السكان فى إجمالى دول العالم 6 بليون نسمة ، وتبلغ حجم عدد سكان دول جنوب شرق آسيا وحدها أكثر من 60% من ذلك العدد ، ان الهند والصين يبلغ حجم سكانها تقريبا 40% من حجم سكان العالم . ان معدل نمو السكان قد خرج عن السيطرة فى بعض دول العالم ، وبشكل ملحوظ فى بنجلاديش ، الصين ، أندونيسيا ، هونج كونج ، كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، تايبوان وتايلاند ، ان برامج تخطيط الأسرة قد ساعدت على تخفيض متوسط عدد المواليد لكل امرأة فى البلاد الأخذة فى النمو من 0.6 فى أواخر عام 1960 الى حوالى 3.5 فى الوقت الحالى . ان معدل الأخصاب فى الصين حاليا أقل من مستوى احلال السكان بواقع 2.1 طفل لكل امرأة ، ومع ذلك فان معدلات النمو السكانى ما تزال مرتفعة فى كثير من البلدان النامية الأخرى لاسيما تلك البلدان التى فيها تقدر القيم الثقافية التقليدية الأسر الكبيرة أو لا تشجع فيها المعتقدات الدينية تنظيم الأسرة .

لقد تم الاعتراف بالزيادة السكانية على أنها السبب الرئيسى للتلوث البيئى **Environmental Pollution** واستنفاد الموارد الطبيعية ، ان الزيادة السكانية أيضا تنقل كاهل اقتصاديات الدول النامية وتجعل من الصعوبة بمكان توفير الغذاء والتعليم والاسكان والرعاية الصحية والتوظيف لعدد السكان المستمر فى الزيادة . ولاشك أن تشغيل العمالة من الأطفال الصغيرة السن فى فترة مبكرة من عمرهم تعد محصلة سيئة من الإفراط فى عدد السكان فى كثير من البلاد.

التلوث البيئى **Environmental Pollution**

ان النمو السكانى والتطور الصناعى قد أشعل مشكلة التلوث البيئى واستنفاد الموارد الطبيعية ، وكمجرد أمثلة على ذلك إزالة التلوث من الهواء

والماء والفاقد السم وخسارة الأراضي المستصلحة والذي يرجع الى تمدد التربة دون نظام ، كما تعتبر وسائل المواصلات أحد المصادر الرئيسية لتلوث الهواء في معظم البلدان الأخذة في النمو .

ان الاهتمام البيئي غالبا ما يتم تعزيزه بالرغبة المتزايدة في إقامة المناطق الصناعية بغض النظر عن التكاليف البيئية . ان تشيلي نموذج يمثل أحد خصائص تلك المشكلة ، ان مدينة سنتياجو عاصمة تشيلي لديها مشكلة تلوث هواء خطيرة ترجع أساسا بسبب سير عدد لا يقل عن 10000 أتوبيس من الطراز العتيق والتي يتم تموينها بالديزل . ان نوعية الهواء الملوث قد أجبرت الحكومة على اعلان الطوارئ القصوى لعدد من المرات لتنقية الهواء مع نصح الأطفال بالبقاء والمكوث في المنازل وعدم الذهاب للمدارس ، ان مشكلة الهواء الملوث تعتبر أسوأ بشكل واضح في مدينة المكسيك ، وفي معظم المدن في باكستان فان رجال المرور يرتدون كامامات على الأنف لتنقية الهواء الملوث عند التنفس وكثير من الافراد يفعلون ذلك ، في كثير من المدن الكبيرة في البلدان الأخذة في النمو يستغرق الأمر بضعة ساعات قليلة حيث تصبح الملابس النظيفة التي يرتديها الافراد قذرة بشكل مرئي وملحوظ نتيجة التلوث في الهواء والجو .

الفساد Corruption

يعتبر الفساد وما يزال يمثل التهديد الخطير الذي يحيط بالصحة الاقتصادية والاجتماعية لمعظم اذا لم يكن لجميع البلاد الأخذة في النمو ، ان أثر الفساد أكثر خطورة في البلاد التي تعاني من الفقر الحاد المنتشر بين الجماهير العامة ان تحويل الموارد الاقتصادية القومية النادرة من المشروعات العامة للتطوير الاقتصادي تسبب سوء تخصيص الموارد ففي البلاد التي يمكن ان تقدمها على

الاطلاق . ان الفساد واسع الانتشار يعتبر متفشيا بدرجة كبيرة فى بعض البلاد لدرجة أنه أصبح تقريبا جزء من ثقافتها الوطنية . فى كثير من البلاد الأخذة فى النمو فان رؤساء الحكومات السابقين وما فى مستواهم يتعمدون إخفاء الفساد وفى بعض الحالات فان مئات الملايين من الدولارات قد تم استعادتها من حساباتهم بالبنوك فى بلاد أخرى . فى عام 1999 فان المجلس التشريعى فى فنزويلا قد أعلن عن حالة الطوارئ بسبب الاتهام المعلق للفساد أو المخالفات الأخرى ضد نصف قضاة البلد البالغ عددهم 4700 قاضى .

فى معظم الحالات فان قبول الرشاوى Bribes عن طريق موظفى الحكومة يعزو الى مرتباتهم المنخفضة ، وذلك بالطبع يقدم تفسيراً إلا أنه ليس تبريراً . حتى الأمم المتحدة لم تسلم من مناعة أو حصانة من تلك المشكلة ، ففى بعض البلدان حيث يكون لمؤسسة اليونيسيف (صندوق تمويل الطفولة للأمم المتحدة) برامج تموية اضطرت أن تدفع مرتبات إضافية للموظفين الحكوميين كحافز لتنفيذ برامجها ، وقد حذر مراجعوا اليونيسيف فى عام 1994 من انه عندما يتم دفع مرتبات بالزيادة قد يضمن ذلك تحقيق أهداف البرامج الحالية وتؤدي الى تنفيذ ناجح للسياسة إلا أنه فى الأجل الطويل سوف يعرض مجهودات التنمية للخطر ، وتعتبر محاباة الأقارب Nepotism (فى التوظيف وخلافه) أحد آفات الفساد المنتشرة بشكل شائع فى كثير من البلاد الأخذة فى النمو ، ان محاباة الأقارب والحاشية يعنى أن يكون هؤلاء الأقارب أو الأصدقاء فى مركز من السلطة يمكنهم من الحصول بسهولة على تراخيص مزاولة أى نشاط ، والحصول على العقود الحكومية المربحة والتعاملات فى العقارات والأموال والحصول على الوظائف الحكومية رفيعة المستوى بالإضافة الى الأشكال الأخرى من المحسوبية Patronage .

ان كثير من البلدان على سبيل المثال كوريا الجنوبية ، الصين ، اندونيسيا وحديثا نيجيريا قد بدأت في تدبير وبذل مجهودات كبيرة في اقتحام ممارسات الفساد وبقائها ، ومع ذلك فإن مثل تلك المجهودات تواجه مقاومة شرسة ، عديد من الثقافات فإن مدفوعات الرشاي قد تم النظر إليها على أنها هبات وبقشيش غير ضار أو مؤذي ، لذلك فقد جعلت ومع ذلك فإن مثل تلك المجهودات تواجه مقاومة شرسة ، ففي عديد من الثقافات فإن مدفوعات الرشاي قد تم النظر إليها على أنها هبات وبقشيش غير ضار أو مؤذي ، لذلك فقد جعلتها اجتماعياً شبة مقبولة ظاهرياً ، وتوجد العديد من الأمثلة التي تشير بوضوح الى الفساد المنتشر بشكل مفرط في البلاد النامية ، ولحسن الحظ فإن المشكلة الآن أصبحت تحظى بانتباه عالمي واسع النطاق في مستويات مختلفة ومن مصادر مختلفة . إن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC والبنك الدولي WB من ضمن المنظمات التي تهتم بفعالية بمشكلة الفساد .

عدم الاستقرار السياسي والاضطراب المدني

Political Instability and Civil unrest

تعاني كثير من البلاد النامية من عدم الاستقرار السياسي والاضطراب المدني بدرجات متباينة ، ان تبين تلك الأسباب الخاصة وراء عدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية من بلد إلى أخرى ، وتتمثل العوامل الشائعة المساهمة في أحداث تلك المشكلة في التعارضات العرقية والدينية ، والنزاعات الإقليمية ، والعداوات أو الضغائن السياسية والفساد وعدم الصلاحية الحكومية . إن الأسباب الجذرية من وجهة نظر المراقبين المتخصصين تتمثل في الحرمان الاقتصادي Economic Deprivation والتمييز التصنيفي المبني على التقسيم الطبقي الاجتماعي . وقد ذكر نائب الرئيس السابق للبنك الدولي أنه لا طائل

من توقع وجود تدعيم تيار متدفق متصل لرأس المال الأجنبي ، إذا لم يكن هناك ظروف سلمية خالية من أي اضطرابات

مشاكل أخرى Other Problems

هناك عديد من المشاكل الأخرى التي تواجه البلاد النامية هي :-

- وجود معدلات مرتفعة من التضخم .
- عملات وطنية غير مستقرة .
- قروض وطنية ثقيلة وتبديد الأنفاق مع وجود عجز بالموازنة .
- تسييس (اضفاء البعد السياسي) Politicization عملية اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعات التنمية .

ومن الصعوبة بمكان أن يتم عزل تلك المشاكل عن بعضها البعض باعتبار أنها جميعها متداخلة ومتشابكة ومترابطة ، على سبيل المثال فإن زيادة الأنفاق الحكومي مع وجود عجز بالموازنة يساهم في أحداث معدل مرتفع من التضخم والذي بدوره يساهم غالباً في عدم استقرار العملة . وغالباً ما يؤدي عدم الاستقرار هذا إلى هروب ورحيل رأس المال الأجنبي ، وعندما ينسحب المستثمرون الأجانب فإن قدره الحكومة على دفع قروضها وتمويل عملياتها تتأثر بشكل عكسي ، ولا شك ان عدم مقدرة الحكومة على سداد ديونها عندما يستحق أجل السداد يخلق أزمة مالية عنيفة ، تلك الظاهرة حدثت في المكسيك في ديسمبر عام 1994 وفي كثير من البلدان الأسبوية في منتصف عام 1997 كنتيجة لنقص الثقة في المستثمرين الأجانب ، إن تلك الأزمات لم يتم تضمينها داخل البلاد المتأثرة فقط وإنما كان الشعور بها عالمي النطاق.

وعلى الرغم من أن التضخم لم يعد مشكلة خطيرة مثلما كان الحال عليه منذ سنوات مضت ، إلا أن زيادة معدلات التضخم بدرجة متضاعفة ثانياً أو ثالثاً مازالت مستمرة فى كثير من الدول النامية ، على سبيل المثال تضاعف معدل التضخم فى بولندا ، ومن الضروري أن يتم كبح ذلك التضخم المرتفع لتحقيق النمو الاقتصادى السريع ، ولكن من الصعوبة بمكان لتلك البلدان النامية أن تخفض من معدل التضخم وتقوم بتدنيته . ويطلق على تلك الظاهرة بأثر أو نظرية Balassa-Samuelson ، وطبقاً لتلك الفلسفة فمن الصعوبة أن يتم التخلص من التضخم فى ظل اقتصاد ينمو بسرعة وإنما يمكن أن يتم جعله مداراً إلى مستويات مقبولة ألا أن تخفيض إلى رقم منخفض يعتبر صعباً للغاية إن كثير من البلاد النامية تحتاج أيضاً إلى ترشيد إنفاقها الحكومى فى ظل وجود عجز بالموازنة والذي غالباً ما يؤدي إلى معدلات تضخم مرتفعة ، ولا شك أن القروض المرهقة تثل أثر النمو الاقتصادى ، وتبعد الاستثمارات الأجنبية إلى خارج الحدود .

إن صبغ السياسة على مشروعات التنمية غالباً ما يؤدي إلى قرارات غير رشيدة ، حيث أن عملية اتخاذ القرارات التي يتم صبغها سياسياً بدرجة مرتفعة غالباً ما تؤدي إلى تأخيرات فى إتمام تلك المشروعات التنموية وضياع الموارد وخسارة الجودة ، ويعتقد بعض المحللين أن ذلك هو السبب الرئيسى للمشاكل الخاصة بمشروعات البنية التحتية الأساسية فى بعض البلدان .

14/2/2 تحديات البيئة التشغيلية للشركات المتعددة الجنسية

Operating Environments Challenges to Multinationals

إن الشركات المتعددة الجنسية التي تعمل فى البلاد النامية لديها فرص ضخمة للنمو بسبب اقتصاديات النمو الموجودة بتلك البلدان ، ويصحب تلك

الفرص وجود تحديات ترتبط بالبيئات التشغيلية في تلك البلدان النامية ، ولأغراض تحقيق النجاح في مواجهة تلك التحديات يتعين على تلك الشركات أن تكون على علم ودراية بالمشاكل القائمة والمحتملة في تلك البلاد مع تكوين استراتيجيات للتعامل معها قبل بدء أعمالها في تلك البلدان .

قيود التجارة والتحويل Trade and Remittance Restrictions

إن كثير من البلدان لديها تشريعات صارمة لمزاولة الأعمال وأحياناً ما يتم توجيهها بشكل رئيسي تجاه الشركات المتعددة الجنسية . فمصر والهند لديها سياسات عمالية تغطي توظيف المواطنين المحليين ، ويمكن أن يسبب ذلك مشاكل رئيسية للشركات التي تحتاج أن تعيد هيكلة أعمالها بسبب عديد من الأسباب الاقتصادية والإدارية الصحيحة ، فكثير من المتعهدين والمديرين الأجانب يشكون من أن التشريع يعطي حماية دائمة للعاملين المحليين الذين يقومون بتعيينهم . وبعض من البلدان لديها قواعد صارمة تحد من تحويلات رأس المال للخارج عن طريق الأجانب ، كما أن كثير من البلدان تستمر في سياساتها تجاه حماية الإنتاج الوطني **Protectionist Policies** من خلال وضع تعريفات ورسوم جمركية مرتفعة على الاستيراد ، كما أن استيراد كثير من المنتجات إما أن يتم تقييده أو حظره . والعديد من تلك البلاد غالباً ما يكون لديها سياسات خروج ومغادرة صارمة والتي من شأنها أن تجعل من الصعوبة للشركة المتعددة الجنسية أن تدير أعمالها بطريقة منظمة وفعالة .

العوائق البيروقراطية Bureaucratic Hurdles

إن الشروط الحكومية والعوائق البيروقراطية الموجودة على حد سواء في الوحدات الحكومية أو في المؤسسات الأخرى غالباً ما تسبب إحباط كبير لمديرى الشركات المتعددة الجنسية ، حيث قد يتطلب الأمر استغراق شهور

وحتى سنوات للحصول على قرار بعد تقديم طلب للموافقة على أحد المشروعات الاستثمارية، حتى بعد الحصول على تلك الموافقة فليس هناك أية ضمان بأن المشروع يمكن إتمامه كما هو مخطط، إن أكبر شركات الطاقة في العالم شركة Exxon - Mobil قررت أن تتخلص من أحد استثماراتها البالغ 50 مليون دولار في بنجلاديش بسبب النزاعات البيروقراطية المتواصلة .

قوة العمل الماهرة Workforce

إن نقص قوة العمل الماهرة بشكل كاف في سوق العمل تعتبر أحد المشاكل الهامة في كثير من البلاد النامية ، وفي بعض الحالات فإن نظام التعليم يبدو إنه غير حساس أو متبلد الشعور تجاه الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ، وفي حالات أخرى فإن جودة التعليم تعتبر في أدنى درجة لها ودون المستوى المستهدف .

النظم القانونية والمالية والبنية الأساسية غير الكافية

Inadequate Legal and Financial Systems and Infrastructure

يوفر النظام القانوني الشامل حماية للمستثمرين والدائنين ، كما يسهل النظام المصرفي إجراء المعاملات ، إن كلا من النظامين ذو أهمية للشركات عابرة القوميات لأداء أعمالها ومزاولة أنشطتها ، ولا شك إن نقص النظم القانونية والمالية وعدم كفاية البنية الأساسية تخلق عوائق جوهرية وتعد المشكلة أكثر وأكثر . ففي عام 1997 قامت شركة Hewlett-Packard بالتخلي عن خططها في تخصيص 400 مليون دولار لإقامة مصنع في الهند، وقد ذكر مدير الشركة بأن الهند ليس لديها بنية أساسية تدعم إنشاء المصنع ، وكما ذكر وزير الاقتصاد باندونيسيا حديثاً بأن البلد غير مستقر بشكل كافى لجذب المستثمرين الأجانب ، وقد اضاف أنه لو كان هو مستثمر أجنبي فلن

يأتي إلى أندونيسيا حيث ليس هناك التزام بالقوانين وأن كل شيء مشوش ، فكيف يأتي ذلك المستثمر هنا ، وهناك عديد من البلدان على سبيل المثال كمبوديا وأيضا لاوس تعاني من عدم وجود نظم قانونية ومصرفية كافية بالإضافة إلى وجود بنية أساسية فقيرة.

وعلى الرغم من المشاكل المرتبطة بالبيئات التشغيلية، فإن معظم المحللين يعتقدون بأن هناك فرص ضخمة في الوقت الحالي بالإضافة إلى وجود امكانيات مرتقبة في المستقبل في تلك البلاد الأخذة في النمو .

14/3 دور المحاسبة The Role of Accounting

إن الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في البلاد الأخذة في النمو قد سلط الأضواء على دور المحاسبة الحيوي الذي تلعبه في البيئة الاقتصادية الديناميكية ، حيث تقوم النظم المحاسبية بتسجيل والتقرير عن المعاملات والأحداث التي تتضمن تحويل المنتجات والخدمات والموارد المالية ، تقي تلك النظم باحتياجات عديد من الأطراف من المعلومات الملائمة على سبيل المثال الشركات المتعددة الجنسية والأسواق العالمية لرأس المال والمستثمرين الدوليين . بالإضافة لذلك توفر المحاسبة معلومات مفيدة لمديري الشركات والقائمين على وضع السياسات واتخاذ القرارات . إن المحاسبة تلعب دوراً محورياً في قرارات تخصيص الموارد ، تأسيساً على ذلك يتعاظم شأن الدور الفعال الذي تلعبه المحاسبة في الاقتصاد العالمي .

Accounting Profession مهنة المحاسبة 14/3/1

تتأثر التطبيقات المحاسبية بشدة في أحد البلاد بثقافتها السائدة بها ، وعندما يكون هناك تغير ملحوظ في النظام السياسي أو الاقتصادي لذلك البلد ، يكون من المحتم أن يتم تغيير أهداف التقرير المالي . وفي البلاد الأخذة في النمو مثل الصين أو مصر فإن التحرك تجاه الاقتصاد الموجهة للسوق قد يتطلب إحداث تعديل نظام التقرير المالي . ويعتبر ذلك التعديل في المحاسبة ومعايير الإفصاح **Disclosure Standards** أمراً جوهرياً لنجاح الإصلاحات الاقتصادية. في البلاد ذات الاقتصاديات المخططة مركزياً تركز المحاسبة التقليدية على مفهوم الوكالة **Stewardship** ، ولا شك أن تحول تلك الاقتصاديات تجاه الأسواق المعتمدة على السوق **Market - Based Economy** يجعل المعلومات المالية والتشغيلية ذات أهمية قصوى ، يتطلب ذلك التحول الرئيسي في أهداف التقرير المالي إعادة توجيه دور المحاسبين في تلك البلدان ، وقد أخذت تلك البلاد الأخذة في النمو خطوات نشطة لدراسة تلك المشاكل ، على سبيل المثال فقد ساعدت **Deloitte Touche Tohmatsu International** على تطوير التعليم المهني المستمر لمجمع المحاسبين القانونيين الصينيين . أيضاً فإن مكاتب المحاسبة الغربية قد دخلت في مشروعات مشتركة لأداء عمليات المراجعة مع مكاتب المراجعة الصينية . أيضاً يعتبر من أحد الأسباب الهامة وراء زيادة تلك المشروعات المشتركة في المساعدة في تحديث المعايير المحاسبية بالصين . إن ذلك التحديث يتوقع أن يساعد لحد كبير في جذب رأس المال الأجنبي . وقد ثبت نجاح تلك الاستراتيجية بشكل واضح حيث تم جذب فريد من الاستثمارات المباشرة الأجنبية **Foreign Direct Investments** في الصين في

عام 1999 أكثر من أي بلد نامي آخر ، وقد تبنت اثني عشر من البلاد الأخذة في النمو معايير المحاسبة الدولية **International Accounting Standards (IASs)** الصادرة عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCs) ، وقد تزايد انتشار ذلك الإجراء حيث أن كثير من تلك البلدان تبحث في تسجيل الأوراق المالية الخاصة بها في أسواق المال القائمة في بلدان أخرى ، كما أنها تهدف إلى جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في أسواق أوراقها المالية .

14/3/2 التعليم المحاسبي Accounting Education

يواجه القائمين على التعليم المحاسبي في البلاد الأخذة في النمو التي تبنت سياسات الإصلاحات الاقتصادية والخصخصة تحديين رئيسيين هما :-

- تحدياً خاص بإعادة هيكلة وبناء المناهج الدراسية المحاسبية **Accounting Curricula** بحيث تعكس أثر تلك التغيرات .

- تحدياً بإعادة هيكلة وبناء المناهج الدراسية للتكيف مع التقدم والتطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات .

ومن الضروري أن يتم الوفاء بمتطلبات تلك التحديات للحفاظ على ملائمة وحداقة تلك البرامج المحاسبية . إن دور المحاسبين يعتبر حاسماً للتطبيق والتنفيذ الناجح لتلك الإصلاحات الاقتصادية .

14/3/3 الفرص والتحديات والفرص Opportunities and Challenges

يتعين التركيز على أهم الفرص والتحديات في البلاد الأخذ في النمو التي تواجه مهنة المحاسبة :-

1- تعتبر القرارات الاستراتيجية **Strategic Decisions** المرتبطة بمشروعات البنية الأساسية ذات أهمية كبيرة في البلاد النامية ، حيث أن لها تأثيراً مباشراً على قدرتها التنافسية المستقبلية . إن سرعة ونوعية عملية اتخاذ القرار (في ظل وجود القطاع الخاص ذو القدرة التنافسية) تعتبر عوامل هامة . وحيث يضع المحاسبون المهارات التحليلية كمتطلب أساسي حيث يكونوا قادرين على توفير دعم فني للسلطات المدنية ، كم أن تطوير التحليل الخاص بالتكلفة و ، وتقدير تكلفة المشروعات ونظم الرقابة اللاحقة لإتمام تلك المشروعات تعتبر مجرد أمثلة على ذلك .

2- تمثل إدارة مشروعات البنية الأساسية **Infrastructure** تحدياً للشركات التي تعمل في المشروعات ، ويمكن لمحاسبي تلك الشركة القيام بمشاركات هامة عن طريق تطوير النظم الخاصة بإدارة المشروعات والرقابة على تلك المشروعات .

3- يجب أن يتم الاعتراف بالفساد **Corruption** على أنه المشكلة الرئيسية في كثير من البلاد الأخذة في النمو . حيث يترتب على الفساد سوء تخصيص الموارد الاقتصادية .

إن الفساد يعتبر غير مرغوب فيه أو غير مقبول في أي مكان وأي زمان ومع ذلك فإن آثار الفساد لا جدال تعتبر ضارة تماماً في تلك البلاد الأخذة في النمو ، حيث أن تلك البلدان لا يمكن أن تتحمل سوء تخصيص مواردها النادرة . ويمكن للمحاسبين أن يقدموا مساعدة في التخفيف من تلك المشكلة عن طريق تصميم وتطوير نظم رقابة داخلية تؤدي لاكتشاف الغش **Fraud** والفاقد **Waste** . كما أن المراجعة الداخلية **Internal Auditing** لها دور طبيعي

وهام في المجهودات الخاصة بكبح ممارسات الفساد ، وحيث تعتبر المراجعات الداخلية الدورية المنتظمة في حد ذاتها مانعة للفساد وممارسات الضياع .

4- أن نقص دقة البيانات أمراً شائعاً في البلاد الأخذ في النمو ، لذلك فإن المراجعين الداخليين عن طريق قيامهم بمراجعة مدى مصداقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية يمكن أن يساعدون في تحقيق دقة البيانات الهامة للتطبيق الناجح للإصلاحات الاقتصادية .

5- أن المشكلة المنتشرة بشكل شائع بين البلاد النامية تكمن في أن عملية السياسة **Policy Formulation** ليست بالضرورة أن تتبع بتطبيق تلك السياسة **Policy Implementation** ، ويمكن لعمليات المراجعة لداخلية **Internal Audits** أن تساعد في تحديد ما إذا كانت الخطط الاقتصادية قد تم وضعها محل التطبيق بالفعل .

6- كافة الثقافات ذات قيم تتعلق بما هو جيد أو ما هو مقبول . أن مراجعة مختلف الأدبيات الثقافية تشير إلى أن هناك اختلافات دولية في إدراك ما هو الذي يشكل السلوك الأخلاقي **Ethical Behavior** ، أن نظام القيم في البلد يمكن أن يكون له تعارض مباشر محتمل مع سياسات الشركة ، ومن خلال تمسك البلد الدقيق بقواعد آداب السلوك المهني والأخلاقي الذي تم تطويره للتطبيق العالمي واسع النطاق ، ومن خلال اعتراف المحاسبين وإقرارهم بقواعد الآداب والأخلاقيات المهنية ، فإن ذلك يمكن أن يكون مفيداً في تلك المنظمات عند تطوير إرشادات أخلاقية تكون نافعة للمديرين التشغيليين في أي بيئات ثقافية متعددة .

وعلى الرغم من تلك المشاكل الأخلاقية المرتبطة بالبيئات الثقافية ، فإن الإدارة التشغيلية للمنظمة يمكن أن تستفيد من المشاركات التي تتم عن طريق

المحاسبين الإداريين في مجال آداب وأخلاقيات السلوك بوجه عام ، كما يمكن للمحاسبين أن يقومون بتصميم نظم للحوافز التي تكافئ السلوك الأخلاقي الملائم للعاملين . أن المحاسبين الإداريين **Management Accountants** في موقف فريد لتشجيع السلوك الأخلاقي داخل الشركة سواء عن طريق التحديد الكمي والتقرير عن الخسائر الناتجة من الدعاوى القضائية والأعمال العقابية الحكومية على سبيل المثال الغرامات والأنواع الأخرى من العقوبات ، ويمكن للمحاسبين الإداريين أن يكون مفيدین عند إعداد وتعديل قوائم السياسات والأهداف التي تعكس ارتباط الإدارة بتحمل المسؤولية والسلوك الأخلاقي . كما أن المراجعين الداخليين من خلال مراجعتهم الدورية يمكن أن يحددوا ما إذا كانت السياسات الأخلاقية المقررة للمنظمة يتم الالتزام بها بالفعل أم لا .

7- أن نظام محاسبة التكاليف **Cost Accounting** لها دور رئيسي يتضح من خلال تقدير تكاليف مشروعات البنية الأساسية المقترحة ، وكمثال آخر لذلك الدور في تحليل التكلفة والعائد بهدف تحديد ما إذا كان المشروع يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، أن نتائج تلك التحليلات يمكن أن تساعد في اتخاذ القرار الخاص عما إذا كانت المنشآت العامة يجب أن يتم تخصيصها أم لا ، بجانب محاسبة التكاليف فإن المراجعة الداخلية لها دور هام في مثل تلك العملية المرتبطة باتخاذ القرارات . ومن الشائع أن يتم الاعتراف بأن القطاع العام يميل إلى أن يكون غير كفء ، وفي هذا المجال يمكن لعمليات المراجعة الداخلية أن يتم أدائها لرؤية ما إذا كان هناك استخدام كفاء للموارد عن طريق شركات القطاع العام أم لا .

8- أن مجال المحاسبة الحكومية **Government Accounting** في البلاد الأخذة في النمو ممثلي بفرص ممكنة للمحاسبين ، على سبيل المثال يمكن أن

يساعد المحاسبون فى تطوير إطار عام تنظيمى لتداول الأوراق المالية ، وبعض من الممارسات المشكوك فيها فى الأسواق الصاعدة الناشئة تتضمن عمليات بيع غير قانونية أو عرض أسعار اسهم غير قانونية أو تسريب معلومات عند تداول الأسهم . أن وضع مقترحات تمثل إطار عام تنظيمى قوى يساعد على الحصول على ثقة المستثمر ، أن نقص وجود نظم رقابية تنظيمية قد يودى إلى أعمال مخزية فى تداول اسهم فى البلاد الأخذة فى النمو كجمال آخر يتطلب الانتباه من المحاسبين الحكوميين عند قيامهم بتطوير نظم إعداد تقارير دورية عن الأداء الاقتصادى والتشغلى لمنشآت القطاع العام ، ويمكن للمحاسبين القيام بإسهامات هامة وأصيلة فى ذلك المجال .

9- أن تطوير معايير للمحاسبة المالية والتقرير المالى Financial Accounting and Reporting Standards يعتبر مطلباً ضرورياً لتطوير البنية الأساسية المالية ، يحتاج المستثمرون تقارير مالية ذات مغزى وذات قيمة معلوماتية لعملية اتخاذ القرار . أن تطوير متطلبات للتقرير المالى تتعلق بتسجيل الأوراق المالية ولأغراض التقرير الدورى عن طريق الشركات المسجلة بالبورصة تساعد فى الوفاء باحتياجات المستثمرين لأغراض اتخاذ قرارات رشيدة .

10- أيضاً فإن المحاسبة الضريبية Tax Accounting فى البلاد النامية تمثل مجالا يوفر فرص كبيرة للمحاسبين ، حيث تتطلب كثير من البلاد الأخذة فى النمو تنظيم وتحسين نظم فرض الضرائب ونظم التحصيل الضريبى فيها ، بالإضافة لذلك فإن المستثمرين والشركات التى تقوم بمزاولة الأنشطة فى تلك البلدان تحتاج إلى المعلومات الخاصة بالقوانين والتشريعات الضريبية الواجبة التطبيق لأغراض التخطيط الضريبى Tax Planning والالتزام Compliance

بتطبيق قوانين وتشريعات الضرائب بالإضافة إلى اتخاذ القرارات . ويمكن للمحاسب الضريبي أن يقوم إضافات واتهامات ذات قيمة كبيرة في مثل تلك المجالات .

11- تستحق المحاسبة البيئية Environmental Accounting انتباه أكبر من الشركات الأخذ في النمو بسبب التكاليف البيئية المرتبطة بالنمو السريع وتطوير البنية الأساسية ، أن الأثر البيئي للنمو الاقتصادي قد تم أدركه في كافة البلاد الأخذ في النمو ، أن التطور السريع في البنية الأساسية يمكن أن تكثف من ذلك الأثر البيئي ، أن الممارسين المحاسبين بالإضافة إلى الباحثين في أدبيات المحاسبة لديهم فرصة ممتازة لتقديم إسهامات جوهرية في المحاسبة البيئية . فالنسبة للباحثين فإن البلاد الأخذ في النمو توفر بيئة معملية لاختبار الافتراضات في مجال المحاسبة البيئية وفي تحديد مشاكل المحاسبة والتقرير المرتبطة بالتكاليف والالتزامات البيئية ، أن هناك اهتمام متزايد بالمعلومات البيئية عن طريق مستخدمي القوائم المالية ، وتتطلب بعض تلك القضايا الهامة مزيد من الانتباه في مجال المحاسبة البيئية لعل أبرزها ما يلي:

- تحديد التكاليف البيئية .

- الاعتراف وقياس الالتزامات البيئية .
- الالتزامات البيئية المحتملة الشرطية .
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية البيئية .
- الإفصاح عن النفقات البيئية المستقبلية .
- تحليل التكاليف في مجالات مثل الطاقة والضياع .
- تحليل التكلفة والعائد لبرامج الإصلاح البيئي .

12- فى المجال الخاص بتطوير قوانين وقواعد إدارة المشروعات داخل إطار عمل قانونى على سبيل المثال قوانين الاستثمار والبنوك فإن للمحاسبين خبرات فنية متخصصة فى تدعيم هؤلاء المسؤولين عن تطوير مثل تلك القوانين ، ففى كثير من البلاد الأخذة فى النسر يعتبر نقص إطار عمل قانونى شامل وغياب نظام مصرفى متكامل يعتبر من ضمن العوائق الرئيسية لتشجيع التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية .

أن المحاسبين لم يعدوا مجرد متفرجين فى الاقتصاد العالمى ، فهم مشاركون فعالين فى ذلك الاقتصاد الحديث ، حيث أن مهاراتهم وخبراتهم ومواهبهم أصبحت مطلوبة عن طريق كافة الصانع فى الاقتصاد العالمى والحكومات والمستثمرين ومنظمة أسواق رأس المال بالإضافة إلى منشآت الأعمال ، أن المحاسبين لديهم فرص كبيرة للقيام بإسهامات مهنية هامة سوف تساعد على تخصيص الكفاء للموارد فى الاقتصاديات الناشئة .

14/4 المحاسبة فى الدول الاشتراكية Socialist Accounting

مع تفكك وانفصال جمهوريات الاتحاد السوفيتى وإعادة توحيد ألمانيا فإن بلاد المجموعة الشرقية السابقة قد تحركت تجاه اقتصاد السوق ، وقد نبأنت سرعة التحرك بين تلك البلدان ، عموماً فإن التحول إلى اقتصاد السوق يتطلب بالضرورة درجة مرتفعة من الخصخصة .

أن المحاسبة لها دور رئيسى فى عملية التحول من اقتصاد التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق الحر ، أن المحاسبة كما تعرف بلغة الأعمال تعتبر ذات أهمية محورية لمنشآت الأعمال ، أن فعالية برامج الخصخصة

تعتمد في مداها الواسع على تطبيق مفاهيم المحاسبة الإدارية التي نشأت أساساً نتيجة التركيز على العمل .

إن اختيار أمثلة ممثلة ومعبره عن عمليات الانتقال إلى الرأسمالية Capitalism في بلدان المجموعة الشرقية السابقة لا يعتبر مهمة سهلة على الإطلاق ، حيث أن الحروب والتدهور الاقتصادي قد خرب عديد من البلد في تلك المنطقة ، ومثال على تلك الحروب ما حدث في يوغسلافيا السابقة (البوسنة والهرسك وأجزاء في كرواتيا) ، بالإضافة إلى التدمير الاقتصادي في بلغاريا ورومانيا بالإضافة إلى النزاعات العرقية في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا ومولدوفا وتاجيكستان - كل تلك المشاكل قد جعلت التقدم الاقتصادي أمراً صعباً .

14/4/1 نظم المحاسبة المالية Financial Accounting Systems

هناك بعض أوجه الشبه بين النظم المحاسبية في بيئة السوق الحرة والمحاسبة في البلاد الاشتراكية ، فهي تتضمن عملية تسجيل العمليات وفقاً لطريقة القيد المزدوج Double-Entry (في معظم الحالات) ، وكيفية حساب الربح من وجهة نظر المنشأة ، والتقرير الدوري للنتائج المالية بالإضافة إلى استخدام أساس التكلفة التاريخية ، ومع ذلك ففي ظل النظام المحاسبي غير المبني على أساس السوق فلن يكون للحكومة رقابة كاملة على حجم وتنفق المنتجات والخدمات كما أن أسعار المنتجات والخدمات يتم تحديدها عن طريق سلطات التخطيط المركزي الحكومة بدلاً من قوى السوق .

وحيث أن نشاط الترويج في ظل المجموعة الاشتراكية السابقة كان ضئيلاً وكانت الملكية العامة للمنشآت هي القاعدة ، ومن ثم يكون مفهوما الأسباب

الخاصة بنظم المحاسبة كانت تتأسس على مبادئ الاقتصاد الكلى **Macroeconomics Principles** ، وفى الحقيقة فإن هناك لوجه تشابه مميزة بين المحاسبة للتنظيمات غير الهادفة للربح (على سبيل المثال الجامعات الحكومية) وبين نظم المحاسبة الاشتراكية ، فى الواقع فإن النظام المحاسبى يتأسس على نظرية الأموال ، فى مثل ذلك النظام المحاسبى فإن الهدف الرئيسى يتمثل فى ضمان أن الموارد قد تم استخدامها وفقاً للأغراض المخططة والمقررة ، وفى مثل نظام المحاسبة الاشتراكى هذا فإن التنبؤ الرئيسى للميزانية العمومية يوضحه الشكل رقم (14/1) .

شكل رقم (14/1)

نموذج للميزانية العمومية المعدة وفقاً لنظام المحاسبة الاشتراكى

الميزانية العمومية لأحد المنشآت الاشتراكية

.....فى 31 ديسمبر عام

xx الأصول الثابتة وغير الدوارة	xx مصادر رأس المال الذاتى وما فى حكمه
xx الأصول الدوارة المأجرة	xx بنك سحب على المكشوف
xx النقدية والتسويات والأصول الأخرى	xx الالتزامات الأخرى
xxx الرصيد	xxx الرصيد

يتكون رأس المال العامل فى المنشأة الاشتراكية من الأصول المتداولة فقط، ويتم تكامل واندماج الحسابات المقدره بالموازنة مع الحسابات الفعلية لتحديد ما إذا كان رأس المال العامل يزيد عن أو ينخفض عن القيمة المقدره بالموازنة ، أن نظام المحاسبة الاشتراكى يعتبر غير مرن وغير مفضل بالضرورة ، ويوجد حساب لكل بند وكل عنصر حيث أن حسابات الأستاذ الفرعية غير مستخدمة .

أن توزيع الربح يعتبر مجال آخر للاختلاف بين المنشأة في ظل النظام الاشتراكي والمنشآت في ظل النظام الرأسمالي ، حيث يتم استخدام الأرباح للسداد مقابل الأصول المنتجة وأعباء فائدة البنك والاحتياطات ، وأى ربح متبقى يذهب إلى موازنة الحكومة ، يوضح الشكل رقم (14/2) صورة مبسطة لذلك التوزيع .

شكل رقم (14/2)

نموذج لقائمة توزيع الربح في ظل النظام الاشتراكي

منشأة اشتراكية	
حساب توزيع الأرباح	
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر	
xx	توزيع الأرباح
xx	مقابل الأصول المنتجة
xx	أعباء فوائد البنك
xx	أخرى (احتياطات)
xx	مقاييس الاقتصاد الكلى (موازنة الحكومة)
xxx	الإجمالي

14/4/2 نظم محاسبة التكاليف Cost Accounting System

تعتبر نظم محاسبة التكاليف في البلاد الاشتراكية أيضا مختلفة عن تلك الموجودة في البلاد الرأسمالية ، أن أهداف تلك النظم في البلاد الاشتراكية تتمثل في توفير معلومات عن طريقة حساب الدخل القومي ، وحيث لا توجد أى نظم سوقية لتحديد أسعار المنتجات والخدمات فإن الفراغ يتم ملئته عن طريق التكاليف المعيارية ، مع ذلك فإن معايير التكلفة يتم فرضها عن طريق السلطات الحكومية بدلا من تطويرها داخليا .

ويتمثل الهدف من تلك النظرة في تطوير وتقييم المشاكل عند القيام بالتحول من الاقتصاديات المخططة مركزيا إلى اقتصاديات السوق الحر ، ويتطلب ذلك توجه جديد كلية ، أن مفاهيم مثل الربح يمكن فهمها بسهولة في ظل اقتصاديات السوق ، الحر وتعتبر ذات معنى مغاير في ظل الاقتصاديات الاشتراكية .

14/4/3 تطبيقات واتجاهات القوائم المالية

Financial Statement Practices and Trends

يوضح الشكل رقم (14/3) ملخصا لموقف مبادئ المحاسبة المقبولة بوجه عام في مجموعة البلاد الشرقية الثماني عشر .

14/5 الخصخصة Privatization

يعتبر إطار العمل القانوني الوطني هو المتطلب الأساس للخصخصة ، فذلك الإطار القانوني يمثل الأساس للدستور وقواعد العمل التجارية ، كامثلة على الأمور والموضوعات التي يتم تغطيتها في ذلك القانون التجارى ملكية الأصول والعقارات والتحويل والسداد إلى الدائنين والإفلاس وحقوق العاملين . أن الغرض من تلك القوانين تتمثل في تسهيل أداء إدارة الأنشطة والأعمال في ظل اقتصاد على أساس السوق ، وغالبا ما يتم دعوه المستثمرين من البلاد الأخرى وتشجيعهم على المشاركة في ملكية المنشآت ، وفي بعض الحالات فإن الحد الأقصى للنسبة المئوية للمشاركة عن طريق المستثمرين من بلدان أخرى قد يتم تقيدها . وقد يتم إجراء تلك القيود والمحددات على وجود المستثمرين في عضوية مجلس إدارة الشركة ومن الأمور الهامة لبقاء الشركة التي تم خصخصتها حديثا والتي تم الاستحواذ عليها عن طريق أحد الشركات المتعددة

شكل رقم (14/3)

مبادئ المحاسبة المقبولة بوجه عام في مجموعة البلاد الشرقية الثماني عشر

البلد	المضوية		مصدر معايير التقارير المالية
	لجنة معايير المحاسبة المالية	الاتحاد الدولي للمحاسبين	معيير المحاسبة الدولية
1. أرمينيا	نعم	لا	معيير المحاسبة الدولية .
2. أذربيجان	لا	لا	معيير المحاسبة السوفيتية المعدلة
3. بيلاروس	لا	لا	معيير المحاسبة السوفيتية المعدلة
4. جمهورية التشيك	نعم	نعم	معايير المحاسبة التشيكية ، معايير المحاسبة الدولية مطلوبة عن طريق الشركات المتعددة بالبورصة ، التوجيهات المحاسبية للاتحاد الأوروبي .
5. أستراليا	نعم	لا	معايير المحاسبة بأستراليا ، معايير المحاسبة الدولية للشركات المتعددة بالبورصة .
6. جورجيا	نعم	نعم	معايير المحاسبة الدولية .
7. المجر	نعم	نعم	مطلوبة فقط عن طريق الشركات المتعددة الجنسية المحلية والشركات ذات الأصيل الدولية .
8. كازاخستان	نعم	نعم	مطلوبة فقط عن طريق الشركات المحلية بالبورصة .
9. كيرجستان	نعم	لا	معايير المحاسبة بكيرجستان .
10. لاتفيا	نعم	لا	مطلوبة فقط من الشركات المسجلة بالبورصة .
11. ليتوانيا	نعم	لا	مطلوبة فقط عن طريق الشركات المسجلة .
12. مولدوفا	نعم	نعم	معايير وطنية متفقة مع معايير المحاسبة الدولية .
13. بولندا	نعم	نعم	قد تستخدم للشركات الأجنبية المسجلة معايير المحاسبة البولندية ، تستخدم معايير بولندية عن موضوع معين .
14. روسيا	نعم	لا	معايير المحاسبة الدولية المقبولة للقوائم

المالية الموحدة وبخلاف ذلك تطبق المعايير المحاسبية السوفيتية .				
معايير المحاسبة السوفيتية المعدلة .	-	لا	لا	15. تانزانيا
معايير المحاسبة السوفيتية المعدلة .	-	لا	لا	16. توركيستان
مبادئ المحاسبة المقبولة بأوكرانيا والتي تمثل معايير سوفيتية معدلة عن طريق وزارة المالية .	قد تستخدم الشركات الأجنبية المسجلة معايير المحاسبة الدولية أو معايير المحاسبة بأوكرانيا .	لا	نعم	17. لوكاريا
مبادئ المحاسبة المقبولة الوطنية والتي تتأسس على معايير المحاسبة الدولية .	-	نعم	نعم	18. أوزبكستان

الجنسية هي وجود بنيه أساسية وتوفير تراخيص، وتسهيل تبادل العملة الأجنبية، وجدير بالذكر فإنه يتم الدخول في مفاوضات مع الحكومة قبل أن تتم عملية الاستحواذ لضمان أن تلك الأمور يتم التعامل معها بكفاءة .

وفي ظل البلاد التي تتحول من نظام الاقتصاد ذو التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق الحر يتعين أن يتم وضع هياكل قانونية ملائمة للاقتصاديات المبنية على السوق . وغالباً ما يكون مطلوباً أحداث تغييرات دستورية مؤسسية على سبيل المثال إجراء تعديلات بهدف السماح للملكية الخاصة بالعقارات ، كما يتعين أن يتم الاهتمام بمشاكل المحاسبة والتقرير عندما يتم التحول إلى اقتصاد السوق ويتضمن ذلك ما يلي :-

- فترة التحول .
- التضخم .
- التقييم .
- الإفصاح .
- تدريب المحاسبين .

وفيما يلي دراسة موجزة لكل المشاكل المرتبطة بالمحاسبة التقرير المالي.

14/5/1 فترة التحول Transition Period

حيث أنه ليس هناك تاريخ لأداء الشركات التي تعمل في ظل الاقتصاد على أساس السوق ، فمن الصعوبة أن يتم التنبؤ بالأداء المستقبلي لها ، وفي معظم الحالات لا توجد أية قوائم مالية ذات مغزى كما لا توجد أي خبر تسويقية متخصصة على وجه التأكيد . ولعل أحد الوظائف الهامة الأولى تتمثل في تطوير مبادئ المحاسبة ومعايير المراجعة ، وعموماً فإن الاقتصاديات ذات التخطيط المركزي تستخدم نظام محاسبة الأموال المخصصة Fund Accounting System حيث يتمثل تركيز تلك النظرية على تقديم خدمات عامة من عمليات تخصيص الأموال ، إلا أن التحول لاقتصاد السوق يتطلب تغيير النظرة حيث أن الهدف من عملية التقرير المالي أصبحت تتناول عملية التوجه نحو الأرباح ، وعلى الرغم من أنه قد يكون هناك ميل نحو نسخ معايير المحاسبة وقواعد المراجعة الخاصة ببلدان أخرى ، إلا أنها قد لا تكون مناسبة تماماً للبلد بسبب وجود عوامل بيئية مختلفة . ويتعين أن يتم بذل مجهودات كبيرة لضمان أن تلك القواعد المقررة حديثاً للمحاسبة والمراجعة لن تخلق تشويش وإرباك نتيجة للدرجة المرتفعة من تعقدها أو حتى لا يترتب عليها سوء تفسير أو سوء تطبيق أو سوء عرض .

ويمكن القول بأن العنصرين الأساسيين لعملية التحول الناجحة إلى النظام المحاسبي الذي يقوم على اقتصاد السوق هما :-

- 1- تبني مجموعة من المعايير الشاملة للمحاسبة والمراجعة .
- 2- تطوير مهنة المحاسبة .

إن الإطار العام الفكري للمحاسبة يعتبر مطلباً أساسياً لتحديد أهداف التقرير المالي وتحديد المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية ، ومن الناحية المنطقية فإنه يجب أن يتم وضع تنظيم محاسبي مستقل لتطوير المعايير المحاسبية ، ويعتبر تطوير مهنة المحاسبة مطلباً هاماً من أجل التطوير والتحسين المستمر والمتصل للمحاسبة من ناحية النظرية والتطبيق .

أن البيانات المحاسبية المستخدمة في ظل الاقتصاديات المخططة مركزياً ليست موجهة نحو توفير المعلومات عن الأداء فلا شك ، فإن استخدام معدلات إهلاك غير واقعية ، ووجود نقص في مراكز المسؤولية والتأكيد على حجم الإنتاج وليس على ربحية بالإضافة إلى نقص عملية المسائلة المحاسبية كل - ذلك يجعل البيانات المحاسبية غير ذات معنى لعملية اتخاذ القرار ، كما أن استخدام عديد من المفاهيم مثل التنفقات النقدية المخصومة والعائد على الاستثمار عند اتخاذ الاستثمار تعتبر غريبة بشكل كبير على المسؤولين في مجال المحاسبة والتمويل في ظل الاقتصاديات المخططة مركزياً .

14/5/2 التضخم Inflation

لقد أصبح التضخم أحد المشكلات الهامة في أجزاء مختلفة من العالم في أوقات زمنية مختلفة ، وقبل التحول إلى اقتصاد السوق الحر فإن مشاكل التضخم لم تكن محل اهتمام رئيسي من قبل بلاد المجموعة الاشتراكية ، أما في ظل اقتصاديات السوق فعندما تنخفض القوة الشرائية لوحدة النقد بشدة من خلال التضخم فإن الأمر يتطلب الانتباه عند إعداد التقارير المالية حتى تكون ذات مغزى لمستخدميها .

Valuation التقييم 14/5/3

إن بتقييم الأصول في ظل الاقتصاديات المخططة غالباً ما يكون صعباً ، وعادة ما تكون الأصول الثابتة هي الأكثر صعوبة لأغراض التقييم . حيث ليس هناك قيم سوقية مقررّة للأراضي والمباني والمعدات والآلات ، في مثل تلك الحالات فإن صافي الربح قد يكون مرشداً في تقدير القيمة السوقية .

مثال :

يفترض البيانات التالية التي تمثل أحد الحالات (القيم بوحدات الروبل الروسي) .

R 12000000	- صافي الربح
R 50000000	- الأصول المتداولة
%10	- معدل العقد على الأصول المتداولة
%20	- معدل العقد على الأصول الثابتة
(R 50000000 × %10) R 5000000	- العقد على الأصول المتداولة
(R 5000000 - R 12000000) R 7000000	- العقد على الأصول الثابتة
(R 7000000 + %20) R 35000000	- التكلفة المخصصة على الأصول الثابتة

هناك مشاكل تقييم أخرى تتعلق بحسابات المدينين والمخزون السلعي ، في حالة حسابات المدينين يجب أن يتم عمل التحليل لتحديد الخسائر المتوقعة من الحسابات غير القابلة للتحويل ، كما يجب أن يتم عمل مخصص للديون المعدومة ، كما أن طريقة حساب صافي التقييم القابلة للتحقق (الاسترداد) للمخزون قد تؤدي إلى تخفيض قيمة المخزون .

ولأغراض الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة باقتصاديات السوق فإن تسبويب الالتزامات يجب أن يتم تغييره ، حيث أن التسبويب المعتاد لتلك الالتزامات شاملاً حسابات الدائنين التجارية، والمستحقات والضرائب المستحقة

والقروض طويلة الأجل يجب أن يتم عرضه الميزانية العمومية . وينود مثل التزامات المعاش والالتزامات الأخرى المقدرة والخسائر المحتملة تمثل عناصر هامة أيضا في الالتزامات بالميزانية العمومية .

14/5/4 الإفصاح Disclosure

عند طرح أسهم رأس المال للاكتتاب العام أو عرض الأوراق المالية الأخرى للبيع للجمهور في ظل الاقتصاد الموجه على أساس السوق ، من الضروري أن يتم الإفصاح عن المعلومات المطلوبة عن طريق المستخدمين لأغراض اتخاذ القرار الرشيد ، يوضح شكل رقم (14/4) الخطوات الرئيسية عند طرح الأسهم للجمهور عند الاكتتاب العام .

شكل رقم (14/4)

الخطوات الرئيسية عند طرح أسهم رأس المال في اكتتاب عام



بحسب حاج المستثمرين المحتملون معلومات عن المخاطر والعوائد المرتبطة بالأوراق المالية ، وفي ظل الاقتصاد المعتمد على السوق يكون مطلوباً أن يتم عرض قوائم مالية مراجعة للشركة وتقديمها للمستخدمين ، يفترض المستخدمون أن تلك القوائم المالية المراجعة تعرض بعدالة في كافة النواحي المركز المالي ونتائج أعمال الشركة طبقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً . تتضمن نشرة الاكتتاب Prospectus خلفية عن التاريخ السابق لمصدر الأسهم ، وقوائم مالية مراجعة مقارنة بالإضافة إلى معلومات تقديرية Performa Information ،

وتعتبر تلك المعلومات ضرورية للمستثمرين عند تكوين الرأي عن العوائد المستقبلية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بالاستثمار . وبوجه عام لا يوجد أي نظام للإفصاح في ظل الاقتصاديات المخططة مركزياً حيث أن طرح أسهم راس المال للاكتتاب العام للجمهور غير موجود من الأساس.

14/5/5 تدريب المحاسبين المهنيين Training of Accounting Personnel

في ظل نظم المحاسبة الاشتراكية فإن وظيفة المحاسبة تقتصر في أغلب الأحيان على إمساك الدفاتر ، ويتطلب التحول إلى اقتصاديات السوق أن يتم إعادة تدريب هؤلاء المحاسبين المهنيين حتى يمكن لهم الحصول على معرفة بمنظورية المحاسبة لفهم الافتراضات والمفاهيم المحاسبية القائمة ، على سبيل المثال مفاهيم الوحدة المحاسبية والدورية والأهمية النسبية والمقابلة والإفصاح الكامل بالإضافة إلى الاعتراف بالإيراد . وتعتبر الأعراف القائمة المرتبطة بالحيطة والحذر والأهمية النسبية من الأهمية بمكان أن يتم فهمها .

يجب أن يتم النظر إلى المحاسبة على أنها نظام معلومات يوفر معلومات ملائمة وفي توقيت ملائم لعملية اتخاذ القرار . ويتطلب ذلك توجيه جديد بالكامل للمحاسبين في مجموعة البلاد الشرقية .

وبجانب الافتراضات والأعراف المحاسبية ، فإن أهمية وجود هيكل لمراقبة الداخلية ومكوناته الأساسية يجب أن يتم فهمها أيضاً ، إن وظيفة المراجعة الداخلية (المرتبطة بهيكل الرقابة الداخلية) تعتبر ظاهرة جديدة للمحاسبين في تلك البلدان ، إن أساسيات الاقتصاد على أساس السوق تحتاج أن يتم تعلمها لجعل المحاسبة وفقاً لنظام السوق ذات مغزى للمتبرين . ويتطلب ذلك أن يكون القائم بالتعليم على معرفة بالنظم المحاسبية سواء في ظل اقتصاديات التخطيط المركزي أو اقتصاديات السوق الحر .

رقم الصفحة	
1	مقدمة
	الفصل الأول
6	الإطار العام للمحاسبة الدولية
	والشركات المتعددة الجنسية
7	1/1 طبيعة وأهمية المحاسبة الدولية والعوامل المؤثرة فيها.
15	1/2 أبعاد العولمة والعوامل المؤثرة فيها .
24	1/3 أسباب سعى الشركات نحو الدولية.
31	1/4 أنواع الأعمال والارتباطات الدولية .
38	1/5 فلسفة ووظائف منظمة التجارة العالمية والمشكلات الرئيسية التي تواجهها.
45	1/6 الإطار الفكري لتنظيم التطبيقات المحاسبية المقارنة.
55	1/7 التحديات والقضايا النظرية والعملية للمحاسبة الدولية.
	الفصل الثاني
64	المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية
65	2/1 مفهوم أسعار الصرف والعوامل التي تؤثر فيها .
68	2/2 التمييز بين مكاسب أو خسائر أسعار الصرف المحققة وغير المحققة .
72	2/3 استخدام مدخل المعاملة الواحدة في تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية .
84	2/4 استخدام مدخل المعاملة المزدوجة في تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية.
89	2/5 أسواق الصرف الأجنبي ومحاسبة التغطية .
93	2/6 عقود الصرف الآجلة والمستقبلية .
97	2/7 المشكلات المحاسبية للعقود الآجلة لتغطية المعاملات بالعملة الأجنبية .
109	2/8 المحاسبة عن عقود تغطية صافي الاستثمارات الأجنبية .

الفصل الثالث

ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية

- 116 3/1 أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية .
117 3/2 التمييز بين عمليتي تحويل وترجمة العملة الأجنبية .
120 3/3 إختيار العملة الوظيفية (العملة الرسمية) .
128 3/4 الطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية .
132 3/5 الموازنة بين طرق ترجمة القوائم المالية - حالة إيضاحية .
151 3/6 ملخص المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) بعنوان آثار
171 التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية .

الفصل الرابع

المحاسبة الدولية عن تغيرات الأسعار

- 182 4/1 طبيعة تغيرات الاسعار والتمييز بين الارقام القياسية العامة
183 والخاصة .
187 4/2 أسباب حدة مشكلة التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد في
الشركات المتعددة الجنسية .
190 4/3 الانعكاسات المالية للتضخم على القياس والتقييم والتقرير
المحاسبى .
197 4/4 المحاسبة عن القوة الشرائية العامة أو الوحدة النقدية الثابتة .
209 4/5 محاسبة التكلفة أو القيمة الجارية .
215 4/6 موازنة بين مدخلى المحاسبة عن تغيرات الأسعار وموقف
المهنة .
225 4/7 موقف لجنة معايير المحاسبة الدولية ومشكلة محاسبة التضخم .

الفصل الخامس

الآثار الثقافية والبيئية على المحاسبة الدولية

- 244 5/1 أنواع التأثيرات الثقافية والبيئية .
245 5/2 تأثيرات النظم الإقتصادية والسياسية على المحاسبة الدولية .
249 5/3 تأثيرات النظم القانونية والتنظيمية والديانة على المحاسبة الدولية .
254 5/4 أثر الثقافة على إعداد التقارير المالية .
259 5/5 أثر الإعتبارات الثقافية فى التخطيط الإستراتيجى .
260 5/6 أثر الإعتبارات الثقافية فى نظم الرقابة والتحفيز .
268 5/7 وضع السياسة فى ظل الثقافات المختلفة .
270

الفصل السادس

- 276 الشفافية والإفصاح والقياس في المحاسبة الدولية
- 277 6/1 الشفافية في التقارير المالية .
- 285 6/2 تطور أسباب الحاجة للإفصاح في التقارير المالية .
- 294 6/3 التمييز بين القياس والإفصاح والتباين عالمي النطاق في القياس والتقرير .
- 308 6/4 مداخل التقرير ومشاكل الإفصاح في الشركات المتعددة الجنسية .
- 319 6/5 الآثار الاجتماعية لتطبيقات الإفصاح .
- 327 6/6 قضايا فنية خاصة للإفصاح عن القوائم المالية الموحدة وشهرة المحل وعقود الاستئجار .

الفصل السابع

- 346 التباين والتوافق في الإفصاحات عالمية النطاق
- 347 7/1 آثار درجة الإرتباط الحكومي بالإقتصاد على عملية وضع المعايير المحاسبية .
- 349 7/2 عملية وضع المعيار المحاسبى والتقرير المالى فى بعض البلدان المختارة.
- 369 7/3 طبيعة وأهمية معوقات التوافق والتنسيق بين المعايير المحاسبية الدولية.
- 389 7/4 إلقاء الضوء على مجهودات التنسيق على المستوى الدولي والإقليمي والمحلى .

الفصل الثامن

- 428 لجنة معايير المحاسبة الدولية
- 429 8/1 التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية .
- 444 8/2 دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية .
- 448 8/3 إطار معايير إعداد وعرض القوائم المالية .
- 496 8/4 عرض القوائم المالية (معيار المحاسبة الدولي رقم 1) .
- 511 8/5 للجنة الدائمة لتفسيرات معايير المحاسبة الدولية .
- 527 8/6 نشأة معايير المحاسبة الدولية في مصر .

الفصل التاسع

التحليل المالي الدولي

- 538
539 9/1 أسباب تحليل القوائم المالية على المستوى الدولي .
544 9/2 المشاكل المرتبطة بتوافر المعلومات المالية
560 9/3 الاتجاهات الحالية في التقرير المالي .
563 9/4 أهداف ومداخل تحليل القوائم المالية .
573 9/5 تحليل المؤشرات المالية على المستوى الدولي .
580 9/6 تحليل الاتجاه على المستوى الدولي .

الفصل العاشر

التخطيط الاستراتيجي والرقابة على المستوى الدولي

- 598
600 10/1 التخطيط الاستراتيجي على المستوى الدولي .
616 10/2 نظم الرقابة على المستوى الدولي .
627 10/3 تقييم الأداء للشركة التابعة الدولية .
649 10/4 نظم المعلومات العالمية .

الفصل الحادي عشر

إعداد الموازنات وإدارة المخاطر

وإدارة التكلفة على المستوى الدولي

- 660
662 11/1 أنواع ومشاكل إعداد الموازنة التشغيلية الشاملة للشركات المتعددة الجنسية .
669 11/2 مشاكل وطرق إعداد الموازنة الرأسمالية للشركات المتعددة الجنسية .
692 11/3 طبيعة ومداخل إدارة المخاطر في الشركات المتعددة الجنسية .
698 11/4 طبيعة ومداخل إدارة التكلفة في الشركات المتعددة الجنسية .
736 11/5 اعتبارات أخرى لإدارة التكلفة على المستوى الدولي .

الفصل الثاني عشر

تسعير التحويلات الدولية

- 742 12/1 مفهوم وطبيعة أسعار التحويل الدولية .
- 743 12/2 أهداف أسعار التحويل الدولية .
- 746 12/3 أهمية ومشاكل تحديد أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية .
- 752 12/4 مداخل أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية .
- 758 12/5 إرشاد عام عن الإستراتيجية المفضلة .
- 763 12/6 المتطلبات الحديثة والأنشطة الملائمة واتفاقيات التسعير .
- 767 12/7 الاستراتيجية المفضلة لتحديد أسعار التحويل .
- 772 12/8 شرح توضيحي - أسعار التحويل الدولية والضرائب والرسوم الجمركية .
- 774

الفصل الثالث عشر

نظم المحاسبة الضريبية الدولية

- 780 13/1 فلسفة وأنواع نظم الضرائب المباشرة الدولية .
- 781 13/2 نظم الضرائب غير المباشرة الدولية (ضريبة القيمة المضافة) .
- 799 13/3 الأعباء الضريبية والتخطيط الضريبي في البيئة الدولية .
- 805 13/4 الحوافز الضريبية للاستثمارات الأجنبية .
- 813 13/5 المشاكل الضريبية لتمويل الاستثمار الدولي .
- 817 13/6 المحاسبة عن ضرائب الدخل المؤجلة .
- 822 13/7 معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - ضرائب الدخل .
- 835

الفصل الرابع عشر

المحاسبة في الدول النامية

- 846 14/1 التحولات الاقتصادية في البلاد النامية .
- 848 14/2 المشاكل والتحديات التي تواجه البلاد النامية .
- 855 14/3 دور المحاسبة .
- 864 14/4 المحاسبة في الدول الاشتراكية .
- 872 14/5 الخصخصة .
- 876

القدرة المحاسبية

حاصل على بكالوريوس التجارة شعبة المحاسبة من كلية التجارة - جامعة القاهرة عام 1987
حاصل على ماجستير المحاسبة من كلية التجارة - جامعة القاهرة عام 1986
حاصل على دكتوراه الفلسفة في المحاسبة من كلية التجارة - جامعة القاهرة عام 1989

القدرة المحاسبية



معيد بقسم المحاسبة بكلية تجارة بنى سويف - جامعة القاهرة 1978/12/31 حتى 1986/1/30
مدرس مساعد بقسم المحاسبة بكلية التجارة بنى سويف - جامعة القاهرة 1986/1/31 حتى 1989/11/28
مدرس بقسم المحاسبة بكلية التجارة بنى سويف - جامعة القاهرة 1989/11/29 حتى 1994/4/26
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بكلية التجارة بنى سويف - جامعة القاهرة 1994/4/27 حتى
أستاذ بقسم المحاسبة بكلية التجارة بنى سويف - جامعة القاهرة 2001/3/28 حتى

رئيس تحرير مجلة الدراسات المالية والتجارية بالكلية

رئيس مجلس قسم المحاسبة

الخدمة المهنية

رئيس مجلس إدارة جمعية الاستشارات المصرية - عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية - زميل جمعية الضرائب المصرية - عضو الجمعية المصرية للأوراق المالية - زميل جمعية المالية العامة والضرائب - عضو مجلس المحاسبين والمراجعين العرب

الإنجازات العلمية والمهنية

للمؤلف أكثر من تسعة عشر بحث علمي كماله أكثر من خمسون مؤلف منهم على سبيل المثال لا الحصر المراجعة المتقدمة الضريبة على أرباح شركات الاستثمار المحاسبة عن ضرائب المساهمات بين النظرية والتطبيق المراجعة في ضوء المعايير الدولية المعايير الدولية للمراجعة وإيضاحات تطبيقاتها جزء أول وثاني مراجعة القوائم المالية والتشطيل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للاستثمار الشخص الضريبي والمنازعات الضريبية في محاسبة وربط الضريبة الموحدة المراجعة باستخدام التحليل الكمي ونظم دعم القرار المراجعة في ظل عالم متغير

هذا المرح

هذا المرجع يركز على دراسة المحاسبة الدولية International Accounting Issues من منظور المستخدم بين الممارسين والمعددين Users and Preparers Perspective والمرتبطة بالإقتصاد العالمي Global Economy ومعاملات الشركات المتعددة الجنسية Multinationals وفروعها الأجنبية وشركاتها التابعة. وتحقيقاً للهدف من ذلك المرجع فقد تم تقسيمه الى اربعة عشر فصلاً فيتمناول الفصل الأول الإطار العام للمحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية والفصل الثاني يتناول المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية ويتمناول الفصل الثالث موضوع المعاملة الأجنبية والفصل الرابع يتناول موضوع المحاسبة الدولية عن تغيرات الأسعار أما الفصل الخامس فيتناول الآثار الثقافية والبيئية على المحاسبة الدولية والفصل السادس يتناول موضوع الشفافية والمحاسبة الدولية والفصل السابع قد اهتم بدراسة التباين والتوافق في الإفصاحات المالية. يستعرض دور لجنة معايير المحاسبة الدولية والتاسع يركز على دراسة التحليل المالي الدولي والعلامة التجارية الاستراتيجية والرقابة على المستوى الدولي والحادى عشر فقد غطى عملية إعداد الموازنات والتكلفة على المستوى الدولي أما الفصل الثامن عشر فقد تناول موضوع تفسير التحويلات الدولية يتناول المحاسبة الضريبية الدولية والفصل الرابع عشر ناقش المحاسبة الدولية في الدول النامية

Bibliotheca Alexandrina



0426514



الدار الجامعية

٨٤ شارع زكريا غنيم

البراهيمية - الاسكندرية ج.م.ع

ت/هاكس: ٥٩٠٧٤٦٦ - ٥٩١٧٨٨٢ / ٠٣ / ٢٠٢